الجمهورية العراقية
وزارة الثقافة والفنون

تاريخ
مشكلة الاراضي في العراق
١٩١٤ - ١٩٣٢

عماد أحمد الجواهري

تاريخ
مشكلة الأراضي في العراق
ودراسة في التطورات العامة
١٩١٤ - ١٩٣٢

١٤/ ١١/ ١٩٧٨

عماد احمد الجواهري

المقدمة

ينتقد كثير من المؤرخين المعاصرين اسلوب اسلافهم في تدوين التاريخ ويأخذون عليهم اقتصار بحوثهم ومؤلفاتهم على الجانب السياسي منه ، ويعتقدون بان الجوانب المهمة من حياة الشعوب ، اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ظلت مهملة لا تجد بين المؤرخين من يلتفت اليها ٠

وجد كاتب هذه الرسالة ، رغم كثرة البحوث الموضوعة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر فراغا مهما وخطيرا شمل اوضاع وحياة السكان ، وهو فراغ لم تتناوله اقلام المؤرخين ٠ ووجد كاتب الرسالة ايضا في قسم مما كتب عن تاريخ العراق المعاصر ، انه لا يعدو ان يكون عرضا مجردا للوقائع والحوادث ينقصه التفسير التاريخي ويبدو فيه هدف الباحث مفقودا اساسا٠

كانت مشكلة الاراضي في العراق حتى وقت قريب من اعوص المشاكل واكثرها تعقيداً ، اما مظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فكانت هي الاخرى على درجة كبيرة من الخطورة ، وتكمن صعوبة الموضوع وخطورته ايضاً في حساسية الكثير من المسائل التي كان لابد من معالجتها ٠

اعتبر المؤلف حيازة الاراضي في العراق قاعدة مهمة للتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كما اعتمد مفهوم الطبقة الاجتماعية من اجل تثبيت الدلالات الاجتماعية التي يعكسها هذا المفهوم عند الاشارة الى القوى الاجتماعية التي لعبت دوراً مهماً في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ٠

ولابد من الاشارة في هذه المقدمة الى رأي بعض المعنيين حول الخلاف الجوهري بين اسلوب الانتاج الذي كان سائداً في العراق وبين الاسلوب الاقطاعي الذي كان سائداً في اوربا خلال فترة العصور الوسطى[1] . وفي رأي الكاتب ان اي اسلوب للانتاج او اي نظام اجتماعي في اي بلد من بلدان العالم لا يوجد نظير له (١٠٠٪) . وان الاسلوب الاقطاعي هو اسلوب انتاج يقوم على اساس استغلال الارض والانسان .

ان كاتب الرسالة لايسعه الا ان يؤكد وجهة النظر الرسمية التي ورد ذكرها في قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ وقانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ ، وهي ان هدف الاصلاح الزراعي في العراق هو القضاء على الاقطاع والعلاقات شبه الاقطاعية[2] . في هذه الرسالة يجد القارى انها تنقسم الى قسمين رئيسين هما :

١ — تطور مشكلة حيازة الاراضي خلال ثلاثة عهود هي :

آ — العهد العثماني .

---

(١) كان الاقطاعيون في اوربا يمتلكون رقبة الارض بينما احتفظت الدولة بملكية رقبة الارض في الشرق عموماً . انظر مايلي في الفصل الاول من هذا الكتاب

(٢) جاء في الاسباب الموجبة لقانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ « ان قانون الاصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ كان قانونا مرحليا حقق هدفه الاول في ضرب الاقطاع كطبقة وازال كثيرامن نفوذها السياسي » . انظر : الجمهورية العراقية ، قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ (بغداد ١٩٧٠) ، ص ٤١ .

ب ـ عهد الاحتلال البريطاني للعراق •

جـ ـ عهد الانتداب البريطاني على العراق •

٢ ـ المظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمشكلة الاراضي :

شمل الفصل الاول عرضا مفصلا لتطور حيازة الاراضي في العهد العثماني مع دراسة للمظاهر العامة لمشكلة الاراضي خلال هذا العهد • ومع ان مقوم الرسالة هذه باستطاعته ان يأخذ على هذا الفصل طوله فان المؤلف يرى ان في ذلك خلفية مهمة لابد منها للقارى ليكون على بينة تامة (مع مراعاة اسلوب البحث) عند دراسته لتطورات المشكلة ومظاهرها العامة خلال فترة البحث •

اما الفصلان الثاني والثالث فقد كرسا على التوالي لدراسة تطور حيازة الاراضي في عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق وقد قدمت عرضا للتسويات المؤقتة التي انجزها الحكام السياسيون الانكليز والمجالس العشائرية خلال فترة الاحتلال البريطاني ، والتسوية الدائمة التي استغرقت مناقشة اسسها جيلاً كاملا حتى انجز خطوطها العامة الخبير البريطاني آرنست داوسن Dowson عام ١٩٣٢ • وينبغي الاشارة هنا الى ان المشاكل المختلفة والتسويات المؤقتة التي عرضها المؤلف في الفصل الثاني لا تعني بالضرورة جميع مشاكل الاراضي القائمة •

اما الفصول الرابع والخامس والسادس فقد شملت على التوالي ايضا دراسة للمظاهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمشكلة التي نحن بصدد بحثها ، وجدير بالذكر ان المؤلف سعى ان يكون الفصل الخاص بالمظاهر

السياسية لمشكلة الاراضي مختصرا ومركزا نظرا لكثرة ما كتب في التطورات السياسية خلال هذه الفترة من تاريخ العراق ، ومع ذلك فالفصل يضم في صفحاته معالجة جديدة للتطورات السياسية التي شهدها العراق •

يجد القارىء في الفصل الخامس بحثا جديدا للتطورات الاجتماعية في العراق خلال الفترة ١٩١٤–١٩٣٢ ، كما عالج الباحث في هذا الفصل ايضا الظواهر الاجتماعية المرضية في البلاد وهي الظواهر التـي لعبت مشـكلة الاراضي دورا بارزا في تفاقمها •

اما الفصل السادس فانه شمل دراسة مفصلة للتطورات الاقتصاديـة في العراق ١٩١٤–١٩٣٢ ، وقد عرضت فيه عرضا تحليليا للعلاقة بين حيازة الاراضي والتخلف الاقتصادي في العراق •

توصل الباحث من خلال دراسته هذه الى ما يلي :

١ – ان حيازة الاراضي في العراق منذ اواخر العهد العثماني حتى عـام ١٩٣٢ م كانت اما غير مقرونة بموافقة اجتماعية او انها مقرونة بموافقة شبه اجماعية ولكن بلا وعي اجتماعي •

٢ – ان القوى السياسية المختلفة ، (العثمانيين ، الانكليز ، الفئات المستغلة بكسر الغين) استخدمت حيازة الاراضي كوسيلة ماديـة في محاولتها الابقاء على الوضع الراهن •

٣ – ان حيازة الاراضي خلقت جملة تناقضات اجتماعية ساهمت في التطورات السياسية والاجتماعية والاقتادية في العراق منذ اواخر العهد العثماني وحتى عام ١٩٣٢ • واهم هذه التناقضات :

آ – تناقض اجتماعي بين حائزى الاراضي وبين المحرومين من حيازة الارض •

ب – تناقض اجتماعي بين المجتمع المدني وبين المجتمع الريفي او القبلي•

٤ ــ ان سوء حيازة الاراضي خلفت انحطاطا عاما في البلاد •

استخدم المؤلف في كتابة هذه الرسالة الاسلوب العلمي بشكل عام والمنطقي عندما تقتضي الضرورة ذلك • كما يجد القارىء ان كاتب الرسالة اعتمد طريقة العرض التاريخي عندما تكون الحقائق قانونية او اقتصادية •

مصادر الرسالة :

تعتبر الرسالة التي كتبها الدكتور صالح مهدي حيدر المسماة Land Problems of Iraq وهي اطروحة دكتوراه في الاقتصاد (ينتهي فيها المؤلف عمليا في دراسته لمشكلة الاراضي في العراق حتى عام ١٩١٤) منهلا لا يستغنى عنه اي باحث في التاريخ الاقتصادي للعراق وتاريخ مشكلة الاراضي بشكل خاص وقد تفضل الدكتور صالح مهدي حيدر مشكورا فاطلعني على نسخة اصلية من رسالته تلك كما اعارني نسخة مصورة منها ، بقيت منكبا على دراستها ثلاثة اشهر ، فتكونت عندي حصيلة ذلك خلفية مهمة عن الموضوع كما يسرت لي فهم الكثير من المسائل المعقدة • ولا انسى وانا في هذا الموقف تشجيع الدكتور صالح حيدرلي وقوله الذى لا انساه ابدا : «حقا ان مشكلة الاراضي جديرة بالبحث من جديد بعد ان اصبحت تاريخاً» •

وعلى جزء مهم من مصادر الرسالة استحوذت الوثائق غير المنشورة المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق ، وهي وثائق مديريات الطابو والزراعة والري والاملاك الاميرية ووزارات المالية والداخلية والعدل والمواصلات ووثائق الديوان الملكي وسكرتارية مجلس الوزراء ودائرة المعتمد السامي ، وجميعها كانت محفوظة سابقا في البلاط الملكي او وزارة الداخلية ، وبضمن هذه الوثائق بعض التقارير التي اعتمد عليها داوسن في دراسته والتي اخبرني الدكتور صالح مهدي حيدر ان كلاً من الحكومة العراقية وداوسن بشخصه رفضا اطلاعه عليها ، اقول ان هذه الوثائق استحوذت على جزء مهم جدا من مصادر الرسالة • كما كانت من مصادر

الرسالة الرئيسة ايضا التقارير البريطانية غير المنشورة او المنشورة المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق او المكتبات الاخرى وهي مذكرات وتقارير كتبها الحكام السياسيون او مساعدوهم .

استخدم كاتب الرسالة التقارير البريطانية المرفوعة الى عصبة الامم ومذكرات لجنة الانتدابات التابعة للعصبة وتحتوى التقارير البريطانية ومذاكرات لجنة الانتدابات على حقائق مهمة عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق خلال الفترة التي نحن بصدد بحثها .

اما الكتب والمذكرات الشخصية المنشورة فهي كثيرة ومتنوعة ومعظمها عاصرت احداث فترة الرسالة وساهمت في صنعها ، ويجد القارىء في نهاية الرسالة قوائم مفصلة في مصادر الرسالة جميعها .

وختاما اود ان اسجل شكري وامتناني لاستاذي المشرف الدكتور فاضل حسين الذى كان تشجيعه لي وآراؤه السديدة الفضل الكبير في انجاز هذه الرسالة واخص بالشكر أيضاً السادة عبدالرسول محمد طه وامجد حسين وحسين جميل ونصير الجادرجي للعون الذي قدموه لي .

كما اشكر زملائي واصدقائي وموظفي المكتبات الذين ساعدوني في اتمام عملي هذا . واشكر اخيرا اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة ومناقشتي بها .

عماد احمد الجواهري

ايار ١٩٧٥

الفصـل الاول

تاريخ حيازة الاراضي ومشكلاتها في العـراق

حيازة الاراضي في العراق حتى الحكم العثماني

الدولة الاسلامية وحيازة الاراضي

رغم ان الاسلام اباح حق ملكية الارض « الرقبة »[1] الا ان المسلمين ابقوا رقبة معظم الاراضي لبيت المال (الدولة) وللافراد حق الانتفاع (التصرف) • ومعروف ان المسلمين ميزوا بين نوعين من الاراضي :

١ ـ اراضي العشر واحكامها تشمل الاصناف التالية من الاراضي[2] •

أ ـ الاراضي العربية التي دخل اهلها في الدين الاسلامي •

ب ـ الاراضي غير العربية التي دخل اهلها في الدين الاسلامي •

جـ ـ الاراضي التي لم يقبل من سكانها غير الاسلام او القتل سواء كانوا من عبدة الاوثان من العرب او غيرهم •

د ـ الاراضي التي غنمها العرب وقسمت بين الفاتحين •

خضعت هذه الاراضي للزكاة وهي عشر الحاصل في الاراضي التي تروى بالامطار او القنوات و ١/٢٠ في الاراضي التي تروى بالرافعات • ومن امثلتها اراضي المدينة واليمن واراضي البصرة التي اسلم اهلها فاعتبرت اراضي عشرية •

٢ ـ اراضي الخراج واحكامها تشمل الاصناف التالية من الاراضي[3] •

أ ـ الاراضي غير العربية التي فتحها المسلمون وابقاها الامام بيد اهلها •

---

(١) انظر المادة (١) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •
(٢) ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج ، ط ٥ ، (القاهرة ١٣٩٦) ص ٧٥ •
(٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها •

ب ــ الاراضي غير العربية التي صالح المسلمون اهلها فاعتبروا اهل ذمـــة .

ويذكر انه لما قامت الفتوحات الاسلامية برزت مشكلة اقتسام الاراضي باعتبارها من الغنائم غير ان الخليفة عمر بن الخطاب بعث رسالته المشهورة لسعد بن ابي وقاص امير الجيش الفاتح يأمره بعدم توزيع الاراضي بين المحاربين والاكتفاء بأخذ الخراج منها ، وهذا هو اصل الاراضي الخراجية والخراج ضريبة تؤخذ من الاراضي الزراعية لبيت المال اما على اساس وحدة معينة من الارض وهو الخراج الثابت او على اساس حصة من الحاصل وهو خراج المقاسمة .

وكانت لائمة المذاهب الفقهية الاسلامية آراؤهم في تدابير الخليفــة عمر بن الخطاب[٤] ، : فقد رأى الامام الشافعي تقسيمها بين الفاتحين باعتبارها غنيمة ، اما اذا امتنعوا عنها فتكون وقفا لمصلحة المسلمين ، ورأى الامام مالك بن انس عدم جواز قسمتها بين الفاتحين واعتبرها وقفا على المسلمين يصرف خراجها في مصلحتهم ، وايد ذلك الامام احمد بن حنبل ، واقر الامام ابو حنيفة النعمان تدبير الخليفة عمر السابق الذكر كما انه اعطى الامــام الخيار بين الاحتفاظ بخمسها وتوزيع الاربعة اخماس الاخرى على المحاربين او تركها وقفا للمسلمين ، وقال ايضا بجواز اجلاء اصحاب الارض من غير المسلمين واسكان غيرهم من المسلمين واهل الذمة واعطائهم حق الانتفاع بالارض بعد فرض الخراج عليها . وللامام ، برأى ابى حنيفة ، اخيرا ان يملك الارض للمسلمين ويفرض العشر عليها . اما ائمة الشيعة فكان من رأيهم ان

---

(٤) انظر في هذا الموضوع :
ابراهيم فصيح الحيدري ، عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ، مطبوع بالآلة الكاتبة ، محفوظ في مكتبة الدراسات ، الورقة ١٧٩ .
عبد الحميد كمال ، المصدر السابق . شاكر ناصر حيدر ، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، مطبعة المعارف ، (بغداد ١٩٤٢) ، ص ٢ ــ ٣ .

تكون الارض وقفا على المسلمين ايضا فلا يختص بها المقاتلون وحدهم ، ويكون النظر فيها للامام وحده .

وخلال الفترة التي سبقت الفتح العثماني للعراق شهدت مسألة الاراضي ثلاثة تطورات رئيسة هي[٥] :

١ ـ ظهور الضمان او الالتزام[٦] .
٢ ـ ظهور الاقطاع الذى يعني المنحة . Concession
٣ ـ ظهور الاقطاعات العسكرية .

ويستعرض الدكتور صالح مهدي حيدر هذه التطورات فيقول : انه في القرن الاول من الحكم الاسلامي كان يقوم بجباية الخراج موظفون مختصون ، اما اسلوب الالتزام فقد ظهر في اواخر العهد الاموى واستمر في العهد العباسي ، وقد دعا الفقيه ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الكوفي ١١٣هـ ـ ٧٣١م / ١٨٢هـ ـ ٧٩٨م قاضي القضاة ، الخليفة هارون الرشيد الى ايقاف هذه الطريقة ، ولكنها لم تتوقف عمليا ، فكانت الحقول تضمن عادة لمدة سنة واحدة[٧] . وظهرت الاقطاعات العسكرية في اواخر الخلافة العباسية عندما وقعت السلطة الحقيقية بيد الحكام والعساكر الفارسية والتركية ، حيث كان الاسلوب الاقطاعي قائما في بلدانهم ، وقد نال الامراء والجنود تلك الاراضي التي تتراوح بين ولايات كاملة او بضع قرى لتأمين ما يترتب عليهم دفعه الى السلطة . وقد اتسع الاسلوب الاقطاعي في العهد السلجوقي خلال الفترة بين القرن الحادى عشر والثالث عشر عندما واجه نظام الملك ، الوزير في عهد الب ارسلان وابنه ملك شاه ، مشكلة تجهيز جيش قبلي كبير ، فحلت المشكلة بالتنازل الجزئي عن الاسلوب التقليدي

---

(٥)
Salih M. Haider, Land Problems of Iraq, Adoctoral Dissertation (Unpublished), The London School of Economics, (Cambrideg 1942), p. 144.

(٦) انظر المادة (٢) الملحق (١) من هذا الكتاب .

(٧) Haider, Op. Cit. pp. 144-150.

(الالتزام) بالاتجاه نحو الاقطاع فاعطي كل مقطع قرية او بضع قرى لقاء ما يقوم بدفعه من ايرادات يجمعها من الفلاحين ، اما بقية الاراضي فقد استمرت على طريقة الالتزام حتى العهد المغولي حيث اوجدت طريقة جديدة لجباية الخراج بجانب طريقة الالتزام عرفت بالاقطاع او المنحة Concession وكانت تعني منح الاراضي الموات للافراد مع منح دخل الارض في المقاطعة او في عدة قرى لقاء الديون التي يستحقها الافراد في ذمة الدولة ، وجدير بالذكر ان المغول انشأوا ديوانا خاصا بالمقاطعات ، وقام السلطان محمود غازان بمنح اقطاعة لكل تشكيلة من جيشه يبلغ تعدادها (١٠ر٠٠٠) رجل وتكون تحت قيادة رئيس أو امير • وقد استمر الفلاحون في زراعة هذه الاراضي ودفع الضريبة ، التي اعتادوا على دفعها الى الخلفاء او الدولة ، الى الجيش المغولي ولم يكن بامكان اولئك الفلاحين الانتقال من اقطاعه الى اخرى ، كما ان اولئك الذين تركوا اراضيهم منذ مدة تقل عن ثلاثين عاما كانوا يرغمون على العودة اليها(٨) •

حيازة الاراضي ومشكلاتها في العراق خلال العهد العثماني

الاسلوب الاقطاعي العثماني

عندما دخلت ولايات العراق تحت ظل الحكم العثماني منذ عام ١٥٣٤م سار العثمانيون على نهج المسلمين ، فأعتبروا الاراضي اميرية ، ملك الدولة ، ولكنهم استحدثوا اسلوبا جديدا للتصرف بالاراضي اتخذ شكل منح او اقطاع اراضي الدولة لقاء الخدمات الحربية(٨أ) • وقد اختلف الباحثون حول اصول الاقطاع العثماني ، فالمؤرخ التركي اسماعيل حقي يقول ان العثمانيين اقتبسوا هذا الاسلوب من السلاجقة(٩) ، بينما يرى ديني

---

(٨) Ibid, pp. 144-150.

(٨أ) Haider, Op. Cit., P. 156.

(٩) Ismall Hakki Uzun Carsili, Osmanlii Devleti Teskilatian nedhal, (Istanbul 1941), S. 63.

تفضل السيد ... بترجمة النصوص التركية الى العربية

J. Deny انه اقتباس للاسلوب الاقطاعي الذى امتزجت فيــه مؤثرات فارسية[١٠] ، اما الدكتور حيدر فيقول ان نظرية ارجاع الاقطاع العثماني الى الاسلوب البيزنطي هي النظرية المقبولة لدى الكتــاب المحــدثين[١١] . يعتقد هملتون كب H. Gibb وهارولد باوون H. Bowen بــان الدولــة العثمانية اخذت بـ « النظام الاقطاعي » في وقت مبكر جدا في تاريــخ آل عثمان ، ويلاحظ المؤلفان بان هذا « النظام » هدف الى تخفيف الاعبــاء المالية عن الدولة وخاصة في مسألة جمع الضرائب واداء مرتبـات الجنـد نقداً[١٢] ، وذكر كب وباوون ايضا ان اخطر نتائج هذا النظام « انـه اقام على سكان الريف « طبقة من الفرسان المسلمين » مرتبطة بالحكام مما ساعد على اخفاء مظاهر الاحتلال العثماني بين ثنايا هذه الطبقة الجديدة ، فصيّر هذه الطبقة جزءا لا يتجزأ من السلطة العثمانية[١٣] .

وقد وصف المؤرخ جودت ، هؤلاء الفرسان بانهم « القوة الجسيمة للدولة »[١٤] ، اذ بلغ عددهم ابان ازدهــار هــذا الاســلوب (٢٠٠ر٠٠٠) خيــال[١٥] ، ولابد ان اكثر الانتصارات التي حققها العثمانيون يمكن ان يعزى الى هذا الاسلوب الذى هيأ للدولة جيشا كامل الاستعداد دائما .

---

(١٠) جي . ديني J. Deny ، مادة « تيمار » ، دائرة المعارف الاسلامية ، (طهران) ، مجلد ٦ ، ص ١٣٣ .

(١١) Haider, Op. Cit., P. 157.

(١٢) هملتون كب ، وهارولد باوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمةالدكتور احمد عبدالرحيم مصطفى مراجعــة الدكتور احمد عزة عبدالكريم ، دار المعارف ، (القاهرة ، ١٩٧١) ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(١٣) كب وباوون ، المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(١٤) احمد بن اسماعيل جودت ، تاريخ جودت ، ترجمة عبد القادر الدنا ، (بيروت ١٣٠٨ هـ ١٨٩٠ م) ج ١ ، ص ٩٩ .

(١٥) لم يذكر المؤرخ التركي الزمن الذي وصل فيه هؤلاء الفرسان هذا العدد ولكن يبدوان ذلك كان ايام قوة الدولة العثمانية حين ازدهرهذا الاسلوب .

اعتبر حاملي حق الخاص[١٦] والزعامة[١٧] والتيمار[١٨] من « اماثـ
الناس » امتازوا بالتجربة الطويلة والقدرة الفائقة في القتال ، فلا توجه مرتبـ
الزعامة او التيمار الى غيرهم ، ويمنع دخول من هو دونهم في صفوفهم[١٩]
ولم يكن لهؤلاء الفرسان ملكية الارض التي تقطع لهـم ، فتعـر
التيمار بانه منح ارض نظير خدمة حربية لا يعني ملكيـة الفارس لرقبـ
الارض[٢٠] ، والاقطاع العثماني بعبارة دقيقة يلزم صاحبـه ان يذهب ا
الحرب راكبا وان يقدم عددا من الجند او الملاحين يتناسب مـع دخـ
الاقطاع[٢١] . لقد كان هؤلاء الفرسان يتصرفون باعشار الارض الممنو
لهم ، لذا فهم في الواقع وكلاء عن الدولة يؤدون بدون شك مهامها ، ف
ان تدهور هذا الاسلوب حتى حل محلهم موظفون تعينهم الدولة[٢٢] .

الاسلوب الاقطاعي العثماني وتطبيقه في ولايات العراق

في ولاية الموصل وشهرزور

شملت هذه المنطقة الموصل واربيل وكركوك ، ونظرا لظروفها المتميزة في وفرة امطارها وقرب الاراضي الزراعية من الادارة المركزية التي اعطتهـا درجة كافية من الامان والاستقرار وجعلت الزراعة والسكنى ممكنة ، فقد قررت هذه الظروف اسلوب التصرف بالارض ، فتأسس الاسلوب الاقطاعي العثماني بشكل راسخ ومنحت الاقطات الى السنجق بيكات (امراء الالوية) والسباهية (الفرسان)[٢٣] . ذكر ان هذه المنطقة كانت تضم خلال القـرن

---

(١٦) انظر المادة (٣) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .
(١٧) انظر المادة (٤) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .
(١٨) انظر المادة (٥) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .
(١٩) وهي التنظيمات العسكرية الخاصة باصحاب الاقطاعات العثمانية انظر : جودت ، المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .
(٢٠) Haider, Op. Cit., P. 159.
(٢١) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٣١ — ١٣٢ .
(٢٢) Haider, Op. Cit., P. 159.
(٢٣) Haider, Op. Cit., PP. 172-173.

السابع عشر الميلادي ستة اقطاعات من نوع « خاص » و (٢٧٤) « قليج »[٢٤] من صنف الزعامة والتيمار[٢٥] .

ومن الظواهر المهمة في هذه المنطقة انها ضمت خليطا من العرب والاكراد والتركمان واليزيدية وبعض المسيحيين ، والى اقصى الشرق من هذه المنطقة كانت هناك مشيخات كردية منفصلة سيطر شيوخها على مناطق شاسعة من الاراضي يتوارثونها جيلا بعد جيل ويتولى فيها شيوخ محليون جباية الايرادات وتسليمها للحكومة ، ورغم بداوة المجموعات القبليـة الكرديـة كالجـاف والهماوند وبلبيس الا انها كانت تحت « مـلاكين » ينتمون الى سـلالات اقطاعية ذات منشأ ديني احيانا[٢٦] .

لقد كان اندماج الكردى بالاسلوب الاقطاعي العثماني قائماً على اعتبار ان رؤساء تلك الاسر يعينون بوظيفة « سنجق بيكات » تحت سلطة باشـا كركوك او بغداد او الموصل لقاء خدمات عسكرية شخصية[٢٧] .

---

(٢٤) انظر المادة (٦) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(٢٥) Haider, Op. Cit., P. 174.

ونقل الحصري ان المنطقة كانت تضم ستة الوية من نوع خاص و(٢٧١)من التيمارات والزعامات وهي ، لواء الموصل ويجهز (١٣٨) فارسا ولواء باجوانلو ويجهز (٤٣) فارسا ، ولواء تكريت ويجهز (٤٣) فارسا ، ولواء هورن ويجهز (٤٠) فارسـاً واواء مانه ويجهز (٤٠) فارسـاً ، ولواء اسكي موصل بدون تجهيز . (المعروف ان تسمية الولايه كان يطلق عليها في حينه ايالة .) .

ساطع الحصري ، البلاد العربية ، والدولة العثمانية ، ط ٣ ، (بيروت ١٩٦٥) ، الملحق .

لمعرفة المواقع الجغرافية التي تذكر في هذه الصفحة او في الصفحات الثلاث التالية تراجع الخارطة الملحقة باطروحة حسين محمد القهواتي : العراق ما بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني ١٥٣٤–١٦٣٨ ، وهي اطروحة ماجستير غير منشورة . (بغداد ١٩٧٥) ، ملحق رقم (٣) في الاطروحة المذكورة .

(٢٦) Haider, op. Cit., pp. 175-178.

(٢٧) اشترك الاكراد في كثير من الحملات العثمانية على فارس وفي الحملات التي ارسلت لقمع الثورات القبلية في جنوب العراق . انظر : الشيخ رسـول الكركوكلي ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمة موسى كاظم نورس ، (بيروت–) ص ٦٥ ، ١١٣ ، ١٤٩ ، ١٥١ .

غير ان الاسلوب القبلي في التصرف بالارض في هذه الجهات من ...
الموصل وشهرزور اكثر وضوحا من الاسلوب الاقطاعي[٢٨] ، فلم يـ
هناك زعامات او تيمارات مستقلة عن الخاص ، لان الاراضي كانت تعو
الاسر الحاكمة ، ولم يكن ايضا جمع الضرائب يتم على اساس الزعامـ
التيمار ، وانما وفق اسلوب الالتزام مدى الحياة او « المالكانة »[٢٩]

في ولايتي بغداد والبصرة

اختلفت هذه المنطقة عن المنطقة السابقة اختلافا واضحا ، ففي ا...
الذى عكست فيه المنطقة السابقة الاسلوب الاقطاعي العسكرى ، كـ
تطبيق الاسلوب الاخير امرا غير ممكن في هذه المنطقة لبيئتها القبلية ا...
حتمت اتباع نظام « الملكية العشائرية » ولم يكن هناك بديل من الا...
بالاسلوب الاخير ، ذلك لان القبائل كانت تقاوم بقوة السلاح اى سبـ
على ارض القبيلة او تطبيق القوانين الاقطاعية على الفرد القبلي كو...
منفصلة عن قبيلته ، وهكذا استخدمت السلطات العثمانية الاسلوب ال...
في جباية الضرائب ، وذلك بتبني طريقة الالتزام[٣٠] .

ان هذا لا يعني ان الاقطاعات العثمانية ــ الخاص والزعامة والتيـ
لم تكن موجودة في هذه المنطقة ، غير انها لا تشبه تلك التي ذكرت في

---

(٢٨) ومن الادلة على ذلك كثرة التمردات التي يقوم بها هؤلاء الشيو...
الاغوات الذين منحوا رتبا عسكرية ، مثال ذلك : خروج سليمان باشا ...
حاكم بابان ، وكوى ، وحرير ، واربيل في عام ١١٧٦ هـ / ١٧٦٢ م وعـ...
عثمان بك متصرف سنجار ومحمود باشا متصرف بابان وعثمان بك الكتـ...
(نائب الوالي) متصرف كركوك ، في عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨١ م . وجـ...
بالملاحظة ان الوالي اتصل بشيوخ آخرين لضرب الشيوخ العصاة . انظـ...
الكركوكلي ، دوحة الوزراء ، ص ١٣٥ . الشيخ امين بن حسن الحلوا...
المدني ، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق ، مختصر مطالع السعـ...
بطيب اخبار الوالي داود ، ... القاهرة ١٣٧١ هـ / ١٩٥١
ص ٣٤ .

(٢٩) ...aider, Op. Cit., PP. 1..-1..

(٣٠) ...id., PP. 199-200.

من المنطقة الشمالية الا في اسمها ، اذ انها سارت من الناحية العملية على اسلوب الالتزام[٣١] ، ويشير ديني Deny الى ضرورة عدم الخلط بين الاقطاعات الحربية والاقطاعات التي سارت على اسلوب الالتزام ويقول : ان النوع الاخير وهو ما عرف « بالساليانات »[٣٢] تتميز بكونها اكبر مساحة من الاقطاع الحربي كما انها لا تتصل بشخص الحاكم بل بمنصبه ومثالها « ساليانات » بغداد والبصرة ومصر[٣٣] .

وينقل ساطع الحصرى ، بان ولاية بغداد كانت تنقسم الى (١٨) لواء يتقاضى باشا الولاية راتبا معينا قدره (ساليانة) ويكون باشا الولاية بدرجة « ميرمران » «بكلربكي»[٣٤] ، اما امراء سائر الالوية فيتصرفون بمقاطعات من درجة خاصة[٣٥] .

ومما يلفت النظر في الرسالة[٣٦] ، التي ينقل عنها الحصري ، ما ذكرته: من تثبيت عدد الفرسان الذين يترتب على « ساليانة » بغداد وستة اقطاعات اخرى تقديمها[٣٧] ، وهذا خلاف ما ذكرته دائرة المعارف الاسلامية[٣٨] وما

---

(٣١) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٣٢) انظر المادة (٧) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(٣٣) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

(٣٤) انظر المادة (٨) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(٣٥) الحصري ، المصدر السابق ، الملحق .

(٣٦) رسالة عنوانها « قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان » وترجمتها « قوانين آل عثمان فيما يتضمنه دفتر الديوان » مؤلفها عين علي افندي الذي كان امينا للدفتر الخاقاني سنة ١٠١٨ هـ/١٦٠٩ م والتي ثبت ساطع الحصري نصها في ملاحق كتابه السابق الذكر .

(٣٧) جاء في الرسالة المشار اليها اعلاه : أن ولاية بغداد تتألف من (١٨) لواءا منها سبعة اقطاعات عسكرية هي ساليانة الميرمران وفرض عليها (٢٨٠) فارساً ولواء الحلة وهو خاص الى (مير لواء) (أمير اللواء) ويترتب عليه (١٩٠) فارسا ولواء زنكي آباد وهو خاص ويترتب عليه (٥٤) فارسا ، ولواء جوزار وهو خاص ويترتب عليه (٤٤) فارسا ، ولواء رماحيه وهو يترتب عليه (٨٩) فارسا ، ولواء جنكولة ويترتب عليه (٤٠) فارسا ، ولواء قرطاغ ويترتب عليه (١٦٠) فارسا ، وهناك ١١ لواء آخر وضع

←

اشار اليه الدكتور صالح حيدر[٣٩] ، وهو ان الاقطاعات في ولاية بغداد لا يترتب عليها تعهدات حربية • ان ذلك قد يعني محاولة الدولة العثمانية تطبيق الاسلوب الاقطاعي في ولاية بغداد كما طبقته في المنطقة الشمالية ، كما يمكن الاستنتاج ، ان « الساليانات » التي كانت تمنح للامراء لم يترتب عليها التزامات عسكرية دائما •

وعلى كل حال فان محاولة العثمانيين ادخال الاسلوب الاقطاعي في هذه المنطقة كانت فاشلة ، وذلك لان الاسلوب الاقطاعي اوجد خصيصا ليلائم ظروف القرية[٤٠] . وهو ما كان ممكنا في اجزاء من المنطقة الشمالية سواء في بعض الجبال الكردية ، او مناطق شهرزور والموصل[٤١] •

اما ولاية البصرة ، فلم تكن فيها اقطاعات من نوع خاص او زعامة او تيمار ، اذ كانت ضرائبها تجبى باسم الخزينة مباشرة او عن طريق الالتزام• وكانت تخصص لمتسلميها (ولاتها) رواتب ثابتة تدفعها الخزانة[٤٢] •

ويذكر ان شؤون العشائر كان يعهد بها الى شيوخ يعينون وفقا للتقاليد المعروفة بين العشائر ، وتعين الدولة موظفين يعرفون باسم « ميرعشيرت» أو امير العشيرة ، وهي تشبه وظيفة الـ « ميرمران »[٤٣] •

تحت تصرف آمريها (أقطاع) من درجة خاصة بدون ان ترتب عليها تعهدات حربية وهي واسط ، سماوات ، بيات ، ردنه ، دهبالا ، كرند ، تيمورقبو، قزانية ، كيلان ، آل صباح ، درتنك . انظر الحصري ، المصدر السابق ، الملحق •

(٣٨) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ •

(٣٩) Haider, Op. Cit., P. 198.

(٤٠) في الاناضول كان الفلاحون مرتبطين بالارض دائما ، ويعرفون سيدا يحكمهم من الاعلى ، وقد حل السباهية والزعماء محل اولئك الساده دون اعتبار للتنظيم الاجتماعي لجماعة القرية . انظر : Haider, Op. Cit., P. 199.

(٤١) Ibid., P. 199.

(٤٢) الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، الملحق •

(٤٣) الحصري المصدر نفسه ، الملحق •

من ذلك يمكن ان نستنتج ان فقدان الاقطاعات العسكرية في ولاية البصرة واجزاء من ولاية بغداد ، وانحسارها ايضا في الجهات الواقعة الى اقصى الشرق في المنطقة الشمالية ، يظهر فشل الاسلوب الاقطاعي اينما وجدت البيئة القبلية ، كما يوضح في الوقت نفسه مدى نفوذ الدولة وهيمنتها ، التي تبدو واسعة في المنطقة الشمالية ، بينما تنتزعها منها القبائل او الاتحادات القبلية خاصة في الجنوب واقصى الشمال الشرقي .

تدهور الاسلوب الاقطاعي

عوامل تدهور الاسلوب الاقطاعي

كان الزعماء واصحاب التيمارات يحملون مرضى الى ساحات القتال ، وذكر ان الكثير من الناس صاروا يتظاهرون بالاسلام من اجل الحصول على تيمار(٤٤) . وفي عهد خسرو باشا (امير الامراء في عهد السلطان سليمان القانوني) ظهرت بدعة توجيه التيمارات بالرشوة ، وذكر المؤرخ جودت ، ان التيمارات صارت تسند الى خدمة الوزراء خلافا للقانون وذلك في عهد السلطان مراد الثالث(٤٥) ، ولم يعد باستطاعة المستحقين(٤٦) الشكوى ، ما دامت التيمارات تمنح بالصورة الآنفة الذكر ، وبلغ الفساد ذروته عندما اصبح بمقدور ندماء السلطان اغتصاب القرى وتوزيع القرى الاخرى على اتباعهم(٤٧) . اما رستم باشا (الصدر الاعظم في عهد السلطان سليمان القانوني) فقد فتح باب وقف الاراضي الاميرية ، فأقتدى به من جاء بعده

---

(٤٤) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ — ١٤٥ .

(٤٥) جودت ، تاريخ جودت ، ص ١١٢ .

(٤٦) كانت الاقطاعات العثمانية وراثية تقسم وفقا لبعض القوانين بين ابناء ملتزم الاقطاع (السباهي) وورثته لقاء التعهدات الحربية ، ولايتم ذلك الا بشهادة عشرة من اصحاب التيمارات . انظر : ديني Deny ، دائرة المعارف الاسلامية ، ص ١٤٤ . سوبرنهيم M. Sobernheim مادة اقطاع ، المصدر نفسه ، مجلد ٢ ص ٤٨٠ .

(٤٧) جودت ، المصدر نفسه ، ص ١١٢ .

فأوقفوها نفعا لاولادهم واحفادهم ، مما سبب نقص التيمارات والز
وانقراض اصحابها[٤٨] .

تلك كانت عددا من اسباب تدهور الاسلوب الاقطاعي العثماني ، وثمة
اخرى ناجمة عن طبيعة هذا الاسلوب ، واخرى كنتيجة لمحاولات زيـ
ايرادات الدولة من الضرائب : ففي المسألة الاولى قضت طبيعة هذا الاس
بقاء الفرسان دائما لتحصيل الضرائب والرسوم من الفلاحين والحفا
الامن باعتبارهم سادة الريف ، وهكذا فان قيام الحرب يعني تهديد النظا
الدولة العثمانية بسبب استنفار الفرسان للقتال في الجبهـات المختلفة[٤٩]
وفي المسألة الثانية فان محاولة رستم باشا لادخال اصول الالتزام
زيادة اموال الدولة ، واسناده الملتزمين الجـدد ريـع الاراضي المعر
بـ « الخاص همايون » او الاراضي التابعة للسلطان ادت بالضرورة الى
هذه الاراضي[٥٠] ، لان هؤلاء الملتزمين كانوا كثيرا ما يجورون على الزر
لتأمين منافعهم باستحصال الاموال التي دفعوها ، وبتحقيق ربح خـالص
لانفسهم[٥١] . فأكرهوا الاهالي على الهجرة ، فتدهورت الزراعة و
الاضطراب في البلاد[٥٢] .

محاولة اصلاح الاسلوب الاقطاعي

انكرت الدولة العثمانية على الزعماء واصحاب التيمارات ثراءهم الفا
وعقاراتهم الكثيرة ، فاستحصلت منهم ضريبة خاصة عـرفت بـ «
التيمـار »[٥٣] . وفي الاعوام ١٦٣٢م ، ١٦٥١م ١٧٧٧م بـذلت الـ

---

(٤٨) جودت ، المصدر نفسه ، ص ١١٣ .
(٤٩) كب وباوون ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .
(٥٠) جودت ، المصدر السابق ، ص ١١١ .
(٥١) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٢ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٥٢) جودت ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
(٥٣) عبدالحميد كمال ، بحث عن تطور تشريعات الملكية الزراعية في العراق ، ص٦ . مطبوع بالرونيو ، محفوظ في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

العثمانية محاولات جدية لايقاف تداعي الاسلوب الاقطاعي ، ولكنها جابهت مقاومة قوية ومعارضة عنيفة من مختلف المنتفعين(٥٤) . فسارت الدولة على خطة جديدة خلاصتها(٥٥) : انها صارت لا تعيد منح التيمارات والزعامات المنحلة واعتبرتها اراضي اميرية ، وهكذا صارت خواص الوزراء تزول تدريجيا وتلحق بخواص السلطان(٥٦) .

غير انه لم يتأت للعثمانيين الخلاص من الاسلوب الاقطاعي الا في القرن التاسع عشر ، عندما تخلت الدولة العثمانية عنه جميعه ، وذلك كجزء من اصلاحات عامة في الدولة العثمانية(٥٧) .

الالتزام

يعتقد ان تاريخ الالتزام في الدولة العثمانية يعود الى عهد السلطان محمد الفاتح ، ثم ادخل بشكل واسع الى جانب الاسلوب الاقطاعي في عهد السلطان سليمان القانوني ، وبلغ اوج تطوره في نهاية القرن السابع عشر عندما منح الملتزمون حق الالتزام مدى الحياة(٥٨) . ويذكر ايضا ان تلزيم الضرائب لفترة قصيرة كان يسبب استنزاف موارد الفلاح ، فخفف

---

(٥٤) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
Haider, Op. Cit., P. 170.

(٥٥) حصل انعطاف مهم في نظرة الدولة العثمانية حول الاقطاع العسكري بعد اندحار الجيوش العثمانية ، المؤلفة من الفرسان الاقطاعيين . اما الجيوش النظامية الاوربية عند مشارف فينا اذ فقد الاقطاع العسكري ، كنظام ارض ، مبررات وجوده . وهكذا سارت الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثاني ١٨٠٧ – ١٨٣٩ الى تحطيم الامارات الاقطاعية تدريجيا .

(٥٦) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، (مدير طابو الفرات) قدمه الى ارنست داوسن E. Dowson (الخبير البريطاني في قضاياالاراضي) ص ٢ محفوظ في المركز الوطني لحفظ الوثائق (سأرمز له ب م.و.ح.و ،في صفحات الكتاب التالية) الاضبارة م / ٨ لسنة ١٩٣٠ ، عبد الحميد كمال ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٥٧) Haider, Op. Cit., P. 170.

(٥٨) عبد العزيز عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ – ١٩١٤ ، دار المعارف ، (القاهرة ١٩٦٩) ، ص ١٨٢ .

منح الالتزام مدى الحياة ذلك ، اذ سيكون بامكان الملتزمين ان يحققوا ارباحا معقولة في بحر مدة طويلة من الزمن[٥٩] .

كان من نتائج هذا الاسلوب خلق طبقة بين الدولة والاهالي تتـ جمع الضرائب والرسوم وفق عقود خاصة ترتب بعد اجراء المزايدة علي بين الملتزمين[٦٠] . ويعزى عدم قيام الولاة انفسهم بهذه المهمة ، وخاصة في ولايات كولايات العراق تتصف ببيئتها القبلية ، الى انها مهمة صعبة ، كا تتطلب ارسال حملات عسكرية لمواجهة مقاومة افراد العشائر وامتناعهم دفع الضرائب[٦١] . ويبدو ان الملتزمين كانوا ينجحون في الغالب بتدبير معر بينهم وبين شيوخ العشائر ، يقتسم خلالها الشيوخ نصف ما يتقاضاه الما من الفلاحين[٦٢] .

وكانت قابلية الملتزم على استحصال بدل الالتزام يعتمد على علاقة الملتزم بالسلطات العثمانية ، وبموجب تلك العلاقة ــ الايجابية ــ كانت السلطات تنتدب الجندرمة لمساعدة الملتزمين ، فتعامل المدينين للملتزم كما لو كانوا مدينين للحكومة نفسها[٦٣] .

اعترفت الدولة العثمانية بسوء هذا الاسلوب والفوضى الناجمة عنه ، فقد جاء في فرمان « خط شريف كولخانه » ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م :

« ان اصول الالتزامات هي من آلات الخراب ، ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الاوقات ، جاريـة حتى اليوم

---

(٥٩) عوض ، المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .
(٦٠) عوض ، المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .
(٦١) بييردى فوصيل ، الحياة في العراق منذ قرن ، ترجمة الدكتور احمد فاضل ، دار الجمهورية ، (بغداد ١٩٦٨) ، ص ٧٩ .
(٦٢) كرترود بيل G.L. Bell ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٢ ، (بيروت ١٩٧١) ، ص ٢٥٤ .
(٦٣) بيل ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٤ .

وكأنها عبارة عن تسليم مصالح البلاد السياسية وامورها المالية لاحد الناس ... »[٦٤] .

وعلى كل حال فقد الغت الدولة العثمانية ما تبقى من النظم السابقة واناطت جباية الضرائب بالخزينة ثم تعهدها الى جباتها ومحصليها[٦٥] . ولكن هذا الاسلوب ظل متبعا في العراق فترة طويلة اخرى امتدت الى زمن الانتداب البريطاني على العراق .

التنظيمات العثمانية

خط شريف كولخانه وخط همايون

في عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م اصدر السلطان عبدالمجيد الفرمان المعروف بـ « خط شريف كولخانه »[٦٦] ، الذى الغى اصول الالتزام وما تبقى من النظم السابقة . اما اصحاب الارزاق القديمة (اصحاب التيمارات) ، فخصصت لهم رواتب مدى الحياة[٦٧] وقد اكد الفرمان على اهمية استقرار الريف وتقدم الزراعة واشار الى انه من « الآن » (١٨٣٩) فصاعدا سوف يجند ابناء القرى وفق نظام خاص ، حتى تنتفي عوامل اضطراب الريف او اسباب تدهور الزراعة[٦٨] .

وفي عام ١٨٥٦ م اعلنت التنظيمات الخيرية المعروفة بـ « خط همايون »[٦٩] ، ووضع قانون الاراضي الصادر في ١٨٥٧ م حدا للاقطاعات القديمة الباقية من عهد التيمار والزعامة[٧٠] ، وذلك ضمن خطة عامة هدفت

---

(٦٤) دولة علية عثمانية ، الدستور ، مجموعة الانظمة الصادرة في الدولة العثمانية ، ترجمه من التركية الى العربية نوفل افندي نعمة الله نوفل ، المطبعة الادبية ، (بيروت ١٣٠١ هـ / ١٨٨٣ م) ، المقدمة .

(٦٥) عبد الحميد كمال ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٦٦) انظر ترجمة الفرمان الكاملة في الدستور ، المقدمة .

(٦٧) عبد الحميد كمال ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٦٨) الدستور ، المقدمة .

(٦٩) المصدر نفسه ، المقدمة .

(٧٠) انظر المادة (١٢٩) من قانون الاراضي ، الدستور ، ص ٤٢ .

الدولة منها تحقيق الاصلاح من خلال تثبيت سلطتها ونفوذها بما ستتيحه هذه القوانين الجديدة من سيطرة الدولة الكاملة على مختلف انواع الاراضي في البلاد العثمانية ومن ثم تعزيز السلطة المركزية وتقويض الامارات الاقطاعية .

في السنوات التي تلت اصدار « خط همايون » ، كانت قوانين الاراضي اهم ما اصدرته الدولة العثمانية من تنظيمات[71] ، وقد هدفت هذه القوانين وضع اسس ثابتة في مسألة التصرف بالاراضي .

في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ/٢١ نيسان ١٨٥٨ م صدر قانون الاراضي للفصل بين ما لاصحاب تلك الاراضي وما للحكومة من الحقوق فيها ، وجاء قانون الاراضي في (١٣٢) مادة مستمدة من الشريعة الاسلامية والعرف والعادة[72] . ويذكر الاستاذ شاكر ناصر حيدر ان القانون استمد بعضا من مواده من الشرائع الحديثة ، كالقانون المدني البروسي والقانون المدني الفرنسي ، والقانون الانكليزي[73] .

قسم القانون الاراضي في البلاد العثمانية الى ما يلي[74] :

١ ــ الاراضي المملوكة ــ وتقسم الى اربعة اقسام هي :

آ ــ العرصات الموجودة داخل المدن والقرى من اجل السكن .

ب ــ الاراضي التي افرزت من الاراضي الاميرية ، وتملكت تملكا صحيحا .

---

(٧١) جمعت هذه القوانين وطبعت في مجلدين بالتركية بعنوان « الدستور » او مجموعة الانظمة العثمانية ، وقد ترجمها الى اللغة العربية بمجلدين نوفل افندي نعمة الله نوفل ، واعادت وزارة المالية العراقية طبع قسم من هذه القوانين بعنوان « مجموعة القوانين المالية والقوانين والانظمة المتعلقة بالاموال غير المنقولة » . طبع في مطبعة الفلاح عام ١٩٢٥ .

(٧٢) عبد الحميد كمال ، المصدر السابق ، ص ٦ .

(٧٣) حيدر ، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، ص ص ١٤ ــ ١٥ .

(٧٤) الدستور ، ص ص ١٤ ــ ١٦ .

حـ ـ الاراضي العشرية ، وهي التـي وزعت وتملكت حـين الفتح الاسـلامي •

د ـ الاراضي الخراجية ، وهي التي تقرر ابقاؤهـا في يـد اهلهـا الاصليين • على أن يدفعوا عنها الخراج •

في الاراضي المملوكة هذه اكدت المادة الثانية من القانون تملك الافراد لرقبة الارض وحقهم في توارثها كباقي الاشياء(٧٥) •

٢ ـ الاراضي الاميرية ـ وتعود رقبة هـذه الاراضي الى بيت المـال ، وتجري احالتها وتفويضها بموافقة الدولة ، ويعطى المتصرفون فيهـا سندات خاقانية(٧٦) ، هي سندات الطابو(٧٧) •

٣ ـ الاراضي الموقوفة(٧٨) • وقد قسمها القانون الى قسمين(٧٩) :

آ ـ اراضي الوقف الصحيح ، وهي التي كانت من الاراضي المملوكة حقيقة ثم اوقفت وقفا شرعيا وفقا للشرع الاسلامي ، ورقبة هذه الاراضي وحقوق التصرف بها عائدة الى الوقف •

ب ـ اراضي الوقف غير الصحيح ، وهي الاراضي المفرزة من الاراضي الاميرية والموقوفة من لدن السلاطين او الآخرين باذن من السلطان فتخصص اعشار هذه الاراضي ورسومها الاميرية لجهـة من الجهـات •

٤ ـ الاراضي المتروكة ـ وقسمها القانون الى قسمين ايضا(٨٠) :

---

(٧٥) المصدر نفسه ، ص‌ص ١٤ ـ ١٥ •

(٧٦) انظر المادة (٣) في الدستور ، ص ١٥ •

(٧٧) انظر معنى كلمة طابو في المادة (٩) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب • وانظر أيضا سندات الطابو في المادة (١٠) في الملحق رقم (١) في هـذا الكتاب •

(٧٨) انظر المادة (١١) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •

(٧٩) انظر المادة (٤) من قانون الاراضي ، الدستور ، ص ١٦ •

(٨٠) انظر المادة (٥) من قانون الاراضي ، المصدر نفسه ، ص ١٦ •

آ ـ الاماكن التي تركت للناس كافة كالطريق العام وما شابه ذلك •

ب ـ الاماكن المخصصة لأهل قرية او قصبة او لأهل القرى والقصبات كالمراعـي •

٥ ـ الاراضي الموات ـ وهي الاراضي الخالية التي لم يتصرف فيها احد من الاهالي ولم تترك لهم وكانت بعيدة عن القرى والقصبات[٨١] •

وقسّم المشرع قانون الاراضي الى ثلاثة ابواب ، بحث الباب الاول في الاراضي الاميرية ، وبحث الباب الثاني في الاراضي المتروكة والاراضي الموات ، وبحث الباب الثالث في مسائل شتى[٨٢] •

وبعد اصدار الدولة العثمانية لقانون الاراضي اصدرت في ٨ جمادى الثانية ١٢٧٥هـ ١٣ كانون الثاني ١٨٥٩ م قانونا باسم قانون الطابو فجاءت مواده الـ (٣٣)[٨٣] ، لتضع امر تسوية الحقوق المتعلقة بالاراضي الاميريـة وتحديدها على اسس اصح من القانون الذى سبقه (قانون الاراضي) ، كما انشأ نظاما قانونيا لتسجيل الحجج والعقود المختصة بالاراضي[٨٤] • وقـد عالج هذا القانون والنظام الصادر بعده في ٧ شعبان ١٢٧٦ هـ / ١٨٦٠ م مسألة منح سندات « تفويض » للمتصرفين بالاراضي الاميرية[٨٥] •

ادخل هذا النظام الى العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩م ـ ١٨٧٢م) وذلك في كانون الثاني من عام ١٨٧١ م ، كجزء من اصلاحاته في العراق[٨٦] •

وجدير بالذكر ان هذين القانونين ، لم يستطيعا حل مشاكل الاراضي، وخاصة في الولايات العثمانية ، فصدرت قوانين جديدة متعددة لتفسيرها او

---

(٨١) انظر المادة (٦) من قانون الاراضي ، المصدر نفسه ، ص ١٦ •

(٨٢) انظر المواد (٧ ـ ١٣٢) من قانون الاراضي ، المصدر نفسه ، ص ١٦ ـ ٤٣ •

(٨٣) انظر المواد (١ ـ ٣٣) من قانون الطابو في الدستور ، ص ٤٤ ـ ٥١ •

(٨٤) سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في العراق ، المطبعة الاميركانية ، (بيروت ١٩٣٨) ص ١١٧ •

(٨٥) حمادة ، المصدر نفسه ، ص ١١٧ •

(٨٦) حمادة ، المصدر نفسه ، ص ١١٧ •

تغييرها ، مما جعل تشريع الاراضي مرتبكاً يصعب معهـا معرفة القواعـد المستقرة فيها ـ فقد جاء في تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية في العراق ان الدائرة قامت بجمع (١٣٣) قانونا ونظاما وقرارا لشورى الدولة وحكمـا لمحكمة الاستئناف وغير ذلك مما يفسر او يعدل نصوص قانون الاراضي(٨٧) . انتقد الخبير البريطاني داوسن Dowson المشرع العثماني ، بسبب الارتباك والتناقض الموجودين في القانون ، فالاراضي الموقوفة زائدة ، ما دام قـد اشترط فيها ان تكون مملوكة . واشار الخبير البريطاني ايضا الى انـه في الوقت الذى يذكر فيه القانون اراضي زائدة فانه لم يضع احكاما فيما يخص الاراضي المزروعة او القابلة للزراعة ، التي للدولة حق التصرف فيها ، فضلا عن حق الرقبة عليها . ويرى داوسن Dowson اخيرا ان انـواع الاراضي الخمس الوارد ذكرها في القانون ، غير مطبقة في العراق بصورة كاملة(٨٨) .

اما محمد رؤوف الحمداني فقال ، : ان قانون الاراضي تضمن اكثر القواعد المتخذة في عهد اصحاب الزعامة والتيمار ، فجاءت محتوياته ممزوجة بقواعد قديمة ، ومتأثرة بروح عسكرية يصعب تطبيقها على اوضاع الاراضي في العراق(٨٩) .

لم تمض غير فترة حتى ظهر للدولة العثمانية سقم قواعد قانون الاراضي، فحاولت نشر قانون جديد وفق مقتضيات المصلحة . ولكنه لم يصدر كاملا وانما نشر على شكل قوانين مؤقتة(٩٠) في كل منها فسخ لقسم من احكـام

---

(٨٧) تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية خلال سنة ١٩٢٩ ، محفوظ في م . و . ح . و ز /١ / ٢ لسنة ١٩٢٩ .

(٨٨) ارنست داوسن ، بحث في كيفية التصرف بالاراضي والامور المتعلقة بذلك ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ١٩٣٢) ص ١٥ .

(٨٩) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص٣ ، م.و.ح.و ، الاضبارة السابقة .

(٩٠) من هذه القوانين :

آ ـ القانون المؤقت لانتقال الاموال غير المنقولة ٢٧ ربيع الاول ١٣٣١ هـ/ ٢١ شباط ١٣٢٨ رومية ٤ آذار ١٩١٣ م .

ب ـ القانون المؤقت لتقسيم الاموال المشتركة غير المنقولة ١٤ محرم ١٣٣٢ هـ ١ كانون الاول ١٣٢٩ رومية ١٣ كانون الاول ١٩١٣ .

←

قانون الاراضي ، على ان هذه القوانين لم تكن علاجا ناجعا بل انهـا جاءت بمثابة « ترميم وقتي لبناء متداعي الاركان »[٩١] .

تفويض الاراضي في العراق

اصدرت الدولة العثمانية في عام ١٨٦٤ م تعليمات حول تفويض الاراضي في العراق ، ولم يتسن للدولة العثمانية تنفيذ هذه التعليمات حتى قـدوم مدحت باشا الى العراق ، فوضع يد الحكومة على الاراضي وقال انه اخذها بموافقتهم[٩٢] ، ولاجل نقل الحقوق العقرية الى الدولة ، صدر فرمان العقر في ٢٣ شوال ١٢٨٧ هـ ١٦ كانون الثاني ١٨٧١ م ، وقد اقترن هذا الفرمان باسم مدحت باشا لانه طبّق في زمنه ، ونظرا لاهمية هذا الفرمان ، باعتبار ان الاحكام الواردة فيه اصبحت اسسا لعملية تفويض الاراضي التي جرت في عهد مدحت باشا ، فقد آثر الباحث نقل اهم ما جاء في هذا الفرمان[٩٣] .

اعترف الفرمان بان من نتائج ادارة الاراضي في العراق بطريقة الالتزام هو خراب الاراضي وتدهور الزراعة نظرا لعدم اهتمام الملتزمين بعمـران الاراضي بقدر اهتمامهم بالاستفادة من مدة التزامهم فحسب ، واسـتطرد الفرمان فأشار الى اجراءات السلطة العثمانية في اقطاع الاراضي سابقا الى

ح ـ القانون المؤقت لتصرف الاشخاص الحكمية في الاموال غير المنقولة ٢٢ ربيع الاول ١٣٣١ هـ ١٦ شباط ١٣٢٨ رومية ١ آذار ١٩١٣م .

د ـ القانون المؤقت لعرض الاموال غير المنقولة توثيقا في مقابل الدين ٦ ربيع الآخر ١٣٣١ هـ ٢ آذار ١٣٢٩ رومية ١٥ اذار ١٩١٣ م .

انظر : وزارة المالية ، مجموعة القوانين المالية والقوانين والانظمـة المتعلقة بالاموال غير لمنقولة ، ص ١٢١ ـ ١٦٧ .

(٩١) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٤ ، م . و . ح . و ، الاضبارة السابقة .

(٩٢) تقرير احمد فهمي عن الشامية مرسل الى وزير المالية ، ص‌ص ٣٨ ـ ٣٩ . م . و . ح . و الاضبارة م / ١١ لسنة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ .

(٩٣) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٦ ، م . و . ح . و ، الاضبارة السابقة .

تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٣٩ ، م . و . ح . و ، الاضبارة السابقة .

طالبيها كجزء من هدف الدولة في حصول العمران المطلوب ، غير ان ماحصل للبلاد خلال المائتي سنة الاخيرة سلب من السكان القدرة على الزراعة والفلاحة فكان ان آلت اغلب الاراضي الى الدولة بالموافقة الضمنية لأصحاب تلك الاراضي ، فأصبحت الاراضي تدار وتزرع بواسطة الحكومة على ان يترك لاصحابها حصة مقدارها (١) بين كل (٢٠) او (٢٥) او (٣٠) من حاصل الارض باسم الحصة العقرية ، واشار البيان ايضا الى ان العمل على هذه الاسس (منح اصحاب الاراضي حصة باسم الحصة العقرية) استمر حتى تاريخ صدور الفرمان وفي خلال ذلك انقرض اصحاب الاراضي بينما بقي حق التصرف عائدا الى الدولة وحدها ، ولم يبق ملكا للافراد غير الحصص العقرية التي توارثها الاحفاد عن الآباء والاجداد ، واضاف الفرمان بانه لما كانت الحصة العقرية تنقص او تزداد تبعا لحصول العمران في الارض لذا تقررت الاسس المهمة في التفويض كما يلي :

١ ـ يبقى العقر بيد اصحابه اذا ثبت تصرفهم فيه بالسندات المعتبرة ومن لم يثبت يؤخذ منه . ومن لم يكن بيده سند ويتحقق تصرفه مدة (٤٠) سنة يعامل معاملة المتصرف بالسندات المعتبرة .

٢ ـ ان الاراضي العقرية تعرض على صاحب العقر اولا ببدل المثل الذى يقدره اهل الخبرة ممن ليس لهم غرض ، فاذا لم يقبل تفوضها تعرض بذلك البدل على الاهالي المجاورين فان اخذوها تفوض اليهم بالمزايدة.

٣ ـ اذا كانت الارض والعقر الواحد ، او لافراد بالاشتراك ، فلا يجوز بيع العقر او الارض منفصلين عن بعضهما ، بل يجب بيعهما صفقة واحدة .

٤ ـ يكون بيع العقر وانتقاله بتصديق مدير الدفتر الخاقاني في بغداد .

اراضي الحقوق العقرية

تغطي الحقوق العقرية مساحات كبيرة في مناطق المحمودية واليوسفية واللطيفية والحلة والدجيل وبعقوبة وكركوك والدليم ، وهي غير موجودة في المناطق الجنوبية (العمارة ، البصرة ، الناصرية ، الديوانية) .

يقول الدكتور صالح حيدر ان اصل الحقوق العقرية غامض جدا ، و[...] المعلومات الموثوق بها تعود الى الفترة التركية ، وفرمان مدحت باشا هو القانو[...] الوحيد حول العقر حتى الحرب العالمية الاولى[٩٤] ، ويستطرد الدكتور حيد[...] فيقول: ان هناك نظريات اخرى ، عدا ما جاء في فرمان مدحت باشا ، منها انه منح[...] قدمها الخلفاء العباسيون كهدية لقاء خدمات قدمت لهم ، ونظرية اخرى تقول: ا[...] الدولة العثمانية اعطت الفلاحين حصة من الحاصل لقاء تخليهم عن المحار[...] وحمل السلاح ، ونظرية ثالثة تقول : ان الحكام السابقين قاموا بمنح حصة من الحاصل لعدم امكانهم منح الارض نفسها[٩٥] . ويقول النائب السابق [...] مجلس الامة العراقي مصطفى اليعقوبي ، ان حقوقا عقرية منحت للبعض لقاء قيامهم بتلاوة الدعوات لارواح آل عثمان[٩٦] . وقد رجح الدكتور صالح حيدر نظرية مدحت باشا فقال : انها اكثرها قبولا ، فهي تظهر الحقوق العقرية كنتيجة لتحول الاراضي من خراجية مملوكة ملكا صحيحا الى اراضي اميرية في ازمنة مختلفة بسبب اندثار السدود والقنوات واهمال الارض من لدن اصحابها ، فتعهدت الدولة بعمرانها وابقت لاصحابها حق العقر فقط ، وقال ايضا ان مما يعزز هذه النظرية هو ان الحقوق العقرية تظهر في المنطقة الاروائية التي تتطلب جهودا بشرية مستمرة لتنظيم الارواء وادامته ، مما يعرضه للخراب في حالة اهماله فترة من الزمن[٩٧] .

البدء بعملية تفويض الاراضي في العراق

دخلت الاراضي في العراق دورا تاريخيا جديدا ببدء حملة لعمران الاراضي بتفويضها الى طالبيها . وقد شكلت سلطات ولاية بغداد لجنة عرفت

---

(٩٤) Haider, Op. Cit., PP. 189-194.

(٩٥) Ibid., P. 192.

(٩٦) انظر كلمة النائب مصطفى اليعقوبي – كركوك – لدى مناقشة لائحة قانون استملاك حق العقر في مجلس النواب ، محضر جلسة ٦٠ ، الدولة الثالثة ، مذكرات المجلس النيابي ، مجلد سنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ ، ص ٦٦٧ .

(٩٧) Haider, Op. Cit., P. 193.

جـ (قومسيون الاعقار) مهمتها التحقيق عن الملكية العقرية واثباتها واعطاء اصحابها مضابط تؤيد حقوقهم ، وبموجب هذه المضابط تقوم دوائر الطابو ومديرية « الدفتر الخاقاني » باعطاء سندات طابو عن الحصة العقرية .

الموقف الرسمي من عملية التفويض

احالت الدولة اراض واسعة في ديالى والحلة والمنتفك الى طالبيها ، وصارت جريدة الزوراء تنشر الاعلانات الخاصة بقطع الاراضي المحالة ، ودعت الراغبين في شرائها مراجعة محاسب الولاية[٩٨] . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فقد قام مدحت باشا بدعوة الاهالي وتشويقهم لتفوض الاراضي ، وتساهل في تقدير البدلات كما وافق على تقسيطها في عدة سنين. وقد ذكر على سبيل المثال : ان مدحت باشا سجل اراضي قضاء الهندية باسماء اصحابها ، واعطيت لهم سندات طابو على ان يدفعوا بدلاتها اقساطا ، ولكن سكان تلك الاراضي من افراد العشائر رفضوا التفوض بتلك الاراضي ، باعتبار انها ملك لهم ، وقد اضطر مدحت باشا استخدام الشدة لاجبارهم على القبول[٩٩] . وبالرغم من اجراءات مدحت باشا القسرية لفرض سياسته الجديدة ، فقد واصلت الزوراء الاشادة بهذه السياسة واشاعة اخبار تأييد العشائر والفلاحين في مناطق السماوة والحلة والدغارة والمحمودية والحسينية وغيرها من المناطق لهذه السياسة[١٠٠] .

---

(٩٨) نشرت جريدة الزوراء اعلانا في ٢١ محرم ١٢٨٨ ع / ١٢ نيسان ١٨٧١ م عن اجراء المزايدة على قطع داخل سنجق (لواء) المنتفك ، وفي ١٦ صفر ١٢٨٨ هـ / ٧ مايس ١٨٧١ م نشرت اعلانا عن اجراء المزايدة على اراضي في الحلة وفي ٢٩ ربيع الثاني ١٢٨٨ هـ / ١٨ تموز ١٨٧١ م نشرت اعلانا عن اجراء المزايدة على اراضي في البصرة وفي ٤ رجب ١٢٨٨ هـ / ١٩ ايلول ١٨٧١ م نشرت اعلانا عن اجراء مزايدة لاراضي في بغداد .

(٩٩) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٦ ، م . و . ح . و ، الاضبارة السابقة . ستيفن همسكي لونكريك S.H. Longrigg اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٣ ، (بغداد ١٩٦٢) ، ص ٣١١ .

(١٠٠) جريدة الزوراء الاعداد ١٣ ، ١٧ ، ٢٠ شعبان ١٢٨٩ هـ / ١٧ و ٢١ و ٢٤ ، تشرين الاول ١٨٧٢ م .

تحدثت الزوراء عن تشوق اهالي السماوة لتفوض الاراضي ، واعلنت تفاطر رؤساء العشائر على الحلة للغرض نفسه . وقالت ان الشيوخ اشترطوا بناء البيوت عليها ، كما انهم قدموا الاسعار(١٠١) التي وافقوا على التفوض بموجبها(١٠٢) .

نتائج سياسة مدحت باشا

رغم الصعوبات التي واجهت تدابير مدحت باشا ، فقد انمرت سياسته في بعض المناطق . وادت الى توطن العشائر من ناحية ، وتفوض بعض الشيوخ للاراضي من ناحية اخرى ، فقد تفوض شيخ عشائر كعب بعض الاراضي في البصرة . وتفوض الشيخ فهد الهذال شيخ قبائل عنزة مقاطعات على قناة الحسينية في كربلاء حتى الفرات ، ومثله تفوض شيخ قبائل شمر الجربا في ديار قبيلته بالشرقاط ، كما سجل قسم من اغوات الاكراد الاراضي باسمهم ايضا(١٠٣) . ولعل من ابرز مظاهر هذه السياسة تفوض آل السعدون

---

(١٠١) كانت الاسعار التي فوضت بموجبها الاراضي واطئة فقد ذكر ان السعر الذي بيعت به الاراضي كان حوالي (٤) شلنات (انظر المادة ١٢ في الملحق رقم ١ في هذا الكتاب) للاكر (انظر الملحق رقم ٢ في هذا الكتاب) الواحد ، ورغم ما ذكر ان قيمة النقود الشرائية كانت عالية يومئذ فان سعر الاراضي كان يتحدد في الغالب وفق عوامل متعددة منها نوعية الاراضي ، كدرجة خصوبتها ، وامكانية اروائها ، ونوع الحاصل الذي يزرع فيها . فقد اشارت الزوراء الى ان : رؤساء بعض العشائر اشترطت للتوطن ان تحل لها المشارة من الارض التي تنبت الشلب ب (٧٥) غرش (انظر المادة ١٣ في الملحق رقم ١ في هذا الكتاب) ، والاراضي التي تزرع الشتوي ب (٥٠) غرش واراضي الصيفي ب (٢٠) غرش ، والاراضي الخربة القابلة للعمران بحوالي (٧) غروش . وقد وافقت الدولة على طلب العشائر باعتبار ان ذلك موافق لسياسة الدولة . انظر :
G. Geary, Through Asiatic Turkey, (London 1878), P. 115.
الزوراء العدد الصادر في ١٣ شعبان ١٢٨٩ هـ / ١٧ تشرين الاول ١٨٧٢ م .

(١٠٢) الزوراء الصادرة في ١٣ و ١٧ و ٢٠ شعبان ١٢٨٩ هـ .

(١٠٣) G.L. Bell, Asiatic Turkey, Printed by E.G. Pearson of the time press, (Bombay-), P. 140;
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

للاراضي في المنتفك ، اذ بادروا وعلى رأسهم ناصر باشا[١٠٤] الى تفوض اراضي واسعة في « منازل القبائل » . فكان ان تحول افراد عشائر المنتفك الى فلاحين عند هؤلاء الامراء[١٠٥] .

لقد كانت النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه السياسة عميقة الاثر اذ انها مسّت جوهر العلاقات الانتاجية[١٠٦] في القبيلة من جهة ، كما انها ادت الى خلق طبقة اجتماعية جديدة . فالمزايدات التي اجريت من اجل اتمام عملية تفوض الاراضي لم يستجب لها غير اناس معينين . ولاشك فان هؤلاء يمثلون فئة مهمة في المجتمع . وان مسارعتها لتفوض هذه الاراضي يأتي من ادراكها للفوائد التي ستجنيها من وراء ذلك ، وقد تمثلت هذه الفئة بالموظفين واثرياء المدن وهي الجماعة التي تميزت بمظاهر الوعي يوم ذاك . ان الاعلان المرفق ، يمكن ان يقدم صورة جلية لطبيعة الاشخاص المتفوضين :

غروش	اسماء الجداول	فدان[١٠٧]	لعهدة
٣١٠٠٠	جدول ابو فارسية	١٨	سيد حسين
١٦٥٠٠	جدول الحمزاوية	٠٨	ثلث ١ مصطفى افندي
١٥٠٠٠	جدول ابو غريب	١٤	نائب زاده احمد افندي
٢٩٠٠٠	جدول اللواح	٢٨	الموما اليه
٣٧٥٠٠	جدول الحقانية	١٩	ملا عزيز النجفي
٣٢٠٠٠	جدول الشهابية	١٧	سيد مصطفى وشركائه
٠٦٠٠٠	جدول ابو حيايه	٠٦	ملا محسن الحمزة
٥٠٠٠٠	جدول الهلالية	٢١	نورالدين اغا
١٠٠٠٠	جدول الزينية	٠٦	الموما اليه

---

(١٠٤) علي الشرقي ، ذكرى السعدون ، مطبعة الشعب ، (بغداد ١٩٢٩) ص ٤٦ .
(١٠٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .
(١٠٦) انظر المادة (١٤) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .
(١٠٧) انظر الملحق رقم (٢) في هذا الكتاب .

٤٠٠٠٠	جدول الخاتونية	١٦	المومأ اليه
٣٠٠٠٠	جدول الهميسانية	٢١	ضيدان العلواز
٢١٠٠٠	جدول نهر السيف	١٧	شيخ حسن سباء
٣٢٥٠٠	جدول ابو ذهب	٢٧	نورالدين اغا
٨٠٠٠٠	جدول دوله	٤٥	شريف اغا
٨٠٠٠	جدول الدزدارية	٥٦	مناحيم صالح .
٨٢٠٠٠	جدول هور مالح	٧٥	المزبور

« لما كانت الجداول المحررة اعلاه نهاية احالتها الى اليوم الخامس من شهر تموز فالذين يرغبون في شرائها يلزم عليهم مراجعة محاسب ... ودوائر الدفتر الخاقاني ولأجل ذلك تحرر الاعلان »[١٠٨] .

وان عملية حسابية بسيطة ، ستكشف عن الاثمان البخسة التي ... الاراضي بموجبها . لقد خلقت اجراءات مدحت باشا طبقة من الملاكين الغائبين ، لان كثيرا منهم لم يروا اراضيهم كما لم يكن بمقدو... زيارتها[١٠٩] . ولم تمض غير فترة قصيرة من الزمن حتى صارت هذ... تساندها السلطات العثمانية ، تطالب الفلاحين بحصة من الحاصل . منذ ذلك التاريخ « بحق الطابو » او « الملاكية »[١١٠] .

(١٠٨) الزوراء الصادرة في ٤ جمادي الاولى ١٢٨٨ هـ .

(١٠٩) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(١١٠) اختلفت حصة الطابو من مكان لآخر فهي في الفرات الاوسط بنسبه ... من الحاصل وذلك لان المتفوضين كانوا يمدون الزراع بالمساعدات ... في ديالى فان المتفوض لا يقوم بامور الحفر والمساعدات فيأخذ ... من الحاصل . وفسر الرحالة جيرى Geary الذي زار العراق في هذ... الفترة ، هذه المسألة بقوله ان الدولة عندما باعت الاراضي اختلفت بحقه... في خمس المحصول وقد استحصلت نصف هذه الضريبة بشكل اقسا... معجلة وابقيت العشر الثاني كضريبة سنوية ، وهكذا تكون الدولة قـ... نقلت حقها بالعشر الاول الى المتفوضين باسم حق الطابو . انظر :
...eary, Op. Cit., P. 115.
تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ص ٦ — ٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

تقويم سياسة مدحت باشا

بالرغم من ان مساحة الاراضي التي فوضت بالطابو في ولايتي بغداد والبصرة والموصل كانت « ضئيلة نسبيا »[١١١] الا ان نتائج هذه السياسة نوقشت من لدن كثير من الباحثين ، كما ناقش البض الآخر اسس الافتراض القائل بانقراض انساب المتصرفين بالاراضي[١١٢] .

على ان جمهرة الكتاب والمؤرخين ادانوا سياسة مدحت باشا نظرا لنتائجها ومساوئها العميقة . فقد ذكر فلاديميرلوتسكي : ان هذه السياسة ادت الى « نشوء عوائل اقطاعية تمتلك اصقاعا كبيرة من الارض »[١١٣] ، واشار محمد رؤوف الحمداني : الى ان هذه السياسة خلقت نزاعا عنيفا بين الزراع والمتفوضين[١١٤] ، انتهى برضوخ الزراع واذعانهم للامر الواقع[١١٥] . ووصف عبدالرزاق الظاهر تلك السياسة : بانها مخالفة لما يمليه المنطق

---

(١١١) تبلغ مساحة الاراضي المفوضة بالطابو في جميع انحاء العراق ٩٠٠٠٤كم٢ .
انظر : عبد الله الفياض ، مشكلة الاراضي في المنتفك ، (بغداد ١٩٥٦) . ص ٥٠ .

(١١٢) الفياض ، المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

(١١٣) فلادمير بور يسو فيتش لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني ، دار التقدم ، (موسكو ١٩٧١) ص ١٧٤ .

(١١٤) حدثت اضطرابات شديدة بسبب محاولة تطبيق قانون الاراضي في الحلة والديوانية . فقد كانت الحلة في ثورة علنية لم يجرء خلالها الملاكون على التقرب من اراضيهم وزرع معظم الفلاحين الاراضي دون الرجوع الى الملاكين وقد ذكر ان سياسة العثمانيين هذه ادت الى تخريب منطقة الفرات الاوسط .
انظر : بيل ، فصول من تاريخ العراق الحديث ، ص ٢٣٩ .
الحاج وادي العطية ، تاريخ الديوانية قديما وحديثا ، المطبعة الحيدرية ، (النجف ١٩٥٤) ، ص ٥٨ .
Robert A. Fernea, Shagkh and Effendy. Harvard University Pres, (Cambridge 1970), P. 32.

(١١٥) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٦ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

والوجدان ، واضاف بان مدحت باشا خلّف للعراق مشكلة معقدة(١١٦) وتحدث الحاج وداي العطية عن هذه السياسة فقال : انها اشغلت الناس ب حينها وادت الى خراب الاراضي بعدما اهملها الزراع نظـرا لتفويضها ا اثرياء المدن(١١٧) .

اما داوسن Dowson فقد قال عن تلك السياسة : « انها كانت ف اساسا وذلك لانها جربت ان تضع التعامل السهل المآخذ آنذاك في قا صارم غريب عن مجتمع مؤلف من عناصر بسيطة للغاية ، لان عمران الار لا يمكن ان يفرض على بلد بيد خارجية »(١١٨) .

وصف هولت P. M. Holt تغيرات الاراضي تلك بانها « خاط فكرة وعملا ، وان قانون الاراضي نفسه كان نموذجا لتشريع مستورد . تطبيقه الى تورطات لم تكن بالحسبان » ، وذكر ايضا « ان هـذه ا . المدبرة سلفا عملت ضد منافع زراع الارض الحقيقيين الذين ارتابوا بالط فكانوا غير مستعدين لقبول مثل هذه السياسة »(١١٩) وعبّر الدكتور صا حيدر عن حقيقة مهمة بقوله : ان مدحت باشا لم يلاحظ من البداية التناقض الرئيس بين قانون الاراضي العثماني والاحوال المحليـة ، ولم يقدر بـ نظام الطابو لم يكن الجهاز الملائم للتوصل الى اهداف سياسته(١٢٠) .

وعلى كل حال ، وبالرغم من كل ما ذكر عن نتائج سياسة مدحت باشا بشأن الاراضي ، فان من غير الممكن تجاهل جوهر المسألة باعتبارهـا اول محاولة اصلاحية تقوم بها الدولة العثمانية من اجل عمـران الاراضي في

---

(١١٦) عبد الرزاق الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، مطبعة السعادة (القاهرة ١٩٤٦) ، ص ١٨ .

(١١٧) العطية ، المصدر نفسه ، ص ٥٨ .

(١١٨) داوسن ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(١١٩) P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent 1916-1922. First Published, (London 1966), P. 251.

(١٢٠) Haider, Op. Cit., P. 467.

العراق ، وقد اعتبرها الدكتور مكرم الطالباني بأنها « اول عهد الاصلاح الزراعي العثماني في العراق »[١٢١] • ووصفت الاراضي المفوضة بأنها « اكتسبت حالة انفع واثمر الى البلاد والخزينة اذا ما قورنت بالاراضي التي بقيت في عهدة الحكومة »[١٢٢] • وان هذه السياسة كانت جزءا من خطة عامة رسمت لاصلاح البلاد ، غير انه لم يتسن لمدحت باشا اكمالها[١٣٣] •

ايقاف عملية تفويض الاراضي

خشيت السلطات العثمانية من النتائج غير المحمودة الناجمة عن انتقال الاراضي وتفويضها بواسطة موظفي الدولة وجهازها الاداري ، وكان ذلك يعني بقاء الاراضي خارج متناول ايدي المسؤولين الحقيقيين عن عملية الانتاج الزراعي وهم الفلاحون ، لذا فقد اصدرت الدولة العثمانية فرمانين منع الأول[١٢٤] ، منح اراضي اخرى بالطابو سواء بدفع بدل المثل او بواسطة المزايدة كما ابطل الثاني[١٢٥] ، حق القرار[١٢٦] وذلك بدعوى ان اراضي ولايتي بغداد والبصرة تزرع على اصول المزارعة ، اي ان زراعتها تتم بالمشاركة مع الزراع • وقد كان ذلك عبارة عن اعتراف الدولة العثمانية

---

(١٢١) مكرم الطالباني ، في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق ، (بغداد ١٩٦٩) ، ص ١١ •

(١٢٢) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٣٩ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٢٣) سليمان البستاني ، عبرة وذكرى ، مطبعة الاخبار ، (القاهرة ١٩٠٨) • ص ص ١٤١ ـ ١٤٦ •

(١٢٤) وقد صدر في سنة ١٢٩٨ هـ ١٨٨٠ ـ ١٨٨١ م •

(١٢٥) وقد صدر في سنة ١٣٠٧ هـ ١٨٨٩ ـ ١٨٩٠ م •

(١٢٦) وهو الحق الذي اجازته المادة الثامنة والسبعون من قانون الاراضي • ويقضي حق القرار بان تسجيل الارض بالطابو باسم مستثمرها الفعلي مجانا اذا كان قد تصرف بها لمدة عشر سنوات متوالية قبل اصدار القانون وببدل المثل للمستحق لها (صاحب الحقوق العقرية) او بالمزايدة اذا رفضها المستحق لها •
انظر الدستور ، ص ٣١ •

باستحالة تطبيق قانون الاراضي عمليا[١٢٧] . وبالنظر للاحوال ال... هاتين الولايتين كما اكدت اعترافها بفشلها في تطبيق خطة التفويض ... في جميع اراضيها[١٢٨] .

الاراضي السنية

قام الولاة بعد مدحت باشا بتفويض الاراضي الى كبار الموظفين ... الجيش[١٢٩] . وكان السلطان عبدالحميد من جملة مـن تفوض اراض ... العراق عرفت بالاملاك السنية ، وكانت تابعة الى الخزينة الخاصة المرتبطة بالسلطان مباشرة[١٣٠] . واشتهرت ادارتها ، التي تشرف عليها لجنة ... مشير الفيلق في بغداد[١٣١] ، بالقوة والتنظيم[١٣٢] .

---

(١٢٧) يعتقد داوسن ، المصدر السابق ، ص ١٧ ، ان من الامور الجوهرية للنجاح في تطبيق قانون الاراضي هو التساهل في تعديل القانون وجعل احكامه على صورة تلبي الاحتياجات الآنية ولا بد من القيام بتحريات تمهيدية بشأن حقوق اللزمة (انظر المادة ١٥ في الملحق رقم ١ في الكتاب) وتقاليد العرف والعادة المألوفة وقتئذ والعمل على وضعه ... أساس متين ثابت .

(١٢٨) اصدرت الدولة العثمانية القانون العثماني المؤقت لمسح وتسجيل الاموال غير المنقولة المؤرخ في ١ ربيع الاول ١٣٣١ هـ / ٨ شباط ١٩١٢ الذي خولها القيام بخطة منتظمة بتحري حقوق الاراضي من حا... وتسويتها في كل ولاية على حدة .
انظر : مجموعة القوانين المالية والقوانين والانظمة المتعلقة بالاموال غير المنقولة ، ص ص ١٢١ ــ ١٦٧ .

(١٢٩) حسن محمد علي ، مقدمة لكتاب الاصلاح الزراعي واعمار الاراضي الذي اصدرته رئاسة لجنة اعمار واستثمار الاراضي في وزارة الاعمار مطبعة الرابطة (بغداد ١٩٥٦) الصفحة ش .

(١٣٠) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٣٩ ، م . و . ح و ، الاضبارة السابقة .

(١٣١) المصدر نفسه ، ص ٣٩ ، م . و . ح و . الاضبارة نفسها .

(١٣٢) تقرير احمد فهمي عن الايرادات ، ص ٤٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة م / ١١ لسنة ١٩٢٦ .

يمكن وصف السلطان عبدالحميد بانه اكبر ملاكي الطابو في العراق فقد ذكر ان مساحة الاراضي المسجلة باسمه في ولاية بغداد فقط (٥٤٦٢٠٠) هكتار مربع من اخصب الاراضي الزراعية(١٣٣) . كما كانت الاراضي على الضفة اليسرى من دجلة من العمارة الى العزير اراض سنيه . وامتدت الاراضي السنية في ولاية البصرة على طول شط العرب . وفي ولاية الموصل شملت مساحات واسعة قرب الموصل ، والسهول الواقعة بين الزاب الاعلى والزاب الاسفل ، ومناطق ديلين ومالوان وباقره جو في السليمانية ، واراض واسعة في قضاء مخمور في اربيل(١٣٤) .

كانت اراضي السنية تتمتع بامتيازات خاصة ، اهمها قيام المسؤولين عنها باقراض الحبوب ومنع التعديات على الفلاحين ، كما كان فلاحو هذه

---

(١٣٣)

اسم المقاطعة	المساحة بالهكتار المربع
مقاطعة ابي غريب	٧٦٥٨٠
مقاطعة الطاس	١٧٢٩٦
مقاطعة المحمودية ـ الاسكندرية	٦٧٣٤٤
مقاطعة بغيلة وشادي	٤٨٩٨٠
مقاطعة ديلتاوه	١٢٦٥٩
مقاطعة الدجيل	٤٨٩٦٢
مقاطعة النيل وابو غرق	١٦٨٧٢
مقاطعة الجربوعية	٤٠٧٩٢
مقاطعة الشافعية	٢٥٧٦٠
مقاطعة الجعارة	٣٧٩٠٤
مقاطعة الخناق	٥٣٣٤٢
مقاطعة المسيب	٢٦٣٨٥
مقاطعة مهروت	٣٣٠٢٨
مقاطعة الوزيرية	٤٠٢٩٦

انظر : تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٤٠ ، م . و ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٣٤) Haider, Op. Cit., PP. 417-420.

(١٣٥) التقرير الاداري لشهر كانون الاول ١٩٢٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة 48/1/4 تسلسل ٤٩ .

الاراضي معفوين من الخدمة العسكرية والواجبات الاخرى[١٣٦] .
فقد نالت هذه الاراضي شهرة واسعة بكثرة عمرانها ووفرة انتاج
بالاراضي الاخرى[١٣٧] .

ومن الناحية العملية ، بقيت هذه الاراضي تحت التصرف الفعلي للزر
وكانوا يدفعون حصتي الطابو والحكومة معا الى ادارة السنية بنسبة ٢٠
من الحاصل لكل من الحصتين . وتذهب ٤٪ من الحاصل ايضا باسم حق
السركرة (السركلة)[١٣٨] ، تتولى الادارة دفعها الى السراكير (السراكيل)[١٣٩]

يعتقد الدكتور صالح حيدر : ان اهم التطورات الاقتصادية والعمرانية
التي شهدها العراق في اواخر القرن التاسع عشر كانت بفعل وتأثير نفوذ
دائرة السنية وجهودها المباشرة وغير المباشرة ، وكانت مظاهر هذه التطورات
كثيرة شملت ميادين متعددة سيأتي ذكرها[١٤٠] .

بعد اعلان الدستور ١٩٠٨ م ، تنازل السلطان عبدالحميد في ارادته
المؤرخة ١/ايلول ١٣٢٤ رومية ــ ١٩٠٨ م عن الاراضي فدورت باسم
الخزانة العامة وصارت تعرف بالاراضي المدورة[١٤١] .

بعد تدوير هذه الاراضي ، فقدت تلك الامتيازات وامتدت اليها يد

---

(١٣٦) Haider, Op. Cit., P. 422.

(١٣٧) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٣٩ م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٢٧ .

(١٣٨) انظر المادة (١٦) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(١٣٩) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص٩ ، م . و . ح . و الاضبارة السابقة . كتاب احمد رمزي الى الملك فيصل ، م . و . ح و . الاضبارة د / ٨ لسنة ١٩٢٢ .

(١٤٠) انظر : ص ص ٨٨–٨٩ في هذا الفصل من الكتاب .

(١٤١) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٩ ، م . و . ح و . الاضبارة السابقة .

الخراب والاهمال[١٤٢] . وعلى سبيل المثال : انخفضت قيمة حاصلات منطقة ابي غريب من (١٥٠٠٠٠) روبيـة[١٤٣] الى (٥٠٠٠٠) روبيـة فقط بعـد تدويرها[١٤٤] .

ادارة الاراضي في العراق ١٨٥٨م ـ ١٩١٤م

منذ نشر قانون الاراضي ١٢٧٥هـ /١٨٥٨ـ١٨٥٩م اودعت الحكومـة مسألة المحافظة على الاراضي الاميرية ، باعتبارها تؤلف معظم اراضي البلاد ، الى اكثر من وزارة واحدة والى اكثر من ادارة . ففي المدة ما بين ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ـ١٨٥٩م الى ١٢٨٩هـ ـ١٨٧٢ـ١٨٧٣م كان مأمورو المال او الدفتر دارية ومديرو المال ومديرو الاقضية يعتبرون اصحـاب الارض[١٤٥] ، وفي ١٢٨٩هـ ـ١٨٧٢ـ١٨٧٣م اصبح مأمورو الطابو مسؤولين عن كافة الامور المتعلقة بمحافظة الاراضي الاميرية واحالتها وتفويضها[١٤٦] . وفي سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩ م الحقت الدفترخانه بوزارة المالية[١٤٧] ، وبقي امين الدفتر الخاقاني مستقلا في بعض الشؤون[١٤٨] .

تأسست في بغداد في اعقاب تشريع قانون الاراضي دائرة الدفتر خانه ، وفي عهد مدحت باشا تأسست مديرية الدفتر الخاقاني ، فكانت المرجع الوحيد لكافة دوائر الطابو في العراق ، بما فيها الموصل والبصرة[١٤٩] .

---

(١٤٢) التقرير الاداري لشهر كانون الاول ١٩٢٤ ، م . و . ح و. الاضبارة السابقة .
جريدة صدى بابل العدد الصادر في ١٨ ربيع الاول ١٣٢٩ هـ / ١٩ آذار ١٩١١ م .

(١٤٣) انظر المادة (١٧) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(١٤٤) Haider, Op. Cit., P. 425.

(١٤٥) المادة الاولى من قانون الاراضي ، الدستور ، ص ١٤ .

(١٤٦) بموجب الادارة السنة المؤرخة في ٢١ تموز ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٣ م .

(١٤٧) مذكرة في رقبة الاراضي الاميرية ، م . و . ح و . الاضبارة ز / ١ / ٢ لسنة ١٩٢٨

(١٤٨) المصدر نفسه ، م . و . ح و . الاضبارة نفسها .

(١٤٩) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٥ ، م . و . و . ح و . الاضبارة السابقة .

وكانت سندات التمليك التي تصدرها دوائر الطابو ، ترتب وتملأ حسب مضابط واوراق التفويض ، ثم ينظم بها سجل ، وتجمع كل مائتي سند في مجلد واحد[١٥٠] . ويبدو ان الكتبة كانوا يتقاضون رواتبهم على اساس السندات التي ينظموها[١٥١] ، لذا اصبح امر اصدار سندات عديدة في قطعة واحدة امرا شائعا رغم فساده . فكانت تصدر (١٠) سندات في قطعة ارض مساحتها بضعة دونمات ، والغريب ان هذه الدونمات كانت توزع بصورة وهمية على الجريب[١٥٢] ، او الدونم القديم[١٥٣] . اما حدود القطع فكانت الحدود الثلاثة الاولى تدرج في السند الأول ، اما الحد الرابع فيدرج في السند الاخير . وهكذا نظمت هذه السندات بصورة بدائية واصبح معرفة مضمونها يحتاج الى خبرة خاصة[١٥٤] .

في سنة ١٣٠٠هـ / ١٨٨٢–١٨٨٣م ابدلت الاصول القديمة في منح سندات متعددة وتقرر اعطاء سند واحد في كل قطعة وابتدعت دفاتر جديدة لتسجيل المعاملات عليها ، عرفت بدفاتر الحاصلات ترتب بنسختين احداهما لمركز المديرية ، والثانية في الدائرة ذاتها . كما ابطلت المقاييس القديمة ، واتخذ الدونم الجديد وحدة جديدة في القياس ، كما تقرر نقل الحدود المذكورة في السجلات القديمة الى السجلات الحديثة ، مع تعيين جهاتها الاربعة . ورغم ان غرض الاصلاح واضح من هذه التغييرات الا ان تعيين الجهات ظل قائما على التحقيق الشفهي دون القيام بكشف محلي[١٥٥] .

---

(١٥٠) المصدر نفسه ، ص ٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٥١) المصدر نفسه ، ص ٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .
مصطفى مجيد ، احكام تسجيل العقار في الطابو ، ط ١ (بغداد ١٩٦٨) ص ٢٧ .

(١٥٢) انظر المادة (١٨) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(١٥٣) انظر الملحق رقم (٢) في هذا الكتاب .

(١٥٤) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٥٥) المصدر نفسه ، ص ٨ ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

وفي سنة ١٣١٢هـ / ١٨٩٤ــ١٨٩٥م استحدثت دفاتر جديدة سـميت دفاتر الضبط ، تسجل فيها كافة المعاملات . على ان الحدود والمساحات ظلت تنتقل من دفتر الى آخر بدون تمحيص او تدقيق لما طرأ على الأرض او الملك فكانت ابعد ما تكون عن الواقع(١٥٦) . كما ان الخارطة التي يمكن ان ترسم على اساس المعلومات المبينة في سندات التملك ستكون عبارة عن حشد من الحدود المتقاطعة التي يستحيل على المرء ان يحل الغازها(١٥٧) .

موظفو ادارة الاراضي والايرادات في العراق

عرف عن كثير من موظفي العهد العثماني الامية(١٥٨) والرشوة وسـوء استخدام وظائفهم(١٥٩) . وكان الراشون يحققون المغانم على حساب ايرادات الدولة واملاكها فكان ضم الاراضي وتنقيص « بدل المثل » المستحق وتقدير

---

(١٥٦) من طريف ما يروى في هذا الموضوع : ان الارض المعينة حدودها بسكة البازول شرقا وهور سويدان غربا وعامود الهندية شمالا ونخيل الشيخ محسن وكرى سعدة جنوبا الواقعة في الكوفة ، قد طرأ عليها تقسيمات واجريت عليها افرازات وتسجيلات عديدة بدائرة الطابو ، ومع ذلك بقيت الحدود تنقل من سجل الى آخر ، حتى لوحظ اخيرا انها تشمل قصبة الكوفة الحاوية (٢١٠٣) ملكا و (١٣٣) بستانا و (٨) شواطىء تكونت من تحول مجرى الفرات . انظر :

تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٨ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

بيل المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(١٥٧) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

الكتاب السري الصادر من ديوان المعتمد السامي الى الديوان الملكي المرقم R.O. 11 والمؤرخ في ٥ / ١ / ١٩٢٥ حول اصلاح دائرة الطابو في العراق ، م . و . ح . و . الاضبارة ج / ٢ / ج لسنة ١٩٢٥ .

(١٥٨) جريدة الرقيب العدد الصادر في ٢٣ / ٤ / ١٣٢٥ رومية ١٩٠٩ م .

(١٥٩) كتاب المعتمد السامي ، الوثيقة نفسها ، م . و . ح . و الاضبارة نفسها. تقرير خيري الهنداوي حول لواء المنتفك وسكانه ، ص ٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة د / ٨ لسنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ .

فيه الاراضي او المحاصيل لصالح الراشين ، بشكل يثير الاستغراب ، امرا طبيعيا في الفترة العثمانية[١٦٠] .

وقد رويت في ذلك روايات قد يخالها المرء انها نسج من الخيال[١٦١] ، غير ان الوثائق الرسمية كانت تؤكد ذلك ، فقد توصل احمد فهمي[١٦٢] ،

---

(١٦٠) كتاب المعتمد السامي ، الوثيقة نفسها ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٦١) روى عبدالعزيز القصاب : انه عندما كان قائمقاما للجزيرة (الصويرة) تأكد له بان الموظفين كانوا يبيعون اعشار المقاطعات بنسبة واحد من مائة مقابل منافع شخصية زهيدة ، ويضرب مثلا على ذلك باحدى المقاطعات ، حين كان بدلها السابق (٣٠٠) ليرة ، مع ان تخمين حاصلاتها في الظروف نفسها قد بلغ (٣٣٠٠) ليرة . وروى ايضا انه لما كان قائمقاما في سامراء اواخر العهد العثماني في العراق ، تسلم من مدير المال في القضاء كتابا يطلب فيه تعيين لجنة لتخمين الشواطيء (الرقي والبطيخ) في الخريف ، وكانت المياه قد غمرت الشواطيء ولم يبق هناك لا زرع ولا بطيخ « وتبين للقائممقام بعد التحقيق تواطوء مدير المال ومجلس الادارة لتحقيق المغانم عن طريق جمع الدراهم من الزراع بطرق غير مشروعة. وروى احدهم ان احد الموظفين ضبطت عليه الحكومة في البصرة مستمسكات طلب فيها الرشاوي من الاهلين ، ثم ضبطته ثانية مشتركا مع آخرين من المتنفذين في الادارة ، في رشوة كبيرة اخذوها من الشيخ غضبان البنية شيخ بني لام لقاء تمكينه من ذبح العساكر العثمانية . وذكر الحاج وداي العطية ان الرشوة احصيت في عام ١٩٠٤ م في منطقة الشامية فكانت مبلغا جسيما ، مما دفع الوالي الى القاء القبض على متصرف الحلة والديوانية حمدي بابان كما القى القبض على القائممام وموظفي اللواء والقضاء ثم افرج عنهم بعد ان قاسموه الرشوة. انظر :
عبد العزيز القصاب ، من ذكرياتي ، ط ١ ، (بيروت ١٩٦٢) ص ص ٩٠ ، ٩٢ مجهول ، مخطوط تراجم الشاوية ، كتب في بغداد في ١٣/٨/ ١٩١٩ ، محفوظ في مكتبة الدراسات برقم (١٩٦) مخطوطات ، الورقة ٥ . العطية ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(١٦٢) احمد فهمي ، خبير مالي معروف شغل منصب دفتر دار ولاية بغداد اواخر العهد العثماني ، وبعد تأسيس الدولة العراقية شغل وظائف مالية هامة ومنها توليه منصب المدير العام لدائرة الايرادات . له تقارير كثيرة حول الاراضي والايرادات والازمة الاقتصادية التي مر بها العراق خلال العشرينات .

الذى كلفته الحكومة العثمانية بدرس مسألة نقص واردات الدولة في عام ١٩١٣ اثر حوادث الشامية[١٦٣] ، الى ان المتصرف رشيد بك الكردى استحصل من الوالي مساعدة في انتخاب العمد ، الذين يعينون درجات المحصولات ، من بين شيوخ ورؤساء المنطقة ، وقد استلم لقاء ذلك الف ليرة[١٦٤] فأدى الى ازدراد ما يقارب خمسين أو ستين الف ليرة من واردات الدولة »[١٦٥] .

وقد عبر احمد فهمي عن تشاؤمه في مقدار الايرادات التي تحصلها الدولة بواسطة جهاز ادارى يبقى في « ايدي طائفة من موظفين تجردوا عن الكفاءة وتأصلت فيهم خصلة الطمع يتربصون طيلة السنة في ابواب الحكومة زمن تعيين مأمورى الاعشار .. »[١٦٦] .

سئم الناس من ابتزاز موظفي ادارة الاراضي وتفريطهم بحقوقهم ، فكانوا يبثون شكاواهم الى الصحافة فتقوم بنشرها[١٦٧] .

لقد انهرت بعض التحقيقات التي اجرتها الدولة صورا قاتمة عن فساد اجهزتها ، ولكن فساد لجان كاملة وتشكيلها صراحة وامام الملأ بصورة

---

(١٦٣) في عام ١٩١٣ م حدثت ضطرابات شديدة بين عشائر الشامية والجعارة ، بسبب تطبيق طريقة معينة في تقدير الايرادات ، وهي طريقة الذرعة التي سيأتي الحديث عنها .
ويذكر الحاج وداي العطية انالمتصرف رشيدبكالكردي حسمها بالصورة المذكورة اعلاه .
انظر :
تقرير احمد فهمي عن الايرادات ، ص ٥ ، م . و ح . و . الاضبارة السابقة . العطية ، تاريخ الديوانية ، ص ٩١ .

(١٦٤) انظر المادة (١٩) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(١٦٥) تقرير احمد فهمي عن الايرادات ، ص ٥٢ ، م . و . ح و . الاضبارة السابقة .

(١٦٦) المصدر نفسه ، ص ٥٥ ، م . و . ح و . الاضبارة نفسها .

(١٦٧) جريدة الرقيب ، العدد الصادر في ٢٥ / ٢ / ١٩٠٩ م ٤ صفر ١٣٢٧ هـ .
جريدة الرقيب ، العدد الصادر في ٦ / ٥ / ١٩٠٩ م ١٥ ربيع الاول ١٣٢٧ هـ

مخالفة للقانون(١٦٨) ، يمكن اعتباره تدهورا في القيم والاخلاق ناهيك عن الادارة . وقد عبرت الآنسة بيل Bell عن ذلك الانحطاط تعبيرا دقيقـــا فقالت : « ان الشيء الوحيد الذى لا جدال فيه هو ان الحياة في اية منطقة في الدولـة العثمانية تعنـي بالنسبة للموظفين العثمانيين ان تكـون مـا... للابتزاز الدائم »(١٦٩) ووصف ايرلند P.W. Ireland بدلات الاي... التي يدفعها الافراد في الدولة العثمانية فقال : انها لا تعني غير ان حياة ... الناس وممتلكاتهم قد وضعت في مصلحة الحكام(١٧٠) .

ضرائب الاراضي او التحصيلات

كانت ضريبة الخراج تجبى من اراضي العراق حتى عهد الخليفة ا... العباسي حين غيّر الضريبة المجباة على مقطوع المساحة بضريبة خراج ... او الحصة من الحاصل(١٧١) . وقد استمر ذلك حتى مجيء العثمانيه...

---

(١٦٨) ذكر احمد فهمي في التقرير الذي بعث به الى السلطات العثم...
اللجنة التي انتخبها مجلس الادارة لتخمين الحاصلات ا...
السنة ١٩١٢ في قضاء الشامية تشكلت على الوجه التالي
عبد الله افندي : اتى به القائممقام بصحبته
حاج ناصح افندي عم حضرة القاضي
احمد افندي نجل حضرة المفتي
ابراهيم اغا اخ وكيل مدير المالية
واضاف قائلا « اذن لا يمكن القول قطعا بان مأمورين ...
لم يخش ابدا من تعيين موظفين بصورة تخالف صريح احكا...
الموضوعة الى هذا الحد سوف يقومون بما عهد اليهم من ...
هو المطلوب » . انظر :
تقرير احمد فهمي عن الايرادات ، ص ص ٥٥ ـ ٥٦ م...
الاضبارة السابقة

(١٦٩) ... Turkey, PP. 140-141.

(١٧٠) ... Ireland, Iraq, A Study in Political Development, ... Published (London 1937), P. 77.

(١٧١) عبد الحميد كمال ، بحث عن تطور التشريعات الضرائبية في العراق
وهو التقرير الثاني الذي قدمته البعثة العربية التي ساهمت في ... قانون الاصلاح الزراعي ١٩٥٨ ، مطبوع بالرونيو ، محفوظ في وز... الزراعة والاصلاح الزراعي ، ص ١ .

استبدلت بتطبيق ضريبة العشور او الزكاة التي تتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪ من المحصول حسب تنوع الحاصل وطريقة اروائه[١٧٢] . غير ان الواقع يدل على ان الضرائب كانت جسيمة وكانت تحسب تحت اسماء مختلفة .

وقد ذكر علي حيدر مدحت الذى نشر مذكرات مدحت باشا ان : حصة الحكومة انزلت في عهد والده من ٦٦٪ الى ٥٠٪ ووعدت العشائر بانزال النسبة الى ٤٠٪ او ٣٠٪ اذا اظهروا الاستقرار ونبذوا التمرد[١٧٣] . ولذلك فقد كانت السلطات العثمانية تستوفي اضافة الى العشر او الزكاة ، ١٠٪ من المحصول عن ماء السيح باعتباره ملك الدولة و ٢٠٪ من المحصول باسم حصة الطابو و ٤٪ من المحصول باسم حصة السركرة (السركلة) و ٥ر١٪ من المحصول باسم حصة المعارف ... الخ . اما النخيل فكانت الضريبة (٣) غروش عن كل نخلة ، و (٤) غروش عن كل شجرة من اثمار الفواكه الاخرى[١٧٤] . ويذكر ان محاولة جرت في عام١٣٢٨ رومية ١٩١٢م من لدن دفتر دار الولاية صادق افندى لاصلاح الضرائب وقد قرر بعد الدراسة والبحث : بان تطور الزراعة وعمران الارض يستلزمان تخفيض الضرائب . غير ان خلفه احمد فهمي قرر جباية ٤٠٪ من الحاصل ، وذلك عن العشور وحصة الطابو[١٧٥] . اما في البساتين فقد قرر ان تتراوح الضريبة بين (٥ر١) و (٢) غرش عن كل شجرة[١٧٦] . وفي ولاية البصرة كانت الضرائب توضع

---

(١٧٢) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(١٧٣) مدحت باشا ، حيات سياسية سي ، خدماتي ، منفيا حياتي ، ناشري علی حيدر مدحت ، هلال مطبعة سي ، (استانبول ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧م) برنجي كتاب ، ص ص ٨١ ــ ٨٣ .

(١٧٤) كتاب وزارة المالية المرقم ٧٠٠٢ والمؤرخ في ٢ / ٨ / ١٩٢٢ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء ، م . و . ح . و الاضبارة ج ٢ ج لسنة ١٩٢٢ .

(١٧٥) كتاب احمد رمزي ــ الوثيقة السابقة ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٧٦) المصدر نفسه ، م . و . ح و . الاضبارة السابقة .

بشكل رسم مقطوع على الجريب وتتنوع حسب جـودة الا
الحاصل ، فكانت (١٨٠) غرش على الاجربة الممتــازة و (١٥٠
الاجربة من الدرجة الثانية و (١٠٠) غرش على الاجربة من الدرجه

يبدو ان جميع محاولات الدولة العثمانية لاصلاح اســاليبه
المالية كانت تجابه بعقبتين هما :

١ ــ فساد الجهاز الادارى بشكل عام وجهاز ادارة الاراضي
بشكل خاص •

٢ ــ البيئة القبلية لكثير من الولايات والتي تعتبر الخضوع للسلطة
واوامرها مسائل تتنافى مع تقاليدها(١٧٨) •

وهكذا فقد درجت السلطة العثمانية على اتباع طريقة الا
ايراداتها من الضرائب في العراق وباقي الولايات التي تتصف ببيئة
رغم ان خط شريف كولخانة كان قد ابطل العمل بهذه الطريقة م
١٨٣٩ م ، فكان من نتائج ذلك ان استطاع اثرياء المدن وشيوخ ا
وهم الفئة المنتفعة من تطبيق هذا الاسلوب ، من تنمية ثرواتهم
سلطة المشيخة على افراد القبائل(١٧٩) •

لعل من اهم التطورات التي طرأت على مسألة جباية الايرادات
اواخر القرن التاسع عشر الميلادي هو تطبيق اسلوب الجباية المباشر
كانت الدولة العثمانية قد استحدثته بعد الغائها اساليب الالتزام في
١٨٣٩م(١٨٠) • وقد قضت الطريقة الجديدة بانتخاب لجنة من لدن
ادارة اللواء او القضاء تقوم بتخمين المحاصيل بالعين المجــردة

---

(١٧٧) سليمان فيضي ، اصول التعبات واحكامها في البصرة ،
(البصرة ١٩٤٦) ، هامش الصفحة ١٨ .

(١٧٨) Op. Cit., P. 29.

(١٧٩) انظر الصفحات التالية في هذا الفصل من الكتاب .

(١٨٠) Op. Cit., P. 282.

الضريبة عليها ، فاذا حصل اعتراض على ذلك تكون القوات العثمانية جاهزة لاستيفائها بالقوة(١٨١) .

اعتاد العثمانيون في تخميناتهم ضمان زيادة سنوية(١٨٢) قد تصل الى ٣٠٪ من الحاصل(١٨٣) ، وبناء على ذلك فقد كانت العشائر وشيوخها بوجه خاص يحاولون بشتى الطرق ضمان لجنة تخمن المحاصيل وفقا لرغباتهم ، والا فانهم يعمدون الى اخفاء محاصيلهم وعدم دفع الضرائب ، او دفع جزء منها فقط . وهكذا فان « البقايا » وهو ما اصطلح على ديون الحكومة التي بذمة رجال العشائر كانت من الامور الشائعة حينئذ(١٨٤) ، وكمية البقايا تتحدد عادة تبعا لمركز الحكومة وقدرتها على اتخاذ تدابير عسكرية ، عاجلة

---

(١٨١) لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٢٦ .

(١٨٢) يستفاد من الاحصائية المثبتة ادناه الواردة في التقرير الاداري لدائرة المحاسبات العمومية لسنة ١٩٢٣ – ١٩٢٤ م ان معدل الزيادة السنويةفي ايرادات الشامية من الرسوم العشرية كانت (٣٥٨ ر ٧٦٠ ر ٨) غروش ، أو بنسبة قدرها ٢٠٪ سنويا .

السنة الرومية	السنة الميلادية	الايرادات بالغروش
١٣٢٤	١٩٠٨	٦ر٩٨٦ر٤٤٠
١٣٢٥	١٩٠٩	٧ر٠٠٥ر٦٥٠
١٣٢٦	١٩١٠	٨ر٦٣٧ر٤٠٠
١٣٢٧	١٩١١	٩ر٤٨٤ر٨٠٠
١٣٢٨	١٩١٢	١١ر٦٨٧ر٥٠٠

راجع م . و . ح . و . الاضبارة 48/42 تسلسل ٣٠ .

(١٨٣) Progress Report of the Divisional Adviser, Hillah Lewa, September 6th-14th 1922.

محفوظ في م . و . ح و . الاضبارة 48/G' تسلسل ٣٢ .

(١٨٤) انظر الاحصائية التي نشرتها جريدة الرقيب الصادرة في ٢٤ ربيع الاول ١٣٢٧ هـ ١٥ نيسان ١٩٠٩ حول البقايا التي بذمة العشائر في مناطق بغداد والديوانية وكربلاء .

من شأنها ضمان تلك الايرادات[185] . اما المقاطعات البعيدة فكانت ا
مطلقــا[186] .

يبدو ان سبب كثرة البقايا في اواخر العهد العثماني في العراق مـ
من تطبيق طريقة جديدة في الجباية وهي طريقة الذرعة[187] التي اسـ
من اجل ضبط ايرادات الدولة وفي الوقت الذى كانت الدولة تتشـ
تطبيقها كانت العشائر تنفر منها . وقد حاولت جريدة الرقيب تبرئة
العشائر من التمرد والعصيان فأشارت الى تقصير الحكومة بسبب
بالضرائب قبل نضوج الحاصل ، كما نبهت الى فساد جهاز الذرعة وما
وما يطلبونه من رشاوى واتاوات تنتزع من الزراع انتزاعا او تقدر عـ
ضرائب جسيمة[188] .

لم تحاول الدولة العثمانية ان تقوم باصلاحات جدية في مسألة جـ
الضرائب[189] ، وازاء هيجان العشائر استحال على الجباة والمخمنـ
الحقول لتخمين المزروعات ، فختمت الادارة العثمانية تدابيرهـا المالـ
العراق بأن امرت بمراجعة حسابات الدفاتر القديمة ، وصارت تقدر عل...

---

(185) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ . بيل ، المصدر السابق ٢٥٣ .

(186) ...ice of the Political officer, Amarah, to the Deputy ...ivil commissioner's office, Basrah, 20th March 1918.
محفوظ في م . و . ح و . الاضبارة 40/33 تسلسل ٣٠ .

(187) انظر المادة (٢٠) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(188) جريدة الرقيب الصادرة ٢٤ ربيع الاول ١٣٢٧ هـ / ١٥ نيسان ١٩٠٩ .

(189) نشرت جريدة الرقيب مذاكرات المجلس العمومي عن لوائح الشـامية والسماوة الواردة من الديوانية ، والتي اشار فيها المجلس العمومي بضرورة مناقشة مسألة الغاء اسلوب الذرعة في جباية الضرائب ، كما اكد المجلس ضرورة التزام الجباة بعدم قيامهم بجباية الايرادات قبل نضوج الحاصل وذكر ايضا ان المجلس ارسل الى المقامات العليا ... اجراءات بشأن تفويض وعمران الاراضي وتسليف البذور للزر... انظر :
جريدة الرقيب ٢ جمادي الآخرة ١٣٢٧ هـ / ٢١ حزيران ١٩٠٩ .

العشائر معدل ايرادات السنوات الخمس الاخيرة التي دفعتها القبائل سابقا[190] .

المظاهر العامة لمشكلة الاراضي في العراق في العهد العثماني

١ ـ المظاهر السياسية

العشائر[191]

على امتداد نهر دجلة من القرنة الى بغداد ، كانت ديار قبائل كعب والبو محمد وبني لام وشمر طوقه . وفي شمال بغداد امتدت ديار قبائل العبيد وشمر الجربه وطي . وعلى طول نهر ديالى امتدت ديار قبائل بني تميم والعزة وقسم من العبيد والبيات .

وعلى امتداد الفرات من السماوة الى القرنة والغراف الاسفل كان اتحاد قبائل المنتفك الذى يضم عدة وحدات قبلية اهمها آل شبيب وبني مالك والاجود وبني سعيد . ومن الاتحادات القبلية الاخرى في المنطقة بني حجيم

---

(١٩٠) المصدر نفسه ، العدد الصادر في ٤ رمضان ١٣٢٧ هـ / ١٩ تشرين الاول ١٩٠٩ م .

(١٩١) عن العشائر العراقية انظر :
Tribal Affairs Military Reports on Tribes,
م . و . ح . و . الاضبارة S/57/4/2 تسلسل ١٢ .
عباس العزاوي ، عشائر العراق ، شركة التجارة والطباعة ، (بغداد ١٩٥٦) ج . ج . لوريمر J. G. Lorimer دليل الخليج ، القسم التاريخي ، (الدوحة ١٩٦٧) ، ستة اجزاء .
ج . ج . لوريمر J. G. Lorimer دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، الدار العربية للطباعة والنشر ، (بيروت ١٩٧٠) ستة اجزاء .
محمد علي جعفر التميمي ، قلب الفرات الاوسط ، ط ١ ، (النجف ١٩٤٩) جـ١ ط١ (بغداد ١٩٥٠) جـ٢ . ط ١ ، (النجف ١٩٥٢) جـ ٣ .
محمد باقر الجلالي ، موجز تاريخ عشائر العمارة ، ط ١ (بغداد ١٩٤٧) .
م . و ح . و . تقرير خيري الهنداوي حول لواء المنتفك وسكانه ، الاضبارة السابقة .
الحيدري ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤ ـ ٨٣ .

وبني ركاب وآل حميد • وفي الفرات الاوسط من السماوة الى الحلة اتحاد الخزاعل الذى يضم قبيلة الخزاعل وقبائل عفك والاكرع والفتلة ومن الوحدات القبلية المهمة في المنطقة قبائل بني حسن • وفي المنطقة الـ بين نهر دجلة وشط الحلة كانت تقع ديار قبائل زبيد وبني ربيعة • وامتدت قبائل الدليم على امتداد الضفة الشرقية والجنوبيـة لنهـر الفرات ما البو كمال وكربلاء • اما شمر الجربة فقد امتدت ديارها في الجزيرة الفرا فيما سكنت الجبور المنطقة الواقعة بين الموصل والشرقاط • وسكنت القبـ الكردية المناطق الجبلية من العراق(١٩٢) •

الأرض

تعتبر مسألة الارض ، مسألة رئيسة دارت حولها معظم الصراعات القبائل في القرون المبكرة من تاريخ العراق الحديث • فلقد كانت العشا التي وجدت فائدة من الزراعة بعد انتقالها من الصحراء ، تتقاتل من اجـ محافظة ديارها من طمع القبائل الاخرى التي تزاحمها فيها ، فسفكت مـ اجلها دماء غزيرة(١٩٣) ، لان القبلي اعتبر المحافظة على الارض واجبا مقدسا لا يقل عن واجب المحافظة على عرضه وشرفه(١٩٤) •

على ان الصراع من اجل الاراضي الذى ظل سائدا فترة طويلة مـن الزمن كانت تتحكم فيه ثلاثة عوامل هي :

---

(١٩٢) انظر ديار القبائل العربية والكردية في :
Index to Civil Division in Mesopotamia 1921,
المرفقة بـ Military Reports الاضبارة السابقة ،
انظر هذا العرض Haider, Op. Cit., PP. 70-72.

(١٩٣) م • و • ح • و • تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ١٠ ، الاضبارة السابقة .
حسن محمد علي ، المصدر السابق ، الصفحة ر .

(١٩٤) ضياء شكارة ، المجتمعات العشائرية في العراق بين البداوة والاستقرار ، وهو البحث المقدم الى حلقة الدراسات الاجتماعية التابعة لجامعة الدول العربية المنشورة في مجلة العرفان ، الجزء ٥ و ٦ المجلد ٤٢ الصادر آذار ـ نيسان ١٩٥٥ ، ص ٥٤٠

١ـ العوامل الطبيعية : اضطرت الكثير من القبائل ان تهجر اراضيها بسبب جفاف مياهها ، او تبدل خصوبتها ، او مزاحمة القبائل الاخرى على مصدر الارواء والسقي ، فقبيلة الازيرج ، التي تقع ديارها على نهر المجر الصغير في العمارة ، كانت قد هجرت النيل في الحلة[١٩٥] . ومثلها قبيلة السودان التي تقطن مقاطعة البطحاء في العمارة ، كانت قد نزحت من ضفاف قناة المحاويل قرب الحلة ايضا[١٩٦] ، وكان غالبا ما يصاحب هذه الحركات القبلية اشتباكات عنيفة بين القبائل حول مصدر الارواء، كما حصل بين قبائل ربيعة والمنتفك من اجل السيطرة على نهر الغراف[١٩٧] . ومثله النزاع الشديد الذى نشب بين عشيرتي البو سلطان والجحيش اوائل القرن الحالي ، بسبب تحول مياه الفرات الى شط الهندية ، وجفاف شط الحلة، وما اعقب ذلك من نزوح البو سلطات الى ديرة الجحيش ، وحصول اشتباكات دموية بين الطرفين[١٩٨] .

٣ ـ العوامل الداخلية ـ تنجم مثل هذه العوامل عادة بسبب نمو عدد افراد القبيلة وتضخمها ، او ظهور شيخ قوى فيها ، مما يجعل ديار تلك القبيلة لا تتناسب مع قوتها العددية ، او مطامح شيوخها ، وقد تنجم ايضا عن ظهور شيخ قوى في مجموعة قبائل ضعيفة ، فتكوّن اتحادا قبليا يمتد في ديار القبائل السابقة مما يؤدى الى انقلاب في موازين القوى في منطقة كاملة يعرض معظم حدود ديار القبائل الى التغيير . فقد صاحب قيام اتحاد قبائل المنتفك ، هجرة الكثير من

---

(١٩٥) Military Reports
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها ، الورقة ١٤ .

(١٩٦) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ٥ .

(١٩٧) باقر الشبيبي ، تاريخ الشطرة ، الملحق بكتاب العشائر العراقية لمؤلفه الدكتور عبد الجليل الطاهر ، المطبوع في (بيروت ١٩٧٢) ج ١ .

(١٩٨) جريدة الرقيب العددان الصادران في ٢٧ محرم ١٣٢٧ هـ الموافق ١٨ شباط ١٩٠٩ م و ٤ صفر ١٣٢٧ هـ الموافق ٢٥ شباط ١٩٠٩ م .

قبائل الغراف الى العمارة والحويزة ، وهو ما حصل لالبو صار
من بني مالك . وكان الرعب من آل السعدون شيوخ هذا الا
الذى دفع قبيلة الحسينات ، ايضا ، لترك ديارها الاصلية في ال
والانتشار في السماوة والخضر او الدخالة عند بني حجيم[199].

ومن الامثلة المهمة ايضا قيام الحاج جابر المحيسن ، ابر
خزعل شيخ المحمرة السابق ، بقيادة فرع من قبائل كعب ، وهو
المعروف (بالمحيسن) ، والاستقلال به بعد ان ضم اليه قبائل اخر
وقد استوطنوا الضفة اليسرى من شط العرب . دافعين قبائل
شرقا في بلاد فارس ، حيث ما زالوا هناك حتى الآن[200] .

ومنها ايضا ظهور قبيلة بني لام بقيادة حافظ بن براك بن من
الذى نزح من الحجاز الى الحويزة ، وقد استقبله فيها اميرها مبار
غير انه خرج بقبيلته ضد امير الحويزة اولا ، ثم ضد قبائل ربيعه الى
انجدته في حربه السابقه ثانيا ، وكانت قبيلة ربيعة تتزعم حلفا كبيرا من القبا
بين الكوت والقرنة ، فأنزلت بني لام بالحلف المذكور هزيمة سريعا
واصبح حافظ مالكا للارض والديار التي تشمل مقاطعة العمارة واجز
من المنتفك[201] .

٣ ـ العوامل الخارجية ـ وتنجم هذه العوامل عادة ، عن ظهور هجرة
جديدة لقبائل تأتي من اطراف الصحراء لتجد مكانا لها بين القبائل

---

(١٩٩) Haider, Op. Cit., P. 84; Military Reports,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ١٤٥ .
سليمان فائق ، مخطوطة تاريخ المنتفك ، عربها عن التركية خلوصي
الناصري ، محفوظة في مكتبة الدراسات العليا برقم (٣) مخطوطات ،
الورقة ٤٥ .

(٢٠٠) Military Reports,
م . و . ح و . الاضبارة السابقة ، الورقة ١ .

(٢٠١) Ibid.,
م . و . ح و . الاضبارة نفسها ، الورقة ٢٢ .
Haider, Op. Cit., P. 78

التي القت عصا الترحال ومالت الى الاستقرار ، ان مثل هذه الهجرات تؤدي الى حصول قلق عظيم بين القبائل المستقرة ، فتدفع بها الى مناطق جديدة ، ان لم تكن تجبر قسما منها الى ترك الزراعة والعودة الى البداوة من جديد • ولعل من ابرز الامثلة على ذلك هو دخول قبيلة شمر الى العراق ، بعد هجرتها من شبه الجزيرة العربية في النصف الاول من القرن الثامن عشر الميلادى ، فقد سببت هذه الهجرة اضطرابا شديدا في اقتصاد المناطق التي حلت فيها(٢٠٢) ، وكان من مظاهره طرد فلاحي القبائل الفتية من اراضيهم ومنافسة القبائل الاخرى على اعشابها(٢٠٣) •

وقد نتج عن هذه الهجرة التاريخية حركات قبلية مهمة في شمال العراق، اذ دفعت قبيلة طي الى الشمال باتجاه ماردين لتصارع التركمان والقبائل الكردية • وهجرت الجبور مواطنها على الضفة اليمنى من دجلة ، فانتشروا شمالا باتجاه الموصل ، وجنوبا باتجاه الحلة ، وعبر قسم منهم دجلة الى المنطقة الواقعة في جنوب نهر الزاب الاسفل ، كما تشتت البو حمدان بعد ان هجروا ديارهم في الجزيرة الفراتية • وترك العبيد مواطنهم في اراضي الدجيل شمال بغداد ، فعبروا دجلة الى الحويجة ، ورحل قسم آخر منهم الى منطقة الخابور • وهجر قسم من يزيدية سنجار اراضيهم وانتشروا في المناطق الجبلية الاخرى(٢٠٤) • وهكذا اخذت خارطة القبائل شكلها الذى هي عليه الآن منذ ذلك الحين(٢٠٥) •

من كل ذلك يبدو واضحا ان تغيير الحدود الذى يعبر عن عدم الاستقرار في ميزان القوى بين القبائل هو نتيجة طبيعية لتصاعد قوة بعض القبائل

---

(٢٠٢) Haider, Op. Cit., P. 80.

(٢٠٣) Ibid., P. 80.

(٢٠٤) Ibid., PP. 82-83.

(٢٠٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ •

وضعف الاخرى(٢٠٦) . كما ان توطن القبيلة واستقرارها اصبح
لا تقررها رغبة القبيلة فحسب بل تقررها الظروف الموضوعية المحيطة .
وقد عبر داوسن Dowson عن ذلك بقوله : « ان استقرار القبائل
لانه كان يعتمد على قوة العشائر المزاحمة وحاجتها لتلك الارض »(٢٠٧)

ان العوامل الثلاثة السابقة تعتبر ذات اهمية كبيرة في تقرير الا
الاقتصادية للقبيلة بشكل عام ، وبالتالى فهي تلعب دورا مهما في تقر
قواها البشرية والعسكرية ، باعتبارها عامل فاصل في تأكيد وجود الق
وبقائهـــا .

التحالفات القبلية

في الظروف التي تصاحب بروز قبيلة قوية جدا وبشكل م
يصبح من الامور العسيرة على القبائل الاخرى مجابهتها منفردة لد
تلك القبائل « التي جمعتها المصالح المشتركة والانساب البعيدة ، ان
وتتكتل مع بعضها للمحافظة على اراضها »(٢٠٨) . وقد ادى ذلك الى ا
تلك التحالفات في بضعة احلاف قبلية رئيسة لعبت دورا خطيرا في م
الحوادث التي مر بهـا العراق . وتكمن تلك الخطورة في ان هذه الا
القبلية قامت بنقل الصراع الداخلي بين القبائل الى اسوار المدن القريبة
ووضعت قبائلها في مواضع المجابهة الدائمية مع السلطات العثمانية . فف
الخزاعل على البصرة سنة ١٦٩٠م واحتلوها. وفي سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩
ظهر مغامس بن مانع شيخ المنتفك عند ضواحي بغداد ، وفي عام ١٧٢٦
بنو لام في طريقهم الى بغداد وتحالف الشيخ ثويني بن عبدالله شيخ المنت
والشيخ حمد الحمود شيخ خزاعة فاستولوا على البصـرة عـام ١٢٠١ م

---

(٢٠٦) Ibid., P. 84.
(٢٠٧) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
(٢٠٨) ضياء شكارة ، المصدر السابق ، ص ٥٣٩ .

١٧٨٦–١٧٨٧ م • وفي عام ١٨١٣ م حاصر الخزاعل مدينة كربلاء • وفي عام ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦–١٨٢٧ م ، احاطت بالبصرة جموع المنتفك وقبائل كعب • وفي عام ١٨٦٤ م قام شيخ المنتفك بقطع الطريق بين بغداد والحلة(٢٠٩) •

وكان من ابرز تلك الاحلاف القبلية ثلاثة هي :

١ – اتحاد قبائل المنتفك • وقد نشأ هذا الاتحاد ، بزعامة آل شبيب الذين ادعوا بالنسب الهاشمي ، من مجموعة اتحادات قبلية هي الاجود وبني مالك وبني سعيد • وتمتد ديار المنتفك بين السماوة والبصرة ويقال ان سبب اطلاق هذه التسمية على هذا الاتحاد جاء اثر اتفاق قبائله المتطاحنة فعرف الاتحاد بالمنتفق(٢١٠) • وتقدر مساحة ديار قبائله بعشرة آلاف ميل مربع ، كما قدر نفوسه بمائتي الف نسمة(٢١١) •

٢ – اتحاد قبائل الخزاعل – الخزاعل بيت مشيخة مهمة اصلها من نجد ، وانحدرت من قبيلة خزاعة واتصلت اتصالا وثيقا بسكان العراق اكثر من آل سعدون شيوخ المنتفق ، وتبعتها عشائر الفرات الاوسط جميعها،

---

(٢٠٩) انظر المصادر التالية :
عبد الرحمن بن عبد الله السويدي ، تاريخ بغداد او حديقة الزوراء في سيرة الوزراء تحقيق الدكتور صفاء خلوصي ، (بغداد ١٩٦٣) ص ٦١ •
الشيخ امين المدني ، المصدر السابق ، ص ص ٤١ ، ١٦٢ – ١٦٩ •
رسائل المقيم البريطاني في بغداد A.B. Kamball في الستينات من القرن التاسع عشر الميلادي المرسلة الى القائم باعمال السفارة البريطانية في الاستانة • وقد وضعها J.A. Saldana بعنوان :
"Precies of Turkish Arabia Affairs 1801-1905".
وكان قد جمعها من الوثائق السرية المحفوظة في India Office Library المكرو فيلم المحفوظة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد
PP. 64, 68; Haider Op. Cit., PP. 78-79.

(٢١٠) انظر : سليمان فائق ، المصدر السابق ص ص ٢ – ٣ •
علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣ – ١٥ •
م•و•ح•و • تقرير خيري الهنداوي ، ص ١ ، الاضبارة السابقة •

(٢١١) عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، ط ١ ، (بغداد ١٩٦٣) هامش الصفحتين ١٧ – ١٨ •

فقد كان الخزاعل حكاما منفردين في الفرات الاوسط طيلـة الحـكم العثماني حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادى ، حين قامت السلطة العثمانية بمحاولات متواصلة لتقليص نفوذ الخزاعل(٢١٢) .

٣ ـ اتحاد قبائل بني لام ـ بنو لام قبيلة كثيفة العـدد كثيرة الفـروع ، مؤسسها حافظ اللامي بن براك بن مفرج احد احفاد لام بن حارثة . وقد سبقت الاشارة الى هجرته الى العراق من الجزيرة العربية ، واشتباكه مع امير الحويزة وشيوخ ربيعة ، فنجح في فرض سيطرة واسعة على المنطقة الواقعة بين القرنة والكوت على نهر دجلة . وكانت لقبائل هذا الاتحاد قوة ذات شأن كبير على الطريق بين بغداد والبصرة اشغلت الولاة العثمانيين طويلا . كما ان اتصال تخوم ديارها بديار المنتفك اشعل نار النـزاع بينهما ، حتى انتهى بطرد المنتفك واطلاق يد بني لام في اراضي «العمارة» جميعهـا(٢١٣) .

العلاقات بين القبائل والسلطة العثمانية

لما كانت القبيلة تمثل وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية مسـتقلة في اغلب ولايات العراق ، لذا فقد تقررت العلاقة بين القبائل والسلطة المركزيـة العثمانية بناء على مسألتين مهمتين :

الاولى ـ رفض القبائل الخضوع للسلطة المركزية .

الثانية ـ رفض القبائل الاعتراف بكل ما قيل عـن عائديـة الاراضي للدولة . وبالتالي فهي ترفض كل ما يمكن ان يترتب على هـذا الادعـاء من التزامات مالية او سواها .

(٢١٢) تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، ترجمة الدكتور عبد الجليل الطاهر ، مطبعة الزهراء ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ١١٢ .
Haider, Op. Cit., PP. 76-77.

(٢١٣) انظر : Military Reports,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ٢٢ .
الجلالي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

وقد بذلت السلطات العثمانية جهودا كبيرة لكسر شوكة القبائل وخاصة الاتحادات القبلية وذلك بتفكيكها الى وحدات قبلية صغيرة يسهل اخضاعها . ووصولا لهذه النتيجة سلكت تلك السلطات سبلا مختلفة ففي المسألة الاولى عالجت السلطات العثمانية رفض القبائل الخضوع للسلطة المركزية بوسيلتين هما :

١ ـ الحملات العسكرية

وجدت السلطات العثمانية نفسها مضطرة لارسال حملات عسكرية متتالية لاجبار القبائل على الخضوع للسلطة المركزية ، ففي عام ١١١٩هـ/١٧٠٧ ـ١٧٠٨م ارسل حسن باشا حملة عسكرية لتأديب عشائر زبيد ، كما ارسلت حملة اخرى في السنة التي تلتها ، اى عام ١١٢٠هـ/١٧٠٨ـ١٧٠٩م لتأديب عشائر اتحاد المنتفق. وفي عام ١١٣٠هـ/١٧١٧ـ١٧١٨م ارسلت حملة لتأديب بني لام . وفي عهد احمد باشا ارسلت حملة لتأديب عشيرة قشعم ، وذلك عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م ـ ١٧٤٠م ، كما كانت حملة اخرى في طريقها لتأديب بني لام في عام ١١٥٤هـ/ ١٧٤١ـ١٧٤٢م . وفي سنة ١١٧٥هـ/١٧٦١ـ١٧٦٢م ، في عهد الوالي علي باشا ، ارسلت حملة لتأديب شيخ كعب سلمان العثمان . وفي سنة ١١٧٨هـ/ ١٧٦٤ـ١٧٦٥ م ، قام الوالي عمر باشا بحملة ضد الخزاعل. وفي عام ١١٩٤هـ/١٧٨٠م ، ارسل سليمان باشا حملة ضد الخزاعل ، كما ارسلت حملة اخرى ضدهم في عام ١١٩٨هـ/١٧٨٣ـ١٧٨٤م . وفي السنوات ١٢٠٢هـ/١٧٨٧ـ١٧٨٨م و ١٢٠٨هـ/١٧٩٣ـ١٧٩٤م و ١٢١٠هـ/١٧٩٥ ـ ١٧٩٦ م و ١٢١٥هـ/١٨٠٠ـ١٨٠١م كانت الحملات تترى على الخزاعل ، كما ضربت عشائر عفك في عام ١٢١٦هـ/١٨٠١ـ١٨٠٢م وارسلت حملة في عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥ـ١٨٠٦ م ضد عشائر ربيعة وبني لام . وفي عام ١٢٢٧هـ ـ ١٨١٢ م كان الوالي عبدالله باشا يقاتل العشائر التي آوت منافسه سعيد باشا ابن سليمان باشا . وعندما تسلم سعيد باشا ولاية بغداد ارسل حملتين في عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣ م و ١٢٣٠هـ/١٨١٤ـ١٨١٥ ضد الخزاعل وحملة

ثالثة في عام ١٢٣١هـ/١٨١٥–١٨١٦م ضد قبائل شــمر الجربا و...
والبعيج[٢١٤] .

٢ ـ المشيخة

كانت القبيلة قد نقلت تنظيماتها السياسية معها اثناء هجرتها حياة ...
الى الزراعة ، فكانت المشيخة (اي زعامة القبيلة او رئاستها) من اهم ...
التنظيمات . فاختيار الشيخ كان يجرى وفق اسس وتقاليد عريقة جرت ...
جميع القبائل[٢١٥] . وقبل ان يتأتى للسلطة العثمانيــة التدخــل في شؤ...
المشيخة ، يمكن القول بان تلك الاسس كانت تعبر عــن روح دمقراط...
فرضتها الظروف الموضوعية المحيطة بالقبيلة بشكل عام[٢١٦] .

على انه بالامكان الاشارة الى حوادث لعبت فيها عوامــل داخليــة ...
دينية[٢١٧] ، فاحدثت انقلابا في الاسس العامة للنظام القبلي ، تتمثل بالنكوص

(٢١٤) انظر المصادر التالية : Haider, Op. Cit., PP. 73-83;
السويدي ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠ ـ ٥٣ ، ٦٩ .
الشيخ المدني ، المصدر السابق ، ص ص ٣٢ ـ ٣٣ ، ٣٧ ـ ٤٣ ، ٥٤ ،
٥٥ ـ ٥٦ ، ٧١ ، ١١٦ ـ ١١٩ .
الشيخ الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٧٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ،
٢٦٨ .
سليمان فائق ، المصدر السابق ، الاوراق ١٣ ـ ١٥ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ .
ياسين بن خير الله العمري ، غاية المرام في محاسن بغداد دار السلام ،
(بغداد ١٩٦٨) ، ص ص ١٨٩ ـ ١٩٠ ، ١٩٣ .

(٢١٥) Lady Anne Blunt, Bedouin Tribes of the Euphrates, Bradbury, Agnew and Co., Printers, (London 1879) Vol. II P. 231.

(٢١٦) Ibid., P. 229.

(٢١٧) كان يقود شيخ قوى افراد قبيلته ويفرض مشيخته على القبائل الاخرى ، او ان يستغل نسبه كما هو الحال في الرواية المعروفة عن قيام مشيخة آل سعدون على قبائل المنتفك . وملخصها ان شريفا من الحجاز وهو شبيب بن مانع نزل عند بني مالك في جهات المنتفك وقد قتل له ولد في معركة نشبت بين الاجود وبني مالك ، وحقنا للدماء اشترط ارضاءه بان تكون له ولابنائه من بعده :

عن القيم التي جرت عليها العادات والتقاليد ، كما اقامت نوعا من علاقات التبعية الاقطاعية[٢١٨] • ويبدو انها ادت الى حصر المشيخة في اسرة واحدة داخل القبيلة يتوارثونها ابا عن جد[٢١٩] ، ولعل ذلك يمثل اول مظاهر الاحتكاك الحضاري الاجتماعي بين القبائل والانظمة السياسية والاجتماعية القائمة في المدن •

لقد سهل للسلطة العثمانية التسلل الى هذه المؤسسة محدثة انقسامات خطيرة داخل اسرة المشايخ ، وتوسلت بكل الوسائل من اجل ترجيح شيخ على آخر ، وهكذا اخرجت مهمة اختيار الشيخ ، التي كان يقوم بها افراد القبيلة او رؤساؤها ، لتصبح من اختصاص السلطات العثمانية وحدها[٢٢٠] •

لقد تلخصت سياسة العثمانيين في مسألة المشيخة بمحاولة ضرب الشيوخ الواحد بالآخر ، وتهيئة الثالث لضرب القوى بينهما[٢٢١] ، فنتج عن هذه السياسة ان القي العراق في آتون حرب قبائلية اشتركت فيها السلطات

---

١ ــ لا يقوم الشريف لاي من شيوخ المنطقة .
٢ ــ يقبل الشيوخ كف هذا الشريف ويقبل ابناؤهم قدمه .
٣ ــ ان تكون له في كل ربيع جباية عند كل بيت شاتان منيحة وذبيحة .
انظر : علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص ص ١٣ ــ ١٥ .
جريدة صدى بابل الاعداد الصادرة في ٢٧ صفر ١٣٢٩ هـ \ ٢٦ شباط ١٩١١ م و ٥ آذار ١٩١١ م و ١٢ آذار ١٩١١ م و ١٩ آذار ١٩١١ و ٢ نيسان ١٩١١ م .

H.R.P. Dickson, The Arab of the Desert, Fourth Impression, (London 1957), P. 443.

(٢١٨) Ibid., P. 443.

(٢١٩) M.F. Jamali, The New Iraq its Problem of Bedouin Education, Rumford Press, (New York City 1934), P. 27; John Van Ess, Meet the Arab, John Day Company, (New York 1943), P. 66.

(٢٢٠) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

(٢٢١) E. Candler, The Long Road to Baghdad, Third Impression (London New York 1919), Vol. I, P. 274; Saldana, Op. Cit. P. 77.

العثمانية لمساعدة اعوانها من شيوخ القبائل • حتى لعنت القبا
شيوخ(٢٢٢) جروا السلطة للتدخل في شؤونهم •

ففي المنتفك خلق نامق باشا انشقاقا في مشيخة آل سعدون
تنصيب شيخ سعدوني بمنصب اداري في المنتفك ، فيكون مؤ
السلطة المركزية • لقد وجدت سياسته هذه تأييد بعض شيوخ آ
نظرا لما يؤديه مثل هذا المنصب من تعزيز لمركز الشيخ ضد
العشيرة • فعندما بحثت مسألة اقصاء الشيخ منصور السعدون
بشيخ آخر يكون اكثر طوعا من الاول ابدى الشيخ ناصر شقيق
منصور استعداده للعمل وفق ارادة الباشا وزار بغداد لهذا الغرض
يمينا مغلظا ليطبقن سياسة الباشا(٢٢٣) • ويبدو ان الوالي لم يكن واثقا
ناصر هذا فأسند مشيخة آل سعدون الى الشيخ فهد السعدون ، وامر
القبائل التي قامت بتخريب الخطوط التلغرافية ، وقطع الطريق بين
والحلة بدفع من الشيخين ناصر ومنصور ، كما ارسل الباشا قوة عس
اناط قيادتها بالفريق حافظ باشا لدعم الشيخ فهد ضد تحالف القوى المع
لهذا التعيين • وبعد معارك طاحنة تعرض فيها فصيل حكومي يضم
جندي وثلاثة مدافع بقيادة محمد باشا الى الابادة ، ومارس فيها الشي
اجراءات قسرية في غاية القساوة ضد بعضهم البعض كان من ابرزها قت
الشيخ فهد لعدد من الشيوخ الذين اعطاهم الامان ، انتهت هذه ال
بفرض الشيخ فهد السعدون ، شيخا على مشيخة المنتفك جميعها(٢٢٤) •

---

(٢٢٢) (الويل لثلاثة) وادي شيخ زبيد في السماوة وناصر السعدون في المنت
وشياع الفيصل في العمارة .

(٢٢٣) Saldana, Op. Cit., PP. 62-68.

(٢٢٤) انظر : سليمان فائق ، المصدر السابق ، الاوراق ٩ ــ ١٠ ، ٢٥ ــ ٤٣
محمد رشيد بن السيد داود سعدي ، قرة العين في تاريخ الجزير
والعراق والنهرين ، (بومبي ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م) ، ص ١٢٥ .
Saldana, Op. Cit., PP. 62-68.

العثمانية لمساعدة اعوانها من شيوخ القبائل • حتى لعنت القبا
شيوخ(٢٢٢) جروا السلطة للتدخل في شؤونهم •

ففي المنتفك خلق نامق باشا انشقاقا في مشيخة آل سعدو
تنصيب شيخ سعدوني بمنصب اداری في المنتفك ، فيكون مؤ
السلطة المركزية • لقد وجدت سياسته هذه تأييد بعض شيوخ آ
نظرا لما يؤديه مثل هذا المنصب من تعزيز لمركز الشيخ ضد
العشيرة • فعندما بحثت مسألة اقصاء الشيخ منصور السعدون
بشيخ آخر يكون اكثر طوعا من الاول ابدى الشيخ ناصر شقيق
منصور استعداده للعمل وفق ارادة الباشا وزار بغداد لهذا الغرض
يمينا مغلظا ليطبقن سياسة الباشا(٢٢٣) • ويبدو ان الوالي لم يكن
ناصر هذا فأسند مشيخة آل سعدون الى الشيخ فهد السعدون ، وامر
القبائل التي قامت بتخريب الخطوط التلغرافية ، وقطع الطريق بين
والحلة بدفع من الشيخين ناصر ومنصور ، كما ارسل الباشا قوة عس
اناط قيادتها بالفريق حافظ باشا لدعم الشيخ فهد ضد تحالف القوى المع
لهذا التعيين • وبعد معارك طاحنة تعرض فيها فصيل حكومي يضم
جندي وثلاثة مدافع بقيادة محمد باشا الى الابادة ، ومارس فيها الشي
اجراءات قسرية في غاية القساوة ضد بعضهم البعض كان من ابرزها ق
الشيخ فهد لعدد من الشيوخ الذين اعطاهم الامان ، انتهت هذه الم
بفرض الشيخ فهد السعدون ، شيخا على مشيخة المنتفك جميعها(٢٢٤) •

(٢٢٢) (الويل لثلاثة) وادي شيخ زبيد في السماوة وناصر السعدون في المن
وشياع الفيصل في العمارة •

(٢٢٣) Saldana, Op. Cit., PP. 62-68.

(٢٢٤) انظر : سليمان فائق ، المصدر السابق ، الاوراق ٩ ــ ١٠ ، ٢٥ ــ ٣
محمد رشيد بن السيد داود سعدي ، قرة العين في تاريخ الجز
والعراق والنهرين ، (بومبي ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م) ، ص ١٢٥ •
Saldana, Op. Cit., PP. 62-68.

وفي مشيخة بني لام ، نشب صراع اثر وفاة الشيخ فيصل بن خليفة ، عام ١٢٧٢هـ / ١٨٥٥م استنجد خلاله الشيخ شياع بن فيصل بن خليفة بجيش الحكومة ، فتمكن شياع من عمه منشد بن خليفة ، وآلت اليه المشيخة[٢٢٥] .

وفي المسألة الثانية[٢٢٦] جابهت السلطات العثمانية رفض القبائل الاعتراف بعائدية الارض للدولة بوسيلتين هما :

١ ـ الضرائب ـ كانت السلطات العثمانية تعتبر قيام القبائل بدفع الضرائب ، حقاً للدولة في الاراضي التي تمتلكها قانونا . بالاضافة الى انها اعتبرته دليلا على طاعة القبائل وانصياعها . غير ان القبائل لم تكن تستسلم بسهولة لمطاليب السلطات العثمانية التي لا تنتهي ، وسعت الى بناء «المفاتيل»[٢٢٧] القوية لتكون حصنا لها امام حملات الحكومة التي استهدفت عادة اجبار القبائل على دفع الضرائب التي بذمتها . ولم يكن اى ظرف من الظروف يمنع الحكومة من استيفاء ضرائبها او بقايا الضرائب كاملة ، حتى ان الحملات العسكرية كانت تقوم باعمال لا انسانية ضد القبائل ، كما كانت تمارس اعمال النهب والسلب لتغطية عملياتها وانجاح الاهداف التي تحركت الحملة لاجلها . ففي عام ١٢١٥هـ/١٨٠٠ـ١٨٠١م عمد والي بغداد علي باشا الى قطع المياه عن الخزاعل ، مما اضطرهم الى الاستسلام بعد ان ادركهم الموت . وقامت الحملة العسكرية التي قادها الوالي سعيد باشا سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤ـ١٨١٥م ضد الشيخ سلمان المحسن شيخ الخزاعل بتدمير كل ما يعود للشيخ المذكور من « زروع وحاصلات »[٢٢٨] كما فرض ولاة آخرون غرامات ثقيلة من الماشية على القبائل[٢٢٩] .

---

(٢٢٥) الجلالي ، المصدر السابق ، ص ص ١٨ ـ ٢٢ .

(٢٢٦) انظر الصفحة ٦٢ من هذا الكتاب .

(٢٢٧) انظر المادة (٢١) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(٢٢٨) الشيخ الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٢ ، ٢٦٦ .

(٢٢٩) ياسين العمري ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .
الشيخ الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

وقد وجدت السلطات العثمانية بعد تجارب مريرة ان من الخير لها تجمع الضرائب بواسطة شيوخ القبائل عن طريق منحها لهم بالالتزام، ... تلزيم الشيخ ضرائب القبيلة وسيلة لترجيح شيخ على آخر ، بل اصبح واق... الحال يشير الى ان سلطة « شيخ المشايخ »(٢٣٠) اصبحت مظهرا من مظاهر اسلوب الالتزام ذاته . وهذه ظاهرة خطيرة جدا ، تكمن خطورتها في ان شيوخ القبائل اصبحوا ادوات تحركهم السلطة العثمانية كيفما تشاء وفي اي وقت(٢٣١) . ولا شك فان الشيوخ استخدموا هذه الوظيفة لاعلاء شأنهم وتعزيز سلطة المشيخة على قبائلهم(٢٣٢) . وهكذا صاروا يتسابقون للقيام بهذه المهمة ، وقد استغلت السلطات العثمانية هذه الفرصة لتضرب ضربتين في آن واحد :

١ ـ زيادة ايراداتها من الضرائب .

٢ ـ انهاك القبائل واضعافها ، وتفكيك الوحدات القبلية القوية فيها .

ووصولا الى المكسب الاول سعت السلطة العثمانية الى زيادة ايراداتها من الضرائب بطريقتين :

١ ـ التخطيط لزيادة مطردة في بدلات الالتزام الجديدة بعد انتهاء كل فترة التزام سابقة .

٢ ـ تقليص مساحة الاراضي التي يلتزمها الشيخ الملتزم ، بافراز مناطق كانت تدخل في منطقة الالتزام السابقة .

---

(٢٣٠) اصبح « شيخ المشايخ » ، وهو المتعهد بالتزام ضرائب الدولة ، سيدا على شيوخ قومه .

(٢٣١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٢٣٢) انظر : يعقوب سركيس ، مباحث عراقية ، (بغداد ١٩٤٨) ، القسم الاول ، ص ٧٢ .
سليمان فائق ، المصدر السابق ، الاوراق ٩ ـ ١٠ ، ٢٩ ـ ٣٠ ، ٤٧ .
Report on the Town of Qalat Sikar, from A.P.O. of Q.S. dated 27th August 1918.
م . و . ح . و . الاضبارة 38/26 تسلسل ١٠.

ومما يذكر في هذا الموضوع ، ان الشيخ منصور السعدون وافق على التزام المنتفك عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥ـ١٨٥٦م بعد ان افرزت منهـا السماوة ومناطق اخرى • وفي سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠ـ١٨٦١م احيلت المنطقة الى الشيخ بندر الناصر الثامر السعدون ببدل قدره (١٤٧٠٠) كيس[٢٣٣] مـع افـراز جديد ، ووافق الشيخ فهد السعدون على التزام المنطقة بافراز جديد ايضا سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣ـ١٨٦٤م • وفي سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦ـ١٨٦٧م اسند الالتزام الى الشيخ ناصر السعدون بافراز جديد ، وببدل قدره (٢٦٠٣٣) كيس[٢٣٤]•

لم تكتف السلطات العثمانية بنتائج سياستها في تلزيم الضـرائب الى الشيوخ بل انها اساءت استعمال هذه البدعة الجديدة اسوأ استخدام ، فقد اناط بعض الولاة العثمانيين مهمة جمع الضرائب بشيوخ غرباء جاروا عـلى القبائل دون رحمة ، مما دفع القبائل الى الهياج والثورة • فقد اتنفضت قبائل بني لام في عام ١٨٤٩م « منكرة تعيين شيخ منتفكي لجمع الضـرائب » ، وثارت قبائل الهندية ، ايضا ، ضد الشيخ وادى شيخ زبيد بسبب « جبايته الخالية من الرحمة وابتزازه للاموال »[٢٣٥] •

٢ ـ التصرف بالاراضي ـ استغلت السلطات العثمانية مسألة التصرف بالارض ، ما لم يكن هناك سبيل آخر للتدخل ، وانطلاقا من اعتبار الاراضي ملك الدولة ، اعطت نفسها وحدها حق منح الاذن للقبائل في التصرف بالاراضي او التصرف بديارها • وبعبارة اخرى فان السلطات العثمانيـة اشـترطت موافقتها على اى تصرف بالاراضي ليكون تصرفا مشروعا • وهكذا استطاعت السلطات العثمانية ان توجد قوة من القبائل الموالية لها ، وذلك عن طريق

---

(٢٣٣) انظر المادة (٢٢) في الملحق (١) في هذا الكتاب .

(٢٣٤) انظر : سركيس ، المصدر السابق ، ص ص ٧٥ ـ ٧٧ .

سليمان فائق ، المصدر السابق ، ورقة ٤٢ .

Saldana, Op. Cit., P. 65.

(٢٣٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

العطية ، المصدر السابق ، ص ص ٤١ ـ ٤٢ .

تمكينها من التصرف باراضي القبائل الاخرى ، وقد ادت هذه بالضرورة الى اشعال نار الفتن بين القبائل ، وخدمت الاهداف التي ينتظرها الولاة العثمانيون[٢٣٦] . فقد عمدت السلطات العثمانية الى توطين آل فتلة وقبائل اخرى في منطقة المشخاب في حوالي النصف الثاني القرن التاسع عشر الميلادي باعتبار ان وجود آل فتلة في هذه المنطقة سيثير سلسلة طويلة من المنازعات بين آل فتلة من جهة ، وآل شبل والخزاعل من جهة ثانية ، وان مثل هذا الصراع سيعمل على اضعاف الخزاعل الذي كان لشيوخه السيادة المطلقة في الفرات الاوسط[٢٣٧] . وفي العمارة وافقت السلطات العثمانية على منح الشيخ وادى بن منشد الخليفة اراضي قبيلة السواعد ، لقاء قيام الاول بدفع الضرائب التي بذمتهم ، وقد تم ذلك بعد معركة حامية اسفرت عن نزوح قسم من السواعد الى الحويزة ، وبقاء القسم الآخر تحت مشيخه صيهود اخي وادى[٢٣٨] .

وجدير بالذكر ان سياسة العثمانيين في هذا المجال ادت الى تعزيز السلطة العثمانية على القبائل ، بل ان مثل هذه القبائل سارت بعيدا في طريق خدمة الولاة العثمانيين ، فجندت نفسها مرتزقة لدعم الحملات العثمانية ضد القبائل « العاصية » . فقد شاركت جماعات من بني زريج وآل فتلة كمرتزقة في حملة قادها حافظ باشا عام ١٨٦٤م ضد عشائر السماوة واخرى قادها شبلي باشا ضد الخزاعل عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١–١٨٧٢م[٢٣٩] .

---

(٢٣٦) العطية ، المصدر نفسه ، ص ص ٦٤ ، ٧٩ .
مذكرة كتبها عباس وهادي آل زوين الى علي آل بازركان الذي نشرها في كتابه الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة أسعد ، (بغداد ١٩٥٤) ، ص ص ٢٠ – ٣٧ .

(٢٣٧) تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، ص ص ٦٩ – ٧٠ .

(٢٣٨) الجلالي ، المصدر السابق ، ص ص ١٨ – ٢٨ .

(٢٣٩) مذكرة عباس وهادي آل زوين ، المصدر السابق ، ص ص ٢١ – ٢٢

Saldana, Op. Cit., P. 68.

على ان كل ما ذكر عن جهود الولاة العثمانيين لتحطيم القوى العشائرية والاتحادات القبلية وحملها على الاذعان لسلطة الباشوية ، لم تكن ناجحة تماما وذلك لعدم وجود خطة مرسومة في هذا المجال ، وقلة القوات التي اوكل لهـا القيام بهذا العمل الكبير(٢٤٠) .

سياسة مدحت باشا تجاه القبائل

اثارت مشكلة القبائل اهتمام مدحت باشا ، فحاول وضع حد للتناقض القائم بين السلطات العثمانية والقبائل ، وذلك باقرار صيغة جديدة «تتفوض» بموجبها القبائل الارض تفوضا قانونيا ، وتخفيف نسبة الضرائب ، وتشجيع هذه القبائل على الاستقرار والزراعة .

وبالرغم من ان ظاهر هذه السياسة يدل على انها محاولة جديدة سارت عليها الدولة في معالجة مشكلة القبائل ، الا انها لم تكن تختلف من حيث الجوهر في كونها جزء من السياسة العامة للسلطة العثمانية الرامية الى انهـاء القبيلة او الاتحادات القبلية كقوى سياسية تشاركها عمليا حكم العراق ، وبالفعل فقد حسمت عملية تفويض الاراضي مسألة اشغلت الولاة كثيرا ، اذ عجلت بتفويض اركان مشيخة المنتفك . فتملك شيخ مشايخ المنتفك اراضي قبائله وتقلد مرتبة الباشا ورضي ان يتعين متصرفا وهو اعلى منصب حكومي في متصرفية المنتفك الجديدة(٢٤١) .

وفي المناطق الاخرى ساعدت اجراءات تفويض الاراضي على توطـن واستقرار بعض القبائل البدوية ونقلها الى حياة الزراعة ، كما اصبح شيوخها في علاقات ايجابية مع الحكومة ، تعهدوا خلالها ان يكونوا عونا للحكومة

---

(٢٤٠) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

(٢٤١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

سركيس ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

في الحفاظ على السلام[٢٤٢] وان يلتزموا بدفع الضرائب واقساط بدل الاراضي المفوضة لهم بانتظام[٢٤٣] .

وفي الفرات الاوسط لقيت السياسة الجديدة مقاومة عنيفة من لدن القبائل بشكل عام ومشيخة الخزاعل بشكل خاص[٢٤٤] ، فلم تستطع السلطات العثمانية غير تفويض بعض المقاطعات الى بعض السادة العلويين ، مقدرة ان باستطاعة هؤلاء المساهمة في تفتيت قوة المشيخة بايجاد بؤر تتجمع فيهـا جماعات من قبائل مختلفة فتسهل هذه العملية حصر الولاء في شيخ ثانوي يعتمد على الحكومة[٢٤٥] . هذا من ناحية ، ومن ناحيـة اخـرى استأنفت السلطات العثمانية السياسة القديمة في اثارة قبيلة ضد اخرى بغية انهاكهـا اولا ، وتعزيز قدرات السلطة المركزية ثانية[٢٤٦] .

سياسة الاتحاديين تجاه القبائل

بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ م ومجيء جمعية الاتحاد والترقي الى الحكم بدأت في العراق العملية النهائية لتقويض النظام القبلي الذى وجد في كل من الشيخ سعدون باشا في المنتفك والشيخ غضبان البنية في العمـارة ، اشهر مدافعين عن قضية المشيخة والنظام القبلي . وقـد اتبعت السـلطات العثمانية اسلوبين للوصول الى اهداف هذه السياسة هما :

١ — تجريد كبار الشيوخ من الاراضي ومنحها بالالتزام لغيرهم من رؤساء الاسر البارزة في القبيلة . وهو ما عبر عنه بسياسة التعامل المباشر مع افراد القبائل .

---

(٢٤٢) استخدمت الحكومة ناصر باشا في قمع قبائل الدغارة كما وجهته لمقاومة الوهابيين ، انظر : علي الشرقي ، المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢٤٣) لونكريك ، المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٢٤٤) Fernea, Op. Cit., P. 32.

(٢٤٥) Reports of Administration for 1918 of Division and Districts of the Occupied Territories in Mesopotamia, Vol. I, P. 66.

(٢٤٦) Holt, Op. Cit., P. 251.

٢ ـ مواصلة الحملات العسكرية لتقويض آخر حصون المشيخة .

وقد كان رد فعل هذه السياسة سريعا لدى كل من افراد القبائل والشيوخ[٢٤٧] ففي الوقت الذى عبر فيه الشيوخ عن استيائهم الشديد للسياسة الجديدة واعلنوا عن عزمهم على مقاومتها بالقوة[٢٤٨] ، رحبت العشائر وصغار رؤسائها بهذه السياسة واعلنوا دعمهم لها[٢٤٩] . ومما يذكر في هذا المجال ان الشيخ خيون العبيد واهالي الشطرة ابرقوا الى السلطات الحكومية بعد سماعهم باعتقال السلطات العثمانية لسعدون باشا وابعاده عن المنتفك مؤيدين . كما اعلنوا موافقتهم على دخول قوات الحكومة الى المنطقة وابدوا استعدادهم لدفع الضرائب[٢٥٠] .

وفي الفرات جابهت السلطات العثمانية مقاومة الشيوخ لهذه السياسة وقيامهم باخراج افراد القبائل من الاراضي ، بتدابير سريعة ، كان من ابرزها اعتقال كل من مبدر الفرعون ومزهر الفرعون وحسن آل سكر ، وهم كبار شيوخ الفتلة[٢٥١] . وعلى دجلة يقول عبدالعزيز القصاب : انه نجح في اقناع شيوخ زبيد بالاجراءات الجديدة التي امرت السلطات العثمانية بتنفيذها[٢٥٢] .

---

(٢٤٧) كان التناقض يقوم هنا بين كبار الشيوخ وبين افراد العشائر ممثلين بصغار الرؤساء .

(٢٤٨) مذكرة عباس هادي آل زوين ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .
فريق المزهر آل فرعون ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ م ، ط ١ ، (بغداد ١٩٥٢ م) ، ج ١ ، ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .
محسن ابوطبيخ ، المبادىء والرجال ، مطبعة ابن زيدون ، (دمشق ١٩٣٨ م) ، ص ١٩ .

(٢٤٩) جريدة صدى بابل ، العدد الصادر في ٤ شعبان ١٣٢٩ هـ ٣٠ تموز ١٩١١ م
Ireland, Op. Cit., P. 92.

(٢٥٠) جريدة صدى بابل ، العدد السابق .

(٢٥١) فريق آل فرعون ، المصدر السابق ، ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .
أبو طبيخ ، المصدر السابق ، الصفحة السابقة .

(٢٥٢) القصاب ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

وكان من ابرز مظاهر الاسلوب الثاني الذى سارت عليه السلطة العثمانية زمن الاتحاديين تتمثل في الحملات العنيفة التي شنتها السلطة العثمانية ضد مشيخة بني لام ، التي اضحت اقوى مشيخة تتمتع بالاستقلال في العراق • فقد تدخلت حملة عسكرية بقيادة يوسف باشا عام ١٣٢٥ ر و ١٩٠٩ م ضد الشيخ غضبان البنية شيخ مشايخ بني لام ، لتغيير نتيجة الحرب التي انتصرت فيها بني لام على البو محمد عام ١٩٠٨ م ، والتي نجم عنها استيلاء الشيخ غضبان على الاراضي الممتدة بين الكميت والمجر الصغير وقد انزلت حملة يوسف باشا خسائر جسيمة بقبائل السواعد والسودان والازيرج التي كانت تقاتل بجانب الشيخ غضبان • ونشرت جريدة الرقيب[٢٥٣] خبرا مفاده : ان يوسف باشا اعلن سقوط مشيخة بني لام ، وذكرت ان والي البصرة اعلن من جهة اخرى : اسقاط الحقوق المدنية عن الشيخ غضبان وابني اخيه بلاسم وصالح واشياعهم ، كما حجزت املاكهم وصودرت اراضيهم ، ثم وزعت على عدد من مشايخ بني لام • فقد قسمت مقاطعة « ثلثين » بين شيخ دويريج والشيخ جوى اللازم ، ومنحت الجزيرة الى الشيخ شبيب المزبان ، كما منحت الكميت وعلي الغربي الى الشيخ فهد ابو قمندار ، ونال شيخ البو دراج محمد الحطاب مقاطعة « الكصة الغربي » اما الكصة الشرقي فقد انيطت بالشيخ نجم العبدالله • اما الارض الواقعة جنوب العمارة فقد منحت الى عشيرة البو محمد[٢٥٤] •

غير ان الحكومة العثمانية لم يتسن لها الوقت الكافي لانجاز مسألة تقويض النظام القبلي في العراق ، وذلك بسبب الحرب العالمية الاولى ،

---

(٢٥٣) الرقيب ، الصادرة في ٢٤ ربيع الاول ١٣٢٧ هـ \ ١٦ نيسان ١٩٠٩ م •

(٢٥٤) جريدة الرقيب : الاعداد ٢٤ ربيع الاول ١٣٢٧ هـ \ ١٦ نيسان ١٩٠٩م •
٨ ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ / ٣٠ نيسان ١٩٠٩ •
٢٩ ربيع الآخر ١٣٢٧ هـ \ ١٩ مايس ١٩٠٩ م
م • و • ح • و •
Military Reports, الاضبارة السابقة ، الورقة ٢٢ •

فاصطرت الى النكوص عن سياستها هذه ، وذلك ابتغاء نيل تأييد رؤساء المشايخ في حربها ضد الحلفاء . لذا عمدت الى اعادة كسب الشيوخ الذين سبق لهم مناوأة سياستها السابقة . فقربت عجمي السعدون ابن سعدون باشا بعد مكاتبات تمت بينه وبين جاويد باشا والي بغداد آنئذ(٢٥٥) ، كما افرجت عن شيوخ الفتلة الذين سرعان ما استعادوا الاراضي من افراد القبائل بعد ان غضت السلطات العثمانية النظر عن الموضوع(٢٥٦) . واعيدت الى الشيخ غضبان اراضيه واتفق معه على مقاومة الحملة البريطانية على العراق(٢٥٧) .

٢ ـ المظاهر الاجتماعية

عهد الزعامة والتيمار

ذكر المؤرخ التركي سنجر ديفيتسيوغلو(٢٥٨) : ان اعتبار العثمانيين الاراضي اميرية ملك الدولة قد حدد ملامح طبقتين في المجتمع العثماني هما :

١ ـ طبقة تتألف من السلطان وجهاز الدولة المتمثل باصحاب الخواص والزعامات والفرسان من ارباب التيمارات ، يضاف لها ايضا جماعة رجال الدين وكانت كل فئة من هذه الطبقة تقوم بوظيفتين الاولى عسكرية ـ ادارية والثانية دينية ـ ادارية . ويمكن وصف هذه الطبقة بالطبقة (المستغلة بكسر الغين) .

---

(٢٥٥) م . و . ح . و . تقرير خيري الهنداوي ، ص ص ٣ ـ ٤ ، الاضبارة السابقة .

(٢٥٦) فريق آل فرعون ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٢٥٧) م . و . ح . و .
Military Reports, الاضبارة نفسها ، الورقة ٢٢ .

(٢٥٨) سنجر ديفيتسيو غلو ، النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، ترجمه عن الفرنسية محمد عيتاني ، والبحث في الاصل فصل من كتاب النموذج الاقتصادي لآسيا الصغرى والامبراطورية العثمانية للباحث التركي ديفيتسيو غلو وقد نشر هذا الفصل في مجلة الفكر الفرنسية بعدد نيسان ١٩٦٩ ثم نشرت ترجمته العربية مجلة الطريق اللبنانية في عدد ايلول ١٩٦٩ ، ص ص ٦٤ ـ ٧٩ .

٢ ـ طبقة تتألف من الفلاحين او الرعايا كما اصطلح عليهم بالتركية[٢٥٩] ويؤلف هؤلاء الطبقة المستغلة (بفتح الغين) •

وهذا التقسيم الذى فسر في ضوء الاعتبار السابق الذكر عن ملكية الدولة للارض ، يعبر عن استغلال الجهاز الادارى والعسكرى في الدولة العثمانية ليكون المنتفع الوحيد من ريع الارض ـ الضرائب[٢٦٠] •

على ان هناك مسألة جوهرية في هذا التقسيم الطبقي ، اذ ان الطبقة المستغلة (بكسر الغين) قليلة العدد بالمقارنة مع الطبقة المستغلة (بفتح الغين) • وبالامكان الوصول الى صيغة مقارنة من خلال الرقم الذى اورده المؤرخ جودت في عدد اصحاب التيمارات والبالغ مائتي الف فارس[٢٦١] في وقت بلغ فيه سكان الاناضول وتراقيا في القرن السادس عشر الميلادي بين ١٤ـ١٦ مليون نسمه[٢٦٢] •

علاقات الانتاج في ظل الاسلوب الاقطاعي العثماني

اظهرت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الثانية فقدان العدالة في توزيع فائض الانتاج من ريع الارض ، ففي الوقت الذى تصرفت فيه الطبقة الاولى بالعشور وتمتعت بحق اقامة القضاء على الفلاحين • ذكر ان الطبقة الثانية كانت في « حكم الارقاء »[٢٦٣] نظرا لارتباطها بالارض من ناحية ، وخضوعها لعلاقات تبعية شبيهة بالممارسات الاقطاعية التي سادت اوربا في القرون الوسطى من ناحية ثانية • فمن المدلولات الاجتماعية

---

(٢٥٩) كب وباوون ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٢٦٠) ديفتيسيوغلو ، المصدر نفسه ، ص ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(٢٦١) جودت ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٢٦٢) ديفتيسوغلو ، المصدر نفسه ، هامش الصفحة ٧٥ .

(٢٦٣) كب وباوون ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .
ويلاحظ هنا استعمال كلمة الارقاء التي تعني العبيد والاصح الاقنان ، فالرعايا كما يقول كب وباوون كانوا محرومين من الامتيازات التي يتمتع بها السباهية وخاصة ركوب الخيل وتقلد السيوف انظر :
H.A.R. Gibb, and H. Bowen, Islamic Sociey and the West, Oxford University Press, (London 1951), Vol. I, P. 158.

والسياسيه لمفهوم « الرعايا » يمكن استظهار الوظيفه الرئيسيه التي انيطت بصاحب التيمار . وفي مقابل ذلك فقد فرض على « الرعايا » ان يؤدوا حقوقا معينه لارباب التيمارات تدفع في مناسبات متعددة منها[٢٦٤] .

١ ــ عقد نكاح اى فرد من افراد الرعايا يوجب دفع حق « عروسيه » لصاحب التيمار « التيمارجي » .

٢ ــ حق « التيمارجي » في جزء من الحاصلات التي يساعد في نقلها الى السوق .

٣ ــ حق « التيمارجي » في الغنم السمينة التي ترعى في التيمار .

٤ ــ حق « التيمارجي » في جزء مما يطحن في الطاحونة .

٥ ــ حق « التيمارجي » في قسم من البضائع والسلع لقاء مرورها في تيماره .

ومن هنا يبدو واضحا استئثار ارباب التيمارات بالارض وبالانسان وبالوسائل الاخرى للانتاج . ويذكر ان الفلاحين او « الرعايا » لم يكن لديهم فرصة للتخلص من سلطة هؤلاء « الاسياد » ما دام السلام ينيخ بكلكله على البلاد ! وهكذا فان الاشارة الى « فوضى الريف زمن الحرب » يمكن ان تفسر على انها انتقال السيادة مؤقتا للفلاحين واستحواذهم على ريع الارض[٢٦٥] .

وعلى كل حال فان الطبقة المستغلة (بكسر الغين) لم تكن تمارس عملية الاستغلال وحدها ، وانما شاركتها فئة منتفعة من اهل البلاد

---

(٢٦٤) المعلومات مقتبسة في الاصل من وثيقة عثمانية عن ولاية الموصل . انظر :
عبد الرحمن وفيق ، تكاليف قواعدي ، برنجي طبعي ، (استانبول ١٣٢٨ هـ)
اينكي قسم ، المصدر بالتركية ، ص ٢٦ .

٢٦) كب وباوون ، المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

الرعايا » تقوم بالتزام جباية الضرائب باسم اصحـــاب التيمارات ، يمثلون
فيه خاصه » تخدم اسيادها[٢٦٦] .

ومن المهم الاشارة هنا الى صعوبة فصل هذه الفئة عن القوى المستغلة الاخرى تمثلهم الطبقة الاولى السابقة الذكر . وقد بدا ذلك اكثر وضوحـا عند انحلال الاسلوب الاقطاعي العثماني ، اذ اصبح هذا الانحلال يعنـــي المزيد من السلطة والنفوذ للفئة الاخيرة فصارت سوطا مسلطا على ظهـــور الفلاحين . « يحملونهم ما لا طاقة لهم به من الظلم والجور »[٢٦٧] ، فكانت الهجرة والثورة ، وهي نتائج حتمية لاوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة ، من الظواهر الاجتماعية البارزة في المجتمع العثماني[٢٦٨] .

العلاقات القبلية والعلاقات الاقطاعية

في ولايات العراق كانت البيئة القبلية سائدة ، ومع ذلك فقد كان هناك ثمة خلاف بين البيئة القبلية العربية والبيئة القبلية الكردية ، فالاغا الكردى يعتبر « ملاك » الارض ولم يكن الفلاحون الا مستأجرين عنده ، في حين عرف عن القبيلة العربية المساواة في مسألة ملكية الارض والتصرف بها[٢٦٩] . وهكذا يبدو التنظيم الاجتماعي الكردى اكثر تأثرا بالاسلوب الاقطاعـي العثماني مقارنة بالتنظيم الاجتماعي العربي[٢٧٠] .

وفي القبيلة بشكل خاص استطاع الشيوخ او الاغوات تنمية ثرواتهم الخاصة باستغلال مركزهم الاجتماعي في القبيلة[٢٧١] .

---

(٢٦٦) الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٣١ .
(٢٦٧) جودت ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
(٢٦٨) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(٢٦٩) Haider, Op. Cit., P. 177.
(٢٧٠) Ibid., P. 177.
(٢٧١) كانت اراضي القبيلة توضع في عهدة الشيخ كما كان يتمتع بمسؤوليات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . انظر :
Dickson, Op. Cit., P. 582; Jamali, Op. Cit., P. 27.

وقد بدأ الشيوخ هذا التطور بمشاركتهم الملتزمين حصة معينة من الضرائب التي يجبونها من افراد عشائرهم[٢٧٢] ، ثم تولوا هذه العملية بانفسهم[٢٧٣] • ويبدو ان هذه الظروف مكنت الشيخ فيما بعد من امتلاك اراضي قبيلته اوديرتها[٢٧٤] •

التطورات الاجتماعية بعد تطبيق قوانين الاراضي

كان من ابرز نتائج تفويض الاراضي هو ظهور طبقة متميزة من «الملاكين» عرفوا « بملاكي الطابو » لهم حق التصرف بالاراضي ، وقد ضمت هذه الطبقة عناصر متعددة من شيوخ العشائر والاغوات ، وعوائل من السادة العلويين وبعض موظفي الدولة ، ويمكن تفسير هذه التطورات الجديدة بالنسبة للسلطة العثمانية بانها محاولة لتوسيع قاعدة الطبقة المستغلة (بكسر الغين) بادخال عناصر جديدة فعالة في بيئتها القبلية تمكن السلطة العثمانية من النجاح فيما فشلت فيه منذ امد بعيد وهذا ماحصل فعلا[٢٧٥] •

الشيوخ الملاكون

اعتبر ظهور هذه الفئة الجديدة حدثا جديدا في حياة القبيلة ، يناقض الاسس المادية التي يقوم عليها التنظيمان الاجتماعي والاقتصادي للقبيلة ، فقد كانت القبيلة حتى تطبيق قانون الاراضي في عهد مدحت باشا ، وحدة مستقلة يتمتع الجميع فيها بالمساواة ، فالشيخ يوزع الارض بين افراد القبيلة بشكل حصص متساوية ضمن ما اصطلح عليه بالملكية الجماعية او المشاعية القبلية[٢٧٦] • ولم يكن للشيخ سوى امتيازات بسيطة تمكنه من اداء

---

(٢٧٢) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ • ص ٢٦ في هذا الكتاب •

(٢٧٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ •

(٢٧٤) ذكر بولياك A.N. Poliac « انه في سوريا وفلسطين لم يكن ملاكا الا من كان زعيما قبليا » • انظر كتابه : الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، ترجمة عاطف كرم ، ط ٢ ، (بيروت ١٩٤٨) ، ص ١٩٦ •

(٢٧٥) انظر الصفحة ٦٨ من هذا الكتاب •

(٢٧٦) Haider, Op. Cit., P. 177; لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٦ •

ما يترتب على وظيفته من التزامات تجاه افراد وضيوف القبيلة • على ان تملك الشيوخ للاراضي نجم عنه « تغييرات اجتماعية واقتصادية عميقة الاثـر » تناولت « العلائق » القديمة بين الشيخ وقبيلته بالتغيير[٢٧٧] • لقد وضعت هذه التطورات الجديدة افراد العشائر بمنزلة المستأجرين للارض[٢٧٨] ، وذكر ان هؤلاء الشيوخ « بتفاهمهم مع الحكومة » وتحولهم الى ملاكين يجبون ريع الارض ، وضعوا حجر الاساس في الخلافات الطبقية بينهم وبين اتباعهم من افراد القبائل[٢٧٩] •

الصراع بين السراكير (السراكيل) والملاكين – ثورة القبائل –

ليس هناك ما يبرر الاعتقاد بان شيوخ القبائل وافرادها الذين اعتادوا على نمط معين من علاقات الانتاج ان يوافقوا على هذه التغييرات بالسهولة واليسر اللذين ميزا العلاقات الايجابية القديمة بين شيوخ القبيلة وشيخ مشايخها ، او العلاقات الايجابية التي ما تزال قائمة بين الشيخ وافراد قبيلته • ولـذا فان انتقاض شيوخ القبائل ورؤساء الافخاذ لسلطة الشيوخ الملاكين صـار امرا حتميا يبرره التناقض الحاد بين فئتين احداهما مستغلة (بكسر الغين) ، والثانية مستغلة (بفتح الغين) ، وهو التناقض الناجم عن التطورات الجديدة التي طرأت على ملكية الارض – وسيلة الانتاج الرئيسة – •

---

(٢٧٧) الفياض ، الثورة العراقية ، ص ٢٨ .

(٢٧٨) The Arab of Mesopotamia, A Report Written by Presons who know the People, Times Press, Bombaby, P. 55.

يبدو ان كاتبة هذا التقرير هي المس بيل ، وقد حصلت على المعلومات الواردة فيه من شيوخ العشائر أو من عبرت عنهم بالاشخاص الذين يعرفون اهالي العراق ، ومما يؤكد هذه الفكرة ان هذا التقرير مطبوع مع تقرير آخر للمس بيل : Asiatic Turkey الذي سبقت الاشارة اليه ، ومنشوران بشكل كتاب واحد .

(٢٧٩) الفياض ، المصدر نفسه ، ص ٢١ .

ان صغار الشيوخ والرؤساء الذين كانوا اول من تحسسوا الحيف النازل بهم وبافراد قبائلهم ، رفضوا قبول هذا التغيير رفضا مطلقا ، وتحول رفضهم وتذمرهم الى « ثورة دائمة » شغلت الفترة التي اعقبت عملية تفوض الاراضي واستمرت حتى اواخر الحكم العثماني في العراق(٢٨٠) . وقد كان الهدف الاساس لهذه الثورة محاولة الحصول على اعتراف بالحقوق التصرفية للقبيلة في ديارها التي فوضت « للملاكين » الشيوخ واغنياء المدن . وكان آخر هذه الاتنفاضات في عام ١٩١١ م في المنتفك ، وقد ارسلت السلطات العثمانية على اثرها لجنة لتقصي اسباب الثورة ، فاظهر تقرير اللجنة ان اراضي القبيلة صارت تذهب الى ايدي قليلة من الشيوخ الاقوياء بينما بقيت الاكثرية الساحقة من افراد القبائل فقيرة مضطهدة ، وبينت اللجنة ان الحل المناسب هو في تقسيم الارض بين افراد هذه القبائل(٢٨١) .

وفي خضم هذه الثورة التي جابهت فيها القبائل قوى « الشيوخ الملاكين » والسلطات العثمانية في آن واحد(٢٨٢) ، بات امرا مستحيلا على الكثير من « الملاكين » ان يصلوا الى الاراضي التي تفوضوها ، ولم يستطع الكثير منهم ايضا ان يستوفوا « حقوقهم » الا بعد تدخل السلطات العثمانية(٢٨٣) . ومع ذلك فقد تمكن بعض الشيوخ الملاكين من فرض التغييرات الجديدة على افراد العشائر بالقوة مستغلين بقايا نفوذهم القديم ، وعلاقاتهم القبلية بافراد عشائرهم(٢٨٤) .

(٢٨٠) الفياض ، الثورة العراقية الكبرى ، ص ٢٢ .
The Arab of Mesopotamia, P. 55

(٢٨١) م . و ح . و . الاسباب الموجبة للائحة قانون استملاك حق التصرف في اراضي المنتفك لسنة ١٩٣٦ ، الاضبارة م \ ٨ لسنة ٩٣٤ - ١٩٣٦ .
Dickson, Op. Cit., P. 556.

(٢٨٢) م . و . ح . و . تقرير خيري الهنداوي ، ص ٥ ، الاضبارة السابقة .

(٢٨٣) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢٨٤) م . و . ح . تقرير خيري الهنداوي ، ص ص ٣ ، ٥ ، الاضبارة نفسها .

تقويم ثورة القبائل

ان من الخطأ اعتبار ثورة القبائل في اواخر الحكم العثماني « ثـورة عبيد الارض ضد طبقة ملاك الاراضي ـ ارستقراطية الارض ـ والمـلاك الغائبين »[٢٨٥] فمع ان العمل العبودي كان موجودا فعلا ، الا انه ظل دوما اداه يستخدمها « الشيوخ الملاكون » لكبح جماح افراد العشائر ، ومن هنا فان التحليل الدقيق لثورة العشائر يمكن ان يميز فيها وجهان احدهما ظاهر والآخر خفي . هدف الاول الى الدفاع عن حقوق القبيلة[٢٨٦] ، فيما كـان الآخر موجها لخدمة مصالح صغار الشيوخ والرؤساء ، وعلى هذا الاساس يمكن تفسير الثورة بناء على دوافعها الاساسية ، بانها انتفاض لسلطة كبار الشيوخ « ملاكي الارض » و « الملاكين » من اغنياء المدن والواقع فـان افراد العشائر ، وهم مادة الثورة ووقودها ، كانوا يعون دورهم كأفراد في القبيلة . تشدهم بشيخها وشائج متينة من العلاقات القبلية الابوية ، وفيمقابل ذلك فقد ظل وعيهم الطبقي كفلاحين ضئيلا ان لم يكن مفقودا . ومن هنا يمكن تفسير ثورة الفلاحين من افراد العشائر بانها مساهمة عفوية في الكفاح باسناد شيوخهم دفاعا عن ديرة القبيلة ومصالحها .

نمو طبقة الملاكين

رغم ما ذكر من قيادة صغار الشيوخ والسراكير (السراكيل) لحركات وانتفاضات الفلاحين ضد « الشيوخ الملاكين » ، الا انهم سرعان ما اصبحوا مستغلين لفلاحيهم ـ افراد العشائر ـ متعسفين بحقوقهم[٢٨٧] . فقد دخل صغار الشيوخ والرؤساء كمشاركين لأولئك الشيوخ المتملكين للاراضي في

---

(٢٨٥) استخدم الدكتور عبد الجليل الطاهر لفظة عبيد الارض بينما تكون لفظة الاقنان اقرب الى المعنى الواقعي لحالة الفلاحين من افرادالعشائر . اما كلمتي لوردات الاراضي وارستقراطية الارض فهما كلمتان اجنبيتان ونظيرهما في العربية كلمة الملاكين . انظر :
عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ٣٥ .

(٢٨٦) Dickson, Op. Cit., P. 556.

(٢٨٧) Dickson, Op. Cit., PP. 555-556.

استغلالهم لافراد القبيلة[٢٨٨] • لقد كان من الظواهر الخطيرة في المجتمع العراقي ، استمرار فقدان الوعي الطبقي للفلاحين من افراد العشائر ، اذ انه عجّل في نمو طبقة الملاكين نموا سريعا وخاصة الشيوخ منهم وذلك لان علاقات الانتاج القديمة ادخلت لخدمة نمط الانتاج الجديد ومن هذه النقطة بالذات اصبح الفلاحون من افراد القبائل اداة ومادة للاستغلال الدائم ، وسلاح يشهره الشيوخ متى تهددت مصالحهم •

ان الشيوخ والرؤساء الذين لم تكن بحوزتهم « سندات طابو » تمكنوا بمرور الزمن ان يفرضوا انفسهم باعتبارهم جزء متمم لطبقة الملاكين • كما ان وعي العشائر لدورهم كفلاحين لم ينضج الا في وقت لاحق تأخر حتى منتصف القرن العشرين ، بعد سنين من تكامل طبقة الملاكين •

الفلاحون

تحدث الدكتور صالح حيدر باسهاب عن اوضاع الفلاحين ، افراد العشائر ، في ولايات العراق خلال العهد العثماني واشار بشكل خاص الى ما يتحمله فلاحو ولايتي بغداد والبصرة من جهود لفتح القنوات وكريها ورفع المياه الى اراضيها[٢٨٩] • والواقع فان الفلاحين بشكل عام كانوا يتحملون اعباء مساوىء النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ومع ان وضع الفلاح في ظل النظام القبلي كان حسنا الى حد ما ، فان استغلال الدولة والجهاز الاداري قد اوقع الفلاحين في اوضاع سيئة • فقد لوحظ ان بعض الفلاحين تركوا قبائلهم واراضيهم وهاجروا بعيدا عنها[٢٩٠] ، كما لوحظ ان افراد القبائل الكردية قد اضطروا للعمل في ظروف سيئة للغاية[٢٩١] • وجاءت قوانين

---

(٢٨٨) Ibid., P. 556.

(٢٨٩) Haider Op. Cit., PP. 578-579.

(٢٩٠) H. Valentine Geere, By Nile and Euphrates, A. Record of Discover and Adventure, Morrison and Gibb Limited, (London 1904), P. 40.

(٢٩١) Sir Marksykes, Lt.-Col., The Caliphs Last Heritage, Macmillan and Co. limited, (London 1915), PP. 430-431.

الطابو لتجرد الفلاحين من حقوقهم التصرفية بالارض وصار الفلاح عرضة لاخراجه من الارض في اي وقت(٢٩٢) . ومع انذلك كان غير ممكن في البيئة القبلية ، الا ان الملاكين مارسوا هذا الحق خاصة في المناطق التي كانت السلطة المركزية قوية فيها . وهكذا انقلب وضع الفلاحين في اراضي الطابو الى مجرد مستأجرين ، حتى ان تقريرا بريطانيا وصف الحالة التي انحدر اليها افراد القبائل هؤلاء ، بحالة المستأجرين الارلنديين لاراضي الملاكين الانكليز في ايرلندة(٢٩٣) .

ومن هنا يتضح مدى تدهور اوضاع الفلاحين من افراد القبائل عموما، كما يمكن ملاحظة تزايد انحطاط اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية كلما وجدت الامكانية لتطبيق قوانين الطابو . ويبرر هذه الحقيقة قدرة تضامن القبيلة في الماضي على رد غائلة السلطة العثمانية وتعسف جباتها ، وضمان قسط اكبر من الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي للحياة القبلية .

٣ ـ المظاهر الاقتصادية

المصادر الطبيعية ونمط الانتاج

ان سوء تصرف الجهاز الاداري العثماني بوسائل الانتاج ـ الارض ـ سبب تخلفا عاما في الكيان الاقتصادي العثماني بشكل عام والكيان الاقتصادي لولايات العراق بشكل خاص . وبرغم ما عرف عن العراق من امكانات

---

(٢٩٢) بيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٢٩٣) Review of the Civil Administration of the Occupied Territories of Al Iraq 1914-1918, Government Press, (Baghdad 1918), P. 44.

يقع هذا التقرير في (٨٠) صفحة ويعتقد ان كاتبته هي المس بيل ويبدو انها اعتمدت على هذا التقرير وتقارير اخرى في كتابتها المعلومات المتعلقة بولايتي بغداد والبصرة التي وردت في تقريرها Review of the Civil Administration of Mesopotamia الذي طبعته وزارة الهند او اخر عام ١٩٢٠ وقد ترجمه الى العربية الاستاذ جعفر خياط باسم فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤ ـ ١٩٢٠ م .

اقتصادية تجلت في خصوبة ارضه ووفرة مياهه والتي بالجهد والتنظيم يمكن ان تدر خيرا وفيرا . فقد ظلت هذه الولايات على امتداد الحكم العثماني ارضا جرداء • وباستثناء مساحات محدودة من الاراضي القريبة من ضفاف الانهار فان عابر هذه البلاد لا يجد غير قفار موحشة وارض بوار • وقد عبر عن هذه الحقيقة شاهد عيان فقال :

« قد يخيل للمرء الناظر ان الزراعة تمتد بعيدا ولكن لو نزلت متوغلا بين تلك الجنائن (القريبة من الانهار) ، علمت ان نظرك صدعك وان العمار في اكثر تلك الارض لايتجاوز الجرف ابعد من ميل الى ميلين ، وانك في بعض المواضع ترى الارض البور متصلة حتى الى ثغر النهر ••• ولكنك اذا تجاوزت ملتقى النهرين في القرنة ، ومضيت صاعدا في مجرى ايهما ، غضضت طرفة رهبة مما ينالك من وحشة تلك القفار •

تصعد في دجلة الى بغداد في مسافة نحو اربع مئة ـ كذا ـ وخمسين ميلا • وتصعد في مثل تلك المسافة الى ما فوق الموصل ، فما خلا ثلاثة او اربعة بلدان صغيرة كالعمارة وكوت الامارة وسامراء ، لا تكاد ترى الا قرية حقيرة او نزلا من زراع القبائل ينزلون اليوم فيرحلون غداء وتصعد كذلك من القرنة في الفرات الى ارض المنتفك والحلة وهيت وعانة حتى دير الزور ومسكنة قرب حلب فيحصل لك مثل ذلك الانقباض••• »(٢٩٤) •

ان الدولة العثمانية باعتبارها مالكة ارض العراق ، كانت تهتم اهتماما شديدا باستيفاء ريع الارض من الضرائب والرسوم ، وتسير الحملة تلو الحملة في هذا القصد ، ومن اجل ذلك كان الواجب يقضي ان تقوم بعمران

---

(٢٩٤) البستاني ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٥ •

الارض عن طريق بناء مشايع الـرى او عمـران الســدود وفتح الا
والقنوات[٢٩٥] .

اعتبر المؤرخ التركي ديفيتسيو غلو اشراف الدولة على مصادر الا
وتحكمها بها ، الاساس المادى للعلاقات الانتاجية لنمط الانتاج الآسيوي
بشكل عام[٢٩٧] . وبعبارة اوضح ، ان شـكل المصادر الطبيعية واستثم

---

(٢٩٥) الكتاب المرسل الى الحاكم العسكري بتاريخ ١٩١٩/٨/٤ ، م ٥٠و
و . الاضبارة م لسنة ١٩١٩ – ١٩٢٢ .
...mes Saumaraz Mann, An Administrator in Making, Edited
...his father, (London 1921) P. 219.

(٢٩٦) مايزال نمط الانتاج الاسيوي موضع دراسة الباحثين نظرا لشموله
خصائص متعددة لاكثر من نمط انتاجي رئيس واحد من الانماط الانتاج
الخمسة التي يقول بها الماركسيون . ويلاحظ نمط الانتاج الاسيوي
حضارات الانهار كالهند والصين ومصر والعراق وايران وبعض اقطا
امريكا اللاتينية . ويبرز في الدولة المركزية ذات المهمات الاقتصادية من
جهة والمشتركات القروية من جهة اخرى . وقد اوجد هـذان القطبان
نظاما اجتماعيا ذا سمات خاصة .
وفي التكوين الاسيوي فأن الدولة – الطبقة مندمجان وهو امر لم
تعرفه اوربا الغربية نظرا لان اجهزة الدولة فيها تشكل هيكلا منفصلا
عن الطبقة ذات المهام الاقتصادية ومن الخصائص الاساسية لهذا النمط ان
ملكية الارض تعود للدولة وذلك بسبب الاهمية القصوى لمشاريع الري
الكبرى التي يصعب على الافراد انجازها . اما التركيب الفوقي السياسي
لهذا النظام فيتمثل الاستبداد الشرقي
Oriental Despotism
باعتباره مظهرا رئيسا لسلطة الدولة الرئيسة على مشاريع الري الجماعية
التي تقضي تركزا مطلقا في السـلطة على الارض والفـلاحين والموارد
المائية . وقد لفت هذا النمط انتباه ماركس فكتب الى انجلز رسـالة
بتاريخ ٦ حزيران ١٨٥٣ يقول : « ان غياب ملكية الارض هـو مفتاح
الشرق كله » وقال ايضا « ان المسلمين هم اول من رسخ مبدأ لا ملكية
خاصة للارض في آسيا » . للتفاصيل انظر :
اوسكار لانجة ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة محمد سلمان حسن ،
(بيروت ١٩٦٧) .
ابراهيم عامر ، الارض والفلاح ، (القاهرة ١٩٥٨) .
الياس مرقص ، الماركسية والشرق (بيروت) .

(٢٩٧) ديفيتسيوغلو المصدر السابق ، ص ص ٧٤ – ٧٦ .

استثمارا منظما في الزراعة ، في بلدان مثل العراق كان يستوجب جهودا عظيمة وطاقات هائلة ورؤوس اموال كبيرة لا يستطيع معها الافراد ان يقوموا الا بجزء يسير منها ، لذا فقد تبنت الدولة هذه المسألة منذ القدم ، وترتب على ذلك نتيجتان في غاية الاهمية هما(٢٩٨) :

١ ــ سهل على الدولة الادعاء بملكيتها للارض ــ وسيلة الانتاج ــ ٠
٢ ــ تحددت وفقا لذلك طبيعة علاقات الانتاج بين الدولة ، ممثلة بجهازها الاداري والعسكري ، وعموم الافراد في البلاد ٠

وعلى كل حال فان السلطات العثمانية اهملت هذه الناحية ــ تنظيم الري ــ اهمالا واضحا(٢٩٩) ومع ذلك فقد استطاع نمط الانتــاج القبلي ، باعتباره نمط انتاج منفصل ومستقل استقلالا كاملا عن نمط الانتاج السابق ، استطاع ان يقدم للقبيلة مقومات الحياة الاقتصادية ، كما استطاع ان يهيء فائضا كانت الدولة تسلبه باستمرار بواسطة حملاتها العسكرية المستمرة ، بناء على ادعاءاتها السابقة في الارض والماء ــ الاعشار والضرائب ــ ٠

التطورات الاقتصادية بعد تطبيق قوانين الاراضي

تفويض الاراضي

لقد كان المفهوم العام لعملية تفويض الاراضي بموجب قوانين الاراضي هو ان تتنازل الدولة عن جزء من « حقوقها » في الاراضي وهي « حقــوق الطابو » التي اشتراها المتفوضون للاراضي(٣٠٠) ٠ ومن المهم الاشارة هنا الى ان تنازل الدولة عن « حقوق الطابو » يجب ان لا يفسر على انه تنازل

---

(٢٩٨) المصدر نفسه ، الصفحات نفسها ٠

(٢٩٩) من العجيب ان يشهد شاهد من اهلها فيقول ، « ولوحسبت الخسائر التي تتأتى من طغيان المياه في بغداد سنة بعد اخرى لتجمع لديك منها وحدها راسمال يكفي لانشاء خزانات تضاهي خزانات مصر عظمة ومتانة» ٠
انظر :
البستاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ٠

(٣٠٠) Geary, Op. Cit., P. 115.

الدولة عن كامل حقوقها في الارض فقد بقيت الدولة متمسكة «بحق الرقبة» في الارض(٣٠١) ، ولم تكن حقوق الطابو وفقا لذلك تعني غير حق الانتفاع الدائم من الارض ، وحق الانتفاع الدائم هو المميز الوحيد عن حقوق التصرف العشائرية التي بقيت حقوقا غير معترف بها ، وهكذا فهي حقوق عرفية .

اذا اعتبرنا الرأى الخاص بنمط الانتاج في بلدان آسيا صحيحا ، اى رأى ديفيتسيوغلو ، فيمكن تفسير عملية تفويض الاراضي التي قامت بها الدولة العثمانية بانها محاولة قصدت منها الدولة التهرب من قسم من التزاماتها تجاه عمران الارض ورفع مستوى الانسان ، فباعت حقوق الطابو الى المتفوضين واشترطت عليهم عمرانها الدائم والا فانها ستنتزعها مجددا متى ما اهملت ثلاث سنوات متتالية(٣٠٢) .

ان مما يدعم هذه النظرية هو ان مشاريع العمران الرئيسة في العراق في العهد العثماني قد انجزت في هذه الفترة القصيرة التي لا تتجاوز الاربعين عاما .فقد بذلت جهود كبيرة لكرى الانهار والقنوات مثل ابي غريب والمحمودية والرضوانية والحميدية والهاشمي ، والفيصلي ، والحسيني ، كما بذلك جهود كبيرة اخرى لتوطين القبائل بمنح شيوخها سندات الطابو ، وانجز بناء اكبر سد عرفه العراق في عام ١٨٨٩ م وهو السد الذى بناه المهندس الفرنسي المشهور شوندرفر(٣٠٣) . وخلال هذه الفترة ايضا ظهرت مدن جديدة مثل العزيزية والبغيلة وكوت الامارة وقلعة صالح وغيرها(٣٠٤) .

---

(٣٠١) تقرير الحمداني لداوسن ، ص ٣ ، م . و . ح و . الاضبارة السابقة .

(٣٠٢) انظر التعليمات الخاصة بتفويض الاراضي في العراق ، صفحة ٣٢-٣٣ في هذا الكتاب .

(٣٠٣) لمعرفة التفاصيل عن بناء هذا السد انظر :
سروليس بدج ، رحلات الى العراق ، ترجمة فؤاد جميل ، ط ١ ، (بغداد ١٩٦٨) ، ج٢ ، ص ١٧٣ .

(٣٠٤) Haider, Op. Cit., PP. 422-423.

واستدعت الحكومة العثمانية في اواخر هذه الفترة المهندس ويليم ويليكوكس W. Willcocks ليقوم بمسح عام للري في العراق[٣٠٥] . وجدير بالذكر ان هذه الجهود المبذولة انجزت بسعي او بنفوذ دائرة السنية ، كما مولت خزانة السلطان الخاصة[٣٠٦] وبقية الملاكين القسم الاعظم منها وهكذا فان تلك الجهود قد انجزت على يد « ملاكي الطابو » وبضمنهم السلطان نفسه ، وفق ما جاء في تعليمات التفويض العثمانية .

ان تطور الملاحة في دجلة ونشاط الشركات التجارية[٣٠٧] وتطور تجارة العراق التي ارتبطت بالتطورات الدولية في اواخر العهد العثماني[٣٠٨] ، علامات واضحة تشير الى تطور الاقتصاد العراقي وسيره في وجهة جديدة ، فقد خلقت هذه التحولات اسس الاقتصاد الرأسمالي في العراق[٣٠٩] وبعبارة اخرى ان التحولات الآنفة الذكر انجزت بالضرورة عملية تراكم ريع الارض عند « طبقة الملاكين » التي تفوضت الاراضي الامر الذى يخدم زيادة الانتاج[٣١٠] ونمو التجارة ، وهنا تكمن خطورة الاجراءات التي قامت بها الدولة من جهة والتحولات التي انجزت لصالح « طبقة الملاكين » من جهة ثانية ، اذ لا يمكن اعتبارها خطوات في التطور السليم لانها لم تخدم قوى الانتاج[٣١١] باعتبارها المسؤول الحقيقي عن التطور الاقتصادى .

---

(٣٠٥) Ibid., PP. 422-423.

(٣٠٦) Ibid., P. 423.

(٣٠٧) Ibid., P. 423.

(٣٠٨) Ibid., The Aplandexes 4-8.

(٣٠٩) حسن محمد علي ، المصدر السابق ، الصفحة ج .
محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، مطبعة الجمهورية ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ١٢ .
ل . ن . كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم ، مطبعة الجمهورية ، (بغداد ١٩٧١) ، ص٤٨ .

(٣١٠) تراكم ريع الارض يعمل على زيادة التوظيفات في عملية الانتاج .

(٣١١) انظر تدهور اوضاع الفلاحين في اراضي الطابو في الصفحة ٨٣–٨٤ . من هذا الكتاب .

كمية الانتاج ومعدلاته

يفتقر مثل هذا البحث الى المصادر التاريخية التي تشير الى احصاءات مضبوطة لكميات الانتاج ومعدلاته ، ويعود السبب في ذلك الى عدم اهتمام السلطات العثمانية باعداد احصاءات خاصة بذلك • ومع ان المصادر التاريخية قد اشارت صراحة الى قلة الانتاج[٣١٢] ، فقد بقيت هذه المسألة تتطلب جهدا يقوم به الباحث من اجل الوصول الى ارقام تقريبية عن كمية الانتاج ومعدلاته في وحدات المساحة • واتماما لهذه الناحية ورغبة في الحصول على صورة تقريبية للانتاج الكلي في كل وحدة قمت باجراء عمليات حسابية بسيطة على ثلاثة احصائيات وردت في تقريرين رسميين[٣١٣] حول العشور • وكانت احدى هذه الاحصائيات تمثل ايرادات اراضي السنية التي عرفت بتنظيمها وقوة ادارتها • كما ان هذه الاحصائيات تمثل اعشار اراضي الرز التي تتميز بوفرة ايراداتها مقارنة بالمحاصيل الاخرى • ولابد من الاشارة اخيرا الى ان النتائج هي نتائج تقريبية يمكن وضعها بالترتيب التالي :

١ ــ تتراوح الضرائب العينية على المشارة الواحدة في الفترة من ١٩٠٨ م الى ١٩١٢م من ٦٦/٦ الى ٩١/٥ كيلو غرام •

٢ ــ تتراوح قيمة الضرائب على المشارة الواحدة في الفترة من ١٩٠٨ م الى ١٩٢١ م من ٣١/٢ الى ٥٢/١ غرشا •

٣ ــ بلغت ايرادات دائرة السنية السابقة من الاراضي في ولاية بغداد لعام ١٩١٣ م ما قيمته ١٠٥/٠ ليرة للهكتار الواحد •

٤ ــ بلغ الانتاج الاجمالي على ضوء تقديرات الضرائب لسنة ١٩٠٨ م :

---

(٣١٢) الزوراء العدد الصادر في ١٠ شعبان ١٢٨٩ هـ / ١٤ تشرين الاول ١٨٧٢ م •

(٣١٣) انظر : تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٤٠ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة .

التقرير الاداري لدائرة المحاسبات العمومية لسنة ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ ، م • و • ح • و •الاضبارة السابقة .

$$\frac{٦٦٫٦ \times ١٠٠}{٣٦} = $$ ١٩٠ كيلوغرام/مشارة(٢١٤) .

٥ – بلغ الانتاج الاجمالي على ضوء تقديرات الضرائب لسنة ١٩١٢م :

$$\frac{٩١٫٥ \times ١٠٠}{٤٠} = $$ ٢٤٠ كيلوغرام/مشارة(٢١٥) .

٦ – بلغت قيمة الانتاج الاجمالي على ضوء تقديرات الضرائب لسنة ١٩٠٨م :

$$\frac{٣١٫٢ \times ١٠٠}{٣٦} = $$ ٩٠ غرش/مشارة .

٧ – بلغت قيمة الانتاج الاجمالي على ضوء تقديرات الضرائب لسنة ١٩١٢م :

$$\frac{٥٢٫١ \times ١٠٠}{٤٠} = $$ ١٣٠ غرش/مشارة .

٨ – بلغت قيمة الانتاج الاجمالي في اراضي السنية السابقة في ولاية بغداد لعام ١٩١٣م :

$$\frac{٠٫١٠٥ \times ١٠٠}{٤٠} = $$ ٠٫٢٦٥ ليرة/مشارة .

ان هذه النتائج تؤكد جملة مسائل اهمها : نقص الانتاج وانخفاض معدلات الانتاج في وحدات المساحة ويلاحظ ذلك بشكل واضح في اراضي السنية بعد تدويرها واناطة مهامها بجهاز الدولة . وبالرغم من عدم وجود ارقام للمقارنة بين كميات الانتاج في هذه الفترة مع كميات الانتاج ومعدلاته في فترة سابقة فبالامكان ملاحظة هذا النقص من خلال معدل انتاج المشارة

---

(٢١٤) كانت الضرائب التي تستوفيها دائرة السنية بنسبة ٣٦٪ من الحاصل وقد ازدادت هذه النسبة بعد تدويرها .
انظر : الصفحات ٣٨ ، ٤٤ من هذا الكتاب .

(٢١٥) احتسبت حصة الحكومة ٤٠٪ في هذه السنة رغم الواقع يدل على انها كانت اكبر من ذلك وهذا يعني نقصا اكبر في الانتاج . انظر الصفحة ٥١ من هذا الكتاب .

الواحدة لنفس الاراضي في العشرينات من هذا القرن حين بلغت ..
غرام للمشارة الواحدة[٣١٦] .

عوامل التخلف الاقتصادي

لم تكن قلة الاراضي المزروعة وانخفاض معدلات الانتاج[٣١٧] ...
الوحيدة للتخلف الاقتصادي في العراق ، فقد تعدى ذلك الى نواحي
كثيرة كان من ابرزها : تخلف وسائل الانتاج وبقائها بدائيـة في ...
البساطة[٣١٨] . وهي ظاهرة لا يمكن ان ينظر اليها ، الا بكونها حالة
تعرقل المجتمع وتحول دون تقدمه .

ان تساؤلات الزوراء : عن قلة الانتاج وبقاء استعمال آلات
عهد نوح »[٣١٩] يمكن الاجابة عليهـا في ضـوء التحليلات الاقتـ...
فالتخلف في الانتاج ، وتخلف الوسائل المستخدمة فيه ، تبرره فقدان ...
المادية[٣٢٠] لتطور وسائل الانتاج ، فريع الأرض كانت تستغله قوى ...
من جهاز الدولة المدني والعسكري لينفق على بذخهم او الحملات ...
في داخل البلاد وخارجها . ان كلاً من الترف والصراع القبلي او ...
تياران يصبان في مجرى استهلاك الطاقات المادية اللازمة لتطـور و...
الانتــاج .

---

(٣١٦) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٤٦ ، م . و . ح . و . الا...
السابقة .

(٣١٧) البستاني ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٤ — ١٤٥ .

(٣١٨) وليم ويليكوكس ، تقرير عن ري العراق ، عربته مديرية الري العامة
مطبعة الحكومية ، (بغداد ١٩٣٧) ص ١٩ .

Geere, Op. Cit., P. 240.

(٣١٩) الزوراء العدد الصادر في ١٠ شعبان ١٢٨٩ هـ \ ١٤ تشرين الاول
١٩٧٢ م .

(٣٢٠) وهي الاستثمارات الموظفة في عملية الانتاج ومصدرها الادخارات الفائضة
من ريع الارض بالنسبة للانتاج بشكل عام في العراق .

وهكذا ظل اقتصاد الولايات العراقية طيلة الحكم العثماني محدودا قائما على اساس اشباع الحاجات فقط[٣٢١] . على ان نتائج التحولات الاقتصادية في اواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، لم تستخدم الا لمصلحة كبار « الملاكين » وتعزيز نفوذهم ، في وقت استمر فيه تخلف عموم الفلاحين من افراد العشائر وتخلف وسائل انتاجهم .

نظرة اخيرة

اظهرت المصادر التاريخية نقص سكان العراق[٣٢٢] ، وضعف العلاقات الاقتصادية بين ولاياته ومدنه[٣٢٣] .

ومع ان الكفاف هو الطابع العام المميز لحياة السكان الاقتصادية[٣٢٤] ، فقد كانت اوضاع السواد الاعظم من الفلاحين ـ افراد العشائر ـ على درجة كبيرة من التخلف ، اما الاستغلال ونقص الانتاج فقد خلفا بؤسا شديدا كان مثار تندر الرحالة الذين زاروا العراق حينذاك[٣٢٥] .

---

(٣٢١) الفياض ، الثورة العراقية ، ص ٢٨ .
وذكر Geere ، المصدر السابق ، P. 9 « ان الكثير من المناطق في العراق لم تكن تعرف النقود لذا فقد كان الاطفال يرفضونها ويفضلون الطعام عليها » .

(٣٢٢) ادوربفن E. Bevin ، أرض النهرين ، قدر عدد سكان العراق في اوائل القرن العشرين بمليون ونصف المليون نسمة ، مخطوط نقله عن الانكليزية الى العربية الاب انستاس الكرملي في آب ١٩١٨ ، محفوظ في مكتبة المتحف العراقي ، الورقة ١٥٠ . البستاني ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(٣٢٣) جدول تحويل المقاييس في ولاية بغداد وفي المقاييس العراقية والاوزان والمقادير الانكليزية S.G. Bd. 1917 المحفوظ في م . و . ح . و الاضبارة 168/24 تسلسل ٦٣ .

(٣٢٤) Hashim Jawad, The Social Structure of Iraq, (Jerusalem 1945), P. 23.

(٣٢٥) Geere, Op. Cit., P. 9.

مشكلة الاراضي والتطورات العامة
في العراق خلال العهد العثماني

كانت الارض خلال مختلف العهود التي سبقت الاحتـلال العثـ للعـراق وسـيلة الانتـاج المهمـة التي يمكـن ان تعتمد عيها المؤسسة السياسية لتحقيق الاهداف الآنية والمقبلة ، لذا كان تطور النظم السـ والاجتماعية والاقتصادية يتم بصورة لا يمكن فصلها عن اسلوب التـ بالارض . فقد اظهرت التنظيمات الاسلامية ، في عهد الخليفة عمر بن الخطـ مسألة التصرف بالاراضي جوهر النظام الاجتماعي والسياسي الاسلامي الـ عبر في حقيقته عن الثورة الاجتماعية التي خلقها الاسلام قياسـا بالنـ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت سـائدة في الامبراطور الساسانية والبيزنطية . وكانت التطورات التي طرأت على مسألة التصـر بالاراضى في العهود الاسلامية التالية دليلا خطيرا على توقف الثورة الاجتماعية لما نجم عن ذلك من تدهور في العلاقات الاجتماعية وتدهـور في مؤسسات البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكان من ابرز مظاهر هذا التدهور ان السلطة في المؤسستين العسكرية والسياسية في العهود الاسلامية المتأخرة كانت لا تعني غير حق التصرف بالارض وما عليها .

كان العثمانيون قد اقتبسوا تنظيمات مؤسساتهم السياسية والعسكرية من اسلافهم السلاجقة ، على الارجح ، فلما كان الفتح العثماني للعراق كان من المحتم ان ينشب الصـراع بين المؤسستين السياسيتين اللتين تتنازعـان السلطة في البلاد وهما : المؤسسة العسكرية العثمانية والمشيخة . لقد كان التناقض بين المؤسستين واضحا في ميادين مختلفة اهمها اسـلوب التصرف بالارض ، فكان الوجود العثماني في العراق بمثابة صراع طويل بين هاتين المؤسستين ، وقد اسفر هذا الصراع عن تدهور كل من المؤسستين السابقتين

وانحطاط في العلاقات الاجتماعية لكل من النظامين الاقطاعي العثماني والقبلي ، ناهيك عن خراب البلاد وانحطاطها الاقتصادى •

حاولت الدولة العثمانية القيام بالاصلاحات فالغت الاسلوب الاقطاعي واعلنت عن عزمها على تشريع نظام جديد للتصرف بالاراضي • اصدرت الدولة العثمانية تعليمات جديدة حول التصرف بالاراضي وكان من ابرز هذه التنظيمات قانون الطابو الذى هدف الى تقنين الملكية الفردية كمحاولة جديدة لخلق التطور والعمران في البلاد ، وكانت النتائج الاولية للاجراءات العثمانية الجديدة ، من الناحية الاقتصادية ، ايجابية ، غير ان اجراءات تفويض الاراضي بالطابو لم يستفد منها الفلاحون من ابناء العشائر باعتبار اصحاب الحقوق الشرعية في الاراضي ، فاستغلت ذلك فئات من متمولي المدن وكبار الموظفين ورجال الجيش • وهكذا اضحت النتائج النهائية لهذه التنظيمات الجديدة من الناحيتين السياسية والاجتماعية غير موافقة للتطور العام في البلاد •

الفصـــل الثاني

مشكلة الاراضي في العـراق

١٩١٤ - ١٩٢٢

ادركت السلطات المحتلة منذ دخولها الى العراق ، الاهمية الاستثنائية للارض باعتبارها اساس الحياة الاقتصادية ، ومصدر القوة الرئيس للقوى السياسية البارزة • وشخصت السلطات البريطانية ايضا مكامن الداء في مسألة الارض ، ولاحظت باهتمام مشاكل الاراضي في كل منطقة من مناطق البلاد ، ودرس الموظفون البريطانيون بامعان اصول تلك المشاكل واسبابها وذلك ، على ضوء تقارير شاملة لكل منطقة من مناطق العراق[1] ، لتقرر بموجب ذلك سياستها تجاه الاراضي ، باعتبارها اهم عنصر في سياستها العامة داخل البلاد •

وقبل دراسة تطور هذه المشكلة في هذا العهد لابد من دراسة اوضاع الاراضي في جهات العراق المختلفة ، لتكون عونا في فهم التطورات السريعة التي طرأت على مشكلة الاراضي خلال السنوات القليلة التي تمثل عمر الاحتلال البريطاني للعراق •

احوال الاراضي في العراق زمن الاحتلال البريطاني

في ضوء المعلومات المتوفرة يمكن القول ان مشكلة الاراضي في العراق تبرز بوجوه مختلفة وحالات متباينة ، تختلف فيها كل منطقة عن المنطقة الاخرى بقليل او كثير ، ومع ذلك فبالوسع الاشارة الى عدة مناطق باعتبارها

---

(١) انظر الوثيقة الهامة تقرير هور الدخن المؤرخة ١٢ كانون الاول ١٩١٧ م ، م • و • ح و • الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ • وهور الدخن هي منطقة العباسية القريبة من الكوفة •

تمثل الاشكال الرئيسة للمشاكل التي يمكن ان تتكرر في انحاء العراق ب... او بآخــر •

احوال الاراضي في المنتفك

كانت قوانين الاراضي العثمانية قد وضعت ملاكي الاراضي في ... اللواء في مرتبة زائفة[٢] ، مكنتهم من ابتزاز جهود ودخول افراد العشـ... « حق الملاكية » • وقد عبر عن هذه الحقيقة تقرير بعث به متصرف (اللو... ياسين الهاشمي عام ١٩٢٢ م فقال فيه : « ان الملاكين كالطفيليين يأكلـ... ولا يشتغلون »[٣] •

كان الملاكون السعدونيون يتقاضون ثلث الحاصل من الحبوب، ونصـ... حاصل التمور ، كما حملوا الفلاحين دفع الضريبة (حصة الحكومة) • و... اعمال المغارسة التي يقوم بها افراد العشائر ، كان الفلاحون يؤدون هـ... الاعمال بدون مساعدة الملاكين • ورغم ذلك ، فان الملاكين كانوا يجبـون « حق الملاكية » كاملا على المغروسات الجديدة من الاشجار ، بينما كـان للفلاحين الذين يؤدون العمل نفسه في جهات العراق الاخرى حقوق خاصة ... مع التزام الملاكين بدفع حصة الحكومة[٤] •

ومنذ اواخر العهد العثماني وحتى الاحتلال البريطاني للعراق ، كـان النزاع قائما وعلى اشد ما يكون بين الملاكين ، وخاصة من آل السـعدون ، والعشائر المتصرفة بالاراضي • وقد عجز خلالها الملاكون مـن اسـتيفاء « حقوقهم » فيما دأبت العشائر على رفض تلك « الحقوق » رفضا تاما ، كما رفضت ايضا الاعتراف بسندات الطابو التي يحملها الملاكون ، واستمرت على

---

(٢) عبد الله الفياض ، اضواء على مشكلات الاصلاح الزراعي في لواء الناصرية ، من بحوث المؤتمر الشعبي للاصلاح الزراعي المنعقد عام ١٩٦٣ ، مطبوع بالرونيو ، محفوظ في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي •

(٣) Review of the Civil Administration of the Occupied Territoires of Al Iraq 1914-1918, P. 44.

(٤) Ibid., P. 44.

التصرف بالارض بالطريقة التي جرت عليها في الماضي معتبرة الارض ديرة قبليـــة(٥) .

على ان مشكلة الاراضي في المنتفك لم تعد تعني مشـــكلة السعدون فقط ، اذ زادتها الايام تعقيدا ، ففي حالات كثيرة باع «الملاكون السعدونيون» اراضيهم او « حقوق الطابو » الى ملاكين من ابناء المدن(٦) ، مما اشرك قوة جديدة في هذا النزاع ، وتمكن في احوال اخرى قسم من رؤوساء العشائر من شراء « حقوق الطابو » فاصبحوا من الملاكين(٧) ، ويبدو واضحا اثـــر العلاقات القبلية الابوية ، فقد تمت هذه الصفقة دون ضجة او اعتراض من لدن افراد العشائر (الفلاحين)(٨) . ووقع الفلاحون تحت طائلة الاستغلال يؤدون الواجبات باسم « حق الملاكية » تارة ، وباسم العرف العشائرى تارة اخرى . وفي كلتا الحالتين كانت الواجبات المفروضة عليهم فـــوق طاقتهم ، بل انها كانت اكثر دائما مما فرضته عليهم القوانين الرسمية والعرفية عـــلى السواء(٩) .

احوال الاراضي في الشامية (الديوانية)

« كانت السياسة العثمانية لتسجيل الاراضي قد تمت مقاومتها بنجاح في هذه المنطقة » ، وقد ادى ذلك بالضرورة الى تقوية مركز الشيوخ الصغـــار وزيادة اهمية الوحدة القبلية الفردية(١٠) . وصار للشيوخ على الاراضي سلطة

---

(٥) انظر الصفحات ٨٠–٨١ من هذا الكتاب .

(٦) Review of the Civil Administration of Al Iraq 1914-1918. P. 44.

(٧) Ibid., p. 44.

(٨) انظر الكتاب الصادر من : Revenue office, Basrah to the Political officer (P.O.) Qurnah, No. 3705 dated 28 August 1918.

م . و . ح . و . الاضبارة 168/11 تسلسل ٣٥ .

(٩) Review of the Civil Administration of Al Iraq 1914-1918, P. 44.

(١٠) Fernea, Op. Cit., P. 32.

مطلقة عبر عنها تقرير بريطاني « بالاتوقراطية » الشديدة التي فرضتها متطلبات وظروف زراعة الرز والحاجة المتزايدة للعمل المتواصل[١١] •

وبعبارة اخرى ، ان بقاء الاراضي في هذه المنطقة اميرية ملك الدولة ، حتم على القبائل ان تدفع حصة الدولة ـ الميرى ـ البالغة ثلث المحصول كاملة• وكان اكثر ما يخشاه الشيخ هو ان تقوم الحكومة بالتعاقد مع شيخ آخر ، اذا عجز عن دفع حصة الحكومة نتيجة فشله في انتاج محصول جيد ، لئلا تتدنى منزلته الى الدرك الذى يحياه افراد العشائر[١٢] • وهكذا حرص الجميع شيوخا وعشائر (فلاحين) على الزراعة ، ونجم عن ذلك نمط من علاقات الانتاج يتميز بطاعة افراد العشيرة لرئيسهم طاعة عمياء[١٣] •

كان المتصرف بالارض ـ الشيخ ـ يقوم بتقسيم الارض على رؤوس العوائل السراكير (السراكيل) ويحتفظ لنفسه بقطعة منها ، له فيها نفس الحقوق مثل باقي الرؤساء ، وقد عرف هذا الشكل من « الملكية » باسم « الملكية القبلية » او « الملكية السيدية »[١٤] • وقد اعتبر التقرير البريطاني المذكور كلا من « الملكية القبلية » و « الملكية السيدية » اسلوبا واحدا ، ورفض الموافقة على الفكرة الواردة في تقرير الايرادات والقائلة بأن مقاطعة الشامية تظهر امثلة متنوعة « للملكية »[١٥] • وصف الشيخ او السركار (السركال) بانه « مالك فعلي » للارض • اما الفرق بين الشيخ والسيد فهو ان معظم فلاحي الشيخ من قبيلة واحدة ، بينما يجمع السيد فلاحين من

---

(١١) Report of Administration 1918, Shamyah Division, P. 67.

(١٢) م • و • ح • و • تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٦١ ، الاضبارة السابقة

(١٣) Report of Administration 1918, P. 67.

(١٤) نسبة الى « السادة » او « العلويين » الذين منحتهم السلطات العثمانية الاراضي ضمن جهودها لتفكيك النظام القبلي . انظر الصفحة ٧٢ من هذا الكتاب .

(١٥) Report of Administration 1918, P. 73.

(١٦) من الناحية القانونية يعتبر الشيخ متصرفا بالارض وحده .

قبائل متعددة . ويعتبر الشيخ او السيد او السركار (السركال) مسؤولا مباشرة امام الحكومة ، وحتى في حالة وجود عدد من السراكير (السراكيل) عند شيخ معين ، فان كل واحد منهم مسؤول امام الحكومة . وليس للشيخ حصة في المحصول ما دام السركار (السركال) اصبح مستأجرا لارض الحكومة ، ويستثنى من ذلك قيام الشيوخ بتمويل المحصول وفـق ترتيبات خاصة ، تعتبر الحكومة في هذه المنطقة بمثابة ملاك طابو ، والمتصرف بالارض هـو السركار (السركال) ، والزارع هو الفلاح ، وعندما يفلح السركار (السركال) بنفسه يصبح سركارا (سركالا) وفلاحا في آن واحد ، وهذه ظاهرة مألوفة في هذه المنطقة(١٧) .

وللسركار (السركال) ثلثا المحصول على ان يدفع حصـة الحكومة . وللفلاح ثلث المحصول فقط ، وفي حالة زرع السركار (السركال) الارض بنفسه فله جميع الحاصل ، على ان يدفع منه حصة الحكومة ايضا ، وتبلـغ ثلث المحصول . في البساتين الاميرية تتراوح حصة السركار (السركار) بين ثلثي المحصول وثلاثة ارباعه ، وتتراوح حصة الفلاح مـن ثلث الى ربـع المحصول او حسب الاتفاق ومعروف ان الفلاح يجهز البذور ، فان لم يستطع جهزه بها السركار (السركال) ثم يستردها عينا وقت الحصاد حسب شروط المقاولة المعقودة بين الطرفين . والفلاح مسؤول عموما عـن كـرى وفتح القنوات ، والا فان مصيره الطرد اذا فشل في اداء هذه المهام(١٩) .

في تقرير مقاطعة هور الدخن التابعة لاشراف الحاكم السياسي في الشامية تفصيلات مهمة عن حصة الحكومة والسركال والفلاح في مختلف انـواع

---

(١٧) Ibid., PP. 72-73.

(١٨) Ibid., PP. 72-73.

(١٩) انظر المادة (٢٣) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(٢٠) تقرير مقاطعة هور الدخن . النص الانكليزي للتقرير : ويوضح الكلمات غير المفهومة في النص العربي .
المحفوظين في م . و . ح و . الاضبارة السابقة .
Hor Aldukhun Muquata'a Note Book, 12.12.1919.

الاراضي ، فذكر ان حصة الحكومة في الاراضي الاميرية هي ($\frac{1}{3}$) الحاصل من الاراضي التي تروى سيحا و $\frac{1}{5}$ الحاصل في الاراضي التي تروى بالرافعات $\frac{1}{10}$ الحاصل في الاراضي التي تروى بالكرود[٢٠] .

اما في اراضي الطابو ، فقد كان للملاك نصف المحصول الصيفي والشتوي عدا الرز ، ويدفع منها (العشر) حصة الحكومة وحصة صغيرة للسركال حسب الاتفاق ، وللفلاح النصف الثاني . في محصول الرز تقل حصته الى الثلث .وفي الاراضي التي تسقى بواسطة الكرود تكون حصة الملاك منها السبع ويدفع منها العشر (حصة الحكومة) . وتقسّم الستة اسباع الاخرى بين السركار (السركال) والفلاح . ويقوم السركال بتجهيز المكائن والحيوانات بينما يجهز الفلاح الحبوب ، فان لم يستطع تجهيزها يقوم باقتراضها من الملاك او السركال (السركال)[٢١] . وفي بساتين الطابو تكون حصة الملاك ثلثي الحاصل ، ويدفع منها حصة الحكومة وحصة السركار (السركال) ، ويجهز الملاك المضخات والدهون والحيوانات التي يحتاجها الكرد[٢٢] .

شهدت هذه المنطقة ، قبل الاحتلال وبعده ، نزاعات عنيفة على حقوق التصرف بسبب ادعاءات متضاربة تؤيدها حقوق تصرفية نالها اصحابها في ازمنة مختلفة ، ومعظم هذه المشاكل تأثرت بالرواسب والاحقاد القديمة التي ترجع الى العهد العثماني[٢٣] .

ولعل من اكثر المشاكل الحاحا في هذه هو الاستغلال القاسي الذى مارسه شيوخ هذه المنطقة وسادتها على الفلاحين من افراد العشائر ، والذى القى

---

(٢١) Reports of Administration 1918, P. 73.

(٢٢) Ibid., P. 73.

(٢٣) العطية ، تاريخ الديوانية ، ص ص ١٦٤ ــ ١٦٧ .

Fernea, Op. Cit., PP. 34-35.

الفلاحين للفقر والجوع • روى توماس لاييل T. Lyell مساعد مدير الادارة المدنية للطابو :

« بان عشائريا ساخطا حضر الى دائرته واخبره بانه قد قضى على شيخه ، ولدى الاستعلام وجد ان هذا الرجل كان فلاحا في ارض تزرع الرز وقيمة الحاصل السنوي (٢٥٠) روبية ، وان الشيخ اخذ منه (٢٠٠) روبية باعتبارها حصة الحكومة • واضاف العشائري قائلا بانه حضر المدينة لبيع حاجاته المنزلية وما بقي من ارزه عندما تملكه الغضب العنيف وحضر ليخبره بذلك »[٢٤] •

ويلاحظ هنا ، بالرغم من ان الحصة المقررة للفلاح كانت ثلث المحصول، فانه لم يكن باستطاعته « هذا الفلاح الامي الجاهل » ان يقف ضد مكر الشيخ الذى يزوّر السندات او يجبر الفلاح على توقيعها ، حتى صار تلويح الشيخ بالسند مصدر قلق دائم للفلاح ، وشكلا قانونيا للاستغلال[٢٥] • اما جشع الشيوخ وطمعهم الذى لا يقف عند حد فقد روى عنه الحكام السياسيون نوادر وقصصا طريفة[٢٦] •

احوال الاراضي في الحلة

كان قسم مهم من اراضي هذه المنطقة قد فوض بالطابو في العهد العثماني ، ونظرا لقربها من السلطة المركزية ، فقد كان للملاكين سلطة كبيرة استمدوها من دعم واسناد السلطة المركزية • وهكذا كانت مشكلة طرد الفلاحين من افراد العشائر تتكرر دائما وخاصة بين الفلاحين المستأجرين[٢٧] •

---

(٢٤) Thomas Lyell, The Ins and Outs of Mesopotamia, A. M. Philpot L.T.D. (London 1922), PP. 229-230.

(٢٥) Lyell, Op. Cit., P. 230.

(٢٦) Mann, An Administratior In Making, P. 164.

(٢٧) Reports of Administration 1918, P. 67.

ومن الجدير بالذكر ، ان الفلاحين من ابناء العشائر ينقسمون
المنطقة ، بشكل خاص الى قسمين[٢٨] •

١ ـ اولئك الذين لهم حق في مساحة من الارض ، سواء حقوق د
في الفلاح المغارس الذى له حق قانوني بامتلاك الاشجار التي
او وضعية خاصة تميز بواسطة العرف القبلي •

٢ ـ العامل الزراعي الذى يؤجر عمله للسنة الزراعية •

ويتميز الفلاحون المغارسون بنوع من الارتباط الثابت بالارض
يمارسون فيها حقوقهم • بينما كان العمال الزراعيون ينتقلون وفقا لتد
العلاقة بين الملاك والسركار (السركال) • وبناء على ذلك فان اشارة ال
البريطاني[٢٩] عن حرية الفلاحين من العمال الزراعيين بالتنقل تبدو
دقيقة •

على ان ظروف العمل الزراعي في هذه المنطقة هيأت « للملاك
يمارس نفوذا كبيرا ، قد يتفاوت من جهة الى اخرى على الفلاحين المست
كما مكنته في بعض الظروف من طرد الفلاحين الذين يخلون بشروط
الايجار ، او يفشلون في دفع « حق الملاكية » • ومع ذلك فان هناك
يحدان من امكانيات « الملاك » ونفوذه وهما :

١ ـ ظهور قسم كبير من الاراضي في هذه المنطقة ، بشكل د
يجعل مسألة اجبار العشائر على دفع « حق الملكية » تعني
نزاع عنيف بين الطرفين لذا فقد ذكر ان افراد العشائر لا
« حق الملاكية » الا عندما يكونون مذعنين للقوة[٣٠]

(٢٨) Administration Report of the Hillah Division for the year 1919, Printed of the Government Press, (Baghdad 1920), P. 3.

(٢٩) Reports of Administration 1918, P. 159.

(٣٠) Ibid., P. 121.

٢ ـ تزايد الطلب على العمل الزراعي في المناطق المجاورة سيمكن السركار المساومة على بيع عمل فلاحيه ضمن شروط افضل ، وهذا ما حصل فعلا بعد استصلاح اراضي اليوسفية ، فقد انخفضت بدلات الايجار في المسيب لسنة ١٩١٩ الزراعية[٣١] .

وعلى كل حال فان الملاكين : ومعظمهم من « الملاكـين الغائبين » لم يتمكنوا من تسلم « حصتهم » البالغة ٥٠٪ من المحصول في (٩٩) قضية من بين كل (١٠٠) قضية[٣٢] . وفي احوال اخرى تمكن افراد العشائر اثناء زوال السلطة العثمانية زمن الحرب ، من الاستحواذ على الاراضي التـي كانوا يدعون بوجود حقوق تصرفية فيها[٣٣] . وهكذا عندما دخلت السلطة البريطانية المنطقة وجدت « الملاك » وبيده سنداته كآخر ضمان له ، يصرخ بان « حقوق السيد المقدسة قد سرقها الهمج من رجال القبائل »[٣٤] .

ومن جهة اخرى كان الرجل القبلي يطالب بالمساواة ويؤكد حقوقه في ارض آبائه واجداده . اما دفعه الايجارات في الماضي ، فيفسرها على انهـا ابسط خطة يمكن ان يتبعها الانسان ليتخلص من لص يأتيه الى بيته[٣٥] .

وفي المغارسة كانت اهم المشاكل تقع ايضا بين « الملاكين » والفلاحين. وكانت الشكاوى تأتي دائما من لدن الفلاحين الذين يشكون « الملاك » لمحاولته استرداد قطعة ارض مغروسة لم يجر التعاقد عليها[٣٦] . وفي مسألة الحاصل كان الخلاف في جملة نقاط منها : مطالبة الفلاح بحصة من التمر، وبالمحاصيل الاخرى التي تقع تحت اشجار النخيل ، وحصة ثالثة في فسائل النخيل . يبرر الفلاح هذه المطاليب : بأنه يقوم بتحويل الارض الى بستان،

---

(٣١) Administratian Report of Hillah 1919, P. 3.

(٣٢) Reports of Administration 1918, P. 121.

(٣٣) Ibid., P. 121.

(٣٤) Ibid., P. 121.

(٣٥) Ibid., P. 121.

(٣٦) Ibid., P. 121.

وان «الملاك» سيستفيد من الزيادة الحاصلة في انتاج التمر ، لذا حق له .. يطالب بباقي الحاصلات مقابل اتعابه في غرس النخيل(٣٧) .

اما المشاكل الاخرى كالمنازعات بين « الملاك » و « الملاك » او بين الفلاح والفلاح ، والتي تنجم في العادة عن الارث او البيع ، فهي محدودة نسبيا وتسوى عادة في المحاكم المدنية(٣٨) .

كانت حصة الحكومة في الاراضي الاميرية ، في هذه المنطقة ، تتراوح بين (٥٠ـ٦٠٪) من المحصول وقد تنخفض الى (٣٦٪) من الحاصل كما هو الحال في الاراضي المدورة (السنية سابقا) .

اما في منطقة الهندية فانها تبلغ (٣٣٪ ⅓) ، ويلاحظ ان تخفيضا على حصة الحكومة يتراوح بين (٥ـ١٥٪) من المحصول قد اجرى في عام ١٩١٩م لمصلحة ابناء العشائر(٣٩) .

احوال الاراضي في العمارة

تتميز هذه المقاطعة ، التي تؤلف قبائلها وحدات عشائريــة متجانسة ، بعدم وجود منازعات على ملكية الاراضي(٤٠) ، فالقسم الاكبر من اراضي هذه المنطقة تمتلكه الدولة منذ ان تم تدوير الاراضي السنية باسم الخزانــة العامة بعد الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ . وظلت الدولة ايضا تطبق فيهــا طريقة الالتزام القديمة فكانت الحكومة تقوم بتأجير المقاطعات الى ملتزمين رئيسيين تختارهــم من بــين شــيوخ المنطقة لمــدة خمس او ثلاث سنوات

---

(٣٧) Ibid., P. 159.

(٣٨) Ibid., P. 159.

(٣٩) من Diwaniya Political Diary وهي مقتبسة من :
Ghassan R. Atiyyah, IRAQ 1908-1921 A Political study. (Beirut 1973), P. 256.

(٤٠) الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ٢٧١ .

وفق بدل نقدى سنوى يتفق عليه(٤١) ، ثم يقوم هؤلاء بتأجيرها بالالتـــزام الى شيوخ ورؤساء الفروع الآخرين • وكان الاخيرون يعرفون بالملتزمـــين الثانويين ، او الملتزمين غير الرئيسيين(٤٢) •

وبعد الاحتلال البريطاني جرت اعادة تلزيم المقاطعات على شيوخ المنطقة وفق بدلات جديدة تمت المصادقة عليها من لدن دائرة الايرادات(٤٣) • ويلاحظ انه ما لم يكن هناك سبب يمنع السلطات المختصة ، فقد درجت الســلطات المحلية على اعادة منح المقاطعات بالالتزام الى ملتزميها السابقين ، او لواحد او اكثر من ورثة الملتزم بالشكل الذى لا يــؤدى الى تقليص مســاحة الارض بدرجة يكون التزامها غير اقتصادى(٤٤) •

انحصرت المشاكل في هذه المناطق بالنزاع من اجل التصرف ، او التزام الاراضي الاميرية ، بسبب التنافس الشديد بين الشيوخ والرؤساء ، وتقديم عروض التزام عالية في مقاطعات يمكن ان توصف معظمهـا بانهـا ديــرة

---

(٤١) The Arab of Mesopotamia, P. 57;
عريضة الشيخ حمود الخليفة من رؤساء عشائر البو محمد الى وزارة الداخلية لالتزام مقاطعة (الحفيرة والكسرة) من مقاطعات العمارة ،المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ •

(٤٢) كتاب متصرفية العمارة (ويعتقد انه كتب خطأ باسم متصرفية الناصرية هكذا ورد خطأ ايضا والصحيح المنتفك ، المرسل الى وزارة الداخلية ، المرقم ٥٩٧٧/١٧/٧ والمؤرخ في ١٩٢٢/٧/٢٠ م ، المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة نفسها •

(٤٣) B. Colonial office, Report on the Administration of Iraq 1920-1922, P. 21.
والكتاب مصور ومحفوظ في المكتبة المركزية لجامعة بغداد •

(٤٤) انظر جواب سكرتارية المندوب السامي المرقم ١٠ والمؤرخ ٣٠ تموز ١٩٢٢ م على شكوى السيد سعد طاهر محمد حول توزيع اللزمات ، م • و • ح • و • الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ •

قبلية[٤٥] . ان اهمية الالتزام تكمن في انها تعطي التصرف القبلي صفة شرعية بموافقة الدولة على هذا التصرف . وبعبارة اخرى ان الظروف السابقة الذكر كانت تقرر وضعية العشيرة التي يتولى الشيخ التزام اراضيها او ديرتها ، وان اعطاء التزام المقاطعة الى شيخ آخر سيؤدي بالضرورة الى تصرف عشيرة ثانية باراضي العشيرة الاولى[٤٦] ، مما يسبب وقوع مشاكل عنيفة كثيرا ما يترتب عليها هجرة العشيرة الضعيفة . تلجأ بعدها الى اراضي عشيرة اخرى ، وفق نظام خاص متعارف عليه بين القبائل ، وقد تبقى في ارضها تتحمل ظل ملتزم من قبيلة اخرى . كان من اهم النتائج التي تنتج عن مثل هذه المشـاكل ، وخاصة هجرة القبيلة التي تتكرر باستمرار ، ان العشيرة المهاجرة تنحدر من عشيرة متصرفة بالارض بنفسها الى طائفة (طايفه) تتصرف بالارض بموافقة العشيرة الاصلية ، ويناط بافراد مثل هذه العشيرة زراعة الاراضي غير الجيدة والمحاصيل غير المفيدة . اما شيوخ العشيرة المهاجرة فينحدرون الى شيوخ طوائف (طوايف) ، وتقل المكانة الاقتصادية لشيخ الطائفة (الطايفه) دون مكانة السركار (السركال) احيانا ، وهذا ما حصل لعشائر السودان والسواعد تحت ظل عشائر البو محمد حين التزمت اراضيهم من لدن الشـيخ فيصل الخليفة في العهد العثماني[٤٧] .

ان الخطورة في هذه القضية تكمن في كون استقرار العشيرة مرهونا بحصول شيخها على التزام المقاطعة او ديرة العشيرة . وهذا ما عبرت عنـه

---

(٤٥) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .
كتاب وزارة المالية المرقم (٥١٤٢) والمؤرخ في ٥ – ٦ حزيران ١٩٢٢ الى سكرتير مجلس الوزراء حول التنافس بين شيوخ البهادل كاظم السدخان وحمود الحسن وجرجان العصفور . م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٤٦) Administration Report of the Amarah Division for the year 1920-1921, Printed at the Government Press, (Baghdad 1922) P. 5; Military Reports.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ٢٢ .

(٤٧) Military Reports,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها ، الورقة ٢٢ .
الجلالي ، المصدر السابق ، ص ص ١٨ – ٢٨ .

دائما الاسترحامات التي بعث بها الشيوخ والرؤساء الى السلطات المختصة والتي طلبوا فيها منحهم التزام المقاطعة لئلا يبقوا بلا وطن (ديرة)[٤٨] .

وجدير بالاشارة ان المنازعات والمشاكل في هذه المنطقة لم تقتصر على مسألة الالتزام فقط ، بل ان كثيرا من المشاكل الثانوية كانت تحصل بسبب مشاكل الحدود ، والنزاع على مصادر الارواء والسقي[٤٩] .

احوال الاراضي في بغداد والمناطق المجاورة

كان لقرب هذه المنطقة من السلطة المركزية اثر كبير في انتقال اجزاء مهمة من هذه المناطق بواسطة قوانين الطابو الى الملاكين وغيرهم من المتنفذين والموظفين العثمانيين . وبقيت الاجزاء الاخرى اميرية تتصرف بها العشائر بالطرق المحلية المتعارف عليها والتي سيرد ذكرها . وتمتد اراضي الاوقاف في اجزاء مختلفة من منطقة بغداد وديالى وكربلاء[٥٠] . اما اراضي السنية السابقة فتؤلف جزءا مهما من الاراضي الاميرية ، حتى ان معظم حصة الحكومة من ضرائب هذه المناطق تأتي من اراضي السنية الاميرية[٥١] .

كانت المشاكل الرئيسة في هذه المناطق تقع بين الملاكين انفسهم لاشتباك حقوق الطابو العائدة لهم الناجمة عن ضعف ادارة الطابو في العراق في العهد العثماني من جهة ، وتمكن اهل النفوذ والاقتدار من التصرف بحقوق

---

(٤٨) انظر الاسترحامات المقدمة الى الحاكم المدني العام ومفتش المالية والدخل والحاكم السياسي لمنطقة العمارة ، والتي بعث بها شيوخ المنطقة . ومنهم الشيخ حمود الخليفة والشيخ مذكور المنشد من رؤساء الازيرج والشيخ فارس الطخاخ من رؤساء الازيرج ايضا وعرائض رؤساء عشائر السودان الشيخ فنجان السعد والشيخ محمد السعد .

م . و . ح . و . الاضبارتان 23/E/1 تسلسل ٣ ، 40/31 تسلسل ٩ .

(٤٩) Administration Report of Amarah 1920-1921, P. 15.

(٥٠) Reports of Administration 1918, P. 15.

(٥١) Ibid., P. 14.

لا يمتلكونها قانونا من جهة ثانية[٥٢] • ومن الطريف الاشارة هنا الى م
قدمته الآنسة بيل Bell حول هذا الموضوع فقالت :

« كان قسم من مقاطعة الفحامة تسقى بالكرود ، ولما لم يجد الملاكون الصغار وسيلة للحصول على الماء اللازم لزرع الجهات الخارجية من اراضيهم ، قام كاظم باشا بجلب الماء بواسطة جدول حفره من الداودية ، وزرع ارض جيرانه ، وبسبب نفوذ الاخير لم يعترض احد من الملاكين•• »[٥٣] •

ومن بين المشاكل الاخرى التي تبرز في هذه المنطقة هي محاولا. الملاكين طرد الفلاحين من بساتين الطابو ، غير ان الفلاحين كانوا يعارضو. هذه المحاولات ، ولكن اوضاعهم كانت تعتمد بشكل رئيس حتما على م د الملاك من جهة ثم قدرة الفلاح على اثبات اشغاله الارض مدة طويلة مـ الزمن[٥٤] •

وفي المناطق التي تظهر فيها الارض كديرة قبلية ، فان المشاكل الرئيسـ فيها تبدو ناجمة عن محاولة افراد العشيرة تأكيد تصرفهم بالارض بكـل طريقة ممكنة ، فيما يقف « الملاك » وهو يحمل وثائقه القديمة يطالب بـا: يكون له الحق بتعيين السراكير (السراكيل) والفلاحين الذين يقومـو بالزراعة ما دامت الوثائق التي بيده تخوله التصرف بالمنطقة التي تنازعه فيه القبائل • ومن المفيد الاشارة ، هنا ، الى الطريقة التي كان يجرى بها التعامل المحلي في زراعة الاراضي الاميرية والتصرف بها في هذه المنطقة كما جاء في احد عقود المزارعة (شرطنامه)[٥٥] •

---

(٥٢) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ •

(٥٣) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ •

(٥٤) Political Officers, Monthly Reports of P. O. Monthly Diary of P. O. Baghdad for September 1918, S. G. P. (B. 11-2 1919), P. 3.

(٥٥) الشرطنامة المؤرخة ١٤ حزيران ١٩١٧ المحفوظة في الاضبارة 30/9 تسلسل ١٨

م • ح • و •

« قد رخصنا حامل هذه الشرطنامه جناب نقيب زادة السيد احمد افندى على تسقام اراضي العياشية والنصرية والفخرية الكائنة في هور عقرقوف من ١٩١٧ م بموجب الشـروط الآتية وهي :

ان الموما اليه مجبور على تسقام هذه الاراضي بموجب سنده المعطي للشعبة (المقاطعة) ، بشرط ان لا يترك منهـا ارضا بورا وهي قابلة للزرع ، واذا ترك شيئا يؤخذ منـه عائدها مزروعا . وتؤخذ حصة الميرى (الحكومة) مـن حاصله كما هو التعامل ثلثا مع الضمائم المعروفة ، وانـه لا يشيّـل (يرحل) زراعها القديمة (القدامى) الساكنة بها، بل هم يكونوا (يبقون) زراعها وسركالهم علي الفرحـان وهو المسؤول في جميع تكاليف الشعبة (المقاطعة) ، الا اذا صدر من هؤلاء الزراع حركـة تستخدم (تستوجب) طردهم بأمر الحكومة ، فعليهِ ان يأتي بزراع غيرهم ويؤمن تسقامه ، ولا يأخذ شيئا من مواشيهم او مواشي غيرهـم عند زرعهم الشلب (الرز) النابت بها طبعا . واعطينا هذه الشرطنامه للموما اليه تحريرا »[٥٦] .

في منطقة بعقوبة كانت معظم الاراضي مسجلة بالطابو وتروى بواسطة الرى السيحي . وتبلغ حصة الحكومة ثلث المحصول في الاراضي الاميرية المروية سيحا ، اما الاراضي التي تروى بالرافعات فكانت حصة الحكومـة فيها عشر المحصول[٥٧] . اما اراضي الاوقاف الواسعة في هذه المنطقة فكانت معفوة من الضريبة[٥٨] .

---

(٥٦) م . و . ح و . الشرطنامة السابقة ، الاضبارة السابقة .

(٥٧) Reports of Administration 1918, PP. 15-16.

(٥٨)

وتظهر اراضي واسعة في منطقة ديالى باعتبارها ديرة قبليــة لعشـ..ر المنطقة واهمها قبيلة العزة[٥٩] . وتبدو هذه القبائل في هيأة مجموعات مشـ... يشتغلون كفلاحين ولكن بشكل عام غير مستقرين ويفلحون الاراضي الـ.. ترويها الامطار[٦٠] .

وفي منطقة الكوت ، حيث تظهر اجزاء كبيرة من الاراضي في مناطـ.. الحي والكوت مسجلة بالطابو[٦١] ، تميز « الملاكون » على غيرهم من حـ.. السندات في المقاطعات والمناطق الاخرى بانهم يسكنون المقاطعات الـ.. في سنداتهم ، وبذا فان معظمهم ليسوا من صنف « الملاكين الغائبين »[..] كما ان ظهور هذه الاراضي بصورة ديرة قبلية جعل من غير الممكن .. اعمال من قبيل طرد الفلاحين من ديارهم ، الا في الحالات القليلة التي .. فيها « الملاك » متغيبا[٦٣] .

وتبدو المشاكل الرئيسة في هذه المنطقة ناتجة عن موقف الفلاحـ.. يتصرفون في الاراضي الاميرية ، والذين يدفعون الى الحكومة (.. الحاصل فقط[٦٤] . لذا فقد سعى الفلاحون في اراضي الطابو الى د..

---

(٥٩) العزة قبيلة كبيرة متالفة من الف عائلة تعيش بين العظيم .. ويراسها الشيخ حبيب الخيزران . ويضيف تقرير بريطاني .. الشيخ بانه تأثير محدود ولكن مع ذلك لا يوجد شخص آخر يتمكن أن يحل محله . انظر : Military Reports,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ١٥٣ .

(٦٠) ... of Administration 1918, PP. 14-15.

(٦١) Ibid. P. 14.

(٦٢) ... Op. Cit., P. 475.

(٦٢) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .

(٦٣) بيل ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .

(٦٤) جاء في تقرير عن الاعمال التي قامت بها دائرة الاملاك الاميريه حـ.. ١٩٢٩ ان كافة الاراضي الواقعة على نهر دجلة من سامراء الى الكو.. معفوة من الملاكية ويبدو ان ذلك ناجم عن العلاقات الحسنة .. بعض شيوخ العشائر في هذه المناطق والانكليز .
انظر : م . و . ح . و . الاضبارة ز / ١ / ٢ لسنة ١٩..

ذاتها متجاهلين « حق الملاكية » . وكظاهرة عامة في هذه المنطقة ، استطاع « الملاكون » من شيوخ العشائر فرض « حق الملاكية » على الفلاحين بالقوة ، فيما كان « الملاكون الغائبون » يعانون المتاعب في استيفاء « حقوقهم »(٦٥).

احوال الاراضي في ولاية الموصل

تميزت مشكلة الاراضي في هذه المنطقة بتأثرها بشكل متفاوت ببقايا الاسلوب الاقطاعي وآثار علاقاته الاجتماعية(٦٦) ، اذ بالرغم من ان العثمانيين الغوا ذلك الاسلوب واستعاضوا عنه بالتنظيمات الجديدة التي عرفت بقوانين الاراضي ، فان اسلوب « الملكية » القديم لم يتأثر في جوهره، وبقي الآغا الكردي في المناطق الكردية والشيوخ والمختارون في القرى والمناطق الاخرى من المنطقة ، يمارسون نفوذا واسعا على مناطقهم نظرا لان العلاقات القبلية المرتبطة باسلوب « الملكية » القبلية ، كانت تمثل جانبا آخر من التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة(٦٧) .

وهكذا بقيت آثار العلاقات الاقطاعية والعلاقات القبلية بصورة ممارسات مختلفة(٦٨) ، تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الولاية . وقد شاهد الموظفون الانكليز ذلك كحقيقة واقعة ، ففي الصورة الاولى لمظاهر العلاقات الاقطاعية اشار سي . جي . ادموندز C. J. Edmonds الى تأثر البيئة القبلية الكردية ببعض الاساليب الاقطاعية ، فأشار الى وجود :

---

(٦٥) الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ٢٥ .

(٦٦) W. R. Hay, Two year In Kurdistan Sidgwick and Jackson LTD, (London 1921), P. 65.

(٦٧) انظر الصفحة ٧٨ من هذا الكتاب .

(٦٨) Haider, Op. Cit., 545;

ايلي سون Ely Bannister Soane رحلة متنكر (ميرزا غلام حسين شيرازي) الى بلاد مابين النهرين وكردستان ، ترجمه فؤاد جميل ، ط ١ ، (بغداد ١٩٧٠ م) ج ١ ، ص ٢٧٨ .

« اسرة حاكمة على كل قبيلة ، ويلقب كل فرد منها بالاغا . والاغا هو اشبه بالبارون الاقطاعي الاوربي لا عمل له وانما يعيش على الاتاوات والهدايا ، وهي تختلف باختلاف مجتمعات البلاد الكردية . والقاعدة العامة هي ان يدفع كل فلاح عشر غلته وكل صاحب قطيع يدفع حيوانا بمثابة ضريبة كودة يستوفيها نيابة عن الحكومة ، وكان يفرض ايضا غرامات مختلفة على بعض المخالفات وذلك لتمويل مصاريف دار ضيافته ، كما كان يطلب من اهل القرية جميعا ان يقوموا بخدمة مفيدة له دون اجر . وكانت تصل الى حد الارهاق عند طبقة المسكين او الكرمانج وهم الفلاحون الذين لا ينتمون الى اصل قبلي »(٦٩) .

وفي الصورة الثانية لمظاهر العلاقات القبلية فقد وصف دبليو . آر . هـي Hay بعض أغوات وشيوخ المنطقة بانهم « آباء لقومهم »(٧٠) . واضاف معددا الواجبات التي كانوا يؤدونها لافراد قبائلهم فقال :

« انه هو الناطق بلسانهم في جميع القضايا ذات الصلة بالحكومة ، فهو يعقب اى قضية لأى فرد في قبيلته ، كما كان يسترحم في تخفيف عائدات الضريبة المفروضة على ابناء القبيلة »(٧١) .

وعلى كل حال فقد استفاد الاغوات والشيوخ الاكراد من هذه العلاقات سواء كانت علاقات اقطاعية او علاقات قبلية ، بل حتى اولئك الذين مارسوا نفوذا دينيا او اى نفوذ آخر ، في استغلال تلك العلاقات وذلك النفوذ من

---

(٦٩) سي . جي . ادموندز ، كرد وترك وعرب ، مطبعة التايمس ، (بغداد ١٩٧١) ص ص ١٦ – ١٧ .

(٧٠) Hay, Op. Cit., P. 67.

(٧١) Ibid., P. 67.

اجل تأكيد « ملكيتهم » لاراضي القرية او مجموعة القرى التي وقع فلاحوها تحت نفوذهم المباشر . فحيث تكون البيئة القبلية متأثرة بالاساليب الاقطاعية ذكر :: « ان فقدان الامن والسلام في المنطقة الكردية فرض على حامل حق الطابو الصغير ان يضع نفسه تحت حماية اقرب اغا لقاء حصة من محصوله ، أو ربما لقاء تنازله عن حق الطابو الذي يملكه في ارضه »(٧٢) . وفي حالة العلاقات القبلية كما هو الحال في راوندوز يقول الدكتور صالح حيدر : « ان الاراضي كانت في الغالب تحت تصرف الاغوات الذين يستخدمون رجال العشائر بطريقة المحاصصة وتتصف الارض هنا بانها مشاعة اكثر منها شخصية والاغا يشبه الشيخ في الجنوب ، ورغم انه يدعي ملاكا ، فهو ليس الا وصيا او امينا على الارض ، والفلاحون في الغالب يمتون له بصلة القرابة (الدم) او النسب وليس للاغا غير حق التوجيه والاشراف على الارض ولا يستطيع الاستئثار بها او الاستحواذ عليها(٧٣) . وفي علاقات الارض الناشئة من اعتبارات دينية لوحظ ان الكثير ممن تمتعوا بنفوذ ديني ، كالشيخ سعيد في السليمانية مثلا ، استطاعوا ان « يتملكوا » حقوق الطابو في قراهم(٧٤) . وفي ظروف اخرى ، وجد ايضا ان بعض كبار « ملاكي » الاراضي في المنطقة الكردية هم ممن كانوا يلتزمون اعشار القرى في العهد العثماني(٧٥) . وقد نتج عن هذه الاعتبارات الاربعة سالفة الذكر ، ظهور

---

(٧٢) Haider, Op, Cit., P. 541.

(٧٣) Ibid., The Note on P. 542.

(٧٤) Hay, Op. Cit., P, 66; Reports on who's who in Zakho District.

م . و . ح . و . الاضبارة C/20/B تسلسل ١٧٧ . وذكر سون Soane المصدر السابق ، ص ٢٣٩ « .. واكتفى الشيوخ بالتجله والقدسية والاستحواذ على القرى والاراضي شراءا ، ونجح الشيخ سعيد رأس الاسرة (الجاف) في ادراك هذه الغايات على افضل وجه بحيث اصبح مالكا للاراضي المحيطة بالسليمانية كلها ، كما نشر في الخارج ما يؤكد امتلاكه قوة روحية وامر الغيب » .

(٧٥) Haider, Op. Cit., PP. 542-544.

عدد كبير من الشيوخ والاغوات الاكراد الذين يمتلكون حقوق الطابو
ولاية الموصل .

وتكشف التقارير البريطانية في الشخصيات الكردية والتركية وجميعهم من الاغوات والشيوخ والمختارين والملالي وغيرهم من اصحاب النفوذ ، عن هذه الحقيقة ، اذ يبدو واضحا فيها ان اكثر قرى ولاية الموصل مسجلة باسماء هؤلاء الاشخاص[٧٦] . ومع ذلك ففي احوال قليلة بقيت البنية القبلية مصدر حماية للفلاحين الذين يحملون حقوق طابو في اراضيهم ، كما في عقرة والعمادية حيث وجد ان (٩٥٪) من زراع القضاء « يملكون اراضيهم ويزرعونها بانفسهم . وفي بعض الاحوال يستخدم الاغنياء منهم رجال العشائر كعمال زراعيين بالطرق المألوفة[٧٧] . وبالرغم من ان ادموند Edmonds لاحظ تأثيرات الاسلوب الاقطاعي فان الدكتور صالح حيدر يعلل قيام الفلاحين من مالكي الارض في بعض انحاء المنطقة بدفع حصة من الحاصل الى اغواتهم او اشراف المدن دون ان تكون لهذه العملية اية علاقة بالسند الذى يحملونه ، بانها قائمة على نوع من التنظيم القبلي الذى يرجع الى تقاليد قديمة[٧٨] .

مشكلة الملاكين الغائبين

يبدو ان قوانين الطابو اعطت الاغوات (الملاكين) نوعا من الاطمئنان حملهم على الانتقال الى المدينة باعتبارها المكان الجديد اللائق بهم ، فساعد في حالات كثيرة على ظهور مشكلة الملاكين الغائبين نتيجة انتقال الاراضي بأساليب مختلفة الى ملاكي المدن ممن لا يمتون الى القرية بصلة ، بل ان بعضا منهم لم يروا اراضيهم بأعينهم مطلقا[٧٩] . والواقع ان انتقال ملكية

(٧٦) Reports in who's who in Zakho Districts.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة
(٧٧) Haider, Op. Cit., P. 542.
(٧٨) Ibid., P. 545.
(٧٩) بيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

الاراضي من الفلاحين الى الاغوات وغيرهم من ملاكي المدن ، لم يتم بصورة طبيعية في اكثر الاحوال ، فقد دللت كثير من الوقائع على ان معظم الفلاحين وهم « المالكون » الاصليون للارض اضطروا مرغمين للتخلي عن اراضيهم فقد ذكرت الآنسة بيل Bell : « ان بعض الفلاحين كان يعرض عليهم شراء ارضهم بسعر يقدر بحوالي (٢٥٪) من السعر الحقيقي ، وعندما يرفضون البيع تلفق عليهم بعض قضايا القتل ثم يرسلون الى السجن ليقضوا فيه سنين عديدة ما لم يبدلوا فكرهم ويوافقوا على البيع[٨٠] . وكان رهن الاراضي من الاسلحة المهمة التي استخدمها ملاكو المدن لسلب الارض من « اصحابها » الفلاحين ، يضاف الى ذلك استخدام كافة الطرق غير المشروعة من نصب واحتيال وتزوير[٨١] . اما الفلاحون فقد تملكهم شعور عميق بالحيف النازل بهم كلما رهنت الاراضي او جرى التخلي عنها لتجار المدن لقاء ديون بذمة المتنفذين من الاغوات او الشيوخ[٨٢] .

الفلاحون والارض

كان تحول الفلاحين من مالكين للارض الى مستأجرين لها ، نتيجة عامة لتطبيق قوانين الاراضي في العراق ، وقد فاقت ولاية الموصل اجزاء العراق الاخرى نظرا لعدم شمول الولاية بالارادتين السنيتين اللتين منعتا انتقال الاراضي بالطابو في ولايتي بغداد والبصرة ، بموجب حق القرار المشار اليه سابقا[٨٣] فساعد ذلك على استمرار عملية تسجيل الاراضي بالطابو وانتقالها من الفلاحين الى الملاكين .

وعلى كل حال فان العلاقات الاقطاعية والعلاقات القبلية الناتجة عن اسلوب الملكية ونمط الانتاج في الماضي كانا يحدان الى درجة ما من ابراز

---

(٧٩) بيل المصدر نفسه ١٧٠ .
(٨٠) بيل ، المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .
(٨١) المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .
(٨٢) داوسن ، المصدر السابق ، ص ١٩ .
(٨٣) Haider, Op. Cit., 476, 495, 497.
انظر الصفحة ٤١ من هذا الكتاب .

الصورة الحقيقية لهذا التحول ، ان هذه الصورة باعتبارها حقيقة واقع يمكن ملاحظتها في المناطق التي توجد فيها سلطة مركزية قوية ، وفيها كان بامكان « الملاك » ان يطرد الفلاحين الذين لا يستطيعون الايفاء بعقودهم(٨٤). ولعل من الادلة القاطعة في هذه المسألة هو ان الفلاحين المعروفين «بالمربعجية» اى الذين يتقاضون ربع الحاصل ، ينتشرون في المناطق المجاورة لمدينةالموصل. لقد كان « مالك الارض » يؤجر ارضه الى الفلاح « المربعجي » وفق عقد اتفاق بين الطرفين يتقاضى فيها الفلاح حصة من الحاصل تتراوح بين (١/٤) المحصول و ١/١٦ منه . وفي زمن الاحتلال كانت الحصة التي يتقاضاها الفلاح في اغلب الاحوال هي ثمن المحصول ، اذ ان الملاك كان يمارس سلطة كبيرة في تعيين حصته من الحاصل فاذا لم يوافق الفلاح فان « المالك » يقوم بطرده والتعاقد مع فلاحين آخرين(٨٥) . وذكر هي Hay : ان « مالك » الارض اذا سلّف الفلاح الحبوب او اعاره الحيوانات في عملية الحراثة فان على الفلاح ان يدفع مثل او ثلاثة امثال ما سلفه ، وذكر ايضا بانه استفسر في مطلع عام ١٩١٩ م عما يدفعه حمه اغا احد اغوات كويسنجق الى الفلاحين ، فعلم ان هذا الاغا كان يطعم الفلاحين مدة تسعة اشهر لقاء عملهم ، او انه يدفع لهم (٨٨) باونا(٨٦) من الحبوب و(٤ر٥) باونات من الزبدة وشيئا من الملح(٨٧) .

اما في المناطق التي تكون فيها سلطة الحكومة ضعيفة فان الفلاحين يعمدون الى وضع انفسهم تحت حماية احد الاغوات القبليين الاقوياء للتخلص من استغلال ملاكي او اغوات المدينة ، ففي ظل العلاقات الابوية يقل الاستغلال

---

(٨٤) بيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٨٥) بيل ، المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .

(٨٦) انظر الملحق رقم (٢) في هذا الكتاب .

(٨٧) Hay, Op. Cit., PP. 95-96.

تسبيا ، والاغا لا يستطيع ان يتعسف بحقوق الافراد خشية بروز زعيم قبلي مناوىء له[88] .

وعلى العموم فان هناك ما يدل على ان اوضاع الفلاحين في ولاية الموصل لم تكن حسنة . ففي ظل العلاقات القبلية او الاقطاعية ، واسوأ منها في ظل علاقات الانتاج الجديدة « علاقات الانتاج التي اوجدها نظام الطابو » مارس الاغوات والملاكون سلطة شديدة على الفلاحين[89] ، بل ان قساوة وشدة الملاكين في السليمانية دفعت الفلاحين الى حرق اشجارهم وتخريب قنواتهم والنجاة بارواحهم[90] .

تطور مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٢٢ م

الاجراءات البريطانية لتسوية مشاكل الاراضي في العراق

السلطة البريطانية وقانون الاراضي العثماني

ورثت السلطات البريطانية المحتلة تركة ثقيلة من مشاكل الاراضي ، تتلخص بانها جميع الاضطرابات الناتجة من تطبيق قوانين الاراضي العثمانية في العراق . وقد لمست السلطات البريطانية هذه الحقيقة عند محاولتها اصلاح وتنظيم الاحوال المعقدة التي اوجدتها المحاولات العثمانية لاصلاح الاراضي وعمرانها ، والحقوق المختلفة التي نالها الافراد بعد الممارسات العملية الناجمة عن تطبيق تلك المحاولات الاصلاحية .

وقد لخصت الاسباب الموجبة للبيان رقم (١٥) [91] « الخاص بالاراضي

---

(٨٨) Ibid., P. 67.

(٨٩) Ibid., P. 67.

بيل ، المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .

(٩٠) سون ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٩١) القيادة العامة لقوات الحملة البريطانية ، مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الآن نافذة والمتعلقة بأهالي العراق وادارتها الملكية من ١١ / ٣ / ١٩١٧ م الى ٣٠ / ٩ / ١٩٢٠ م المصدرة من القائد العام او بتفويض منه . مطبعة الحكومة ، (بغداد ١٩٢١) ، ص ص ١٤ - ١٥ .

الاميرية المتنازع فيها »[٩٢] اهم تلك المشاكل والاضطراب التي عانت من السلطات البريطانية ، وقد جاء في نص الاسباب الموجبة:[٩٣]

« ان الحكومة التركية السابقة في العراق ، اعطت في بعض الاحوال حججا بموجب احكام قانون الاراضي لحق التملك على مساحات كبيرة من اراضي الحكومة ــ ميرى ــ بدون مراعاة حجج التملك القديمة ، وبدون التدقيق الكافي في حقوق المتصرفين بالاراضي من العشائر وغيرهم . وحيث ان علاوة على الحجج المعطاة بهذه الصورة التي هي اصلية ، معلوم انه قد صار اعطاء عدد من الحجج المزورة ، وحيث انه في حالات كثيرة الاشخاص الذين في ايديهم حجج لعدة سنين لم يزرعوا ولا وضعوا يدهم على الاراضي المذكورة في تلك الحجج ولم يستعملوا حقوقهم على تلك الاراضي ، أو استعملوها بطريقة متقطعة غير مستديمة ، او استعملوا بعضا منها فقط . وحيث ان بعض تلك الاراضي هي في حيازة العرب او غيرهم من الذين وضعوا اليد عليها من سنين عديدة ودائما كانوا يدفعون ادعاءات اصحاب الحجج التي تحتوى هذه الاراضي ، وحيث انه بالنسبة لعدم وجود كل الخرائط والمعلومات التبوغرافية الاخرى بخصوص المساحة وامتداد الاراضي المذكورة في هذه الحجج يوجد ارتباك كبير بخصوص حقوق الاراضي الزراعية وادعاءات متضاربة بخصوص التمتع بهذه الحقوق ، وحيث ان ارتباك هذه الادعاءات المتضاربة ربما ينقلب الى ما يعوق الامن العام

---

(٩٢) صدر هذا البيان في ١٩١٨/١٢/١٨ م .

(٩٣) الاسباب الموجبة للبيان رقم ١٥ الصادر في ١٢/١٨/ ١٩١٨ ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

وسلامة وراحة جيش الاحتلال . وعليه من الضروري عمل نظام لتسوية هذه الادعاءات مؤقتا الى الوقت الذي يمكن سماعها والحكم فيها امام هيأة نظامية »

غير ان السلطات البريطانية وجدت من مصلحتها الابقاء على الاسس التي استندت عليها القوانين العثمانية ، ويأتي في مقدمتها حق الدولة في الملكية القانونية في معظم اراضي العراق – حق الرقبة – اذ ان في ذلك ميزتين مهمتين هما :

١ – يعطي السلطة البريطانية سيادة قانونية مطلقة على معظم الاراضي ، تمكنها من استخدامها كأداة للضغط على القوى المحلية من اجل تعزيز احتلالها .

٢ – تخفيف الاعباء المالية عن السلطة البريطانية ، لانها ستستوفي من حاصلات الاراضي الحصة المقررة للدولة باعتبارها بديلة عن السلطة العثمانية .

ولتبرير ذلك ذكر ان اجراء تغيير فجائي يخص القواعد التي كانت تستند اليها اعمال « تمليك الارض » حسب القوانين العثمانية رغم اخطائها سيكون امرا مؤسفا ومثيرا لاضطرابات سياسية في البلاد[٩٤] . كما زعم ان قانون الاراضي العثماني جيد بحد ذاته ، غير ان المشاكل والمصاعب نجمت من سوء تطبيقه[٩٥] . لذا فقد وصفت البيانات والنظم التي سنتها حكومة الاحتلال بشأن مشاكل الاراضي بانها موافقة لروح قانون الاراضي[٩٦] !

قوانين الاراضي في عهد الاحتلال

دعمت السلطات البريطانية المحتلة سياستها تجاه مشاكل الاراضي باصدار جملة بيانات واعلانات ، تكوّن الاسس القانونية في الحلول التي

(٩٤) بيل ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
(٩٥) م . و . ح و . كتاب الى الحاكم العسكري ، المصدر السابق ، الاضبارة السابقة .
(٩٦) م . و ح . و . المصدر نفسه ، الاضبارة نفسها .

يقدمها الموظفون البريطانيون لمعالجة مشاكل الاراضي القائمة • واهم هـ البيانات هي :

بيان الاراضي الاميرية المتنازع فيها : وهو البيان رقم (١٥) الصاد في ١٨/١٢/١٩١٨ وقد اعتبر هذا البيان : كل شخص يحمل « حجة » تخو التصرف بأرض اميرية ، وصادرة من الحكومة العثمانية ، اعتبره كمستا اراضي الطابو[٩٧] • واعطى البيان الحاكم السياسي في كل (لواء) صلاحـ الاعلان عن اعتبار اى ارض اميرية في لوائه مشمولة بنصوص هذا البيان وللحاكم السياسي ان يبلغ اصحاب العلاقة بالطريقة التي يراها مناسبة[٩٨] اما مستأجروا الطابو ، او المدعون بحق التملك على ارض معينة والذين اعتبروا مشمولين بهذا البيان فعليهم ان يقدموا طلبا الى الحاكم السياسي لوقف الاجراءات الخاصة التي يجرى تنفيذها في مناطقهم ويتم ذلك بعد ان تسمع هذه الادعاءات من لدن الحاكم السياسي او الضابط الذى ينوب عنه[٩٩] • وعين البيان الحالات التي لا يجوز فيها سماع مثل تلك الادعاءات وهي كل الخلافات التي قد تؤدي الى تهديد الامن العام « او سلامة وراحة جيش الاحتلال[١٠٠] •

ومنع البيان مستأجر اراضي الطابو او اى شخص يدعي «بحق التملك» لاية اراض مذكورة ضمن اعلان صدر من الحاكم السياسي بموجب هذا البيان ، الا يؤجر الارض من الآن فصاعدا الا بموافقة الحاكم السياسي[١٠١] • كما منع البيان أى شخص وبضمنهم اصحاب الحقوق العقرية من الحصول على اية حاصلات الا بموافقة الحاكم السياسي ايضا[١٠٢] •

---

(٩٧) المادة (١) من البيان السابق ، المصدر السابق ، ص ١٥ •
(٩٨) المادة (٢) من البيان نفسه ، المصدر نفسه ، ص ١٥ •
(٩٩) المادة نفسها •
(١٠٠) المادة نفسها •
(١٠١) المادة (٣) من البيان نفسه ، المصدر نفسه ، ص ١٥ •
(١٠٢) المادة نفسها •

وترك للحاكم السياسي او من ينوب عنه بعد تحقيق كاف ان يسمى صاحب الحق الذى يزرع الاراضي بعد ان يحدد الايجار والشروط التي تجرى الزراعة بموجبها فاذا لم يجد في الارض اصحاب حق فيها ، فله ايضا ان ان يؤجرها الى الشخص المناسب بالشروط المناسبة(١٠٣) . وللحاكم السياسي ايضا تقرير حصة الحاصلات التي تعطى الفلاحين او المستأجرين في اراضي الطابو او الحصة التي يدعى بها اى شخص آخر يدعي بحق في الارض . كما يوضح نوعية الارض التي تدفع فيها تلك الحصص والكيفية التي يجرى بموجبها الدفع ، والزمان والمكان الذى يتم فيه دفع هذه الحصص(١٠٤) . ويعين الحاكم السياسي ايضا الضرائب التي تستحقها الدولة في تلك الاراضي(١٠٥) .

ومنح الحاكم السياسي صلاحية البت في الادعاءات الناجمة عن حقوق التصرف بالارض بما فيها العلاقات بين المالك والمستأجر او الحصة المستحقة من الحاصل(١٠٦) . ولكنه منع من اعطاء قرار بشأن « حجج » الملاكين او مستأجرى اراضي الطابو(١٠٧) . وحتى في الحالات الاولى فان اى قرار يصدره بشأن حقوق التصرف يكون خاضعا للمراجعة فيما بعد من لدن محكمة ذات صلاحية من الحاكم المدني العام(١٠٨) . اما فصل وقيد دعاوى الحجج فقد انيطت بهيأة خاصة(١٠٩) . على ان الكلمة الاخيرة في هذه المسائل تكون للحاكم المدني العام ، او الضابط الذى يعينه وهكذا يكون من حقه ابطال او تعديل اى اعلان او قرار صادر من اى حاكم سياسي(١١٠) . وقد

---

(١٠٣) المادة (٤) من البيان السابق ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(١٠٤) المادة (٤) من البيان السابق ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(١٠٥) المادة (٥) من البيان نفسه .

(١٠٦) المادة (٦) من البيان نفسه .

(١٠٧) المادة نفسها .

(١٠٨) المادة نفسها .

(١٠٩) المادة نفسها .

(١١٠) المادة (٧) من البيان نفسه .

منعت المادة (٨) من البيان كل محكمة مدنية من ان تحكم في أى ادعاء يكو
للحاكم السياسي صلاحية الحكم فيه بمقتضى هذا البيان الا اذا سبقت ذلك
موافقة الحاكم المدني العام[١١١] • وقد عينت المادة الاخيرة العقوبات الت
تطبق بحق مخالفي هذا البيان[١١٢] •

بيان تحديد وتسجيل الاراضي

وهو البيان رقم (٥٤) الصادر سنة ١٩٢٠ وقد قصد منه اعادة فتـ مكتب اراضي الطابو في المناطق الزراعية مع الضمانات الكافية لسـ اعماله[١١٤] • والتأكيد على اهمية المحافظة على الحقوق المختلفة بالاراضي ولاجل وضع اسس « عادلة » في فرض ضرائب الاراضي[١١٥] •

ويذكر ان اضطراب الاسس التشريعية في مسألة الاراضي كانت احد اسباب اصدار هذه البيانات والاعلانات ، فبعض نصوص قانون الاراضي العثماني قد الغى بموجب اوامر ادارية كما ابطل العمل بقسم آخر منها من لدن محكمة النقض والابرام ــ التمييز ــ واشير الى تناقض بعض المواد في قانون الاراضي وصعوبة تطبيق نصوص اخرى من قوانين الاراضي في العراق[١١٦] •

خول هذا البيان الحاكم المدني العام صلاحية الاعلان عن اجراء عملية تحديد وتسجيل اى ارض ، وتعيين المأمور ومأمور التحديد والتسجيل ــ

---

(١١١) البيان نفسه ، المصدر نفسه .

(١١٢) المادة (٩) من البيان نفسه .

(١١٣) القيادة العامة لقوات الحملة البريطانية ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٩ ــ ٢٣٧ .

(١١٤) م • و • ح • و • تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ١٢ ، الاضبارة السابقة .

(١١٥) الاسباب الموجبه لبيان تحديد وتسجيل الاراضي رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٠ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(١١٦) م • و • ح • و • منشور تسوية الاراضي ، الاضبارة م لسنة ١٩١٩ ــ ١٩٢٢ .

الذى يقوم بهذه المهمة[١١٧] • وحددت الوظائف التي يقوم بها مأمور التحديد والتسجيل بان يسجل الطلبات الخاصة بحقوق الاراضي التي هي ملك صرف او اراضي طابو وان يقرر مدى بقاء الحق او سقوطه[١١٨] ، وله ايضا ان يسجل اى ادعاء بحق طابو او اى حق للتملك غير متنازع فيه في دائرة الطابو مع تعيين الحدود التي تشملها حقوق التملك او الطابو[١١٩] • فاذا حصل خلاف بشأن تخطيط الحدود فله ان يعطي الخصوم الحق باقامة الدعوى او لا يعطي مثل هذا الحق ويتركه لامر ناظر المالية على ان يعطي في الحالتين قرارا موقتا بشأن التصرف اولا ، والشخص الذى تقع عليه الضريبة ثانيا[١٢٠] •

واناط البيان بالمأمور مهمة التحقيق عن التصرف الفعلي بالاراضي الاميرية والفصل في المنازعات الخاصة بالتصرف ، وتعيين الحدود المناسبة[١٢١] • وله ايضا ان يفصل في جميع المنازعات الاخرى كما له ان يقر التقسيم الذى يتفق عليه الملاكون او اصحاب الطابو بينهم ، وبخلاف ذلك فانه يجرى التقسيم الذى تقره محكمة مخولة بالصلاحيات اللازمة[١٢٢] •

ولتحديد وتسجيل اى قطعة فانه يجرى جملة اجراءات منها الاعلان عن قرب تحديد القطعة وتسجيلها واجراءات مسحها ، وما يترتب على اصحاب الحقوق فيها عمله ، والمدة التي يجب تقديم المستمسكات خلالها[١٢٣] • وبعد ان يقوم مأمور التحديد والتسجيل بالتحقيق بالطلبات ، فله ان يرفع الى التحكيم أى نزاع ، وذلك برضى وموافقة الاطراف المختلفة[١٢٤] • وللمأمور

---

(١١٧) المادة (٤) من البيان ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ •
(١١٨) المادة (٥) من البيان ، المصدر نفسه ، ص ٢٣١ •
(١١٩) المادة نفسها ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ •
(١٢٠) المادة نفسها ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ •
(١٢١) المادة نفسها ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ •
(١٢٢) المادة نفسها •
(١٢٣) المادة (٦) من البيان ، المصدر نفسه ، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٤ •
(١٢٤) المادتان (٨) و (٩) من البيان ، المصدر نفسه ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٥ •

ان يصادق على قرار هيئة التحكيم ، او ان ينقضه اذا ظهر له نقص واضح في القرار ، او اذا اعترف المحكمون بوجود خطأ فيه ، او اذا ظهرت بينة جوهرية فيما بعد ، او اذا حصل سوء استعمال من لدن المحكمين(١٢٥) .

وفي مسألة الضرائب اشار البيان الى انه باستثناء الاراضي التي تعفيها الحكومة ، يترتب على جميع الاراضي ان تدفع ضريبة نقدية او عينية او كليهما وفق امر الحاكم المدني العام(١٢٦) . وأناط البيان بمأمور التحديد والتسجيل ان يقدر طلبات الحكومة بشأن الضريبة وبدل الالتزام العائد لهـا(١٢٧) . وله ان يقرر ايضا الشخص الذى تقع عليه الضريبة ، او من يحصل منه بدل الالتزام(١٢٨) .

تسوية الاراضي ١٩١٤ – ١٩٢٢ م

اطلقت السلطات البريطانية مفهوم « التســوية » Settlement على كافة الحلول المؤقتة التي كان الحكام السياسيون ينجحون في اقرارها . وجدير بالذكر ان البيانين السابقين يعتبران اهم ما اصدرتـه السـلطات البريطانية بخصوص مشاكل الاراضي ، لانهما وضعـا الاسس العامـة في « التسويات » لثلاثة اشكال من منازعات الاراضي هي :

١ ـ المنازعات بين المتصرفين في الاراضي الاميرية من شـيوخ العشائر والرؤسـاء .

٢ ـ المنازعات بين الملاكين من اصحاب حقوق الطابو وبـين المتصـرفين بالاراضي من شيوخ العشائر .

٣ ـ المنازعات بين الملاكين .

---

(١٢٥) المادة (٩) من البيان ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٥ .

(١٢٦) المادة (٣) من البيان ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(١٢٧) المادة (٥) من البيان ، المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ .

(١٢٨) المادة نفسها .

وكانت ابرز قضية شغلت اذهان الموظفين الانكليز عموما ، هي الكيفية التي يمكن بموجبها اعطاء الشيوخ والرؤساء حقوق معينة في الاراضي التي يتصرفون بها[١٢٩] . ذلك لان السياسة البريطانية كانت تعتمد ارضاء هؤلاء « اقرارا للامن وراحة جيش الاحتلال »[١٣٠] ، حين كان قانون الاراضي العثماني قد حرم هؤلاء الشيوخ المتصرفين بالاراضي من ادنى حق في ديارهم[١٣١] . لـذا فقد كان احد الاهداف الاساسية للبيانات والاعلانات التي اصدرتها السلطات المحتلة ، ان تحل التناقض القائم في قانون الاراضي وتسهل تطبيق ما صعب تطبيقه من القوانين العثمانية التي ذكر انها وجدت بالتجربة غير عملية[١٣٢] .

ومن هنا يمكن اعتبار تلك البيانات والاعلانات بانها جاءت لتكرس قانون الاراضي العثماني في خدمة اهداف ومصالح السلطة المحتلة في العراق .

خولت السلطات المحتلة بموجب البيانات والاعلانات السابقة ، حكامها السياسيين صلاحيات واسعة لانجاز التسويات المطلوبة لمشاكل الاراضي القائمة[١٣٣] . وقد بقي الحكام السياسيون يؤدون هذه المهمة الخطيرة ، رغم ان بيان التحديد والتسجيل اناط هذه المهمة بمأمور التحديد والتسجيل ، ورغم تشكيل سلطات الاحتلال اللجان الخاصة بالتسوية اثر اصدار بيان التحديد والتسجيل السابق الذكر . وقد ظل الموظفون الانكليز يؤدون

---

(١٢٩) Basrah Revenue official Report, No. 10086 21st May 1918.
م . و . ح . و . الاضبارة 168/24 تسلسل ٦٣ .

(١٣٠) الاسباب الموجبه لبيان الاراضي الاميرية المتنازع فيها ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(١٣١) م . و . ح . و . كتاب للحاكم العسكري ، الاضبارة السابقة .

(١٣٢) م . و . ح . و . منشور تسوية الاراضي ، الاضبارة السابقة .

(١٣٣) انظر المواد (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) من بيان الاراضي المتنازع فيها ، المصدر نفسه ، ص ١٥ .

هذه الوظائف بعد تشكيل الحكم الاهلي ، فقد انتقلت مهام التسوية من الحكام السياسيين الى المشاورين البريطانيين في الوحدات الادارية .

ومع الاعتقاد بان رأى الآنسة بيل Bell عن قدرة التسوية في حمل السلام الابدى الى العراق(١٣٤) ، هو افراط بالتفاؤل ، فان اعمال التسوية من الخطورة بمكان بحيث يمكن اعتبارها اهم تطور طرأ على مشكلة الاراضي في العراق خلال هذه الفترة .

تسوية المشاكل بين المتصرفين بالاراضي الاميرية

تعتبر المشاكل في مناطق « العمارة » و « الديوانية » و « الكوت » و « الحلة » و « بغداد » و « الدليم » من الامثلة المهمة نظرا لان معظم اراضي بعض هذه المناطق (العمارة والديوانية) ، اراض اميرية ، وهو اكبر اقسام الاراضي مساحة في العراق .

استغرقت تسوية مشاكل الاراضي في هذه المناطق معظم اوقات وجهود الحكام السياسيين والمشاورين في الالوية خلال الفترة الاولى من الحكم البريطاني في العراق ١٩١٤-١٩٢٢(١٣٥) .

ولم يكن البت في مسائل من هذا النوع امرا يسيرا بسبب الترسبات العميقة التي تكتنف مثل هذه القضايا والتي ترجع جذورها في الغالب الى العهد العثماني ، وبالاضافة الى ذلك ، فان اسباب النزاع ليست واحدة دائما فهي متنوعة تتراوح بين صراع شخصي بخصوص شرعية التزام مقاطعة

(١٣٤) G. Bell, The letters of Gertrude Bell, Selected and Edited By Lady Bell, D.B.E., The stanhope Press, (London 1927). Vol II. P. 481.

(١٣٥) Administration Report of the Amarah Division for the year 1920-1921, Printer at the Government Press, (Baghdad 1922) P. 1. Report on Hillah Division on the Period 1/1/1918—31/12/1918; Reports or Administration for 1918.

معينة[١٣٦] الى صراع قبلي يخص حقوق التصرف في ديـرة القبيلة[١٣٧] ، ناهيك عن المشاكل الناجمة عن النزاع على مصدر الارواء او الحـــدود والمراعي[١٣٨] . ومنها ايضا المنازعات على الاراضي الجديدة التي تظهر بعد انحسار مياه المستنقعات او جفافها[١٣٩] .

على ان من الخطأ التصور بان التسويات التي اجتهـد الانكليـز في اقرارها هي تسويات نهائية ، ذلك ان المشكلة التي تسوى في وقت ما تبقى دائما مصدرا للاضطراب[١٤٠] . اذ ما دامت الحلول المفروضة مؤقتة فـان ذلك يعني بقاء المشكلة رهنا بالظروف ، كما ان بقاء التصرف بالاراضي الاميرية قائما على اسس من العرف العشائرى سيجعل التمييز بين الحقوق العشائرية المتضاربة امرا صعبا .

---

(١٣٦) م . و . ح . و . انظر عريضة مذكور المنشد شيخ الازيرج الى المندوب السامي وكذلك عريضة عزة العريبي من شيوخ البومحمد الى المندوب السامي ووزارة الداخلية ، الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ .

(١٣٧) انظر النزاع بين عشيرتي البومحمد وبني مالك في Military Reports: الاضبارة السابقة ، الورقة ٢٧ . والنزاع بين عشيرتي زوبع وبني تميم على اراضي ذويرتان في الكتاب الصادر من : A. P. O. Kadhimain No. 509 dated 23rd April 1918 to the Civil Commissioner, م . و . ح . و . الاضبارة 30/37 تسلسل ١٢ . والنزاع بين آل فتله والخزاعل في التقرير .
Shamiyah Diary for the Month April, 1922.
الاضبارة 48/G تسلسل ٣٢ .

(١٣٨) Administration Report of Amarah 1920-1921. P. 5.

(١٣٩) Administration Report of Hillah 1919, P. 2.

(١٤٠) انظر تطور النزاع بين الشيخ محمد العريبي شيخ البومحمد ومهدي الحاج حسن احد كبار ملتزمي الاراضي، في الكتاب الصادر من Office of the Mutasarrif Amarah Divison No. 4020 dated 11 May 1922; Report from Divisional 1/1 Adviser, Amarah Division for the fortinight ending 30th November 1921.
م . و . ح . و . الاضبارة 48/E تسلسل ٥٠ .

تشير التقارير والوثائق البريطانية الى ان السلطات البريطانية المحتلة سارت على اسس جديدة تختلف عن الاساليب التي اتبعتها السلطات العثمانية وتتلخص هذه الاسس ::

١ ـ محاولة الوصول الى حلول وسطى مرضية للاطراف المتنازعة . ويتم الوصول الى هذه التسويات وفق الاسس القبلية المتعارف عليها بين العشائر والتي اقرتها السلطات المحتلة بموجب نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الصادر في ١٩١٨/٧/٢٨[١٤١] . ويلعب الحاكم السياسي البريطاني في المنطقة دورا متميزا في الوصول الى مثل هذه التسويات . فقد كان يجرى تشكيل مجلس عشائرى او ما يسمى (بالكعدة) حسب العرف العشائرى ، يحضره مجموعة من الشيوخ يمثلون اطراف النزاع ، واحيانا اطراف محايدة ، اضافة الى الحكام السياسيين فيالمنطقة ، ويكونواجبهم اقرار التسوية النهائية والاشراف على تنفيذها . وكان نكوص طرف من الاطراف عن الاتفاقية يعرض هذا الطرف الى غضب السلطات البريطانية اولا[١٤٢] ، ومقاضاته وفق القانون العشائرى ثانيا[١٤٣] .

وعلى سبيل المثال فان تسوية المشكلة بين عشيرتي المياح والصريفيين

(١٤١) ذكر Ireland المصدر السابق P. 90 ان النظام ادخل العراق وطبق علميا منذ عام ١٩١٦ .

(١٤٢) كتاب متصرف العمارة المرقم ٥١١٢ والمؤرخ في ١٩٢١/١٠/١٦ . تقرير مشاور لواء العمارة المرقم ٨٣٤ والمؤرخ في ١٩٢٢/١/٢٩ ، المحفوظان في م . و . ح . و . الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ .

(١٤٣) يطالب الشخص المتجاوز على حقوق الاخرين بتسليم امراة او اكثر الى الشخص المتجاوز عليه . انظر :
Administration Report of Amarah, 1920-1921, P. 2;
هامش رقم (٢٣٥) في ص ١٥٨ في هذا الفصل من الكتاب .

على مقاطعة الفهوة ، كانت قد انجهزت في ٢٤ تموز ١٩١٨ من لـدن مجلس.
عشائرى مؤلف على الوجهه التالي[١٤٤] :

خليل افندى ـ كاتبا للمجلس

ناحوم افندى ـ مأمور شعبة الجزيرة (جزيرة الغراف)

اكثر من اربعة سراكيل معروفين يمثلون قبيلة المياح

مساعد الحاكم السياسي في الحي

الشيخ عبدالله بن محمد الياسين (من شيوخ المياح)

الشيخ حاشوش بن محمد الياسين (من شيوخ المياح)

مساعد الحاكم السياسي لقلعة سكر

الشيخ فهد السليمان السعدون ضابط بوليس قلعة المنطقة

الشيخ موحان بن يوسف الخيرالله شيخ الحميد

الشيخ حاجم جاسم الياكوت (شيخ الصريفيين)

الشيخ حمادى السطيح (شيخ الصريفيين)

وعلى كل حال فليس عسيرا الوصول الى تفسير هذا الاتجاه في تسوية مثل هذه المشاكل ، فالنظام القبلي الذى عمل العثمانيون على تقويض اركانه، اتخـذ منـه الانكليز وسيلة لتدعيم سـلطة الاحتلال وترسيخ الوجـود البريطاني[١٤٥] فكان امرا طبيعيا بالنسبة للسـلطات البريطانية ان تسـعى لخلق سياسة مناقضة لما جرت عليه السلطات العثمانية ، والوصول الى حلول مناسبة و « عادلة » لازمة النظام القبلي التي اثارها الاتراك .

---

(١٤٤) انظر الكتاب الصادر عن : Political Officer of Hai dated 29th July 1918 to the Deputy Civil Commissiner Basrah.

الاضبارة 38/26 تسلسل ١٠ .

(١٤٥) Colonial Office Report of Iraq Administration 1920—1922, P. 18.

وقد خلقت السياسة البريطانية هذه شعورا عميقا لدى القبائل اضحت فيه « العدالة البريطانية » مضربا للمثل وحديثا على السنة افراد العشائر(١٤٦). وذلك ضرب من الدجل كان ينبغي ان يكشف في حينه • ويبدو ان الصورة القاتمة التي حملها الفرد القبلي عن الموظف العثماني جعلته يقف في بداية الامر : متعجبا « لسلوك » الموظف البريطاني •

٢ ــ كان المبدأ الآخر الذى سارت عليه السطات المحتلة في هذا الموضوع هو النظر في ضرورات الموقف العام وتسوية المشاكل بالطريقة التي تحافظ على مصلحة السلطات المحتلة ووجودها • وقد نتج عن ذلك تسوية الكثير من المشاكل لصالح بعض الشيوخ الكبار مفرطة بحقوق صغار الرؤساء والسراكير (السراكيل) وفروع القبائل الضعيفة وبعبارة ادق ان السلطات البريطانية فرطت بحقوق عامة الفلاحين من ابناء العشائر • وقد عبر عن هذه الحقيقة الحاكم السياسي لمنطقة الناصرية فقال :

« ان التسويات التي توضع في مسألة منازعات الاراضي ، والتي كان المجلس العشائرى يحكم فيها، قد استهدفت التفريط بحقوق القبائل الضعيفة التي يجب الا تتصادم مع مصلحة الشيوخ الاقوياء • وان على القبائل التي تنال اى مكسب مهما صغر ان تستعد لاعمال الحشور(١٤٧) التي تطلبها السلطات البريطانية منها »(١٤٨) •

---

(١٤٦) م • و • ح • و • عريضة حمود الخليفة رئيس البومحمد الى وزارة الداخلية ، الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ •
Reports of Administration 1918. P. 121.

(١٤٧) انظر المادة (٢٤) الملحق (١) في هذا الكتاب •

(١٤٨) P. O. Nassiriyah's Diary for month of September 1918, Monthly Reports, P. 44.

٣ ـ وكان المبدأ الثالث الذى تأثرت به التسويات التي انجزتها السلطات المحتلة بشأن منازعات الاراضي هو طبيعة العلاقة بين شيوخ القبائل والسلطتين التركية والبريطانية ، فقد ساعد الانكليز الشيوخ الذين قدموا لهم العون خلال احتلالهم البلاد فغمروهم بالامتيازات ، كما حصل للشيخ كباشي السعد مثلا(١٤٩) ، فيما اعطى الانكليز ظهورهم للشيوخ الذين تعاونوا مع الاتراك ، وهو ما حصل للشيخ غضبان البنية وشيخ البو دراج محمد الحطاب وشيوخ السودان(١٥٠) .

تسوية المشاكل بين « الملاكين » وبين المتصرفين بالاراضي

كانت التركة العثمانية في هذا الصنف من المشاكل جسيمة ومعقدة وكان على السلطة البريطانية ان تتخذ قرارا في هذا الموضوع . اما ان يكون لصالح الملاكين او لصالح المتصرفين من شيوخ القبائل ، على ان قبول السلطات البريطانية المبدئي بقانون الاراضي العثماني فرض عليها قبول الامر الواقع بشأن حقوق « ملاكي » الطابو في الاراضي . فوجدت السلطات البريطانية نفسها امام مشكلة معقدة ، اذ اصبح عليها ان تفصل بين حقوق كل من « الملاكين » وحقوق شيوخ العشائر باعتبارهم المتصرفين الفعليين في الاراضي . وهنا ايضا لم تستطيع السلطات البريطانية ان تقرر سياسة ثابتة في تسوية مثل هذه القضايا ، فأجبرت الشيوخ على دفع حصة الطابو الى الملاكين(١٥١) ، كما فسحت المجال رحبا امام بعض الشيوخ للتصرف بأراضي

---

(١٤٩) ارنولد تالبوت ويلسون ، بلاد ما بين النهرين ما بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ، دار الجمهورية ، (بغداد ١٩٧١) ، ج (٢) ، ص ٣٠٣ .

(١٥٠) Military Reports,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ١٩ والورقة ٢٢ .
Administration Report of Amarah 1920-1921, P. 5;
م . و . ح . و . عرائض رؤساء عشيرة السودان المتهمين بولائهم للاتراك ، في الاضبارتين 40/31 تسلسل ٩ 23/E/I تسلسل ٣ .

(١٥١) م . و . ح . و . تقرير الميجر ولسن Wilson مشاور لواء البصرة ، الاضبارة د / لسنة ١٩٢٢ .

الملاكين وعدم دفع حصة الطابو[152] . وفي احوال اخرى تغاضت السلطات البريطانية عن استحصال « حق الملاكية » الذى يطالب به الملاك وعوضا عن ذلك حثت الشيوخ على دفع مبالغ صغيرة لا تتناسب اطلاقا مع حق الملاكية الذى كان « الملاك » يطالب به[153] .

وقد بدا واضحا ان اولئك الملاكين الذين قامت السلطة البريطانية باسناد حقوقهم . وهؤلاء الشيوخ الذين مكنتهم من التصرف بالاراضي وطرد الملاكين منها ، هم القوة التي ركنت اليها سلطة الاحتلال ، ومن هنا فقد اضافت السلطة البريطانية عقدة جديدة لمشكلة الاراضي ، فقد نجم عن تأييدها للملاكين هياج شديد استولى على العشائر ادى الى اضطرابات عنيفة قمعتها السلطات البريطانية بالقوة المسلحة[154] . ومن ناحية اخرى خلق اسنادها لشيوخ العشائر المتصرفين بالاراضي حالة من الشعور بالاسى واليأس لدى الملاكين ، فحملوا على السلطات البريطانية والتهبوا غيظا وغضبا[155] . ذلك لان سياسة الانكليز هذه ادت ، حسبما ذكر ، الى تفاقم « ادعاءات » افراد العشائر ، فصاروا يقيمون الدعاوى لجر «المغانم» على حساب « الملاكين » . وقد تحدث جيمس ايلمر هولدين Haldane عن سياسة الانكليز هذه فروى القصة التالية[156] :

« ادعى عشائرى في اقليم ما ان احد كبار المقطعين (الاقطاعيين)[157] حصل على (ملكية) ارضه بالرشوة في

---

(١٥٢) جيمس ايلمر هولدين Haldane ، ثورة العراق ١٩٢٠ ، ترجمة فؤاد جميل ، ط ١ ، (بغداد ١٩٦٥) ، ص ص ٣٠ — ٣٢ .

(١٥٣) انظر كتاب الملاك داود ضياء الدين كيلاني زادة الموجه الى الحاكم المدني العام في العراق في ٢٠ تموز ١٩١٨ ، المحفوظ في : م . و . ح . و . الاضبارة 24/63 تسلسل ٢٦ .

(١٥٤) م . و . ح . و . تقرير الميجر ولسن Wilson ، الاضبارة السابقة .

(١٥٥) هولدين ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ — ٣١ .

(١٥٦) هولدين ، المصدر نفسه ، ص ص ٣١ — ٣٢ .

(١٥٧) نقل المترجم الكلمة على انها مقطعين .

سنوات سابقة . وفي كثير من امثال هذه القضايا كان من الضروري ان تنزع ملكية الارض من المقطع (الاقطاعي) الكبير لمصلحة العشيرة ، ولكن على الرغم من ان ادعاء العشائري الآنف الذكر تديكون صحيحاً ، استطاع هذا المقطع (الاقطاعي) الكبير ان يسجل (ملكية) الارض في المحاكم العثمانية قبل سنوات عدة من احتلالنا للبلاد . ورفض الضابط الذي نيط به النظر في القضية ، القيام بأي اجراء حولها . ولقد كانت هذه القضية بعينها ظاهرة التزوير ، وما ان سمع المستدعي قرار الرفض الا ان ابتسم ضاحكاً وقال يا صاحب : انك لعلى حق انها قضية ملفقة لكن فلان وفلان (عدد اسماء بعض الاشخاص) اصابوا النجاح في قضاياهم فخيل اليّ اني قادر على محاولة مثل ذلك ايضاً ذلك ان من الخير للانسان دوما ان يحصل على شيء من لا شي »[158] .

تسوية مشاكل الاراضي في المنتفك

خلال سنوات الاحتلال انجز الحكام السياسيون مسألة في غاية الاهمية وهي المحافظة على السلام في منطقة المنتفك ، وذكر ان جهودا كبيرة بذلت لابعاد شبح الحرب القبلية . عن طريق اعادة السلطة الى شيوخ العشائر واستخدامهم لدى السلطات المحتلة[159] . وفي السنوات القليلة التي تلت الاحتلال جوبهت بعض حوادث فقدان النظام بعقاب سريع[160] .

(١٥٨) هولدين ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠ – ٣١ .

(١٥٩) Colonial Office, Report of Iraq Administration 1920-1922 PP. 18-19.

(١٦٠) Ibid., P. 19;
ملخص تقرير معاون مشاور المنتفق في سوق الشيوخ الى مشاور لواء الناصرية ، م . و . ح . و . الاضبارة د / ٨ لسنة ١٩٢٢ .

كما بذلت الادارة جهودها كلها في سبيل حسم المنازعات القديمة[١٦١] • فكان من ابرز ذلك حصول التراضي في قضيتين من النزاع على الارض سويت بوساطة الشيخ سالم الخيون شيخ بني اسد[١٦٢] • كما رفعت التقارير التي تحث على اكرام الشيوخ المساندين للسلطات البريطانية عن طريق اطلاق ايديهم في المقاطعات التي يريدونها ، وعلى سبيل المثال فقد حث تقرير رسمي لمشاور الناصرية على ضرورة «سماع شكوى الشيخ خيون العبيد في قضيته المتعلقة بمقاطعة الصدفية » كما طلب التقرير « تأمين كل التأييد لمثل هؤلاء الرجال »[١٦٣] •

مشكلة السعدون

لقد كانت اخطر مشكلة جابهت السلطات المحتلة في المنتفك هي المنازعات القائمة بين الملاكين وخاصة من آل السعدون وبين القبائل ، ذلك النزاع الذى بقي دوما مصدرا للاضطراب واقلاق الامن ، وكان الملاكون الذين وجدوا ان الفرصة اصبحت مواتية لهم لاستيفاء « حق الملاكية » الذى لم تدفعه العشائر منذ مدة طويلة ، بقدوم سلطة قوية جديدة اظهرت نيتها في السير وفق اسس قوانين الاراضي العثماني ، وقد قاموا بزيارة الحكام السياسيين في مقاطعاتهم لاجل تأكيد ضمان املاكهم[١٦٤] •

كانت المسألة من وجهة نظر الملاكين السعدونيين : ان لاسبيل للاستقرار دون ضمان حقوقهم اولا وسحق « ادعاءات » القبائل ثانيا[١٦٥] • غير ان

---

(١٦١) ولسن ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ •

(١٦٢) Colonial Office, Report of Iraq Administration 1920-1922, P. 19.

(١٦٣) تقرير مشاور الناصرية الى مستشار وزارة الداخلية المرقم ١٣٧ والمؤرخ في ١٨/١/١٩٢٢ ، م • و • ح • و • الاضبارة د/٨ لسنة ١٩٢٢ •

(١٦٤) Diary of Asistant P. O., Qalat Sikar for September 1918, Monthly Reports, P. 59.

(١٦٥) Report on the Town of Qalat Siker, 1919.
م • و • ح • و • الاضبارة 22/M تسلسل ٤ •

المشكلة من وجهة نظر الحكام السياسيين الانكليز كانت تختلف اختلافا جوهريا ، اذ انها لم تكن تعني حقيقة بشرعية حقوق هذا الطرف او ذاك بقدر اهتمامها بمصالحها وان الحقوق لن تكون شرعية مالم تكن تخدم اهداف ومصالح بريطانيا في العراق . وهكذا في الوقت الذى قامت فيه السلطات البريطانية بمصادرة اراضي الملاكين الموالين للاتراك وجباية « حق الملاكية » لنفسها(١٦٦) ، فانها صمت آذانها عن سماع صراخ الملاكين السعدونيين الآخرين الذين اطلقت للعشائر يد التصرف بأراضيهم ، ورفضت كل ادعاءاتهم عن « اغتصاب » العشائر « لحقوقهم » واعتبرت القضية على النقيض من ذلك تماما(١٦٧) . وكان الحكام السياسيون في المنطقة يحذرون دائما من عودة الملاكين السعدونيين الى وضعيتهم السابقة ، لما في ذلك من تهديد لمركز بريطانيا في المنطقة القائم على الاسناد المتبادل مع القوى العشائرية المتصرفة بالاراضي(١٦٨) . ومع ذلك فقد اظهرت السلطات البريطانية في بعض الاحيان عطفا متزايدا على قضية بعض الملاكين وخاصة الملاكين الغائبين من سكنة المدن الذين اشتروا حقوق الطابو في السنين السابقة لعهد الاحتلال(١٦٩) . وقد عبر تقرير بريطاني عن هذه الحقيقة فأشار الى ان : « من الظلم ان يحرم هؤلاء الملاكين من « حق الملاكية » الذى قاموا بشرائه »(١٧٠) . كما كان على السلطات البريطانية ان تميز لاسباب مهمة بين الشيوخ الذين استطاعوا شراء حقوق الطابو في اراضي قبائلهم وبين

(١٦٦) Letter from P. O., Qurnah No. 1054 dated 27th July 1918, To the Revenue Board, Basrah.
م . و . ح . و . الاضبارة 168/11 ٣٥ .

(١٦٧) Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 44.

(١٦٨) Diary of Asistant P. O., Qalat Sikar for September 1918, Monthly Reports, P. 59.

(١٦٩) انظر على سبيل المثال شراء آل مندیل لحقوق الطابو في ديرة بني مالك ، وذلك في : Military Reports,
المحفوظة في م . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ٢٧ .

(١٧٠) Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 44.

الملاكين السعدونيين المعادين ، كيما تساعد الشيوخ على استيفاء « حق الملاكية من افراد عشائرهم »[171] . ومع كل هذا وذاك ، وبالرغم مما زعم عن عداء السلطات البريطانية المطلق لقضية الملاكين السعدونيين[172] . فقد وجدت بعض الحالات التي اظهر فيها الحكام السياسيون عطفهم على بعض الملاكين السعدونيين وساعدوهم في النهاية على استعادة اراضيهم ، كما مكنوهم من « حق الملاكية » الذى لم تدفعه العشائر لهم مطلقا ، فاجبرت العشائر على دفعه لاول مرة في تاريخها ، وهو ما حصل لبني حجيم مع ملاكيهم من آل مناع[173] . وليس غريبا ان تتصرف السلطات البريطانية مثل هذا التصرف مع عشائر كانت تمثل مركز الحركة المعادية للانكليز في المنطقة[174] . ومن الطريف ان نشير هنا الى تقرير لمساعد الحاكم السياسي في قلعة سكر ، لما فيه من تصوير دقيق لموقف السلطات البريطانية من هذه المشكلة ، واستظهار عميق لتوقعات المستقبل :

« وجاء لرؤيتي زامل المناع وقد قضيت معه يوما كاملا ، عندما كنت في دورتي (مأموريتي) ، وهو صديق ساحر ذو امكانية كبيرة ، ورغبته العظمى هي ان يرى قبيلة الاجود تعود الى حالتها السابقة ، ولكنه كان على ادراك كاف بان ذلك لا يمكن ان يحدث . لقد عرض خدماته عليّ واني بقصد الاستفادة منها في المسائل القبلية . ان

(١٧١) Ibid., P. 44.

(١٧٢) محمود نديم اسماعيل ، قضية املاك السعدونيين في لواء المنتفك ، مطبعة شفيق ، (بغداد ١٩٥٦) ، ص ٦ .

(١٧٣) Irelaid, Op. Cit., P. 249.
الطاهر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٩ – ٢١١ .

(١٧٤) م . و . ح . و . ملخص تقرير معاون مشاور (لواء المنتفق) ، الاضبارة السابقة .

زامل بالاضافة الى كونه من افضل الرؤساء في المنطقة ، فأنه لا أرض له ولا فأس يعمل بها »(١٧٥) .

لجنة تسوية مشاكل الاراضي في المنتفك ١٩١٩ – ١٩٢٠

في اواخر عام ١٩٢٠ شكلت السلطات البريطانية لجنة لتسوية مشاكل الاراضي في المنتفك واقرار الحقوق النهائية في الاراضي(١٧٦) . وتمهيدا لذلك فقد اوفد الكابتن ليفي لاجراء تحقيق في حقوق الاراضي ، يكون اساسا تعتمد عليه اللجنة المشار اليها اعلاه في قراراتها . وقد وصل الكابتن ليفي الى اللواء وقام بتحقيقات عامة في المنطقة . وبعد تدقيقه للسندات قسّم الاراضي الى قسمين(١٧٧) .

آ – اراضي الملاكين الذين بحوزتهم سندات طابو وحجج صحيحة خالية من التزوير ، تقوم الحكومة بجباية حصة الملاكين (٥ر٧٪) من الحاصل دون ان يتدخل الملاك بشؤونها الزراعية او الاشتراك في تسقامها .

ب – اراضي الملاكين الذين يعجزون عن اثبات او ابراز السندات الخاقانية تقوم الحكومة باستيفاء حق الملاكية (٥ر٧٪) وتسجله امانة في حساب الموقوفات ريثما يثبت الملاكون ادعاءاتهم امام السلطات المختصة .

اما لجنة التسوية فقد رأت اجراء ترتيبات مؤقتة تضمنت قيام الحكومة باستحصال (٣٠٪) من المحصول وتسليمها الى المالك المعترف به اصلا

---

(١٧٥) Political officers, Diary of Asistant P, O. Qalat Siker for September 1918, P. 59.

(١٧٦) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(١٧٧) انظر : التقرير الشهري للجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك المرقم ٨٩ / ٣٦ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٣٠ المرسل الى وزارة الداخلية ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة د \ ٨ لسنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ .
تقرير اللجنة المؤلفة بموجب امر وزارة المالية المرقم ٩٠١٩ والمؤرخ في ٣١ / ٨ / ١٩٣٨ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة م \ ٨ لسنة ١٩٣٨ – ١٩٤١ .

وذلك فيما اذا عجز الفرقاء عن الاتفاق على

ملكية المالك فتقوم السلطة باستحصال (٥٠٪) من الحاصل وتسليمها للمالك مجردة اياه من التدخل في ادارة المقاطعة • وفي حالة الاتفاق بين المالك والزراع من افراد العشائر فان اللجنة تصادق على الاتفاق بعد التأكد من عدم وجود غبن واضح بسبب نفوذ احد الطرفين ، وترفض كل المحاولات الرامية الى نقض الاتفاق – الا في حالات نادرة – خاصة بعد ان يصادق الحاكم السياسي عليه[١٧٨] •

وجدير بالذكر ان احوال الزراعة في سنوات الاحتلال وقبيل صدور قرارات اللجنة السالفة الذكر كانت تتأثر بهذه المشاكل نظرا لعدم استقرار السلطات البريطانية على سياسة واحدة تجاه الملاكين ، فاذا وجد الملاكون تأييدا من الحكومة تشددوا في اتفاقاتهم مع الفلاحين ، اما اذا وجد الفلاحون ان الحكومة تقف موقفا صلبا من الملاكين فانهم يمتنعون عن الاتفاق مع الملاكين[١٧٩] •

جوبهت اللجنة بقضايا معقدة منها وجود سندات حصل عليها بطرق غير مشروعة ، كما وجدت في كثير من السندات جمل غامضة سجلت فيها مساحات تبلغ آلاف الايكرات على انها دونمين او ثلاثة تهربا من دفع رسوم التسجيل ، وكانت الشكاوى كثيرة حتى انها بلغت (٢٠٠) شكوى في سوق الشيوخ وحدها[١٨٠] وقد كانت حادثة فريدة حقا في هذه المنطقة ، جمع فيها معاونو الحكام السياسيين المبالغ باسم « حق الملاكية » الى الملاكين الذين ظلوا فترة طويلة لا يتجرأون على الوصول الى اراضيهم[١٨١] • اما افراد العشائر فقد اصيبوا بالذعر من هذه السياسة واتنابهم استياء شديد ،

---

(١٧٨) بيل ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ •

(١٧٩) الفياض ، مشكلة الاراضي في المنتفك ، ص ص ٧٦ – ٧٧ •

(١٨٠) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ •

(١٨١) بيل ، المصدر نفسه ، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨ •

ومعلوم انه لم يكن بوسع هؤلاء ان يدركوا كنه السياسة البريطانية التي سبق ان مرت الاشارة اليها(١٨٢) . وقد ساعد على تنمية هذا الاستياء عدم استقرار السلطات البريطانية على موقف ثابت تجاه مسألة حقوق التصرف التي تطالب العشائر بالاعتراف بها .

وعلى كل حال فان سياسة السلطات البريطانية التي قررت سلفا تجاه تسوية مشاكل هذا اللواء ، التي قضت «بابعاد طبقة الملاكين المقلقة »(١٨٣). والنظر في جعل الفلاحين من افراد العشائر ملاكين من الدرجة الثانية(١٨٤) ، قد تغيرت . ونما مكانها شعور لدى القبائل بان الحكومة العربية الجديدة التي اصطنعها الانكليز ستسعى لتثبت نفسها سلطة طبقية(١٨٥) ، وهكذا بذرت في المنطقة بذور جديدة للشك والقلق ، ولم تكتب الحياة لاية تسوية في مشاكل هذا اللواء . فلا استطاع الانكليز حسم ادعاءات الملاكين ، ولا تمكنوا من خلق طبقة صغار الملاكين الجديدة ، مما ادى الى ابقاء المشكلة قائمة فترة طويلة اخرى(١٨٦) .

تسوية مشاكل الاراضي في منطقة الحلة

كانت اهم معضلة في هذه المنطقة هي تسوية المشاكل القائمة بين الملاكين والفلاحين المستأجرين ، وبالرغم من ان ادعاءات الملاك كانت مؤيدة دائما بالسندات والاوراق الثبوتية الاخرى ، فقد كانت حجة الفلاح دائما معه ، وهي اتهامه الملاك بانه نال هذه الوثائق من وراء ظهره . وهكذا فهي

---

(١٨٢) انظر الصفحات ١٣٢ ـ ١٣٥ من هذا الكتاب .

(١٨٣) Colonial Office, Report on Iraq Administration 1922-1923, (London 1924), P. 71.

(١٨٤) Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 44.

(١٨٥) Colonial office, Report on Iraq Administration 1922-1923.

(١٨٦) م . و . ح . و . التقرير الشهري للجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك ، الاضبارة السابقة .

مزورة دائما بنظره(١٨٧) ، وقد ثبت للحكام السياسيين بما لا يقبل الشك ان قسما من سندات الملاكين يمكن الطعن بها . فقد جاء في تقرير لاحد الحكام السياسيين في المنطقة والذى كان يبت في نزاع بين عشيرة بني حسن وثلاثة من ملاكي الطابو قوله(١٨٨) :

« وكان في القضية سند اصلي صادر بفرمان سلطاني قديم، حين لم يكن هناك نزاع على الارض مع القبائل . وتبع السند الاصلي بسند ثان صادر قبل ثلاثين عاما ومعزز بوثائق الطابو ويلاحظ ان السند الثاني يوسع حدود الطابو في الاراضي التي تدعي القبائل بحقوق التصرف بها . وقد تنازع الملاكون لمصلحتهم على هذه الارض . واضطرت القبائل ان تدفع بعض الايجار الى الملاكين بعد ان ناصر المسؤولون العثمانيون ادعاء الملاكين بالقوة الكافية. وفي اوقات اخرى لم ينالوا شيئا حين لا يكون هناك نصير يساعدهم على اجبار العشائر . وخلال الحرب ، انتهزت القبائل فرصة ضعف السلطات العثمانية ، فنالت القبائل « ملكية كاملة » على الاراضي المتنازع عليها . ان تحقيقات كاملة وكافية قد اجريت لمعرفة حقوق الاطراف المشتركة بالنزاع وفي النهاية ثبت ان ادعاءات الملاكين بالملكية على تلك الاراضي لم تكن كافية ابدا ، كما ان حقوقهم لم تكن معروفة ، فأعلنت الارض اميرية .

ولما كان للملاكين بعض الحقوق في الاراضي المتنازع فيها ورغم انها كانت مضللة ، ولارضاء ادعاءات الملاكين ، فقد دفع لهم مبلغ تقريبي مقداره (٤٠٠٠٠) روبية وهوضعف

---

(١٨٧) Administration Report of Hillah 1919, P. 2; Reports of Administration 1981, P. 121.

(١٨٨) Administration Report of Hillah 1919, P. 2.

المبلغ الاصلي المدفوع في شراء الاراضي . وهذا الرقم يوضح الايجارات الخاصة بالاراضي المتنازع فيها والتي جمعت وحفظت وديعة اثناء تسوية النزاع . وفي النهاية خصصت (٥٪) من ناتج الارض لصالح الملاكين . وهكذا وبواسطة تأثيرنا تسلموا مبالغ كبيرة من الارض التي يدعون بالحقوق فيها ، وهو اكثر مما كانوا يتوقعونه من الارض خلال الحكم التركي ، هذه القضية كانت نموذجا من التركة المثقلة بالفوضى والارتباك التي خلفها اسلافنا في العراق »[١٨٩] .

وتحدث الحاكم السياسي للمنطقة عن حادثة اخرى جرى فيها نزاع بين اثنين من الملاكين ادعى كل منهما بحقه في الاراضي المتنازع ، كما اشتركت في النزاع القبائل المجاورة والتي كانت تتصرف بالاراضي في المنطقة .

والطريف ان الارض المتنازع عليها المسماة هور امام منصور الواقعة في الحدود الغربية من مقاطعة الهندية كانت تحت الماء منذ القديم ، وان الاشتباك حولها حصل بعد ان نجحت ادارة الرى بتجفيفها ، وقد اظهر التقرير النية المتجهة لاعتبارها ارضا اميرية[١٩٠] .

التسوية والاعتبارات السياسية في الحلة

لقد حالت الاعتبارات السياسية دائما بين السلطات البريطانية وبين قدرتها على رسم سياسة ثابتة تجاه المشاكل التي تتجدد دائما بين الملاكين ، اصحاب حقوق الطابو وبين المستأجرين من ابناء العشائر ، ففي التسوية السابقة الذكر لمشكلة النزاع بين عشيرة بني حسن وعدد من الملاكين ، كانت السلطات البريطانية تلاحظ بحذر كيفية الوصول الى تسوية لاتؤدى

(١٨٩) Administration Report of Hillah 19191, PP. 2-3.

(١٩٠) Ibid., P. 2.

كبيرة من الأرض أُنسي

...ر مما كانوا يتوقعونه من

هذه القضية كانت نموذجا

لارتباك التي خلفها اسلافنا

...عة عن حادثة اخرى جرى فيها نزاع

بحقه في الاراضي المتنازع ، كما

والتي كانت تتصرف بالاراضي في

عليها المسناة هور امام منصور الواقعة

...دية كانت تحت اماء منذ القديم ، وان

...جحت ادارة اخرى بتجفيفها ، وقد اظهر

... اميرية(١٢٠) .

الحلة

سياسية دائما بين السلطات البريطانية وبين

...جه المشاكل التي تتجدد دائما بين الملاكين ،

...ستأجرين من ابناء العشائر ، ففي التسوية

بين عشيرة بني حسن وعدد من الملاكين ،

...ظ بحذر كيفية الوصول الى تسوية لاتؤدي

Administration Report of Hillah 19191.

Ibid., P. 2.

الى اثارة غضب الملاكين عليها رغم ان السندات التي بحوزتهم هي سندات غير معتبرة(١٩١) • بينما دللت وقائع اخرى انه مهما بلغت اهمية الملاك ومنزلته عند السلطات البريطانية ، او قيمة السندات التي يحملها ، فان هذه السلطات لم تستطع ان تسوى مشكلة ما لصالحه ما دام الشخص المقابل هو شيخ عشيرة تعلق السلطات البريطانية على تأييده لها وعلى محافظته على الامن في منطقته اهمية كبيرة •

ان الوثائق المتعلقة بقضية استئجار مقاطعة (الزبيلية) في الحلة بين الملاك داود ضياء الدين كيلاني وبين سعدون الحاج عمران شيخ بني حسن ، تفضح السياسة البريطانية المشار اليها بشكل لا يقبل الجدل ، فعلى الرغم من العلاقات الوثيقة القائمة بين هذا الملاك والانكليز ، كتب الحاكم المدني العام الميجر جنرال برسي كوكس P. Cox الى السيد داود ضياء الدين يخبره انه :

« بعد ان امعنت النظر في قضيتكم يؤسفني كوني لا استطيع التدخل في الامر في الوقت الحاضر ، لان من غير المناسب بالنسبة للاعتبارات السياسية ان تطلب الحكومة من الشيخ عمران ترحيل ملتزمي الارض منه بعد ان استقروا هناك »(١٩٢) •

ويمضي الحاكم المدني العام، مدافعا عن رأيه السابق ، ومعبراً عن عدم قدرته على تأييد مساعي الملاك لاخراج الشيخ عمران من الاراضي ، التي ابدى الكيلاني رغبته في عدم تأجيرها للشيخ المذكور :

---

(١٩١) Ibid., P. 3.

(١٩٢) كتاب الحاكم المدني العام الى صاحب السعادة والاقبال كيلاني زادة السيد داود ضياء الدين ،

No. 2443/24/36 dated 12th Fib. 1918.

المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة 24/63 تسلسل ٢٦ •

« واني اظن بان الشيخ عمران كان له من الاسباب ما حمله على الاعتقاد بان سعادتكم كنتم تنوون اعطاءها (اجارة) قانونية فوضع ملتزمي الارض واقرهم هناك مقدما على امل ان ينال (اجارتكم)[١٩٣] .

ومن الطريف ان يبلغ الحاكم المدني العام الملاك داود ضياء الدين : ان عليه ان يستعلم من الشيخ عمران عن قيمة الايجار الذى ينوى الاخير دفعه مقابل المقاطعة المذكورة[١٩٤] .

وقد عرض الكيلاني ، في كتاب بعث به الى الحاكم المدني العام ، بدل الايجار الذى طلبه من الشيخ عمران ، ومقداره (٢٥٠٠) ليرة ، كما عرض لـه رد الشيخ عمران الذى يقول فيه انه :

« لاجل خاطركم ادفع (١٠٠) ليرة سنويا ، والسنتين (٢٠٠) ليرة »[١٩٥] .

وعلى كل حال فقد سويت المشكلة بمسعى من الحاكم السياسي لمنطقة الهندية ، واصبح بموجب هذه التسوية على الشيخ عمران ان يدفع مبلغ (٣٠٠) ليرة الى الملاك مع نصف حاصل الرز بعد حصاده[١٩٦] . وقد اعرب الكيلاني عن عجزه في استحصال هذه المبالغ واسترحم ان تقوم السلطات بهذه المهمة لاجله[١٩٧] . وبعد كل هذه المعمعة ، ذكر تقرير

---

(١٩٣) م . و . ح . و . المصدر نفسه ، الاضبارة نفسها .

(١٩٤) م . و . ح . و . المصدر السابق ، الاضبارة السابقة .

(١٩٥) كتاب الكيلاني داود ضياء الدين الى الحاكم المدني العام في العراق المؤرخ في ٢٠ تموز ١٩١٨ ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٩٦) الكتاب الصادر عن ادارة الحاكم المدني العام : No. 19791/58/5 dated 21st September 1918.
المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٩٧) كتاب الكيلاني داود ضياء الدين الى الحاكم المدني العام في العراق المؤرخ في ٢٧ ايلول ١٩١٨ ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

بريطاني عن منطقة الحلة لسنة ١٩١٩[١٩٨] ، وهو العام الذى تلا السنة التي جرت فيها كل المخابرات السابقة عن هذه المشكلة[١٩٩] ، اكد هذا التقرير عدم دفع الشيخ عمران الحاج سعدون « لحقوق الملاكين » ومثله امتنع ايضا الشيخ عداى الجريان رئيس البو سلطان غير ان التقرير اثنى على جهودهما لمصلحة السلطات البريطانية المحتلة وقال : « ان من الصعب تقدير قيمة الخدمات التي قدماها في هذا المجال »[٢٠٠] .

وكانت التسويات الاخرى التي انشغل بها الحكام السياسيين في هذه المنطقة ناجمة ايضا عن العلاقات بين الملاكين والفلاحين ـ المستأجرين ـ وقد ظل عدم وجود سياسة ثابتة وواضحة يمكن الركون اليها في تسوية مثل هذه المشاكل عاملا مهما ادى بالضرورة الى صعوبة مواقف الحكام السياسيين وتغيير خطواتهم بين الملاك والمستأجر تبعا للظروف[٢٠١] . وعلى اية حال فقد كان امام الحكام السياسيين مسائل مهمة تتطلب برأيهم حلولا سريعة منها[٢٠٢] :

١ ـ تصفية الايجارات والعقود اللاانسانية باعتبار ان ذلك هو اسلوب صارخ للاستغلال الذى كان يمارسه الملاكون .

٢ ـ تعزيز الايجارات النقدية اينما وجدت ، وذلك لازالة المساوىء الناجمة عن دفع حصة من المحصول والتي يتحمل الفلاح نتائجها السيئة في الغالب .

٣ ـ البت في مسألة حق الملاك في طرد الفلاحين ـ المستأجرين ـ متى شاء .

٤ ـ وضع حد لعقود الالتزام الكاذبة التي تدخل قيد سجل الايجارات

---

(١٩٨) Administration Report of Hillah, 1919, P. 2.

(١٩٩) تمت التسوية المذكورة في شهر ايلول ١٩١٨ .

(٢٠٠) Ibid., P. 2.

(٢٠١) Reports of Administration 1918, P. 121; Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 45.

(٢٠٢) Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 45.

والتي ترفع سعر الصفقات النقدية بين الملتزم والملاك • وكان الملاكون يقدمون هذه العقود كدليل للايجار المعقول المتوقع من المقاطعة ، وهذه العقود مصدر آخر من مصادر استغلال الملاك للفلاحين ـ المستأجرين ـ اذ سيكون باستطاعته فرض ايجارات عالية تبررها عقود الالتزام الكاذبة •

ومن بين هذه المشاكل شغلت المشكلة الثالثة وحدها اهتمام السلطات البريطانية فقد كانت تنطوي على محذورين[٢٠٣] هما :

١ ـ ان فسح المجال للملاك بطرد الفلاح سيؤدي الى حصول قلاقل عشائرية تخل بالامن العام « وراحة السلطات البريطانية » •

٢ ـ ان اطلاق يد الملاكين في هذه المسألة يؤدي الى انحلال النظام العشائري وتفككه •

ان مثل هذه الاحتمالات او التوقعات كانت تثير القلق لدى السلطات البريطانية[٢٠٤] ، لذا فقد وضعت هذه المشكلة في رأس قائمة المشاكل ، بغية وضع تسوية عاجلة لها ، وهي التسوية التي اشارت لها تقارير الموظفين البريطانيين : فأوصت بضرورة اصدار امر يمنع بموجبه الملاك من طرد الفلاحين ـ المستأجرين ـ الا برخصة من الحاكم السياسي ، وفي الوقت نفسه اقترح ايضا عدم السماح للسركال وفلاحيه ان يتركوا الارض بدون رخصة مشابهة[٢٠٥] •

وفي المنازعات الاخرى والتي يبدى فيها الفلاحون عدم معرفتهم بالسندات التي يحملها الملاك ، اشارت التقارير البريطانية الى امكانية حل

---

(٢٠٣) Ibid., P. 45; Reports of Administration 1918, PP. 121, 159.
بيل ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ •

(٢٠٤) بيل ، المصدر السابق ، ص ٥٤ •

(٢٠٥) Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 45.

المصاعب الناجمة عن هذه المشكلة عن طريق قيام السلطات البريطانية بتأييد جميع عقود الايجار التي تنظم بين الفلاح والملاك[٢٠٦] •

ومع كل ما ذكر فقد ابدى الحكام السياسيون عجزهم عن تسوية مشاكل هذه المنطقة تسوية عادلة فذكر انه :

« لا يوجد اي ضابط سياسي في المنطقة لم يعط من وقته الساعات الطوال لتسوية القضايا الخاصة بمنطقته ، اذ ليس هناك سياسة عامة امام الحكام السياسيين لتسوية مثل هذه القضايا المعقدة ، ولابد من القول بان حلا سريعا يجب ان يتخذ ، لما تسببه هذه القضايا من مصاعب في ادارة المنطقة »[٢٠٧] •

تسوية مشاكل الاراضي في منطقة العمارة

انجز الحكام السياسيون في منطقة العمارة عددا من التسويات المهمة حول مشاكل كثيرة بين الشيوخ الملتزمين للاراضي • ومنذ دخول السلطات البريطانية هذه المنطقة خلال الحرب العالمية الاولى ، سعت الى اعادة توزيع المقاطعات على الشيوخ واتباع الاسلوب السابق في الالتزام • ونجحت في طرد الشيوخ المشكوك في ولائهم من الاراضي التي كانوا يلتزمونها سابقا[٢٠٨] ، ومنحتها الى شيوخ آخرين موالين لها[٢٠٩] • وكان ابرز هؤلاء الشيخ غضبان البنية الذى جرد من اراضيه بسبب موقفه المعادى للانكليز خلال الحرب[٢١٠] • وجرد الشيخ محمد الحطاب رئيس البو دراج

---

(٢٠٦) Reports of Administration 1918, P. 121.

(٢٠٧) Ibid., P. 121.

(٢٠٨) Colonial Office, Report on Iraq Administration 1920-1922, P. 21.

(٢٠٩) الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ٢٦٣ .

(٢١٠) Colonial Office, *Op. Cit.*, P. 68.

من اراضيه نظرا لالتحاقه بالاتراك(٢١١) • كما جرد ايضا رؤساء عشائر السودان من الاراضي التي كانوا يلتزمونها في الماضي(٢١٢) ، بسبب ماذكر عن صلاتهم بالعثمانيين(٢١٣) • وقامت السلطات البريطانية ايضا بمنح اراضي الشطانية والعودة الى الشيخ زيارة المحيي رئيس الازيرج بعد ان كان الاتراك قد قسموا هاتين المقاطعتين ، العائدتين لقبائل العيسى والبزون ، والمريان ، بالتساوى بين شيوخ الازيرج الثلاثة وهم سلمان المزبان وشواى الفهد وزيارة المحيي(٢١٤) • وكان اجراء السلطات البريطانية بهذا الخصوص ناجما عما ذكر من تآمر شيوخ الازيرج وخاصة الشيخ شواى مع الاتراك(١٢٥) • غير انها عدلت عن رأيها السابق وقررت طرد الشيخ زيارة المحيي عام ١٩١٩ م بسبب ما زعم من سوء اخلاقه • واعيدت الاراضي الى العشائر السابقة ، فاعطيت العيسى التزام منطقة الشطانية ، كما اعطيت البزون التزام مقاطعة العودة ، فيما انتشرت عشائر المريان بين المقاطعتين(٢١٦) •

وكافأت السلطات البريطانية كلا من الشيخ فالح الصيهود والشيخ عصمان بن يسر شيخي قبائل البو محمد ، نظرا لمواقفهما المؤيدة للسلطة المحتلة وتقديرا لخدماتهما الى القوات البريطانية(٢١٧) •

---

(٢١١) الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ٣٠٩ •

(٢١٢) عريضتا فنجان السعد ومحمد السعد من رؤساء عشيرة السودان الى الحاكم المدني العام ومفتش المالية (الايرادات) المؤرختان في ١٨ شعبان (١٣٣١) (يرجح المؤلف السنة الرومية التي توافق عام ١٩١٧ م) وفي ١٣ / ٢ / ١٩١٩ م ، م • و • ح • و • الاضبارة 40131 تسلسل ٩ •

(٢١٣) الطاهر المصدر نفسه ، ص ٣٠٣ •

(٢١٤) Military Reports,
م • و • ح • و • الاضبارة السابقة ، الورقة ١٧ •

(٢١٥) Ibid.,
م • و • ح • و • الاضبارة السابقة ، الورقة ١٤ •

(٢١٦) Ibid.,
م • و • ح • و • الاضبارة السابقة ، الورقة ١٧ •

(٢١٧) Colonial Office, Report on Iraq Administration 1922-1923, P. 68.
الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ٢٦٣ •

التسوية والاعتبارات السياسية في العمارة

خلال فترة الاحتلال وحتى عام ١٩٢٢ م انطهـرت التسويات التـي انجزها الحكام السياسيون او المشاورون الانكليز ، تأثرهـا الواضح بمـا تقرره ظروف الموقف العام ومتطلباته ، واذا كانت طبيعة العلاقة مع السلطات العثمانية قد اخذت بنظر الاعتبار عند اعادة اعطاء المقاطعـات بالالتزام الى شيوخ منطقة العمارة في السنوات الاولى من عهد الاحتلال ، فـان طبيعة العلاقـة بالسلطات البريطانية وتقـديرات هـذه السلطات لاهمية الشيوخ ومركزهم قد اثرت في السنوات التالية على التزام الشيوخ لمقاطعاتهم مـن جهة[٢١٨] ، وعلى حسم القضايا والمنازعات على الاراضي بين القبائل مـن جهة اخرى[٢١٩] .

ففي المسألة الاولى ، كان ابرز حدث هو ما قرر بشأن الشيخ غضبان البنية ، فقد قدرت السلطات البريطانية ان العقاب الذى ناله الشيخ غضبان سابقا ، والذى ادى الى تجريده من اراضيه ، كان درسا كافيا له . ونظرا لاهمية هذا الشيخ ومركزه بين عشائر بني لام ، فقد تقرر منحه فرصـة جديدة لاظهار ولائه للسلطات البريطانية ، فتقرر اعادة الاراضي اليه . ولما كان هذا العمل يجب ان يتم على حساب شيوخ آخرين ، لذا تقرر ترحيـل شيخ صغير السن (١٢) سنة في مقاطعة الابيرة الواقعة ضمن ديرة بني لام ومنحت اراضيه الى الشيخ غضبان ، كما قـامت بتقسيم الاراضي التـي يقتسمها شيخا بني لام جوى اللازم وشبيب المزبان الى ثلاثة اقسام متساوية يكون واحدا منها الى الشيخ غضبان[٢٢٠] .

على ان اهم تطور على سياسة الانكليز تجاه تلزيم المقاطعات الى الشيوخ طرأ في الفترة ١٩٢٠ــ١٩٢٢ م ، وقد حصل هذا التطور بعـد ان شـعرت

---

(٢١٨) Colonial Office, Report on Iraq Administration 1920-1922, P. 21.

(٢١٩) Administration Report of Amarah 1920-1921, PP. 1-2, 5.

(٢٢٠) Colonial Office, Administration Report 1922-1923, P. 69.

السلطات البريطانية بال سيوف العشائر الدين يبدون تحالفهم معها لايفعلون ذلك الا طمعا في جر المغانم التي لا تقف عند حدود • وشعرت السلطات البريطانية ان سياستها السابقة في دعم هؤلاء الشيوخ والافراط في تقويتهم كانت نتيجتها وبالا عليها ، وادى الى اشغالها في مشاكل جانبية خلال الثورة التي اندلعت في عام ١٩٢٠ م [٢٢١] • ففي منطقة الحدود بين العمارة والمنتفك تكررت محاولات الشيخ سالم الخيون للاستحواذ على مقاطعة (الصكيل) ، وعصى خلالها امرا صدر اليه من الحاكم السياسي لمنطقة الناصرية يأمره بالانسحاب عن المواقع التي احتلها ، وكان واضحا من خلال التقرير البريطاني المرفوع في هذه القضية ، ان الشيخ سالم الخيون كان يتحرك في هذه القضية من مواقع قوته من جهة ، وحراجة موقف السلطات البريطانية من جهة اخرى[٢٢٢] •

وبناء على ذلك ولكي لا تتكرر مثل هذه الحادثة ، ولكي يبقى الشيوخ دائما بحاجة الى تعضيد السلطات البريطانية ومساعدتها لهم في تسوية نزاعاتهم ومشاكلهم التي ، وفق هذه الصورة ، لن تنتهي ، قررت السلطات البريطانية ان تقوم بتجزئة المقاطعات الكبيرة التي كانت تمكن ملتزمها من ممارسة نفوذ كبير يمكنه من ان « يتطاول » على السلطات البريطانية ، كما حصل مع سالم الخيون عام ١٩٢٠ م • واهم هذه المقاطعات هي مقاطعة الكحلاء التي يلتزمها الشيخ محمد العريبي ، فتقرر اشراك الشيخ فالح الصيهود شيخ البو محمد نفسه في التزامها بناء على الاسس التالية[٢٢٣] :

١ ــ ان الشيخ محمد العريبي لا يستطيع ان يدير مقاطعة كبيرة كالكحلاء بدون مساعدة السلطات البريطانية • وهي وحدها كفيلة في فرض مركزه كمتصرف لاكبر ديرة قبلية في العمارة •

---

(٢٢١) Ibid., P. 67-69; Administration Report of Amarah, 1920-1921, P. 1-2.

(٢٢٢) Administration Report of Amarah, 1920-1921, P. 2.

(٢٢٣) Colonial Office, Administration Report 1922-1923, P. 68.

٢ ــ ان تقسيم مقاطعة الكحلاء يطابق السياسة العامة للحكومة التي تقضي بتصفية المقاطعات الكبيرة •

٣ ــ ان الشيخ فالح الصيهود هو شخصية مهمة وشيخ بارز في قبائل البو محمد وكان دائما مساندا للسلطة البريطانية ومخلصا لها ، ولكنه ليس من المؤكد ان يبقى على وفائه واخلاصه في المستقبل فيما اذا بقي يلتزم مقاطعة صغيرة لا تتناسب مع مركزه وشخصيته •

٤ ــ ان اراضي الشيخ فالح القديمة كانت تدفع كمية كبيرة من الضرائب، وانه يبدو من غير العملي ان يترك فيها ، مع استمرار ارتفاع الضرائب عليها •

٥ ــ ان مقاطعة الكحلاء ستزيل القلق الذى يثقل شيوخ البو محمد ، لما ستمنحه هذه المقاطعة من ثقل جديد يعدل من ميزان القوى لصالحهم•

وفي الوقت نفسه قامت السلطات البريطانية باجراء مماثل للاجراء السابق مع مقاطعة قمندار الفهد احد شيوخ بني لام على الضفة اليمنى من دجلة ، وذلك لاعادة الاراضي المورثة لشيوخ آل الجنديل (بني لام) ، تأكيدا لاعترافها بالحقوق المورثة من جهة ، ولتحسين الوضعية المالية لشيخي بني لام جوى اللازم وشبيب المزبان ، على الضفة اليسرى من دجلة ، اللذين اخذ قسم من اراضيهما لايجاد مكان للشيخ غضبان البنية(٢٢٤) •

ويبدو ان تدهور اوضاع الانكليز عام ١٩٢٠ م قد ادى الى انقلاب شيوخ آخرين عليهم ، فهذا الشيخ ثامر رئيس آل كورجه الذى يلتزم لوحده نصف مقاطعة المشرح بينما يلتزم النصف الثاني ثلاثة شيوخ آخرون، انتهز هذه الفرصة ، فأبعد سبعة شيوخ من عشيرة السواعد من منطقته ، لذا سعت السلطات البريطانية الى اعادة تقسيم المقاطعة لكي تقلص نفوذ الشيخ ثامر • فاصبح بموجب التقسيم الجديد لا يلتزم غير $\frac{٣}{٩}$ المقاطعة فيما نال الشيوخ الآخرون وهم شبيب وعلي وصادق آل كورجة $\frac{٢}{٩}$

(٢٢٤) Ibid., P. 69.

من المقاطعة بعد ان كان لكل واحد منهم (½) المقاطعة فقط . اعتبر التقرير البريطاني التقسيم الجديد اكثر امانا من التقسيم السابق ، ووصفه بانه نجح في تأييد هؤلاء الشيوخ للانكليز . ان الشيخ ثامر آل كورجة قام بعدة محاولات لاسترجاع اراضيه ، ولكنه لم يفلح . اوصى التقرير بعدم ارجاعها له في المستقبل(٢٢٥) .

تسوية المنازعات على الحدود . مشكلة مقاطعة الصيكل

كانت هذه المقاطعة (الواقعة في منطقة الحدود بين العمارة والمنتفك) سبب المشكلة الكبرى التي قامت عام ١٩١٩ م واستمرت حتى عام ١٩٢٠ حين اعلن عن تسويتها ، ثم عادت واندلعت ثانية في عام ١٩٢١ م ، ترجع الى حقوق تصرف ادعى بها الشيخ سالم الخيون شيخ بني اسد(٢٢٦) ، غير ان هذه المشكلة ادت بصورة عرضية الى اندلاع نزاع طويل بين الشيخ سكر النعمة شيخ عشيرة العيسى والشيخ حسن البدر(٢٢٧) ، ابن الشيخ بدر الرميض ، المشهور بعدائه للسلطة البريطانية وتأييده للعثمانيين(٢٢٨) .

يلقي التقرير البريطاني اللوم والعتاب على الشيخ سالم الخيون ، لانه بتحريكه هذه المشكلة اضاع اسابيع عديدة من اوقات وجهود الحكام السياسيين وبضعة آلاف من الربيات التي انفقت على البرقيات من اجل تسوية المشكلة بالطرق العشائرية التي تتوخى الاقناع في مسائل مثل منازعات الحدود .

بدأت المشكلة بعد عودة الشيخ سالم الخيون من الهند(٢٢٩) ، فطالب

---

(٢٢٥) Administration Report of Amarah 1920-1921, P. 5.
(٢٢٦) Ibid., P. 1.
(٢٢٧) Ibid., P. 1.
(٢٢٨) ولسن ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠١ .
(٢٢٩) كان الشيخ سالم الخيون قد رفض الاذعان لقوات الاحتلال البريطانية فنفي الى الهند في عام ١٩١٥ م ، ثم سمح له بالعودة سنة ١٩١٩ م ، واقرته السلطات البريطانية شيخا على بني اسد .
انظر : Military Reports,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة ، الورقة ٩٠ .

بحقوقه في مقاطعة الصيكل ، التي ستصبح في غضون بضع سنوات من اغنى مقاطعات الرز ، وعمد الى تأجيرها الى الشيخ فارس رئيس آل فرطوس بالرغم من انها كانت مؤجرة ، ومن اجل تأكيد حقوقه فيها قدم عروضا للصداقة مع الشيخ بدر الرميض شيخ بني مالك ، فسمح لحسن بن بدر الرميض ان يتصرف بحقوقه في مقاطعة (ابو ليله) الواقعة في الشمال الغربي من مقاطعة الصيكل • ان نجاح حسن بهذه المهمة يعني زحف الشيخ سالم الخيون بحدود مقاطعاته ليكون في خط مع الشيخ حسن وهذا سيسمح له ان يتقدم بأرضه ليبتلع المقاطعة المذكورة (الصيكل) • غير ان هذه المحاولات اوقفت بتدابير سريعة من لدن الميجر مارس Marrs. (٢٣٠) •

لقد كانت تلك المحاولة ، خطة ممتازة للتوسع ، فقد سارع الشيخ سالم بارسال رجاله لزرع مقاطعة (ام الخصاف) ، واجبر الشيخ سكر النعمة شيخ العيسى بان يتنازل عن حقوقه في هذه الارض • على ان النزاع على (ام الخصاف) رغم كونه بعيدا عن مقاطعة (الصيكل) قياسا بمقاطعة (ابو ليلة) فانه يساعد على تأكيد ادعاءات سالم الخيون واثبات حقوقه في (الصيكل)(٢٣١) • وجدير بالذكر ان مقاطعة (ام الخصاف) كانت تقع تماما ضمن الحدود الطبيعية لمقاطعة (الشطانية)(٢٣٢) وقد سبق لسكر النعمة منذ بضع سنوات ان اذعن لبدر الرميض وصار رجال حسن البدر يفلحون فيها • ان وصول المسألة الى هذا الحد خلق مشكلة جديدة ، فقد حصل كل من سالم وحسن حقوقا جديدة ، بينما خسر سكر النعمة جانبين في القضية نتيجة تصرف حسن وسالم بحقوق معينة من اراضيه • غير ان مشكلة سكر النعمة هذه سويت من لدن الكرنل (العقيد) هاول Howell الذى ارضاه بان سمح له بالزراعة في الاراضي التي نالها حسن البدر ،

---

(٢٣٠) Administration Report of Amarah 1920-1921, P. 2.

(٢٣١) Ibid., P. 2.

(٢٣٢) الديرة التي يلزمها الشيخ سكر النعمة .

وهكذا بقيت القضية متوازنة ، وظلت حدود سالم بعيدة نسبيا عن مقاطعة الصيكل[٢٣٣] •

في هذه المرحلة من النزاع اعاد الشيخ سالم الخيون فتح المسألة مع سكرتارية الايرادات في بغداد ، فأخبر بان هذه المسألة قد سويت بواسطة مجلس تحكيمي من الحكام السياسيين والمحكمين العرب ، وثبت فيها بطلان ادعاءات سالم الخيون ، كما اخبر الكولونيل هاول Howell الشيخ سالم بأن ليس له حق في العودة الى مقاطعة (الصيكل) وانه ــ الشيخ سالم ــ كان محظوظا لانه لم يستدع امام المجلس • ويذكر ان الحدود بين المقاطعات قد خططت واعلم الحكام السياسيين في العمارة والمنتفك بنتائج التسوية[٢٣٤] •

غير ان الشيخ سالم الخيون استغل ظروف عام ١٩٢٠ ، وارسل وكيله حجي ريكان فقام بزراعة الرز في (الكبيبة) على بعد ميلين او ثلاثة اميال جنوب مقاطعة (الصيكل) والواقعة ضمن حدود العمارة ، ورفض الشيخ سالم الاذعان لطلب الحاكم السياسي في الناصرية القاضي بالجلاء عن (الكبيبة) • ولما طلب الشيخ سكر النعمة السماح له بطرد المتجاوزين بالقوة • اخبر الا يقوم باى عمل ، فاستجاب الشيخ سكر لهذا الطلب • وقد ثمن عمله هذا من لدن السلطات البريطانية باعتبار انه ليس من السهل على عرب المنطقة ، ان يقفوا ايجابيين لمثل هذا التحدى غير ان سكر قام بجهد عظيم كي لا يسمح لرجاله بالصدام مع رجال الشيخ سالم الخيون • لقد منح الشيخ سكر حق طرد المتجاوزين بعد ان تحسنت الظروف لصالح الانكليز • فسقط عدد من القتلى والجرحى نتيجة للاشتباك بين الجانبين ، وتمكن الشيخ سكر من المتجاوزين قبل ان يحصدوا ارزهم • لقد عبر

---

(٢٣٣) Ibid., P. 2.

(٢٣٤) Ibid., P. 2.

التقرير عن غضب السلطات البريطانية على الشيخ سالم وانذرته بان عليه دفع خمس نساء[٢٣٥] جزاء على قيام رجاله بزرع اراضي (الكبيبة)[٢٣٦] .

تسوية المشاكل الناجمة عن توزيع التزامات الاراضي

من بين القضايا التي كانت تقوم حولها كثير من المنازعات ، مسألة التزام المقاطعات ، فبعد ان تنتهي السلطات البريطانية من توزيع اللزمات على الشيوخ والرؤساء تقدم الكثير من الاعتراضات ، والعديد من طلبات الاسترحام ، يعرض فيها الرؤساء والشيوخ تصرفهم القديم بالارض ، وما حصل لهم من تشتت وتبعثر نتيجة منح السلطات التزام اراضيهم الى شيوخ آخرين في ظروف واحوال مختلفة[٢٣٧] . ومن ذلك مثلا ما عرضه الشيخ فارس الطخاخ احد رؤساء عشيرة الازيرج على المندوب السامي ،

---

(٢٣٥) وفقا لنظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية يطالب المعتدي بتقديم امرأة او اكثر ، حسب الاضرار الناجمة عن الاعتداء ، لمصلحة المعتدي عليه . ويستند هذا العرف العشائري الى انه وسيلة لحسم النزاع وتأمين التقارب بين الطرفين ، وجدير بالذكر ان مثل هذا التدبير في اعطاء النساء يعتبر وفقا لنظام دعاوي العشائر بدلا عن الدية او الحشم (انظر المادة ٢٥ في الملحق رقم ١ في هذا الكتاب) . وقد استمر العمل في هذه المادة من نظام دعاوي العشائر حتى عام ١٩٢٩ حين اعتبر هذا العرف لا يتفق ووضع العراق كدولة متمدنة ، اذ اصدرت وزارة الداخلية منشورها المرقم ٣١٧٠ في ١٩٢٩/٩/١٩ م الذي قررت فيه لزوم تغيير هذا العرف العشائري والاكتفاء بالحكم بأداء مبالغ معينة عوضا عن النساء . انظر : فاضل عوني ، شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨ م وتعديلاته ، ط ٢ ، (بغداد ١٩٥٥) ، ص (٧٧) .

(٢٣٦) Administration Report of Amarah 1920-1921, P. 2.

(٢٣٧) عريضة الشيخ مذكور المنشد رئيس الازيرج الى المندوب السامي . عريضة الشيخ حمود الخليفة من رؤساء عشائر البومحمد الى وزارة الداخلية العريضتان محفوظتان في م . و . ح . و . الاضبارة 23, E/1 تسلسل ٣ . عريضة الشيخ فنجان السعد والشيخ محمد السعد من رؤساء عشيرة السودان الى مفتش المالية (الايرادات) ، المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 40/31 تسلسل ٩ .

يشرح فيها الظروف التي ادت الى رفع يده عن التزام حصته في مقاطعتي (العريض والدهامية) ، هذه الظروف التي يعبر عنها « بالقوة الجابرة » اى الاكراه الذى مارسه الشيخ غضبان البنية ضده ، ويقول ايضا انه منذ ذلك الحين وحتى تاريخ طلبه لا ارض له وقد راجع السلطات المختصة وقدم طلبات عديدة يسترحم فيها منحه التزام احدى المقاطعات ولكن بدون جدوى فقد كان يوعد دائما حتى انتهاء فترة الالتزام المقررة سلفا من لدن السلطات المسؤولة(٢٣٨) •

دأبت السلطات المختصة خلال الفترة ١٩١٤ـ١٩٢٢ على منح اعوانها والمتنفذين من بين شيوخ العشائر ، التزام المقاطعات اما صغار الشيوخ والرؤساء فكانت تؤجلهم دائما بدعوى ان اى اجراء من هذا القبيل يعني عزل شيخ بدون ذنب ، من المقاطعة التي يلتزمها(٢٣٩) •

على ان ذلك الادعاء لم يكن غير حجة تتذرع بها السلطات المختصة لمجابهة الشكاوى العديدة التي ترفع ضدها ، فالعقلية الادارية التي كانت توزع اللزمات لم تكن تنظر لغير منزلة الملتزم ونفوذه وقد تأيدت هذه الحقيقة بكتاب متصرفية العمارة ، ردا على استفسار وزارة الداخلية ، بشأن مسألة التزام الاراضي الذى طالب به عدد من رؤساء عشائر السراج في مضبطة رفعوها الى وزير الداخلية واكدوا فيها ضرورة مساواتهم بالعشائر الاخرى • جاء بكتاب المتصرفية :

« المعروف ان هؤلاء (السراج) مشتتين ولا يوجد من عشائرهم من هو ملتزم رأسا من الحكومة سوى الشيخ

---

(٢٣٨) عريضة الشيخ فارس الطخاخ رئيس الازيرج الى المندوب السامي ، المحفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ •

(٢٣٩) كتاب متصرفية العمارة المرقم ٦١٣٥ في ٢٦ تموز ١٩٢٢ ، المحفوظ ١٧/٧
م • و • ح • و • الاضبارة نفسها •

كانم السدخان والعشيرة (السراج) من اتباع (طوائف) بني لام • وتوجد في اللواء من التابعين (الطوائف) لبني لام ، من هم اهم من السراج ، مثل جنانـه والخرسـان وغيرهم ممن يقعون تحت سلطة مشايخ بني لام ، وكذلك فانهم اشرف منزلة وجاها ونسلا من عشائر السراج ولكنهم لا يطلبون ان يكونوا ملتزمين من الحكومة وان عشـائر السراج لايستحقون الامانة لان جميعهم من السراق وقطاع الطريق »(٢٤٠) •

ومن المشاكل الاخرى الناجمة عن التزام المقاطعات ما يحصل عـادة بعد دخول ملتزم جديد كشريك مع الملتزم السابق ، بعد تشبث طويل من لدن الملتزم الجديد لدى السلطات المحلية ، او بناء على ظروف مسـتجدة تقررها السلطات المسؤولة • ان مثل هذه المحاولات تجابه في اكثر الاحوال بالرفض من لدن الملتزم القديم او الملتزمين السابقين ، فلا تمضي غير فترة قصيرة حتى يحصل النزاع ثم الاشتباك الذى يؤدى بالضرورة الى اضطراب الامن وفقدان الاستقرار •

في الموضوع الاخير عثر على وثائق تؤكد هذه الحقيقة كما توضح اسلوب تسوية المجالس التحكيمية العشائرية لمثل هذه المشاكل • ففي عام ١٩٢٠ حدث نزاع بين مهاوش الجابر وتركي العفات من رؤسـاء عشـيرة الدريع قبيلة بني سعيد ، بسبب دخول مهاوش الجابر كمناصف في التزام مقاطعة (البغيلات) في العمارة والتي كان تركي العفات يلتزمها وحده • وقد ادى النزاع الى سقوط عدد من القتلى والجرحى بضمنهم المعتدى ، دشر بن تركي العفات ، الذى قام بالعمل انتقاما من مهاوش الجابر لمنافسته اياهم في التزام

---

(٢٤٠) كتاب متصرفية العمارة المرقم ٥٩٧٧ / ١٧/٧ والمؤرخ في ٢٠ تموز ١٩٢٢ ، المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ •

المقاطعة . وبعد جهود حصل التراضي وعقد الفصل على اصول العشائر وقام الحاكم السياسي للعمارة بتعيين مهاوش الجابر شيخا مسؤولا عن المقاطعة وحصته (نصف) المقاطعة وانزلت حصة الشيخ تركي الى $\frac{٣}{١٠}$ من المقاطعة ، فيما منحت $\frac{٢}{١٠}$ من المقاطعة الى شيخ ثالث هو عبد علي المال الله .

لم تنته المسألة عند هذا الفصل ، فقد عمد ابن آخر لتركي العفات ، يدعى مطشر ، محاولا قتل الشيخ مهاوش انتقاما لما حصل . فعقد مجلس عشائرى ثان بزعامة الشيخ سكر النعمة رئيس العيسى ، قبيلة بني سعيد ايضا ، تعهد تركي في المجلس بان يقوم هو او اى طرف آخر بتسليم مطشر الى السلطات عند القبض عليه . وتعهد الجميع بالمحافظة على الامن ، والا فان اى اخلال بالتسوية التي انتهى اليها المجلس يعرض الشيوخ الثلاثة الى فقدان المقاطعة بدون استثناء .

لم يمض وقت طويل على الفصل الثاني في هذه الحادثة حتى قام هذه المرة الشيخ مهاوش الجابر بمهاجمة تركي العفات واهله . واسفر الهجوم عن قتل تركي وعدد من ابنائه وذويه . فقامت السلطات البريطانية بانتزاع المقاطعة من الثلاثة ومنحتها بالالتزام الى الشيخ محمد الحطاب احد رؤساء البو دراج والقت السلطات البريطانية القبض على الشيخ مهاوش الجابر وحكمت عليه بالسجن (٧) اعوام ، وصادرت املاك الشيوخ الثلاثة للتعويض عن ديون الحكومة ، ونفي الشيخ عبد علي المال الله ومطشر بن تركي العفات من المقاطعة نفيا مؤبدا عند الشيخ سكر النعمة ، ويكون الاخير مسؤولا عن حجرهما عنده ، وارغامهما جهد امكانه على دفع ديون الحكومة[٢٤١] .

---

(٢٤١) كتاب متصرفية العمارة المرقم ٥١١٢ والمؤرخ في ٦ / ١٠ / ١٩٢١ . تقرير مشاور اللواء المرقم ٨٣٤ والمؤرخ في ١٩٢٢/١/٢٩ ، المحفوظان في م . و . ح . و . الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ .

وكان مجلس عشائرى سابق قد اصدر حكما مشابها في عام ١٩١٩ م ، بسبب النزاع الحاصل بين شيوخ البهادل حول التزام مقاطعة (ابو حلانه) الذى ترتبت عليه اضرار كبيرة شملت جميع الزراع . لذا قامت السلطات البريطانية بطرد الشيخين حمود الحسن وجرجان العصفور واعطت حصصهم الى شيوخ آخرين(٢٤٢) .

تسوية المشاكل الاخرى

ومن بين مشاكل العمارة التي حاولت السلطات البريطانية تسويتها ، كانت منازعات اخرى على الاراضي منها قضية بين شيوخ البزون وأحد سراكيلهم(٢٤٣) . اما الاخرى فكانت بين الشيخ محمد العريبي والشيخ مهدى الحاج حسن حول التصرف بالمياه . وابدى التقرير الصادر عن متصرفية العمارة عن اعتقاده بصعوبة هذه المشكلة نظرا لعدم وجود خارطة للموضع المتنازع عليه(٢٤٤) .

وكانت هناك مشكلة خطيرة بين عشيرتي الازيرج والبو محمد بسبب منح الأخيرة اراضي الازيرج ، وكان كتاب المتصرف واضح الانحياز الى

(٢٤٢) كتاب وزارة المالية المرقم ٥١٤٢ والمؤرخ في ٥ – ١٩٢٢/٦/٦ م الموجه الى سكرتير مجلس الوزراء ، للمصادقة على اجراء سماح على بدل التزام المقاطعة اعلاه بسبب الاضرار التي لحقت بزراعة المقاطعة . والكتاب محفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ .

(٢٤٣) Fortnightly Report of the Divisonal Adviser, Amarah Division for the Fortnight Ending 30th November 1921, Forthnight Ending 30th November 1921, to the Adviser to the Ministry of the Interor No. 6909 dated 7th December 1921. م . و . ح . و . الاضبارة 48/E تسلسل ٥٠ .

(٢٤٤) Ibid; Ietter from office of the Mutasarrif, Amarah Division to the Adviser, to the Ministary of the Interor, No. 4020/1/1 dated 11th May 1922. م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

جانب البو محمد واشار الى انه بالرغم من انشغال عشيرة الازيرج بشراء معدات الحرب والبنادق « فان من المشكوك فيه ومن الحماقة ان تقوم الازيرج بعمل لصد الاوامر الصادرة فانهم لو فعلوا ذلك فان فرص النجاح امامهم ضئيلة ضد البو محمد وانهم سيفقدون حتما الارض التي يحاربون من اجلها »(٢٤٥) .

وفي حادثة اخرى ذكر ان احد الموظفين الانكليز قتل في المقاطعة التي تلتزمها عشيرة البزون ، فاقترح مشاور اللواء طرد العشيرة من المقاطعة ومنحها الى الشيخ شواى الفهد شيخ الازيرج . وقد ايد متصرف اللواء اقتراح المشاور ووصفه بانه « موافق للحقيقة والسياسة الحاضرة »(٢٤٦) .

اعمال تسوية منازعات الاراضي في بغداد والمناطق المجاورة

في منطقة بغداد انجز الحكام السياسيون عدة تسويات لمنازعات مختلفة على الاراضي . ففي الاراضي الاميرية عالجت السلطات المحتلة اهم مشكلة في منطقة بغداد ، وهي النزاع بين عشيرتي بني تميم وزوبع على اراضي مقاطعة ديروتان في منطقة الفلوجة الداخلة في حدود منطقة الكاظمية يومئذ . لقد انجزت السلطات البريطانية تسوية المشكلة عن طريق تعيين الحدود بين العشيرتين واطلاق يد بني تميم في المقاطعة(٢٤٧) . وكانت

(٢٤٥) Letter form Office of the Mutasarrif, Amarah Division to the Adviser to the Ministary of the interor, No. 6333/1/1 dated 2nd August 1922.

م . و . ح . و . الاضبارة 48/E تسلسل ٥٠ .

(٢٤٦) كتاب متصرفية العمارة المرسل الى وزارة الداخلية المرقم ٦٣٢٤ والمؤرخ في ١ آب ١٩٢٢ . جواب وزارة الداخلية المرقم ١٠٨٩١ والمؤرخ في ٢٢-٢٤ تموز ١٩٢٢ . في : م . و . ح . و . الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ .

(٢٤٧) Letter from Assistant P. O: of Kadhimain, No. 509 dated 23rd April 1918. To the Civil Commissioner.

المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 30/37 تسلسل ١٢ .

الوثائق البريطانية قد اظهرت عطفها المتزايد على بني تميم نظرا للمساعدات المهمة التي قدمها بعض شيوخ بني تميم للسلطات البريطانية اثناء وبعد احتلالهم بغداد . وقد عبر عن ذلك الحاكم السياسي في منطقة الكاظمية بقوله :

« ان بني تميم مخلصون ونافعون لنا بدرجة انهم يستحقون كل تقدير »(٢٤٨) .

وجرى في هذه المنطقة ايضا تسوية مشاكل مختلفة كانت قائمة بين الملاكين المتفوضين للاراضي وبين المتصرفين في الارض من ابناء العشائر ، فقد كان من نتائج اسناد السلطة العثمانية للملاكين في الماضي ، ان استطاع الملاكون طرد الفلاحين وابدالهم بفلاحين آخرين من العشائر الساكنة في المنطقة ، فلما حلت السلطات البريطانية محل السلطات العثمانية ووجدت ان مصالحها تقتضي اسناد العشائر تأمينا لراحة قواتها ، سعت الى ترجيح كفة العشائر ، حتى انها سمحت لرؤساء بني تميم بزراعة اراض قيل انها تعود للملاكين ، بعد ان ادعى الانكليز ان ذلك اجراء مؤقت(٢٤٩) . ويبدو ان موقف السلطات المحتلة هذا جاء تثمينا منها لموقف شيوخ بني تميم المساند لها ، ان سياسة الانكليز هذه يمكن اثباتها من خلال الوثائق الخاصة بتسوية المشكلة القائمة بين اسرة من الملاكين(٢٥٠) ورؤساء من عشيرة بني تميم حول تسقام اراضي (العياشة والفخرية والنصرانية) ، فقد عمدت السلطات المحتلة الى ترجيح حقوق التصرف العائدة لبني تميم في الاراضي التي تقوم

---

(٢٤٨) Letter from P. O. of Kadhimain, No. 1406 dated 15th November 1917. To the Political Officir, Feluja.
المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢٤٩) انظر الامر الصادر من نائب الحاكم السياسي في الكاظمية المرقم ٤٠ والمؤرخ في ١٩١٧/٩/٢١ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 30/9 تسلسل ١٨ .

(٢٥٠) اسرة نقيب الاشراف السيد عبد الرحمن افندي كيلاني زادة . انظر الكتب المتبادلة بينه وبين ناظر المالية حول هذا الموضوع . في م . ح . و . الاضبارة 30/9 تسلسل ١٨ .

حولها ادعاءات آل النقيب بحق الملكية الصرفة عليها ، وادعاءاتهم الاخرى بالزرع والتسقام وتنسيب السراكير (السراكيل) والفلاحين الذين يفلحون فيها . هذا وقد جاء في عريضة للنقيب(٢٥١) قوله :

« في السنة الحالية قامت حكومة القضاء (الكاظمية) بتوزيع الاراضي فاعطت حق الزراعة في اراضينا (وهي ملك صرف) الى حسن السهيل ومحمد السلطان من عشيرة بني تميم ، ولم تعط الى سركارنا (سركالنا) علي الفرحان وعشيرته الا عشرة فدن ، وهذا مخالف للقانون والعرف ذلك لان صاحب الملك يكون مقدما على غيره . وان سركارنا (سركالنا) وفلاحينا ساكنون المنطقة منذ ثلاثين سنة ، هذا اذا اتخذت مسألة السكن كأساس في التصرف، والا فلم يبق غير التعامل القديم وفيه نحتفظ ايضا بالشرطنامات المؤيدة من الحكومة السابقة (العثمانية) تحتفظ نظارة المالية بنسخ منها وتشهد كلها باننا زراع في املاكنا سابقا . لقد كان حسن السهيل يتصرف باربعشرة قطعة من اراضي هور عقرقوف ، واما محمد السلطان فكان يتصرف بسبع قطع في هور عقرقوف ايضاً وقد اضيفت اليهم اراضينا رغم اشغالهم القطع المذكورة » .

ويستمر الملاك في سرد الادلة الثبوتية للتصرف القديم في اراضي هذه المنطقة حتى ينتهي الى القول :

« وعندما اجرى المهندس الكشف على المنطقة جاءت

---

(٢٥١) عريضة الكيلاني زادة احمد افندي المرسلة الى الكولونيل هول سكرتير الدخل والمالية المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ م . المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

النتيجة عكس ما كنا نأمله[٢٥٢] ... لذا نطلب عدالة ووجدان الكرنل هول Howell »[٢٥٣] .

على ان السلطات البريطانية اغمضت عيونها عن رؤية هذه العرائض واصمّت آذانها عن سماع هذه الادعاءات[٢٥٤] ، فيما واصلت من جهة اخرى تحرياتها عن اصل ادعاءات الملاكين وذلك بغية كشف القضية وانجاز التسوية لصالح بني تميم .

ومن المثير حقا ان تكشف تحريات مساعد الحاكم السياسي في الكاظمية عن اصل ادعاءات نقيب اشراف بغداد في منطقة العياشة التابعة لقضاء الكاظمية السابق ذكرها فيقول في تقريره :

« في اواخر الحكم العثماني طلب فرع العياشة من بني تميم الذين كانوا ضعافا بالمقارنة مع جيرانهم ، طلبوا اسناد ومساعدة نقيب اشراف بغداد في منازعاتهم القبلية ، فوافق النقيب على هذا الطلب مشترطا عليهم بيعه حق التصرف في اراضيهم (حق الشرطنامه) . واضطر فرع العياشة الى موافقة النقيب ، غير ان الاخير لم يدفع لهم النقود وعوضا عن ذلك قدم لجواد اغا المسؤول عن قضايا بيع الاراضي دعمه الادبي والتزامه الشخصي كما اهداه عباءة حريرية وقام جواد اغا من جانبه بغلق القضية التي كان

---

(٢٥٢) اعتبرت الاراضي موضع النزاع بكونها اراض اميرية .

(٢٥٣) كانت العريضة في الاصل مكتوبة باسلوب ضعيف ، تكثر فيها الاخطاء النحوية والاملائية ، وقد وضعت الجمل باسلوب المؤلف بعد ان روعيت الدقة في اعطاء المعنى المقصود اصلا .

(٢٥٤) انظر عريضة الملاك كيلاني زادة احمد افندي المؤرخة في ١٩١٧/١٠/١ م . عريضة الملاك نفسه المؤرخة ١٩١٨/٣/٣ م . عريضة الملاك نفسه المؤرخة ١٩١٩/١/٢٢ م . وقد حفظت هذه الوثائق في م . و . ح . و . الاضبارة 30/9 تسلسل ١٨ .

يفترض فيها ان يدفع النقيب (٨٠٠) ربية مقابل ارض مساحتها من (٤٠٠٠) الى (٥٠٠٠) اكر »[٢٥٥] .

وعلى كل حال ففي هذه المشكلة وغيرها من المشاكل ، عالج الحكام السياسيون مسألة فقدان الفلاحين المستأجرين ، سواء كانوا مغارسين او غير مغارسين ، الوثائق التي تثبت حقوقهم التصرفية بالاراضي ، عن طريق تأكيد حقوقهم التصرفية وذلك اعتمادا على اشغالهم الأراضي لفترة طويلة من الزمن[٢٥٦] ، ومع ذلك فان التسويات النهائية كانت تخضع للظروف عموما وذلك لانها كانت تمس مصالح كبار الملاكين الساكنين جوار بغداد من جهة ومصالح رؤساء عشائر المنطقة، واكثرهم مؤيد للسلطة البريطانية،[٢٥٧] من جهة اخرى .

في بغداد وديالى وكربلاء[٢٥٨] ، حيث تظهر كثير من الاراضي المسجلة بالطابو ، تبرز الكثير من المنازعات بين الملاكين من اصحاب هذه الحقوق وخاصة على حدود المقاطعات المتشابكة ، وعلى مصادر الارواء او قنوات المياه[٢٥٩] . وبالرغم من ان تسوية المنازعات في هذه المقاطعات كثيرة ومعقدة، نظرا لكثرة ادعاءات الملكية الصغيرة ، وكثرة تجاوزات المتنفذين في الماضي[٢٦٠] ، فان اعمال التسوية وجدت تفهما من لدن الملاكين بشكل

---

(٢٥٥) Report of Assistant P. O., Kadhimain, P. 2,
م . و . ح . و . الاضبارة 30/9 تسلسل ١٨ .

(٢٥٦) Monthly Diary of P. O., Baghdad, for September 1918, Monthly Reports, P. 3.

(٢٥٧) Ibid., P. 3.

(٢٥٨) الحقت منطقة كربلاء بالحلة في حزيران ١٩١٨ .
Atiyyah, Op. Cit., P. 254.
انظر :

(٢٥٩) بيل المصدر السابق ، ص ص ٢٦٢ – ٢٦٣ .
Reference Map T. C. 214 of Political Office, Karbela, No. 5227 dater 7th November 1918
المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 64/24 تسلسل ١٩ .

(٢٦٠) بيل ، المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ .

يفوق المناطق الاخرى ، حيث كانت اعمال التسوية تجابه دائما بالتردد والحيرة ، لقد ساعد على ذلك التفهم ادراك الملاكين بأن اجراءات التسوية ستؤدي الى تسجيل حقوق المالك وليس ابطالها وهو التصور الشائع في انحاء البلاد المختلفة (على حد تعبير المس بيل)(٢٦١) .

بعد اصدار بيان التحديد والتسجيل رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٠ تشكلت لجنتان لغرض القيام بالاعمال التي اشار اليها هذا البيان(٢٦٢) . وقد خصصت للجنتين المناطق التي تزاولان فيهما اعمالهما ، وقد كانت منطقة بغداد ميدانا لعمل احدى هاتين اللجنتين ، فبدأت اعمالها في ديالى . وقد انتقدت اللجنتان بسبب قيامهما باعمالهما دون الاتصال بدائرة الطابو ، فكان ان فشلت اللجنتان في تحقيق الاهداف التي تشكلتا من اجلها . وعند قيام الثورة في عام ١٩٢٠ م تركت اللجنتان اعمالهما ، فأضطرت دائرة الطابو لجمع الاضبارات والخرائط التي تركتها اللجنتان ثم حفظتها بسبب ما قيل عن عدم امكانية الاستفادة منها(٢٦٣) .

لاحظ المسؤولون عند اجراء التسوية اهمية القيام بمسح عام للاراضي باعتباره شرط رئيس للوصول الى تسوية « عادلة »(٢٦٤) وقد وصف محمد حسين ، وهو المسؤول عن اجراء الكشف على النزاع القائم بين النقيب كيلاني زادة والنواب محمد افضل خان ، الطرفين المتنازعين بان كلا منهما

---

(٢٦١) المصدر نفسه ، ص ٢٦٠ .

(٢٦٢) م . و . ح . و . تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ١٢ ، الاضبارة السابقة .

(٢٦٣) م . و . ح . و . تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ١٣ ، الاضبارة السابقة .

(٢٦٤) تقرير الخبير محمد حسين المكلف باجراء الكشف على الاراضي المتنازع فيها بين النقيب كيلاني زادة والنواب محمد افضل خان ، المرسل الى الحاكم السياسي في كربلاء . المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 64/24 تسلسل ١٩ . تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق ، ص ٤٠ المحفوظ في م . و . ح و . ح الاضبارة 20/69 تسلسل ٣٥٩ .

قد تجاوز على ارض اميرية وان من الضروري مسح اراضي الطرفين باعتبارهما متجاوزين على الحدود الاصلية الموجودة في سنداتهم . واضاف قائلا ان مثل هذه الدعاوى كثيرة في العراق نظرا لقدرة اصحاب النفوذ والاقتدار ، من المتمولين وشيوخ العشائر ، على التجاوز على اراضي الحكومة في العهد العثماني[٢٦٥] . لذا فان تسوية مثل هذه المشاكل لم تكن دائما في مصلحة احد الملاكين خاصة اذا كان الطرفان المتنازعان متكافئين في النفوذ ، وهكذا اعدت السلطات البريطانية الترتيبات لاعتبار الارض المتنازع عليها ارضا اميرية تابعة للدولة[٢٦٦] .

الى الجنوب من بغداد في مقاطعات الكوت ذات الصفة القبلية[٢٦٧] ، انجز الحكام السياسيون في المنطقة بعض التسويات لعدد من المنازعات المهمة بين العشائر في الاراضي الاميرية وكذلك بين الملاكين والمستأجرين من الفلاحين ففي الاراضي الاميرية انجزت السلطات البريطانية تسوية واحدة من اهم مشاكل منطقة الغراف بين عشيرتي المياح والصريفيين ، وكانت المشكلة ناجمة عن تصرف عشيرة المياح بارض قيل انها كانت ديرة قبلية للصريفيين (من عشائر المنتفك) والارض موضوع النزاع هي مقاطعة قناة الفهوة القريبة من الحي . وقد عقد لتسوية هذه المشكلة مجلس تحكيمي عشائري[٢٦٨] بتاريخ ٢٤ تموز ١٩١٨ م تقرر فيه ترحيل عشيرة المياح لقاء تعويض يدفعه لها الصريفيون[٢٦٩] . وكانت الصعوبة القائمة بوجه الوصول الى اتفاق سريع هو خوف الشيخ عبدالله بن محمد الياسين شيخ المياح من

---

(٢٦٥) م . و . ح . و . تقرير الخبير محمد حسين ، الاضبارة نفسها .
Reference Map. T. C. 214,

(٢٦٦) المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
Handing Over Note, British Report on Kut District

(٢٦٧) المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 22/L تسلسل ٣ .

(٢٦٨) انظر ص ١٣٣ من هذا الكتاب .
Letter of P. O. of Hai,

(٢٦٩) م . و . ح . و . الاضبارة السابقة . 38/26

قيام الصريفيين بهجوم على المنطقة قبل ان يقوموا بتأدية التعويض المتفق عليه ، لذا فقد تقرر وضع ستة فرسان على قلعة المنطقة للمحافظة على الوضع حتى يتم دفع التعويض من لدن الصريفيين(٢٧٠) • وقد اشارت التقارير البريطانية الى ان العداوة القائمة بين العشيرتين هي التي حالت دون الوصول الى تسوية عن طريق اقتسام مياه الفهوة بين العشيرتين(٢٧١) •

وفي ديار عشائر زبيد الواقعة على الضفة اليسرى من دجلة انشغلت السلطات البريطانية بمسألة ملكية الشيوخ الذين سيكونون تحت طائلة العقاب بسبب الثورة في عام ١٩٢٠ ومنهم شيخ مشايخ زبيد السابق حجي خلف والشيخ محمد رشيد وغيرهم(٢٧٢) •

وانجزت السلطات البريطانية في عام ١٩٢٠ م ايضا ، تسوية مشكلة قديمة ونزاع طويل بين عشائر ربيعة وعشائر زبيد من اجل التصرف باراضي مقاطعة (البغيلة) ، وقد بقيت هذه المشكلة حتى وقت قريب من سنة ١٩٢٠ م موضع ادعاءات متضاربة تقول : بان المقاطعة تقع ضمن حدود كل منهما • غير ان حوادث عام ١٩٢٠ م ، وشعور الانكليز بالامتنان العظيم لموقف ربيعة خلال احداث ذلك العام ، حسم التسوية لصالح الاخيرة ، ومنحت المقاطعة مكافأة لربيعة في ذلك العام(٢٧٣) •

اشارت التقارير البريطانية الى ان السلطات البريطانية انجزت في هذه المقاطعة تسوية بضعة منازعات حدثت بين الملاكين والمستأجرين بشكل مرض

---

(٢٧٠) Ibild.,

(٢٧١) م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •
Monthly Progress Report of Kut Division for December for 1918, Monthlv Reports of Political Officers, Received in office of the Civil Commissioner, S.G.P., (Bd. 22-3-1919), P. 11; Letter of P. O. of Hai,

م • و • ح • و • الاضبارة نفسها •

(٢٧٢) Administration Report of the Baghdad Liwah for the year 1921, Prented at the Government Press, (Baghdad 1922), P. 4.

(٢٧٣) Ibid., P. 4.

لكلا الطرفين كما تمت تسوية عدة منازعات اخرى على حدود مقاطعات الاراضي في المنطقة(٢٧٤) .

وعمدت السلطات البريطانية الى التعامل المباشر مع الملاكين في هذه المنطقة وذلك بالنظر لاقامة الملاكين في نفس المناطق المؤشرة ازاء سنداتهم(٢٧٥). وانطوت السياسة البريطانية ايضا على حماية الفلاحين المستأجرين من الطرد في حالة وجود ملاك متغيب ، وكفلت في الوقت نفسه تحصيل « حقوق الملاكية » العائدة للملاكين الغائبين(٢٧٦) .

تسوية منازعات الاراضي في البصرة

في هذه المنطقة حيث تكون المغارسة من ابرز انماط العلاقات بين الملاكين والفلاحين ، اشترطت السلطات البريطانية استحصال موافقة مسبقة قبل ان يكون بمقدورهم طرد الفلاحين المغارسين(٢٧٧) .

وكان على السلطات البريطانية ايضا ان تبت في تسوية المشاكل بين الملاكين والمتصرفين بالاراضي ، فجابهت رفض العشائر دفع « حق الملاكية » بالقوة العسكرية(٢٧٨) . وقد وجدت العشائر التي لم تدفع « حق الملاكية » لفترة طويلة قبل الاحتلال نفسها مجبورة الآن وفي ظل الاحتلال البريطاني ان تدفع « حق الملاكية » وخاصة لمن كانوا على صلة وثيقة بالسلطات

---

(٢٧٤) Monthly Progress Report of Kut, Monthly Reports for December, P. 11.

(٢٧٥) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .

(٢٧٦) بيل المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .

(٢٧٧) عريضة الملاك محمد سعيد المؤرخة في ١٩١٨/٣/٢٧ م المرسلة الى نائب الحاكم المدني في البصرة . المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 150/7 تسلسل ٢١ .

(٢٧٨) تقرير عن الحركات التأديبية ضد العلوان والبدران كتبه الميجر ولسن مشاور البصرة ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة د / ٨ لسنة ١٩٢٢ م .

المحتلة[٢٧٩] . وفي الوقت الذي رفضت فيه القبائل دفع حق الملاكية الى الملاكين مباشرة وافقت على قيام السلطات البريطانية بارسال لجنة لتخمين الضرائب عليها . ورغم ان القبائل دفعت « حق الملاكية » في النهاية الا ان ذلك تم بصورة قسرية كان من مظاهرها القاء القبض على بعض الرؤساء وترحيل بعض العشائر وارسال حملة تأديبية للغرض ذاته . على ان الاضطرابات ظلت قائمة ووعد بارسال لجنة لتسوية النزاع القائم بين الملاكين والمتصرفين من افراد العشائر[٢٨٠] .

تسوية منازعات الاراضي في منطقة الديوانية[٢٨١]

في هذه المنطقة انجزت السلطات البريطانية تسوية بعض المشاكل والمنازعات القديمة القائمة على حقوق التصرف في الاراضي الاميرية[٢٨٢] ، ففي الشامية كان ابرز تلك النزاعات قائماً بين آل فتلة والخزاعل . وهو نزاع ورثوه عن العهد العثماني لظروف سبقت الاشارة اليها . وقد تمكنت السلطات البريطانية في هذا الخصوص بتسوية النزاع القائم بين جاسب الحميدي وهو من الخزاعل وعبادى الفتلي بجهود المساعد السياسي للميجر ديلي Daly [٢٨٣] وباشراف الميجر ديلي ايضا ، سويت مشاكل متفرقة في منطقة البدير[٢٨٤] .

وفي عفك سوت السلطات البريطانية الازمة الناجمة عن قلق القبائل من تعاملات الشيخ مخيف ومساوماته على الضرائب وتفريطه بحقوق قبائله ،

---

(٢٧٩) الطاهر ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨ .

(٢٨٠) الطاهر ، المصدر نفسه ، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨ .

(٢٨١) كانت هذه المنطقة تابعة الى الحلة وقد فصلت عنها في شباط ١٩١٩ م .
انظر : Atiyyah, Op. Cit., P. 254

(٢٨٢) Mann, Op. Cit., PP. 199-200.

(٢٨٣) Shamiyah Diary for the Month of April 1922.
م . و . ح . و . الاضبارة 48/G تسلسل ٣٢ .

(٢٨٤) Fortinghtly Report for the period Ending 15th July 1921.
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

فوافقت على طلب القبائل في اعادة تنصيب الشيخ مذخور العبدالله شيخا على قبائل عفك ، وزعم ان القبائل رحبت بارجاع الشيخ مذخور واعلنت طاعتها وتأييدها[٢٨٥] .

لاحظت السلطات البريطانية باهتمام تنقلات القبائل شبه المتوطنة في هذه المنطقةوالتي يبدو ان النزاع قائم اساسا بسبب اشتباك حقوق التصرف في مراعي الديرة[٢٨٦] . وتظهر الصعوبة في هذا النوع من المشاكل كنتيجة لعدم التزام قبائل المنطقة باقامة دعوى قضائية من اجل اثبات حقوقها التصرفية ، بل يبدو الاحتكام الى السيف هو الغالب[٢٨٧] .

لقد كانت تنقلات عشيرتي الضفير والرفيع ، تحت مراقبة السلطات البريطانية المستمرة ، وذلك بسبب المنازعات الدائمة بين العشيرتين من جهة ، وما تسببه من اشتباكات مع حقوق القبائل المستقرة من جهة اخرى . وقد عبر مدير عفك في تقاريره الشهرية عن حقيقة هذا الموقف بارتيابه وشكوكه الناتجة عن نصب الضفير خيامهم في منطقة البدير ونصب الرفيع خيامهم قرب عفك وما قد يثيره مثل هذا التجاور من احتكاك بين الطرفين من جهة ، وبين كل منهم والقبائل المستقرة في المنطقة . وخاصة قبائل منطقة البدير ، التي كان المدير يخشى من قيام شيوخها بطرد الضفير بالقوة وبدون انذار مسبق[٢٨٨] .

---

(٢٨٥) Political Officers, Monthly Reports of Political Offiicers Baghdad Wilayet, August 1918, S. G. P. (Bd. 13-1-1919), P. 24.

(٢٨٦) Fortnightly Report for Period Ending 15th July 1921.
م . و . ح . و . الاضبارة 48/G تسلسل ٣٢ .

(٢٨٧) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها

(٢٨٨) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

وفي منطقة السماوة اسفر نزاع على الاراضي بين البو حسان وبني زريج عن قتل (٩٠) رجلا من الطرفين[٢٨٩] ، وقد افلح الكابتن فاول T.C.W. Fowle في تسوية القضية مؤقتا ، واسفرت جهوده عن منع المزيد من الاشتباكات بين الطرفين[٢٩٠] . غير ان الشيخ علي العبدالله رئيس البو حسان حاول اعادة فتح القضية في عهد الحاكم السياسي الجديد للمنطقة نلسن سوتر ، فرفض الاخير فتح القضية ، حفظا للسلام ولتجنب الاصطدام مع رئيس بني زريج القوى الشيخ عبد العباس الفرهود[٢٩١] .

وفي المنطقة نفسها ، اصطدم فرعين ثانويين من عشيرة البو جياش بسبب نزاع على ملكية مرتفع في المنطقة ، فسارع الحاكم السياسي للمنطقة بارسال قوة من الشبانة التي نجح قائدها في تسوية النزاع بعد ان وزع (١٠٠) روبية على المتنازعين[٢٩٢] .

تسوية بعض مشاكل الاراضي في انحاء من ولاية الموصل

تأخر احتلال ولاية الموصل الى ما بعد الهدنة ١٩١٨/١١/١١ م ومع ذلك فقد انجزت السلطات البريطانية المحتلة في السنين القليلة التي اعقبت تشكيل الادارة المدنية في الولاية ، بعض التسويات بخصوص مشاكل الاراضي في المنطقة ، ويمكن تمييز مبدأين رئيسين في سياسة السلطات البريطانية تجاه هذه المشكلة هما :

١ ـ تسوية القضايا التي من شأنها تهديد الامن والنظام السائد بالطرق والاساليب القبلية المتعارف عليها في المنطقة وهو المبدأ نفسه الذى سارت عليه في جهات القطر الاخرى .

---

(٢٨٩) Politiccal Officers, Samawah Report No. 12 August 1st to 31sh 1918, Monthly Reports, P. 19.

(٢٩٠) Reports of Administration 1918, P. 55.

(٢٩١) Political Officers, Samawah Report No. 12, Monthly Reports of August 1918, P. 19.

(٢٩٢) Ibid., P. 19.

٣ ـ عمدت السلطات البريطانية الى ترجيح كفة الاغوات وتمكينهم من الاستحواذ على الاراضي مفرطة في ذلك بحقوق الفلاحين رغم معرفتها المسبقة بالكيفية التي انتقلت بها تلك الاراضي لهؤلاء الاغوات . وهكذا اصمت آذانها عن سماع ادعاءات الفلاحين وشكاواهم وانشغلت في اقرار تسويات بين الاغوات قائمة على اساس الموازنة فيما بينهم .

في المبدأ الاول سرد تقرير لمشاور اربيل تسوية لمشكلة سابقة حصلت في عام ١٩٢٠ م بين عبدالله باشا وحفيده اسماعيل بك من جهة وبين الشيخ عبيدالله رئيس السورجية . وجرى فيها تعويض عبدالله باشا بما يعادل (٢٥٠) ليرة تركية او (٢٥٠) رأس من الماشية عوضا عن المنهوبات التي سلبها السورجية منه . وتقرر ايضا اجبار الشيخ عبيدالله رئيس السورجية على بيع حصصه في قرى (هنارا) و (باتاس) و (حرير) التي سبق له شراءها في الماضي من احد البيكات الاكراد مما سببت اشتباك حقوقه فيها مع حقوق الطابو التي يملكها اسماعيل بك في هذه القرى . وترتب على اسماعيل بك دفع المبلغ عينه الذى دفعه عبيدالله في الماضي . كما تقرر ايضا عدم السماح لعبيدالله بالسكنى في القرى المذكورة وترحيله الى مقاطعة عقرة . واعتبرت هذه التسوية نهائية(٢٩٣) .

وفي المبدأ الثاني ، ان ابرز ما يلاحظ في التسوية التي مر ذكرها هو الانحياز الواضح لتأكيد حقوق واحد من كبار المتنفذين في المنطقة ، ضد رئيس السورجية الذي حاول في غياب السلطة المركزية عام ١٩٢٠ م تأكيد الحقوق القبلية عن طريق شراء قسم من حقوق الطابو في بعض قرى المنطقة(٢٩٤) .

---

(٢٩٣) Report from the office of the Administrative Inspector of Arbil, No. 201, dated 6th June 1923 to Adviser to the Ministry of Interior, Baghdad.

المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 5/48/2/M تسلسل ١٤٥ .

(٢٩٤) Report of Administrative Inspector of Arbil,

م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

وفي حادثة اخرى ، اشار تقرير بريطاني الى قيام السلطات المحتلة بتقسيم منطقة تنازع عليها ثلاثة اغوات كانوا قد نالوا الاراضي فيها من الفلاحين بطريقة غير مشروعة ، وبالرغم من اقرار التقرير البريطاني بهذه الحقيقة واعترافه بحقوق الفلاحين في ارضهم ، فانه اشار الى ان ارجاع الارض الى الفلاحين وارجاع المبالغ التي دفعها الاغوات اصلا سيكون بمثابة سابقة خطيرة تضر بمصالح الانكليز(٢٩٥) .

تسوية المشاكل الناجمة عن التزام الضرائب

ظل المتنفذون من الاغوات والملاكين والمختارين يقومون بمهام التزام جباية الضرائب من الفلاحين في القرى الواقعة تحت نفوذهم(٢٩٦) ، الا ان الوجود البريطاني في المنطقة وما ادى اليه من اسناد لبعض هؤلاء الاغوات او الملاكين على حساب البعض الآخر ، وما ترتب على ذلك بشكل خاص من استحواذ اولئك الملاكين على حقوق ملكية جديدة في قرى جديدة ، ادى بالضرورة الى اشتباك حقوق ملتزميها القدامى بادعاءات ملتزميها الجدد ، فعمدت السلطات البريطانية الى تسوية مثل هذه المنازعات بالشكل الذى يمكن الملتزمين الجدد من ممارسة حق التزام جمع الضرائب ، عن طريق فصل وتحديد القرى التي يلتزمها كل واحد من هؤلاء الملتزمين ، بتنسيب وتعيين الحكومة فقط(٢٩٧) . انجزت السلطات البريطانية تسوية النزاع القائم بين رشيد بك بشتكلي وجميل بك بسبب اشتباك حقوق الالتزام العائدة لهما . وبسبب انحسار نفوذ جميل بك فقد قصر التزامه على قرى (هرموك)

---

(٢٩٥) مقتبس من كتاب التطور الاقتصادي في العراق لمؤلفه الدكتور محمد سلمان حسن ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، (صيدا ، بيروت ١٩٦٥) ، ج ١ ، ص ص ١٩٢ — ١٩٣ .

(٢٩٦) انظر الصفحة ١١٦ من هذا الكتاب .

(٢٩٧) Report on the Administrative Inspector of Arbil,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

و (هرتل) و (سالوك) . اما القرى الاخرى التي كانت موضعا للنزاع فقد اطلقت السلطات البريطانية يد رشيد بك في التزام ضرائبها[٢٩٨] .

لجنة تسوية الاراضي

اخرت ظروف هذه المنطقة تسوية المشاكل الكثيرة التي تحصل بين الملاكين بسبب اشتباك حقوق الطابو . فقد صدرت الموافقة في منتصف عام ١٩٢٢ م لتشكيل لجنة لتسوية منازعات الاراضي بين الملاكين في منطقة تلعفر وسنجار . وقد اشار تقرير عن الموصل الى ان : اكمال العمل في هذا المجال سيسهل بشكل كبير تسوية العديد من المشاكل والمنازعات الدائمة الحصول في هذه المنطقة[٢٩٩] .

الوجود البريطاني واصلاح نظام ملكية الاراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٢٢ م

هناك من الدلائل ما تشير الى وجود اتجاهين بين موظفي الادارة البريطانية المدنيين والعسكريين تجاه هذه المشكلة . ويبدو ان الاتجاه الاول كان يؤكد اهمية الاستفادة من النظام العشائرى وفوضى نظام الملكية في العراق لتعزيز الوجود البريطاني فيه ، وقد عبرت عن هذا الاتجاه رسالة مهمة صادرة عن قسم تجارة ما وراء البحار بقولها :

« ان حالة فوضى نظام ملكية الاراضي في وادي الرافدين يمكن ان تسمح للمستوطنين الاوربيين بناء مستعمرات فيه .. » .

---

(٢٩٨) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٩٩) Report on the Mosul Liwa for the Period Ending 15th July 1922, P. 10.
التقرير محفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 48/B تسلسل ٢٨ .

وزعمت الرسالة :

« بان مثل هذه العملية يمكن ان تتم دون ان تـؤدى الى ظلم السكان او القسوة عليهم ، لا بل سيكون مفضلا لسكان البلاد ان توزع عليهم اراض واضحة الحدود ، بعد ان يتدربوا على الطريقة التي يستخدمون فيها عقولهم لتطويرها • وبعكس ذلك فان ترك البلاد لسكانها العرب وقبائلها البدوية ، المجردين عموما من كل غريزة للتقدم والتطور ، لن يعني غير تبذير هائل للاموال والجهود دون الحصول على نتيجة مادية »(٣٠٠) •

ويعتقد ان اصحاب هذا الرأى قدروا اهمية الاسلوب الذى يمكنهم الابقاء على فوضى نظام الملكية من جهة ، وعلى الحد من تفسخ النظام العشائرى من جهة اخرى ، اذ ان هاتين المسألتين تكملان احداهما الاخرى في تدعيم الوجود البريطاني ومد عمره في العراق • على ان النقص الواضح في تحليلات الباحثين في تاريخ هذه الحقبة من عمر العراق ، يبدو في اعتبارهم النظام العشائرى (نظام دعاوى العشائرى المدنية والجزائية)(٣٠١) الاساس الكفيل في تقرير الوجود البريطاني ، اعتمادا على قدرة هذا النظام في تعزيز العرف العشائرى وتقوية رؤساء العشائر ، وهم القوة التي يمكن للسلطات البريطانية ان تتعامل معها بسهولة •

ولعل من المهم الاشارة هنا ، الى ان الذى حصل خلال فترة طويلة من الزمن هو ان اضواء كثيفة قد سلطت على هذا الجانب ـ النظام العشائرى ـ في حين اسدل الستار عن الاسس القانونية لتطور الملكية

---

(٣٠٠) W. J. Glenny, Letter and Enclosure from Department of Overseas trade to India office, dated, 11th September 1919.
محفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة 51/1 تسلسل ٧٢ •

(٣٠١) انظر الفصل الرابع في هذا الكتاب •

الكبيرة في المدينة والريف ، والمبررات العرفية التقليدية في حيازة الارض التي اعترف بها بالحدود التي لا تتعارض وتطور الملكية الكبيرة فقط ، وقد نجم عن ذلك تطور خطير برز بشكل تناقضات حادة بين فئات الشعب المختلفة • بمثل هذه الحالة فقط استطاعت السلطات البريطانية التصرف تبعا لمقتضيات الظروف • فقوانين الاراضي العثمانية اتاحت للسلطات البريطانية الشرعية القانونية حين تفرض المصلحة تطبيقها لصالح اعوانها من الملاكين ، وفي الوقت نفسه اعطى لها التصرف وفق الاسس العرفية والقبلية مرونة كبيرة لان توقف العمل بقوانين الاراضي حين يقتضي الموقف تطبيقها لصالح اعوانها من الشيوخ • ومن اجل تعزيز هذه النظرية عمدت السلطات البريطانية الى دعم الملكية الكبيرة من جهة ، وتشريع نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية من جهة اخرى ، للبت في المشاكل القائمة بين العشائر ، وهي في جوهرها مشاكل اراض متوارثة • فتيسر للسلطات البريطانية ايقاف العمل بقوانين الاراضي العثمانية ، طالما كانت هناك حجة تصادم تلك القوانين مع نظام دعاوى العشائر • وينبغي التأكيد بان للسلطات البريطانية وحدها ان تقرر ووفق مقتضيات مصلحتها وجود مثل هذا التصادم او عدمه •

اما الاتجاه الثاني فكان يعتقد ان تثبيت الوجود البريطاني في العراق يعتمد لدرجة كبيرة على الاستقرار الداخلي والامن العام وقد فسرت اسباب الاضطراب بانها تعود الى جشع وطمع شيوخ العشائر ، واعتبروا مسؤولين مسؤولية كاملة عن القلاقل والاضطرابات التي كانت تحدث بين حين وحين ابتغاء خدمة مصالحهم(٣٠٢) • وقد اكد اصحاب هذا الاتجاه انه بالامكان انهاء قوة (من وصفوهم) « البارونات اللصوص » من خلال تبني مبدأ الملكية الصغيرة • وذكر ان خلق طبقة « ملاكين من الدرجة الثانية » من بين الفلاحين وصغار السراكير (السراكيل) ، والتعاقد معهم على دفع

---

(٣٠٢) Lyell, The Ins and Outs Mesopotamia, P. 229..

الايرادات بشكل مباشر للحكومة ، سيساعد كثيرا على الاستقرار في البلاد من جهة . وتدعيم الوجود البريطاني من جهة اخرى • وقد اعتبر بقاء البلاد « بيئة خصبة للثورة » نتيجة طبيعية لتعسف الشيوخ الملاكين واستئثارهم المطلق بالارض والانسان(٣٠٣) •

وقد قدم في هذا الموضوع مثالان عمليان الاول (٣٠٤) ما تم ترتيبه في مقاطعة اوده Oudh واجزاء اخرى من الهند(٣٠٥) ، والثاني ما عبرت عنه الآنسة بيل « باهمية مضاعفة وجود الملكيات ذات مساحة الخمسة عشر ايكرا الى حدود الاراضي القابلة للزراعة كلها(٣٠٦) • وهذه الخطة يمكن وصفها : بانها تشابه ما تم في مصر من تطبيق لقانون الخمس افدنة(٣٠٧) ، والذى زعم بانه خدم الوجود البريطاني في مصر كثيرا بقدر ما قدمه جيش الاحتلال فيها(٣٠٨) •

(٣٠٣) Review of the Civil Adminstration 1918, P. 44; Lyell, Op. Cit., PP. 229-230.

(٣٠٤) Review of the Civil Administration, P. 44.

(٣٠٥) للاتساع في دراسة وضعية ملكية الاراضي في مقاطعة (اوده) والاجزاء الاخرى من الهند انظر :
George Campbell, The Tenure of Land in India, Systems of Land Tenure in Various Contries, Edited by J. W. Probyn, (London 1881), PP. 177-283.

(٣٠٦) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ •

(٣٠٧) انظر المادة (٢٦) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •

(٣٠٨) Conon J. T. Parfit, Tewnty years in Baghdad and Syria Prented by Harell, Watson E. Viney, L. T. (London-) P. 116;
وذكر Gabriel Bear في كتابه A History of Landownership-In Modern Egypt 1800-1950
المطبوع في Oxford University Press, (London 1962)
الصفحات 84-85 بان اللورد كتشنر Lord Kitchener
اظهر قلقا كبيرا بسبب مصاعب صغار الفلاحين ، فأصدر هذا القانون في عام ١٩١٣ م اضافة لخططه الرئيسية في « الاصلاح » وقد بيعت بموجبه مقاطعات (الفيوم) بصورة قطع صغيرة وبشروط سهلة للفلاحين.
وقد امتدح السيد عبد الرزاق الهلالي في كتابه المسمى : المجتمع

لقد اثبتت الحوادث بان اصحاب الاتجاه الاول مثلوا الكفة الراجحة فاستطاع هنري دوبس[٣٠٩] ادخال نظام دعاوى العشائر وصدر في ١٩١٨/٧/٢٨ م كما انجز برسي كوكس[٣١٠] الصيغة النهائية لشكل الادارة المدنية في العراق • وضربت السلطات البريطانية صفحا عن الاتجاهات السابقة لتعزيز الملكية الصغيرة ، وعوضا عن ذلك فقد فوضت الاراضي او بيعت او نقلت ملكيتها بصورة من الصور ، التي سبق وان ورد شرحها ، لشيوخ العشائر وكبار الملاكين • وذلك لتسهم الى حد ما في تسهيل عملية استغلال موارد العراق المادية والبشرية ، وفي خدمة الوجود البريطاني في البلاد •

الريفي والاصلاح الزراعي ، المطبوع في (القاهرة ــ) الصفحة ٣٢ هذا القانون ، واعتبره وسيلة لحماية صغار الملاكين وتحسين اوضاع الفلاحين•

غير ان بعض الابحاث حول هذا الموضوع اشارت الى ان الفلاحين لم يستفيدوا من هذا القانون ، وذلك لتفاقم الديون عليهم ، ووصلت الديون على مالكي الخمسة افدنة فاقل ، خلال السنة الاولى من اصدار القانون ، رقما كبيرا قدر : (١٦ر٩٩٠ر٦٦٠) جنيها ، وادى بالضرورة الى انتقال الاراضي الى كبار الملاكين • ان القول بتحسين اوضاع الفلاحين نتيجة تطبيق هذا القانون ، مسألة فيها نظر • انظر :

رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ ــ ١٩٢٥ م ، دار الفارابي ، (بيروت ١٩٧٢) ، ص ٤٢ •

(٣٠٩) هنري دوبس H. Dobbs احد كبار المسؤولين الانكليز في الادارة المدنية التي انشأتها السلطات البريطانية بعد احتلالها لولاية البصرة ، اذ شغل وظيفة معتمد الواردات في الادارة المدنية الجديدة ، وقد قالت عنه الآنسة بيل بان له معرفة تامة باحوال القبائل • انظر :

بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ١٧ •

(٣١٠) برسي كوكس P. Cox ، شغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج قبل الحرب العالمية الاولى ، رافق الحملة البريطانية على العراق بصفته رئيسا للحكام السياسيين • عينته الحكومة البريطانية بوظيفة اول معتمد سامي بريطاني في العراق ، وقد لعب دورا مهما في بناء الدولة العراقية الجديدة •

وبالرغم من صعوبة تلك الظروف وقساوتها آنئذ ، فقد اثارت سياسة الانكليز هذه تجاه مشكلة الاراضي انتقاد الصحافة • ووصفت السياسة التي نجم عنها حرمان افراد القبائل من الاراضي بانها « خطأ فاحش »(٣١١) • وهذا بقيت مشكلة الاراضي قائمة ، وبقيت مسألة اصلاح نظام الملكية اكثر المسائل الحاحا في العراق •

مشكلة الاراضي خلال عهد الاحتلال

كان اهم تطور طرأ على مشكلة الاراضي في العراق خلال عهد الاحتلال البريطاني وحتى تأسيس الدولة العراقية ، هو ابتداع الانكليز لمفهوم التسوية ، ورغم ان هذا المفهوم لم يكن يعني بالضرورة ان تسويات مشاكل الاراضي ستكون تسويات دائمية ، فقد انجز الانكليز تسويات مؤقتة لمعظم مشاكل الاراضي التي نشئت خلال عهد الاحتلال او تلك التي تمتد جذورها الى العهد العثماني • وقد اعتمدت السلطات البريطانية في تسويتها لهذه المشاكل على الاساسين التاليين :

١ ـ نظم وقوانين الاراضي العثمانية والسندات والحجج التي نالها الاشخاص وفقا لذلك •

٢ ـ اسس وتقاليد العرف المحلي للتصرف بالاراضي •

ان اعتماد الانكليز للعرف المحلي في التصرف بالاراضي يمكن ان يعتبر نتيجة مهمة ارتبطت بالتطور الجديد (التسوية) • على انه يجب ان يكون واضحا بان الظروف التي كانت تحيط بالتسوية ، سواء تلك التي انجزتها لجان التسوية او تلك التي انجزها الحكام السياسيون بمساعدة المجالس العشائرية ، كانت تقرر مدى اعتماد المسؤولين الانكليز على السندات العثمانية او العرف المحلي وبعبارة اوضح : ان الخطط التي سار عليها المسؤولون الانكليز في انجاز تسويات مشاكل الاراضي كانت تعتمد

---

(٣١١) جريدة العراق الصادرة في ١٩٢١/١٢/٦ م •

اعتمادا كليا على علاقة اطراف النزاع بالانكليز . وقد ترتب على ذلك ان كسب اعوان الانكليز من شيوخ العشائر وملاكي المدن النجاح في المشاكل التي بقيت معلقة فترة طويلة ، كما خسر مشايعو الاتراك او المعادين للانكليز ، وحتى المشكوك بولائهم للانكليز ، من شيوخ العشائر وملاكي المدن حقوقهم في الاراضي مهما كانت قوة الحجج او السندات التي تؤيدهم .

اعتبر الانكليز الثورة في عام ١٩٢٠ م بمثابة اختبار للقوى العشائرية التي اعتمدوا عليها كليا ، في حفظ الامن والنظام ، ومع ان السلطات البريطانية كافأت اعوانها الشيوخ الذين وقفوا مساندين لها في هذا الوقت العصيب فأنجزت لصالحهم تسويات جديدة ومنحتهم اراض جديدة ، الا ان خيبتها كانت مريرة بسبب فشل هذه القوى العشائرية في السيطرة على النظام اولا ، وانقلاب قسم منها او استغلالها هذه الظروف لنيل المزيد من المكاسب ثانيا ، لذا عمدت السلطات البريطانية الى اعتماد اسلوب جديد في التسوية يعتمد على الموازنة بين شيوخ العشائر وذلك من خلال منحهم حقوق التصرف في اراضي محدودة كي لا تسمح لهم التفوق على اقرانهم الآخرين وليبقوا بحاجة دائمة الى اسناد وتأييد السلطات البريطانية اخيرا .

هارون رشيد
١٤/١١/١٩٧٧

الفصل الثالث

مشكلة الاراضي في العراق
١٩٢٢-١٩٣٢

نظرة في التطورات التي طرأت على حقوق الاراضي حتى عام ١٩٣٢

١ - الحقوق العقرية

سبقت الاشارة الى اصل الحقوق العقرية في العراق باعتبارها اراضي خراجية تمتع اصحابها بحقوق ملكية كاملة ، كما يحمل اصحابها سندات خاقانية بحقوقهم هذه[١] • غير ان حملة مدحت باشا لعمران الاراضي بتفويضها الى طالبيها جردت اصحاب الحقوق العقرية من معظم الاراضي التي يمتلكونها وابقت بحوزتهم حصة صغيرة تتراوح بين (١/٢٠) و (١/٤٠) من حاصل الارض تدفع الى صاحب الحصة العقرية •

بقيت هذه الحقوق على حالتها هذه حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ، فكان اهم تطور شهدته هذه الحقوق في عهد الاحتلال البريطاني للعراق هو وضع خارطة للحقوق العقرية ثبتت فيها اماكنها ، والنسبة التي يتقاضاها اصحابها من حاصل الارض ، والقيمة الكلية لها[٢] •

عند تأسيس الحكم الوطني في البلاد ، كثرت مراجعات وشكاوى اصحاب الحقوق العقرية ، مطالبين بالكيفية التي يتم فيها استيفاء الحصة العقرية[٣] • ولما لم يكن للسلطة الجديدة خبرة في هذه القضية ، فقد عرضتها على المتصرفين في الالوية ، وعدد من كبار المسؤلين في الحكومة عراقيين وانكليز • فكانت حصيلة اجوبة مدير دائرة الايرادات والمتصرفين في الالوية : ان تقوم الحكومة بدفع الحصة العقرية من حصة الطابو (الملاكية) فقط وذلك في جميع الاراضي الاميرية التي تتقاضى عنها الدولة مثل هذه الحصة (حصة الطابو) • وهذا يعني ان الحصة الخراجية او ضريبة الارض (العشور) لا يترتب عليها اى شيء باسم الحصة العقرية[٤] •

---

(١) راجع الفصل الاول من هذا الكتاب •

(٢) انظر هذا الجدول في : Haider, Op. Cit.

(٣) البيان رقم ٣٦ الصادر عن وزارة المالية والمنشور في الوقائع العراقية الصادرة في ١٥/٤/١٩٢٢ •

(٤) المصدر السابق ، جريدة الوقائع العراقية الصادرة في ١٥/٤/١٩٢٢ •

وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الرأى وذلك في جلسته المنعقدة في ١٨/٢/١٩٢٢ ، وقرر المجلس ان تؤدى الحكومة الحصة العقرية عن حصة الطابو العائدة لها للافراد الذين بحوزتهم مضابط قومسيون الاعقار (حجج شرعية) أو سندات مسجلة بالطابو ، وابلغت وزارة العدل ان تصدر اوامرها لدوائر الطابو بان تعطي من يراجع دوائرها من اصحاب العقر سندات طابو بحصتهم العقرية[٥] .

ازمة حول الحقول العقرية

لم تمض غير فترة قصيرة على اقرار الحكومة العراقية للحقوق العقرية في الأراضي العائدة لها ، وتعيين الطريقة التي سيتم بموجبها دفع الحصة العقرية الى اصحابها ، حتى تعرضت الحقوق العقرية لازمة في عام ١٩٢٥م[٦] ، برزت اثر مصادقة الحكومة العراقية على اتفاقية مع شركة بريطانية تدعى شركة زرع القطن في ديالى ، التي اختارت جدول مهروت ميدانا لتجاربها[٧] .

اعتبرت الحقوق العقرية من اهم العثرات التي وقفت في سبيل هذا المشروع والمشروع الآخر الممنوح لشركة اراضي اللطيفية المحدودة[٨] ، فدارت حول هذه الحقوق مناقشات شفهية ومكاتبات كثيرة[٩] . اظهرت

---

(٥) المصدر السابق ، الجريدة نفسها .

(٦) الكتاب الصادر عن سكرتير مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي المؤرخ في ١٤/١٠/١٩٢٥ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ج/ج لسنة ١٩٢٣ – ١٩٢٥ . وكذلك الكتاب الصادر عن وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم م / ٤٣٤ والمؤرخ في ٢/١٢/١٩٢٥ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ص /٣/٣ لسنة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ .

(٧) كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم م / ٤٣٤ والمؤرخ ٢/١٢/١٩٢٥ م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٨) بعد انتقال شركة زرع القطن في ديالى الى منطقة اللطيفية تغير اسمها الى شركة اراضي اللطيفية المحدودة . انظر كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٢٦٠٥ والمؤرخ ٩/١٠ نيسان ١٩٣٢ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ص /٣/٣ لسنة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ .

(٩) كتاب الديوان الملكي الى رئيس الوزراء المرقم د/٣/٨/٢١٨ والمؤرخ ٥/٦/١٩٢٧ المحفوظ م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

بشكل عام عدم اهتمام السلطات البريطانية بتلك الحقوق ، فقد كتب المعتمد السامي الى سمو الامير زيد قائلا :

« ان على الحكومة ان تسلم قطعة ارض على جدول مهروت مع وعد بالماء الذى طلبته الشركة » ويرى المعتمد السامي ايضا « .. انه لا يوجد وقت كاف للتحقيق والنظر في مسائل سندات كثيرة وحقوق مؤسسة على تصرف قديم .. »[10] .

واظهرت الوثائق الرسمية ، ايضا بادلة لا تقبل الشك ، تواطؤ المسؤولين في وزارتي المالية والاشغال العمومية وكذلك الهيئات الاستشارية العراقية في تجاهل حقوق كثيرة للمواطنين والدولة[11] . وقد اوقعت هذه المشكلة الحكومة العراقية في ازمة حادة[12] ، وعرضتها لهجوم عنيف في مجلس الامة[13] .

وكانت شركة زرع القطن في ديالى قد رفضت الالتزام بدفع اى شيء

---

(١٠) كتاب المعتمد السامي السري
No. P. O. 209, dated 8th September 1925.
المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ج/٢/ج لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٥ .

(١١) كتاب رئيس الديوان الملكي الى رئيس الوزراء المرقم د /٣١٨/٨/٣ والمؤرخ في ١٩٢٧/٦/٥ المحفوظ م . و . ح . و . الاضبارة ص /٣\٣ لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ . كتاب رئيس الوزراء الى الوزراء المرقم ٣٢٢٩ والمؤرخ ١٩٢٧/٦/٦ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة نفسها . كتاب سكرتير مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي المؤرخ في ١٠/١٤/ ١٩٢٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة ج /٢/ج لسنة ١٩٢٣ - ١٩٢٨ .

(١٢) كتاب سكرتير مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٢٥/١٠/١٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٣) انظر محضر الجلسة الثانية والاربعين من الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب الملحق بالوقائع العراقية الصادرة في ١٩٢٨/١١/٢٩ . محضر الجلسة الثالثة والاربعين من الدوزة الانتخابية الثانية لمجلس النواب ، الملحق بالوقائع العراقية الصادرة في ١٩٢٨/١٢/٣ .

يمكن ان يترتب على وجود حقوق عقرية او اية حقوق اخرى في اراضي مهروت[١٤] . وطالبت شركة اراضي اللطيفية المحدودة الغاء قسم من الحقوق العقرية[١٥] ، مما حتم على الحكومة العراقية ان تبت في مسألة استملاك الحقوق العقرية وتعويض اصحاب هذه الحقوق بموجب ذلك[١٦] .

ان اثارة هذه المشكلة وما جرى فيها من اخذ ورد حول استملاك الحقوق العقرية او الغاء قسم منها ، يمكن اعتبارها دلالات واضحة قررت مصير الحقوق العقرية في البلاد .

استملاك الحقوق العقرية

تطورت قضية استملاك الحقوق العقرية عندما درست امكانات تطبيق الاجراءات الخاصة بتسوية حقوق الاراضي التي اصدرت الحكومة بشأنها قرارات التسوية في عام ١٩٣٢ ، التي سيأتي البحث عنها مفصلا ، فقد ذكر ان اشتباك الحقوق العقرية مع حقوق المتصرفين الدائميين بالاراضي[١٧] ، ولصعوبة افراز الحقوق العقرية بين مستحقيها[١٨] ، ولان الحصة العقرية

---

(١٤) كتاب سكرتير مجلس الوزراء ، الاضبارة السابقة .

(١٥) كتاب شركة اراضي اللطيفية المحدودة الى وزير الاقتصاد والمواصلات المؤرخ في ١٩٣٢/١/١٢م المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ص/٣/٣ لسنة ١٩٣٢ .

(١٦) كتاب سكرتير مجلس الوزراء الى وزير المالية ووزير المواصلات والاشغال المرقم ٢٣٧١ والمؤرخ ١٩ – ٢٠ / حزيران /١٩٢٧ المحفوظ في م . و . ح . و . اضبارة ص /٣/٣ لسة ١٩٢٣ – ١٩٢٨ .

(١٧) انظر كلمة وزير المالية في مجلس النواب عند مناقشة لائحة قانون حق العقر ، محضر الجلسة (٦٠) الدورة الثالثة لمجلس النواب ، مجلد سنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ ص ٦٦٥ .

(١٨) ومما ذكره وزير المالية (رستم حيدر) : ان عدد الحصص الموجودة في عقر في قطعة ارض مساحتها (١٠٠٠) دونم وارداتها السنوية ٤٠ طغار تبلغ (١٦) الف حصة فكيف تستمع الحكومة الى هؤلاء وكيف يجرى التحقيق عنهم .
المصدر السابق ، الصفحة السابقة . (حول الطغار انظر الملحق ٢ في هذا الكتاب) .

اصبحت عبئا ثقيلا على عاتق الفلاح نظرا لارتفاع كلفة الانتاج الزراعي الناجمة عن انتشار طريقة الري بالمضخات[١٩] ، كانت الاسباب التي حملت الحكومة على تشريع لائحة استملاك الحقوق العقرية .

اعطى قانون استملاك الحقوق العقرية صاحب الملك في الاراضي المملوكة وصاحب الطابو في الاراضي المفوضة بالطابو وصاحب اللزمة في الاراضي الممنوحة باللزمة والحكومة في الاراضي الاميرية الصرفة[٢٠] حق استملاك حقوق العقر في اي وقت على ان يؤدى كل منهم تعويضا نقديا مناسبا ، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين فان التعويض يقدر على اساس (١٥) مثلا من المعدل السنوى لحصة العقر المجباة خلال الثلاث سنوات السابقة لتاريخ الاستملاك[٢١] .

وقد تقرر بموجب هذا القانون ايضا ، اطفاء الحقوق العقرية بعد استملاكها[٢٢] وترتب على هذه المادة عدم قدرة المستملك الجديد لهذه الحقوق ان يبيعها منفردة كما كان يجرى في السابق . والغى القانون حق الرجحان الذى تمتع به اصحاب الحقوق العقرية في الماضي ، فلم يعد بامكان اصحاب الحقوق العقرية الزام الدولة على عرض الارض عليهم اولا قبل ان تقوم بتفويضها بالطابو او منحها باللزمة[٢٣] .

تقويم لائحة قانون العقر لسنة ١٩٣٢

خلال بضع سنوات وللمرة الثانية شهد البرلمان العراقي مناقشة حادة حول مصير الحقوق العقرية في العراق[٢٤] ، لقد رحب عدد من النواب

---

(١٩) الاسباب الموجبة لقانون العقر رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ ، الوقائع العراقية ١٩٣٢/٦/١ .

(٢٠) المادة (١) من قانون العقر ، المصدر نفسه .

(٢١) المادة الثانية من القانون ، المصدر نفسه .

(٢٢) الفقرة آ من المادة الرابعة من القانون ، المصدر السابق .

(٢٣) المادة الثامنة من القانون ، المصدر السابق .

(٢٤) كانت المرة الاولى عند منح امتياز شركة زرع القطن في ديالى والشركة التي خلفتها وهي شركة اراضي اللطيفية المحدودة .

بالمساعي الرامية الى استملاك الحقوق العقرية ، وقام احد النواب (مصطفى اليعقوبي ــ كركوك) فهاجم هذه الحقوق وطالب بالغائها ، كما اعلن امام المجلس :

« انه كان يتمنى من الحكومة ان تأتي بلائحة تلغي العقر تماما ذلك لان قسما كبيرا منه يستند على فرامين سلطانية وليس على اساس الحقوق العقرية القديمة . ان قسما من قرى كركوك مملوكة بالعقر والقسم الآخر منها خصص لبعض الاشخاص الذين اشترط عليهم قراءة سورة الفاتحة على روح والدة السلطان عبدالحميد وقد تم هذا بموجب فرمان سلطاني ... »[٢٥] .

واضاف النائب قائلا :

« ان السلطة انتقلت من آل عثمان ولكن الفاتحة لا تزال تقرأ الى روح والدة السلطان عبدالحميد ويعطى مقابلها عقر من اراضي عراقية ، وان الزارع المسكين يشتغل تحت الشمس وتحت الثلج لاجل ان يدفع قسما من محصولاته ثمن قراءة سورة الفاتحة ، ولا احد يدرى ان الذى يقرأ الفاتحة هو ارمني او آثورى ولا يعلم ايضا ان الفاتحة تقرأ ام لا .. »[٢٦] .

طالب نواب آخرون بحماية العقر الموقوف لاغراض المنفعة العامة من الاستملاك وفي هذا الصدد تكلم النائب (غياث الدين النقشبندي ــ الموصل) قائلا :

(٢٥) محضر الجلسة (٦٠) من الدورة الانتخابية الثالثة لمجلس النواب ، مذكرات المجلس النيابي ، مجلد سنة ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ ، ص ٦٦٧ .

(٢٦) محضر الجلسة (٦٠) المجلس النيابي ، المصدر السابق ، ص ٦٦٧ .

«انا لا افهم ولا استطيع انافهم ولا اريد ان افهم ان الصالح العام هو ان تستملك حصة عقر الوقف »[٢٧] .

اما (زامل المناع ــ المنتفك) فقال منددا باللائحة :

« ان سلب هذا الحق من اصحابه اليوم قد يبرر غدا سلب حقوق الطابو ايضا »[٢٨] . ووصف اللائحة بأنها « اغتصاب للحقوق المؤيدة بالفرامين السلطانية »[٢٩] .

وفي مجلس الاعيان ندد العين فخرالدين آل جميل باللائحة وقال عنها:

« انها اجحاف في اجحاف[٣٠] واشار الى ان هذه اللائحة تشرع لاجبار صاحب العقر على بيع حقوقه ، وابدى اسفه لان ينال صاحب حق العقر الاجحاف في عهد مدحت باشا ثم يظلم ثانية في هذا العهد ، رغم ان فرمان مدحت باشا اعطى صاحب العقر حق الرجحان عند تفويض الارض او بيعها[٣١] . وقال العين ايضا : « انه في الوقت الذى كان يجب ان يراجع اصحاب الحقوق العقرية المحاكم لانتزاع حقوقهم العقرية من متفوضي الطابو او اللزمة الذين لم يدفعوا لهم شيئاً منذ مدة طويلة بحكم نفوذهم ، فاذا بالمشرع يعطي الحق للاخيرين باقامة الدعوى في اى وقت لاستملاك حصة العقر وحرم اصحاب العقر من حقوقهم الشرعية »[٣٢] .

---

(٢٧) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٨) المصدر السابق ، ص ٦٦٥ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ٦٦٧ .

(٣٠) محضر الجلسة (٣٠) لمجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي السابع ، الملحق بالوقائع العراقية الصادرة في ١٩٣٢/٧/٢٨ . مذكرت مجلس الاعيان ، مجلد سنة ١٩٣٢ ، ص ٢٩٨ .

(٣١) محضر الجلسة (٣٠) لمجلس الاعيان ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(٣٢) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

اقرار لائحة قانون العقر

كانت الحكومة مصرة على اقرار هذه اللائحة وتنفيذها وقد عبر عن هذه الحقيقة وزير المالية (رستم حيدر) بقوله :

« ان العقر لا يوجد الا في العراق لذلك نريد ازالته »[٣٣].

وطلب الوزير ان ينظر النواب الى المسألة من زاوية اشتباك الحقوق الذي يحول دون عمران الاراضي . وكون صاحب العقر لا يملك غير حصة صغيرة يستلمها وهو في بيته بينما يكدح المتفوض للارض او المتصرف بها طيلة ايام السنة[٣٤] .

من خلال الاسباب الموجبة للقانون والمناقشات التي دارت حوله في مجلس الامة يمكن ملاحظة القوة المؤثرة في تشريع القانون باعتبارها مستفيدة بشكل مباشر من كل النتائج المترتبة على تطبيقه . وبالرغم من ان وجهة النظر الحكومية لاستملاك حقوق العقر تبدو معقولة اذا نظر اليها من زاوية اشتباك حقوق الاراضي فيكون هذا الاستملاك جزءا من التسوية[٣٥] ، غير ان استملاك الحقوق العقرية او ابدالها كأجراء لتأكيد حقوق التصرف لفئة مستغلة (بكسر الغين) وتلبيسها الشرعية القانونية ، يؤكد حقيقة هامة وهي ان السلطات الحاكمة سعت لتصفية اية حقوق يمكن ان تشترك في عملية الاستثمار الزراعي وذلك لمصلحة هذه الفئة المستغلة .

---

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .

(٣٤) المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

(٣٥) يمكن أعتبار قانون العقر تعديلا جديدا لقانون الاراضي العثماني الذي ميز هذه الحقوق واعترف بها ، وكان الخبير البريطاني ارنست داوسن قد اوضح بأنه لم يبحث موضوع الحقوق العقرية ذلك لانها تحتاج الى تعديل في قانون الاراضي العثماني ويمكن ان يبت فيها مع مسائل اخرى عند اقرار التسوية . انظر :

داوسن ، المصدر السابق ، ص ٥ .

٢ - حقوق التفويض بالطابو

كانت عمليات تفويض الاراضي الاميرية بالطابو قد توقفت منذ اواخر العهد العثماني وقد ترتب على هذه الحقيقة ان انتقل خمس الاراضي[٣٦] في العراق الى المتفوضين الذين عرفوا باسم ملاكي الطابو ، كما ترتبت لهم حقوق في الاراضي التي تفوضوها عرفت بحقوق الطابو او الملاكية يجبونها من الزراع بنسب متفاوتة من الحاصل[٣٧] . وكانت سلطات الاحتلال قد اعترفت بحقوق الطابو وقامت في بعض الاحيان باجبار افراد على دفع تلك الحقوق[٣٨] .

ان التناقض الرئيس الذى عرض حقوق الطابو الى الخطر الدائم هو تصرف العشائر الفعلي في الاراضي التي يمتلك فيها المتفوضون حقوق طابو ورفض العشائر المستمر دفع حصة الطابو الذى استمر في مختلف العهود ومنها الانتداب ايضا ، على ان انتقال حقوق الطابو الى الشيوخ والاغوات ساعد في بعض الاحوال لفترة مؤقتة على استقرار الاوضاع ، فحينما وقع مثل هذا الانتقال ، وما دامت الاسس القبلية تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للفرد القبلي فان هذا الفرد بقي يدفع (الحقوق) المفروضة عليه بموجب سندات الطابو التي يحملها الشيخ او الاغا باعتبارها جزء من الواجبات التي اعتاد عليها . والواقع فان هذه القاعدة لم تكن واحدة في جميع انحاء العراق اذ انها كانت تعتمد على مدى قوة العلاقات القبلية او تحللها على مر الزمن ، وفي الحالة الاخيرة سبقت الاشارة الى ملاحظة داوسن حول شعور الافراد العميق بالحيف كما طرأت تغييرات على وضعية الاراضي من قبيل البيع او الشراء او الرهان[٣٩] .

---

(٣٦) داوسن ، المصدر السابق ، ص ١ . قارن مع مايذكره الفياض ص ٣٩ في هذا الكتاب .

(٣٧) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٣٨) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٣٩) داوسن ، المصدر السابق ، ص ١٩ . الصفحة ١١٩ من هذا الكتاب .

وعكس ذلك فقد ادى تناقض الحقوق بين ملاكي الطابو والمتصرفين وخاصة في المنتفك والكوت والبصرة الى اضطرابات شديدة شغلت السلطات الحاكمة طيلة عهد الانتداب .

مشكلة السعدون

سبقت الاشارة الى موقف سلطات الاحتلال المناوىء لمتفوضي اراضي الطابو من آل السعدون وخاصة في المنتفك . وبالرغم من ان قسما من الملاكين قد ارجعوا الى املاكهم لاعتبارات خاصة(٤٠) . وساندتهم السلطات الحاكمة في قضيتهم ضد افراد العشائر(٤١) . فان كثيرا من الملاكين السعدونيين ظلوا محرومين من (حقوقهم) التي نالوها بموجب سندات الطابو التي بحوزتهم(٤٢) .

ولما كان تأسيس الحكم الوطني في العراق ، تزايد الامل في قلوب السعدونيين وقدروا انهم بنفوذهم القديم قد يستطيعون ان يؤثروا على الملك ورجال الدولة الآخرين . وبالفعل فقد تشبثوا بالملك فيصل الاول(٤٣) الذى وعدهم بحسم قضيتهم . وذلك باعادة حقوقهم في الاراضي التي تتصرف العشائر بها او بتعويضهم عنها بأراض اخرى(٤٤) . ويبدو انهم استفادوا ايضا من وجود عبدالمحسن السعدون في المسؤولية وذلك ضمن جهودهم لتحقيق بعض النجاح في قضيتهم .

---

(٤٠) انظر ص ص ١٤٠ – ١٤١ من هذا الكتاب .

(٤١) تقرير عن الحركات التأديبية ضد العلوان والبدران ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٤٢) محمود نديم اسماعيل ، قضية املاك السعدونيين في لواء المنتفك ، عريضة مفتوحة الى السلطات المختصة ، مطبعة شفيق ، (بغداد ١٩٥٦) ، ص ٦ .

(٤٣) انظر البرقية المرقمة ١٦/٣٠ المرفوعة الى الملك فيصل من لدن عدد من الملاكين السعدونيين المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ك / ١١ .

(٤٤) اسماعيل ، المصدر السابق ، ص ص ٦ – ٧ .

كانت مذكرة عبدالمحسن السعدون التي رد فيها على مقترحات ياسين الهاشمي التي ارسلها في عام ١٩٢٢ حول مشكلة الاراضي في المنتفك ، اول وثيقة يمكن الاشارة اليها في هذا المجال[٤٥] ، وفي السنوات الاخيرة من العشرينات حذرت كثير من البرقيات من تدخل ونفوذ عبدالمحسن السعدون لصالح قضية الملاكين السعدونيين في الكوت والمنتفك . فقد شكا كل من حسن الياسري وسيد هادى السيد عزيز وصباح الهنيدي ومانع الجوهر وشلال الصكبان واحد عشر سركارا (سركالا) آخرين ينتمون الى عشائر المياح في الكوت ، من تأثيرات ونفوذ عبدالمحسن السعدون على الحكومة المحلية في قضاء الحي ومركز لواء الكوت ، التي رجحت الملاكين السعدونيين ورفضت سماع شكاوى هؤلاء السراكير (السراكيل) وقال هؤلاء السراكير (السراكيل) في برقياتهم ان سياسة الحكومة هذه « تثير روحا قتالـة » ، وحذروا من سوء العاقبة[٤٦] .

يبدو ان جهود الملاكين قد اثمرت في عام ١٩٢٧ م حين نجحوا في حمل الحكومة على تشريع قوانين لصالحهم ، وهذه القوانين كان من شأنها تخفيف الضرائب من ناحية وتأكيد ملكيتهم للارض من ناحية اخرى .

---

(٤٥) وكانت المذكرة تدور في الغالب على اثبات حقوق آل سعدون التملكية في المنتفك . انظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، (بغداد ١٩٧٤ م) ، ص ٩٠ .
عبد الله الفياض ، أضواء على مشكلات الاصلاح الزراعي في لواء الناصرية ، ص ١ .

(٤٦) البرقيات المرقمة ٨/٤٥ ، ١٩/٤٥ ، ٩/١٠ ، ٩/٣٠ ، ١٥/٥٥ الواردة الى البلاط الملكي بتاريخ ١٩٢٧/٦/٢٠ ، ١٩٢٧/٦/٢٢ ، ١٩٢٧/٦/٢٣ ، ١٩٢٨/٨/١٨ من زراع وسراكيل منطقة الحي في لواء الكوت المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة د لسنة ١٩٢٧ – ١٩٢٨ .

شرعت حكومة جعفر العسكري[٤٧] طريقة جديدة في جباية الضرائب، وقد عرفت هذه الطريقة بطريق التثليث[٤٨] . وقد اضطربت العشائر بسبب خشيتها من تسجيل اسماء الملاكين السعدونيين باعتبارهم دافعي الضريبة للسنوات الثلاث المقبلة[٤٩] .

بدأت عشائر المياح في منطقة الحي بالتحشد بعد ان فشلت شكاواها وبرقيات رؤوسائها في حمل الحكومة على تغيير موقفها . وقد اظهرت العشائر الكثير من ضبط النفس حتى ان المعتمد السامي امتدح موقف العشائر ووصفه بالموقف الذي يستوجب الحمد ! وذلك في كتاب ارسله الى رئيس الوزراء اظهر قلقه من الحالة السائدة في منطقة الحي . ونصح الحكومة بمعالجة اسباب الاستياء ومنع تجاوزات الملاكين وتأمين عدم اخراج السراكيل او الفلاحين من مزارعهم[٥٠] .

يبدو ان الحكومة ظلت مثابرة على سياستها تلك مما دفع العشائر الى الثورة والانقضاض على سلطة الملاكين . وقد اسفرت الاضطرابات عن طرد قسم من الملاكين من مقاطعاتهم ، الا ان الحكومة تمكنت من فرض السلام بالقوة ، كما حذرت الاطراف المتنازعة بشدة ودعتهم الى البحث عن علاقات متطورة في المستقبل[٥١] . .

---

(٤٧) كان فيها ياسين الهاشمي وزيرا للمالية ، وللاستزادة في موضوع هدف الهاشمي من تشريعات المالية انظر :
سامي القيسي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٧ – ٣٣٨ .

(٤٨) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٤٩) جريدة الاستخبارات السياسية ، ص ٢٠ ، المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة د/٦/١ لسنة ١٩٢٧ .
Colonial office, British Annual Report 1927, PP. 21-22.

(٥٠) الترجمة الرسمية لكتاب المعتمد السامي المرقم بي أو / ٣١٠ والمؤرخ في ١٧ آب / ١٩٢٧ م المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة د/٦/١ .

(٥١) Colonial office, British Annaul Report 1927, P. 22.

لم يكد السلام يحل على منطقة الحي حتى اندلع مجددا في منطقة الشطرة من لواء المنتفك ، فقد انتفضت قبيلة الحاتم ضد ملاكيها من آل مناع للاسباب نفسها الواردة الذكر ، وذكر ان الخلافات بين الملاكين السعدونيين والمتصرفين من عشائر الحاتم اقل حدة من تلك الخلافات التي تكتنف العلاقات بين المياح وآل السعدون ، على ان السلطات البريطانية بررت استخدامها الطائرات في فرض السلام بكون « عشائر الحاتم ميالة منذ القديم للشغب كما ان لهذه العشائر ماضياً طويلاً من محاولات الانقضاض على ملاكيهم من آل مناع »(٥٢) • ان العلاقات بين العشائر والسلطات البريطانية خلال فترة الاحتلال ، لعبت دورا مهما في موقف السلطات البريطانية خلال حوادث عام ١٩٢٧ فالمعتمد السامي الذى يبدى عطفا متزايدا على قضية عشائر المياح لم يستطع ان يخفي كرهه العميق لعشائر الحاتم التي ناصبت الانكليز العداء طيلة اعوام الوجود البريطاني في العراق •

اوقفت هذه الانتفاضات العمل بطريقة التثليث ونوقشت امكانات تعديل هذه الطريقة والاكتفاء بتطبيقها في الاماكن التي يتم فيها اتفاق الفرقاء المعنيين على اسم دافع الضريبة(٥٣) •

وفي آذار من عام ١٩٢٨ م ذكر ان الجو كان ملائما لمفاوضة الطرفين المتقاتلين في الصيف السابق ، وقد رتبت لقاءات وجرت مباحثات طويلة بين الطرفين اسفرت عن اتفاق وسط تم بعد تنازلات زعم ان الطرفين قدماها ، وفي نهاية مايس دفع المستأجرون من افراد العشائر حق الملاكية الى الملاكين السعدونيين واضيف الى المقاولات الجديدة التي تعقد بين الطرفين بند ذكر

---

(٥٢) Ibid., P. 22.

(٥٣) جريدة الاستخبارات السياسية ، ص ٢٠ م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

فيه عدم قيام الملاكين بنزع حقوق المستأجرون بدون الحصول على سماح من السلطات المحلية[٥٤] •

قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك

كانت رغبة السلطات الحاكمة في تسوية مشكلة الملاكين من متفوضي اراضي الطابو واضحة ، وكان سعيها لاجبار العشائر على دفع حقوق الملاكية ظاهرة متميزة في اكثر انحاء العراق •

وفي المنتفك والمناطق الاخرى التي للسعدونيين حقوق طابو فيها ، ظل السلام مهددا لتشابك حقوقهم مع حقوق التصرف لشيوخ اقوياء تولوا مهمة الدفاع عن حقوق تصرف عشائرهم بالاراضي ضد ملاكين قيل عنهم انهم ملاكين غرباء يبتعدون عن العشائر وطنا ومذهبا[٥٥] •

وهكذا بقيت مشكلة الملاكين السعدونيين قائمة في هذه المناطق فترة طويلة اخرى ، وكان آخر الحوادث المخلة بالامن ما ذكر عن قيام عشيرة الحسينات بقتل صالح السعدون في آذار ١٩٢٩ ، والتي اتهم فيها متصرف اللواء بالتواطؤ لمصلحة المتصرفين بالارض من شيوخ العشائر[٥٦] • ولم تنقطع ايضا شكاوى الملاكين ضد العشائر التي لم تدفع حقوق الملاكية[٥٧] ، كما لم تستطع السلطات الحاكمة ان تفرط بحقوق العشائر وبكلمة ادق شيوخ العشائر لاعتبارات تتعلق بالامن، ولما لم يكن بالامكان ابقاء المشكلة على حالها دون تسوية نهائية ، اذ ان ذلك يؤثر بالضرورة على الامن العام والاستقرار لذا فقد شرعت الحكومة قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك

---

(٥٤) Colonial office, British Annual Report 1928, P. 22.

(٥٥) Colonial office, British Annual Report 1927, PP. 21-22.

(٥٦) انظر البرقية التي ارسلها عدد من أفراد الاسرة السعدونية لجلالة الملك فيصل المسجلة في واردة البلاط الملكي برقم ط/٣٧ في ١٩٢٩/٤/٤ ميلادية المحفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة د لسنة ١٩٢٩ •

(٥٧) Monthly Report of Lawa Kut, February 1930. المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة No. 28 تسلسل ١٢٤ •

رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ ، لتسوية الحقوق المختلفة ومنها ادعاءات الملاكين الذين ظلت حقوقهم حتى تشريع القانون تتصرف بها العشائر[٥٨] •

تقرر بموجب هذا القانون تأليف لجنة من اربعة اشخاص للتحقيق في صلاحية العائدية في الاراضي المتنازع عليهـا بين صاحب الطابو والمزارع وكذلك في حدود الارض سواء كانت مغروسة او غير مغروسة حتى نشر هذا القانون[٥٩] • واشترط قبل البدء بالتحقيق ان يجرى الاعلان في الدوائر الرسمية عن المنطقة التى سيجرى التحقيق فيها مع دعـوة المدعـين بجلب السندات التي تؤيد ادعاءاتهم[٦٠] ، فاذا ثبت بعد التحقيق عدم وجود سند من السندات او ان السند غير صحيح ، يحرم عند ذلك المدعي من العائدية ويجرى تسجيل الارض باسم الحكومة[٦١] •

وفرض القانون على اللجنة اصدار قرار بشأن صحة سـند العائدية وقرار بشأن المساحة والحدود الواردة في السند وقرار ثالث بشأن التصرف بالارض واخيرا اصدار امر بشأن الشخص الذى ثبت حقه بالارض[٦٢] • واعلن القانون اعترافه بالحدود والمساحة المذكورة في السند الاصلي الا في حالات نادرة[٦٣] • وفي حالة التحقيق عن التصرف بالارض فان اللجنة تدقق وتحقق عن التصرف في الارض في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٠٠ وتاريـخ نشر القانون[٦٤] • ومنحت اللجنة حق اصدار قرارات بشـأن التصـرف بحصص مختلفة من الارض تدخل ضمن مساحة الارض نفسها[٦٥] • واعطى

---

(٥٨) اسماعيل ، قضية املاك السعدونيين ، ص ٨ •

(٥٩) المادة (١) و (٢) من قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك ، ملحق الوقائع العراقية لصادرة في ١٩٢٩/٤/٢٥ •

(٦٠) المادة (٣) من القانون ، المصدر نفسه •

(٦١) المادة (٤) من القانون ، المصدر نفسه •

(٦٢) المادة (٥) من القانون ، المصدر نفسه •

(٦٣) المادة (٦) من القانون ، المصدر نفسه •

(٦٤) الفقرة (١) من المادة (٧) من القانون ، المصدر السابق •

(٦٥) الفقرة (٢) من المادة (٧) من القانون ، المصدر السابق •

القانون لوزير الداخلية الحق في استملاك الارض التي تثبت عائديتها سندات صحيحة الى شخص معين ولكنه لم يستعمل حقوق تصرفه على الارض المشار اليها(٦٦) . ويكون الاستملاك لقاء بدل يجرى تقديره على اساس (١٢) مثل من معدل الدخل السنوى الذى يحصل عليه المالك خلال المدة الواقعة بين ١٩٠٠–١٩١٥(٦٧) .

لجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك

رغم اهمية الاسراع في تنفيذ القانون فقد تأخر تطبيقه سنة كاملة نظرا للصعوبات التي جوبهت في اختيار اعضاء اللجنة التي عهد اليها حسم الحقوق في لواء المنتفك بموجب هذا القانون(٦٨) .

وصفت لجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك بالقوة والمقدرة وعزى ذلك الى تعلق مشاكل اللواء بمصالح كبرى العائلات فيه ، والضغائن القديمة التي نشأت بينهم بسببها(٦٩) .

وصلت اللجنة الناصرية وقررت تقسيم لواء المنتفك الى اربعة مناطق تعمل على تسوية المنازعات على حقوق الاراضي فيها على التوالي(٧٠) . وهذه المناطق هي :

١ – قضاء الناصرية .

٢ – سوق الشيوخ .

٣ – الجبايش .

٤ – الحمار .

---

(٦٦) المادة (٩) من القانون ، المصدر السابق .

(٦٧) المادة (١٠) من القانون ، المصدر السابق .

(٦٨) المذكرة التمهيدية الاولى حول تسوية حقوق الاراضي في العراق التي قدمها داوسن الى الحكومة العراقية ، ص ٧ المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة م / ٨ لسنة ١٩٣ .

(٦٩) المذكرة التمهيدية الاولى لداوسن ، ص ٧ ، الاضبارة السابقة .

(٧٠) التقرير الشهري للجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك المرقم ٣٦/٨٩ والمؤرخ ٢ تموز ١٩٣٠ المرسل الى وزارة الداخلية المحفوظ في م . و . خ . و . الاضبارة د / ٨ لسنة ٢٩ – ١٩٣ .

يبدو ان استجابة اصحاب الادعاءات المختلفة لاعمال اللجنة كانت غير مشجعة ويبدو ان ذلك كان ناجما عن غموض الهدف الاساس الذى شكلت اللجنة من اجله ، وبالرغم من تأكيدات اعضاء اللجنة بانها انما جاءت من اجل « احقاق الحق » وذلك على ضوء الاستماع الى اقوال الاطراف المتنازعة وتدقيق سنداتهم(٧١) ، فان اغلب الدعاوى المقدمة كانت من صنف النوع (ب) حسب تقسيم الكابتن ليفي(٧٢) . وقد عللت اللجنة ذلك الى سببين هما :

١ ــ انتظار اصحاب تلك الدعاوى حتى تنجز اللجنة احدى الدعاوى المقامة لديها ليلاحظ تتيجة الحكم الذى سيصدر ودرجة شموله وتأثيره .

٢ ــ عدم احتياج اصحاب السندات من صنف (آ) (حسب تقسيم الكابتن ليفي) من اقامة الدعوى لاعتقادهم بان مصادقة الكابتن ليفي على مستندات يكفل لهم صحة تصرفهم وانهم في غنى عن مراجعة اللجنة لتأييد مستنداتهم تلك(٧٣) .

تقويم قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك

رغم ان هذا القانون لم يتم تنفيذه(٧٤) فقد وجهت الى القانون انتقادات كثيرة ، منها : خلو القانون من نص يخول اللجنة النظر في المنازعات القائمة بين المتفوضين والمزارعين او بين الحكومة والمتفوضين(٧٥) . كما ان القانون اعترف بالحدود الواردة في السندات القديمة الا في حالات نادرة . وذكر ان هذه المسألة مهمة وذلك لوجود فروق كبيرة بين المساحة الاسمية المدرجة

---

(٧١) المصدر نفسه ، م . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٧٢) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٧٣) التقرير الشهري للجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك ، م . و . ح . و - الاضبارة د / ٨ لسنة ٢٩ ــ ١٩٣٠ .

(٧٤) حسن محمد علي ، المصدر السابق ، الصفحة ج .

(٧٥) الفياض ، مشكلة الاراضي في المنتفك ، ص ٨٥ .

في سند التملك وبين المساحة الحقيقية لتلك المقاطعات(٧٦) . كما انتقدت اللجنة بسبب عدم تنفيذ المادة الخاصة باستملاك الارض التي لم يتصرف بها صاحب سند التصرف(٧٧) .

ووصف القانون ايضا بانه يرمي الى خلق اقطاع جديد لطبقة جديدة تحل محل اقطاع ضعيف مرفوع اليد عن الارض وغير قادر على التصرف بها(٧٨) . ويذكر الوكيل العام عن الشيخ عجمي السعدون بان خصوم السعدونيين بذلوا نفوذهم لابقاء الاراضي التي اغتصبوها في حوزتهم واحباط كل محاولة لاعادة الاراضي الى السعدونيين والتي قد تبذل بعد تشريع قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك(٧٩) .

اما الخبير البريطاني داوسن فقد انتقد اعمال لجنة حسم النزاع في اراضي المنتفك لاقتصار اعمالها على تحرى الادعاءات المتضاربة فقط ، ولانها جعلت كل ارض خالية من حقوق الطابو ارضا اميرية من غير تسوية حقوق الاشخاص الذين يشغلونها(٨٠) .

تفويض الاراضي بالطابو في المنطقة الشمالية

كانت الحكومة العثمانية قد اوقفت تفويض الاراضي بالطابو في ولايتي بغداد والبصرة بموجب الارادتين السنيتين الوارد ذكرهما سابقا(٨١)، ولما كانت المنطقة الشمالية من العراق مستثناة من ايقاف العمل بقوانين الطابو ، فقد جاء في الارادتين المذكورتين استثناء منطقة شهرزور التي

---

(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .

(٧٧) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

(٧٨) عبد الرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ، مطبعة شفيق ، ط ١ ، (بغداد ١٩٥٩) ، ص ٣١ .

(٧٩) اسماعيل ، قضية املاك السعدونيين ، ص ٨ .

(٨٠) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٥٠

(٨١) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

تكون الالوية الشمالية في العراق جزءا منها[٨٢] ، لذا صار على الدوائر المختصة ان تواصل مهمة تفويض الاراضي بالطابو في المنطقة الشمالية من العراق •

اثار النائب (جمال بابان ـ اربيل) هذه المشكلة وتساءل عن الاسباب التي حملت دائرة الاملاك الاميرية لان تصدر الاوامر التي تحرم على اهالي منطقة شهرزور ما ذكره من « حق قانوني صريح » في تفويض اراضي المنطقة . وكذلك ، رفضها طلبات السكان الخاصة بتسجيل الاراضي التي تصرفوا بها منذ القديم بدون منازع[٨٣] •

انكر وزير الري والزراعة (سلمان البراك) ان تكون مديرية الاملاك الاميرية قد اصدرت قرارا من هذا القبيل ، الا ان الوزير اضاف قائلا بان التعديلات الكثيرة التي طرأت على المادة (٧٨) من قانون الاراضي (وهي المادة الخاصة بمنح حق القرار[٨٤] للمتصرفين بالاراضي الاميرية) تبرر عدم السماح بتسجيل الاراضي لصعوبة اثبات حق القرار في العراق[٨٥] •

يبدو من الاستغراب الذى ابداه النائب المشار اليه اعلاه ، والتناقض الذى وقع فيه الوزير ، ان الاوامر الخاصة بايقاف اقرار حق القرار وهي الاوامر التي اشار اليها النائب جمال بابان وقال انها موجودة ومبلغة الى كافة الالوية الشمالية كانت محاولة هدفها التنسيق بين جهات القطر المختلفة، والذى يخدم هدفين من الممكن ان تكون الدوائر المختصة قد فكرت بهما وهما :

---

(٨٢) انظر ص ١٨ في هذا الكتاب .

(٨٣) الجلسة (٤٤) الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٢٨ المنعقد في ١٩٢٩/٥/١٦ ، مذكرات المجلس النيابي ، مجلد سنة ١٩٢٩ ، ص ٥٧٦ .

(٨٤) انظر الهامش (١٢٦) في الصفحة ٤١ في الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٨٥) الجلسة (٤٤) الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٢٨ المنعقد في ١٩٢٩/٥/١٦ ، المصدر السابق ، الصفحة السابقة .

١ ـ ان تفويض الاراضي في منطقة دون اخرى يعمل على اثارة المشاكل والاضطرابات في البلاد ٠

٢٢ ـ ان المساعي متجهة من اجل تبني سياسة عامة بشأن تفويض الاراضي الاميرية في العراق وان اية اجراءات تكون خاصة بمنطقة دون الاخرى تؤدي بالضرورة الى عرقلة هذه المساعي ٠

المنازعات بين ملاكي الطابو

في الوقت الذى كانت المنازعات على اشدها بين الملاكين اصحاب سندات الطابو وبين العشائر المتصرفة بالاراضي فان مشاكل عديدة كانت تثار بين فترة واخرى بين ملاكي الطابو انفسهم وذلك لاسباب متعددة منها: امتداد نفوذ بعض الملاكين على حقوق الطابو التي يمتلكها ملاكون آخرون في نفس الاسرة او فرع ثان منها[٨٦] ٠ كما ان الخلافات على الحدود التي لم توضحها سندات الطابو كانت سبب مشاكل متوالية خلال عهد الانتداب ففي بعض الاحوال ، ظلت تلك المشاكل امام المحاكم وبدون تسوية مناسبة منذ عام ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٠ ، وهي مشاكل حدود ممتلكات الطابو المتنازع عليها بين شبلي بك السعدون واولاده فهد بك السعدون في ناحية المحيرجة في الكوت ٠ ويذكر ان وزارتي الداخلية والعدل وافقتا في كانون

---

(٨٦) اشتكى كل من سلطان النصار السعدون ومنصور النصار السعدون واحمد النصار السعدون وصالح النصار السعدون ضد السلطات المحلية في القرنة التي امتنعت من تسليم حصة الملاكية العائدة لهم وذلك بسبب نفوذ عبد الكريم بك السعدون واطماعه وقالوا انهم بدون تسلم حصتهم سيتعذر عليهم تسليم الحكومة حصتها وطلبوا انقاذهم من هذا الظلم ٠ انظر البرقية المرسلة الى الملك فيصل رقم ٢٠/٢٠ المحفوظة في م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ الاضبارة د لسنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ٠

الثاني من عام ١٩٣٠ على ارسال لجنة[٨٧] تحكيم لفض المشاكل المشار اليها[٨٨] .

وكانت مياه الارواء سببا لكثير من المشاكل والمنازعات بين الملاكين ايضا . ففي ديالى مثلا شغلت هذه معظم مشاكل اللواء خلال عهد الانتداب[٨٩] . وذكر ان نقص المياه في نهر ديالى في فصل الجفاف او في بعض السنوات المحلة يؤدى الى حصول نزاع عظيم بين الملاكين وكان من ابرز مظاهر ذلك . النزاعات والتجاوزات غير المشروعة للملاكين المتنفذين على حقوق صغار الملاكين[٩٠] .

٣ ـ حقوق التصرف العشائرية

اصل حقوق التصرف العشائرية

استندت حقوق التصرف العشائرية على اساس الديرة القبلية التي كانت حق للقبيلة وحدها ، فكانت الاراضي المزروعة مقسمة بين رؤساء العشيرة وعوائلها وذكر ان هذه الحيازات بما فيها الارض التي بحوزة الشيخ لم تكن شخصية بل كانت جماعية ، ومع ذلك فقد لوحظ احيانا وجود مقاطعات كبيرة في حوزة عدد قليل من زعماء العشيرة[٩١] .

---

(٨٧) وتألفت من المفتش الاداري للواء الكوت ومدير ناحية العزيزية ومدير المحيرجة وموظف من دائرة الطابو .

(٨٨) : Monthly Reports of Liwa Kut Nevember 1929; Monthly Reports of Liwa Kut, January 1930; Monthly Reports of Liwa Kut, February 1930; المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة No, 28 تسلسل ١٢٤ .

(٨٩) علي جودت الايوبي ، ذكريات علي جودة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ م ، ط ١ ، مطابع الوفاء (بيروت ١٩٦٧) ، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٦ .

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٦ . محمد توفيق آل ملا عبدان ، تقسيم مياه ديالى ، مطبعة دار السلام ، (بغداد ١٩٢٥) ، ص٥ .

(٩١) Haider, op. Cit., PP. 459-460.

ولوحظ ايضا وجود حقوق تصرفية عند بعض الافراد او العوائل نشأت من الافراز او العمران لاول مرة كغرس الاشجار او انشاء جهاز لرفع الماء . او ان تكون منحة من شيخ العشيرة لاحد الاشخاص او بطريقة من الطرق فصارت بمرور الزمن حيازة فردية وعرفت باسماء مختلفة مثل نكشه ، سهم ، جسم ، حصة . اما الحيازات الكبيرة التي يمكن اعتبارها ملكا جماعيا اكثر من اعتبارها ملكا فرديا فكانت تسمى في الغالب لزمة وتعرف بانها حق السكنى والزراعة(٩٢) .

تتناسب مساحة الاراضي التي تدعي العشيرة بحقوق التصرف او اللزمة فيها مع قدراتها وامكانياتها على استغلال الارض ، على انه يبدو واضحا ان لزمة العشيرة او اللزمة الجماعية تظهر بمساحة اوسع كثيرا من اللزمة الفردية . ويلاحظ هنا ان اللزمة الفردية التي يعبر عنها عموما بالنكشه كما هو الحال في الديوانية والمنتفك لا تزيد مساحتها عن عشرة فدادين(٩٣) .

ويتميز صاحب النكشه في المنتفك (السركال الكبير) على صاحب النكشة في الفرات (الديوانية) ، ان الاول اضافة لدفعه الضرائب ، ثابت في الارض لا يستطيع صاحب اللزمة (الشيخ الكبير) او الحكومة اخراجه منها ، وبالتالي فان حقوقه في نكشته تساوى حقوق صاحب اللزمة في لزمته(٩٤) .

موقف قانون الاراضي العثماني من حقوق التصرف العشائرية :

ان اعتبار الديرة ملكا جماعيا ، وتنقل الزراعة من جهة الى اخرى جعل من الصعوبة اقامة حق بالتصرف الدائم بالصورة التي نص عليها قانون

(٩٢) Ibid., PP. 460-461.

(٩٣) مذكرة المعتمد السامي هنري دوبس ، المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٨ .

(٩٤) انظر كلمة النائبين زامل المناع وسعد صالح في مجلس النواب ، محضر الجلسة (٥٢) الدورة الانتخابية الثالثة لمجلس النواب ، مذكرات المجلس النيابي ، مجلد سنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ ، ص ص ٥٦٠ – ٥٦٢ .

الاراضي العثماني : وهي منع الملكية العامة للاراضي والاعتراف بحقوق التصرف القديمة للمزارعين الذين يستطيعون اثبات تصرف وزراعة دائمة في الارض لمدة لا تقل عن عشر سنوات قبل اصدار القانون(٩٥) .

وبهذه الصورة لم يستطع كل من الفلاح وصاحب اللزمة والشيخ من اكتساب حق قانوني في الارض ، بينما صار حق القرار في العراق يعني منح حق التصرف القانوني مقابل دفع بدل الطابو فقط ، والا فان الارض تباع بالمزايدة(٩٦) .

وبناء على هذه القاعدة فقد انتقل قسم مهم من الاراضي التي كانت تؤلف ديرة قبلية الى اشخاص عرفوا بملاكي الطابو ، كما بقي القسم الاكبر من اراضي العراق (ميري) ملك الدولة بعد ان اوقفت عملية انتقال الاراضي بالتفويض بالطابو .

وظلت العشائر تتصرف بالارض اما على اساس الايجار او الالتزام ، ولكنها لم تكن تفرق بين مسألة التصرف القائم على اسس عرفية قبلية وبين التملك القائم على اساس الاعتراف القانوني ، ويبدو ان عدم التفريق هذا نابع من تمسك افراد القبيلة بالقوانين العرفية (اى التقليدية) التي تؤلف جزءا مهما من قانون القبيلة الاساسي والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها . وبناء على هذا الاعتقاد فقد كانت نظرة القبيلة للارض وتصرفها فيها لا يعنيان الاستئجار وانما الملكية التامة(٩٧) .

اما الدولة وهي الطرف الآخر في المسألة ، فقد كانت تنظر الى قضايا بيع الارض وشرائها ورهنها ، وهي معاملات دائمة الحصول بين افراد العشائر ، على انها معاملات غير قانونية ، ولكن الدولة لم تستطع ان تفعل

---

(٩٥) Haider, Op. Cit., PP. 462-463.

(٩٦) Ibid., PP. 463-465.

(٩٧) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٦١ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

شيئا لايقافها او الحيلولة دونها[٩٨] . والطريف انها غالبا ما تدخل كوسيط في تسوية المشاكل الناجمة بسببها[٩٩] .

القيمة الحقيقية لحقوق التصرف العشائرية

بقيت حقوق التصرف العشائرية منذ العهد العثماني وخلال الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق حقوقا غير معترف بقدرتها على منح الشخص المدعي بها تفويضا قانونيا في الارض كما انها لم تعط حتى حقا بالتصرف بالارض تصرفا قانونيا صحيحا . ورغم ان هذه السلطات استغلت هذه الحقوق لايجاد ظروف خاصة تسكنها من فرض هيمنة كاملة على البلاد، فان العشائر لم تستطع ان تميز الاسس التي كانت تلك السلطات تعتمدها في معالجة مسألة تصرف العشائر بالاراضي . ولعل شيوخ القبائل بوجه خاص كانوا يتعجبون من قدرة الانكليز على اسناد حقوقهم التصرفية عمليا وعدم قدرتهم على تأكيد حقوق القبائل بالارض قانونا ، مع ان الحل الثاني كان لا يتطلب برأيهم غير جرة قلم فقط ! كما ان هؤلاء الشيوخ ظلوا طويلا غير قادرين على تفسير رغبة الانكليز في حل المنازعات القائمة بينهم ، وهي منازعات اراضي في الغالب ، وفق التقاليد القبلية ، وتلكؤهم في قبول مبدأ التقاليد القبلية كأساس في معالجة التصرف بالاراضي كحق قانوني دائم[١٠٠] . ولم يكن صحيحا ايضا ان سياسة الانكليز هذه كانت مبنية على اساس ان حالة الحقوق العشائرية في التصرف بالاراضي غير مؤيدة من لدن قانون الاراضي العثماني ، لان الموظفين الانكليز لم ينظروا الى قانون

---

(٩٨) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٩٩) عبد الجبار فارس ، عامان في الفرات الاوسط ، ط ١ ، مطبعة الراعي (النجف ١٩٥٣) ، ص ٩٧ .

(١٠٠) توصل المؤلف الى هذه المعلومات خلال جولته ولقاءاته مع عدد من السراكيل والرؤساء .
انظر ايضا الفصل الثالث من هذا الكتاب .

الاراضي العثماني باعتباره الصيغة المثالية لعمران الاراضي في العراق ، بل على العكس من ذلك فقد انتقدوا القانون المذكور لكونه لم يراع حقوق التصرف العشائرية في اراضي الآباء والاجداد(١٠١) .

تطور حقوق التصرف العشائرية

مرت حقوق التصرف العشائرية بمرحلتين تاريخيتين هما :

١ ـ المرحلة الاولى ، واتصفت بشكل عام بالتصرف الجماعي بالارض (ملكية القبيلة لوسائل الانتاج) ، وكانت حقوق التصرف تعني حقوق القبيلة في الارض ، أو الديرة ، وكان الفرد القبلي فيها لايشك قطعا بحقوقه في الديرة وواجباته تجاه القبيلة القائمة على اسس من المساواة التامة بين افراد القبيلة عامة .

٢ ـ المرحلة الثانية ، وتميزت بتطور خطير في حياة القبيلة ، اتخذ شكل استئثار بضعة افراد في القبيلة ، هم في الغالب شيوخها او رؤساء اقسام القبيلة وافخاذها احيانا ، بالارض (وسيلة الانتاج) ومن ثم استئثارهم بريع الارض في ظل علاقات انتاج جديدة عمادها استغلال قوة العمل لدى افراد القبيلة .

يمكن القول في ضوء ملكية وسائل الانتاج ونوعية علاقات الانتاج القائمة ، يمكن تمييز المرحلتين المذكورتين . وبالرغم من ان المرحلتين مختلفتان تمام الاختلاف ، الا انه يبدو امرا صعبا وضع حد تاريخي فاصل بينهما . ويعود السبب في ذلك الى انه بالامكان وجود هذين الشكلين من

---

(١٠١) الكتاب المرسل للحاكم العسكري بتاريخ ١٩١٩/٨/٤ م ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ٥٤ .
داوسن ، المصدر السابق ، ص ٢ .
اس . اي . هيجكوك S. E. Hedgecock ، مذكرة عن مجمل المبادىء التي يقترح ان تبنى عليها لائحة القانون الذي يعين مدعيات اللزمة ويجعلها مشروعة ، م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٩ .

علاقات الانتاج في آن واحد في مناطق مختلفة من انحاء العراق • ومن هذه النقطة بالذات يمكن القول بان كلا من هاتين المرحلتين تعبر عن طور مرت بـه القبيلة اثناء انتقالها من حياة البداوة الى الاستقرار ، كما يمكن تفسير المرحلة الثانية على انه مظهر من مظاهر الاحتكاك الحضاري بين حياة البداوة وحياة الحضر • ومن الادلة القوية على ذلك مـا ذكره الدكتور صـالح حيدر[١٠٢] من ان علاقات الانتاج القائمة على مبدأ الملكية الجماعية للارض تظهر بوضوح في مناطق المنتفك ، والديوانية ، والعمارة ، والكوت . وعلى العكس من ذلك ظهرت في مناطق البصرة وديالى واقسام من الحلة علاقات انتاج تتميز بضعف فكرة المساهمة بالارض ويكون فيها صاحب اللزمـة مؤجرا للارض والفلاحون (افراد القبيلة) مستأجرين لها وهي ما اتصفت بـه علاقات الانتاج في المرحلة الثانية • وجدير بالذكر ان التطور الـذي حصل في المناطق الاخيرة لم يكن سريعا ابدا وانما احتاج ما يبدو فترة زمنية استغرقت شطرا مهما من تاريخ القبائل واحتكاكها الشديد بالمدن المجاورة لديارها خلال العهد العثماني • وبالاضافة الى ما ذكر فان المناطق التي حصل فيها مثل هذا التطور بقيت مجاورة ومحاددة للمدن ولا تمثل غـير نسبة محدودة من اراضي القبائل القائمة بينما ظلت الديار[١٠٣] الكبيرة المساحة والكثيفة السكان مثالا جيدا للعلاقات القبلية القديمة السائدة في المرحلة الاولى من تاريخ القبائل العراقية ولعل ادق كلمة يمكن اطلاقا على المناطق المتطورة هي كلمة الارياف وتكون فيها وحدة القبيلة قد ضعفت على العموم، كما ضعفت ايضا فكرة المساهمة في غير حاصل الارض وخاصـة الارض ذاتها[١٠٤] • ويمكن القول ان هذه الارياف استطاعت ان تبني علاقـات اقتصادية راسخة بالمدن المجاورة لها •

---

(١٠٢) Haider, Op. Cit., P. 462.

(١٠٣) حول الديرة : انظر المادة (٢٦) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

١٠٤ داوسن ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

كفاح العشائر لتاكيد حقوق التصرف بالاراضي

لم يكن كفاح العشائر في هذا المضمار جديدا بل انه يعود في الواقع الى عهد مدحت باشا ، عندما بدأ سياسته في تفويض الاراضي الى طالبيها • والواقع فان كفاح العشائر يعود الى تاريخ اقدم وذلك حينما نازعت العشائر العراقية السلطات العثمانية طويلا حول الارض والضرائب(١٠٥) •

وسبق الحديث عن ثورة العشائر في اواخر العهد العثماني والذى ظهر فيها جليا دفاع العشائر واستماتتها في سبيل حقوقها التصرفية واعتراف اللجنة التي ارسلتها الدولة العثمانية بتلك الحقوق فأشارت الى علة الثورة الناجمة عن قلق العشائر من استئثار افراد معدودين بديرة العشيرة جميعا(١٠٦) •

في الفترة ١٩١٤ـ١٩٢٢م اظهرت السلطات البريطانية عطفها على حقوق القبائل التصرفية في الارض وذلك للاستفادة من ولاء شيوخ العشائر للسلطة البريطانية(١٠٧) • ومع ذلك فان القول بان السلطات البريطانية قررت حسم التناقض الحاد بين حقوق الملاكين المؤيدة بسندات الطابو ، وحقوق العشائر المؤيدة بالتصرف التاريخي الطويل ، لمصلحة الاخيرين ، يعتبر امرا مشكوكا فيه كما ان الوقائع لا تدلل عليه • على ان اقرار السلطات البريطانية لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية من جهة وحرصها الشديد على تمثيل القوى العشائرية في المجلس التأسيسي بحجم كبير قدم لممثلي العشائر فرصة مناسبة لتأكيد حقوقهم التصرفية بالاراضي تأكيدا واضحا بادخال نصوص قانونية تثبت في الدستور العراقي •

لم يدع ممثلو العشائر الفرصة تفلت منهم فطالبوا بتوضيح الفقرة الرابعة في المادة السابعة والثمانون المعدلة من لائحة القانون

---

(١٠٥) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب •

(١٠٦) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب •

١٠٧ـ انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب •

الاساسي[108] ، وطالبوا تعديلها بالصورة التي تؤمن الزام الحكومة تشكيل محاكم او لجان خاصة للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف بالاراضي وحدودها والمقيمة التي تحافظ وتصون حقوق التصرف بالاراضي من «تجاوز احد على حقوق آخر» وحتى يزول المنازعات على الحدود ، سيعرف الجميع « ما له وما عليه » في «ات الاراضي[109] . ولدى مناقشة لائحة القانون الاساسي ، تحدث احد ممثلي العشائر واشار الى رغبة العشائر في تأمين مستقبلها من خلال تأمين حقوقها التصرفية بالاراضي التي قال عنها انها « مدار معيشة العشائر » وحذر من امكانات حصول « سوء تفاهم » في الحالات التي قد تجبر فيها العشائر على ترك اراضيها . واشار الى ان الاستقرار في البلاد هو في حفظ حقوق التصرف العشائرية[110] .

خذلت هذه الاقتراحات والتعديلات في المجلس التأسيسي ولم يستطع ممثلو العشائر اقرارها ، فاعربوا عن سخطهم على موقف المجلس وترك قسم منهم[111] قاعة المجلس وبينوا انهم قادرون على اكتساب حقوقهم دون موافقة المجلس[112] . ورغم تبرير اعضاء المجلس المعارضين ، ممثلي المدن، بامكان بيان التعديلات المطلوبة في قوانين لاحقة ، فيبدو ان التناقضات

(108) نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة والثمانون المعدلة من لائحة القانون الاساسي بانه « يجوز تاسيس محاكم او لجان خصوصية ... للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف بالاراضي وحدودها » . انظر م . و . ح . و . اضبارة القانون الاساسي المرقم ج/٨ لسنة ١٩٢٢ .

(109) كلمة الشيخ رايح العطية لدى مناقشة لائحة القانون الاساسي . انظر الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة دار السلام ، (بغداد ١٩٢٤) ج ٢ ، ص ص ٨٩٨ — ٩٠٠ .

(110) كلمة الشيخ سالم الخيون ، المصدر نفسه ، ص ٩٠٢ . للتوسع في هذا الموضوع انظر : محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، (بغداد ١٩٧٢) .

(111) وهم كل من سالم الخيون وفائق البطي ومنشد الحبيب .

(112) مجموعة المذكرات ، ج ٢ ، ص ٩٠٥ .

الحادة بين حقوق التصرف العشائرية وبين الحقوق الاخرى التي يدعي بها كبار الملاكين من اصحاب حقوق الطابو ، الممثلين تمثيلا كافيا في المجلس التأسيسي ، كانت الدافع الرئيس وراء المعارضة القوية التي جوبه بها ممثلو العشائر في هذه المسألة(١١٣) .

حسم حقوق التصرف العشائرية

وضعت تسويات منازعات الأراضي التي انجزتها السلطات المحتلة في الفترة ١٩١٤–١٩٢٢م حجر الاساس لمستقبل حقوق التصرف العشائرية في العراق وقام نظام دعاوى العشائر المدنية الجزائية بدور مهم في اظهار شيوخ العشائر كعناصر مهمة في التسوية ، اما دور العشيرة وعلى وجه التحديد دور الرؤساء الصغار فقد تضاءل تدريجيا وحلت محلهم سلطة مركزية شديدة تمتع بها الشيخ الرئيس في القبيلة . وهكذا وجدت السلطات الحاكمة في العراق في الفترة ١٩٢٢ – ١٩٣٢ م نفسها مجبورة على السير في الاتجاه نفسه الذى رسمته السلطات المحتلة وهو الاتجاه الذى اسفر في النهاية عن وضع حقوق التصرف العشائرية في ايدى شيوخ العشائر ، ومتمولي المدن ، وتجريد الاكثرية الساحقة من افراد العشيرة (الفلاحين) من حقوقهم القديمة في المساهمة بارض القبيلة او ديرتها .

لقد اعطى قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ شيوخ العشائر ومتمولي المدن حقوق تصرف قائمة على اسس قانونية ثابتة باسم حقوق اللزمة انتزعت من ابناء العشائر انتزاعا ، وصار هؤلاء المتمولين شركاء لشيوخ العشائر في استغلال الفلاحين(١١٤) . اما قانون حق العقر رقم (٥٥) لسنة ١٩٣٢ م فقد اعطى اصحاب حقوق اللزمة الجدد حق شراء الادعاءات بالحقوق العقرية القديمة التي

---

(١١٣) كلمة الشيخ احمد الداود في المجلس التأسيسي ، انظر : المصدر السابق ، ٩٠٠ .

(١١٤) انظر الصفحات التالية في هذا الفصل من هذا الكتاب .

يمكن ان تؤدي الى الاشتباك بحقوق اللزمة التي نالوها ، او المطالبة بجزء من الحاصل باسم الحصة العقرية[115] .

٤ ـ الري والزراعة بواسطة المضخات والحقوق الناجمة عنها

كانت الدواليب (النواعير والكرود تستخدم لرفع المياه من الانهار الى الاراضي المجاورة لها حيث كان ارتفاع هذه الاراضي يشكل العقبة الرئيسة في اروائها . ولم تكن المضخات شائعة ولا حتى معروفة في كثير من انحاء البلاد . ففي ضوء الارقام التي اوردها داوسن ، فان عدد المضخات المستخدمة للارواء قبل عام ١٩٢٠ م كانت تقل عن عشر مضخات[116] . غير ان جهود السلطات المحتلة لتوسيع رقعة الاراضي المزروعة وتحسين وسائل الري وادخال الطرق الجديدة في الانتاج . وذلك ضمن خطط التنمية الزراعية التي سيأتي بحثها ، ادت الى رفع عدد المضخات المستوردة وزيادة المجموع الكلي للمضخات في البلاد .

قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات

في اوائل عام ١٩٢٦ م اصدرت الحكومة قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات . وقد اعفيت بموجب هذا القانون الزيادة الحاصلة في الانتاج نتيجة استخدام المضخات سواء كانت الاراضي مزروعة سابقا او غير مزروعة ، من حصة الحكومة[117] . وتستمر مدة الاعفاء اربعة مواسم متوالية ، اى حصادين شتويين وحصادين صيفيين[118] . وشمل القانون اولئك الذين نصبوا مضخات قبل اصدار القانون ، واعفوا من حصة

---

(١١٥) انظر الصفحات ١٩٣ ، ١٩٤ في هذا الفصل من هذا الكتاب .

(١١٦) داوسن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦ ـ ٢٩ .

(١١٧) المادة (٣) من القانون ، مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٦ ، مطبعة النجاح ، (بغداد ١٩٢٧) ، ص ١٤ .

(١١٨) المادة (٥) من القانون ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

الحكومة عن طريق استرداد ما دفعوه كحصة للحكومة خلال ثلاثة مواسم فقط من تاريخ نصب المضخة[119] .

ساهم هذا القانون في توسيع استخدام المضخات ، وازدادت الاعداد المستوردة منها خلال السنوات ١٩٢٦ ـ ١٩٢٩ م واتسعت مساحة الاراضي المروية بواسطة المضخات الى (٢٫٩٥٢٫٠٠٠) مشارة عـــام ١٩٢٩ م وزاد المجموع الكلي للمضخات في عام ١٩٢٩ م الى خمسة اضعاف ما كان عليه عـــام ١٩٢٥م[120] . وامتدت الاراضي المروية بالمضخات على طول نهرى دجلة والفرات وفروعهما وبعض روافد نهر دجلـــة بعد ان أتم اصحـــاب المضخات ، ومعظمهم من متمولي المدن (الملاكين والتجار وكبار موظفـــي الدولة) ، العقود والالتزامات مع اصحاب حق اللزمة في هذه الاراضي .

العلاقات بين اصحاب المضخات وافراد العشائر

ان معظم الاراضي العالية القريبة من الانهار ، وهي الاراضي التي مارس اصحاب المضخات نشاطهم فيها ، اميرية تظهر فيها حقوق عشائريـــة متضاربة تدعى بحقوق اللزمة . لذا فان اية محاولة لنصب جهاز لرفع الماء ـ مضخة ـ كان يعني في اغلب الاحوال لزوم حصول اتفاق بـــين صاحب المضخة من جهة وبين صاحب حق اللزمة من جهة اخرى[121] . ومع ان هناك مشاكل كثيرة تحد من امكانات نصب المضخة ، وهي راجعة لعوامل تتعلق معظمها بحقوق اللزمة المتضاربة ، فان هناك مراحـــل متعددة ينبغي عـــلى صاحب المضخة ان يجتازها بعد اتفاقه مع صاحب اللزمة على المساحة المناسبة التي سيجرى ارواؤها وزرعها . فصاحب المضخة كان يطلب الاذن مـــن متصرف اللواء (المحافظ) مبينا المعلومات المتعلقة بالارض وطاقة المضخة

---

(١١٩) المادة (٨) من القانون ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(١٢٠) داوسن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦ ـ ٢٩ .

(١٢١) المذكرة التمهيدية الثانية التي بعثها داوسن الى الحكومة العراقية ، ص ١٥ المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة م/٨ لسنة ١٩٣٠ .

(قوة حصانها) ، ويقوم المتصرف باستشارة ادارة الرى في المنطقة ، فتقدم هذه الادارة ملاحظاتها وخارطة بموقع المضخة ، وبعد اقتناع المتصرف يصدر الامر لصاحب المضخة بنصبها في المكان المقرر[١٢٢] .

كانت الحصة التي يتقاضاها المسقم (صاحب المضخة) تختلف حسب اختلاف الظروف وهي ما جرى عليه التعامل المحلي احيانا . او النفقات التي ينفقها صاحب المضخة . وتتراوح حصته بين (١٥–٣٠٪) من المحصول[١٢٣]. غير ان طبيعة المحاصيل التي اعتاد الفلاح على زرعها وظروف الازمة الاقتصادية العالمية في العشرينات من القرن الحالي والتي ادت الى انخفاض الاسعار ، جعلت عملية الزراعة بالمضخات عملية تحتاج الى الكثير من الخبرة والتنظيم لكي تؤتي ثمارها ، وهذا ما كان يفتقر اليه كل من صاحب المضخة والفلاح في آن واحد ، لذا منيت الزراعة بالمضخات بالفشل وترتب على ذلك افلاس عدد كبير من اصحاب المضخات[١٢٤] .

حقوق اصحاب المضخات في الاراضي

كانت المتاعب والاضرار التي تحملها صاحب المضخة اضافة الى الاعتقاد السائد بامكانات النجاح الواسعة في ظروف تأكيد حقوق صاحب المضخة في الارض مثلت اصل ادعاءات صاحب المضخة بالارض ، ومع الاقرار بصعوبة تعيين صاحب الفكرة القائلة بحق اصحاب المضخات في اراضي مضخاتهم ، الا انه يبدو مؤكدا ان هذه الادعاءات نالت تأييد السلطات البريطانية ونمت تحت رعايتها .

---

(١٢٢) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الصفحة نفسها .

(١٢٣) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٢٤) Sir Edward Hilton Youn, Report on Econamic Conditions and Policy and Loan Policy, Covernment Press,) Baghdad 1930) P. 1;

انظر ايضا : ترجمة التقرير في م . و . ح . و . الاضبارة 20/160 تسلسل ٢٩٩

ان ادعاءات صاحب المضخة بحقوقه في الارض بررت بالجهود التي كان يبذلها صاحب المضخة في تحويل الارض المهملة الى ارض مزروعة ، وقد اتهم صاحب اللزمة بانه يتاجر بالارض ويساوم على اعلى سعر تنافسي يعرضه اصحاب المضخات ، وهكذا تعقد المقاولة التي تزرع الارض بموجبها ، والا فانها تبقى مهملة بدون ذلك ! ومن هنا بررت الدعوة للاعتراف بحقوق اصحاب المضخات في الارض ، ليس لمجرد الاعتراف بادعاء فقط ، وانما اعتراف بالخدمات التي قدموها في عمران الارض ، وقد اشار الى هذه الملاحظة تقرير رسمي فقال :

« ان اصحاب المضخات يتساءلون ماذا سيحدث لنا عند انتهاء مقاولاتنا الحالية مع اصحاب اللزمة ؟ هل يجب ان تبقى جل مهمتنا ، نحن الذين كنا المتقدمين الاولين لعمران الارض بواسطة المضخات اسالة الماء ؟ بينما يصبح المتأخرون اصحاب اراض . لا شك في ان اصحاب المضخات الحاليين يستحقون جزاء لخدماتهم التي قاموا بها في عمران الاراضي »(١٢٥) .

حسم حقوق اصحاب المضخات

في عام ١٩٣٢ صدر قانون تسوية حقوق الاراضي فاعطى صاحب المضخة ما كان يتمناه من حقوق تصرف قائمة على اسس قانونية ثابتة في الارض التي نصب فيها مضخته ، فقد اكد القانون المذكور حقوق صاحب المضخة باعتباره متصرفا بالاراضي المسقاة من مضخته اذا لم تكن الارض مزروعة خلال ١٥ سنة سبقت نشر القانون(١٢٦) . وفي نفس القانون ثبت قانون

---

(١٢٥) تقرير مرسل الى مشاور وزارة الداخلية ، محفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٩ .

(١٢٦) المادة (١١) من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ ، الوقائع العراقية الصادرة في ١٩٣٢/٦/١ .

اللزمة ، الذى تلا قانون التسوية المشار اليه اعلاه ، حقوق صاحب المضخة التي اكدها قانون التسوية ، باعتبارها حقوق لزمة معترف بها ومساوية لحقوق اللزمة العشائرية الممنوحة لشيوخ العشائر[١٢٧] .

وهكذا اصبحت اعمال نصب المضخات التي قام بها كبار الشيوخ وكبار الملاكين من سكنة المدن الاساس الجديد للاعتراف بحقوق اللزمة ظلت حتى وقت قريب من اصدار القوانين الاخيرة مبنية على اسس من العرف العشائرى والتصرف القديم .

تسوية حقوق الاراضي في العراق ١٩٢٢ - ١٩٣٢ م

اعتبرت السلطات البريطانية جميع الاجراءات التي اتخذتها بشأن منازعات الاراضي في الفترة الاولى من احتلالها للبلاد ، اجراءات مؤقتة وتركت للمستقبل تقرير الاسس الثابتة في التسويات الدائمة لجميع منازعات الاراضي في العراق .

كانت الحقوق في الاراضي كثيرة ومتشابكة والمشكلة التي تسوى اليوم ، تعود فتتجدد في اليوم التالي ، ذلك لانها كانت مرهونة بالظروف المحيطة بها ونفوذ اطراف النزاع لدى كل من المجلس العشائرى والموظفين الاداريين الانكليز او العراقيين ، وقد عبر عن هذه الحقيقة تقرير بريطاني فقال :

« ان الانظمة الحالية لتسوية المنازعات على الاراضي غير مقنعة تماما ، فمثل هذه التسويات لا تأخذ النهاية نفسها (من ناحية التسوية التامة) مثلما تؤديه نتائج تسوية هذه المنازعات بواسطة المحاكم »[١٢٨] .

---

(١٢٧) المادة (١) من قانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ ، المصدر نفسه .

(١٢٨) Colonial office, British Annual Report 1929, P. 47.

واضاف التقرير قائلا :

« وفي بعض المقاطعات هناك نزعة مؤسفة عنـــد بعض الموظفين لقلب التسويات التي اجراها اسلافهم »(١٢٩) •

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد ظلت هذه المشكلة خطرا يهـدد السلام في البلاد ، فقد احصى تقرير بريطاني الاصطدامات العشائرية (واغلبها ناجم عن هذه المشكلة) في عام ١٩٣٠م فبلغت (٢٥١٥) اشتباكا مسـلحا ، يقابلها (٢٧٩٦) اشتباكا في عام ١٩٢٩ م(١٣٠) • وفي منطقة العمارة وحدها تحدث تقرير بريطاني عن المنازعات على الاراضي بين عدد من شيوخ المنطقة والتي تمت تسويتها ، وذلك عام ١٩٢٥ وهي(١٣١) :

١ ــ النزاع بين الشيخ حسن سعيد في مقاطعة حوار وبين الشيخ زيـارة شيخ ام العـين •

٢ ــ النزاع بين الشيخ عبدالحسين آل روكي شيخ الجميلية وبين الشيخ خليل الحاج امين شيخ النهر •

٣ ــ النزاع بين الشيخ محمد الحاج حسن شيخ الدهامية وبين الشـيخ عبدالحسين الروكي شيخ الجميلية •

٤ ــ النزاع بين الشيخ محمد الحاج حسن شيخ الدهامية وبـين الشيخ ماجد الخليفة شيخ المجر الكبير •

كما كان هناك نزاع آخر بين الشيخ سلمان المنشد شيخ الازيرج وبين الشيخ حمدان آل سكر شيخ العيسى حول الاراضي المزروعة بالدخن بسبب اشتباك الحدود الموجودة في شرطنامتيهما (اوراق التعاقد) •

---

(١٢٩) Ibid., P. 47.

(١٣٠) Colonial office, British Annual Report 1930, P. 38.

(١٣١) Report No. C/544, dated 6th March 1926, P. 18.

محفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة 30/AM/1 تسلسل ١٧ •

وفي مختلف مناطق البلاد(١٣٢) ، ظلت مشاكل الاراضي تمثل السبب الرئيس للاضطراب . بل ان المشاكل صارت تزحف نحو المدينة نظرا لتطور الاتصال بين المدينة والريف .

كان هناك اجماع بين الموظفين الانكليز والعراقيين على خطورة بقاء هذه المشكلة (تسوية حقوق الاراضي) بدون حل . لتأثيرها المباشر على حياة السكان واحوال الزراعة والعمران في البلاد . ولما كانت السلطات البريطانية قد انجزت في منتصف العشرينات من القرن الحالي . رسم صورة مستقبل التطورات الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية للبلاد . لذا يبدو امراً ضروريا لها ان تكمل بناء الاسس التي يمكن للتطورات المذكورة ان تستند عليها فلا تكون ضمانا ابقاء هذه التطورات فحسب بل تخدم بالضرورة الوجود البريطاني في العراق .

(١٣٢) انظر في هذا الموضوع نزاع الاراضي الطويلة بين الشيخ عداي الجريان والسيد كاطع العوادي وجهود مشاور وزارة الداخلية كورنواليس لتسويتها . كتاب علي جودت الايوبي الى رستم حيدر المؤرخ في١٩/٥/١٩٢٢ م المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة د/٨ لسنة١٩٢٢.

انظر ايضا :

Report No. C/31 form the office of the Administrative Inspector, Hilla dated 6th March 1924, to the Adviser to the Ministry of the Interior.

المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 112/9 سلسل ٤ .

البرقية المرسلة الى الملك المرقمة ط ١٢٢ والمؤرخة في ٨/٩/١٩٢٨ م المرسلة من لدن عشيرة الفرحان ضد الشيخ مشحن الحردان ، م . و . ح . و . الاضبارة ص/٣/٣ لسنة ١٩٢٨ .

عريضة الحاج مهدي الفاضل لاعتاب صاحب الجلالة ضد حكومة الديوانية المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة م /٩ لسنة ١٩٢٦ .

كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم ٢٢٢١ والمؤرخ /٢/١٩٢٤ حول تضارب حقوق الشيخ شعلان ابو الجون مع حقوق الطابو في منطقة الرميثة المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز/٢/١/ لسنة ١٩٢٤ .

ان اهم تطور طرأ على مفهوم التسوية خلال هذه الفترة هـو قضية اعطاء شاغلي الاراضي الاميرية حقوقا تصرفية في الاراضي التي يتصرفون بها • وقد شغلت هذه القضية جل اوقـات وجهـود الموظفين العراقيين والانكليز • حتى ان مفهوم التسوية صار يعني تسوية حقوق شاغلي الاراضي الاراضي الاميرية • ما لم يشر صراحة الى الحقوق الاخرى •

وهكذا شهدت الفترة من عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٢ م اى منذ التوقيع على امتياز النفط حتى دخول العراق عصبة الامم ، مناقشات طويلة كتبت فيها مذكرات وتقارير وملاحظات هدفت جميعها الى تقرير الصيغة النهائيـة لتسوية حقوق الاراضي وخاصة في الاراضي الاميرية الواسعة • وقد بدأت هذه المناقشات بدراسة مستقبل حقوق الاراضي في العراق وانتهت بتقرير التسوية بصيغتها النهائية بعد ان عينت الفئات الاجتماعية التي تقرر حسم الحقوق لصالحها •

آراء ومناقشات رسمية في حقوق الاراضي والتسوية

قبل البحث في التسوية التي انجز داوسن خطوطها العامة والتفصيلية لابد من تحليل الآراء والمقترحات التي قدمها اسلافه وهي المقترحات التي اطنب فيها داوسن بقوله :

« ان الآراء الواردة في تلك المذكرات لو طبقت رويـدا رويدا بعد التحسين والتوسيع لادت الى تقليل المساوىء الحالية وتخفيف وطأتهـا ، ان لم تـؤد الى محوهـا بالمـرة »(١٣٣) •

١ ـ في تسوية حقوق الطابو

لاسباب مهمة ، ورد ذكرها ، استقطبت منطقة المنتفك معظم المناقشات

---

(١٣٣) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٣ •

والآراء التي وضعت بشأن اشتباك حقوق الطابو بحقوق التصرف العشائرية وكان من اهم المذكرات :

مقترحات ياسين الهاشمي

في عام ١٩٢٢ اقترح ياسين الهاشمي الذى كان متصرفا في لواء المنتفك تسويه مشكله حقوق الاراضي في المنتفك عن طريق الاعتراف بالامر الواقع، واطلاق يد الملاكين من اصحاب حقوق الطابو في الاراضي التي يديرونها فعلا . ودعا الى الاعتراف بالحقوق التصرفية لاصحاب حقوق النكشة والسركرة (السركلة) وهم افراد العشائر الذين لهم في الاراضي حقوق مبنية على التصرف العشائرى القديم . وذلك في الاراضي التي يدعي الملاكون بحقوق طابو فيها • ويتم ذلك كله على اساس تعويض يقدم لهؤلاء الذين يدعون بحقوق الطابو ، واولئك الذين يدعون بحقوق النكشة والسركرة (السركلة) مقابل تنازل الطرفين عن حقوقهم الى المتصرفين الفعليين •

ويعتبر ياسين الهاشمي اول مسؤول عراقي يلاحظ بعمق خطورة مسألة التصرف بالارض في العراق (الاميرية والمفوضة بالطابو) • فينبه الحكومة الى اتخاذها سياسة ثابتة للمستقبل تعين بموجبها طريقة التصرف في الاراضي(١٣٤) •

اقتراح علي جودت الايوبي

وفي السنة نفسها اي عام ١٩٢٢ م ذكر علي جودت الايوبي في مذكراته انه اقترح على الحكومة العراقية (وكان يشغل منصب متصرف لواء المنتفك بعد ياسين الهاشمي) استملاك حقوق الطابو في اللواء من متفوضيها القدامى،

---

(١٣٤) تقرير ياسين الهاشمي حول مشكلة الاراضي في المنتفك ، اقتبسه المؤلف عن سامي القيسي ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .
عبد الله الفياض ، مشكلة الاراضي في المنتفك ، ص ٨٩ .

كما اقترح ان تقوم الدولة بتوزيع الاراضي التي تمتلكها على الزراع من افراد العشائر بموجب بدلات مناسبة وآجال بعيدة(١٣٥) .

مقترحات احمد فهمي (١٣٦)

في عام ١٩٢٥ م كتب احمد فهمي الذى شغل منصب المدير العام للايرادات تقريرا مهما حول مشكلة الاراضي في منطقتي الشامية والمنتفك وقد اشار فهمي الى القضايا الرئيسة التي تستغل ضد حقوق الطابو في منطقة المنتفك وهي :(١٣٧)

١ ــ مع ان تصرف بعض الملاكين في اراضي المنتفك يستند الى سندات طابو فان تصرفهم هذا لا ينطبق مع الواقع .

٢ ــ ان الملاكين من اصحاب حقوق الطابو تملكوا هذه الاراضي باثمان واطئة جدا وان هذه الاثمان لا تخولهم حقا مضمونا ومشروعا .

٣ ــ استغلال مسألة الحدود الوهمية الموجودة في السندات لتجريد ملاكي الطابو من الحقوق التي يدعون بها .

ولاحظ احمد فهمي القضية المتداولة على الالسن المسماة بالوضعية الخاصة التي قيل ان منطقة المنتفك تتميز بها عن مناطق العراق الاخرى ، وهي استئثار السراكير بحقوق الملاكين والمحاولات الجارية لتفويض هؤلاء الحقوق التي يتصرفون بها ، فقال فهمي في هذا الشأن ان منطقة المنتفك تعتبر من الناحية القانونية لا تختلف عن اراضي البلاد المفوضة بالطابو بموجب القوانين العثمانية (التي سبق بحثها) ، لذا فان اى وضعية خاصة في هذه المنطقة سوف تؤدي الى خلل عام يشمل جميع الحقوق التصرفية في

---

(١٣٥) علي جودت الايوبي ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٨ ــ ١٦٩ .

(١٣٦) حول شخصية احمد فهمي ، انظر ص ٤٨ في الفصل الاول من الكتاب .

(١٣٧) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٣٢ ، م . و . ح . و الاضبارة السابقة .

جميع انحاء العراق ، وسيؤثر هذا الخلل على الاراضي المفوضة او الاراضي التي ما زالت اميرية[١٣٨] .

وبناء على الدراسة التي قدمها احمد فهمي فقد وضع جملة مقترحات كانت اهمها فكرته القائلة بضرورة عدم تمييز منطقة المنتفك بوضعية خاصة بحيث تؤدي الى انتقال حقوق الملاكين الى المتصرفين من رجال العشائر السراكير (السراكيل) . واكد فهمي امكانية حل المسألة الاساسية في المشكلة بصورة طبيعية عن طريق اقرار حقوق الطابو في المنطقة لاصحابها السابقين والاشراف على تأمين تنفيذ المقاولات (الشرطنامات) المعقودة بين الملاكين وبين السراكير (السراكيل)[١٣٩] .

اما المسائل الاخرى مثل : قضايا عدم واقعية الحدود والاثمان البخسة للاراضي المفوضة فقال عنها : انها قضايا واضحة ومفهومة وبين امكانية حل قضية عدم واقعية الحدود برفعها الى محكمة خاصة للبت فيها[١٤٠] . اما مسألة الاثمان البخسة للاراضي المفوضة فقال عنها انها مسألة عفى عنها الزمن وان الاراضي جرى عمرانها وبذلت فيها جهود متوالية وان من غير اللائق بالحكومة الادعاء بان غبنا لحقها نتيجة هذا التفويض لانها اصبحت اليوم طرفاً ثالثاً (حكمي) في هذه القضية[١٤١] .

ان احمد فهمي الذى كان يدافع عن قضية الملاكين لم يفته ان يقترح على الحكومة ان تقوم بالغاء ما بقي من حقوقها في الاراضي المفوضة فدعا الى الغاء حق الرقبة في الاراضي المفوضة بالطابو ، وقال ان بقاء هذا الحق

---

(١٣٨) المصدر السابق ، ص ص ٣٢ ــ ٣٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٣٩) المصدر السابق ، ص ٣٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٤٠) المصدر السابق ، ٣٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٤١) المصدر السابق ، ص ٣٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

بيد الحكومة يساوي بين الاراضي المفوضة بالطابو والاراضي الاميرية ، كما انه يؤثر تأثيرا سيئا على قيمة الاراضي المادية[١٤٢] •

مقترحات محمد رؤوف الحمداني

كان هذا الشخص يشغل وظيفة مدير طابو منطقة الفرات ، وعند وصول داوسن الى العراق ، كتب له تقريرا مفصلا عن وضعية الاراضي في البلاد ، ونقل له رأيه في مشاكل الاراضي •

شرح الحمداني في تقريره لداوسن ما اعترى تسجيل حقوق الاراضي في العهد العثماني من فوضى واضطراب وخاصة في حقوق الاملاك الصرفة (الخراجية) والاراضي المفوضة بالطابو ، كما انه عاب على القوانين القيود التي وضعتها بشأن امر التصرف • وبين انه ما لم يكن للمالكين الحرية التامة في التصرف باملاكهم فانهم لن يقدموا على عمرانها ، وضرب على ذلك مثلا : بما قام به محمد علي باشا في مصر فزعم ان الاخير ملك الاراضي للزراع ، كما اشار الى اللائحة التي اصدرها الخديوي سعيد باشا في مصر والتي سمح فيها بتمليك الاراضي وانتقالها الى الورثة كبقية الاملاك ، وتطرق الى تدابير الجمهورية التركية تجاه هذه القضية الموروثة عنهم ، فقال: ان الاتراك لما رأوا عدم وجود فائدة من الاحتفاظ برقبة الارض ، فانهم أوجدوا في القانون المدني التركي نصوصا اصبحت الارض بموجبها ملكا لاصحابها[١٤٣] •

كان الحمداني وفهمي وغيرهم من المختصين يمثلون جيلا من المعجبين بروح الاصلاح السائد في تركيا آنذاك ، وهي روح سعت السلطات البريطانية لمكافحتها بقوة لخوفها من انتشار النزعة الكمالية في البلاد •

---

(١٤٢) المصدر السابق ، ص ٤٣ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة .

(١٤٣) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، م • و•ح • و • الاضبارة السابقة .

٢ ـ في تسوية حقوق التصرف العشائرية

ظل حوالي اربعة اخماس اراضي العراق غير مفوضة بالطابو[١٤٤] ، ومعظم الاراضي غير المفوضة اميرية تظهر فيها حقوق تصرف مبنية على اساس العرف والعادة وتقادم الزمن . وهذه الحقوق ملك للعشائر او الزراع تنتقل الى ورثتهم ويتنازلون عنها كأملاكهم ويرهنوها مقابل ديونهم باطلاع الحكومة وتصديق موظفيها[١٤٥] .

وقد تصدى لدراسة حقوق التصرف العشائرية كثير من المعنيين ، وسنتعرض في هذه الدراسة لآراء اهم هؤلاء الباحثين :

آ ـ آراء احمد فهمي في حقوق التصرف العشائرية

كان احمد فهمي من بين اوائل الذين ناقشوا قضية حقوق التصرف العشائرية التي تستند الى العرف والعادة ، وقد اورد فيها تحليلات مثيرة وآراء مهمة كان في طليعتها رأيه الذى قال فيه : ان حقوق التصرف العشائرية لا يستفيد منها غير الشيوخ والرؤساء ، ولهم وحدهم الامر والنهي فيها[١٤٦] .

وعين احمد فهمي في هذه القضية ملاحظاته فيها وهي:[١٤٧]

١ ـ حق الفلاحين وعلاقتهم بالارض .

٢ ـ ان الحكومة التي تعتبر مالكة الارض من الناحية القانونية لاتستفيد منها شيئا .

٣ ـ ليس للفلاحين حق بالتصرف في الارض ولكنهم قوة العمل الرئيسة .

---

(١٤٤) داوسن ، المصدر السابق ، ص ١ .
تقرير رسمي من وزير المالية م . و . ح . و . الاضبارة م /١١ لسنة ١٩٢٤ ـ ١٩٣١

(١٤٥) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ١٠ م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٤٦) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، ص ٣١ م.و.ح.و. الاضبارة السابقة.

(١٤٧) المصدر نفسه ، ص ٣١ ، م . ح . و . الاضبارة السابقة .

٤ ـ الشيوخ والرؤساءهم المستفيدون الوحيدون من حقوق التصرف التي يتمتعون بها فعلا وبدون اعتراف الحكومة .

على ان دراسة احمد فهمي كانت جزءا من دفاعه عن قضية الملاكين ، وقد وضع نفسه كحكم متحيز ضد الشيوخ والرؤساء ، وقد اعتمد على قضية استغلال الشيوخ لجموع الفلاحين كوسيلة لتعضيد قضية الملاكين ضد شيوخ العشائر الذين يدعون بحقوق التصرف بالاراضي .

ابدى احمد فهمي تحفظات بشأن قضية حقوق التصرف القديم التي يدعي بها المتصرفون الحاليون (حينذاك) ، وقال انه لا يوجد برهان يثبت التصرف القديم لهؤلاء في هذه الاراضي ، وان السراكير (السراكيل) الذين يقومون بتسقام الاراضي كانوا يغيرون وفقا لمقتضيات المصلحة التي تقررها السلطات المحلية[148] .

وحمل احمد فهمي على التصرف العشائري بجميع اشكاله ، ووصفه بانه ضربة قاسية لاقتصاديات البلاد ، وقال : ان السبب الرئيس في ذلك هو عدم تعيين الاشخاص الذين تعود لهم الحقوق التصرفية الحقيقية تعيينا نهائيا[149] .

وعلل احمد فهمي انخفاض بدلات المثل في الاراضي الاميرية فقال : « ان هذه الاراضي ما دامت حقوق التصرف فيها غير قانونية فان اي ثمن يدفع للشيخ فيها يعتبره كسبا له بينما لا يمكن ان تعني اية عملية من هذا النوع غير تمليك الاموال باثمان بخسة »[150] .

---

(١٤٨) المصدر السابق ، ص ص ٣٢ ـ ٣٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

وقد ناقش الدكتور عبدالله الفياض في كتابه مشكلة الاراضي في المنتفك الصفحة (٨٢) رأي فهمي اعلاه وبين عدم صحته فقال : « انه لا توجد قوة تستطيع ان تغير السركار (السركال) في منطقة المنتفك » .

(١٤٩) المصدر السابق ، ص ٤١ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٥٠) المصدر السابق ، ص ٤٢ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

آراء احمد فهمي في التسوية

وضع احمد فهمي اربعة اسس قال عنها انها ضرورية عند بحث حقوق التصرف العشائرية او في اية محاولة لتنظيمها وهذه الاسس هي(١٥١) :

١ ـ اهمية وضع اساس للتمييز بين الاراضي المفوضة بموجب سندات الطابو وبين الاراضي الاميرية •

٢ ـ اهمية الغاء التصرف بالاراضي بطريقة الشيوع وذلك باجراء تعديل على قانون الاراضي العثماني وقال ان مثل هذا التدبير يؤمن استغلال آلاف الدونمات من الاراضي المهملة بسبب شيوعها •

٣ ـ اهميـة ربط حقـوق الافـراد في مياه الارواء بحقوق التصرف في الاراضي ، لتأمين الوسائل الدائمة للري •

٤ ـ وضع الاسس والقواعد التي بموجبها تتم تسوية المنازعات الناجمة عن اضطراب حدود المقاطعات تسوية عادلة •

كان احمد فهمي يعتقد بان تأخـير انجـاز التسوية لا يعنـي غـير تدهور لاوضاع واحوال البلاد ، لان التأخير يشجع على فتور همة الزراع ويعمل على تشردهم • وبين ان المسألة لا تحتاج الى التطويل لعدم وجود مبرر حقيقي يؤخر توزيع الاراضي الاميرية على الزراع(١٥٢) •

وفي مسألة المسح الكادسترائي(١٥٣) الذى اعتبره المعنيون بمشكلة الاراضي في العراق ضرورة فنية للتسوية قال عنه: بانه قد اعطى اهمية اكثر مما يستحقه وقال ايضا : ان العراق لا يحتاج الى مسح كادسترائي دقيـق وان مثل هذه الدقة يمكن ان تكون احدى متطلبات التسوية لاراضي دولـة

---

(١٥١) المصدر السابق ، ص ص ٤٣ ـ ٤٤ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٥٢) مذكرة احمد فهمي عن الازمة الاقتصادية ، ص ٢٠ ، محفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة م / ١١ لسنة ١٩٢٤ ـ ١٩٣١ •

(١٥٣) حول المسح الكادسترائي انظر المادة (٢٧) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •

تعدادزراعها من ٢٠ـ٣٠ مليونفلاحبينما تكونمساحةارضها غير كافية لغير ٢٠٠ـ٣٠٠ الف فلاح[١٥٤] • واشار ايضا الى ان تأخير انجاز التسوية لحين اكمال اعمال المسح الكادسترائي لا تتناسب مع الفوائد المنتظرة من توزيع الاراضي وتسوية الحقوق فيها[١٥٥] •

ذكر احمد فهمي ان اية عملية للتسوية سوف تعني قيام الحكومة بتفويض الاراضي العائدة لها واشار الى ثلاثة اعتبارات مهمة لاية عملية تفويض تنوى الحكومة تحقيقها وهذه الاعتبارات هي[١٥٦]:

١ ـ كيفية تقسيم بدلات التفويض •

٢ ـ كيفية تقسيم الاراضي التي يقرر تفويضها •

٣ ـ كيفية تأمين رأس المال اللازم لادارة المناطق المفوضة وزرعها •

بخصوص النقطة الاولى اعتقد فهمي بعدم امكانية اجراء المزايدة على بدل المثل لكثرة الاراضي الاميرية واتساعها ، وقال ان تقسيم الارض وتفويضها بلا بدل يعتبر امرا غير عملي ايضا لما يترتب عليه من نقص في ايرادات الدولة لذا فقد كان من رأى فهمي ان يتم التفويض ببدل مثل الاراضي على ان يكون سعره معتدلا وفي آجال معينة ايضا[١٥٧] • ووضع احمد فهمي بعض التقديرات لبدل المثل وقدره (٨) اضعاف الايرادات السنوية للاراضي السيحية و (٥) اضعاف الايرادات السنوية للاراضي المسقاة بالواسطة ، كما اقترح آجال تخمينية لدفع بدلات المثل مدتها (١٢) سنة ، واقترح ايضا اعتبار الاراضي المفوضة بهذه الطريقة محلوله (تنزع من اصحابها) في حالة عدم زرعها من لدن المتفوضين خلال سنتين متعاقبتين[١٥٨] •

---

(١٥٤) مذكرة احمد فهمي عن الازمة الاقتصادية ، ص ٢٠ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٥٥) المصدر نفسه ، ص ٢٠ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٥٦) المصدر السابق ، ص ٢١ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة.

(١٥٧) المصدر السابق ، ص ٢١ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٥٨) المصدر السابق ، ص ٢٢ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة

قواعد تفويض الاراضي الاميرية في المناطق السيحية

حدد احمد فهمي القواعد التالية لاعمال تفويض الاراضي الاميرية في المناطق المشار لها وهي[159] :

١ ـ تقوم الدوائر الرسمية ذات العلاقة بالاعمال الفنية التي تتطلبها اعمال حفر وفتح الانهار والجداول الرئيسة التي تملكها الدولة[160] .

٢ ـ تؤلف لجان زراعية في مركز كل قضاء برئاسة القائمقام وعضوية مأموري المال والزراعة وثلاثة من الاهالي ممن لهم تجربة في الاسس المحلية المتبعة في الزراعة ومهمة هذه اللجان ادارة اعمال اسالة المياه السيحية وفقا للاسس المحلية . وكذلك النظر في الامور المتعلقة باعمال حفر وكرى الانهار[161] .

٣ ـ ان يدرج في قانون تشكيل القرى والمقاطعات تعليمات خاصة باقامة النواظم ووسائل الارواء الضرورية التي لابد من احداثها في صدور الجداول والانهار وتقيد اللجنة نفقات هذه النواظم ووسائل الارواء على شكل سلف تسترد من متفوضي الاراضي الاميرية[162] .

٤ ـ تحدد اللجان الزراعية الارض الاميرية التي سيجرى تفويضها الى الفلاحين بأفرازها الى قطع تحدد بعلامات فارقة على ان لا تزيد مساحة القطعة على (٢٥) مشارة لكل فلاح باعتبار النيرين[163] (اى كل نير ١٢٫٥ مشارة) ويمكن زيادة هذه المساحة في حالة التثبت من قدرة الفلاح في السابق على زرع قطعة تزيد مساحتها على القطعة التي تفوض

---

(١٥٩) المصدر السابق ، ص ٢٥ ، م . و . ح . و الاضبارة السابقة

(١٦٠) المصدر السابق ، ص ٢٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة

(١٦١) المصدر السابق ، ص ٢٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة

(١٦٢) المصدر السابق ، ص ص ٢٥ ـ ٢٦ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٦٣) انظر المادة (٣٠) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

لـه او في حالـة التأكد من قدرة هذا الشخص على تهيئة الفلاحين اللازمين لزراعة الارض بحيث تكون القطعة المفوضة لهذا الشخص تناسب عدد الفلاحين المشتغلين[١٦٤] .

٥ ـ اذا تأكدت اللجنة من قدرة الشيخ او المستأجر الذى يقوم بتسـقام مقاطعته ان في استطاعته تشغيل فلاح واحد في كل (٣٥) مشارة من الارض فلها ان تفوضه عددا من المشارات يتناسب مع عدد فلاحـين بمعدل (٥) مشارات لكل فلاح على ان لا تزيد مساحة الارض المفوضة بهذه الصورة (١٠٠٠) مشارة[١٦٥] .

من هذه المقترحات يبدو واضحا الاهمية الاستثنائية التي يعطيها احمد فهمي لقضية الارواء ، ولا شك فان اية عمليـة لتفويض الارض ستبقى ناقصة ما لم تبحث قضية الارواء المنظم الذى يحقق لعملية التسوية فرصـا اكبر للنجاح ، والا فان ترك مسألة الارواء بدون حـل يجـر الفلاحين الى منازعات خطيرة فيما بينهم ، مما تترك اسوأ الاثر على التسوية المقترحة .

وكان اساس التسوية التي قدمها احمد فهمي يعني الملكية الفرديـة للارض التي يحميها القانون ، ومع ما عرف عن هذا الرجل من كره للشيوخ والرؤساء الذين اعتقد بانهم يستغلون الفلاحين والدولة من اجل مصالحهم الخاصة ، فانه لم يستطع ان يلغي نهائيا الصورة القديمة للملكية الجماعية للارض والمسؤولية الابوية التي تعطيها العلاقات القبلية في كثير من مناطق العراق ، ولكن فهمي يبقى متحفظا في هذه القضية فاقترح حدا اعلى للارض المفوضة لمثل هؤلاء الشيوخ فيحددها بـ (١٠٠٠) دونم ، وليس ذلك حسب بل انه في اعطائه مثل هذا الحق للمستأجرين الآخرين يكون قد حـد من تسلط الشيوخ واوجد قوة منافسة لهم تستطيع تجريدهم من مصدر قوتهم

(١٦٤) مذكرة احمد فهمي عن الازمة الاقتصادية ، ص ٢٦ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٦٥) المصدر السابق ، ص ص ٢٦ ـ ٢٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(العشيرة) عندما تؤدي سطوة الشيخ الشديدة عليهم البحث عن مجال آخر للعيش .

مقترحات دائرة الاملاك الاميرية في حقوق التصرف والتسوية

في حقوق التصرف

كانت دائرة الاملاك الاميرية المسؤول الاول عن ادارة الاراضي الاميرية وذلك تأكيدا للمبدأ الذي يعتبر الدولة صاحبة الحق القانوني الوحيد في هذه الاراضي[١٦٦] . وكانت الدولة ممثلة بدائرة الاملاك الاميرية تمارس هذا الحق من خلال اجراءات كثيرة كانت تقوم بها ، من قبيل اخراج المتصرفين (المستأجرين) من الارض عقابا على جرم ارتكبوه او عندما تقضي مصلحتها ذلك[١٦٧] .

وحاولت هذه الدائرة تشديد قبضتها على الاراضي الاميرية ، فعمدت الى استيفاء حق الملاكية (الطابو) البالغ (٢٠٪) من المحصول على ايرادات الاراضي الاميرية التي كانت لاسباب سبق ذكرها[١٦٨] معفوة منها في زمن الاحتلال البريطاني . وهذه الاراضي هي المناطق الواقعة على دجلة بين سامراء والكوت ، ومناطق واسعة من الالوية الشمالية والمناطق التي تروى بالمضخات على الفرات[١٦٩] . ويبدو واضحا ان الدائرة المذكورة كانت تحاول مساواة هذه الاراضي بالاراضي الاميرية الاخرى ، للقضاء على اية محاولة تهدف الى جعل تلك الاعفاءات حجة للادعاء بحق القرار ،

---

(١٦٦) قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٢٦/٣/٢٧ ، تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٩ .

(١٦٧) تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٦٨) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(١٦٩) تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

وتصبح مسألة عدم دفع العشائر لحق الملاكية العائد للدولة حقيقة لا تقبل النقض .

واتقدت دائرة الاملاك قيام الحكومات ، في الزمن الذى عرفته بدور الجاهلية[١٧٠] ، باسناد بعض الاهالي للحصول على اراض اميرية وتسجيلها باسمائهم او الاراضي التي سجلت باسم الخزينة ، واعتبرت ذلك مخالفا لقانون الاراضي العثماني[١٧١] .

كانت القاعدة التي تتبعها الحكومة كشرط للاعتراف بالتصرف العشائرى هي ان يكون تصرفا صحيحا . كما كانت تمتنع عن الاعتراف بالتصرف العشائرى متى اعتبر ضارا بمصالحها ، وكثيرا ما كان على الدولة أن تضحي بمصالحها للتخلص من القلاقل العشائرية التي يسببها عدم الاعتراف بتلك الحقوق التصرفية[١٧٢] .

انتقدت دائرة الاملاك الاميرية الحكومة بسبب اخذها بوجهة نظر العشائر التي مؤداها ان الفرد الذى زرع قطعة ارض مرة او مرتين ومنذ مدة طويلة احق بالارض من الشخص الذى زرعها خلال السنوات الاخيرة، وبينت الدائرة ان مثل هذا الاتجاه يقضي على جميع الآمال في الحفاظ على التصرف الفعلي القائم بالارض[١٧٣] .

---

(١٧٠) وقصدت به العهد التركي .

(١٧١) المصدر السابق ، م . و . ح و . الاضبارة السابقة .

(١٧٢) مذكرة عن مجمل المبادىء التي يقترح ان تبنى عليها لائحة القانون الذي يعين مدعيات اللزمة ويجعلها مشروعة ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(١٧٣) كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٨٥٤٤ والمؤرخ في ١٩٢٨/١٢/١٠ م والذي رفضت فيه الوزارة ادعاءا لشخص زرع الارض خلال السنوات الاخيرة ، انظر :
المصدر السابق ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

راي دائرة الاملاك في التسوية

قدمت الدائرة في عام ١٩٢٨ جملة مقترحات قالت انها وضعتها لتكون بمثابة خطه تسير عليها الحكومة في مسألة تفويض الاراضي الاميرية[١٧٤] . وقد قسمت اراضي الدولة الى قسمين[١٧٥] :

١ ـ اراضي مشغولة .

٢ ـ اراضي غير مشغولة .

في الاراضي المشغولة دعت المذكرة الى عدم اتباع اصول المزايدة العلنية في عملية تفويض الاراضي الاميرية ، وقالت ان اتباع مثل هذه الاصول تؤدي الى نزع الارض من شاغليها[١٧٦] ، وكانت الدائرة قد اعلنت رأيها الصريح في هذه المسألة فاصدرت اوامرها التي الزمت الدوائر ذات العلاقة بعدم اخراج شاغلي الاراضي الاميرية ، كما طالبت بتعويض من كانوا يخرجون من الارض لاسباب قاهرة[١٧٧] .

وجدت الدائرة اهمية قيام الحكومة بعرض الارض على شاغليها وفق بدل تعينه الحكومة يدفعه الشخص الذى يستطيع ان يثبت تصرفه في الارض في السنين الاخيرة ، اما الادعاءات القديمة فدعت الدائرة الى اهمالها واعتبارها حقوقاً ميتة[١٧٨] .

وفي مسألة تقرير بدل المثل للارض الاميرية المفوضة ، اقترحت الدائرة اعطاء المتصرفين بالارض لمدة تزيد عن (١٠ـ١٥ سنة) سند طابو مجاني او

---

(١٧٤) مذكرة عن خطة الاراضي المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٨ .

(١٧٥) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٧٦) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(١٧٧) تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٧٨) مذكرة عن خطة الاراضي ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

ببدل اسمي اما المتصرفون الذين يقل تصرفهم عن (١٠) سنوات فيعطون سند طابو مقابل بدل المثل • اما مسألة وجوب مطابقة بدل المثل لقيمة الارض فقد ارجأت الدائرة المذكورة البحث فيها ، كما انها قالت بضرورة التساهل في الموضوع • كتقسيط البدلات مثلا(١٧٩) •

واقترحت الدائرة ايضا عدم تفويض الاراضي في المناطق التي يكون فيها النظام العشائرى راسخا او ان الملكية الجماعية ما تزال تؤلف الاساس المادى للعلاقات الانتاجية ودعت الى ارجاء تفويض الاراضي في هذه المناطق حتى يحين الوقت المناسب ، وعوضا عن التفويض تقوم الحكومة بتأجيرها لمدة (٥) أو (١٠) سنوات للاشخاص الذين تختارهم(١٨٠) •

وفي الاراضي غير المشغولة وهي اراضي اميرية صرفة لا حقوق للغير فيها ، اكدت الدائرة اهمية تمسك الحكومة بها وقالت بضرورة عدم تفويضها الا بالشروط المفيدة للدولة(١٨١) •

وقدمت الدائرة المنهاج الذى تقترح على الحكومة انتهاجه في مسألة التسوية ، فتضمن تعديل الحكومة لقانون الاراضي العثماني بالصورة التي تراعى فيها ظروف البلاد ، وحذرت الدائرة من استيراد مناهج وقوانين سبق تطبيقها في الهند او اوربا بزعم انها صالحة للتطبيق في العراق(١٨٢) •

وطلبت الدائرة اعداد سجل لكافة الادعاءات والحقوق في الاراضي ، ووضع قانون تشكل بموجبه الهيئات التي يعهد اليها بمهمة تحديد الاراضي الاميرية المنوى تفويضها وتسجيلها بالطابو ، وكذلك سلطة هذه الهيئات ووظائفها ، والنظر في تعديل الانظمة والقوانين المالية ذات العلاقة بموضوع تفويض الاراضي ، وكذلك وضع التدابير اللازمة للحيلولة دون تجزئة

---

(١٧٩) المصدر نفسه ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٨٠) المصدر السابق ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٨١) المصدر السابق ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(١٨٢) تقرير عن دائرة الاملاك الاميرية ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

الاراضي الى وحدات صغيرة . والعمل على حماية الزراع من الدائنين عن طريق وضع قانون مشابه لقانون الافدنة الخمسة المصري[183] .

وكشفت الدائرة عن حقيقة الاهداف التي تنتظرها من التسوية عندما بينت بانها لا تتمسك بالرأي القائل بان تفويض الاراضي الاميرية يجب ان يكون الى الفلاح . وذكرت الدائرة انه رغم وجود اوساط رسمية عديدة تحبذ التفويض للفلاح الا انها لا تؤيد ذلك لاعتقادها بعدم قدرة الفلاح العراقي على ادارة الاراضي والانفاق عليها نظرا لامكانياته المحدودة ، بينما الحال تحتاج الى استخدام رؤوس اموال واسعة وجهود منظمة . ولهذا فقد كانت الدائرة ترى تفويض الاراضي الى كبار المتصرفين او متوسطيهم[184] .

آراء دار الاعتماد في حقوق التصرف والتسوية

دخل المعتمد السامي بالذات طرفا في مناقشة حقوق التصرف في الاراضي الاميرية . وكذلك في تسوية هذه الحقوق عن طريق قيام الحكومة بتفويض اراضيها وفق سندات طابو مجانية او بقيمة اسمية لكل شخص يثبت تصرفه في الارض مدة (١٠) سنوات[185] .

اظهر المعتمد السامي هنري دوبس موافقته التامة على خطة الحكومة لتفويض الاراضي الاميرية ، ولكنه بين اهمية قيام الحكومة بتحديد الاشخاص الذين تريد ان تعترف لهم بالحقوق ليكونوا مسؤولين عن دفع ايرادات الدولة من الاراضي ، وفي هذا الموضوع الخطير تساءل المعتمد السامي عما

---

(١٨٣) مذكرة عن خطة الاراضي ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٨٤) تقرير عن اعمال دائرة الاملاك الاميرية ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٨٥) كتاب سكرتارية المعتمد السامي No. Ro 278 والمؤرخ في 18th Oct. 1928 المرسل الى الديوان الملكي ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ . كتاب المعتمد السامي المرقم ٩٥٥٥ والمؤرخ في ١٩٢٦/٨/١٨ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١ ٢ لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ .

اذا كانت الحكومة ترغب في حسم المسألة لصالح الفلاحين او انها تفضل حسمها لصالح كبار الشيوخ والسراكير (السراكيل) الذين يتمتعون بنفوذ كبير على العشائر[١٨٦] ٠ والمعتمد السامي ، وهو يستعمل اسلوبا ذكيا كي لا يتعمد تجريح الحكومة او اجبارها على سياسة معينة ، لا يخفي رغبته الحقيقية ورأيه الصريح في الموضوع فقال في هذا الصدد :

« اما من جهتي فاني احبذ كل التحبيذ الاعتراف بالشخص الاكبر اى الشيخ او السركال كمتصرف من قبل الحكومة ذو حقوق معينة وذى مسؤولية امام الحكومة بخصوص دفع ايراد الارض بينما يستبقي الفلاح حقوق تملكه تحت اشراف الشيخ او السركال ولا يمكن اخراجه الا لعدم دفع حصته ٠ ووفق هذه الخطة يسجل الشيوخ او السراكيل في سجلات الحكومة باعتبارهم مالكين ويسجل الفلاحون باعتبارهم مستأجرين لهم حقوق التملك »[١٨٧]٠

علل المعتمد السامي رأيه هذا على اساس ان التعامل مع عدد قليل من الاشخاص هو اسهل بكثير من التعامل مع عدد كبير من الفلاحين[١٨٨] ٠ والواقع فان المعتمد السامي ليس له الا ان يتذرع بهذا الادعاء كي لايصرح عن رغبة السلطات البريطانية في تحقيق تسوية لمشاكل الاراضي تكون في مصلحة القوى الاجتماعية التي تمكن الانكليز من استغلال البلاد ٠

ورغم المصاعب التي تكتنف تسوية من هذا القبيل ، واحتمالات ظهور معارضة شديدة من لدن الفلاحين لمثل هذه التسوية ، ووجود سوابق جلبت الشؤم للبلاد ، كتملك آل السعدون لاراضي المنتفك في اواخر الحكم العثماني او النزاع بين عبدالواحد سكر وسراكيله في الديوانية او بين مزهر آل فرعون

(١٨٦) مذكرة هنري دوبس التي تذاكر بشأنها مع هيجكوك بشأن خطة الاراضي المؤرخة في ١٩٢٨/٧/١٠ ، ص ١ ، المحفوظة في م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٨ ٠

(١٨٧) المصدر نفسه ، ص ٢ ، م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ الاضبارة نفسها ٠

(١٨٨) المصدر نفسه ، ص ٢ ، م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ الاضبارة نفسها ٠

ورجال عشائر الفتلة في منطقة الديوانية ايضا(١٨٩) . فان المعتمد السامي اصر على ان التسوية المقترحة لن تؤدي الى اثارة مثل تلك الفتن التي اندلعت في الماضي، وتعمد ايضا اخفاء الاسباب الحقيقية للمنازعات القديمة حين فسرها في ضوء مبررات وحجج ضعيفة كزعمه بان ثورة العشائر على آل السعدون لم تكن ناتجة عن مشكلة ارض وانما كان سببها التناقض بين الاسياد الغرباء من آل السعدون (من اهل السنة على مذهب مالك بن انس) وبين الفلاحين من العشائر الشيعية(١٩٠) .

اقترح المعتمد السامي عدم تطبيق التسوية فورا ، وذلك لاعتقاده باهمية اجراء اختبارات في المسألة . ويأتي في مقدمتها تقصي الحقوق التقليدية في الارض نظرا لاختلافها من مكان لآخر. وعدم اطلاع الحكومة بما فيه الكفاية على حقوق اللزمة العشائرية . لذا فقد اقترح اجراء اختبار التسوية اولا في مناطق منتخبة تمثل الاحوال الغالبة لحقوق التصرف المختلفة ، كنواحي بغداد مثلا حيث لا ينقص المتصرفين فيها غير سند الطابو(١٩١) .

وقد اناط المعتمد السامي مهمة التحقيقات بالمفتش الاداري للمنطقة وذلك في غضون فترة امدها شهران . وينتج عن ذلك حصول الحكومة على جداول واحصاءات بالمتصرفين بالاراضي في كل لواء ، ومن بين هؤلاء تختار الحكومة الشخص الذى ترغب فيه لتفويضه الاراضي الاميرية(١٩٢) . وبين

---

(١٨٩) للحصول على تفصيلات حول مشاكل الاراضي بين الشيخ عبد الواحد سكر وسراكيله وكذلك بين بين الشيخ مزهر الفرعون ورجال عشائر الفتلة . انظر : كتاب الديوان الملكي المؤرخ في ١٩٢٨/٧/١٠ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة د/١/٦ . كتاب وزارة الداخلية المرقم د/٧٢ والمؤرخ ١٩٢٨/٨/٢١ المرسل الى رئاسة الديوان الملكي المحفوظ في م. و.ح.و. الاضبارة د/١/٦ الحاج وداي العطية ، المصدر السابق، ص ص ١٦٦ ـ ١٧٦ .

(١٩٠) المصدر السابق ، ص ٢ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٩١) المصدر السابق ، ص ٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة . كتاب المعتمد السامي م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٩٢) مذكرة هنري دوبس ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

المعتمد السامي اهمية تعاون المسؤولين في وزارات الداخلية والمالية والرى والزراعة اضافة الى ممثلين عن المعتمد السامي لوضع خطة التسوية النهائية[١٩٣] .

رأي الملك فيصل الاول في التسوية

دعا الملك فيصل الى تمليك الاراضي الاميرية الى الاشخاص الذين زرعوها منذ (١٠) سنوات بدون منازع مع البينة التي تؤيد ادعاءه ، وايد ايضا الرأى القائل بضرورة ابقاء الاراضي التي يتصرف بها الشيوخ بموجب عقود التزام باسم العشيرة على حالها ما دام الاسلوب العشائرى قائماً فيها وحتى يحين الوقت الملائم لتمليكها لافراد العشائر فان التزام الارض يبقى بيد الشيوخ وورثتهم من بعدهم[١٩٤] . وجدير بالذكر ان آراء الملك فيصل هذه لم تكن جديدة ، وتشير الوثائق الى مقترحات سابقة ، دعا فيها الى تأليف لجان لدرس الطلبات المقدمة من لدن رجال العشائر[١٩٥] ، والنظر في طلباتهم المتعلقة بتوزيع الاراضي ، كما دعا الى وضع برنامج شامل في هذا الشأن[١٩٦] .

---

(١٩٣) مذكرة هنري دوبس ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
كتاب المعتمد السامي ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٩٤) نوطة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم عن اقتصاديات البلاد ، ص ١٠ ، المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ١١ لسنة ١٩٢٤ — ١٩٣١ .

(١٩٥) انظر :
عريضة شيوخ وسراكيل منطقة ابو صخير الى جلالة الملك فيصل ، المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز /١/٢ لسنة ١٩٢٤ .
عريضة رئيس عشائر الدليم (الشيخ علي السلمان والشيخ مشحن الحردان) الى جلالة الملك فيصل ، م . و . ح . و الاضبارة نفسها .

(١٩٦) كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم ر ١٠ / ٢٥ بتاريخ ٨ /٩ كانون الثاني ١٩٢٤ .
كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم ر ٤٣/١٠ والمؤرخ في ١٩٢٤/١/١٤ ، المخفوظ في م . و . خ . و . لاضبارة السابقة .

وفي عام ١٩٢٨ اقترح الملك فيصل تأليف لجنة من الوزارات المختصة لدرس الموضوع وحسم المشاكل الدائمة بين اصحاب الادعاءات المتضاربة وذلك بموجب صلاحيات يزود بها الموظفون الاداريون[١٩٧] .

٢ ـ في تسوية اشتباك حقوق اللزمة وحقوق اصحاب المضخات

مقترحات احمد فهمي

كان من رأى فهمي ان تقوم الحكومة بتفويض الاراضي التي تقوم المضخة باروائها مناصفة بين صاحب المضخة وبين صاحب اللزمة ، معتمدة على قوة الحصان كوحدة قياسية في هذه العملية وضرب على ذلك مثلا وهو ان تقوم الحكومة بتفويض (٩٠٠) مشارة لصاحب المضخة و (٩٠٠) مشارة للفلاحين ، هذا اذا كانت المضخة تروى (١٨٠٠) مشارة ، وتتم عملية التفويض للفلاحين وفقا للتعامل المحلي الذى اعتادوا عليه[١٩٨] .

واشار فهمي ايضا الى بعض الاسس التي يرى ان تراعى في هذا الموضوع ومنها :

١ ـ فسخ المقاولات السابقة الموقعة بين الحكومة وصاحب المضخة اعتبارا من تاريخ تفويض الاراضي ، اما المقاولات المعقودة بين صاحب اللزمة وصاحب المضخة فتعتبر ملغية بعد مرور (٥) سنوات على اصدار القانون المقترح بتفويض الاراضي الاميرية هذا اذا لم تكن هناك مدة معينة لانتهاء المقاولة[١٩٩] .

---

(١٩٧) كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم ٣٥٠ والمؤرخ في ١٩٢٨/١٠/٢ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ز /١/١ لسنة ١٩٢٨

(١٩٨) مذكرة احمد فهمي عن الازمة الاقت[illegible] ٢٠ - ٢٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة [illegible] .

(١٩٩) المصدر نفسه [illegible] الاضبارة السابقة .

٢ ـ يجرى تحديد وتوزيع الاراضي الاميرية بين صاحب المضخة وصاحب اللزمة وفقا للمراحل التي سبق ذكرها في مراحل تفويض الاراضي الاميرية السيحية مع مراعاة خصوبة التربة وطريقة الارواء[٢٠٠] .

٣ ـ يقتصر تفويض الاراضي الاميرية الى اصحاب المضخات في الاراضي التي لا يمكن ارواؤها سيحا ، صيفا كان ذلك او شتاء[٢٠١] .

٤ ـ يفضل تفويض المقاطعات الواقعة في البزايز على المقاطعات الواقعة عند الصدور[٢٠٢] .

٥ ـ تسجيل المعلومات عن المناطق المراد تفويضها لاصحاب المضخات كالحدود والصدور والاوصاف الاخرى ودعم ذلك بخارطة جديدة[٢٠٣] .

وختم احمد فهمي آراءه في هذه المسألة بملاحظته امكان زيادة حصة الفلاح السنوية من الحاصلات بنسبة ٥٠٪ عند تنفيذ الاجراءات الخاصة بالتفويض ، لتسهيل مهمة ايفائه لديونه القديمة وانتفاء حاجته لمساعدات المسقم (صاحب المضخة)[٢٠٤] .

مقترحات دائرة الاملاك الاميرية

في عام ١٩٢٩ م قدمت دائرة الاملاك الاميرية مذكرة فصلت فيها المبادىء التي تقترحها لتكون اساسا للقوانين التي تسعى الحكومة لاقرارها بشأن الاعتراف بحقوق اللزمة ، وقد تضمنت المذكرة اسسا مشابهة للاسس التي اقترحتها في وقت سابق بشأن تفويض الاراضي الاميرية في العراق[٢٠٥] .

---

(٢٠٠) المصدر نفسه ، ص ٢٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٠١) المصدر نفسه ، ص ٢٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٠٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٠٣) المصدر السابق ، ص ٢٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٠٤) المصدر السابق ، ص ٢٧ ، م . و . ح و . الاضبارة السابقة .
(٢٠٥) مذكرة عن مجمل المبادىء التي يقترح ان تبنى عليها لائحة القانون الذي يعين مدعيات اللزمة ويجعلها مشروعة م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

فأكدت اهمية الاعتراف باللزمات لصالح عدد معين من رؤساء العشـ
لا للعشيرة جميعها ، وزعمت بان ذلك لن يؤدي الى ضياع حقوق افـر
العشائر(٢٠٦) ، واعادت الدائرة تأكيد اسس التصرف الفعلي الحاضر وذلك
في تعيين صاحب حق اللزمة كما اكدت بان ركن اللزمة هو المسحاة(٢٠٧)
لا السيف(٢٠٨). واشارت الدائرة من جديد الى التمييز بين لزمة من الدرجة
الاولى تمنح مجانا لاعتمادها على تصرف في الارض منذ (١٠) سنوات و بين
لزمة من الدرجة الثانية تمنح لقاء دفع بدل المثل نظـرا لكون التصرف
المستمر فيها يقل عن (١٠) سنوات(٢٠٩) على ان الجديد في هذه المذكرة هو
ما اقترحه من ضرورة عدم دفع سند الطابو لمستحق اللزمة من الدرجة الثانية
ما لم يكن قادرا على دفع بدل المثل المطلوب نقدا ، والا فان عليه قبول سند
طابو مجاني لقاء نصف المساحة المقررة في اللزمة التي ثبتت حقوقه فيها(٢١٠).

ولعل من الامور العجيبة ان تعتبر الدائرة كل من صاحب المضخة
واصحاب حقوق اللزمة ، اصحاب حقوق متساوية في لزمة من الدرجة الثانية
وهذا يعني انها اعتبرتهما اصحاب حق تصرف يقل عن (١٠) سنوات ، وليس
عسيرا على المرء هنا ان يدرك ان الدائرة باقتراحها هذا قد مكنت صاحب
المضخة ان ينال ارضا تفوق مساحتها الارض التي ستفوض لصاحب حق
اللزمة لعدم استطاعة الاخير دفع بدل المثل المطلوب(٢١١).

وكانت الدائرة قد اوضحت في مذكرة سابقة بصراحة ، الاسباب التي
تدعوها لمساندة وتأييد حقوق اصحاب المضخات فذكرت ان هذا النمط من
الزراعة يمثل الشكل المتطور من الزراعة الذى يموله كبار الملاكين ورجال

---

(٢٠٦) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .
(٢٠٧) انظر المادة (٢٨) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .
(٢٠٨) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .
(٢٠٩) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .
(٢١٠) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢١١) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

الدولة[٢١٢] ، ولخصت مصاعب هؤلاء في زراعة المضخات والسبل الكفيلة بتذليلها ، فأشارت الى الامل الضعيف لتملكهم الاراضي رغم جهودهم الكبيرة في اكتساب مودة شاغلي الارض ، ورغم ما بذلوه من اموال طائلة[٢١٣] . كما ابدت اسفها لان كميات عظيمة من المياه تذهب هدرا بسبب تفرق اللزمات هنا وهناك . وقد اوصت الدائرة بضرورة منح صاحب المضخة جزءا من الارض وتخويله ادارة الاراضي ادارة مطلقة وجعل الفلاحين رهن اشارته وزعمت ان سياسة الاقناع معهم لا تجدى نفعا[٢١٤] .

مقترحات وزارة الري والزراعة

اكدت الوزارة اهمية الاعتراف بحقوق اللزمة ، ولكنها اشارت على السلطات المختصة ان تتحقق في هذا الموضوع قبل ان تقدم على اعتراف غير مستند الى اسانيد كافية ، وقالت : بعدم كفاية الاستجواب الذى يجرى مع صاحب اللزمة والذى يقتصر على الاستفسار فقط . وعليه رأت الوزارة ان تضطلع بهذه المهمة لجنة مختصة بالموضوع[٢١٥] .

كان السبب الذى بينته الوزارة لموقفها هذا من حقوق اللزمةالعشائرية هو عدم موافقتها على اعتبار صاحب حق اللزمة صاحب حقوق في الاراضي جميعا مع انه لم يزرع منها غير جزء يسير جدا ، وقالت الوزارة ان اى ادعاء سابق لا يعني غير ان الزراعة في الارض كانت مصادفة نتيجة الفيضان ، وان مثل هذه الظروف لا تعطي حقا مشروعا لانها مؤقتة[٢١٦] .

ويبدو ان الوزارة في تحاملها على اصحاب حقوق اللزمة كانت مدفوعة لتأييد حقوق اصحاب المضخات . وقد اشارت الى هذه الحقيقة من طرف

---

(٢١٢) مذكرة في صعوبات اصحاب المضخات من الاهالي ، م . و . ح . و . الاضبارة ز / ١ / ٢ لسنة ١٩٢٨ .

(٢١٣) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢١٤) المصدر نفسه ، م . و . ح و . الاضبارة نفسها .

(٢١٥) تقرير مرسل الى مشاور وزارة الداخلية من وزارة الزراعة ، م . و . ح . و . الاضبارة ز / ١ /٢ لسنة ١٩٢٩ .

(٢١٦) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

ليس بالعسير تفسيره ، فقد اتهمت الوزارة صاحب حق اللزمة بالمتاجرة بالارض واتباعه اسلوب المزايدة على ارضه مع من يدفع اعلى سعر من بين المقيمين من اصحاب المضخات[٢١٧] ووصفت الوزارة صاحب اللزمة بانه الكسول الذي ينال حصة في محصول الارض والذي قالت عنه بانه نوع جديد من العقر اللامشروع[٢١٨] . ومن ناحية اخرى دافعت الوزارة عن جهود صاحب المضخة ، وانكرت على صاحب حق اللزمة حصوله على سند طابو بالارض المفوضة جميعها ، فدعت الى تسوية المشكلة لصالح اصحاب المضخات[٢١٩] .

دراسة هيجكوك[٢٢٠] S. E. Hedgecock

وجد هيجكوك Hedgecock ان التناقض الرئيس بين اصحاب المضخات وبين اصحاب حقوق اللزمة يقع فيما يلي[٢٢١] :

١ - مطالبة صاحب المضخة بحريته الكاملة في اختيار المحاصيل المراد زرعها وبالطرق التي يراها مناسبة .

---

(٢١٧) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢١٨) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢١٩) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢٢٠) اس . اي . هيجكوك . شغل في عهد الاحتلال منصب الحاكم السياسي لمنطقة العمارة وبعد تشكيل الحكومة العراقية شغل عدة مناصب في دائرة الايرادات ودائرة الاملاك الاميرية . وقد الف وزوجته المسز هيجكوك كتاب الحاج ريكان ، عرب الاهوار ، غير انهما لم يصرحا باسميهما ووضعا مكان المؤلف كلمة فلانين ، انظر :

Fulan'ain, Haji Rikan, March Arab (London 1948).

وقد ترجم الكتاب الى العربية الدكتوران جميل سعيد وابراهيم شريف ونشر بأسم : الحاج ريكان ، عرب الاهوار ، تأليف فلانين ، مطبعة العاني (بغداد ١٩٦٦) .

(٢٢١) تقرير عن التدابير المقترحة لمساعدة اصحاب المضخات في اعمار الاراضي التابعة لحقوق اللزمة ، قدمه هيجكوك ١٩٣٠/١/١١ ، م . و . ح . و . الاضبارة ز / ١ / ٢ لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

٣ ـ ان صاحب اللزمة في ريب دائم من نوايا صاحب المضخة ، يرفض التخلي عن ارض لزمته ، وينتظر الحصول على ماء المضخة كل سنة وفي كل الظروف .

٣ ـ ان اكثر ما يؤلم صاحب اللزمة هو تشبث صاحب المضخة للحصول على حقوق مشابهه لحقوقه في الارض ، وبالتالي جهود صاحب المضخة لاضعاف حقوق اللزمة العائدة للعشائري ، من قبيل مساعي صاحب المضخة لجلب فلاحين جدد ، او ادخاله محاصيل جديدة ينفر العشائري منها ويرى فيها بديلا سيئا عن الحبوب التي زرعها آباؤه واجداده .

وقد وضع هيجكوك Hedgecock جملة مقترحات لحل ما وصفه بالتناقض السابق الذكر فاشار الى ضرورة منح صاحب المضخة صلاحيات واسعة لادارة المنطقة وعمرانها بالاساليب الحديثة ، كما طلب من الحكومة ان تتنازل عن قطعة ارض لصاحب المضخة لقاء جهود الاخير في عمران الاراضي ، واعطاء صاحب حق اللزمة سندات مشابهة لسندات الطابو تهدف الى طمأنة العشائري على حقوقه ، على ان تقوم الحكومة بتحويلها الى سندات طابو عندما يحين الوقت الملائم الذى عينه هيجكوك بعد اجراء اعمال المسح الكاداسترية الدقيقة(٢٢٢) .

وعين هيجكوك Hedgecock شروط سند اللزمة الذى تصدره الحكومة وبموجبه يسمح للشخص باشغال الاراضي الاميرية الا في حالة عدم دفعه الرسوم الاميرية او نتيجة الحكم عليه بالسجن وبشرط قيام شاغل الارض بغرس الاشجار ومنح شاغل الارض ايضا حق منح الارض او رهنها بموافقة السلطات المختصة واعطيت الحكومة حرية تصحيح الحدود وحق استملاك مجرى الماء لقاء تعويض عادل(٢٢٣) .

---

(٢٢٢) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢٢٣) ماهية سند اللزمة والشروط التي يحتويها ، وضعه هيجكوك في ١١ / ١/١٩٣٠ م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

اما مسألة منازعات الاراضي بين اصحاب حقوق اللزمة واصحاب المضخات ، فاقترح هيجكوك Hedgecock ان تقوم الحكومة بجهود صادقة لحسم المنازعات التي تقوم بين الطرفين المشار لهما ، وطلب ان تكون الاجراءات المتخذة مناسبة وغير شديدة(٢٢٤) •

اجماع لمصلحة اصحاب المضخات

استنادا الى التقارير والمذكرات الوارد عرضها ، وبناء على تقارير ووثائق اخرى(٢٢٥) ، يظهر جليا ان المسؤولين على اختلافهم اجمعوا على منح صاحب المضخة حقا في الارض التي رواها بمضخته • وبالرغم من ان تصرف صاحب المضخة لم يتعد بضع سنين ، فان حقوقه لم تعتبر مشروعة فحسب بل انها اعطيت الافضلية عند تعيين حق اللزمة ، ومن هنا فان اهم تطور يمكن ان يطرأ على حقوق اللزمة كنتيجة لهذه المقترحات هو تغير الاساس المادى لحقوق اللزمة ، من حقوق كانت تعتمد على الاشغال الدائم للارض او حقوق السكنى والزراعة فيها الى حقوق مبنية على اساس مادى جديد هو رأس المال، وهو ما حصل فعلا فيما بعد(٢٢٦) •

وهكذا تكون السلطات البريطانية ، بعد ان اقترحت تسوية حقوق الاراضي لمصلحة شيوخ العشائر ، قد هيأت الفرصة المناسبة امام القوة الاجتماعية الاخرى وهم متمولو المدن من الملاكين وكبار موظفي الدولة للاستحواذ على الاراضي • وقد اعتقد الانكليز ان دعمهم لهاتين القوتين سيكون كفيلا بوضع امكانات البلاد في خدمة اهدافهم الاستعمارية •

(٢٢٤) المصدر السابق ، م • و • ح • و • الاضبارة نفسها •

(٢٢٥) نوطة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم عن اقتصاديات البلاد ، ص١ ، المحفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(٢٢٦) انظر الصفحات التالية من هذا الكتاب •

المفارسة وتسوية الحقوق في اراضي البساتين الاميرية

شملت البساتين الاميرية جميع بساتين الاراضي السنية وبساتين الاراضي غير المفوضة بالطابو ، وفي البصرة حيث تكون الاراضي من النوع المعروف بالاراضي الخراجية فان الاراضي والبساتين الاميرية من اراضي السنية السابقة والاراضي المغروسة او المعمرة التي توفي مالكوها دون وارث شرعي وكذلك من الاراضي الظاهرة من شواطيء شط العرب والانهار الكبيرة الاخرى التي ردمها الملاكون باعتبارها محاذية لاملاكهم ثم غرسوها[227] .

في منطقة بغداد جرى تسجيل قسم من بساتينها كملك صرف بدعوى ان الاراضي فيها من صنف الاراضي الخراجية القديمة ، بينما سجلت بساتين اخرى على انها ارض اميرية واشجارها ملك صرف ، وقيل ان جهل موظفي الطابو العثمانيين كان سببا لهذا التمييز[228] .

وفي ضفاف الفرات والاراضي الاخرى قام شاغلو تلك الاراضي بغرسها بالاشجار وخاصة بالنخيل مما جعل حقوقهم في هذه الاراضي ثابتة كجذور النخيل[229] ومع ان بساتين واراضي هذه المناطق تشابه بساتين بغداد اذ انها كانت مغروسة قبل صدور قانون الاراضي العثماني ، فان قسما قليلا منها سجل باعتباره ملكا فيما ظل القسم الاعظم منها دون تسجيل واعتبرت اراضيه من صنف الاراضي الاميرية[230] .

ومنذ اوائل تشكيل الحكم الوطني في العراق حاولت الحكومة تنظيم عملية التصرف باراضي البساتين الاميرية ، فأصدرت بيانا حول صيغة

(٢٢٧) سليمان فيضي ، البصرة العظمى ، مطابع دار التضامن ، (بغداد ١٩٦٥) ص ٣٦

(٢٢٨) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة . وجدير بالذكر ان بساتين ديالى تدخل ضمن بساتين منطقة بغداد .

(٢٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٠ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٣٠) المصدر نفسه ، ص ٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

المقاولة في الاراضي المغروسة وشروطها[٢٣١] ، فكان على المغارس ان يغرس الارض خلال سبع سنوات من تاريخ عقد المقاولة[٢٣٢] ، لاتستوفي الحكومة حصتها في السنوات الثلاث الاولى . وفي السنوات الاربع التي تليها تستوفي الحكومة خمس الغلة في الاراضي السيحية وعشر الغلة في الاراضي المروية بالواسطة . وفي السنوات الخمس التي تلي السنة السابعة تستوفي الحكومة ٣٠٪ من الفواكه والمزروعات فقط ولا تستوفي اى رسم على اثمار النخيل. وتعهدت الحكومة بتفويض المغارس الاراضي المدروجة في المقاولة والمغروسة فعلا بعد انتهاء السنة الثانية عشرة بلا بدل ، على ان يدفع الى الحكومة ضريبة سنوية تتراوح من (١/٤ — ١/٣) حسب نوع الاراضي وذلك عن حاصلات النخيل والاشجار و (١/٥) عن جميع غلة الاراضي المروية بلا واسطة و (١/١٠) عن جميع غلة الاراضي المروية بالواسطة ولها الحق في استيفاء الرسوم عينا او نقدا[٢٣٤] .

وتضمنت المقاولة الشروط الاخرى التي يجب على المغارس مراعاتها في اعمال الغرس ، كما تضمنت الاجراءات التي تتخذها الحكومة بحق المخلين بشروط المقاولة[٢٣٥] .

تفويض الاراضي الاميرية المغروسة

استأثرت قضية مستقبل الاراضي الاميرية المغروسة باهتمام متزايد من لدن الحكومة ، فقررت تفويضها الى المغارسين ، غير ان المشكلة بقيت رهن البحث والدراسة حتى عام ١٩٢٧ م حين صدور قانون تمليك الاراضي

---

(٢٣١) الوقائع العراقية ، العدد الصادر في ١٩٢٢/٤/١٥ .

(٢٣٢) المادة (١) من البيان الخاص بالمقاولة في الاراضي المغروسة وشروطها . المصدر السابق .

(٢٣٣) المادة (٢) من البيان نفسه ، المصدر السابق .

(٢٣٤) المادة (٣) من البيان نفسه ، المصدر السابق .

(٢٣٥) المواد (٥) و (٦) و (٧) من البيان نفسه ، المصدر السابق .

المغروسة الذى سبب صدوره ازمة حادة بين الحكومة العراقية والمعتمد السامي •

في خلال الفترة التي سبقت اصدار قانون تمليك الاراضي المغروسة كانت الدوائر المختصة مشغولة في تدوين اللوائح القانونية التي تصفي الاراضي الاميرية المغروسة بالصورة التي تلقي تبعات عمرانها الدائم على الافراد باحدى الطرق التي يجيزها القانون •

فقد اعتبر واضعو اليد على الاراضي الاميرية المغروسة ودافعو ضرائبها ، عندما تصبح لائحة قانون تفويض الاراضي الاميرية المغروسة قانونا واجب التنفيذ ، اصحابا لحق تفوض الارض ، وبناء على ذلك فقد طلب لاصحاب حقوق المغارسة والمدعين بها مراجعة الدوائر المختصة لاثبات ذلك بالطرق القانونية[٢٣٦] • غير ان الانتقادات التي وجهت الى اللائحة المذكورة ادت الى اعادة النظر فيها ، ومع ذلك فقد ذكر عدم مناقشة اللائحة مناقشة كافية ، والعجلة التي صاحبت تدوينها ، وعدم كفاءة الاشخاص الذين نيط بهم اصدارها ، ادى الى صدور اللائحة وهي خالية من التفصيلات الضرورية للطرق التي سيجرى بموجبها تفويض الاراضي الاميرية المغروسة• ونظرا للضجة التي اثيرت حول اللائحة ، التي نالت موافقة البرلمان ومصادقة الملك ، فانه يمكن الاشارة الى الملاحظات التالية عنها :

١ ــ يبدو ان الاعتراضات المسجلة على لائحة تفويض الاراضي الاميرية المغروسة وقانون تمليك الاراضي الاميرية المغروسة كان لابد من حصولها نظرا الصيغة التعميم السائدة فيها ، وبعبارة اخرى عدم توضيح تعبيرى التفويض والتمليك مما ادى الى تفسير كل منها على انه يعني الاثنين معا[٢٣٧] • وجدير بالذكر ان التمليك يعني تمليك الارض بما فيها حق الرقبة

---

(٢٣٦) المادة (٨) من لائحة قانون تفويض الاراضي المغروسة الصادر في ٣/٦/١٩٢٦ م • و ح • و • الاضبارة ز /١/٢ لسنة ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ •

(٢٣٧) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٣٤ •

بينما التفويض يعني تمليك الشخص المغارس حق التصرف فقط بينما يبقى حق الرقبة بيد الدولة . وبناء على ذلك من الممكن تفسير الموقف المعارض الذى اتخذه الموظفون الانكليز من اللائحة والقانون بانه ناجم من خشيتهم ان يستغل كبار الملاكين والمتنفذين من رجال حكومة هذا القانون لتأكيد ملكيتهم الكاملة على الاراضي وتبرير امتناعهم عن دفع الضريبة الى الدولة[٢٣٨] . وان مثل هذا الموقف لا يرغبه الانكليز لانه قد يكون سابقة خطيرة يسار عليها عند تسنية الاراضي الأميرية الاخرى مما يؤثر تأثيرا كبيرا على ميزانية الحكومة التي تعتمد بشكل رئيس على ايراداتها من الاراضي .

٢ ـ ان اللائحة الجديدة (لائحة قانون تمليك الاراضي الأميرية المغروسة) وضعت بشكل مختصر ولم تدون فيها تفاصيل تنفيذ القانون وذكر ان هذه التفاصيل ستنشر بأرادة ملكية وزعم ان سبب العجلة في صدورها هو ان اجتماع مجلس الامة كان على وشك الانتهاء[٢٣٩] .

٣ ـ نالت اللائحة موافقة الملك فيصل فأصبحت قانونا . ومن الجدير ذكره ان يخبر الملك فيصل المعتمد السامي انه وافق على اللائحة بناء على الحاح كل من جعفر باشا العسكرى وياسين باشا الهاشمي معلنين ابلغاه موافقة مجلس الوزراء على اللائحة[٢٤٠] .

٤ ـ وجدت كل من لائحة تفويض الاراضي الأميرية المغروسة ولائحة

---

(٢٣٨) كتاب وزارة المالية المرقم م / ٦٤٦ والمؤرخ في ١٩٢٦/٤/١٣ المرسل الى سكرتارية مجلس الوزراء ، م . و . ح . و . الاضبارة ٢/٢/٢ لسنة ٢٦ ـ ١٩٢٧ م .

(٢٣٩) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤٠) كتاب الديوان الملكي المرقم ر/٢/٢/١٠٠ والمؤرخ في ١٩٢٧/٤/١٩ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة . وجدير بالذكر ان الرجلين هما رئيس الوزراء ووزير المالية . كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي هنري دوبس المرقم ر/٥/١٦/٣١٢ والمؤرخ في ١٩٢٧/٦/٦ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

تمليك الاراضي الاميرية المغروسة . معارضة شديدة من لدن السلطات البريطانية . فقد ناقش الاولى الميجر لونكريك S. H. Longrigg المفتش الاداري لمنطقة بغداد(٢٤١) وعارض الثانية كل المستشارين البريطانيين لوزارات المالية والمواصلات والاشغال والعدل والداخلية وكذلك مساعدو المشاورين ومفتشو الادارة في الالوية الذين ذكر عنهم بانه اصحاب العلاقة القوية بالموضوع(٢٤٢) .

٥ ـ بغض النظر عما اذا كانت السلطات البريطانية محقة في اعتراضاتها بشأن اخطاء اللائحة والقانون الآنفي الذكر . يتضح لمن يتتبع الوثائق السرية المتبادلة حول الموضوع تدخل السلطات البريطانية السافر في شؤون البلاد(٢٤٣) .

وجدير بالذكر ان دائرة المعتمد السامي اعتبرت الملك فيصل مسؤولا عن اخطاء موظفيه نظرا لتوقيعه اللائحة دون استشارة المعتمد السامي وانه بعمله هذا تجاهل طلبا للمعتمد السامي يقضي بالتريث وعدم توقيع اللائحة . ومن المؤسف حقا ان يجيب الملك على ملاحظات المعتمد السامي ولومه (لجلالته) بكلمات لا تتناسب ومركزه السامي . فقد كتب الملك يقول :

« ان سوء تفاهم حصل بسبب الحاج جعفر باشا وياسين باشا علي بتوقيع اللائحة ولعلمي بامكان اعادة النظر في القانون اذا ظهر ما يستوجب ذلك فيما بعد فانه يتبين لفخامة المعتمد السامي الضرورة التي الجأته الى العجلة

---

(٢٤١) ملاحظات على لائحة قانون تمليك الاراضي المغروسة ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤٢) The Residency, No. R. O. 174 dated 1st June 1927,

(٢٤٣) The Residency, Op. Cit.; The Residency, No. 103 dated 20th April 1927;
الكتاب الصادر عن المعتمد السامي المرقم ٧٧ والمؤرخ في ١٩٢٧/٢/٢٨م المرسل الى الملك فيصل . م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

وان لم يكن يقصد تجاهل سؤال المعتمـد السامي .. »

واضاف الملك قائلا :

« .. فخطتي جلية وفخامتكم اعلم الناس بشدة اهتمامي في ان اكون واياكم دائما على وفاق ووضوح ليس في هذه المسائل بل فيما هو اعظم منها خطورة »(٢٤٤) .

٦ ـ تتلخص اعتراضات السلطات البريطانية على قانوني تفويض وتمليك الاراضي الاميرية المغروسة غير المفوضة ومسودة قانون آخر هـو قانون تشجيع غرس الاشجار بانها جميعا ـ كما وصفها المعتمـد السامي ـ تجربة سطحية غير مستوفاة البحث كما انها تحتوى على نقائص خطيرة وجدية(٢٤٥) .

وكان لونكريك Longrigg قد ابدى ملاحظات حول لائحة تفويض الاراضي الاميرية المغروسة غير المفوضة ، فقال ان القوانين التي سـيجرى التمليك وفقا لاحكامها ستكون عرضة لتجارب شديدة لانها لم تأخذ بنظر الاعتبار احوال المنازعات حول حقوق الاراضي واحوال العشـائر(٢٤٦) . واثار لونكريك Longrigg عدة تساؤلات يمكن ان تترتب على تنفيـذ المادة (٨) من لائحة قانون تفويض الاراضي الاميريـة المغروسـة(٢٤٧) ، فتساءل عن شرعية حرمان الاخوة الذين يشتغلون في البستان الذى غرسه ابوهم من التملك ، نظرا لان تحقيقات الضرائب مسجلة باسم أخ ثالث . وتساءل عن القاعدة التي سيجرى عليها التقسيم بين الورثـة اذا جـرى

---

(٢٤٤) كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي المرقم ر /٣١٢/١٦/٥ المؤرخ في ١٩٢٧/٦/٦ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤٥) The Residency, Report No. P. O. 215 dated 14th June 1927, م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤٦) ملاحظات على لائحة قانون تمليك الاراضي الاميرية المغروسة ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤٧) انظر الصفحة ٢٥١ من هذا الكتاب .

الانفاق على التقسيم . وذكر ايضا ان المزارعين او نسبة القرية وهم دافعو الضريبة قد يكون مالكا للارض او لا يكون . لذا فان تطبيق هذه اللائحة سيؤدي الى انتقال الاراضي المغروسة الى اناس غير معنيين في غرسها (٢٤٨) .

اما المعتمد السامي هنري دوبس H. Dobbs فقد لاحظ التناقض الذي سينجم عن تشريع قانون تمليك الاراضي المغروسة مع البيان السابق الخاص بتشجيع غرس الاشجار . وقال ان الفرد الذي غرس اشجارا بلا رخصة ينال حقا اشمل من الشخص الذي استحصل على الرخصة اللازمة . وبعبارة اخرى ان من غرس بلا رخصة في عام ١٩٢٣ م يتمكن من الحصول على ملكية الارض بموجب قانون تمليك الاراضي الاميرية المغروسة ، بينما الفرد الذي زرع برخصة في ذات السنة لا يتمكن من الحصول على ملكية الارض الا في سنة ١٩٣٠ م وذلك حسب ما تقرره المقاولة الخاصة بغرس الاراضي الاميرية السابق ذكرها[٢٤٩] . وليس ذلك حسب بل انه لا توجد قيود معينة لمن غرس بدون اذن ، بينما يكون المغارس الذي نال اذنا بالمغارسة رهن قيود تمليك ثقيلة[٢٥٠] .

تجميد العمل بقوانين المغارسة

بات امرا مؤكدا ان تعمل السلطات البريطانية على ايقاف او تجميد العمل بقوانين التمليك السابقة الذكر[٢٥١] . لقد اظهرت الوثائق المتبادلة في هذا الموضوع ان المسؤولين العراقيين كانوا يدعون الى التساهل في مسألة

---

(٢٤٨) ملاحظات على لائحة قانون تمليك الاراضي الاميرية المغروسة ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤٩) انظر الصفحة ٢٥٠ من هذا الكتاب .

(٢٥٠) The Residency, Report No. P. O. 215.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٥١) الوثيقة السرية الصادرة عن الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء المرقمة د / ٣١١ والمؤرخة في ١٩٢٨/٦/١٨ م ، م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٨ .

تفويض الاراضي الاميرية المغروسة مبررين ذلك بما سيؤديه اصدار قانون من هذا القبيل الى تامين الاستقرار وازدهار الزراعة في البلاد(٢٥٢) . اما السلطات البريطانية فقد اعربت عن قلقها من الفراغ الذي قد يتركه اصدار قانون بالصيغة التي يريدها الموظفون العراقيون . وقد جاء في وثيقة رسمية ان قانونا يؤدي الى تمليك الاراضي بشروط متهاودة سيؤثر على ميزانية الحكومة ويؤول الى انتقال امكانات الارض وثرواتها الباطنية الى الافراد(٢٥٣) .

وعلى كل حال فان اعتراضات المعتمد السامي والموظفين الانكليز ادت في النهاية الى وضع صيغة لقانون مغارسة جديد . اثنى عليه كثير من المسؤولين الانكليز والعراقيين . غير ان دائرة الاملاك الاميرية اعربت عن تحفظاتها حول صيغة القانون الجديد وقالت عنه انه ليس فيه التساهل المطلوب(٢٥٤) .

هيجكوك Hedgcock يضع الاسس المقترحة لقانون المغارسة الجديد

وضع هيجكوك Hedgcock في مذكرة له قانون المغروسة الجديد والاسس التي بني عليها ، وقد جاء فيها ضرورة عدم شمول الاراضي غير المغروسة نظرا لان قانونا واحدا لا يمكن ان يشمل الاراضي الاميرية جميعها(٢٥٥) .

---

(٢٥٢) مذكرة عن قانون تفويض الاراضي المغروسة ، عن دائرة الاملاك الاميرية ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢٥٣) مذكرة في دائرة شمول قانون المغروسة الجديد والمبادىء التي يبنى عليها ، وهي المذكرة التي قدمها هيجكوك بتاريخ ١٩٢٩/١/٢٤ م ، م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٩ م .

(٢٥٤) مذكرة عن قانون تفويض الاراضي المغروسة ، م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٨

(٢٥٥) مذكرة في دائرة شمول قانون المغروسة الجديد ، ص ١ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

وقد اصبح بموجب اسس هيجكوك Hedgecock المقترحة ، اصحاب الاشجار القدامى اصحاب حق بامتلاك الاراضي التي غرسوا فيها الاشجار بغض النظر عن اعمار الاشجار وكثافتها وانما بالاعتماد على مدة التصرف في الارض فقط[٢٥٦] . واكد على اهمية التطبيق التدريجي لهذه الاسس بطريقة بسيطة وسهلة توافق عليها الحكومة ويفهمها المغارسون[٢٥٧] . واقترح ايضا ان يقوم الوزير المختص (وزير الري والزراعة) بالاعلان عن اماكن تطبيق هذه الاسس وذلك في البساتين التي تزيد اشجارها عن (١٠٠) شجرة وتزيد اعمارها عن (١٠) سنوات[٢٥٨] . واشار الى اعطاء صاحب الاشجار حق الرجحان في تفويض الارض حتى وان كان هناك ادعاء بحقوق عقرية[٢٥٩] . واقترح ايضا تأجيل تطبيق مقترحاته في المناطق العشائرية الى حين آخر وحمايتها من الوقوع بيد طبقة الملاكين والتجار[٢٦٠] . واوضح ان اساس القانون هو التفويض وليس التمليك لينسجم ذلك مع قانون الاراضي العثماني والاسس والقواعد المحلية المتبعة في العراق[٢٦١] . ورجحت مقترحات هيجكوك Hedgecock المتصرف بالارض لمدة (١٠) سنوات على صاحب سند الطابو[٢٦٢] . كما اقترح ان يصان السند الممنوح للمتصرف الجديد في الاراضي المغروسة من الالغاء لاى سبب في المستقبل[٢٦٣] .

غير ان الصيغة النهائية لقانون تفويض الاراضي الاميرية المغروسة المقترح لم يصدر في هذا الوقت وانما تأخر حتى صدر كمواد قانونية في تسوية حقوق الاراضي في عام ١٩٣٢ م .

---

(٢٥٦) المصدر نفسه ، ص ١ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٥٧) المصدر نفسه ، ص١–٢ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢ م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٥٩) المصدر نفسه ، ص ٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٦٠) المصدر نفسه ، ص ٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٦١) المصدر نفسه ، ص ٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٦٢) المصدر نفسه ، ص ٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٢٦٣) المصدر نفسه ، ص ص ٧–٨ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

مهمة داوسن E. Dowson في العراق

اغلقت السلطات البريطانية باب المناقشة في مستقبل حقوق الاراضي بان اوعزت للسلطات العراقية باستدعاء الخبير البريطاني آرنست داوسن Dowson ليقوم بمهمة تسوية حقوق الاراضي في العراق ، وكان هذا الرجل يشغل وظائف كبيرة في الادارة المدنية في مصر ، فكان مديرا عاما للمساحة ووكيلا لوزارة المالية ومستشارا ماليا في الحكومة المصرية[٢٦٤] . وقد ذكر ان لداوسن خبرة في تسوية مشاكل الاراضي ، في مصر وفلسطين ووضع تسوية لها[٢٦٥] .

قدم داوسن Dowson عام ١٩٢٩ م وبدأ بجمع نسخ من التقارير التي تبحث في مشاكل الاراضي والحقوق المتضاربة فيها كما قام بجولة في انحاء العراق لتقصي المعلومات من مصادرها والوقوف على طبيعة مشاكل الاراضي في كل منطقة من مناطق العراق . كما درس اعمال الدوائر الحكومية ذات العلاقة بمشاكل الاراضي وقابل عددا كبيرا من الاشخاص بينهم كبار موظفي الدولة وكذلك عدداً من اصحاب الاراضي والفلاحين وغيرهم من ذوى الخبرة في قضايا الاراضي[٢٦٦] .

انهى داوسن Dowson دراساته وجولته في نيسان عام ١٩٣٠ م وعاد الى انكلترا كي يتفرغ لكتابة تقريره العام حول موضوع التسوية[٢٦٧] . وفي غضون ذلك كان داوسن Dowson قد قدم مذكرتين تمهيديتين.

---

(٢٦٤) داوسن ، المصدر السابق ، المقدمة .

(٢٦٥) جواب نائب وزير المالية ردا على العين فخر الدين آل جميل ، الجلسة ٢٧ من الاجتماع الاعتيادي السابع لمجلس الاعيان ، الوقائع العراقية الصادرة في ١٩٣٢/٧/٢٨ . مذكرات مجلس الاعيان ، مجلد سنة ١٩٣٢ ، ص ٢٤٥

(٢٦٦) داوسن ، المصدر السابق ، ص ص ٣ ــ ٤ .

(٢٦٧) كتاب داوسن الى رئيس الوزراء ، م . و . ح . و . الاضبارة م / ٨ . لسنة ٣٠ ــ ١٩٣١ .

كانت الاولى حول تسوية حقوق الاراضي في العراق ، وكانت الثانية حول حسم حقوق الاراضي التي تسقى بالمضخات(٢٦٨) .

من المعتقد ان داوسن Dowson مدين بالكثير مما ورد في تقريره الذى قدمه للحكومة العراقية ، الى التقارير والمذكرات التي كتبت في الموضوع خلال الفترة ١٩٢٥ م الى ١٩٣٠ م وقد اعترف داوسن Dowson نفسه بقيمة هذه الكتابات وامتدح بشكل خاص ما كتبه ستيفن همسلي لونكريك S. H. longrigg المفتش العام السابق لدائرة الايرادات ولكنه وصف تلك المذكرات والتقارير بانها لم تتعد المداولات والبحوث القلمية(٢٦٩) .

تسوية حقوق الاراضي كما وضعها داوسن

بعض الملاحظات العامة

شرح آرنست داوسن E. Dowson في تقريره الذىقدمه الى الحكومة العراقية آراءه في هذه المشكلة وقد عين داوسن Dowson الهدف الاساسي للتسوية بقوله انها ترمي الى العمران الزراعي(٢٧٠) . وقال انه كان يتصور الامر سهلا في البداية ، غير انه ادرك فيما بعد ان المشكلة غاية في الصعوبة خاصة وان (٤/٥) الاراضي في العراق لا يتناوله القانون ولا تسرى اليه سلطة المحاكم ولا اتبعت فيه قاعدة ما ، كما ان احكام قانون الاراضي العثماني ناقصة ومبهمة عند تطبيقها على الخمس الباقي منها(٢٧١) .

اكد داوسن Dowson ان القيام بالتسوية يحتم وضع سجل لتسجيل الحقوق المفوضة بالطابو وتنظيم شؤون الاراضي الاميرية الواسعة وقال

---

(٢٦٨) المذكرتان محفوظتان في م . و . ح . و . الاضبارة م/٨ لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ .

(٢٦٩) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٣ .

(٢٧٠) المصدر السابق ، ص ١ .

(٢٧١) المصدر السابق ، ص ١ .

ان مسؤولية وتبعات هذه المهمة تقع على عاتق الحكومة باجمعها(٢٧٢) • اما مسألة التصرف بالاراضي فأكد داوسن حقوق كل من الشيوخ والاغوات واصحاب رؤوس الاموال من جهة وحقوق الزراع والفلاحين من جهة اخرى باعتبار ان الفئة الاولى ساعدت على عمران الاراضي بما تمتلكه من نفوذ واموال وجاه • وفي نفس الوقت قامت الفئة الثانية باعمال جبارة لانشاء المصاطب الجبلية وفتح جداول المياه وتسوية الارض وحرثها وزراعتها بانتظام وهكذا فالتسوية برأيه يجب ان تكون في مصلحة هاتين الفئتين لا لواحدة منهما(٢٧٣) •

انتقد داوسن Dowson رأى دائرة الاملاك الاميرية الذى حبذ اسلوب الحكومة التركية الداعي الى فراغ الاراضي الاميرية وقال ان ذلك يجرد الحكومة من حق الرقبة وبالتالي فهو يجرد الحكومة من تدخلها الذى طالما مارسته من خلال خططها لعمران الاراضي والذى يمكن اعتبار التفويض احدى صوره ، اذ هدفت خطط التفويض سابقا « ايجاد جماعة نشيطة من اصحاب الاراضي من بين الفلاحين ودافعي الضرائب وهذا يمثل صميم مصالح الدولة ، وقال داوسن Dowson ان خطط تفويض الاراضي يمكن صبها في قالب جديد يفيد في توزيع اراضي الدولة على الفلاحين دون ان يؤثر على حقوق الدولة في رقبة الاراضي(٢٧٤) •

خطط داوسن Dowson وآراؤه في التسوية

وضع داوسن Dowson طريقتين لتسوية حقوق الاراضي هما(٢٧٥) :

١ ــ التسوية المتفرقة : وقد اقترح بموجبها ان تجرى التسوية في مناطق متفرقة حسب ظروف التسوية حتى تكتمل جميع الاراضي •

---

(٢٧٢) المصدر السابق ، ص ٢ •

(٢٧٣) المصدر السابق ، ص ٢٣ •

(٢٧٤) المصدر السابق ، ص ٣٣ •

(٢٧٥) المصدر السابق ، ص ٤٢ •

٢ ـ التسوية المنتظمة : ويتم العمل بموجبها بانتظام ، قطعة فقطعة حتى تكتمل التسوية في جميع البلاد •

تتميز طريقة التسوية المنتظمة عن طريق التسوية المتفرقة بأنها يجب ان تكون اجبارية وذلك ليتسنى تنفيذها بدقة • اما التسوية المتفرقة فيمكن اجراؤها بصورة اختيارية حسب الظروف والمشاكل القائمة في كل منطقة من مناطق القطر ، غير ان هذه الطريقة تكتنفها مصاعب جسيمة وخاصة تلك التي تنجم عن تقديم طلبات تسوية عديدة مرة واحدة مما يحتاج الى درس وتدقيق كما تحتاج الى عدد كبير من الموظفين ومبالغ طائلة(٢٧٦) ، وهكذا فان التسوية المنتظمة هي التسوية المنتظرة للبلاد وهي بالضرورة تحتاج الى وقت طويل(٢٧٧) •

الخطوط العامة للخطة المنتظمة لتسوية حقوق الاراضي

اقترح داوسن Dowson ان يرتب سجل عام بالاراضي حسب التقسيمات الادارية للبلاد • وتستعمل وحدة (المقاطعة) كوحدة رئيسة للمسح وتدوين المعلومات ، وتجرى التسوية بالمقاطعات قطعة فقطعة بعد تسمية الوحدة الادارية المراد تسوية حقوق الاراضي فيها(٢٧٨) •

تتم التسوية في الارض نفسها بحضور اصحاب العلاقة المتنازعين واصحاب حق التصرف بالارض والمستأجرين وجيرانهم ، وهذا يساعد مأمور التسوية في الحصول على المعلومات الكافية والادلة المتيسرة وتمييز صالحها من طالحها • كما ان حضور اصحاب العلاقة جميعا يجعل الكذب او الادعاء الباطل امرا صعبا(٢٧٩) •

---

(٢٧٦) المصدر السابق ، ص ٤٢ •

(٢٧٧) المصدر السابق ، ص ٤٤ •

(٢٧٨) المصدر السابق ، ص ٤٤ •

(٢٧٩) المصدر السابق ، ص ص ٤٤ ـ ٤٥ •

وبالنظر للدور الكبير الذى سيضطلع به مأمورو التسوية والكفاءة العالية التى يجب ان يتمتعوا بها ، اقترح داوسن Dowson ان تناط عمليات التسوية بالمفتشين الاداريين[٢٨٠] . واشار داوسن Dowson الى مسؤولية المأمور عن عمليات التسوية مسؤولية كاملة لذا وجب عليه التحرى عن القضايا بنفسه بينما يقوم مساعدو المأمورين بالاعمال التمهيدية . وذكر داوسن Dowson انه لا يحبذ تشكيل لجان تسوية وعوضا عن ذلك تعطى لمأمور التسوية صلاحيات واسعة ، كما يعين محكمين من ذوى الخبرة في المسائل العويصة[٢٨١] .

اقترح داوسن Dowson ان تكون اعمال المسح منفصلة عن اعمال التسوية كي يتفرغ المأمورون الى اعمال التسوية تماما . ونظرا لان المنطقة الاروائية (الوسط والجنوب) مستوفية كثيرا من الشروط في مقدمتها اعمال المسح فيرى داوسن Dowson ان تبدأ التسوية في هذه المنطقة قبل المنطقة المطرية (شمال العراق)[٢٨٢] . ويرى داوسن Dowson ان تؤلف ثلاث فرق صغيرة للتسوية برئاسة ثلاثة من المفتشين الاداريين يتولى احدهم العمل في لواء المنتفك اما الآخران فيتوليان تسوية اراضي المضخات في منطقتي دجلة والفرات ومن هذه المناطق تتوسع اعمال التسوية لتشمل القطر بأكمله[٢٨٣] . وقال داوسن Dowson ان من الضرورى للتسوية ان تكون مبنية على اساس الاعتراف بالامر الواقع وبغض النظر عن النظريات او الاستناد الى سجلات الاراضي السابقة ، وهي السجلات التي لا يمكن الاعتماد عليها[٢٨٤] .

---

(٢٨٠) المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٢٨١) المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٢٨٢) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٢٨٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٢٨٤) المصدر السابق ، ص ٤٩ .

في العمارة اقترح داوسن Dowsonان يحول تقدير البدلات المدفوعة لقاء اللزمة الى تسوية لحقوق الاراضي بصورة فعالة بعد ان يتم تحرى بصورة واسعة وبعد ان يجرى مسح تفصيلي للواء • ويمكن تأجيل التسوية حتى انتهاء مدة بدلات الالتزام القائمة (ينقضي امدها في سنة ١٩٣٤ م)(٢٨٥)•

اما في البصرة فكان داوسن Dowson يعتقد ان المنازعات تندر في هذه المنطقة نظرا للسهولة التي يمكن بها معرفة الملاكين كما ان التسوية لن تتطلب جهودا كبيرة وبالنظر لاعمال المسح المتقنة التي اجريت في اللواء •

وفي المنتفك انتقد داوسن Dowson اعمال اللجنة المؤلفة بموجب قانون حسم النزاع في اراضي المنتفك لسنة ١٩٢٩ وقال ان اجراءات اللجنة لم تتعد تحرى الادعاءات وان تسوية لحقوق الاشخاص الذين يشغلون الاراضي في اللواء لم تتم بعد لذا يحث داوسن Dowson « على عدم تضييع هذه الفرصة واستغلالها في تسوية تامة ناجزة لحقوق الاراضي في اللواء • كما انتقد كبر اللجنة لان اللجان الكبيرة برأيه بطيئة في اعمالها باهظة في تكاليفها »(٢٨٦) •

في اراضي المضخات رأى داوسن Dowson اما ان يجرى التوفيق بين مصالح الافراد الذين قاموا بهذه المشاريع المشتركة فيها ، واما ان تعين مصالح وحقوق كل منهم على حدة ، وقال ايضا ان حل المشكلة هذه لا يتم بالقانون وانما على اساس اجراء تحريات واسعة منتظمة وحسم ادعاءات اللزمة المستندة اليها بالمقاولات الحالية • وكانت خطته لتسوية حقوق اللزمة في اراضي المضخات تعني الغاء حقوق اللزمة في الاراضي بشكل عام وعوضا عن ذلك يسمح لكل مزارع بالغ من الذكور بمساحة معينة من الارض تختلف حسب موقع الارض والاحوال السائدة فيها(٢٨٧) • ويبدو واضحا

---

(٢٨٥) المصدر السابق ، ص ٤٩ •

(٢٨٦) المصدر السابق ، ص ٥٠ •

(٢٨٧) المصدر السابق ، ص ٥٢ •

ان داوسن الذى ابدى تعاطفه العميق مع كبار ملاكي المدن وممولي زراعة المضخات الذين وصفهم « بالفئة التي اها الفضل الاكبر في العمران الزراعي » كان يطمح الى حسم القضية لصالحهم وبصورة اعتقد انها تحفظ حقوق الزراع وهي الخطة التي سبق ذكرها ، والتي قال عنها بانها خطة ترمي الى تخصيص الاراضي من جديد اكثر مما ترمي الاعتراف بحق يستند الى استغلال الارض في الماضي[٢٨٨] •

قوانين التسوية

١ – قانون تسوية حقوق الاراضي

اصبح اصدار قوانين التسوية في اوائل الثلاثينات امرا حتميا بعد ان انجز داوسن دراسته لاحوال الاراضي وقدم تقريره المشهور الذى سبقت الاشارة اليه • ان قوانين التسوية التي ذكر انها صدرت وفقا لما جاء في تقرير داوسن[٢٨٩] ، وضعت لضمان اقرار تسوية المشكلة الاولى في العراق والتي يمكن ان يقدمها كدليل جديد على تطوره وكباعث على استقراره امام العالم المتمدن كيما ينال مقعده اللائق بين امم العالم !

عرف قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ م مهمة التسوية فأشار الى انها تتناول الامور التالية[٢٩٠] •

١ – تعيين صنوف الاراضي وعائديتها •

٢ – تثبيت الحقوق المتعلقة بالاراضي كحقوق العقر والمرور والمجرى

(٢٨٨) المصدر السابق ، ص ٥٢ •

(٢٨٩) انظر رد نائب وزير المالية على العين فخر الدين آل جميل ، المصدر السابق

(٢٩٠) الفقرة (أ) من المادة الثالثة من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ م ، م • و • ح • و • الاضبارة م/٨ لسنة ١٩٣٢ – ١٩٣٣ •

(٢٩١) الوقائع العراقية العدد الصادر في ١٩٣٢/٦/١ م •

والمسيل وكذلك العلاقات الخاصة كالتصرف واللزمة والمغارسة وتعيين عائدية هذه الحقوق والعلاقات .

٣ ـ تحديد حدود الاراضي وتعيين مساحتها وتثبيت اماكن الحقوق المذكورة اعلاه . وتشمل صلاحيات التسوية ايضا التحقيق عن ايرادات الاراضي عندما يطلب اليها القيام بذلك[٢٩١] .

ووضح القانون انواع الاراضي الموجودة في العراق كما هي قائمة فعلا . وهي الحالة التي اهملها قانون الاراضي العثماني ، فبالاضافة الى تقسيمه الاراضي بالصيغة نفسها التي جاءت في قانون الاراضي العثماني فان القانون يفصل بشكل واضح القسم الرابع من انواع الاراضي وهي الاراضي الاميرية فيقسمها الى اراض مفوضة بالطابو واخرى ممنوحة باللزمة وثالثة اميرية صرفة[٢٩٢] .

وادخل القانون بالاراضي الاميرية خمسة انواع من الاراضي هي[٢٩٣]:

١ ـ اراضي الموات .

٢ ـ اراضي الوقف الصحيح التي تأكد عدم تصرف صاحب السند بها مدة ٣٦ سنة بدون عذر شرعي .

٣ ـ اراضي الوقف غير الصحيح التي تأكد عدم تصرف صاحب السند بها مدة ١٥ سنة .

٤ ـ الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو التي تأكد عدم تصرف صاحب السند بها مدة ١٥ سنة .

٥ ـ كل ارض لم يثبت كونها مملوكة او متروكة او موقوفة .

---

(٢٩١) الفقرة (ب) من المادة ٣ من قانون التسوية ، المصدر نفسه .

(٢٩٢) المادة (٥) من قانون التسوية ، المصدر نفسه .

(٢٩٣) الفقرتان (أ ، ب) من المادة (٦) والفقرة (أ) من المادة (١٠) من قانون التسوية ، المصدر السابق .

وحددت الاراضي المملوكة بتلك الاراضي المسجلة مملوكة في سجلات الطابو او وجود الوثائق التي تثبت هذه الحقيقة لدى المتصرف بالارض[٢٩٤] .

واعترف القانون بالحالات التالية باعتبارها الحالات الصحيحة لاعتبار الارض مفوضة بالطابو وهي[٢٩٥] :

١ ـ اذا كانت الارض مسجلة ارضا مفوضة بالطابو في سجلات الطابو .

٢ ـ اذا ابرزت الوثائق التي تبرر هذا التسجيل .

٣ ـ اذا كانت مغروسة بالاشجار (بما فيها النخيل) واشترط في ذلك :

آ ـ ان لا تقل مدة الغرس عن عشر سنوات .

ب ـ ان لا يقل عدد الاشجار عن (٤٠) شجرة في الدونم .

٤ ـ الارض التي يتصرف بها شخص ثان او آخر حل محله واستثمرها حسب التعامل المحلي لمدة لا تقل عن عشر سنوات ولا يزال متصرفاً بها ويحدد مثل هذه الاراضي نظام خاص .

واشار القانون الى ان جميع الاراضي الاميرية باستثناء الاراضي التي تسجل بالطابو باحدى الطرق المذكورة اعلاه يؤول مصيرها الى منحها باللزمة[٢٩٦] . ويكون حكمها بان تمنح باللزمة الى صاحب المضخة الذى سقى بمضخته الارض التي كانت غير مزروعة خلال (١٥) سنة سبقت نشر القانون[٢٩٧] ، او ان تفوض لمن يغرسها على الا يقل عدد الاشجار عن (٤٠) شجرة في الدونم الواحد .

---

(٢٩٤) الفقرة (أ) من المادة (٧) من قانون التسوية ، المصدر السابق .

(٢٩٥) الفقرة (ب) من المادة (١٠) من قانون التسوية ، المصدر السابق .

(٢٩٦) الفقرة (د) من المادة (١٠) من قانون التسوية ، المصدر السابق .

(٢٩٧) الفقرتين (أ ، ب) من المادة الحادية عشر من قانون التسوية ، المصدر السابق .

في مجلس النواب اعلن رستم حيدر وزير المالية بان اللائحة ستطمئن الناس على حقوقهم وتفسح المجال لهم في تفويض اراضي الحكومة التي غرست او التي ستغرس في المستقبل . بينما يصبح مالك الاشجار صاحبا (متفوضا) للارض في نفس الوقت • كما اكد حقيقية كان يكتنفها الغموض حتى اصدار القانون وهى ما اشار اليه من ان حيازة الارض « بطريقة اللزمة لا تقل ولا تفرق عن طريقة التفويض بالطابو »[٢٩٨] •

وفي الوقت الذى امتدح بعض النواب[٢٩٩] القانون وهنأوا الحكومة عليه[٣٠٠] ، اتنقد زامل المناع ــ المنتفك ــ الحكومة بسبب موقفها غير الحازم بجانب الملاكين في المنتفك وقال : « ان بعض المتجاسرين من الفلاحين لزموا قسما من اراضي الطابو وغرسوا فيها وعندما يشكو الملاكون الموضوع الى الحكومة تجيبهم : ان عليهم ان يأخذوا (٧٪) من المحصول او ان يتراضوا مع الفلاحين وقال ان هذا الذي يدون باعتباره عرفا وعادة ليس الا غصبا »[٣٠١] •

وطالب المناع بالاعتراف بحق الملاك بطرد الفلاح المغارس الذى لا يستطيع ان يكمل شروط المقاولة المتفق عليها بين الملاك والمغارس[٣٠٢] • كما استرحم تعديل المادة (٣) من قانون التسوية القاضية بسحب الدونمات الزائدة عن الرقم الموجود في السند الاصلي وبرر ذلك بتصرف المتصرف بهذه الاراضي من عهد قديم زمن آبائه واجداده وطالب بان يكون الزائد لصاحب اللزمة نفسه وزعم بان على الحكومة ان تعدل وتنصف والا تعطي

---

(٢٩٨) محضر الجلسة (٥١) الدورة الانتخابية (٣) لمجلس النواب ، المصدر السابق •

(٢٩٩) من بينهم نجيب الراوي وسعد صالح وصالح جبر •

(٣٠٠) محضر الجلسة (٥١) الدورة الانتخابية (٣) لمجلس النواب ، المصدر السابق •

(٣٠١) المحضر نفسه ، المصدر السابق •

(٣٠٢) المحضر نفسه ، المصدر السابق •

حق واحد لغيره[٣٠٣] . ومن الطريف ان يطمئن وزير المالية النائب زامل المناع على اوضاع المنتفك الخاصة . فتقدم النائب وهو من كبار الملاكين ونواب العشائر بشكر وزير المالية واضاف فقال :

« اني استشهد المجلس العالي ومدوني الضبط بان هذه المواد وان لم تكن مؤيدة بالقانون فقد تأيدت في كلامه (كلام وزير المالية) ، استشهد المجلس العالي والناس عليه »[٣٠٤] .

وكان مجلس الوزراء قد وافق على لائحة قانون التسوية بعد تعديل طفيف[٣٠٥] وفي مجلس النواب نالت اللائحة اغلبية كبيرة فقد ايدها (٦١) نائبا وخالفها نائبان فقط بينما تغيب (٢٤) نائبا عن الجلسة[٣٠٦] .

اللائحة في مجلس الاعيان

في مجلس الاعيان قال العين مولود مخلص ان اللائحة جاءت لحل المشاكل الكثيرة التي تجابهها الحكومة في الاراضي الاميرية بشكل خاص ، ونبه الى العقبات التي قد تظهر في المستقبل ، فطالب الحكومة بان تستعد لاصدار القوانين اللازمة للمحافظة على روح قانون التسوية[٣٠٧] .

ووصف العين فخرالدين آل جميل القانون بانه خطوة الى الامام غير ان اللائحة مقتضبة لا تحتوى على الاسس الضرورية في تحديد الاراضي وتثبيت التصرف والحقوق المتعلقة بها بل تركت كل ذلك الى رئيس التسوية

(٣٠٣) المحضر نفسه ، المصدر السابق .

(٣٠٤) المحضر السابق ، المصدر السابق .

(٣٠٥) القرار (٤) جلسة مجلس الوزراء المعقودة في ١٩٣٢/٣/٥ م ، م . و . ح . و . الاضبارة م / ٨ لسنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ .

(٣٠٦) محضر الجلسة (٥٢) الدورة (٣) لمجلس النواب ، المصدر السابق .

(٣٠٧) محضر الجلسة (٢٧) الاجتماع الاعتيادي السابع لمجلس الاعيان المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

بدون ان توضح الاسس التي سيسير الرئيس في اعماله(٣٠٨) . وامتدح العين آل جميل قانون التسوية السورى لما فيه من تفصيل وايضاح(٣٠٩) . وامتدح كذلك تسوية الاراضي في تركيا فقال ان تركيا نبذت تصنيف الاراضي القديم فاعتبرت كافة الاراضي ملكا للمتصرفين بها وسجلت الاراضي باسماء متصرفيها . بينما سجلت كل ارض ليس لها مالك فعلي باسم الحكومة . وقال ايضا ان نتيجة ذلك كانت حاسمة اذ انها (تركيا) تخلصت من العراقيل والمشاكل الحاصلة عند التصنيف القديم للاراضي . واثنى فخرالدين آل جميل على ما قامت به مصر في هذا المجال وقال ان ذلك سر التقدم الزراعي الذى احرزته مصر ذلك لان ترك الاصناف الوهمية للاراضي واعتبار الاراضي والبساتين المفوضة ملكا يعتبر من اهم عوامل الاصلاح المنشود(٣١٠) .

رد نائب وزير المالية (وهو ابراهيم كمال وكان يشغل منصب مدير المالية العام) على انتقادات العين آل جميل بقوله : « ان منهج الحكومة السورية هو منهج فاشل وهو ما لا يمكن ان نسير عليه ، كما بين الاسس التي سار عليها العراق وقال انها ذات الاسس التي تم بموجبها تسوية الاراضي في مصر وفلسطين »(٣١١) .

اقر مجلس الاعيان اللائحة باغلبية الاصوات وعارضها فخرالدين آل جميل وعزرا مناحيم نظرا لان اللائحة لم تكرس الملكية التامة على الاراضي(٣١٢) .

---

(٣٠٨) المحضر نفسه ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٣٠٩) المحضر السابق ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٣١٠) المحضر السابق ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٢ ــ ٢٤٣ .

(٣١١) جواب نائب وزير المالية على كلمة فخر الدين آل جميل في مجلس الاعيان ، المحضر السابق ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٣١٢) المحضر السابق ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .
ملحق الوقائع العراقية ١٩٣٢/٧/٢٨ م .

٢ ـ قانون اللزمة

يعتبر التغيير الذى ادخله هذا القانون اهم تطور طرأ على حقوق الاراضي خلال عهد الانتداب فقد اعطى هذا القانون صفة قانونية لحقوق اللزمة او التصرف العشائري . وهي انماط التصرف التي كانت شائعة في الماضي والتي ذكر انها كانت تستند على اسس العرف والعادة[٣١٣] . ورغم ان ظاهر القانون قد يفسر على انه مسألة طبيعية ويدل على اعتراف الحكومة بحقوق قديمة ظلت غير معترف بشرعيتها ، الا ان الواقع كان خلاف ذلك نظرا للكيفية التي فسر بها القانون من خلال عملية تطبيقه .

عرف القانون حقوق اللزمة بانها الحقوق الممنوحة في الاراضي الاميرية غير المفوضة والتي ورد ذكرها في المادة (١١) من قانون التسوية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢[٣١٤] والتي تشمل ما يلي[٣١٥] :

١ ـ زرع اى محصول ، لا يمنع القانون زرعه ، او استثمار الارض بأية طريقة مثمرة .

٢ ـ غرس الاشجار المثمرة التي يعترف بحق صاحبها متى اصبح عدد الاشجار لا يقل عن ٤٠ شجرة في الدونم بتفوض الارض المغروسة بالطابو بعد مرور ١٠ سنوات وبدون بدل المثل .

٣ ـ انشاء الابنية الخاصة كالطواحين والمخازن والمساكن والاصطبلات ومحلات الدرس .

وعين القانون اسباب عدم جواز فراغ[٣١٦] اللزمة فحصرها في الحالات التي تؤدى الى الاخلال بالامن او الحالات التي لا يمكن ادارتها بصورة

---

(٣١٣) حمادة ، المصدر السابق

(٣١٤) انظر الصفحة ٢٦٦ من هذا الكتاب .

(٣١٥) المادة (١) والمادة (٢) من قانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ م ، المصدر السابق .

(٣١٦) انظر المادة (٢٩) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

اقتصادية[٣١٧] . بينما اجيز افراغ اللزمة لاسباب البيع او الهبة او الرهن[٣١٨] .

اما انتقال اللزمة الى الورثة فقد حدد بقانون انتقال الاموال غير المنقولة او حسب الوصية[٣١٩] . فاذا كانت حصة كل وارث تقل عن الحد الاقتصادى المسموح به فقد وجب على الورثة ان يتفقوا على الصورة التي يراعى بها هذا الشرط ، والا تباع الارض بالمزايدة ثم يقسم البدل المدفوع فيها على الورثة وقد اعطى القانون الورثة افضلية الضمائم حسب المزايدة . فاذا لم يتقدم احد الورثة بفتح باب المزايدة للاشخاص الذين يحق لهم ، تباع اللزمة لصاحب الضم الاعلى[٣٢٠] .

واسقطت المادة (٨) من القانون ، اللزمة في حالة عدم زرع الارض واستغلالها مدة (٤) سنوات متوالية بدون عذر شرعي ، سواء من لدن المتصرف بها مباشرة او من لدن المستأجر او اى شخص آخر اعيرت له[٣٢١] .

اللائحة في مجلس النواب

كانت اسس لائحة قانون اللزمة قد نوقشت في مجلس النواب باستفسار قدمه النائب زامل المناع ــ المنتفك ــ طلب فيه تعريف صاحب اللزمة وقال : » ان للزمة صور متعددة احداها يكون صاحب اللزمة السركار (السركال) الكبير الذى يكرى الارض ويعمل كل واجباتها واللزمة بيده من عهد آبائه واجداده والتي يرى النائب بقاءها بيد هذا السركار (السركال) الكبير[٣٢٢] . ومنها اللزمة العشائرية وفيها يدون رئيس العشيرة اللزمة في

(٣١٧) المادة (٤) من القانون ، المصدر السابق .

(٣١٨) المادة (٣) من القانون ، المصدر السابق .

(٣١٩) المادة (٦) من القانون ، المصدر السابق .

(٣٢٠) المادة (٧) من القانون ، المصدر السابق .

(٣٢١) المادة (٨) من القانون ، المصدر السابق .

(٣٢٢) محضر الجلسة (٥٢) من الدورة (٣) من مجلس النواب .
ملحق الوقائع العراقية ، المصدر السابق .

المالية (وزارة المالية) باسمه على ان اللزمة في الواقع مفرقة على العشيرة وكل واحد في العشيرة يعرف حصته لذا فهم يسمون حصاصة كما ان الضريبة تقسم عليهم كل حسب حصته ، وهذه تبرر تسجيل مثل هذه الحصص باسماء اصحابها ، باعتبارها لزمات شرعية[٣٢٣] . وقد ايده في مطلبه النائب سعد صالح ـ الديوانية ـ فذكر ان الحصاصة هم النكاشة وهؤلاء هم الفلاحون الذين لا يستطيع الشيخ او صاحب الطابو ان يستبدلهم كما هو فاعل مع « الفلاحين العاديين » . وقال ايضا ان النكاشه ثابتون في الارض وانهم نالوا حقوقهم في الارض عن طريق السيف عندما كانت العشيرة المنتصرة في الحرب في الماضي تقسم ارض العشيرة المندحرة على الافراد المنتصرين . لذا فان صاحب النكشه حسب اعتقاد النائب سعد صالح هو صاحب اللزمة وانه ليس ضروريا دائما ان يكون دفع الضريبة من لدن صاحب اللزمة[٣٢٤] .

وقد رد سلمان البراك ـ الحلة ـ على سعد صالح بقوله انه مزارع وانه بمقدوره ان يخرج النكاشه الذين يزرعون في اراضيه في اى وقت يشاء وان صاحب اللزمة يجب ان يكون مكلف بالواجبات الزراعية وضريبة الارض وغيرها تجاه الحكومة[٣٢٥] . وتكلم النائب سعد صالح ثانية فدعا الى ضرورة الفصل في هذه القضية وفقا لما يقتضيه الانصاف والمرؤة وقال ان النكاشه في الفرات الاوسط هم الافراد ولكن النكاشه في عرف اهل المنتفك اصحاب لزمة ، وفي الوقت الذى اجريت الترتيبات لفصل اصحاب النكشة عن الرؤساء في منطقة الفرات الاوسط فان نكاشة المنتفك ظلوا غير منفصلين وبقيت تحققات الضرائب تؤخذ من الرئيس الذى وزعها حصصا على الرؤساء والنكاشه ، وحذر النائب من اهمال الحكومة هذه القضية لان

---

(٣٢٣) ملحق الوقائع العراقية ، المصدر السابق .

(٣٢٤) المصدر السابق .

(٣٢٥) ملحق الوقائع العراقية ، المصدر السابق .

منح لزمات النكاشة الى الرؤساء سوف يؤدى الى الاخلال بالامن في هذه الجهات(٣٢٦) .

اما النائب سلمان البراك فحذر ثانية من ان تكون مثل هذه الدعوات بادرة لاعتبار الفلاح صاحب لزمة وقال ايضا :

« اننا اذا جعلنا كل فلاح صاحب لزمة فعلى الارض السلام » « .. واذا اصبح جميع العراقيين اصحاب لزمة ونكشه فحينئذ ستكون الارض صحراء . وانه طالما لا يوجد على الفلاح من يسوقه الى العمل فانه لن يزرع حتى قوته »(٣٢٧) .

طلب وزير المالية حسم النقاش في هذه المسألة لانها كما وصفها مدروسة جيدا وان القانون لا ينبغي ان يصرح عن كل شيء وان لزمة الارض لن ينالها غير مستحقيها ممن تصرفوا فيها ابا عن جد(٣٢٨) . اما زامل المناع ـ المنتفك ـ فقد تكلم ثانية وعبر عن عدم اهتمامه بوضع الفلاحين وقال ان امرهم لا يعنيه ، بينما اكد دعوته السابقة لاعتبار نكاشة المنتفك اصحاب لزمة وقد ايده في ذلك نواب آخرون ثم انتهى النقاش بالاتفاق على الصيغة النهائية لصاحب اللزمة وقد حرم بموجبه جميع الفلاحين المستأجرين ، سواء بحساب السنة او بحساب المواسم من ان يكونوا اصحاب لزمة(٣٢٩) . وقد نالت اللائحة تأييد مجلس النواب كما وافق عليها مجلس الاعيان بالاجماع ، وسط ترحيب وتهليل النواب والاعيان بها .

---

(٣٢٦) المصدر السابق .
(٣٢٧) المصدر السابق .
(٣٢٨) المصدر السابق .
(٣٢٩) المصدر السابق .

تقويم اسس التسوية واللزمة وسوء تطبيق قوانينها

اثارت قوانين التسوية واللزمة انتقادات كثيرة من لدن الباحثين والمختصين نظرا للنتائج السلبية التي تمخضت عن سوء فهم رجال الدولة لعملية التسوية بالذات ولسوء تطبيق هذه القوانين ايضا •

وصفت السيدة دورين وارنر D. Warriner عملية تسجيل حقوق الاراضي في العراق فقالت عنها : « انها تعني منح حقوق قانونية لشاغلي الارض العرفيين على حساب شاغلين عرفيين اخرين » • وقالت ايضا « •• ان تسوية الاراضي في العراق تنطوي على عملية مستمرة لنزع ملكية الزراع الفعليين ومنحها لشيوخ العشائر على شكل ملكيات كبيرة »[(٣٣٠)] •

وفي حقوق اللزمة اشارت السيدة وارنر الى خطأ الرأى القائل بأن الدولة هدفت ضمان حقوق الفلاحين وقالت :

> « ان الواقع يدل على ان سلطات الحكومة تستغل عمليات التسوية كوسيلة لطرد الفلاحين وهم الشركاء القدامى في اللزمة العشائرية والذين بنيت حقوقهم في الري والزراعة على اسس عرفية » •

ويبدو واضحا ان السيدة وارنر كانت تشير الى ان سياسة الحكومة هذه كانت تهدف ضمان وحماية ادعاءات اصحاب المضخات بحقوقهم في الاراضي التي ساعدوا في اروائها وزراعتها • واكثر من ذلك فان الحكومة نفسها تقع اليوم تحت تأثير هذه الفئة التي صارت تستخدم الدولة ضد الفلاحين[(٣٣١)] •

وذكر ريجارد كوك R. Coke « ان محاولة الحكومة تسوية مشكلة الاراضي على اساس الملكية الفردية وهو الاساس الذى تبنته بتشريع قوانين

---

(٣٣٠) Doreen Warrin, Land Reform and Development in the Middle East, second Edition, (London 1962), P. 144.

(٣٣١) Warriner, Op., Cit., PP. 144-145.

التسوية قد ادى الى تحويل الشيوخ من اوصياء على الارض حسب القوانين العرفية الى ملاكين متفردين على الاراضي الواسعة العائدة لعشائرهم »[٣٣٢].

واشار جعفر خياط الى نفوذ الشيوخ والاغوات والسراكيل ووجود طبقة من الموظفين تخضع لهذا النفوذ ادى الى غمط حق الفلاحين اثناء عملية التسوية بينما اقيمت في الجانب الآخر دعائم الاقطاع العشائري كما تكونت طبقة جديدة من الاقطاعيين المدنيين المتغيبين عن الارض[٣٣٣].

وقدم محمد علي الصوري صورة واضحة لنتائج اعمال التسوية في الكوت فقال ان نصف الاراضي الصالحة للزراعة في الكوت وقضاء الحي وناحية الموفقية سويت بموجب قوانين التسوية لمصلحة اربعة اشخاص فقط[٣٣٤].

ووصف عبدالرزاق الظاهر التسوية في الكوت بانها تنطوي على « تعطيل لكل القوانين وخرق للدستور واحكامه »[٣٣٥]. وقال حسن محمد علي بان المصاعب تظهر عند تطبيق القوانين وتنفيذها دون محاباة وبعزم وانتظام وان ما نجم عن قوانين التسوية[٣٣٦] لا يمكن ان يعد تغييرا او تحسينا على حالة الفلاح العراقي[٣٣٧].

---

(٣٣٢) Richard Cock, The Heart of the Middle East, 2nd Published, (London 1926), P. 176.

(٣٣٣) جعفر خياط ، امكانية التوطن ، بحث في مجلة الزراعة العراقية ، العدد سنة ١٩٥٤ ، ص ٣٣٦ .

(٣٣٤) محمد علي الصوري ، الاقطاع في لواء الكوت ، مطبعة اسعد ، (بغداد ١٩٥٨) ، ص ٣٧ . وجدير بالذكر أن التسوية انيطت رئاستها بعدد من المفتشين الاداريين الانكليز انظر :
Longrigg, Iraq 1900-1950, P. 214.

(٣٣٥) الظاهر ، الاقطاع والديوان في العراق ، ص ٥٠

(٣٣٦) انظر ايضا ملاحظة خليل كنه (وزير سابق في العهد الملكي) عن النتائج السيئة لتطبيق قوانين التسوية في كتابه : العراق امسه وغده ، ط ١ ، (بيروت ١٩٦٦) ، ص ٣٢ .

(٣٣٧) حسن محمد علي ، المصدر السابق ، الصفحة (ض) .

حقوق الاراضي

في ضوء الحقائق التي مرّت في هذا الفصل لابدّ لكاتب الرسالة ان يقدم خلاصة لبحثه وآرائه التي سبق شرحها منفصلا . ففي حقوق الاراضي، وهي المشكلة التي ظلت طيلة العهود السابقة لتأسيس الحكم الوطني في العراق تمثل جوهر مشكلة الاراضي في البلاد . كان الزمن يلعب باعتباره عاملا مزدوجاً في هذه المسألة . اذ انه عمل على ترسيخ كثير من الحقوق القديمة التي كانت تفتقد الى الاسس القانونية من جهة . كما ساعد على انهار حقوق جديدة لم تكن موجودة سابقا مما اضاف الى المشكلة وجها آخرا ومصاعب جديدة .

وفي الوقت الذى كانت فيه المشاكل الناجمة عن تشابك هذه الحقوق تعمل على اشغال الحكم الجديد وزعزعة اسسه ، فان تسوية دائمية لهذه المشكلة كانت تبدو بعيدة المنال لاسباب عديدة يأتي في مقدمتها فقدان الاسس والاعتبارات الموضوعية في التسوية المنتظرة ، من لدن الهيئات والمؤسسات التي نيط بها ايجاد الحلول لهذه المشكلة . فكانت التسوية لا تعني غير السبل الكفيلة بالابقاء على الوضع القائم وتكريس الشرعية القانونية للملكية الواسعة التي تم التصرف بها ، في ازمنة مختلفة ، ووفق اعتبارات وظروف سبقت الاشارة اليها .

ونظرا لان القسم الاعظم من الاراضي ملك الدولة من الناحية القانونية فقد كان الجميع يطمح الى ان يجر المغانم على حسابها ، لذا اعتبر تنازل الدولة عن اراضيها شرطا لازما لتقرير اية تسوية تهدف الى انهاء هذه المشكلة وحسمها حسما نهائيا .

الحقوق القديمة والحقوق الجديدة

يمكن التمييز بين نوعين من حقوق الاراضي :

١ ـ الحقوق القديمة او الحقوق الاصلية .

٣ ــ الحقوق الجديدة او الحقوق المكتسبة .

بنى المؤلف هذا التقسيم على اسس تاريخية واضحـــة ، فالحقـــوق القديمة مثل حق الرقبة وحق الملكية الصرفة وحقوق العقر وحقوق التصرف في الديرة القبلية هي جميعا من اقدم الحقوق المتعارف عليها في البلاد وقد توارثها الابناء عن الآباء . اما الحقوق الجديدة وهي حقوق الطابو وحقوق اصحاب المضخات . فقد اكتسبها الافراد في ظل التطـــورات السياســية والاقتصادية التي مر بها العراق في اواخر العهد العثماني وعهدى الاحتلال والانتداب البريطاني .

ويمثل هذان النوعان من الحقوق اصل مشكلة الاراضي وتطوراتها في تاريخ العراق . فالحقوق الجديدة لا يمكن ان ينظر اليها الا باعتبارهـــا تطورا جديدا في حيازة الاراضي ، وترتب عليه مشاركة اصحاب الحقوق الجديدة بالتصرف بالارض جنبا الى جنب مع اصحاب الحقوق القديمة وذلك كجزء من خطط هدفت الى عمران الارض والتقدم الاقتصادى في البلاد .

تفوق الحقوق الجديدة

ساعد الزمن على تثبيت الحقوق الجديدة وترسيخها ، فالحقوق التي اكتسبها متفوضو الاراضي بالطابو في اواخر العهد العثماني ، والحقوق التي اكتسبها اصحاب المضخات في عهدى الاحتلال والانتداب صارت بمرور الزمن حقوقا متوارثة تتمتع بقوة لا تقل شأنا عن الحقوق القديمة الا عندما يدير اولو الامر نحورهم الى اصحابها . وكانت السندات الخاقانية والحجج الشرعية دائما مصدر قوة لحقوق متفوضي الطابو رغم حداثة عمرها بالمقارنة مع حقوق التصرف العشائرية . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، فـــان اعتراف السلطات الحاكمة في العراق في الفترة ١٩١٤ــ١٩٣٢ م بحقـــوق الطابو بصورة رسمية ، جعل مسألة تنازل اصحاب حقوق الطابو عن حقوقهم امرا عسيرا ان لم يكن مستحيلا . رغم محاولات السلطة لاجبار بعضهـــم

احيانا ، لاعتبارات خاصة تتعلق بأمن هذه السلطات وراحتها ، على قبول الامر الواقع الناجم عن التصرف العشائرى •

وفي الجانب الآخر من المسألة ، صار وجود مضخة في الارض يعطي اصحابها من المسقمين المدنيين او غيرهم دعم وتأييد السلطات البريطانية ، نظرا للفوائد الاقتصادية والسياسية التي كانت تتأملها هذه السلطات من تطور الانتاج في العراق وذلك ليكون الاقتصاد العراقي في خدمة الاقتصاد البريطاني عاجلا وآجلا •

مصير الحقوق الاصلية

يتضح مما مر سابقا ان مشكلة الاراضي في العراق كانت قائمة في ضوء التناقض العنيف بين الحقوق القديمة والحقوق الجديدة • ولما كانت الحقوق الجديدة قد قامت بناءا على ظروف جديدة وتطورات سياسية واقتصادية فقد مالت السلطات الحاكمة الى ترجيح الحقوق الجديدة ومعالجة الحقوق القديمة بالطريقة التي تضمن الغاء التناقض الحاد بينها وبين الحقوق الجديدة• ويبدو ان السلطات العراقية ومن ورائها السلطات البريطانية اعتقدت ان ان هذا الاجراء هو الاسلوب الكفيل باقرار تسوية لمشكلة الاراضي تخدم اهدافها الحيوية من جهة وتلغي المبررات الآنية التي تثير عدم الاستقرار في البلاد من جهة اخرى •

ومن اجل امرار هذه التسوية عمدت السلطات الحاكمة في الفترة ١٩٢٢—١٩٣٢ م الى اجبار اصحاب الحقوق العقرية على بيعها لمصلحة المتصرفين بالاراضي ، كما انها سعت الى تركيز حقوق المتصرفين بالاراضي تركيزا شديدا وفي الغالب فان هذا التركيز كان لمصلحة شيوخ العشائر وبعض المدنيين ممولي اعمال الانتاج الزراعي المعروفين بالمسقمين بواسطة المضخات ، ونسبة مخدودة من الرؤساء والسراكير (السراكيل) فعرفت هذه الحقوق التي ايدتها السلطات قانونا باسم حقوق اللزمة • اما الغالبية العظمى من افراد العشائر فقد حرموا من حقوقهم التاريخية في التصرف

بالارض . ولم يعطوا سندات بحقوق اللزمة الجديدة المؤيدة بقانون اللزمة الجديد . ويعتقد الكاتب ان الحل الذى اقدمت عليه هذه السلطات هـو ابرع واشد حل من نوعه . فقد نجح تماما في حل التناقضات بين الفئـات المسـتغلة (بكسر الغـين) عن طريق اقامـة تحالف بين البرجوازية الناشئة والاقطاع لخدمة مصلحة الانكليز ضد الفلاحين المستغلين الفقراء . كما ان القانون يشل بداية مرحلة جديدة اصبحت فيها معالم التناقض الاجتماعي في الريف اكثر وضوحا بعد ان ظل هذا التناقض غير واضح ، تغطيه رواسب كثيفة من العلاقات الابوية القديمة .

الفصل الرابع

المظاهر السياسية

لمشكلة الاراضي في العراق

١٩١٤ - ١٩٣٢

المظاهر السياسية

الحرب العالمية الاولى

كانت السياسة العثمانية التي ترمي الى تقويض المشيخة والتعامل المباشر مع صغار الشيوخ والسراكير (السراكيل) من ابرز المظاهر السياسية لمشكلة الاراضي خلال الفترة الاخيرة من الحكم العثماني في العراق ، فقد تمكنت سلطات الاتحاديين من تشخيص ظاهر التناقض الاجتماعي بين كبار الشيوخ من جهة وعامة افراد العشائر وممثليهم من صغار الرؤساء من جهة اخرى . فحاولت فرض سياسة جديدة نحو الاراضي قضت باطلاق يد صغار الرؤساء والسراكير باملاك وارض العشيرة تمهيدا لتصفية قوة الشيوخ وبالتالي انهاء المشيخة كمؤسسة سياسية منافسة للسلطة العثمانية . وامعانا من السلطة العثمانية في هذه السياسة فانها عمدت بكل قوتها لتحطيم مشيختي المنتفك وبني لام وهما المشيختان الرئيستان في البلاد خلال تلك الفترة . وقد مرت الاشارة في فصل سابق الى الحملات المتوالية التي شنتها السلطات العثمانية على هاتين المشيختين والقوى العشائرية الاخرى[1] .

حين اندلاع الحرب العالمية الاولى شعرت السلطات العثمانية بضرورة ايقاف سياستها السابقة ، لتتفرغ لمتطلبات الحرب الطارئة ولتنال تأييد القوى العشائرية ومساندتها ، وتكمن قدرة هذه القوى في تنظيمها السياسي القبلي وامكاناتها المادية والبشرية التي تعتمد اساسا على ابناء القبيلة من جهة والروابط الاجتماعية لابناء القبيلة من جهة اخرى ، لذا اعتقدت السلطات

---

(1) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

العثمانية انها بكسبها تأييد كل من عجمي السعدون شيخ المنتفك وغضبان البنية شيخ بني لام تكون قد كسبت تأييد قوتين احداهما في منطقة الفرات والثانية على دجلة . وبناء على ذلك سارع العثمانيون الى اطلاق سلطة كل من هذين الشيخين في مشيخته. واعادت لهما حقوقهما في الاراضي التي سبق للسلطة العثمانية ان انتزعتها من ايديهما . اما بقية الشيوخ فكانت السلطات العثمانية ترى امكانية كسبهم الى صفها بتأثير شيخي المنتفك وبني لام اضافة الى تأثير فكرة الحرب المقدسة ضد الحلفاء على هؤلاء الشيوخ .

ان تغيير السياسة العثمانية نحو الاراضي بالصورة الاخيرة كان عملا خاطئا سبب ردود فعل شديدة بين افراد العشائر ، فلم يكن سهلا على العشائر التي نالت خلال الفترة الاخيرة قسطا كبيرا من الامن والسلام تحت ظل رؤسائها الصغار العودة من جديد تحت تسلط عجمي آل السعدون او غضبان آل بنية ، وذكر ان الاعمال السيئة التي ارتكبها الاول وابوه سعدون باشا لا يمكن ان ينساها افراد القبائل مطلقا[٢] .

الاحتلال البريطاني للعراق

اظهر الانكليز تفوقا واضحا في تحليلهم للقوى السياسة والاجتماعية المؤثرة في البلاد ، وكان في تقدير الانكليز ان البلاد تخضع لثلاث قوى رئيسة هي :

١ ـ قوة شيوخ العشائر التي تمثل الاطار القديم لشكل النظام السياسي والاجتماعي الذى ظل واضحا في هيأة مشيخات واتحادات قبلية تنتشر في انحاء العراق .

٢ ـ الفئات البرجوازية النامية التي ظهرت في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العراق والبلاد العثمانية في اواخر القرن التاسع عشر ، وكانت هذه الفئات ممثلة بالتجار وملاكي المدن

---

(٢) Hubert Young, The Independent Arab, First Edition (Lodon 1933), P. 37.

والمثقفين وبعض اصحاب الحرف وهؤلاء ، مقارنة بالفئات الاخرى ، يمكن ان نعتبرهم الطبقة الوسطى الناشئة في البلاد .

٣ ـ رجال الدين . وكانوا يتمتعون بنفوذ كبير على عامة السكان وخاصة في المدن المقدسة . كما كان بعضهم يتصرف بأراضٍ واسعة .

سعى الانكليز الى تهيئة الجو الملائم لهم موطدين العزم على الحصول على تأييد بعض هذه القوى . ففي خريف عـــام ١٩١٤ م التقى القنصـل البريطاني في المحمرة بطالب النقيب[٣] وذكر له الفوائد التي جناها راجات الهند (الملاكين) الذين ساندوا الانكليز والنكبات التي نزلت بمن رفض التعامل معهم (الانكليـــز)[٤] . وممـــا ذكر في هـــذا المجال ايضـــا ان ت.أي لورنس T. E. Lawrance [٥] قدم الى العراق في اولى سنوات الاحتلال البريطاني للعراق . حين كان وضع الانكليز غير حسن للغاية . بغية تدبير ثورة ضد الاتراك على غرار المساعي التي كانت تبذل في سوريا والجزيرة العربية . وقد اتصل لورنس بسليمان فيضي[٦] الذى نصحه بدوره بالاتصال بأحمد باشا الصانع[٧] لان كلمته مسموعة وعلاقاته بالعشائر متينة[٨] .

(٣) طالب رجب النقيب المشهور بالسيد النقيب ، كان نقيبا للبصرة . اسس جمعية البصرة الاصلاحية ، وايد المؤتمر العربي الاول في باريس الذي عقد لمناقشة القضية العربية عام ١٩١٣ ، اثارت مواقفه المؤيدة للقضة العربية نقمة الحكومة العثمانية فحاولت اغتياله ، الا انها فشلت في ذلك ، وفي نفس الوقت نجح السيد طالب في تدبير مؤامرة لاغتيال فريد بك القائد العثماني لمنطقة البصرة .

(٤) سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، مذكرات سليمان فيضي ، (بغداد ١٩٥٢) ، ص ١٨٩ .

(٥) من رجال المخابرات الانكليز ، قضى شطرا من حياته في الجزيرة العربية توطدت خلالها له صداقة متينة مع الامير فيصل بن الحسين ، لعب دورا مهما خلال الثورة العربية وبعدها .

(٦) محام من الموصل سكن البصرة ، ينتمي الى جماعة طالب النقيب عاصر احداث الفترة التي ندرسها واشترك فيها .

(٧) من كبار الملاكين في البصرة .

(٨) فيضي ، المصدر نفسه ، ص ٢١٧ .

ومن جهة اخرى كان الجواسيس الانكليز يبذلون جهودا كبيرة لجر شيوخ العشائر الى جانب الانكليز[٩] ، وقد ادعى لورنس Lawrance في معرض حديثه عن الحملة البريطانية على العراق بان قبائل الحي والفرات كانت مستعدة للانضمام الى جانب الانكليز لو انها رأت من بريطانيا ما يدل على المحاسنة[١٠] . ويقول خيري الهنداوي بان الجيوش البريطانية عندما وصلت المنتفك بذلت الاموال الطائلة لشيوخ العشائر والمتنفذين في اللواء وتساهلت معهم في جباية الضرائب ففتح لهم ذلك الرفاه والنفوذ وصاروا ينظرون الى الانكليز نظرة ودية[١١] .

واستطرد الهنداوي قائلا :

« ان الرئيس الذى كان يستدعيه الحاكم السياسي او العسكرى[١٢] كان يتخذ من مصافحته للحاكم الانكليزى مفخرة كبرى ويخرج منه مغتبطا مسرورا »[١٣] .

وبالرغم من ان الاتراك نالوا تأييد عدد من كبار شيوخ العشائر مثل عجمي السعدون وغضبان البنية وعجيل السمرمد[١٤] وسالم الخيون[١٥]

(٩) انظر نشاط الآنسة بيل التجسسي قبل الحرب العالمية في رسائلها المطبوعة : Bell, The Letters Volume I.

(١٠) ت . اي . لورنس ، أعمدة الحكمة السبعة ، ترجمة الدكتور سليم النعيمي ، دار دجلة للطباعة والنشر ، (بغداد ١٩٤٧) ، ج ١ ، ص ٥٦ .

(١١) تقرير خيري الهنداوي ، ص ٥ م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٢) كان بعض رؤساء العشائر على اتصال دائم بالحكام السياسيين وقام آخرون بزيارة الحاكم العام في بغداد انظر :

Iraq In War Time, Published by superintendent Government Press, 2nd Edition, (Basrah-)

(١٣) اذا صحت المعلومات التي يذكرها الهنداوي فهي تعبر ايضاً عن نجاح السياسة الاستعمارية « فرق تسد » . انظر : تقرير خيري الهنداوي ، ص ٥ ، م . و ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٤) شيخ مشايخ زبيد ، حول نشاطه مع الاتراك انظر التقرير :

Handing over note,

المحفوظ . م . و . ح . و . الاضبارة 22/L تسلسل ٣ .

(٤) شيخ مشايخ بني أسد ، حول نشاطه مع الاتراك انظر :

Military Reports, P. 90.

المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

وبدر الرميض[١٦] . وافلحوا في ارسال حملة لصد الانكليز في الشعيبة اشترك فيها عدد كبير من افراد العشائر العربية والكردية . الا ان الانكليز نالوا تأييد عدد من الرؤساء والسراكيل . فيروى خيري الهنداوي ان كلا من الشيخ حمود الامير رئيس المدينة والشيخ كباشي السعد رئيس عشائر القرنة . والشيخ ابراهيم بك المزعل السعدون والسيد ابراهيم البعاج وغيرهم رافقوا البواخر الانكليزية المتجهة لاحتلال شواطيء نهر الفرات في لواء المنتفك[١٧] . وذكر ايضا ان رئيس بني خيكان فرهود المغشغش تبرع فأطلع الانكليز الذين فشلوا في مهاجمة القوات التركية في منطقة عكيكه ، على طريق خاص ونجم عن ذلك سقوط الخطوط العثمانية بايدى الانكليز بدون حرب[١٨] . ويقول ايضا ان احد رؤساء عشيرة الحسينات وهو سلطان المناحي دل الانكليز الذين كانوا يطمحون الى الاستيلاء على الناصرية بدون خسائر على طريق يوصلهم الى الناصرية من جهة الغدير ويهيأ للانكليز قطع الرجعة على القوات التركية فاضطر الاتراك الى الانسحاب الى الكوت[١٩] . وفي تخوم الصحراء ادعى الانكليز بأنهم نالوا تأييد كل من الشيخ حمود السويت رئيس الضفير والشيخ فهد الهذال ، ففي الوقت الذى كانت فيه الخطط تدبر من اجل ان تقوم عشيرة الضفير بمهاجمة عجمي باشا[٢٠] ، فان آمالا كبيرة كانت معقودة على صداقة الشيخ فهد الهذال[٢١] .

وعلى دجلة زعم الانكليز بانهم جمعوا (٣٠٠٠) رجل من عشيرة الازيرج خلال (١٢) ساعة فقط وذلك لصد قوة تركية كانت تتقدم باتجاه العمارة

---

(١٦) رئيس بني مالك ، حول نشاطه مع الاتراك انظر : تقرير خيري الهنداوي ، ص ٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
الايوبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(١٧) تقرير خيري الهنداوي ، ص ٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٨) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٩) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٠) Young, Op. Cit., P. 91.

(٢١) Bel, The letters Vol II. P. 412.

في تموز عام ١٩١٥[٣٢] . وعلى دجلة شمالي بغداد قال الانكليز انهم اه ـ
أحد الشيوخ ساعة ذهبية لمساعداته القيمة لهم[٣٣] .

يبدو ان اكثرية شيوخ العشائر ، باعتبارهم قوة سيا
مهمة في البلاد ، كانت تتصرف في الاعم الاغلب تبعا لمصالحها الخاصة
وان جوهر القضية كان يتلخص في رغبة كل شيخ بالحصول على دعم هـ
الطرف او ذاك في المشيخة وبالتالي الاستحواذ على الارض والنفو
فالشيخ عجمي السعدون الذى وثقت الحكومة العثمانية من تأييده لها
كان يكاتب الانكليز سرا ولكنه اختار البقاء كحليف للاتراك في النهاية ، و
وصفت الآنسة بيل موقفه هذا فقالت :

« وكانت مشكلته بلا شك انه لم يستطع ان يقرر اى الطرفين سوف يخصه بامتيازات شخصية اكثر ، فهو لا يثق بالاتراك ولكنهم وعدوه بأن يكافئوه بجميع املاك السنية الموجودة فيولاية البصرة ، اما الحكومة البريطانية فقد كانت بالنسبة له كمية مجهولة ذات استقرار غير معلوم »[٢٤] .

وفي معرض الحديث عن المنافسة الشديدة بين شيخي آل ابراهيـ
تحدث تقرير بريطاني فقال :

---

(٢٢) Military Reports, P. 173.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٣) هو الشيخ علي الحسين شيخ آل عيسى ، اصلهم من الدليم ، ونزلوا الى منطقة الدور على دجلة .
Military Reports, P. 182.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٤) بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ١٢ .

« ان المسألة التي شغلت رأسي صالح الداغر وجايد الظاهر هي : اي حصان ، الانكليز ام الاتراك ، اكثر قدرة فيمكن الاستناد عليه »[٢٥] .

يلاحظ ان الانكليز كانوا اكثر نجاحاً من الاتراك في التعامل مع شيوخ العشائر ومع ان كثيراً من الشيوخ كانوا مؤمنين باخلاص بفكرة الجهاد جنباً الى جنب مع الاتراك ضد الانكليز الا ان التزامهم لم يدم طويلا وسرعان ما غيروا رأيهم وصاروا يطلبون « الدخالة » (الالتجاء والحماية) عند الانكليز بعد ان فقدوا املاكهم ومراكزهم في القبيلة ، كانوا يطلبون رأفة الانكليز ويطمحون الى استعادة ما فقدوه ، وقد القى تقرير بريطاني بعض الضوء على موقف الشيوخ فقال :

« انه ليس عجيبا لهؤلاء الذين سارعوا ، بجهل وبروحية خفيفة ، بالجهاد ضد الكفار (الانكليز) في معركة الشعيبة . ان يصبح عددا من قادتهم اصدقاء مخلصين ومساندين لنا . وليس عجيبا ايضا ان عددا من الذين كانوا يضمرون العداء والكراهية للاتراك قد اقنعوا بالعودة الى ولائهم او على الاقل حملوا بعيدا عن النشاط والتعاون معنا عندما واجهتهم طيسفون (طاق كسرى ـ المدائن ـ سلمان باك) وحوادث الكوت ، وذلك فزعا من النتيجة التي ستحل بهم عندما يستطيع اسيادهم القدماء (الاتراك) مواصلة اجبارنا على التراجع »[٢٦] .

---

(٢٥) Military Reports, P. 147.

م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٦) Review of the Civil Adminstration of the Occupied Territories of Al Iraq 1914-1918, P. 2.

لقد شهدت سنوات الاحتلال والسنون التي تلتها ، انقلاب الشيخ خيون العبيد رئيس العبودة والشيخ سالم الخيون رئيس بني اسد فأصبحا اكبر سند للانكليز في منطقة الشطرة والحمار[٢٧] ، وبقي الشيخ غضبان البنية مع الاتراك حتى سقوط العمارة عام ١٩١٥ حين تقابل مع العقيد لجمان Leachman واتفق معه على قيامه بمساعدة الانكليز لقاء ارجاع جميع اراضيه ومنحه (١٠٫٠٠٠) روبية وتسليمه ابنه عبدالكريم رهينة عند الانكليز ، ولكن غضبان عاد فأنضم الى الاتراك ثانية اثناء زحفهم نحو علي الغربي والعمارة ، واخيرا طلب الدخالة عند الانكليز في عام ١٩١٧ م بعد ان اعادت جيوش الاحتلال الاستيلاء على الكوت[٢٨]. وفي كانون الاول من عام ١٩١٨ م طلب الشيخ عجيل باشا السمرمد « الدخالة » عند الانكليز[٢٩] ، وبعد حوالي ثلاثة اعوام قال مشاور الموصل ان الشيخ عجمي السعدون يطلب الدخالة ايضا[٣٠] (وكان قد رحل مع الاتراك) ، ولكن يبدو ان الانكليز رفضوا ذلك لما قد يثيره عجمي باشا من اضطراب بين شيوخ المنتفك .

عانى الانكليز عموما مصاعب كبيرة عند احتلالهم للعراق رغم المساعدات التي قدمها لهم بعض شيوخ القبائل فقد وصف لورنس حالة الانكليز في العراق ابان سنوات الحرب فقال :

« وظلت جيوشنا في العراق حتى نهاية الحرب جيوشا تحتل ارضا للعدو ، واهل البلاد اما مستسلمون في حياد ،

---

(٢٧) Military Reports, PP. 169, 90.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٨) Military Reports P. 22.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٩) Handing Over Note,
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣٠) كتاب مشاور الموصل نولدر Nolder الى المعتمد السامي ، م . و . ح . و . الاضبارة د / ٨ لسنة ١٩٢٢ .

او هم يضمرون لها العداء . ولم تتمتع لذلك جيوشنا بحرية الحركة ومرونتها التي تمتعت بها في سوريا جيوش اللنبي الذي دخل البلاد صديقا وتقدم فيها واهل البلاد يعاونونه معاونة كبيرة »[31] .

وقدم آر . ايفه نس R. Evans وصفا للحالة تلك ، ومن وجهة نظر معادية . فقال :

« وجدنا العرب كانوا يبذلون مسعاهم عند مقاتلة القطعات النظامية في ازعاج المؤخرات وغزو اكداس التموين وسلب الجرحى . وهم ميالون بوجه عام الى مناصرة القوى والمنتصر ، وعليه يصبح العربي من الوجهة العسكرية مزعجا وخطرا عظيما . ولم نقف الوقوف التام على هذه الحقيقة الا بعد تجربة بضعة اشهر »[32] .

والواقع فان السبب الرئيس الذى ادى الى خلق هذا الشعور عند الانكليز كما كان عاملا رئيسا في خلق حالة مناوئة للاحتلال في العراق هو : فشل الانكليز في كسب سكان المدن ، فأدى ذلك الى احباط مساعيهم في تدبير ثورة ضد الاتراك في البلاد وترك الانكليز لوحدهم يخوضون غمار تجربة جديدة في مجتمع نصفه قبلي لا يدين بالولاء لاحد غير القبيلة ، ونصفه الآخر مدني ينظر الى الانكليز نظرة ملؤها الشك والريبة ورفض للاحتلال والسيطرة الاستعمارية .

قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية

ذكر الدكتور عبدالجليل الطاهر ان الانكليز ابتدعوا نظرية في حكم العراق وهذه النظرية هي :

---

(31) لورنس ، المصدر السابق ، جـ 1 ، ص 57 .

(32) آر . ايفنس (المقدم) ، الخطوط الاساسية لحرب العراق 1914–1918م ، ترجمة العقيد بهاء الدين نوري ، مطبعة المعارف ، (بغداد 1935 م) ، ص 10 .

« ان من يستطيع السيطرة على شيوخ العشائر يستطيع السيطرة على العشائر ومن يسيطر عليها يحكم العراق بكل سهوله »[٣٣] .

وقد وضع هنري دوبس H. Dobbs هذه الخطة موضع التنفيذ وسار بخطوات سريعة من اجل تعزيز المشيخة التي كاد الاتراك ان يقضوا عليها باصطفائهم سياسة التعامل المباشر مع افراد العشائر وايهان سلطة الشيوخ[٣٤] . قضت سياسة هنري دوبس الجديدة : الاعتراف بسلطة الشيوخ على عشائرهم فعززت مكانتهم بكل الوسائل الممكنة واناطت بهم مسؤولية المحافظة على الامن والقبض على المجرمين وحماية طرق المواصلات وجمع الضرائب كما زودتهم بالهبات والسلاح وفوضت لهم الاراضي التي كانت تتصرف بها العشائر[٣٥] . كما جرى تنظيم المجتمع القبلي وفقا للعادات والتقاليد القبلية وذلك بموجب قانون مدون عرف باسم نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية[٣٦] .

عرض الدكتور طلعت الشيباني هذه السياسة وقال ان المحور الذى كانت تدور عليه هو ملكية الارض والمصلحة البريطانية[٣٧] . واكد هذه الحقيقة عدد من الكتاب الغربيين فقال عنها فرني R. Fernea

« ان هذه الطريقة كانت مدركة عندنا لتكون سلاحا بجانب النظام والاستقرار . وقد كانت عادة الحكام

---

(٣٣) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ص ١٣ .

(٣٤) هولدين ، الثورة العراقية ، ص ٤٣ .

(٣٥) عبد الجليل الطاهر ، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، ص ص ٩ ـ ١٠ .

(٣٦) عبد الجليل الطاهر ، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، ص ١٠ .

(٣٧) طلعت الشيباني ، القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي ، مطبعة العاني ، (بغداد ١٩٥٤) ص ١٩ .

السياسيين الانكليز عندما يسمعون بالمشاكل ، ان يادوا المحارين ورؤساء محلات المدينة ويسالونهم ليأخـذوا دورا في المحاكمات . لذا فان الحكام السياسيين صاروا يلتفتون الى شيوخ القبيلة او القرية ويستحصلون عـلى آرائهم ، لقد اتسعت هذه التجربة لتؤلف قانونا عـرف بنظام المنازعات العشائرى صدر مع مصادقة قائد الجيش في شباط ١٩١٦ م »[٣٨] .

واستطرد فرني Fernea قائلا ، بان طريقة الحكم غير المباشر التي اقرت كسياسة تنفذ في العراق . كانت طريقة مألوفة كثيرا عنـد تلامـذة الاستعمار البريطاني في كل مكان من العالم[٣٩] .

واتنقد ايرلند Ireland هذه السياسة فقال :

« ورغم ان سياسة اعادة التماسك في كل قبيلة وتعـزيز حكم الشيوخ فيها نافعة من ناحية الضرورات العسكرية الآنية ، او موافقتها لاحوال وظروف المجتمع العشائرى ، فانها كانت تعج بالمشاكل في المستقبل ، اذ ترتب عليهـا انحطاط المجتمع العشائرى خاصة بين العشائر التي كانت تزرع الرز وتغرس النخيل حيث اصبح امر اعادة تنظيم المجتمع مرهونا بتأييد الشيخ بالقوة المسلحة »[٤٠] .

واستطرد ايرلند Ireland متحدثا عن هذه السياسة فنقل قـولا لدوبس Dobbs اكد فيه الاخير بان سياسة الانكليز هذه التي ادت الى تفاقم قوة الشيوخ جعلتهم (الشيوخ) يجدون صعوبة كبيرة في منع انفسهم

---

(٣٨) Fernea, Op. Cit., PP. 136-137.

(٣٩) Ibid., P. 137.

(٤٠) Ireland, Op. Cit., 95.

عن ارتكاب اى تعسف مهما كان حقيرا[٤١] ، واضاف ايرلند Ireland قائلا :

ان هذه السياسة كانت مقصودة لفرض وضع اقطاعي وهو وضع لا ينسجم مع سنة التطور في المؤسسات السياسية ، ولتبرير ذلك زعمت السلطات البريطانية ان تشكيل حكومة بيروقراطية لا تشعر القبائل نحوها بالاطمئنان كان امرا لا ينسجم مع الوضع الراهن حينئذ[٤٢] .

فشلت النظرية البريطانية التي مر بحثها فشلا ذريعا ، وخابت الآمال المعقودة عليها في حفظ الاستقرار والامن والنظام في البلاد ، وشهد العراق عاما عاصفا في سنة ١٩٢٠ م ولا يسع الباحث في هذا المجال غير ان يقدم صورة دقيقة لفشل النظرية البريطانية ، كما جاء ذلك في تقرير بريطاني ، مع كل ما فيها من مرارة واسى ، يقول التقرير البريطاني :

> « خلال فترة الاحتلال كانت سياسة الادارة المدنية ان تقلل امور الفوضى الموروثة عن الاتراك عن طريق اعادة السلطة الى شيوخ العشائر واستخدامهم في الحكم فترسخ الوجود البريطاني في البلاد ونفذت الاوامر الصادرة من المقامات العليا . غير ان الثورة في ١٩٢٠ حطمت الصرح الذى بني بنجاح وعادت القبائل الى حالة الفوضى التقليدية »[٤٣] .

برر المسؤولون البريطانيون هذا الفشل فزعم صاحب هذه الخطة (هنري دوبس H. Dobbs) بان القوة التي منحت الى شيوخ العشائر استغلوها للتعسف الشنيع بحقوق افراد عشائرهم حتى بلغ السيل الزبى

---

(٤١) Ibid., P. 95.

(٤٢) Ibid., P. 95.

(٤٣) Report on Iraq Administration, 1920-1922, P. 18.

فكان من اسباب ثورة عام ١٩٢٠[٤٤] . والواقع فان هذا الادعاء وغيره من الادعاءات[٤٥] . قصد منها تبرير الفشل الذى منيت به تلك السياسة . ان اجراءات الانكليز في وضع اسس حكم مشيخي للبلاد يمكن اعتبارها تجربة منافضة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٤٦] وهذا يعني ان الانكليز ارادوا اعتماد مؤسسة سياسية (المشيخة) غير مهيأة لحكم البلاد ، فقد اتضح يوما بعد آخر ان المدينة ممثلة بقوى اجتماعية جديدة اصبحت هي التي تقود البلاد لاالديرة القبلية . وقد ادرك هذهالحقيقة جان فان اس John Van Ess وهو الذى خبر البلاد منذ اواخر العهد العثماني وعاصر الاحتلال البريطاني فقال :

« اذا اراد الله واصبحت في مركز الادارة في القطر فأعتمد على التجار والوكلاء واصحاب الحرف والملاكين فهم رغم عدم وضوح افكارهم اقوياء الشكيمة يعرفون مايفكر به الناس وما يحتاجه الشعب »[٤٧] .

ويبدو ان لموقف هذه الفئات غير الايجابي من الانكليز قبل الحرب وخلالها كان سببا رئيسا لتعمد الانكليز اهمالها ، غير انهم ادركوا خطأهم ولكن بعد فوات الاوان . لقد عمت الثورة ارجاء البلاد ، وكان لابد من اعادة النظر في سياستهم .

ثورة عام ١٩٢٠م (٤٨)

خلال الفترة من عام ١٩١٤ م حتى عام ١٩٢٠ م افلحت السلطات

---

(٤٤) Ireland, Op. Cit., P. 95.

(٤٥) آر . تي . ولسن ، الثورة العراقية ، ترجمة جعفر خياط ، ط ١ ، (بيروت ١٩٧١) ص ١٥٠ .
هولدين ، الثورة العراقية ، ٤٧

(٤٦) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٤٧) Ess, Op. Cit., P. 175.

(٤٨) كتب في هذه الثورة بحوث ودراسات كثيرة ووضع المسؤولون والمشتركون في احداثها من العراقيين والانكليز كتبا كثيرة عنها . انظر عرض هذه ←

البريطانية في ارساء قواعد الوجود البريطاني في العراق ، كما انشأت ادارة مدنية تعتمد على الضباط الانكليز وعلى معاونيهم من شيوخ العشائر . وخلال هذه الفترة وضعت السلطات البريطانية اسس النظام الشيخي ، فاصبح النظام الوحيد المعمول به في البلاد . وكانت الطبقة الوسطى النامية قد وجدت نفسها خارج ناصية الحكم بعد ان كان لها دور مهم في ادارة البلاد خلال الحكم العثماني[٤٩] ، وفقدت ايضا مصالحها ونفوذها بعد ان شلت الحرب العظمى تجارة العراق الخارجية وبعد ان سيطر الانكليز على مصادر حياتها (الطبقة الوسطى)[٥٠] .

اسباب الثوره

جعل كثير من الباحثين ، وبضمنهم انكليز اشتركوا في حوادث الثورة[٥١] ، ان سبب الثورة العراقية يرجع الى سوء الادارة البريطانية بوجه عام وما نجم عنها من تدهور احوال البلاد وخاصة ما سببته سياسة الانكليز الجديدة نحو العشائر التي اعادت تسليم مقاليد امور القبيلة بيد شيوخها . شرح ذلك الهنداوي فقال :

> « لما توسع الرؤساء الذين مرّ ذكرهم في سلطتهم واستبدوا برؤساء الفرق (صغار الرؤساء والسراكير) التي تحت رئاستهم وهضموا كثيرا من حقوقهم (رؤساء الفرق) ، امتعض هؤلاء من شيوخهم ومن الانكليز الذين خولوهم السلطات الكيفية ، فكانوا يتذاكرون (يجتمعون) ...

البحوث في الدراسة التي قدمها كوتلوف كمقدمة لكتابه « ثورة العشرين الوطنية التحررية » .
ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم .

(٤٩) ولسن ، الثورة العراقية ، ص ٥٧ . رسالة لورنس الى جريدة التايمس اللندنية ، نقلها الى العربية جعفر خياط في ترجمته لكتاب ولسن اعلاه ، ص ١٦١ .

(٥٠) محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ص ١٣ ، ٢٣ ، ٢٤ .

(٥١) انظر الصفحتين ٢٩٤ — ٢٩٥ من هذا الكتاب .

مع بعضهم في الخفاء ويصمون الخطط المقتضية لازالـة نفود الرؤساء عنهم سيما وان اختصاص[٥٢] بعض الرؤساء من حيث (ناحيه) التوشيف وحرمان الباقين من الاستفادة الشخصية كان من جملة العوامل التي تدفعهم الى الحركات السلبية[٥٣] . ولكنهم كانوا في حالة لا يستطيعون معهـا القيام ضد السلطات الانكليزية او ضد رؤسائهم حذرا من ان يلاقوا مصائب لا يستطيعون التخلص منهـا فكتمـوا امتعاضهم وغضبهم »[٥٤] .

وذكر آخرون بأن الضرائب كانت سببا آخر مهما للثورة ، فقد ذكر ايرلنـــد Ireland بان العشائر اضطربت عندما رأت السلطات البريطانية جادة في جمع الضرائب[٥٥] . واشار لونكريك Longrigg[٥٦] ومحمـد فاضل الجمالي[٥٧] الى حب القبيلة للحرية وكرهها للضرائب وذلك محاولـة منهما لتبرير ثورة القبائل في عام ١٩٢٠ م واعطائها صفة عمومية باعتبارهـا مظهراً طبيعياً للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في القبيلة .

انتقد ولسن Wilson هذا الرأى عندما فند اقوال هولدين Haldane وادعائه بان سياسة حكومة الاحتلال الضرائبية كانت احد عوامـل الثورة فقال في هذا الصدد :

« ان الضرائب كانت تدفع دون صعوبة وتجبى من دون دمـوع »[٥٨] .

---

(٥٢) اختص به : بمعنى قربه .
(٥٣) انظر في هذا الموضوع ، التقرير الذي قدمه قائممقام سوق الشيوخ في م . و . ح . و . الاضبارة د/٨ لسنة ١٩٢٢ .
(٥٤) تقرير خيري الهنداوي ، ص ٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة.
(٥٥) Ireland, Op. Cit., P. 146.
(٥٦) Longrigg, Iraq, 1900-To 1950, P. 122.
(٥٧) Jamali, Op. Cit., P. 142.
(٥٨) ولسن ، الثورة العراقية ، ص ٦٩ .

وقال ولسن ايضا :

« لم تكن هناك قضية جباية بالقوة ، حتى ولا ممارسة ضغط اعتيادي من قبل (لدن) الحكام السياسيين الذين كانت بايديهم جميع وسائل الاغراء ليفعلوا كل ما بوسعهم ان يفعلوا فيحولوا دون وصول الحالة في مناطقهم الى الحد الذي يخشى منه »[٥٩] •

وحاج ولسن هولدين لادعائه بدور الضرائب في تأليب الثوار على الانكليز فأضاف ولسن قائلا :

« وعندما يتردد صوت القلاقل في الجو فأن أي وتد في الحائط يمكن تعليق شكوى عليه »[٦٠] •

طبيعة الثورة ونتائجها

وجدت الفئات المهمة من رجال المدن (الفئات البرجوازية الناشئة) نفسها بين عشية وضحاها محرومة من كل حقوقها وامتيازاتها التي نالتها في العهد العثماني ، لذا سعت هذه القوة الى مقاومة حكم الاحتلال وذلك بتنظيم حملة مستمرة تطالب بحقوق العراقيين التي وعد بها الحلفاء[٦١] •

عند دراسة مراحل الثورة وتطورها يبدو للباحث ان فئات البرجوازية الناشئة كانت وراء قسم مهم من حوادث الثورة سواء كانت هذه الحوادث في الريف او المدينة وسواء كان ذلك في الشمال او الجنوب • لقد كتب كل من علي جودة وتوفيق السويدي يؤيدان هذه الحقيقة فأشارا الى جهود

---

(٥٩) ولسن ، الثورة العراقية ، ص ٩٨ •

(٦٠) ولسن ، المصدر نفسه ، ص ١٠٩ •

(٦١) علي آل بازركان ، الوقائع العراقية في الثورة العراقية ، مطبعة اسعد ، (بغداد ١٩٥٤) ، ص ١٠٠ •
ولسن ، الثورة العراقية ، ص ص ١٦ – ٣١ ، ٥٥ ، ٥٨ – ٦٠ ، ٦٧ •

فئات البرجوازية من اجل مقاومة الاحتلال واقامة دولة مستقلة في العراق[٦٢] واكد هاملتون Hamillton موقف سكان المدن المعادي للانكليز فقال :

« ان رجال القبائل والناس الفقراء كانوا عادة اصدقـاء ومخلصين . ولكن قادة سكان المدن كانوا حاقدين ويميلون لمقاومة الوجود البريطاني »[٦٣] .

اما خيري الهنداوي فقد عين اليد المحركة للثورة فقال :

« ولما توارد الى هذه الانحاء (المنتفك) دعاة الثورة وبثوا في المحيط (الانحاء) فكرة ضرورة القيام بوجه السلطات المحتلة ، انتهز هؤلاء (صغار الرؤساء الناقمين على سياسة الانكليز نحو العشائر) الفرصة لارغام رؤسـائهم عـلى الاشتراك في الثورة ضد الانكليز »[٦٤] .

والواقع فان الدعاة المذكورين لم يكونوا غير ابناء تلك الطبقـة او مدفوعين بأمر منها[٦٥] ، حقا انه لا يمكن انكار دور اى ممن سـاهم في الثورة ، سواء كان من رجال الدين او رجال العشائر[٦٦] ، ولكن الحقيقة التي لا مراء منها ايضا ان بعض ما كان معدا سلفا قد نال مبتغاه وان خطة او لعبة ملاكي وافندية المدن كما يرى الانكليز[٦٧] انتهت بنجاح .

---

(٦٢) الايوبي ، مذكرا تعلي جودت ، ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، ١٥٥ . توفيق السويدي ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، ط ١ ، دار الكاتب العربي ، (بيروت ١٩٦٩) ، ص ٥٧ .

(٦٣) A. M. Hamilton, Road through Kurdistan, Third Published (London 1958), P. 33.

(٦٤) تقرير خيري الهنداوي ، ص ٧ ، م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ الاضبارة السابقة .

(٦٥) انظر نتائج جهود البغداديين العاملين في حقل الحركة الوطنية لنيـل تأييد الامام محمد تقي الشيرازي حول حث العراقيين على الجهاد ضد الانكليز . الفياض ، الثورة العراقية ، ص ص ٢٣٧ ، ٢٤٣ .

(٦٦) حول دور العامل الديني انظر : الفياض ، الثورة العراقية .

(٦٧) كرترود بيل ، خلق الملوك ، بعض الرسائل المترجمة للآنسة بيل ، ترجمها عبدالكريم الناصري ، جمع وتحقيق بثينة الناصـري ، ط ١ ، (بغداد ١٩٧٣) ص ٤٧ .

والواقع فان الانكليز اصغوا باهتمام الى النصح الذى قدم لهم ومؤداه ان اشخاصا ممن حرضوا على الثورة ضد الانكليز بامكانهم ان يساعدوا الانكليز في ايقافها . ولعل رسالة الآنسة بيل Bell ما يكفي لدعم هذه الحقيقة :

« وفي عصر يوم الخميس (المصادف ١٤/١٠/١٩٢٠) دعاني السر برسي (كوكس) اليه لنتباحث في امر اقتراح اشار به عليه ساسون افندى (حسقيل) في صدد تهدئة منطقة بعقوبة (الثائرة) . ومفاده ان يسأل (برسي كوكس) اعيان بغداد الذين يملكون اراض كبيرة هناك ان يرسلوا في طلب مستأجرى اراضيهم من ابناء العشائر ثم يوضحوا لهم نوايا السر برسي (كوكس) ويسألوهم بعد ذلك عما يدعوهم الى القتال . وقد رأى السر برسي في الحال ان هذه (انها) خطوة في الاتجاه الصحيح لان فيها دعوة للبغداديين الى المشاركة فيما يعد على كل لعبتهم هم .... وقد اخبرت (بيل) السر برسي بالذين ينبغي دعوتهم واخذت (بيل) على عاتقي كتابة الرسائل(٦٨) .

وبالفعل فقد وافق الملاكون على الاقتراح وارسل عبدالرحمن النقيب ابنه صفاء الدين ليطلع الآنسة بيل على ما سيفعله تجاه هذه القضية كما اطلع فخرى آل جميل الآنسة بيل على البرقيات التي سترسل الى مستأجرى الاراضي . وهكذا ترى بيل ان النجاح كان حليف الانكليز في هذه القضية(٦٩) .

وقد اشار كوتلوف الى الحقيقة السابقة بقوله : ان المواقف السياسية لقيادة الثورة لعبت دورا كبيرا في تقرير مصيرها(٧٠) .

---

(٦٨) بيل ، خلق الملوك ، ص ٤٧ .
(٦٩) بيل ، المصدر نفسه ، ص ٤٩ .
(٧٠) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .

حسمت السلطات البريطانية الثورة بحد السيف ، واعلنت عن نيتها في انشاء دولة جديدة في العراق استجابة منها لكفاح المناضلين (ملاكي وافندية المدن) من اجل الحرية![٧١] اما خارج المدن فقد خيمت مشاعر المرارة والاسى على صدور رؤساء العشائر المشتركين في الثورة ، وانقلبت هذه المشاعر الى سلوك سلبي وشعور بالقلق ميز العلاقات القائمة بينهم وبين الانكليز من ناحية وبينهم وبين الحكومة او افندية المدن من ناحية اخرى ، وبينما اعتقد رؤساء العشائر بفضلهم الكبير في تأسيس الحكومة العراقية[٧٢] وفي تنصيب فيصل ملكا للعراق فقد ايقنوا بأنهم دفعوا الثمن غاليا ليجني الافندية الثمار لوحدهم • ولكنهم على كل حال وضعوا لانفسهم هالة كبيرة من الوطنية باعتبارهم قادة ثورة العشرين[٧٣] •

ومع هذه الاعتبارات جميعا تؤكد ثورة ١٩٢٠ في العراق الحقائق التالية :

١ ــ نضوج الوعي الوطني والقومي ، فهي اولى مراحل الثورة الوطنية المعاصرة •

٢ ــ تحمل الفلاحين من ابناء العشائر القدح المعلى في جهاد الانكليز وهم دون شك وقود الثورة ، وجهادهم امتداد لكفاحهم العفوي من اجل الارض وضد الاستغلال[٧٤] •

٣ ــ انتقاض صغار الشيوخ والرؤساء لسلطة وعسف كبار الشيوخ الذين تمتعوا بالامتيازات تحت ظل النظام الشيخي الذى حاول الانكليز احياءه من جديد •

---

(٧١) Administration Report of the Baghdad Liwah for the year 1921, P. 2.

(٧٢) Jamali, Op. Cit., P. 60.

(٧٣) Ibid., P. 60.

(٧٤) انظر ص ٨٢ من هذا الكتاب •

وجدت السياسة الجديدة التي سار عليها المعتمد السامي الجديد السر برسي كوكس P. Cox استجابة من لدن ملاكي وافندية المدن فبذلوا الجهود لمساعدة السلطات المحتلة على اعادة الاستقرار الى البلاد(٧٥) . كما تقلدوا معظم الوزارات في اول حكومة عراقية شكلها عبدالرحمن النقيب ، وتولوا ايضا المناصب الكبيرة الاخرى في الدولة . اما اقطاب النظام الشيخي، فقد اسندت لهم السلطات البريطانية مناصب وزارية بعنوان وزير بلا وزارة وهؤلاء هم الشيخ محمد الصيهود رئيس عشائر ربيعة والشيخ سالم الخيون رئيس عشائر بني اسد والشيخ عجيل باشا السمرمد رئيس عشائر زبيد ، وقد لعب هؤلاء دورا مهما في مساعدة الانكليز ابان ثورة العشرين(٧٦) .

كان الانكليز يعلقون آمالا كبيرة على نجاح هذه الحكومة ، فهي تجمع لاول مرة في تاريخ العراق ملاكي وافندية المدن ، ومعظمهم من الملاكين الغائبين مع اقطاب النظام الشيخي، وهاتان الفئتان متناقضتان لان كل فئة منهما خلقت تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تأتلف مع الاخرى . غير ان

---

(٧٥) بيل ، خلق الملوك ، ص ٤٩ .
Philip Graves, The Life of Sir Percy Cox, (London 1923) P. 266.
وجدير بالذكر ان خطة السربرسي كوكس الرامية الى تعزيز الوجود البريطاني في العراق عن طريق خلق تحالف بين ملاكي المدن وشيوخ العشائر او ما عبر عنها كوكس بـ « العناصر التي نحن بحاجة الى دعمها » تعود الى عام ١٩١٨ عندما كتب مذكرته (مستقبل العراق The Future of Iraq.) المؤرخة ١٩١٨/٤/٢٢ . انظر :
.Atiyyah, Op. Cit., P. 266.
(٧٦) حول الخدمات التي قدمها هؤلاء الرؤساء للسلطات البريطانية خلال الثورة ، انظر :
Report from the Divisional Adviser, Kut, No. 21, dated 3th January 1923.
محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 49/M/3 تسلسل ١٤ .
Military Reports, P. 90 م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
Administration Report of Baghdad Liwah, 1921, P. 4.

السلطات البريطانية التي قررت اشراك ملاكي وافندية المدن في الحكم لم تكن راغبة في ازالة النظام الشيخي رغم عجزه عن اداء المهمات التي اوكلته بريطانيا بها ، وهذا يعني ان بريطانيا سعت لاشراك قوة جديدة تكون سندا لها بجانب النظام الشيخي المتداعي ، وذلك عن طريق بذل الجهود المستحيلة لالغاء التناقض القائم بينهما بواسطة ما سمي بالمشورة البريطانية الاجبارية(٧٧) .

ابدى افندية العهد الجديد ، الذين تعودوا على صلاحيات كبيرة في العهد العثماني . عدم رضاهم على تفوق سلطة المشاورين واستقلال شيوخ العشائر ، فسعت السلطات البريطانية الى اقناعهم باعتبار ان المسألة هي مسألة وقت لا غير ، وان سلطة المشاورين ستزول تدريجيا(٧٨) .

كان على بريطانيا ايضا ان تجد شخصية قادرة على التوفيق بين هاتين القوتين الاجتماعيتين المتناقضتين ، شخصية قادرة على تمثيل القوتين في آن واحد وقادرة على تحقيق التعاون مع الانكليز ، فوفقت في اختيار الامير فيصل بن الحسين ليكون ملكا على عرش العراق ، فهو بحكم انتمائه للنظام القبلي في الجزيرة العربية وصلاته مع القوميين العرب في سوريا والعراق ودوره في الثورة العربية ضد الاتراك يكون خير مرشح يخدم القوى السياسة والاجتماعية في العراق ، الانكليز ، ملاكي وافندية المدن ، شيوخ العشائر. وقد مهدت السبيل لهذه الخطة فأقامت حكومة مؤقتة في البلاد تتولى اعداد الترتيبات اللازمة لهذا الموضوع، واقدم المعتمد السامي برسي كوكس P. Cox

---

(٧٧) Philip, The life of Sir Percy Cox, P. 266;
Administration Report of Baghdad Liwah, 1921, P. 1;
كوينسي رايت ، حكومة العراق ، ترجمة اكرم الركابي عن مجلة العلوم السياسية الامريكية لشهر تشرين الثاني ١٩٢٦ ، (القاهرة ١٩٢٧) ص ٢٣ .

(٧٨) Administration Report of Baghdad, P. 1.

على اقصاء العناصر التي كانت تعارض في ترشيح فيصل على عرش العراق[٧٩]، ومقابل ذلك اجرى المستشارون الانكليز استفتاء صوريا لتأكيد ملوكيـــة فيصل مستعينين بشيوخ العشائر لاستحصال صكوك مبايعته ملكا على العراق تحت وصاية الانكليز . وقام المستشارون الانكليز بطــــرد المعارضين من شيوخ العشائر والاستغناء عن توقيعهم[٨٠] .

جوبهت مؤسسات الدولة الجديدة بالريبة والشك من لدن الكثير من شيوخ العشائر[٨١] الذين ادركوا ان تأسيس حكومة جديدة يتمتع فيهـا ملاكو وافندية المدن بالاغلبية لا يعني غير تقليص لمراكزهم وتحديد لنفوذهم، فأسفروا عن مقاومتهم للحكومة الجديدة بزعم انهـم يؤيدون الانكليـز فحسب[٨٢] . لقد رفض قسم من الشيوخ زيارة الملك الجديد وأهانـوا موظفي الحكومة اهانات بالغة ، ويذكر ان الشيخ حسج مدير المدينة عندما انذر الرؤساء وقال لهم انهم يجلبون نقمة الحكومة عليهم بسبب اعمالهم . ضحكوا منه وقال له احدهم :

« ارسل لنا حكومتك العربية وحدها ونحن نعرف كيف تتصرف معها »[٨٣] .

---

(٧٩) كان أبرز المعارضين للموكية فيصل على عرش العراق هو طالب النقيب الذي خطب في حفلة اقامها في داره قال فيها :
« ان اهالي العراق لا يريدون فيصلا ولا يتساهلون بفرضه عليهم وأذا كنتم تشكون في حديثي فبيننا على هذه المائدة هنا الشيخ محمد أمير ربيعة وعنده اربعون الفا من أشداء الرجال والشيخ سالم الخيون والقبائل التابعة له .
Philip, life of Sir Percy Cox, P. 289;
Administration Report of Baghdad, P. 2;
فيلبي H. St. John Philby ، هـ . سنت جون ، أيام فيلبي في العراق ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف ، (بيروت ١٩٥٠) ، ص ٥٢ .

(٨٠) انظر كتاب فؤاد زادة عبدالمجيد الى يوسف السـويدي المحفوظ ، م . و . ح . و . الاضبارة ك ١٢ .

(٨١) Administration Report of Baghdad, P. 2.

(٨٢) تقرير خيري الهنداوي ، ص ٨ ، الاضبارة السابقة .

(٨٣) تقرير عن الحركات التأديبية ضد عشائر العلوان والبدران ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

نجحت الحكومة الجديدة باسناد الانكليز بقمع هذه الحركات وقامت الطائرات البريطانية بقصف المناطق الثائرة ، فساعد ذلك على عودة الاستقرار بعدها(٨٤) . وقد اشار تقرير بريطاني الى ان هذه الانتفاضات(٨٥) كانت من اختبار لقوة الحكومة الجديدة(٨٦) .

يمكن القول بان السلطات البريطانية ساعدت على اضعاف النظام المشيخي الى الدرجة التي يمكن للحكومة الجديدة ان تقف على قدميها . واتماما لذلك فقد قمعت الحكومة تمردا للشيخ سالم الخيون في عام ١٩٢٤(٨٧) وسعت بمساعدة السلطات البريطانية بتقسيم بعض المقاطعات الكبيرة للحد من نفوذها شيوخها(٨٨) . كما قامت ببدء شبكة من المواصلات الجديدة لتجعل سلطة الحكومة قادرة على الوصول الى المناطق النائية وخاصة في الديوانية والمنتفك(٨٩) .

اما فيما يتعلق بمؤسسات النظام الجديد فقد وضعت السلطات البريطانية الترتيبات اللازمة لجمع شمل جمعية وطنية تأسيسية يكون واجبها تنظيم العلاقات مع الدولة المنتدبة اولا واقرار دستور للبلاد ثانيا .

---

(٨٤) Special Report 1920-1931, PP. 40-42; British Annual Report 1923-1924, P. 6.

(٨٥) في الاصل التمردات .

(٨٦) Special Report 1920-1931, PP. 40-42.

(٨٧) British Annual Report 1925, P. 34.
انظر ايضا صورة البرقيات اللاسلكية المتعلقة بعمليات القصف الجوي لديرة بني أسد والشيخ سالم الخيون المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة د / ٦ / ١ .

(٨٨) British Annual Report 1925, P. 34.

(٨٩) Administration Report of the Public Works Directorate Iraq for Period 1st April 1923-31st March 1924, PP. 4-13.
المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 48/43 تسلسل ٣٤ .
British Annual Report 1925, P. 34; British Annual Report 1926, P. 42.

الدستور العراقي

يعتبر النظام القانوني لأى مجتمع واحدا من المظاهر التي تعكسها حياة المجتمع المادية[٩٠] ويهدف المشرع من ورائه المحافظة على الاوضاع القائمة وذلك عن طريق عكس الاوضاع الاقتصادية للمرحلة وما تجسده من صور اجتماعية او سياسية ثم اعطاء هذه الاوضاع صفة كونها حقيقة مشروعة وملزمة ، واخيرا عزل التطورات الجديدة واعطاء الوضع القائم صفة الجمود مهيئة للقوى الاجتماعية والسياسية التي شرعت القانون البقاء والاستمرار[٩١] .

ووفق هذه الاعتبارات صانت القوى السياسية والاجتماعية في العراق، ومن خلال القانون الاساسي . حقوق الملكية كما منعت مصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة ، او حجزها او استملاكها ، الا بموجب القانون[٩٢] الذى تشرف عليه هي نفسها . وقررت ايضا عدم فرض ضريبة على احد الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الطبقات[٩٣] . اما الضرائب فيدفعها المكلفون من السكان بدون تمييز ، ولا يجوز اعفاء الاشخاص منها الا بموجب القانون[٩٤] . ومنع ايضا بيع اموال الدولة او تفويضها أو ايجارها او التصرف فيها بأية صورة الا وفق القانون[٩٥] .

---

(٩٠) حسين جميل ، « النظام القانوني والاوضاع الاقتصادية » ، مجلة القضاء لسنة ١٩٥٧ ، ص ٣٢٥ .

(٩١) طلعت الشيباني ، القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي ، دار القارىء ، مطبعة العاني ، (بغداد ١٩٥٤) ، ص ٥ .

(٩٢) المادة (٨) من القانون الاساسي ، ص ٣ المحفوظ في م . و . ح.و. الاضبارة ج/٨لسنة ١٩٢٢ .

(٩٣) المادة (٩) من القانون الاساسي ، ص ٣ ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(٩٤) المادة (٩١) من القانون الاساسي ، ص ٢٦ ، م.و.ح.و الاضبارة نفسها .

(٩٥) المادة (٩٢) من القانون الاساسي ، ص ٢٦ ، م.و.ح.و الاضبارة نفسها .

لقد اعطت القوى السياسية والاجتماعية في العراق الحق لها وحدها في تنظيم المصالح الحيوية للمجتمع ، واذا لوحظت طبيعة تلك القوى وجميعها من الملاكين لادرك بسهولة الاهمية الكبرى التي اعطتها هذه القوى لمسألة الملكية والسبل الكفيلة بحمياتها • وجاءت مواد النظام الاساسي ايضا للتوفيق بين القوى السياسية والاجتماعية ومحاولة بناء قاعدة اجتماعية تحمي المصالح البريطانية في العراق وذلك من خلال اقامة تحالف جديد بين افندية المدن والملاكين وبين اقطاب النظام الشيخي ، وهكذا وضعت مواد القانون الاساسي والقوانين الاخرى لخدمة مصالحها جميعا • وعلى سبيل المثال فان عدم نص قانون الانتخابات على ضرورة معرفة القراءة والكتابة للمنتخب الاول ولا للمنتخب الثاني ولا للنائب ، لا يعني غير الرغبة الملحة لافساح المجال لاقطاب النظام الشيخي لتمثيل انفسهم(٩٦) وبالتالي الدفاع عن مصالحهم • وبدون شك فان الغاء مادة مقترحة في لائحة القانون الاساسي تتعلق بالتجنيد الاجبارى بتأثير القوى العشائرية تعتبر صورة من صور التركيز على المصالح الشخصية لهذه الفئة دون النظر الى المصلحة الوطنية العليا(٩٧) • ومثل ذلك يقال عن اطلاق الحق للملك في تعيين اعضاء مجلس الاعيان وتثبيته في القانون الاساسي ، اذ اعتبره الخبراء القانونيون عيبا مهما في القانون الاساسي لانه يتيح للسلطة التنفيذية ملء هذا المجلس ، الذى هو جزء من السلطة التشريعية ، باعضاء حزبها وانصارها(٩٨) •

---

(٩٦) توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ •

(٩٧) للحصول على تفصيلات واسعة للمناقشات التي اجريت على لائحة القانون الاساسي في الجمعية التأسيسية انظر :
محمد مظفر الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، أطروحة ماجستير غير منشورة ، (بغداد ١٩٧٢) ص ٧٥٨ وما بعدها •
الحكومة العراقية ، مذكرات المجلس التأسيسي العرقي لسنة ١٩٢٤ جـ ١ ، ص ١٠٢٦ وما بعدها •

(٩٨) حسين جميل ، دعوة الى أصلاح دستوري ، نص المحاضرة التي القيت في نادي المحامين ، مطبعة الرابطة ، (بغداد ١٩٥١) ، ص ١١ •

اما بالنسبة للملاكين وافندية المدن فقد سعوا لتأكيـد مصالحهـ
والدفاع عنها وعلى سبيل المثال تمكنوا من حذف مادة من لائحـة القا..
الاساسي تنص على حرمان من يكون عضوا في مجلس النـواب او مجـ
الاعيان من التزام الاراضي الاميرية او الحصول على مقاولة فيها ، بزعم ا
اكثر زعماء الامة اصحاب قرى ومزارع[٩٩] ٠

رغم الجهود التي بذلت لالغاء التناقض بين هذه القوى الاجتماعية فا
القانون الاساسي لم يستطع ان يخفيها ، ومما يذكر في هذا المجال ان الملاكي
حفاظا على مصالحهم بذلوا المستحيل لاحباط مساعي شيوخ العشائر لايجا
نص قانوني يوجب النظـر في المشـاكل المتعلقـة بالتصـرف بالاراضي
وحدودها[١٠٠] ٠ ويبدو ان ملاكي المدن كانوا يريـدون التريث في هـذ
القضية لئلا يعمل مثل هذا النص القانوني في اطلاق يد الشيوخ في اراضي
الملاكين الغائبين مما يضر بمصالحهم ضررا بليغا ٠

اما عامة ابناء الشعب وجلهم يومذاك من الفلاحين فقد كانوا محرومه
من التحرر السياسي ومن حرية الارادة وحرية التصرف التـي تتمتع .
القوتان السابقتان وبالرغم من ان القانون الاساسي اعطى جميع المواطنـ
حق التصويت ، الا ان الفلاحين الذين لا يملكون ارضا كانوا غير قـ
على التصويت ، وحتى اذا كان بامكانهم ذلك فانهم يصوتون لملاكيهـ
من يختاره الملاك[١٠١] ٠ ولا شك فان لعلاقة الفلاحين وارتباطهم با..
القبلي من جهة والملاكين من جهة اخرى اثراً مهماً في ذلك[١٠٢] ٠

---

(٩٩) الادهمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٤٩ ٠

(١٠٠) الادهمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥٢ ٠

(١٠١) ..ul Sahid Hi Alwan, The Process of Economic Development .. Iraq, with Special Reference to Iand Problem and Policies, Athesis of Doctor of Philosphy Degree (Agricultural Economics), University of Wisconsin, (Wiconsin 1956), p 147.

(١٠٢) طلعت الشيباني ، المصدر السابق ، ص ٢١ ٠

لقد وجدت الحكومة العراقية ممثلة في شخص رئيس وزرائها (عبدالمحسن السعدون) اهمية وضرورة نشر القانون الاساسي بصيغته النهائية على الشعب . وكان من رأى السعدون ، ان نشر القانون الاساسي سيؤثر على الرأى العام تأثيرا حسنا(١٠٣) ، وهذا يعني ان القوى المؤثرة في الرأى العام سيسعدها ان ترى الكيفية التي صيغت بها الاسس والقواعد القانونية التي تحمي مصالحها وامتيازاتها .

مجلس الامة العراقي

اصدرت الحكومة العراقية قانون انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي . وهو القانون الذى وصف بانه اعجوبة من اعاجيب السياسة في ذلك العصر(١٠٤) ، وبذلت السلطات البريطانية والحكومة العراقية والملك فيصل جهودا مضنية من اجل اجراء الانتخابات المقررة لاختيار اعضاء هذا المجلس نظرا للمهام الجسيمة التي سيضطلع بها(١٠٥) .

يعتبر المجلس التأسيسي العراقي اول مجلس امة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة . ورغم ان هذا المجلس لم يكن اول ممارسة برلمانية في العراق(١٠٦) ، الا انه لم يكن مجلسا للامة بالمعنى الدقيق للكلمة وانما كان مجلسا تمثيليا حاول فيه واضعو قانونه ان يمثلوا فيه القوى الاجتماعية المتحالفة مع الانكليز وهم اقطاب النظام الشيخي وملاكي وافندية المدن .

---

(١٠٣) انظر الكتاب السري من رئيس الوزراء المعتمد السامي المرقم ٤٦ / س - ١٦ والمؤرخ في ١٩٢٣/٩/١٧ المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ج/٨ لسنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ .

(١٠٤) البصير ، القضية العراقية ، ص ٤٨٤ .

(١٠٥) انظر في هذا الموضوع :
الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي .

(١٠٦) كان انتخاب اعضاء البرلمان لعام ١٩١٤ أول تجربة برلمانية في تاريخ العراق الحديث وقد مثل فيه الشيوخ بمقعدين فقط شغل احدهما عبد المحسن السعدون .

لقد اثبتت تجربة المجلس التأسيسي تفوق المصالح الشخصية لكثير من الرؤساء الذين اكتووا بنار الثورة العراقية عام ١٩٢٠ ، فتوسلوا بالملك فيصل ليتوسط لهم عند المعتمد السامي فيغفر لهم عما ارتكبوه سابقا ويسامحهم عن ضرائب الاراضي التي بذمتهم ويساعدهم في استعادة الاراضي التي جردوا منها ، شأنهم في ذلك شأن الكثير ممن حظوا برعاية الانكليز[١٠٧] ، وتعهدوا مقابل ذلك بتأييد خطة الحكومة في انجاح انتخابات المجلس التأسيسي التي لقيت معارضة شديدة من بعض الاوساط الدينية وعددا من الوطنيين ، (بعض الفئات المتطرفة من الطبقة الوسطى) • ورغم ان السلطات البريطانية لم تعد هؤلاء الشيوخ بشيء ، واظهر المعتمد السامي عدم رغبته في التعامل معهم[١٠٨] ، فأنهم اعلنوا حسن نيتهم وابلغوا فيصلا بانهم سيذهبون الى العلماء (رجال الدين الشيعة) ويطلبون منهم العدول عن فتاواهم المناوئة للانتخابات والا فانهم سيعيرونها اذنا صماء ويشتركون بالانتخابات عملا بارادة الحكومة[١٠٩] •

ومن الطريف ان ننقل هنا قسما من كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي الذى يقول فيه :

« ان احدهم وهو الشيخ عبدالواحد يلتمس ان يحظى بمقابلتكم ليعرب لكم عن نفسه[١١٠] وعن رفاقه ، وكنتم

(١٠٨) انظر الكتب المتبادلة بين الملك فيصل والمعتمد السامي المحفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة د/٦/٢ لسنة ١٩٢٢ •

(١٠٩) كتاب برسي كوكس الى الملك فيصل المؤرخ في ١٩٢٣/١/٢ المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة د/٦/٢ لسنة ١٩٢٢ – ١٩٢٣ م •

(١١٠) كتاب الملك فيصل الى برسي كوكس المؤرخ في ١٩٢٢/١٢/٣٠ المحفوظ في م • و • ح • و • الاضبارة نفسها •

(١١١) يستفاد من عريضة محفوظة في م•و•ح•و• الاضبارة 168/24 تسلسل ٦٣ أن السلطات البريطانية منحت خلال فترة الاحتلال الشيخ عبدالواحد سكر تسهيلات مهمة في الضرائب حتى انه كان يدفع نصف ما كان يدفعه اقرانه من الشيوخ ، وقد انقلب الشيخ عبدالواحد على الانكليز وساهم في ←

قد استحسنتم جميع ما ذكر فهل يمكن لفخامتكم ان تعينوا له بضع دقائق لارسل اليه بذلك »(١١١) .

ويستطرد الملك قائلا :

« اني على يقين تام باننا اذا تمكنا من استمالة المشايخ وفصلهم بهذه الكيفية عن العلماء الذين يظنونهم مطيعين لهم طاعة عمياء نبلغ ما نريده من النجاح في الانتخابات وتصديق المعاهدة بدون قلق . واعتقد ان ذلك سهل المنال وانه باتباع سياسة اللطف والانصاف مع كافة المشايخ على السواء من لدن المأمورين والمشاورين لا يستطيع احد الوقوف في سبيل الانتخابات ضد الاكثرية الساحقة من العشائر واهل المدن »(١١٢) .

اعتبرت السلطات البريطانية مسألة اقرار المعاهدة العراقية البريطانية القضية الاولى للمجلس التأسيسي حتى انها اعطتها اهمية تفوق الواجب الحقيقي لاية جمعية وطنية تأسيسية في العالم وهو اقرار دستور للبلاد . ومن

الثورة في عام ١٩٢٠ فجلب عليه نقمة السلطات البريطانية التي لم تنس موقفه هذا .

وينقل الحاج وداي العطية ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ، عن السيد علوان الياسري الذي كان على صلة وثيقة بالشيخ عبد الواحد ، بأن مشاور لواء الديوانية المستر جفرس سجل عموم اراضي عشيرة آل فتلة بأسماء أفراد العشيرة وحرم عبد الواحد من كل الحقوق التي يدعي بها في تلك الاراضي ، حتى من حقه الخاص المعروف لدى الجميع .

(١١١) كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(١١٢) المصدر نفسه ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

قد استحسنتم جميع ما ذكر فهل يمكن لفخامتكم ان تعينوا له بضع دقائق لارسل اليه بذلك »[111] .

ويستطرد الملك قائلا :

« اني على يقين تام باننا اذا تمكنا من استمالة المشايخ وفصلهم بهذه الكيفية عن العلماء الذين يظنونهم مطيعين لهم طاعة عمياء نبلغ ما نريده من النجاح في الانتخابات وتصديق المعاهدة بدون قلق . واعتقد ان ذلك سهل المنال وانه باتباع سياسة اللطف والانصاف مع كافة المشايخ على السواء من لدن المأمورين والمشاورين لا يستطيع احد الوقوف في سبيل الانتخابات ضد الاكثرية الساحقة من العشائر واهل المدن »[112] .

اعتبرت السلطات البريطانية مسألة اقرار المعاهدة العراقية البريطانية القضية الاولى للمجلس التأسيسي حتى انها اعطتها اهمية تفوق الواجب الحقيقي لاية جمعية وطنية تأسيسية في العالم وهو اقرار دستور للبلاد . ومن

الثورة في عام ١٩٢٠ فجلب عليه نقمة السلطات البريطانية التي لم تنس موقفه هذا .

وينقل الحاج وداي العطية ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ، عن السيد علوان الياسري الذي كان على صلة وثيقة بالشيخ عبد الواحد ، بأن مشاور لواء الديوانية المستر جفرس سجل عموم اراضي عشيرة آل فتلة بأسماء افراد العشيرة وحرم عبد الواحد من كل الحقوق التي يدعي بها في تلك الاراضي ، حتى من حقه الخاص المعروف لدى الجميع .

(١١١) كتاب الملك فيصل الى المعتمد السامي ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(١١٢) المصدر نفسه ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

هنا فان السلطات البريطانية كان يهمها جدا اختيار اغلبية مؤيدة لبريطانية في المجلس التأسيسي . ولما كان الملاكون وافندية المدن من جهة واقطاب النظام الشيخي من جهة اخرى يمثلون القوتين الاجتماعيتين الرئيستين في البلاد لذا فان جعلهما قوتين سياسيتين تقتسمان فتات موائد الدولة المستغله (بكسر الغين) قد اثار مشكلة تجسدت في تنافس القوتين على مقاعد السلطة التشريعية في البلاد .

بدأت المشكلة عندما تلقت دائرة المعتمد السامي اشعارا بمخاوف فئات الملاكين وافندية المدن من اشراك الشيوخ في المؤسسات السياسية للدولة الجديدة(١١٣) ، وفي الوقت نفسه ابدى شيوخ العشائر تخوفهم عندما وجدوا ان ٢٠٪ من مقاعد المجلس التأسيسي فقط قد خصصت لهم مما يؤدى الى ضياع اصواتهم امام ممثلي المدن وهذا يعني ضياع مصالحهم ايضا(١١٤) .

اما السلطات البريطانية ، فكانت تنظر الى المشكلة من زاوية مصلحتها الخاصة ايضا ، لقد كانت تعتبر الملاكين وافندية المدن ايتام العهد العثماني فرضوا انفسهم على السلطات البريطانية باثارتهم الثورة في عام ١٩٢٠ ، لذا فان حصولهم على اغلبية في المجلس التأسيسي قد يؤدي الى رفض المعاهدة(١٥١). فسعت هذه السلطات الى توسيع التمثيل العشائرى لاعتمادها على كبار الشيوخ واخلاصهم(١١٦) .

---

(١١٣) Bell, The letters, Vol II, PP. 579-580.

(١١٤) British Annual Report, 1922-1923, P. 8.

(١١٥) كتاب الملك فيصل الى كورنواليس مستشار وزارة الداخلية المؤرخ ١٩٢٣/٩/٣ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة د/٦/٢ لسنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ .

(١١٦) جريدة العراق الصادرة في ٢ ، ١٩٢٢/١٢/٤ م .

انب كتاب رسمي بما لا يقبل الشك ان جميع اعضاء المجلس التأسيسي قد تم ترشيحهم مسبقا(١١٧) ، ثم تم فرضهم بواسطة انتخابات صورية نظرا لطبيعة المجتمع العشائري وجهود السلطات البريطانية(١١٨) .

وجد الباحث في قائمة اعضاء المجلس التأسيسي (وتضم ملاكي وافندية المدن وشيوخ العشائر) (٢٦) شيخا من شيوخ العشائر العربية ممثلين عن الويه الحلة وكربلاء وديالى والدليم والديوانية والكوت والموصل والمنتفك والعمارة ويقول الدكتور عبدالحسين رؤوف ان شيوخ العشائر (العربية والكردية) مثلوا بنسبة مقدارها (٤١٪) من المجموع الكلي لاعضاء المجلس التأسيسي (وعددهم ١٠٠ نائبا) ويقابل ذلك نائبان فقط من الشيوخ كانا ممثلين في مجلس المبعوثان المنتخب في عام ١٩١٤ م من اصل (٣٤) نائبا اي بنسبة مقدارها (٦٪) فقط(١١٩) .

وهكذا فان النتيجة كانت خلاف النسبة المقررة لنواب العشائر (ومقدارها ٢٠٪) وهو يعني بالتأكيد ان الانكليز كانوا وراء هذه النتيجة . ومن الطريف ان نذكر وصفا دقيقا لهذه النتائج كما رواها السير نيجل داود سون N. Davidson فقال :

---

(١١٧) كتاب سري من رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون الى المعتمد السامي المرقم ٤٦/س – ١٦ والمؤرخ في ١٩٢٣/٩/١٧ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١١٨) كتاب متصرفية المنتفك السري المرقم ١٩١٨/٧/٧ والمؤرخ ١٩٢٣/٧/٤ المحفوظ في م . و ح . و . الاضبارة S/1/4/J تسلسل ١٨٣ . كتاب متصرفية العمارة السري المرقم ٤٤٤٨ والمؤرخ في ١٩٢٣/٦/٢٤، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة S/1/4/E تسلسل ١١٩ . م . و . ح . و . الاضبارة 112/9 تسلسل ٤ .

(١١٩) Abdul H. Raoof, "Iraq Political System, 1920-1958" Unpublished Ph. D. Dissertation, Departmen of Government, (New York 1965), Table No. 14, P. 262.
تفضل الدكتور عبد الحسين رؤوف مشكورا فارسل لي قسما من اطروحته بواسطة البريد .

« وكانت العناية مصروفة على الخصوص لجعل العشائر الرحالة والمقيمة في مأمن من ان يطغى على نوابها سيل المحامين والسياسيين من اهل المدن فكانت الحيطة موفقة ، انه لما التأم المجلس في بغداد ظهر الامر ظهورا بينا انه ان كان هناك احتمال طغيان جانب على آخر فيكون ذلك من نواب العشائر على نواب الحواضر »(١٢٠) .

اعقبت المجلس التأسيسي (حتى عام ١٩٣٢) اربع دورات انتخابية لمجلس النواب وهو السلطة التشريعية المنتخبة لمجلس الامة العراقي ، وخلال الفترة المشار اليها كانت السلطات البريطانية تسعى للتوفيق بين طبقة الملاكين وافندية المدن وبين طبقة الشيوخ وذلك لبناء قاعدة اجتماعية وسياسية قادرة على اسناد السلطات البريطانية والوجود البريطاني في العراق . وخلال الدورات الاربع لمجلس النواب كان عدد مقاعد ممثلي العشائر يتراوح بين (٢٤) و (٢٠) مقعدا من اصل (٨٨) مقعدا اى بنسبة تتراوح بين (٢٧٪) و (٢٣٪) من المقاعد(١٢١) وهكذا يبدو جليا ان الملاكين وافندية المدن كانوا يبذلون الجهود للحدّ من نفوذ الشيوخ في البرلمان .

ان طريقة اختيار اعضاء المجلس التأسيسي اصبحت سنّة وقاعدة في اختيار اعضاء مجلس النواب . ويذكر ان قائمة المرشحين لعضوية مجلس النواب كان يتفق عليها بين الملك ووزير الداخلية والمستشار الانكليزى ، وتبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات حين تبلغ هاتفيا الى المتصرفين ويطلب منهم بذل قصارى الجهود لانجاحها بعد ان يتعهد النواب المختارون خطيا بمؤازرة الحكومة(١٢٢) . اما في مجلس الاعيان فقد تقاسم الملاكون وافندية المدن

---

(١٢٠) نيجل داود سون ، العراق أو الدولة الجديدة ، مقالة القاها المؤلف في جمعية آسيا الوسطى الملكية بلندن ونشرتها مجلة الجمعية في عدد نيسان ١٩٣٢ ، ترجمة عجاج نويهض ، (القدس ١٩٣٢) ، ص ١٩ .

Raoof, Op. Cit., P. 262.

(١٢٢) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

والشيوخ مقاعد مجلس الاعيان وبنفس النسبة التي كان يسار عليها في مجلس النواب تقريبا .

وهكذا من خلال تسلط هاتين الفئتين على مجلس الامة تمكنوا من مصالحهم الخاصة(١٢٣) دون ان يجدوا انفسهم ملزمين بأية صورة لرعاية مصالح الفلاحين او عموم ابناء الشعب ، وقد وصفت هذه الحالة بانها ادت الى تعطيل احكام القوانين وضياع مقاييس العدالة(١٢٤) .

الاحزاب العراقية

اصبحت الاحزاب باعتبارها مظهرا من مظاهر الحياة الدمقراطية في العراق ميدانا من ميادين نشاط القوى الاجتماعية والسياسية التي تقاسمت الحكم في البلاد ، ونظرا لكون فئة الملاكين وافندية المدن اكثر خبرة وتجربة في تشكيل الاحزاب السياسية ، لذا كان معظم اعضاء الهيئات المؤسسة للاحزاب العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٤-١٩٣٢ م من بين ابناء هذه الفئة(١٢٥) . اما شيوخ العشائر فرغم ان مساهمتهم في الحياة الحزبية تعتبر ظاهرة جديدة في حياة المجتمع القبلي ، الا ان ما حصل في فترة قصيرة من عمر الدولة الجديدة يعتبر شيئا ذا اهمية كبيرة في تاريخ العراق السياسي نظرا لان شيوخ العشائر ظهروا على المسرح السياسي بمفاهيمهم

---

(١٢٣) اثار قانون وقتي ، فرضت الرسوم بموجبه على الابنية والاملاك التي انفقت الحكومة اموالا طائلة من اجل صيانتها خلال فيضان نيسان عام ١٩٢٣ ، حفظه كبار الملاكين ولقي القانون مقاومة شديدة من لدنهم ، ثم تحولت مقاومتهم للقانون الى عداء للحكومة التي كان يراسها عبد المحسن السعدون فساعد ذلك على سقوطها .

Note on the Administration of the Public Finance of Iraq from 1st April 1923 to November 1924, P. 1.

محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 20/69 تسلسل ٣٥٩ .

(١٢٤) عبدالرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعي والاصلاح السياسي ، ص ص ٣ - ٤ .

(١٢٥) فاروق العمر ، الاحزاب السياسية في العراق ، اطروحة ماجستيرغير منشورة ، (القاهرة ١٩٧١) ، ص ص ٥٥ - ٢١٦ .

القبلية كما كانت مشاكل الاراضي بين الرؤساء سببا مهما في اختلاف انتماءاتهم الحزبية[١٢٦] • وقد عرض فاروق العمر دوافع انتماء ابناء القوتين الاجتماعيتين والسياسيتين (ملاكي المدن وشيوخ العشائر) فقال :

« ان المطامع الذاتية هي التي كانت تجمعهم لتأليف حزب من الاحزاب لا المبدأ او العقيدة السياسية »[١٢٧] •

وعلل خيري الهنداوي اشتراك رؤساء المنتفك في الاحزاب وخاصة الحزب الوطني الذى رأسه جعفر ابو التمن فقال انه راجع الى رغبتهم (الرؤساء) في الحصول على مقعد في البرلمان او مركز حكومي ليزيدوا من هيمنتهم على عشائرهم فيستغلوها استغلالا تاما[١٢٨] ، واستطرد الهنداوى قائلا ان من العوامل التي ساعدت على انضمام رؤساء العشائر الى الحزب الوطني هو تدهور اوضاعهم الاقتصادية والمالية[١٢٩] •

منذ اجراء انتخابات المجلس التأسيسي ، ظهر تيار يهدف الى مقاومة المعاهدة التي كانت بريطانيا تريد فرضها على العراق ، وقد حاول هذا التيار مقاطعة الانتخابات كسبيل لمقاومة المعاهدة وتزعم هذه المقاطعة حزبان متطرفان (قياسا باحزاب تلك الفترة) هما حزب النهضة ، والحزب الوطني يساندهم العلماء وكثير من شيوخ العشائر ، وقد ادى هذا الموقف الى قيام الطائرات البريطانية بقصف ديار العشائر التي يرأسها شيوخ مؤيدون لهذين الحزبين ، وهكذا قصفت عشائر الفتلة في المهناوية والاكرع في عفك وخفاجة في الشطرة والعزة في ديالى[١٣٠] • ويبدو ان سياسة الانكليز التي تعمدت اهمال شيوخ هذه العشائر بسبب مواقفهم من الانكليز خلال الثورة في عام ١٩٢٠ كانت

---

(١٢٦) ضياء شكارة ، المصدر السابق ، ص ٥٤٨ .

(١٢٨) فاروق العمر المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(١٢٨) تقرير خيري الهنداوي ، ص ٤ ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة .

(١٢٩) المصدر السابق ، ص ٤ ، م٠و٠ح٠و الاضبارة السابقة .

(١٣٠) عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط ٢ ، (صيدا) ١٩٥٣) ج ١ ص ص ٩١ – ٩٧.

السبب الرئيس للمواقف المعارضه التي اتخدها شيوخ هده العشائر في بداية الامر . من الانتخابات بشكل خاص والانكليز بصوره عامه وقد اكسبهم - الشيوخ - هدا الموقف من الانكليز سمعة جيدة بين الناس ، على ان هناك من الادلة ما يثبت ان معظم شيوخ العشائر المشار الى مواقفهم المناوئه للانكليز كانوا يتعمدون اتخاذ مثل هده المواقف وذلك لاقناع الانكليز بضروره اعادة الاعتبار لهم وشمولهم بالامتيازات التي نالها غيرهم من الشيوخ . وهكذا بتأثير هذه الآمال وبمساعي الملك فيصل غير كثير من هؤلاء الشيوخ رأيهم بشأن الانتخابات ورضوا بتأييد سياسة الحكومة(١٣١)، كما وافق احدهم وهو الشيخ حبيب الخيزران على الانضمام الى الحزب الحر العراقي الذى اسس بدعم من الانكليز وجرهم شيوخ العشائر بالانضمام اليه(١٣٢) .

برز الشيخ سالم الخيون كرئيس لفرع حزب الامة في سوق الشيوخ(١٣٣) كما ظهر ان كلا من الشيخ عبدالواحد سكر رئيس الفتلة ومحسن ابو طبيخ عضو في الهيأة المؤسسة لحزب الاخاء الوطني المعارض، كما توزع كثير من الشيوخ على الاحزاب المختلفة حسب مصلحة كل منهم(١٣٤) .

اثارت مسألة انضمام شيوخ العشائر الى الاحزاب المختلفة وخاصة احزاب المعارضة قلق المسؤولين لما في ذلك من تأثير مباشر على وضع الحكومة، فالمشاكل الكثيرة التي يمكن ان تثيرها القبائل المناوئة للحكومة يضعف كثيرا من مركزها ، ويجعلها عرضة للسقوط . وقد حاول خيرى الهنداوى ان يعالج هذه المشكلة فأرسل الى الحكومة جملة مقترحات طرح فيها السبل الكفيلة

---

(١٣١) كتاب الملك فيصل الى برسي كوكس المؤرخ في ١٩٢٢/١٢/٣٠ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٣٢) الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣ ص ٢٢٩ .

(١٣٣) العمر ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(١٣٤) العمر ، المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .

أبو طبيخ ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

بانهاء تحزب شيوخ العشائر الى احزاب المعارضة وخاصة الحزب الوطني
كما سماه بحزب جعفر ابو التمن . وهذه المقترحات هي(١٣٥):

١ ـ ان توضح الحكومة للرؤساء بان رجال حزبي الاخاء والحزب الوطني لا يقصدون غير استغلال رؤساء العشائر لمصالحهم وغاياتهم حتى اذا انتهوا من ذلك اداروا للرؤساء ظهورهم .

٢ ـ ان تسعى الحكومة لخلق رئيس آخر ينافس رئيس القبيلة وذلك لا يتحرك رئيس القبيلة باية حركة مناوئة للحكومة .

٣ ـ ان تحذر الحكومة رئيس القبيلة بغضبها الشديد فيما اذا تحالف شيوخ آخرين ضدها .

٤ ـ ضرب اى فرقة مناوئة للحكومة بالطائرات .

٥ ـ ان تحذر الحكومة رؤساء العشائر باحتمال فشل حركاتهم وما يمكن ان يترتب على ذلك من سقوط الشيخ وانفضاض اصدقائه عنه .

٦ ـ ان تحذر الحكومة رؤساء العشائر بان الحكومة التي يمكن ان تخلف في الحكم قد تنتهج سبلا في الادارة يكون ضررها عليهم اكثر من الذى يأملونه .

من يحكم العراق

تحدث السيدة دورين وارنر D. Warrner في هذا الموضوع فقال:

« ان هذه المسألة وجدت اجوبة مختلفة في البلاد ، فالبعض يعتقد ان ثلاثة نصب (مود ، فيصل ، السعدون) تحكم البلاد ، وان الناس البسطاء يعتقدون بأن الاقلية من الشعب تدير الحكم ، اما السفسطائيون فيقولون بان رئيس الوزراء هو الذى يحكم البلاد »(١٣٦) .

---

(١٣٥) تقرير خيري الهنداوي ، ص ١٠ ، م٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة .

(١٣٦) Warrner, Land Reform and Development in the Middle East, P. 173.

ولو استعرضنا هذه الأراء الثلاثة لوجدنا ان هذه الفئات هي الفئات الحاكمة التي تمتلك او تتمتع بحق التفوض او التصرف بالارض وارداتها . فما ذكر عن حكام البلاد (مود ، فيصل ، السعدون ، الاقلية من الشعب ، رئيس الوزراء) يعني ببساطة وعلى التوالي الانكليز ، ملاكي المدن ، شيوخ العشائر ، الفئة المستغلة ، عميد طبقة الملاكين .

لا شك فان وارنر D. Warrner مصيبة باعتقادها ان رئيس الوزراء هو الذي يخطط سياسة الحكومة بدعم واسناد قاعدة ثنائية مؤلفة من الانكليز وكبار الملاكين(١٣٧) .

عللت وارنر D. Warrner تعليلا ذكيا سبب عدم اشتراك شيوخ العشائر في تقرير سياسة الحكومة فقالت انهم (الشيوخ) التزموا بواجب مقاومة التغيير مقابل الامتيازات التي نالوها ، اذ انهم نالوا موقعا اجتماعيا ممتازا وحصلوا على الملكية القانونية على اراضي عشائرهم وجعلوا البرلمان ندوة لممثليهم(١٣٨) .

والواقع فقد كانت مهمة مجلس الامة ، حيث يتمثل فيه الاقطاعيون من كلتا الطبقتين (الشيوخ وملاكي المدن) حراسة الحقوق التي منحت لهم خلال الفترة من عام ١٩١٤—١٩٣٢ وقد ايد ذلك الفريد بون A. Bonne فقال :

« ان كبار ملاكي الاراضي في العراق هم وحدهم حكام البلاد الحقيقيون ، وهم وحدهم يقررون الحالة المعاشية للفلاحين وعمال الارياف »(١٣٩) .

---

(١٣٧) Ibid., P. 173.

(١٣٨) Ibid., PP. 137-138.

(١٣٩) الفريد بون ، مشاكل العراق الاجتماعية والاقتصادية ، ترجمة أحمد الفارسي ، مجلة الرابطة ، لعدد نيسان ١٩٤٦ ، ص ٣٧٢ .

حقا لقد كانت هذه الحالة ، التي سخر منها بعض المعاصرين[١٤٠] ، مبررا كافيا ليجعل كتابات الاجانب مليئة بالتشاؤم لمستقبل العراق[١٤١] .

مشكلة الاراضي والتطورات السياسية في العراق ١٩١٤-١٩٣٢م

ان خلاصة العرض المقدم في هذا الفصل تشير بوضوح الى ان الارض ، وهي وسيلة الانتاج الرئيسة في البلاد ، قاعدة للتطورات السياسيةوالاجتماعية فيهـا .

فمنذ الاحتلال البريطاني للعراق شغلت كبار المسؤولين في الحكومـة العسكرية المحتلة قضية مستقبل الملكية بأعتبارها أساسا في رسم شكل حكومة العراق المقبلة وقد وصف ولسن Wilson هذا الوضع باسهاب فقال:

« أعلينا ان نسعى الى شكل بيروقراطي من اشكال الادارة على غرار ماهو جار في تركية ومصر، وهو يتضمن سيطرة مباشرة تفرضها حكومة مركزية واستبدال التحالفات القبلية بوحدات قبلية صغيرة او وحدات من فروع القبائل وذلك كمقدمة لاحلال الملكية الفردية في الارض بدلا من الملكية المشاعة ، أو يكون مرمانا (غايتنا) الحفاظ على سلطة الرؤساء القبليين وتقويتها شريطة اخضاعها الى تحفظات ملائمة وصيرورتهم وكلاء عن الحكومة وممثليهما الرسميين، كل منهم ضمن منطقته ؟... كانت السياسة الاخيرة ، لعدم وجود ما يفضلها هي المقررة المعمول بها في ولاية البصرة وفي لواء المنتفـك خصوصا .

---

(١٤٠) عبر الشيخ محمد حبيب العبيدي عن هذه الوقائع فقال سـاخراً : « من يعجز عن اداء وظيفته فليكن وزيرا ومن لا يصلح لشيء فليكن نائبا قياسا على قضية التركي الامي لم يستطع ان يكون قائمقاما فكان متصرفا احتراما للقانون » .
محمد حبيب العبيدي ، ماذا في عاصمة العراق من سم وترياق ، (الموصل ١٩٣٤) ، ط ٢ ، ص ٣٨ .

(١٤١) Ibid., PP: 167, 238-236.

أمن سداد الرأى تطبيقها في ولاية بغداد يا ترى ؟ وكـان لكل من السياستين انصار فاتفق على ان يكون التعامل مع القبائل عن طريق قادتها الذين اصطفتهم القبائل بنفسـها ، وما كانت ايدينا ، بطبيعة الحال ، طليقة كليـا ، ذلـك ان الاتراك قبل نحو (٥٠) سنة كانوا قد اتخـذوا اجـراءات (تفتيت) يد القبائل الكبيرة القاطنة في منطقة الشامية ، عن سبيل اعطاء جزء من اراضيها الى جماعات قبيلة صغيرة والى السادة وقام رؤساء تلكم القبائل الصغيرة بدورهم بتقسيم الارض المعطاة لهم بين رؤساء اسرهم محتفظين بجزء منهـا لانفسهم حسب »[١٤٢] .

والواقع فانه يبدو امرا واضحا انه من غـير الممكن تطبيق النظـام الشيخي بشأن الارض في اطراف ولاية بغداد ، منطقة الشامية ، كما جاء في اعتراف ولسن فهل بمستطاع السلطات البريطانية ان تتقدم في تطبيقها وفق عملية رجعية منظمة ، نحو مركز ولاية بغداد ؟ ان ذلك امر بعيد الاحتمال ان لم يكن مستحيلا فهي سياسة مرفوضة من لدن القـوى الاجتماعية التي يمكن ان تتضرر منها ضررا بليغا كما ان هذه السياسة كانت غير مقبولة من بعض المسؤولين الانكليز ، ممن كانوا يفضلون سياسة التعامل المباشر مـع طبقة جديدة من صغار الرؤساء (السراكير) باعتبارها افضل طريقة لاقامـة استقرار سليم في البلاد[١٤٣] . هذا من جهة ومن جهة اخرى يبدو ان ادراك السلطات البريطانية للقوى الاجتماعية المؤثرة في البلاد مرت بمرحلتين مـن النضـوج :

---

(١٤٢) ولسن ، بلاد النهرين بين ولائين ، جـ ٢ ص ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(١٤٣) ولسن ، المصدر نفسه ، ص ٢٧٢ .

Lyell, The Ins and Oouts of Mesopotamia, P. 230.

١ ـ خلال سني ١٩١٤–١٩٢٠ م كانوا يرون في قوة النظام القبلي قـو. رئيسة في البلاد يمكن ان يناط بها اداء المهمات المقررة من وجهة نظ الانكليز وقد ثبت فشل هذا التقدير للقوى بعد حوادث ١٩٢٠ م .

٢ ـ وفي السنوات التي اعقبت احداث ١٩٢٠ م ادرك الانكليز اهمية الط.. الوسطى الناشئة ، كقوة اساسية ، في البلاد .

وعندما قررت السلطات البريطانية اشراك الطبقة الوسطى من سـ المدن فانها لم تتخل عن سياستها القديمة كليا ، وحاولت ابتداع نظام سي تكون هاتان الطبقتان سنده الاجتماعي ويعتمد بالضرورة عـــلى الاسلو الاقطاعي في استغلال الارض والانسان .

تأكيداً لهذه التطورات الجديدة ، عمدت السلطات الحاكمة خلال الفتر. من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٢ م الى اتخاذ سلسلة اجراءات اقتصادية هدف الى تأكيد التطورات السياسية المستهدفة وجعلها حقيقة واقعة لا تقبل النقض.

فسيرا على خطة خدمة مصالح الطبقة الوسطى النامية ، وهي القـوة السياسية الاولى في البلاد ، عزز مبدأ الملكية الفردية وذلك عن طريق ارسال موظف مسؤول الى استانبول ليقوم بتصوير سجلات الطابو التي يقال ان القوات العثمانية اتلفت قسما عظيما منها خلال انسحابها من البلاد(١٤٤) .

اما بالنسبة للعلاقات السلبية القائمة بين الشيوخ وملاكي المدن فقد تم احراز نجاح مهم في اوائل الثلاثينات وذلك بتشريع القوانين الخاصة بالتسوية واللزمة والعقر والحقوق والواجبات الزراعية ، وقد نجحت هذه القوانين في خلق تحالف بين البرجوازية الناشئة والاقطاع عن طريق الغاء التناقض القديم بين القوتين السياسيتين والاجتماعيتين اللتين صارت مهمتهما الرئيسة اسناد الحكم القائم وخدمة المصالح الاستعمارية .

---

(١٤٤) Colonial office, British Annual Report 1227, PP. 125-126.

الفصل الخامس

المظاهر الاجتماعية
لمشكلة الاراضي في العراق
١٩١٤ - ١٩٣٢

قــدرت السلطات البريطانية في اوائــل العشرينــات ســكان العراق بـ (٢٨٢ر٨٤٩ر٢) نسمة ، وقد نقل هذه الاحصائيــة كــل مــن بارفت[1] J. T. Parfit وهاشم جواد[2] ، وفي مطلع الثلاثينات قدر داوسن Dowson سكان العراق استنادا الى معلومات حصل عليها حينذاك بـ (٠٠٠ر٨٢٤ر٢) نسمة[3] ولو اخذت بنظر الاعتبار تائج التسجيل العام لسنة ٣٤ ــ ١٩٣٥ والذي بلغ فيه السكان (١٨٣ر٢١٤ر٣) نسمة[4] ، فهذا يعني ان العراق حقق خلال ١٥ سنة زيادة في السكان مقدارها (١٨٣ر٣٩٠) نسمة وهي ضئيلة نسبيا ولا شك فان المجتمعات الحديثة في اوربا كانت تشهد في هذه الفترة عينهــا زيادات سريعة في السكان نظرا للتطورات الاجتماعية التــي اعقبت الثورة الصناعية فيهــا .

ان المجتمع القبلي بطبيعته لا يمكن ان يحقق زيادة كبيرة في عدد ابنائه فمثل هذه المجتمعات كانت تعاني من مشاكل اجتماعية معقدة من قبل الغزو والثارات حيث تكون الديرة او الارض اساسا ماديا لمعظم تلك المشاكل .

ولو رجعنا الى الاحصائية التي قدمها لنا بارفت Parfit لوجدنا ان (٧٩٨ر٣٧١ر١) نسمة يقطنون ديار المنتفك والعمارة والدليــم والشاميــة والديوانية والكوت ، وهي المناطق التي يتمثل فيهــا المجتمع العشائرى في العراق بشكل واضح ، وهذا يعني ان المجتمع العشائرى كان يتمتع بتفوق

---

(١) Joseph T. Parfit, Marvellous Mesopotamia the World's Wonder land (London 1920), P. 15.

(٢) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، مطبعة المعارف ، (بغداد ١٩٤٦) ، ص ١٠ .

(٣) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٤) جواد ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

مطلق على المجتمع المدني ، وقد اكد الدكتور محمد سلمان حسن ذلك فاشار الى ان العشائر الرحالة والعشائر المزارعة تؤلف نسبة مقدارها (٨٠٪) من سكان العراق جميعا ، بينما كان سكان المدن يؤلفون نسبة مقدارها (٢٠٪) من السكان[٥] ، وحتى عام ١٩٣١ اظهرت احصائية تفصيلية للسكان ان المشتغلين بالزراعة وجلهم من ابناء العشائر يمثلون حوالي ضعفي السكان المتوطنين في المدن[٦] .

يمكن القول من خلال الارقام المذكورة اعلاه ان المجتمع العشائري القبلي كان يؤلف اغلبية كبيرة من اهالي البلاد ، ومن ذلك ايضا تتضح المبررات الواقعية لنقص سكان العراق كنتيجة من نتائج بطء عملية التغيير الاجتماعي التي هي بلا شك ظاهرة تلازم المجتمعات القبلية والبدوية عموما .

علاقة المجتمع العشائري بالتطورات السياسية والاقتصادية في العراق

الدولة تشرف على تنظيم المجتمع العشائري

قامت السلطات البريطانية بتشريع نظام مكتوب ومدون للمجتمع العشائرى القائمة على العرف والتقاليد واعترف بها رسميا لاول مرة في العراق منذ عام ١٩١٦م[٧] . ثم طبقت الادارة المدنية البريطانية اسس هذا النظام على جميع اجزاء المناطق التي يوجد فيها المجتمع القبلي وذلك في عام ١٩١٨[٨]. واخيرا اقرته الدولة العراقية الفتية[٩] .

---

(٥) محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ١٢ .

(٦) Agricultural Inspectorate Iraq, D.O. No. 10/35/46 dated 17th Feb. 1931.
محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٣ لسنة ١٩٣١ .

(٧) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٨) فاضل عوني ، شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨ م وتعديلاته .

(٩) انظر نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩٢٢ المحفوظة مواده في م . و . ح . و . الاضبارة 20/78 .

ونظرا لما ضمنه اسس هذا النظام من قوانين تناقض مفهوم التطور الاجتماعي. كتطبيق العقوبة الجماعية[١٠] او الحكم بالجلد بالمقرعة[١١] او استئثار الاخ الاكبر بالجزء الاعظم من الميراث خلافا للاحكام الشرعية[١٢] ، فان اقرار مثل هذه القوانين والتنظيمات يعتبر مساهمة من الدولة ، التي نيط بها مهمات التقدم الاجتماعي ، في تعزيز واقع التخلف الاجتماعي لمجتمع قبلي بدائي ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد ادى اقرار هذا النظام الى تقسيم المجتمع العراقي الى قسمين يحتكم كل منهما الى قانون معين احدهما عشائري والآخر مدني ، وهذا الامر يتناقض مع احكام الدستور الذي اكد على المساواة بين الافراد واعتبر الجميع مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات . وقد وردت هذه الحقيقة في تقرير سري صادر عن وزير العدل ، اشار فيه الى عدم امكانية التوفيق بين احكام القانون الاساسي والسلطات التي يخولها هذا النظام لشيوخ العشائر والموظفين الاداريين والتي ادت الى الاجحاف بحقوق الافراد وتدخل في العدالة[١٣] . واضاف الوزير في تقريره قائلا ان نظام دعاوى العشائر قد ادى الى اضعاف سلطة المحاكم مما يوجب الاسراع بتغيير هذا النظام[١٤] .

---

(١٠) قامت السلطات البريطانية على سبيل المثال ، بحرق قرية قاتل الشيخ عبد الله شيخ بني عريض في الرميثة ، كما قامت بطرد القاتل (وهو ابن عم القتيل) وعائلته من الاراضي في المنطقة ولم تسمح لهم بالعودة الا بعد مدة زمنية مقررة وبعد دفع الفصل المقرر ، وبالاضافة الى ذلك قامت بفرض غرامة جماعية على فرع العشيرة التي ينتمي القاتل اليها لمصلحة الحكومة .

انظر : Rumaithah Monthly Diary for March 1921

المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 48/G تسلسل ٣٢ .

(١١) انظر المادة (٦) من نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٢) عبد الجبار فارس ، عامان في الفرات الاوسط ، ص ١٠٨ .

(١٣) تقرير سري ومستعجل من وزير العدلية الى رئيس الوزراء برقم م/٢٦/١٨ والمؤرخ في ٦/ آذار / ١٩٢٦ ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ع/٧ لسنة ١٩٢٤ م .

(١٤) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

اثار استمرار الحكومة على اقرار نظام دعاوى العشائر انتقادات واسعة في حينها ، فقد اعربت جريدة الاستقلال عن اسفها لاستمرار اقرار الدستور العراقي لنظام دعاوى العشائر واعتبرته نظاماً ضاراً بسمعة العراق(١٥) . ووصف احد المعنيين هذا النظام بانه ارتداد عن الجادة التقدمية وتخلف عن السير الى المثل العليا(١٦) . وفي مجلس النواب لقى النظام المذكور هجوما عنيفا فوصف بانه قانون همجي وارتفعت اصوات اخرى مطالبة بالغائه(١٧) .

وجدير بالذكر ان المظاهر السيئة لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لم تقتصر على الريف والبادية بل انتقلت آثارها الى المدن كنتيجة لتطور الاحتكاك الحضاري والاجتماعي بين المدينة والريف ، فصار ابناء المدن يحتمون بالقانون باعتبارهم منسوبين الى هذه القبيلة او تلك ، فخلق بذلك قلقا شديدا على مستقبل المجتمع المدني كما خيب الآمال المعقودة على امكانية التأثيرات الايجابية للمجتمع المدني على المجتمع القبلي(١٨) .

علاقات المجتمع القبلي بالدولة الجديدة

بالرغم من ان التاريخ العثماني الحديث مليء بالصراع بين المجتمع القبلي ممثلا بالمشيخة وبين الحكومة المركزية ، فقد اقدم الانكليز على انشاء دولة في العراق ذات نظام مزدوج احدهما مدني والآخر قبلي ، ولا شك فان مثل هذا النظام المزدوج لابدّ ان يثير تساؤلات كثيرة عن مستقبل المجتمع العراقي في ظل دولة من هذا القبيل .

فالمجتمع القبلي بما عرف عنه من استقلال وتضامن سيجد صعوبة في

---

(١٥) جريدة الاستقلال ١٦/١٠/١٩٢٨ .

(١٦) علي الشرقي ، مقال عن نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية في جريدة البلاد ١٦/٤/١٩٣٠ .

(١٧) كلمة النائب بهجت زينل ، محاضر البرلمان ، الجلسة (٣٢) من الدورة (٣) مجلد سنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ ، ص ٢٦٦ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ص ٢٥٦ ، ٢٦٦ .

ان يسمح لنفسه طائعا بقبول التنظيمات الحديثة للدولة الجديدة[١٩] • ولعل هذه الفكرة ومعها تاريخ حافل من العلاقات السلبية بين المجتمع القبلي والسلطة المركزية ادت الى التشكيك بامكان نجاح تجربة الانكليز في هذا الموضوع ودفعت البعض الى الاقتراح بضرورة تقسيم البلاد الى قسمين يمثل كل منهما نظاما اجتماعيا متميزا ، احدهما مدني والآخر قبلي ، ويخضع كل منهما لقوانينه ونظمه الخاصة[٢٠] ، واقترح ايضا ان يتم دمج المجتمعين في المستقبل ضمن دولة اتحادية[٢١] •

وعلى كل حال فقد سعت السلطات البريطانية الى تنظيم العلاقة بين المجتمع القبلي وبين الحكومة المركزية عن طريق ضمان قوة الشيخ على عشيرته ما دامت علاقاته بالسلطة المركزية جيدة وما دام ينفذ الواجبات التي يؤمر بأدائها بصورة دقيقة • وتلك الواجبات تتلخص بالتزامه بحث جميع دافعي الضرائب ليتعاملوا مباشرة مع السلطة المحلية[٢٢] ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان هناك علاقة عكسية بين تنامي قوة الحكومة المركزية وقوة الشيخ وبالتالي ضعف المجتمع القبلي عموما نظرا لتزايد الفرص امام الحكومة لخلق زعامات متعددة تؤدى الى تفكك وحدة المجتمع القبلي •

اعطت السلطات البريطانية لرؤساء الوحدات الادارية حق التدخل في العلاقات القبلية وذلك ضمن الصلاحيات التي اعطاها نظام دعاوى العشائر

---

(١٩) جاء في الميثاق الوطني للحزب العربي القومي / في حلب ، ذيل الفقرة (آ) من الميثاق « ان الرابطة العشائرية تتعارض بالمبدأ والاسلوب مع فكرة التضامن التي يجب أن تشمل عموم أفراد الشعب في الدولة الحديثة » •
انظر جريدة الاستخبارات السياسية ص ١٠٠٨ العدد الصادر بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٤ مجلد رقم ١٩٢٣ المحفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة د / ٩ لسنة ١٩٤١ •

(٢٠) John Van Ess, Meet the Arab, PP. 174-175.

(٢١) Ibid., PP. 174-175.

(٢٢) Report on Iraq Administration 1920-1921, PP. 19-20.

المدنية والجزائية لرؤساء الوحدات الادارية[٢٣] • وبالتالي فان هذه العلاقات تعتمد الى درجة كبيرة على شخصية الموظف المحلي الذى يجب ان يتفهم العلاقات القبلية من جهة وآفاق العقلية القبلية من جهة اخرى ، وذلك ليسهم اخيرا من الحفاظ على الامن في منطقته[٢٤] • ويعتقد الدكتور فاضل الجمالي بان المسألة الاولى التي ينبغي على الموظف الادارى ملاحظتها ، هي المساواة لجميع شيوخ القبيلة وابنائها ، فرجال القبائل كما يقول الجمالي يحنقون على المعاملة غير المتساوية ويفهمونها بسرعة[٢٥] • ويعتقد الجمالي ان هذه الحالة ناجمة بالضرورة عن طبيعة المجتمع القبلي والقيم والمثل السائدة فيه وفي مقدمتها الحرية والمساواة لجميع افـراد القبيلة ضمـن قواعد وتقاليدها[٢٦] •

ولا شك فان هناك من الادلة التي تؤكد بان السلطات البريطانية لم تلتزم بهذا المبدأ رغم ان التقارير المرفوعة الى عصبة الامم كانت تؤكد عليه ويبدو ان الاساليب البريطانية في معاملة ابناء العشائر انتقلت عدواها الى الموظفين الاداريين العراقيين ، فكانت العلاقة بين السلطات الادارية المحلية والمجتمع القبلي تخضع الى اسس واعتبارات مختلفة يأتي في مقدمتها موقف القبيلة المعنية وطبيعة صلاتها بالانكليز منذ الاحتلال وعلاقاتها بالدولة الجديدة (العراقية) منذ تأسيسها[٢٧] •

تبدل العلاقات الاجتماعية الانتاجية للمجتمع القبلي في العراق

منذ اواخر القرن التاسع عشر بدأت الاسس المادية للمجتمع القبلي تزول تدريجيا ، فقد تفوض رؤساء العشائر الاراضي ونالوا لوحدهم حقا قانونيا

---

(٢٣) فاضل عوني ، شرح نظام دعاوي العشائر ، ص ١٢ •

(٢٤) Colonial office, Special Report 1920-1931, P. 238.; Jamaly, Op. Cit., P. 142.

(٢٥) Jamaly, Op. Cit., P. 142.

(٢٦) Ibid., P. 142.

(٢٧) تقرير خيري الهنداوي ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •
انظر أيضا : الفصل الثالث من هذا الكتاب •

بالتصرف بالارض . وهكذا هيأت هذه التطورات الجديدة لشيخ العشيرة، ان يستحوذ على وسيلة الانتاج الرئيسة (الارض) وان يحول افراد قبيلته. وتحت ظل العلاقات الاجتماعية القبلية الى فلاحين مأجورين عنده .

وفي عهدي الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق تعززت التطورات. المذكورة اعلاه ، خاصة بعد الحملة الواسعة لتسوية مشاكل الاراضي والتي. ختمت بقوانين التسوية في عام ١٩٣٢ ، وقد ترسخ نتيجة ذلك اسلوب شبه اقطاعي يقوم على اساس استغلال الارض والانسان لمصلحة مجموعة من. الشيوخ والملاكين الغائبين . وقد لاحظ Main هذه الحقيقة فقال : بانه رغم اتخاذ النظام الاقتصادى في العراق شكل المحاصصة القائم على اسس. عرفية وتقليدية ، فان البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي بنية اقطاعية(٢٨) .

وقد عرّف احد المختصين بعض مظاهر العلاقات الاجتماعية الانتاجية للاسلوب الاقطاعي في العراق فقال ان الفلاحين من افراد العشائر كانوا يشتغلون تحت ظروف عمل قاسية واستغلال شديد ، وكان الشيخ يمارس على. الفلاحين سلطة شديدة في كل مظاهر حياتهم كما ان مصيرهم في يديه دائما . وقال ايضا بان الشيخ الذى كان يرث مركزه في العشيرة ، لم يكن بوسع احد. الفلاحين تحدى اخلاقه وتصرفاته ، اذ انه (الشيخ) يملك الوسائل الكافية. لاجبار المعارضين على الاحترام والطاعة(٢٩) .

من الممكن القول ان واقع التناقض في كل من النظامين الاجتماعي. والاقتصادى في هذه الفترة يرجع الى عامل رئيس ، وهو ان التحولات. الاقتصادية في البلاد لم تحصل دفعة واحدة (بشكل تغيير جذرى) لذا فان. التحولات الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بتبدل العلاقات الاجتماعية القبلية الى علاقات اجتماعية اقطاعية ظلت عمليا تجرى بصورة بطيئة ويبدو انها

---

(٢٨) Main, Op. Cit., P. 25.

(٢٩) Hassan M. Ali, Land Reclamation and settlment in Iraq, P. 49.

استغرقت الربع الاخير من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين .

ومن هذه الحقائق يتضح ان البلاد مرت بفترة اشتبكت خلالها العلاقات الاجتماعية القبلية بالعلاقات الاجتماعية الاقطاعية ، وباطراد الزمن حاولت العلاقات الاجتماعية الجديدة (الاقطاعية) احتواء العلاقات الاجتماعية القبلية لتزيد من هيمنة الاقطاعي واستغلاله .

ويستطيع الباحث في التقرير البريطاني التالي ان يلحظ الكثير من الحقائق المذكورة اعلاه :

« ان الشيخ او السركال كان بطبيعته عبارة عن كابوس ، ولكن نظرا لان العرب اكثر استقلالا بين البشر ولايتحملون بقاء الطغيان فان الضرر الاعتيادى الناجم عن الاسلوب الاقطاعي في العراق يقل الى درجة كبيرة بالمقارنة مع غيره من البلدان الاخرى »(٣٠) .

غير ان كاتب التقرير البريطاني أغفل حقيقة هامة ، وهي ان السلطات البريطانية اولا والسلطات العراقية ثانيا عززت مواقع الشيوخ ودعمت استغلالهم للفلاحين ، ويبدو انها كانت تتصور بان الظروف الاجتماعية لعموم الفلاحين من ابناء العشائر ستتيح للشيوخ والملاكين الانتفاع الدائم من العلاقات الاجتماعية القبلية .

ولكن اتضح من الممارسة العملية للاسلوب الجديد ، ان كاتب السطور السابقة في التقرير اعلاه كان مصيبا تماما ، ذلك لان الطغيان المتصاعد عن الاسلوب الاقطاعي الجديد خلق ازمة حادة للمجتمع القبلي ادت بالضرورة الى انهيار العلاقات القبلية وخدمت وعي افراد القبائل للتغييرات الاقتصادية

---

(٣٠) Colonial office, Special Report 1920-1931, P. 231.

والاجتماعية . كما عبرت عن نفسها بالدعوات الرامية لمقاومة الظلم وكذلك الهجرة الجماعية من الريف الى المدينة •

ان اطراد تحلل العلاقات الاجتماعية القبلية في الثلاثينات وان كان ظاهرة جديدة في المجتمع العراقي ، الا ان هناك احداثا ووقائع تشير الى ان هذه الحقيقة مسألة ممكنة وليست سابقة لاوانها ، ان حوادث الثورة في عام ١٩٢٠ م اثبتت بشكل جلي صورا لها ، فقد وصف هولدين Haldane موقف الشبانة[٣١] العرب من حوادث الثورة وصفا دقيقا فقال :

« وجدت الشبانة نفسها في خضم هتاف الثوار المدوى يطالبهم بالانضمام اليهم لحماية بيوتهم واسرهم • وكانت قضية الانكليز تتراءى لهؤلاء الجند خاسرة ، وعندهم ان من يقف بجانب الكفرة ممقوت محتقر • واعتقد ان من الانصاف ان اقول انه لم يسبق في تاريخ الامبراطورية البريطانية وجود مثل هذه القوة المستجدة التي لم تمر على تدريبها واعدادها الا شهور قليلة ومع ذلك ركبت هذا المركب الصعب العسير ، ان من تركها من الجند كانوا قلة »[٣٢] •

ان هولدين الذى وجد من واجبه كقائد ان يثني على موقف الشبانة العرب فانه لم يعلل الاسباب التي دفعت هذه القوة الى اتخاذ هذا الموقف لا سيما وان الامر يتعلق بأهلهم وعشائرهم • واذا كان لابد من الاشارة الى هذه الاسباب فان على المؤرخ ان يقدر ذلك في ضوء الحقائق المارة الذكر والمتعلقة بتحلل العلاقات الاجتماعية •

---

(٣١) حول الشبانة انظر المادة (٣١) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •

(٣٢) هولدين ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٧ ــ ٣٨ •

علاقات المجتمع المدني بالتطورات السياسية والاقتصادية في العراق

في اواخر العهد العثماني في العراق نال وجهاء المدن وموظفو الدولة امتيازات مهمة كما تفوضوا كثيرا من الاراضي في بغداد وخارجها وشكلوا طبقة يمكن اعتبارها الطبقة المتنفذة في البلاد . ومنذ ذلك التاريخ بدأت المدينة تشهد تطورا ملحوظا على حساب الريف فنمت حركة العمران في المدن الرئيسية كما ظهرت مدن جديدة لم تكن موجودة سابقا[٣٣] . ولابد ان تكون الحركة الجديدة مصحوبة بنمو المجتمع المدني وتطوره ، وكان من ابرز مظاهر هذا النمو الزيادة المطردة لسكان المدن على حساب المجتمع القبلي[٣٤] .

ادت هذه التطورات بالضرورة الى ظهور ملامح طبقة وسطى شملت عناصر متعددة من التجار والكسبة والمتعلمين ، وكان للتطورات التي اعقبت سياسة مدحت باشا نحو العشائر والاراضي وتوسع التجارة في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين نتائج مهمة على انتعاش هذه الفئات[٣٥] .

ولعل من مظاهر نمو الطبقة الوسطى في العراق ظهور الشركات التجارية العائدة لابناء هذه الطبقة والتنظيمات الخاصة بها مثل غرفة تجارة الموصل التي تأسست في اواخر القرن التاسع عشر[٣٦] .

خلال الحرب العالمية الاولى اصيبت التجارة الدولية بضربة قوية واتت الحرب على تجارة العراق الخارجية كلها ولما احتلت الجيوش البريطانية ارض

---

(٣٣) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٣٤) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ ، (بيروت ١٩٦٥) ج ١ ، ص ١٦٣ .

(٣٥) حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ٩ .

(٣٦) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

العراق احتكرت جميع الفعاليات الاقتصادية في البلاد فتضررت الطبقة الوسطى الناشئة ضررا كبيرا ، واذا صح قول جوزيف بارفت Joseph T. Parfit بان التجار استقبلوا الانكليز لاعتقادهم بان عنصرا تجاريا قويا دخل العراق مما سيفتح عليهم آفاق جديدة في عالم التجارة(٣٧) ، فان الانكليز باحتكارهم التجارة لابدّ ان يكونوا قد خيبوا الآمال المعقودة عليهم : واذا كان التجار قد وجدوا انفسهم في الصف المناوىء للانكليز(٣٨) ، فلابد ان تكون العناصر الاخرى في البرجوازية الناشئة اكثر نقمة على الانكليز ، اذ ان سياسة السلطات البريطانية التي اطلقت يد شيوخ العشائر في اراضي ملاكي المدن من جهة واستغناءها عن خدمات موظفي العهد التركي من جهة اخرى لابد ان تكون قد عبأت المجتمع المدني للانقضاض على سلطة الانكليز(٣٩) .

لعل من الامور الواضحة انه لو تأتي للسلطات البريطانية النجاح في اصطناع النظام الشيخي كنظام سياسي واجتماعي واقتصادى وحيد في البلاد، فانها ستكون قد نجحت في اقصاء الطبقة الوسطى نهائيا وحكمت عليها بالموت . ترى هل كان باستطاعة الانكليز ادارة عجلة التاريخ الى الوراء ؟ كلا حتما .

فرضت الطبقة الوسطى ممثلة المجتمع المدني نفسها كقوة اجتماعية حيوية في البلاد و ورضخ الانكليز الى مطالبها في انشاء دولة دستورية في العراق ، ومن ذلك يتضح دور الموقع الاجتماعي لهذه الطبقة الذى لعب دورا مهما في التطورات السياسية للعراق ، وخاصة قيادتها للثورة الوطنية وبناءها للدولة الحديثة .

نمو طبقة الملاكين

من الممكن التصور بان اسناد الانكليز للنظام الشيخي واطلاق الحرية للشيوخ بالتصرف بالديرة القبلية كان اكبر نكبة حلت بملاكي المدن (متفوضي

---

(٣٧) Parfit, Marvollous Mesopotamia, P. 26.

(٣٨) حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ١٣ .

(٣٩) انظر الفصل الرابع (طبيعة ثورة عام ١٩٢٠) في هذا الكتاب .

الطابو) منذ عهد مدحت باشا ، والواقع فان هذا الاعتقاد له ما يبرره عند مقارنة سياسة كل من الانكليز والاتراك تجاه قضية ملاكي المدن (الملاكين الغائبين) فقد دعم الاتراك قضية الملاكين الغائبين وقاموا بجباية حق الملاكية العائد لهم بالقوة . اما الانكليز فقد دعموا شيوخ القبائل وغضوا الطرف عن عدم دفعهم لحقوق الملاكية العائدة للملاكين(٤٠) . على ان الاوضاع تغيرت بسرعة فكان من اهم تنائج الثورة في عام ١٩٢٠ انها ادت الى تغيير موقف الانكليز من طبقة الملاكين ومتنفذى المدن فساندوا قضية الملاكين وخاصة الملاكين الغائبين ، واعترفوا بقوانين الاراضي العثمانية وقاموا بقهر القبائل التي لم تدفع حق الملاكية ، منذ امد بعيد ، بالقوة المسلحة(٤١) . وبالرغم من ان ذلك الاسناد كان يعتمد على ظروف الانكليز ومدى تأثير كل من الملاك او الشيخ ، فان الخط العام للسياسة البريطانية في العراق بعد عام ١٩٢٠ كان يشير بوضوح الى قيام الحكومة بدعم قضية الملاكين ، حتى ان معظم القلاقل التي قامت بها العشائر ، بدفع من شيوخها ، ضد الحكومة الفتية كان يعزى برأى الانكليز الى ان القبائل كانت تخشى من ان الحكومة الجديدة ستسعى الى اثبات نفسها حكومة طبقية(٤٢) .

وفي خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٢٢-١٩٣٢ التزمت السلطات العراقية بتأكيد حقوق الملاكية العائدة لها في الاراضي الاميرية ، فأستوفت لاول مرة حق الملاكية عن كثير من الاراضي التي كان المتصرفون فيها لاسباب تتعلق بامن السلطات البريطانية ، معفوين من دفع حق الملاكية الى الحكومة باعتبارها اكبر ملاك طابو في العراق(٤٣) . هذا من جهة ومن جهة اخرى سعى الكثير من الملاكين في المدن الى استغلال الاوضاع الجديدة الطارئة (ظروف

---

(٤٠) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٤١) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٤٢) Colonial office, Report on Iraq Administration 1922-1923, P. 71.

(٤٣) تقرير عن أعمال دائرة الاملاك الاميرية ، م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٩ .

الحرب) في البلاد والتي القت بالكثير من الناس الى حالة الفقر والعوز ، سعوا الى الاستحواذ على الملكيات الصغيرة العائدة لصغار الملاكين[٤٤] .

اما كبار موظفي الدولة ورؤساء الاحزاب والنواب ، الذين نجحوا في تشكيل جمعية لرعاية مصالحهم[٤٥] ، فقد عمدوا في ظل هذه التطورات الى بذل نفوذهم لالتزام الاراضي ونصب المضخات تمهيدا لتوسيع قاعدة طبقة الملاكين في البلاد ، وبالرغم من وجود القوانين التي تقيد الموظفين من استغلال مناصبهم للحصول على الاراضي[٤٦] ، الا ان الوقائع كانت تثبت ان عملية انتقال اراضي الدولة (الاراضي الاميرية) التي تتصرف بها العشائر وخاصة الاراضي القريبة من الانهار كانت تنتقل الى رجال الدولة بعلم من السلطات العراقية والسلطات البريطانية وذلك ضمن الهدف البعيد الرامي لتعزيز القاعدة المادية للقوى الاجتماعية التي تسند الوجود البريطاني في البلاد .

ان ياسين الهاشمي الذى كان واحدا من اقطاب المنتفعين من هذه السياسة كان اطولهم باعا في هذا المضمار ، وقد ذكر مؤرخ حياة هذه

---

(٤٤) حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ٢١ .

(٤٥) تأسست خلال العشرينات من هذا القرن في بغداد جمعية الزراع ، وقد تألفت الهيأة المؤسسة لهذه الجمعية من رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان ومناحيم دانيال ونصرة الفارسي وعزة الفارسي ويعقوب سركيس وابراهيم الاصيل وقد جاء في المادة الرابعة من نظام الجمعية انها تعمل على تنظيم العلاقات بين الزراع انفسهم وبينهم وبين الحكومة والسعي لدى الحكومة لاجابة آمال اعضائها كما انها تبدي رأيها في الامور المتعلقة بتحسين الحالة الزراعية كصرف المياه وتعمير الاراضي واعمال الري وطريقة استيفاء الضريبة على المحاصيل الزراعية والسعي في ايجاد المصارف الزراعية . انظر : نظام جمعية الزراع ، مطبعة العراق ، (بغداد ــ) .

(٤٦) المادة (٦) من لائحة قانون بيع وايجار الاملاك العائدة للحكومة لسنة ١٩٣١ المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة م/٨ لسنة ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ .

الشخصية دور الهاشمي ومقاولاته ومضارباته الزراعية[٤٧] ، كما وصم هذا العهد من تاريخ العراق بالعهد الذى تحوات فيه دواوين الوزراء وكبار الموظفين الى مكاتب للمقاولات الزراعية ، ونقل ايضا دور كبار موظفي الدولة للاستيلاء على اخصب الاراضي الزراعية وعملهم الدائب في احضار لوازم الزرع وتوقيع المقاولات مع الزراع[٤٨] • وفي معرض حديث القيسي عن التخفيضات التي اجراها ياسين الهاشمي على الضرائب التي يدفعها الملاكون والشيوخ كحصة باسم الحكومة فسر اجراءات الهاشمي بانها ناجمة عن تقدير الوزير (الهاشمي) للقوة التي يستند عليها في توطيد الامن والاستقرار[٤٩] •

وقد استمرت هذه السياسة على الرغم من العرائض والاحتجاجات التي اقيمت ضد مساعي كبار موظفي الدولة للاستحواذ على الاراضي • فقد جاء في عريضة بهذا المعنى ، الامل في ان يتدخل الملك (فيصل) فيوقف كبار الموظفين عند حدهم ، ووصفت تجاوزات موظفي الدولة بانها لا تتفق مع العدل والوجدان ، وطالب الموقعون على العريضة بصيانة حقوقهم من تجاوزات الاقوياء الذين جبلوا على سحق الضعيف واماتته[٥٠] •

على ان سياسة تمليك الاراضي للقوة الاجتماعية المساندة للوجود البريطاني كانت تجرى على قدم وساق ، وقد ساهم في مناقشة خططها

---

(٤٧) سامي عبد الحافظ القيسى ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، ص ٣٤٠ •

(٤٨) القيسي ، المصدر السابق ، الصفحة السابقة •

(٤٩) القيسى ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩ •

(٥٠) العريضة المقدمة الى الملك فيصل في ١٩٢٧/٤/٢٠ من لدن عدد من المزارعين ضد عدد من كبار المسؤولين في الحكومة الذين استغلوا مناصبهم للاستحواذ على الاراضى ، محفوظة في م • و • ح • و • الاضبارة ج لسنة ١٩٢٢ — ١٩٣٢ •
كتاب الديوان الملكي المرقم ج/١٢٢ والمؤرخ في ١٩٣٢/٢/٢٧ المرسل الى ديوان سكرتير مجلس لوزراء ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •
القيسي ، المصدر السابق •

المسؤولون العراقيون والانكليز . فلما حل عام ١٩٣٢ كانت قوانين تسوية الاراضي قد اصبحت حقيقة واقعة . وفيها تأيدت حقوق المفوضين للاراضي بالطابو وهم كبار الملاكين في المدن ، واعترف قانونا بحقوق اللزمة ايضا لمصلحة اصحاب المضخات ومعظمهم من ملاكي المدن والتجار والموظفين كما منح اقطاب النظام الشيخي (شيوخ العشائر) حقوق لزمة قانونية على اراضي عشائرهم، وقد ثبت ذلك وتأيد بموجب القرارات التي اصدرتها محاكم التسوية ، وهي المحاكم التي مارست اعمالها بعد اصدار قوانين التسوية المذكور(٥١) .

لقد وصفت دورين وارنر D. Warriner طريقة انتقال الاراضي الى الملاكين في العراق بعد اصدار قوانين التسوية في عام ١٩٣٢ بانها الطريقة نفسها التي استطاع بها الملاكون الانكليز في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما تملكوا اراضي كانت حسب التقاليد ممتلكات عامة بعد ان طردوا منها اصحابها الفلاحين المبينة حقوقهم في الاراضي على اسس عرفية(٥٢) ، وهذا ما عرف بحركة التسييج ، واضافت وارنر قائلة بانه مثلما حدث في القرن التاسع عشر في انكلترا ، جرت في العراق عملية آلية سريعة نال الملاكون بموجبها الفرصة في الاستحواذ على ارض الفلاح الضعيف(٥٣) .

وضع الاغلال في أعناق الفلاحين

كان من نتائج التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت بشكل تكامل للقوة الاجتماعية المساندة للوجود البريطاني في العراق والمتمثلة بنمو وتكامل طبقة الملاكين ، اعتماد الاسلوب الرأسمالي في استغلال الارض ،

---

(٥١) انظر اعداد جريدة الوقائع العراقية للسنة ١٩٣٣ والسنوات التي تلتها ، اذ واصلت نشر قرارات محاكم التسوية واسماء الاشخاص الذين فوضت اليهم حقوق اللزمة .
الصورى ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣ ومابعدها

(٥٢) Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East, (London 1948), P. 107.

(٥٣) Ibid., P. 107.

وصاحب ذلك ايضا تبدل في العلاقات الانتاجية القديمة (علاقات الانتاج القبلية) اذ حلت محلها علاقات انتاجية جديدة ، تعتمد اساسا على الاستغلال الرأسمالي لعناصر الانتاج (الارض والانسان) .

لا شك ان كثيرا من الفلاحين شعروا بان قوانين التسوية جردتهم من حقوقهم التاريخية وقضت على احلامهم في تعمير اراضي آبائهم واجدادهم وازاء هذا الظلم الاجتماعي لم يعد بامكان جميع الفلاحين تحمل ذلك، وبدأت عوامل الاضطراب والفوضى تنمو في كيان المجتمع القبلي في الريف العراقي ، بدا اكثر فاكثر ان الضوابط الاجتماعية للمجتمع القبلي اصبحت عاجزة عن كبح جماح الفلاحين وانه في ظل التطورات الجديدة فان تململ الفلاحين وسلوكهم السلبي نحو شيوخهم وملاكيهم اصبح ظاهرة خطيرة تهدد البناء الاجتماعي والسياسي للدولة الجديدة[٥٤] .

على ان المسؤولين عراقيين وانكليز الذين انجزوا قرارات التسوية واتموا بناء القاعدة الاجتماعية المساندة لم يفتهم معالجة مشكلة مستقبل الفلاحين الذين اصبحوا باعتراف السلطات البريطانية[٥٥] قوة عاملة زراعية لا تملك من وسائل الانتاج شيئا غير قوة العمل ، ولم يفتهم ايضا القيام باعداد تشريع رسمي يهيء للقوة الاجتماعية المستغلة (بكسر الغين) البقاء والاستمرار .

كان المسؤولون عراقيين وانكليز قد عرضوا مقترحاتهم ، التي سنشير الى بعض منها ، مؤكدين بان جهل الفلاح وكسله ومقاومته للتطور وعدم اهتمامه بمسؤولياته تبرر وضع القوانين من اجل تنظيم علاقات الانتاج وفرضها على الفلاح فرضا .

---

(٥٤) انظر مقترحات هيجكوك في هذا الفصل من الكتاب .

(٥٥) انظر الكتب المتبادلة بين دائرة المعتمد السامي وسكرتارية مجلس الوزراء حول مراعاة لوائح الاتفاقيات التي وافق عليها مؤتمر العمال الدولي عند أعداد لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع ، المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ص / ٥ / ٣ لسنة ١٩٣١ .

ومع ان الكثير من الاتهامات الموجهة الى الفلاح هي اتهامات صحيحة فان ذلك لا يجوز مطلقا وضع الاغلال في يديه بحجة اجباره على العمل ، فالفلاح وهو جزء من قوى الانتاج التي اصابها التخلف خلال العهود الماضية[53] ، بحاجة الى عطف المسؤولين وتعاونهم من اجل رفع مستواه وايقاظ الوعي فيه لكي يساهم الجميع في عمليتي البناء الاقتصادى والتطور الاجتماعي .

مقترحات وزارة الزراعة

جاء في مذكرة قدمت في هذا الموضوع اهمية اصدار لائحة تنظم العلاقات بين (الزراع) الملاكين وبين الفلاحين ، وقالت المذكرة ان عقود المزارعة (الشرطنامات) التي تجرى اصول الزراعة بموجبها في العراق فيها غبن كثير ، واشارت المذكرة ايضا الى ان عقود المزارعة المعول عليها في هذا الشأن ما هي الا تعاملات تختلف باختلاف المناطق وهي من الضعف وعدم الاستقرار بحيث لا يمكن اعتبارها قواعد عامة في البلاد[57] . وذكرت ايضا ان وجود غبن او غدر من طرف على طرف آخر سيؤدي الى الاجحاف بحقوق الطرف المتضرر ، كما سيؤدى الى فقدان الائتمان في مثل هذه العقود الاقتصادية[58] ، ونبهت المذكرة المذكورة الى اهمية الاسراع في اعداد اللائحة الخاصة بالحقوق والواجبات الزراعية نظرا لان اغلبية الشعب تمارس الزراعة وان الزراعة عمود الاقتصاد العراقي[59] .

واقترحت المذكرة تسجيل المقاولات والعقود الزراعية وسندات الديون لدى كتاب العدل مما يكفل السرعة والقوة في تنفيذ والزام الاطراف المعنية بشروطها[60] .

---

(٥٦) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٥٧) مطالعة بخصوص قانون حسم المنازعات الزراعية ، محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ .

(٥٨) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٥٩) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٦٠) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

مقترحات المفتش الاداري في الكوت

حمل هذا في تقرير له على الفلاح العراقي وقال عنه انه كسول جداً لا يعمل بدون رقابة ، وكثيرا ما يدفع اجورا لغيره كي يحصد الغلال بدلا عنه ، ووصف الفلاح بالجهل وقال انه (الفلاح) يقاوم التطور ، ويسرق حبوب الزرع ويسرف في الماء ويترك صاحب المضخة في وقت الشدة ، كما انه (الفلاح) يتلف حقول صاحب المضخة بتركه زمام حيواناته التي تدوس الحقول(٦١) .

واضاف المفتش الادارى للكوت قائلا : بان الفلاح العراقي صعب جداً وخاصة مع اصحاب المضخات من اهل المدن اولي السلطة ، ويرجع سبب ذلك برأيه (المفتش الادارى) لاعتقاد الفلاح باحتمال ضياع اراضيه . وذكر ان من ابرز وجهاء المنطقة كان ثابت عبدالنور(٦٢) الذى كان يعمل على تسقام اراضي في العزيزية حاول ان يدخل اصول ممتازة في الزراعة ولكنه واجه مقاومة شديدة من لدن الفلاحين ، فأصيب عبدالنور بخيبة امل شديدة(٦٣) .

وفي قضية العمل الزراعي اقترح المفتش الادارى المذكور قيام الحكومة باجبار الفلاح على ابراز شهادة يدون فيها اسم الشخص الذى اشتغل عنده الفلاح سابقا وكذلك براءة ذمة الفلاح من ديون الملاك ، وعكس ذلك تقوم الحكومة بمعاقبة صاحب المضخة الذى يستخدم فلاحاً بلا شهادة من هذا القبيل ، اما الفلاح فعليه الخيار بين السجن او العودة الى المحل الذى اتى منه(٦٤) .

توقع المفتش الاداري للواء الكوت ان يلقي مثل هذا القانون مقاومة

---

(٦١) ترجمة كتاب المفتش الاداري في الكوت المرقم ٦٠٤ والمؤرخ في ١٢/٣/١٩٢٩ المرسل الى مديرية الاملاك الاميرية ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ز / ١/ ٢ لسنة ١٩٣٠ .

(٦٢) من أهالي الموصل ، كان نائبا في مجلس الامة .

(٦٣) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٦٤) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

كبيرة من لدن الفلاحين وأضاف قائلا ان ابسط موقف يمكن ان يتخذه الفلاح ازاء قانون كهـذا هو امتناعه عن العمل في المكان القديم ، لـذا كان من رأي المفتش الاداري تشريع قانون يصرح على العمل الاجباري للفلاح المعاد بالقوة الى مكانه السابق والا فان عليه ان يواجه حكما بالحبس الشديد لان الحبس الاعتيادي سيكون بمثابة عطلة مفرحة له(٦٥) .

لقد بيّن المفتش الادارى ان مثل هذه الترتيبات لا يعوزها سوى اصدار القانون وقال ايضا ان هذه الاجراءات ليست مبتكرة وانما معمول بهـا في قونية (تركيه) وفي عدة بلدان في افريقيا(٦٦) !

مقترحات قائممقام الصويرة

حمل على غرار المفتش الادارى في الكوت على الفلاحـين واعمالهـم التخريبية التي حطت آمال اصحاب المضخات ، وقال انه من خلال ممارساته وتجاربه سيقدم المقترحات المناسبة التي تفيد الحكومة بعد ان احيط علمـا بعزمها على اصدار قانون ينظم حقوق وواجبات الزراع .

اكد القائمقام في اول مقترحاته ضرورة عدم السماح بانتقال الفلاح من ارض صاحب مضخة الى ارض اخرى ما لم يحصل على براءة ذمـة من صاحب المضخة الاول ومصدقة لدى الموظف الادارى في المنطقة وعكس ذلك يلزم صاحب المضخة الجديدة بدفع ديون الفلاح الى صاحب المضخة الاول(٦٧). واقترح ايضا اعطاء صاحب المضخة صلاحيات واسعة لتنظيم وادارة الارض والاشراف على تقسيم الارض بين الفلاحين ، وجمع الحاصلات في المكان الذى

---

(٦٥) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٦٦) المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٦٧) تقرير حول المشاكل الزراعية وعلاجاتها (وتقويمها) ، منظم من لدن قائممقام الصويرة محمد شاكر ومرفوع الى متصرفية لواء الكوت ، محفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ، ز/١/١ لسنة ١٩٣٠ ، ص ص ١ ــ ٢.

يختاره ، واجبار الفلاحين والسراكير على اتباع توجيهاته التي تشمل ابقـ
او طرد من شاء منهم(٦٨) .

ويرى قائممقام الصويرة ان يسمح لصاحب المضخة بأخذ جميع طـ
وديونه من الحاصلات ، حتى وان ادى ذلك الى استحواذه على حاصـ
الفلاحين جميعا ، اذ باستطاعة صاحب المضخة ان يقدم للفلاحين مساء
جديدة على الموسم القادم(٦٩) ، وطلب القائممقام ، المشار اليه ، من الحكـ
ان تجبر الفلاح على البقاء الى آخر شهر ايلول من كل سنة ، لكي يتـ
صاحب المضخة من حصاد المحصول الصيفي(٧٠) .

واقترح القائممقام مواجهة عناد الفلاحين واضرابهم عن العمل
كثير الحصول) بتخويل الموظف الاداري جلد المضربين عن العمل بـ
علنـا وكل فلاح امام ابناء عشيرته وطلب ان تكون شهادة واحدة كا
لاثبات ما سماه بجريمة الامتناع عن العمل وقال ان الفلاح لا يخشى من
قدر خشيته من ان يجلد امام الملأ(٧١) .

واختتم مقترحاته بان تواجه السلطات مسائل من قبيل السرقات
الفلاحين المحيطين بالمضخة بالتضامن ومن حاصلاتهم(٧٢) .

مقترحات هيجكوك S. E. Hedgecock

في مقدمة مقترحات هيجكوك Hedgecock اشـار الى ان مشـ
العمل الزراعي (الفلاحين) مشكلة معقدة وابدى امله في ان تؤدي اقـ
الى التقليل من المحاذير الناجمة عنها(٧٣) .

(٦٨) المصدر السابق ، ص ص ٢ - ٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السا
(٦٩) المصدر السابق ، ص ٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
(٧٠) المصدر السابق ، ص ٤ ، م.ح.و. الاضبارة السابقة .
(٧١) المصدر السابق ، ص ٦ ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .
(٧٢) المصدر السابق ، ص ٧ ، م.و .ح.و.الاضبارة السابقة .
(٧٣) تقرير عن التدابير المقترحة لمعالجة مشكلة الفلاحين ، وضعه هيجكوك
بتاريخ ١٩٣٠/١/١١ ، محفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة ز/٢/١/٢
٢٩ - ١٩٣٠

اعاد هيجكوك ذكر الرأى القائل باهمية اجبار الفلاحين بموجب قوانين ملزمة على العمل مع صاحب المضخة (الملاك) وفقا للعقد المبرم بين الطرفين ، الذى لا تقل مدته بشتى الاحوال عن سنة واحدة ، وبخلاف ذلك يعاقب الفلاح بالسجن مع الاشغال الشاقة(٧٤) • وذكر ايضا ما ينبغي اتخاذه بحق الملاك الذى يستخدم فلاحا قبل ان يتأكد من انه مستخدم بموجب عقد عند ملاك آخر(٧٥) •

ولكن هيجكوك ، لاسباب انسانية ، كما يقول ، لا يستطيع الا ان يعتبر قضية ربط الفلاح بالارض ، بسبب عدم ايفائه بديونه الى الملاك ، مسألة تشبه السرقة ، لذا فهو (هيجكوك) يحذر من النتائج الخطيرة التي يمكن ان تترتب على هذه القضية والتي وصفها (النتائج) بانها تتعدى كل الفوائد التي قد تستفيد منها طبقة الملاكين • وذكر ايضا ان ربط الفلاح وعائلته بالارض قضية مؤلمة لانها تناقض جميع القيم الاجتماعية والاسس الاقتصادية الحديثة(٧٦) • كما اشار الى ان اثقال كاهل الفلاح بالديون سيترتب عليها استعباد ابدى للفلاح(٧٧) •

قد يبدو عجيبا ان يبدى هذا المسؤول البريطاني تحفظاته على قوانين من شأنها ان توضع الاغلال في اعناق الفلاحين ، فهو يحذر الحكومة من ان يقوم مجلس الامة بتشريع قوانين غايتها الاعتراف بالسرقه اعترافا قانونيا ، وقال ان من شأن هذه التشريعات ان تلحق الاضرار بسمعة العراق في عصبة الامم(٧٨) ، والواقع فان الانكليز الذين يدفعهم الحرص على بناء الدولة التي تسند وجودهم ومصالحهم في البلاد ، كانوا اكثر تقديرا من المسؤولين العراقيين لعواقب الامور • وهكذا فان هيجكوك الذى يعرب عن

---

(٧٤) المصدر نفسه ، م•و•ح•و• الاضبارة نفسها •

(٧٥) المصدر نفسه ، م•و•ح•و• الاضبارة نفسها •

(٧٦) المصدر نفسه ، م•و•ح•و• الاضبارة نفسها •

(٧٧) المصدر نفسه ، م•و•ح•و• الاضبارة نفسها •

(٧٨) المصدر السابق ، م•و•ح•و• الاضبارة السابقة •

اعتقاده بان معاملة (طبقة الفلاحين) معاملة استثنائية قضيـة تخالف روح الدستور العراقي[٧٩] ، يتجاهل كون الوجود البريطاني في العراق قد حوله الدستور الى ورقة بلا معنى ٠

وعلى كل حال فان هيجكوك يقترح كعلاج لمسألة ديون الفلاح اهمية التحرى عن اسباب تراكم الديون ومحاولة مساعدته بشتى الطرق ليتخلص منهـا ، وذلك عن طريق منحه المساعدات المالية والعينية التي توفر لـه الحصول على البذور ولوازم الزرع كي ينال حصته كاملة وقت الحصاد[٨٠] ٠ ومن اجل ترتيب الاوضاع بين الفلاحين واصحاب المضخات اقترح هيجكوك ان يقوم اصحاب المضخات بدفع اجور الفلاحين يوميا او اسبوعيا ويضـاف اليها حصة صغيرة من المحصول في نهاية الموسم وقال ان هذه الطريقة ستمنع اضطرار الفلاح من الاقتراض حتى اذا لم يحصل على مساعدة ماليـة[٨١] ٠ ودعا هيجكوك الملاكين الى قبول هذه الطريقة لانها باعتقاده خير من الرجوع الى الرق ٠ وقال ايضا ان اتباع الملاكين لهذه الطريقة يجعلهم قدوة للشيوخ فيحذون حذوهم[٨٢] ٠

وطلب هيجكوك الى الحكومة ان تتدخل لاجبار الملاكين على فسـح المجال للفلاحين بالانتقال من مكان الى آخر ، على ان تكون الحكومة مسؤولة عن الاضرار الناجمة عن ذلك ، وهي الاضرار التي قد يتحمل ملاكو المضخات اعباءها وقال ان بالامكان تلافي اية اضرار مادية عن طريق تدخل الحكومـة بتنظيم عملية انتقال الفلاحين[٨٣] ٠ ولمح هيجكوك لاصحاب المضخات بان اطلاق الحرية للفلاحين بالانتقال سيفيدهم (الملاكين) لانها ستسهل عمليـة انتقال افراد العشائر (الفلاحين) من ارض الشيوخ والسراكيل الى اراضي

---

(٧٩) المصدر السابق ، م ٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة ٠
(٨٠) المصدر السابق ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة ٠
(٨٢) المصدر السابق ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة ٠
(٨١) المصدر السابق ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة ٠
(٨٣) المصدر السابق ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة ٠

ملاكي المدن واصحاب المضخات[٨٤] • ودعا هيجكوك اخيرا الى الافـداء بقوانين المكمبلك الزراعيه لعام ١٩١٧ م والتي بمقتضاها لا تقرض البذور الى الفلاحين وانما تعطى بدون فائض ثم يستردها الملاك عينا من حصة الفلاح وقت الحصاد . وفي حالة ضعف المحصول او قلتـه نصح هيجكوك بمنح الفلاح مخصصات قليلة من النقود او الحبوب لقاء الاعمال التي اداهـا للملاك[٨٥] •

تشريع لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع

بعد سلسلة طويلة من المداولات والمقترحات تم التوصل الى الصيغـة النهائية للائحة الخاصة بالحقوق والواجبات الزراعية[٨٦] • وقد تظافرت جهود الملاكين وكبار الشيوخ لتجعل من هذه اللائحة حقيقة واقعة •

اكدت لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع ، الموقع الاجتماعي للملاكين سواء كانوا مستأجرين للارض او اصحاب مضخات او ملتزمين للارض وذلـك باعطائهم تنويضا خطيا باعتبارهم دافعي الضريبة (احد الاسس المهمة لاثبات التصرف بالارض) وتقع على عاتقهم مهمة استثمار الارض وعمرانها ويشمل ذلك فرز الارض الصالحة للزراعة الصيفية او الشتوية واختيار انواع البذور وتعيين اوقات السقي وكيفية توزيع المياه بين جماعات الفلاحين[٨٧] • ويقوم الملاك ايضا بتعيين اماكن سكن الفلاحين واختيار محلات جمع الحاصـلات وتعيين ميعاد الحصاد وموعد نقلها الى الاسواق[٨٨] •

---

(٨٤) المصدر السابق ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٨٥) المصدر السابق ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٨٦) انظر لائحة قانون الديون التعهدات الزراعية ، المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة ز/٢ لسنة ١٩٢٩ – ١٩٣١ • لائحة قانون حقوق وواجبات الزراع المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة ، ز/١/١ لسنة ١٩٢٩ •

(٨٧) المواد (٣) و (٤) و (٥) من لائحة حقوق وواجبات الزراع ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(٨٨) المادة (٦) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

واناطت اللائحة بالملاك تنظيم دفاتر باسماء الفلاحين والمساحات المزروعة وكمية البذور المنثورة والحاصلات المنتجة وذلك لمساعدة الدولة في العمليات الاحصائية[٨٩] . واعطت اللائحة الملاك ايضا حق استخدام العمال المأجورين لضمان سلامة المحصولات وعدم تكرار الاخطاء في امور الزراعة ، على ان يدفع اجرهم من حساب الفلاحين[٩٠] .

اما بالنسبة للسراكير في اراضي اللزمة فقد اعطتهم اللائحة الحقوق التي يتمتع بها الملاك ما لم يكن في المزرعة ملاك آخر وذلك بموجب امر حكومي ، اما في الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو فان الملاك هو الذى ينسب السراكير وفق اتفاق يجرى بين الطرفين وبعلم الحكومة[٩١] .

اناطت اللائحة المذكورة بالسركار مسؤولية اشرافه على قيام الفلاحين الذين تحت امرته بواجباتهم الزراعية ، كحرث الارض وتهيئتها وتنقية البذور والاشراف على سقي المزروعات والمحافظة على المزارع ونقل الحاصلات والمحافظة عليها[٩٢] ، ويصل السركار الى ذلك بتقسيم الارض والبذور بين فلاحيه بالتساوى ويتحمل السركار الاضرار الناجمة عن سوء تصرف الفلاحين ، والسركار ايضا مكلف بتنفيذ جميع اوامر الحكومة او الملاك بشأن تعمير السدود والاقنية وتطهير الجداول . وتتراوح حصته لقاء ذلك (٤٪) الى (٥٪) من المحصول يستوفيها من حصة الملاك (في الاراضي العائدة للملاكين) . وللملاك ايضا ان يعين وكلاء تحسم اجورهم من حصة السركار عندما يرى الملاك ضرورة ذلك[٩٣] .

وعينت المادة (٢١) واجبات الفلاح فذكرت انها تنفيذ جميع الاوامر الصادرة من الملاك والسركار ، اما حصته فهي نصف المحصول بعد اخراج

---

(٨٩) المادة (٧) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(٩٠) المادة (٨) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(٩١) المادة (١١) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٩٢) المادة (١٢) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٩٣) المواد (١٤) و (١٦) و (١٧) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

حصة الحكومة . وعليه ان يسدد جميع الديون الناجمة عن المساعدات التي يقدمها له الملاك او السركار تبعا لما جاء في المقاولة المعقودة بين الاطراف المعنية . وتشمل هذه الديون اثمان البذور ونفقات تشغيل الآلات الزراعية وجميع المساعدات والاجور المقيدة على حساب الفلاحين . ويستثنى من ذلك نفقات المضخات التي يراعى فيها ما جاء في المقاولة المعقودة بين الاطراف ذات العلاقة[٩٤] .

واعطت اللائحة للملاك حق حرمان الفلاح من قوته اليومي عندما يثبت للملاك ان الفلاح اخفى كمية من المحصولات . وحظرت اللائحة على الفلاحين الانتقال من مكان الى آخر الا بتصريح خطي من الملاك ومصادق عليه من لدن الحكومة . ومنع الملاكين من حث الفلاحين في الاراضي الاخرى على الانتقال الى مزارعهم . وليس للملاكين ايضا ان يقبلوا الفلاحين الذين لا يحملون التصريحات المشار اليها اعلاه وبخلاف ذلك يكون الملاك مسؤولا عن دفع جميع الديون التي في ذمة الفلاحين التي قد يطالب بها الملاك السابق مضافا اليها نفقات اعادة ترحيل الفلاحين الى المنطقة التي جاءوا منها[٩٥] .

فرضت اللائحة عقوبات رادعة على الفلاحين في حالة مخالفتهم ، ففي حالة الامتناع عن العمل تستوفى الديون التي بذمة الفلاح من حصته وامواله ويمنع ايضا من الزراعة ثانية . اما في حالة ثبوت السرقة على الفلاح ، فتقوم الحكومة باستيفاء المصروفات منه ومصادرة جميع حصته من الحاصل . وفي حالة هرب الفلاح تقوم الحكومة بالحجز على اموال الفلاح الهارب حتى يتم حسم القضية . وقد اعطى الملاكون حق اتخاذ اجراءات تأديبية لجلب الفلاحين الى الطاعة . ويعاقب الفلاحون ايضا اذا قاموا باعمال خطيرة من قبيل كسر السدود او الانهر حسب القوانين والانظمة المرعية ، وتوزع اضرار السرقة التي لا يعرف فاعلها على الفلاحين بالتضامن[٩٦] .

---

(٩٤) المواد (٢١) و (٢٣) و (٢٥) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٩٥) المواد (٣٠) و (٣١) و (٣٢) من اللائحة ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٩٦) المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٣) و (٥٧) و (٥٨) و (٥٩) و (٦٠) من اللائحة م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

تمت المصادقة على هذه اللائحة الموغلة في الرجعية والظلم الاجتماعي في مجلس الامة وسط تأييد وترحيب غالبية النواب والاعيان كما اقرت باغلبية كبيرة(٩٧) .

تقويم لائحة حقوق وواجبات الزراع

في مجلس النواب تجرأ أحد النواب وهو مصطفى عاصم فاعلن عن رفضه اللائحة ووصفها بانها لا تحوى غير تقييد الفلاح وصيرورته عبدا مملوكا لصاحب المزرعة او صاحب اللزمة ، وندد النائب باللائحة وبالديون الزراعية وسخر من الادعاء الوارد بشأن حق الفلاح بالشكوى لدى الموظف الادارى عن الظلم اللاحق بـه فقال :

> « لا يخفى على حضراتكم ان اصحاب المزارع (الملاكين) واصحاب اللزمات اصبحوا كلهم من الاشخاص الذين لهم النفوذ التام ومنهم اصحاب الفخامة والمعالي والامراء ، فبالله عليكم لو دخل صاحب المعالي او صاحب الفخامة مع الفلاح الى مدير الناحية (وهو شخص اداري مهدد بالعزل والنقل) فلمن يعطي الحق ، هل يعطيه للفلاح او لصاحب النفوذ »(٩٨) .

تصدى النائب سيد عبدالمهدى المنتفكي (وزير المعارف ومن كبار الملاكين والاقطاعيين في المنتفك) للنائب مصطفى عاصم وقال انه يشكر مصطفى عاصم الغيور على مصلحة الفلاحين ، ثم نصحه بالاستماع الى اصحاب

---

(٩٧) محاضر الجلسات (١٨) و (١٩) و (٢١) من الدورة الرابعة للمجلس النيابي مجلد سنة ١٩٣٣ م ، ص ١٢٨ - ١٤٢ ، ١٥٨ ، ٢٠٧ . محضر الجلسة (١٢) من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس الاعيان لسنة ١٩٣٣ المنعقد في ١٩٣٣/٦/١٠ ، ملحق الوقائع العراقية الصادرة في ١٩٣٣/٨/١٠ مجلد سنة ١٩٣٣ ، ص ص ٨٤ - ٨٧ .

(٩٨) محضر الجلسة (١٨) من الدورة (٤) لمجلس النواب ، المصدر السابق ، ص ١٣٨

الاختصاص في المسألة (ويقصد نفسه والآخرين من الملاكين والاقطاعيين) فذكر ان اللائحة ما هي الا رحمة للفلاح لان تصرف الملاك بالفلاح ليست قضية جديدة وانما سائرة منذ القدم ، بينما منعت اللائحة الملاك من ترحيل الفلاحين واشار ايضا الى ان اللائحة درست منذ (٥) سنوات من جميع اوجهها، وليس هناك سبب للقول بانها جاءت لصالح الملاك فقط وبين المنتفكي ايضا بان جميع المسائل المطروحة في اللائحة موجودة فعلا ومعمول بها في الواقع، وعليه فاللائحة معذورة ولا ينبغي ان تحمل وزر ما هو موجود بالفعل والواقع(٩٩) .

وانكر النائب المنتفكي على النائب مصطفى عاصم قوله الاخير بشأن موظفي الدولة فقال :

« لا اظن وحضرة المتكلم (مصطفى عاصم) نائب وحقوقي يجعل الموظفين ضعيفي الاخلاق لهذه الدرجة بحيث يسحقون الحق وينزلون الى هذا الدرك »(١٠٠) .

أما مسألة الديون الزراعية فقال عنها المنتفكي انها قضية وجيهة لان الفلاح يأتي ويشتغل ويأخذ سلفاً ومساعيد وبعد ذلك وقبل ان ينجز واجباته يهرب الى ملاك آخر(١٠١) .

وقال النائب سلمان البراك (من ملاكي الحلة) ان السيد مهدى المنتفكي قد كفاني عن الكلام واضاف قائلا :

« ان الزميل مصطفى عاصم لو ذاق مرارة الزراعة لما تكلم بكل هذا ، ويظهر عليه انه لا يعرف الزراعة ولا يعرف حالة الفلاح »(١٠٢) .

---

(٩٩) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(١٠٠) المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
(١٠١) المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
(١٠٢) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

فسحت كلمات النائب البراك مجالا جديدا للنائب المنتفكي فتجاوز حدود الادب والقانون وقال ساخرا ومثيرا عاصفة من الضحك على النائب مصطفى عـــاصم :

« ان النائب مصطفى عاصم يحق له اذا تكلم حول قانون او حول سياسة لانه رجل حقوقي وله وقوف على السياسة وعلم الحقوق ، ولكن لا اظن له الحق ان يتكلم حول الزراعة لانه لم يكن من اهل الزراعة ولا يعرف اكثر من بغـداد والى الكوت ، ولاجله فكل ما تكلمه حول الفلاح غير وارد . ان حق الفلاح محفوظ وحق السركال (السركار) وحق الملاك ، حقوق كلها مكفولة في هـذا القانـون ولولا السـراكيل (السراكير) والملاكون والامراء وارباب الفخامات والمعالي الذين ذكرهم لما حفرت الانهار وتوسع نطاق الزراعة ... اما الفلاحون الفقراء فبالطبع لا يتمكنون من هذا العمـل لولا هؤلاء الذوات . فأرجو من حضرته (مصطفى عاصم) الا يعارض هذه اللائحـة وان يـدع الفـلاح يشتغل في فلاحته »(١٠٣) .

رد مصطفى عاصم على هذه الاقوال وشكر اصحابها الذين نسبوا له قلة معرفته بالزراعة ، ثم حذر المجلس النيابي من ان يصادق على طرق التعامل الشائعة بين الملاكين والفلاحين المبنية برأيه على الظلم والطرق غير المشروعة فيجعل منها قانونا(١٠٤) .

ان ملاحظات مصطفى عاصم الاخيرة دفعت نواباً آخرين لمهاجمته فقد وقف نائب آخر عن المنتفك (صادق حبه) فشكر النواب عـلى تنويرهـم

---

(١٠٣) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(١٠٤) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

مصطفى عاصم عما كان غافلا عنه ، واضاف قائلا بان النائب مصطفى عاصم لم يدرس القانون درسا كافيا[١٠٥] • واعقبه ياسين الهاشمي وزير المالية فدعا مصطفى عاصم الى ان ينظر الى كل من الملاك والسركار والفلاح نظرة حقوقية . وانه لابدّ ان يجد الجميع متساوين لانهم شركاء في المزرعة • وزعم الهاشمي بان اصحاب الفخامة والمعالي والباشوات يساعدون الفلاحين في بؤسهم ويشاركونهم احزانهم وينقلون مرضاهم بسياراتهم الخاصة اضافة الى المساعدات الاخرى • واستطرد وزير المالية قائلا بأن اول مستفيد من القانون هو الفلاح لانه ضمن للفلاح العمل حتى اذا كان مدينا بدين زراعي لان الملاك لن يحجز الا على ثلث راتب الفلاح الذى ترك الارض وعمل عند الحكومة او في احدى الشركات[١٠٦] •

وقد اعقب وزير المالية نائب آخر (جلال بابان) فأوضح للنواب ان مصطفى عاصم ليس له اطلاع بالموضوع واعلن عن ترحيبه باللائحة[١٠٧] •

بين الاصوات الكثيرة التي رحبت بالقانون ووصفته بانه سيجلب الرخاء للبلاد . ارتفع صوت معارض آخر (النائب سليم حسون) فقال انه سمع الكثير في هذه القاعة عن سرقات الفلاح وجرائمه بحق الملاكين ، ولكنه (النائب) يرى الفلاح جائعا لا ثوب عليه ولا بيت يسكن فيه ولا اكل يعطي لعياله . فقال يا ترى ماذا فعل هذا الفلاح بتلك الاموال التي سرقها وخنق الملاكين من اجلها ؟[١٠٨] •

جرى التصويت على اللائحة في مجلس النواب فنالت تأييد (٤٨) نائبا وعارضها (١٥) نائبا بينما تغيب (٢٢) نائبا عن التصويت[١٠٩] •

---

(١٠٥) المصدر السابق ، ص ١٤١ •

(١٠٦) المصدر السابق ، ص ص ١٤١ ــ ١٤٢ •

(١٠٧) المصدر السابق ، ص ١٤٠ •

(١٠٨) محضر الجلسة (١٩) من الدورة (٤) ، مجلد سنة ١٩٣٣ ، ص ١٥٨ •

(١٠٩) محضر الجلسة (٢١) من الدورة (٤) ، مجلد سنة ١٩٣٣ ، ص ٢٠٧ •

وفي مجلس الاعيان رحب العين حسن جلبي الشبوط باللائحة[١١٠] ووصفها العين آصف افندي بانها ستنقذ البلاد من الفوضى المستحكمة في امور الزراعة وانتقد القائلين بان اللائحة جاءت لمصلحة الملاكين وزعم بانه لا يريد ان يقول بان الفلاح العراقي يعيش في بحبوحة من العيش الرغيد وادعى بان سبب فقر الفلاح هو جهله وكسله وعدم اعتنائه بأمر صحته واضاف بان الجاهل يفعل بنفسه ما لا يفعله العدو بعدوه . وقال ان ما يروّجه البعض عن جور الملاكين على الفلاحين ليس له نصيب من الصحة ورأى ايضا ان الواجب الذي يقضي بمعالجة هذه العلل الاجتماعية يجب الا يتم على حساب غدر حقوق الملاكين[١١١] . وختم حديثه عن القانون متسائلا :

« ماذا يراد : هل ان الغني يوزع ما يملكه على الغير ؟ واذا قبلنا بهذه النظرية . وهي ان يترك الغني ماله للفقير فالجميع يصبح (يصبحون) فقراء . وهذا غير صحيح في بلاد مجموع (جميع) سكانها متمسكون بدياناتهم وكتبهم السماوية[١١٢] .

ثم تكلم العين مولود مخلص على القانون ودعا الحكومة الى الاهتمام باصلاح اوضاع الفلاحين الاجتماعية والعلمية والصحية[١١٣] . اما العين فخرالدين آل جميل فتباكى على وضعية ملاكي المدن وزعم بان موظفي الادارة لا يوفرون الدعم اللازم للملاكين ووصف الفلاح بانه مسكين يركض وراء من سماهم بالناعقين[١١٤] .

(١١٠) محضر الجلسة (١٢) الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ لمجلس الاعيان ص ٨٤

(١١١) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(١١٢) المصدر السابق ، ص ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(١١٣) المصدر السابق ، ص٨٦ .

(١١٤) المصدر السابق ، ص ص ٨٦ ـ ٨٧ .

آراء في قانون حقوق وواجبات الزراع

عندما كان مجلس الامة يناقش لائحة حقوق وواجبات الزراع ، كتبت جريدة العالم العربي مقالا رئيسا في هذا الموضوع بعنوان « هذا ما على الفلاح فأين ما للفلاح ؟ » . تحدثت فيه : عن شكوى الملاكين وذوى المزارع من الفلاح وحنقهم عليه وقولهم فيه انه يهلك الملاكين . ويسرقهم ويسلبهم وانه السبب الوحيد لخسارتهم واضرارهم(١١٥) . وجاء في المقال ايضا ان الجميع يرى الفلاح جائعا ليس عليه او على افراد عائلته ما يستر عورته فاذا كان محروما وعاريا بهذه الصورة فأين تلك الاموال التي يسرقها على الدوام؟ وفي اى بنك من البنوك وضعها ؟ وأجاب المقال على هذه الاسئلة بالقول : ان الفلاح لابد ان يسرق من اجل ان يأكل ، اذ انه لو كان يسرق من اجل ان يغتني فما باله اشبه بالحيوان(١١٦) ، واضاف صاحب المقال فأشار الى ما يردد عن عدم قبول الفلاح للتعلم والتنور ، فأتهم الملاكين المتسلطين على رقاب الفلاحين ، بأنهم سبب هذه الحالة وعلتها لانهم لا يريدون الفلاحين فاهمين مدركين كما لا يوافقون على حملهم للعيش كأبناء البشر كي لا يفلتوا من بين قبضتهم القهارة . وكي لا يحرم السادة الاغنياء من العبيد(١١٧) . واستصرخ صاحب المقال . اصحاب الضمائر ان يرأفوا بحالة الفلاح وينقذوا نصف اهل البلاد (الفلاحين) من الجهل والمرض والفقر ، ومن تلك الحياة التي قال عنها تشبه حياة عبيد (اقنان) العصور الوسطى ، وقال ان ذلك واجب على اولياء الامور . فرضته عليهم القوانين الواضحة الصريحة(١١٨) .

اما جريدة الاهالي فقد تصدت للقانون وهاجمته هجوما عنيفا ووصفت اللائحة بانها استعباد الفلاح في الماضي والحاضر والرجوع الى افكار العصور

---

(١١٥) جريدة العالم العربي ، ١٩٣٣/٥/٢٧ .

(١١٦) المصدر نفسه .

(١١٧) المصدر نفسه .

(١١٨) جريدة العالم العربي ١٩٣٣/٥/٢٧ .

الوسطى[119] . كما نشرت مقالا رئيسا بعنوان « كيف ينظرون الى الفلاح » قالت فيـه :

« اعترفوا (مؤيدو القانون) بان اللائحة لم تـأت بشيء جديد ، انما هي تشرع التعامل الحاضر والتعامل الحاضر كالتعامل في الجيل الماضي والاجيال السابقة . وهذا التعامل يحوى من الظلم افدحه واقساه . فبعد مرور العدد الكبير من القرون كيف يؤتى بلائحة يعترف الوزراء انهـا تثبت العادات القديمة ، فهل كان نصيب العراق من تقدم العالم تثبيت العادات المجحفة ؟ »[120] .

كما اشارت الصحيفة الى ان القانـون مخـالف للدسـتور والمبادىء الحقوقية[121] . وفي ٢٨ ايار ١٩٣٣ هاجمت الصحيفة لائحة القانون وذلك ضمن مقال رئيس بعنوان « اهذا هو العلاج المنتظر ! ؟ » جاء فيه :

« ان الحكومة تزرع بعملها هذا بذور مفاسد اجتماعيـة سيكلف قلقها الاجيال القادمة غاليا ، ومثل هذه اللائحة ستؤدى حتما الى نمو طبقة من عبيد (اقنـان) الاراضي تتعاظم يوما بعد يوم وتصبح عارا على هـذا الجيل وعـلى العـراق »[122] .

وفي منطقة الشطرة التي يمتلك اراضيها عدد من كبار الملاكين ابـرق سراكيل وشيوخ المنطقة الى الملك يسترحمونه ، الا يقترن القانون بأرادته ،

(١١٩) جريدة الاهالي الصادرة في ٢٤ آيار ١٩٣٣ .

(١٢٠) جريدة الاهالي الصادرة في ٢٦ آيار ١٩٣٣ .

(١٢١) جريدة الاهالي الصادرة في ٢٧ آيار ١٩٣٣ .

(١٢٢) جريدةالاهالي الصادرة في ٢٨ آيار ١٩٣٣ .

ووصفوا القانون بانه لا يتفق مع الهدف الاسمى والسعادة والحرية التي يجب ان يتمتع بها افراد الامة جميعا[١٢٣] .

وتحدث عن القانون عدد من الكتاب المحدثين فقالت السيدة وارنر ان القانون حوّل الفلاحين الى مجرد ارقاء . وانه لا يمكن مطلقا اعتبارهم مستأجرين للارض ما داموا فاقدين للضمان القانوني وحرية العمل[١٢٤] .

ووصف محمد علي الصورى القانون بانه صان ظلم الظالم وهتك حق المظلوم . وقال بان القانون سيبقى للتاريخ ليحاسب مشرعيه الذين قلبوا الحقائق[١٢٥] .

وذكر الدكتور سعدون حمادى ، ان مسألة تسديد الفلاح لجميع الديون التي بذمته ، لمصلحة صاحب الارض ، شرط مستحيل التنفيذ بسبب الديون المدورة[١٢٦] . وقال الدكتور عبدالواحد كرم : ان اعتبار الدين الزراعي دينا ممتازا وفقا لما جاء في القانون المذكور يعتبر تدخلا من الشرع في عقد العلاقة الزراعية لمصلحة الملاك[١٢٧] .

اوضاع الفلاحين في العراق

لاحظ مين Main ان ظروف الفلاحين في العراق لم تتغير منذ قرون[١٢٨] ، ووضح ان احوال الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية كانت سيئة للغاية ، لدرجة انها أثارت العطف لدى الكثير من الناس عربا واجانب ممن حلوا في البلاد وعرفوا اوضاعها ، ولا شك ان نظام

(١٢٣) برقية شيوخ الشطرة المرقمة ط / ٥١٤ والمؤرخة في ١٩٣٣/٦/٥ . المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة ز/٢ لسنة ١٩٣٢ ــ١٩٣٣ .

(١٢٤) Warrener, Land Reform and Development in the Middle East, PP. 136-137.

(١٢٥) الصوري ، الاقطاع في لواء الكوت ، ص ٤٨ .

(١٢٦) سعدون حمادي ، نحو أصلاح زراعي اشتراكي ، ط ١ ، (بيروت ١٩٦٤) ص ١٤

(١٢٧) عبد الواحد كرم ، في الاصلاح الزراعي ، مطبعة الآداب ، (النجف ١٩٧٢) ، ص ٣٠ .

ملكية الارض يعتبر حجر الزاوية في هذا التدهور العميق الذى اصاب الفلاحين . وقد عبّر عن هذه الحقيقة محمد رؤوف الحمداني فأشار الى ان الفلاح يكدّ ويجدّ طول عمره ويتحمل انواع المصاعب والمشاق ، وعند ايذان الحاصل يراه نهبا مقسما بين حصة الحكومة والعقر والطابو والى ما استورثه المتفوض من شتى الاساليب مما لا يبقي لديه ما يكفي لسد رمقه واعاشة عائلته(١٢٩) . واشار احمد فهمي : الى ان الحصة القليلة وغير الثابتة المتبقية للفلاح سلمته الى براثن فقر مدقع وضيق من العيش شديد ، تلاحظ تأثيراته في كل صفحة من صفحات حياتهم الاجتماعية(١٣٠) . وقد علل احمد فهمي هذا التدهور والانحطاط في حياة الفلاحين فعزاه ايضا الى نظام ملكية الارض، وقال ان هذه المشكلة ولّدت شعورا عميقا عند الفلاح خلاصته انه يكدّ لغيره لانه لا يعرف مصير الارض التي يزرعها اليوم ، وادعى ايضا ان ذلك حمل الفلاحين الا يكلفوا انفسهم او يتعبونها في الزراعة(١٣١) .

وعن ظروف العمل القاسية التي كان الفلاحون يعيشونها تحدث حسن محمد علي فقال : ان الشيخ كان يمارس سلطة شديدة على فلاحيه في كل مجال من حياتهم كما ان مصيرهم في يديه دائما(١٣٢) . ووصف محمد توفيق حسين جبروت الشيخ وتسلطه فقال : ان حوشية (حراس) الشيخ هم عبارة عن جهاز شرطة مسلط على الفلاحين لا يرحمهم(١٣٣) . وروى هيجكوك قصة عن تحكم الملاكين في رقاب الفلاحين فقال : ان احد الفلاحين الغارقين بالدين

---

(١٢٨) Main, _Op. Cit.,_ P. 26.

(١٢٩) _تقرير محمد رؤوف الحمداني_ ، ص ٧ ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة.

(١٣٠) _مذكرة احمدفهمي عن الازمة الاقتصادية_ ، ص ص ٥ ، ٢٠ ، م.و.ح. و. الاضبارة السابقة .

(١٣١) _المصدر نفسه_ ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(١٣٢) انظر الصفحة (٣٣١) في _هذا الكتاب_ .

(١٣٣) محمد توفيق حسين ، _نهاية الاقطاع في العراق_ ، ط ١ ، (بيروت ١٩٥٨) ، ص ٢٥ .

اضطر ، تحت تهديد الملاك بأخذ فرسه وكوخه وادواتـه ، ان يهب ابنتـه للملاك ، وقد وصف الفلاح لهيجكوك مأساته بمرارة فقال :

« الحقيقة ان المبلغ الذى انا مدين به لـه (للمـلاك) ، يفوق قيمة كل ما املك ، فلم اجد مخرجا من ذلـك الا ان اقول له هاك ابنتي خذها .. »(١٣٤) .

والواقع فقد كان كل جانب من جوانب حياة الفلاحين بمثابة صرخة انسانية بائسة تعبر عن مدى الاستغلال العميق الذى يمارس ضد هذه الفئة المحرومة من ابناء الشعب ، ذلك الاستغلال الذى ساهمت فيه القوى المتسلطة على رقاب الفلاحين ابتداءا من الدولة ونهاية (بأدوات الشيخ الآدمية) التي اوجدت لكبح جماح الفلاحين .

اشارت الوثائق الرسمية بما لا يقبل الشك الى سكوت الدولة عـن الاستغلال الذى كان يمارس ضد الفلاحين ، فأشار احمد فهمي الى التزام مؤسسات الدولة المسؤولة الصمت ازاء الاستغلال الفظيع الذى يمارسـه الملاكون والمتصرفون بالاراضي بحقوق الفلاحين واتعابهم ، وقـد اوضح فهمي ذلك فقال :

« لم يخطر ببال احد النواب(١٣٥) ان يسأل عن حساب ما يصيب الالوف من الفلاحين مما يجمع في البيادر تحت تلك التأثيرات والمصاعب على مـر السنين من ثمرة مساعيهم من محصول تلك المقاطيع (المقاطعات) التي تعود اليه (محسن ابو طبيخ) والى امثاله والتي تعد سعتها بآلاف المشارات ، ثم عـن نسبة

---

(١٣٤) فلانين (المستر هيجكوك وزوجته) ، الحاج ريكان أو عرب الاهوار ، ترجمة الدكتور جميل سعيد والدكتور ابراهيم شريف ، مطبعة العاني ، (بغداد ١٩٦٦) ، ص ١٤٥ .

(١٣٥) كان احمد فهمي يشير الى خطبة لمحسن أبو طبيخ ، في مجلس النواب والتي تباكى فيها على حالة الفلاحين .

ما يقدم من هذه المحصولات الى السيد المحترم ورفاقه كمستقمين (مستثمرين) في هذه الاراضي ، وان حصة الحكومة تستوفى من هؤلاء السراكيل (السراكير) والمشايخ (الشيوخ) كالاصول المعتادة ولم يحاول احد من النواب معرفة كيفية تحقق هذه الرسوم سواء كان بزيادة او بنقصان ووجهة تأثيرها على الفلاحين الذين يشتغلون في تلك الاراضي »[١٣٦] .

ودمغت وثيقة رسمية اخرى الدولة والشيوخ والملاكين لتعاونهم على نهب الفلاحين ، وقد جاء في هذه الوثيقة :

« ولو لم تأخذ الحكومة دراهم الفلاح لسارع الشيخ الجشع او السركال او التاجر الذى يعيش بالربح (الربا) الى تنظيف جيب الفلاح »[١٣٧] .

وفي عصبة الامم اثارت الضرائب الثقيلة المفروضة على الفلاحين العراقيين ممثلي لجنة الانتدابات فنبهوا اعضاء الوفد البريطاني[١٣٨] الى ان الاساليب المتبعة في جباية الضرائب لا تنسجم ومبادىء العدالة الاجتماعية ذلك لان الفقراء وعموم الفلاحين يتحملون الوزر الاعظم منها ، بينما لايدفع منها سكان المدن وكبار الملاكين غير الشيء القليل[١٣٩] .

---

(١٣٦) تقرير أحمد فهمي عن الايرادات ، ص ٢٠ ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(١٣٧) تقرير سكرتير الواردات الى وزير المالية المؤرخ في ١٩٢٦/٢/٢٣ م.و.ح.و. الاضبارة ز/١/١ لسنة ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ .

(١٣٨) وهما السر هنري دوبس H. Dobbs والمستر بورديلون B. Bourdillon

(١٣٩) League of Nations, Minutes of the twelfth session, (Geneva 1927), PP. 18-19, Minutes of the sixteenth sebssion, (Geneva 1929), P. 37.

بلغت احوال الفلاحين في منطقة الغراف درجة من التدهور ، حتى انها اثارت انتقادا عنيفا ضد الحكومة في مجلس الامة[١٤٠] وعلى صفحات الجرائد[١٤١] ، وفي تقارير المفتشين الاداريين[١٤٢] .

وفي اراضي التعبات[١٤٣] ، حيث يعتبر التعاب والمالك اطراف شركة في استثمار الارض ، يقدم الفلاح (التعاب) العمل ويقدم المالك الارض ، كانت حقوق التعابة معرضة الى الكثير من الغمط والاجحاف بسبب تزوير الملاك للعقود وجهل الفلاح للاحكام الشرعية التي يجرى ترتيب العقود وفقا لها[١٤٤]. اما في الاراضي المروية بالمضخات ، فقد عبرت احوال الفلاحين السيئة للغاية عن استغلال فضيع لا مثيل له ، وبلغ من سوء اوضاعهم هذه انها اثارت المستر كيجن المفتش الادارى لمنطقتي كربلاء والديوانية ، فرفع بذلك تقريرا[١٤٥] الى المعتمد السامي الذى بدوره كتب الى الحكومة يحذرها من مخاطر الحالة السيئة التي ابتلى بها فلاحو الاراضي المشار اليها[١٤٦] .

---

(١٤٠) محضر الجلسة (١١) من الدورة الانتخابية (٢) لمجلس النواب ، الوقائع العراقية الصادرة في ١٩٢٨/٧/١٢ .

(١٤١) جريدة صوت العراق ١٩٣٠/٥/١٤ .

(١٤٢) التقرير المالي لشهر أيلول ١٩٢٤ الخاص بلواء الكوت ، م.و.ح.و. الاضبارة 49/M/3 تسلسل ١٤ .

(١٤٣) وهي نوع من المغارسة خاصة في منطقة البصرة . أنظر : سليمان فيضي ، أصول التعبات واحكامها في البصرة ، مطبعة التايمس، (البصرة ١٩٤٦) .

(١٤٤) المصدر نفسه ، ص ص ١٧ — ٢٠ .

(١٤٥) مذكرة عن أحوال الفلاحين في اراضي مناطق الزراعة الشتوية المروية بالمضخات ، م.و.ح.و. الاضبارة ز/١/١ لسنة ١٩٢٦ .

(١٤٦) The High Commissioner for Iraq to the Ministry of Finance, No. 2340 dated 2nd/Feb. 1927;

انظر ايضا : مقترحات المعتمد السامي لتحسين احوال الفلاحين في هذه المناطق المدونة في كتابه المرقم ٩٥٥٥ والمؤرخ في ١١ / آب ١٩٢٦ الكتابان محفوظان في م.و.ح.و. الاضبارة ز/١/١ لسنة ١٩٢٦ .

وفي نفس الموضوع كتب المفتش الاداري لمنطقتي الكوت وديالى فقال :
ان فلاحي الاراضي التي تروى بالمضخات ، في هذين اللواءين ، عاجزين حتى عن تأمين معيشتهم(١٤٧) .

ولم تكن حالة الفلاحين في المقاطعات المفوضة بالطابو احسن حالا من اوضاع اقرانهم الفلاحين في المناطق الاخرى ، اذ انهم كانوا معرضين للطرد من الارض بمشيئة الملاك . ومع ان علاقات الانتاج القبلية وخاصة في منطقة الكوت وديالى كانت ما تزال تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجماعة الفلاحين . وان هذا النمط من العلاقات قد يعرقل مساعي الملاك في هذه المسألة (طرد الفلاحين) لما قد تثيره اجراءات من هذا القبيل من نزاعات بين الملاك والقبيلة الا ان التقارير الرسمية المرفوعة بهذا الشأن(١٤٨) تشير بوضوح الى تعاطف المسؤولين مع الملاكين لتأمين مساعيهم الرامية لطرد الفلاحين بزعم التخلص من العمال (الفلاحين) غير المقتدرين والادعاء بتحسين المقاطعات(١٤٩) . ان قضية دعم الملاكين في اخراج الفلاحين من اراضيهم (المفوضة بالطابو) كانت من الاهمية بمكان ، انها شغلت مشاور وزارة الداخلية وحملته على اخذ رأى مشاور وزارة العدلية(١٥٠) ، ليساعده

---

(١٤٧) التقرير السري الصادر من دائرة المفتش الاداري للوائي الكوت وديالي المرسل الى مستشار وزارة الداخلية ، المرقم س / ٣٤٣ والمؤرخ في ١٩٣١/١٠/٤ ، المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة 2/15 لسنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ .

(١٤٨) Office of the Administration Inspector of Kut and Diyala No. C/172 dated 30th/May/1931.
المحفوظ في م .و.ح.و. الاضبارة 2/15 .
Office of the Administration Inspector of Kut and Diyala No. C/316 dated 17/9/1932.
المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(١٤٩) Ibid.,
م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(١٥٠) The Adviser to the Ministry of Interior to the Adviser to the Ministry of Justice, No. C/1634 dated 1st/June/1931.
المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

في ايجاد طريقة قانونية يمكن بواسطتها دعم الملاكين نظرا لعدم وجود مادة قانونية في نظام دعاوى العشائر تعطي املا باصدار قرار بترحيل الفلاحين لمصلحة الملاكين • وقد اجاب مشاور وزارة العدلية على طلب مشاور وزارة الداخلية واخبره بامكان استغلال المحاكم المدنية لهذا الغرض وشرح لمشاور وزارة الداخلية ذلك تفصيلا فقال :

« اذا اراد (ب) اخراج (ج) فانه ينبغي على الاول اقامة الدعوى على الثاني بصفة كون الاخير شخصا لا حق له ان يمكث في الارض •• وهكذا يطلب اخراجه منها • واذا لم يكن لدى (ج) سندا يؤيد وجوده فالقرار يصدر ضده ، اما اذا ابرز مقاولة تحيز له البقاء في الارض فعلى (ب) ان يطلب في بادىء الامر الغاء المقاولة مبينا الاسباب التي يمكنه الاستناد عليها وعند الغاء المقاولة يعتبر (ج) متجاوزا على الارض »(١٥١) •

لعل الباحث يعجب اشد العجب عندما يجد ان اركان المشورة البريطانية في العراق ، الذين سلمت البلاد بايديهم ليساهموا في انهاضها من كبوتها ، يتآمرون على الفلاح المسكين القابع في كوخه الحقير يطاردونه في وطنه ولقمة عيشه •

كانت اعمال السخرة والحشر من ابشع انواع الاستغلال لاتعاب وجهود الفلاحين ، حيث كانت نتائجها الآنية والمستقبلة تذهب لمنفعة الشيوخ والملاكين ومع ان الواجب كان يحتم على الدولة ان تسير بخطى سريعة لالغاء مثل هذا العمل الجماعي الاجباري ، فان الوثائق الرسمية اشارت بوضوح الى مساهمة الحكومة في تنظيم اعمال الحشور مختطة بذلك الاساليب ذاتها التي سار عليها الاتراك والانكليز في الماضي • ومن طريف الصدف ان يتم العثور على

---

(١٥١) ترجمة كتاب مشاور وزارة العدلية المرسل الى مشاور وزارة الداخلية المرقم ١٨٩ في ١٩٣١/٦/٢ ، المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة السابقة.

وثائق رسمية تنتقد هذه الاعمال القسرية(١٥٢) واخرى تدين الحكومة بـ اجبارها ما لا يقل عن ٢٥٠ رجلا يوميا ، خلال عام ١٩٢٤ ، للقيام باعمـ الحشور القسرية(١٥٣) . وهكذا فانه استنادا الى ما جاء في هذه الوثيقـة يتضح ان (٩١٢٥٠) رجلا كانوا يعملون مجانا وبصـورة قسرية لمصلحـ الحكومة وذلك خلال عام ١٩٢٤ ناهيك عن الاعمال القسرية التي كان يمار الشيوخ والملاكون ضد ابناء العشائر ، وقد ناقشت جريدة الاستقلال هـ القضية فقالت :

« ان جولة واحدة في الفرات تريك الشيء الكثير في رابعة النهار ، فالسدود (الترابية) في موسم الفيضان يساق اليها ابناء القبائل ليقيموها ويحرسوها بدون اجـر ، مـع ان الحكومة تجبي منهم الضرائب والرسوم ما يكفي لاقامـة السدود واعمال اخرى »(١٥٤) .

وانتقدت الجريدة ايضا تشغيل الفلاحين في تعبيد شارع الحميد (الشامية) ــ ابي صخير ــ الفيصلية (المشخاب) ممـا ادى الى اهمـا البساتين وتلف المحاصيل »(١٥٥) .

اما جريدة البلاد فقد انكرت على الحكومة قيامها بحجز الاملاك المنقو للعائلة الفلاحية من قبيل بقرة ، دولاب ، مرآة ... الخ ممن لم يتمكنو تسديد ما عليهم من الضريبة (حصة الحكومة)(١٥٦) .

---

(١٥٢) تقرير شهر شباط لسنة ١٩٢٤ المسجل في واردة وزارة الداخلية برقم ٥٦٧٨ والمؤرخ في ١٠ / ٣ / ١٩٢٤ المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة 48/L/4 تسلسل ٤٩ .

(١٥٣) الكتاب المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء المرقم ر ١٠ والمؤرخ في ١٩٢٤/١/٢٩ المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة د/ب لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ .

(١٥٤) جريدة الاستقلال الصادرة في ١٩٢٨/١٢/١٨ .

(١٥٥) المصدر نفسه ، الصادرة في ١٩٢٨/١٢/٢٤ .

(١٥٦) جريدة البلاد ، الصادرة في ١٩٣٠/١١/٢٨ .

وفي مقال بعنوان « الفلاح يستغيث والحكومة لا تسمع » كتبت جريدة صدى الاستقلال عن اوضاع الفلاحين المزرية فقالت :

« الفلاح يستغيث ويقدم الشكوى تلو الشكوى ويستعطف الوزارة في اليوم الواحد الف استعطاف واسترحام ولكن النتيجة لم تزل صفرا على اليسار ، وهذه العرائض يتكرر نشرها من ضعفاء مساكين نكبوا بجهودهم وضاع عليهم تعبهم في اعمالهم الزراعية ، وبالاخير انتهوا الى هذا المصير الاسود الجائر ... امن العدل والشرف ان يختال فريق من الناس زاهيا جذلا منعما بالمال الوفير ، بينما الفلاحون يساقون السجون لبقايا ضرائب ظلت بذممهم ، قعدهم الضيق عن ادائها ؟ وقد يكون من هذه البقايا آنات معدودات[١٥٧] يساق من اجلها المدين الى غيابات الحبس »[١٥٨] .

اما جريدة الاهالي ، فقد دأبت على نشر تحقيقات واقعية اعطت فيها صورا بائسة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحزنة التي يعيشها الفلاحون في العراق[١٥٩] .

هذا عن واقع الفلاحين المؤلم الذى كان واضحا للجميع ، اما المستقبل الذى كان في حكم الغيب آنئذ فلم يكن أيضا يخفي على كثير من الناس ، وقد قال احمد فهمي في ذلك : ان اوضاع الفلاحين هذه لابدّ ان تؤثر في حالتهم الروحية تأثيرا اليما ، وحذّر من ان هناك من الدلائل ما تشير الى ان الفلاحين

---

(١٥٧) الآنة من أجزاء الروبية وتساوي (٤) فلوس .

(١٥٨) جريدة صدى الاستقلال الصادرة في ١٩٣٠/١١/٢٨ .

(١٥٩) جريدة الاهالي الصادرة في ١٩٣٣/٤/٢٤ .
١٩٣٣/٤/٢٦ .
١٩٣٣/٤/٢٩ .
١٩٣٣/٥/٦ .
١٩٣٣/٥/٢٢ .

سيظهرون من حين الى حين آثار هذه الانفعالات النفسية »[١٦٠] • واشار الى هذه الحقيقة بصراحة اكثر فان اس J. V. Ess فقال : ان ثورة العبيد (الزنج) التى حدثت في العراق ايام العباسيين يمكن . في ظل الظروف الحالية ان تتكرر ثانية[١٦١] •

الهجرة من الريف الى المدينة

كان من نتائج الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي عاشها الفلاحون في العراق والتي كان في مقدمة اسبابها اسلوب التصرف بالارض والفوضى في توزيع المياه وما نجم عن ذلك من فاقة وحرمان ، خلق حالة نفسية مريرة دفعت الفلاح الى هجر ارضه ، اعز ما يملكه في الوجود[١٦٢] •

في السنوات العشر الاولى من عمر الدولة العراقية كان سكان الارياف وهم سكان المناطق المجاورة للمدن ، وخاصة كبرى المدن ، يعانون اكثر من غيرهم من مساوىء العلاقات الاجتماعية الانتاجية الجديدة . وكان انتقال اراضيهم الى ملاكي المدن من جهة واحتكاكهم المستمر بالمجتمع المدني من جهة اخرى قد اديا الى نتيجتين مهمتين هما :

١ ـ تحلل العلاقات الاجتماعية القبلية •

٢ ـ تحسس الفلاحين لواقع الظلم الاجتماعي والانحطاط المادى الذى يعيشونه •

والحقيقة فان في هاتين النتيجتين مبررا كافيا للهجرة من الريف الى المدينة ، خاصة وان مؤثرات الجذب المادية والنفسية في المدينة كانت موجودة على

---

(١٦٠) تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٦٢ ، م•و•ح•و• الاضبارة السابقة •

(١٦١) Ess, Meet the Arab, P. 13.

(١٦٢) كتاب الديوان الملكي المرقم ج/١٦٣ والمؤرخ في ١٢/٤/١٩٣٠ المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة ز/١/١ لسنة ١٩٣٠ •
حسن محمد علي ، الاصلاح الزراعي واعمار الاراضي ، الصفحة ع •

الدوام ، ومن ذلك يمكن الحكم بان اول اشكال الهجرة من الريف الى المدينة في العراق قد حدثت في المنطقة الوسطى ، اى من ارياف المنطقة الوسطى الى مدنها الكبرى كبغداد والحلة ، بينما تأخر ذلك في المنطقتين الجنوبية والشمالية بسبب ظروف البيئة القبلية ، وقوة العلاقات الاجتماعية القبلية فيهما . ويمكن التثبيت من ذلك بمراجعة الاحصائية[١٦٣] التالية :

المناطق	نسبة السكان في الريف	نسبة السكان في المدن	نسبة السكان البدو
المنطقة الوسطى في سنة ١٩٠٥	٧٨٪	١٥٪	٧٪
المنطقة الوسطى في سنة ١٩٣٠	٥٦٪	٣٦٪	٤٪
المنطقة الجنوبية في سنة ١٩٠٥	٧٢٪	٩٪	١٩٪
المنطقة الجنوبية في سنة ١٩٣٠	٨٣٪	٩٪	٨٪
المنطقة الشمالية في سنة ١٩٠٥	٤٧٪	٢٥٪	٢٨٪
المنطقة الشمالية في سنة ١٩٣٠	٦٦٪	٢٣٪	١١٪

ومن هذه الاحصائية ، يمكن الاستنتاج بان نقلتين اجتماعيتين مهمتين حدثتا في العراق خلال الفترة من عام ١٩٠٥–١٩٣٠ ، وهاتان النقلتان هما :

١ – نقلة اجتماعية في المنطقة الوسطى تضمنت هجرة سكان الريف الى المدينة .

٢ – نقلة اجتماعية في المنطقتين الجنوبية والشمالية تضمنت انتقال السكان البدو وتوطنهم ، مما ساعد على اتساع حجم الريف العراقي في المنطقتين المذكورتين (الجنوبية والشمالية) .

لابد من القول ، بعد ان عرفت عوامل الدفع والهجرة من الريف الى المدينة بان من اهم عوامل الجذب في المدينة العراقية خلال الفترة من

(١٦٣) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق جـ ١ ص ٥٣ .

١٩١٩ـ١٩٣٠ هو التشكيلات الجديدة لقوات الشرطة والجيش ، اضافة الى فرص العمل المتزايدة والامل بتحسن الوضع المادى والنفسي للفلاح المهاجر(١٦٤) .

ومن الجدير بالذكر ان ما ذكر سابقا لا يعني ان المناطق الاخرى لم تحدث فيها الهجرة الى المدينة مطلقا ، بل يمكن القول ان هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة ، قد تأخرت حتى وقت لاحق ، وقد اشار الى ذلك الدكتور شاكر مصطفى سليم فقال :

« وهاجر سكان الاهوار آلافا تجذبهم مغريات الكسب في المدن وتدفعهم قساوة الشيوخ وتردى اسعار المحاصيل الزراعية ينشدون حياة افضل ، وبلغت هذه الهجرة ذروتها بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣١ .. »(١٦٥) .

ان تفاقم الهجرة من الريف الى المدينة جعل منها ظاهرة اجتماعية خطيرة ، لنتائجها على المجتمع المدني ولانها شكلت تهديدا جديا لمصالح القوى المستغلة (بكسر الغين) نظرا لان الفلاحين كانوا مادة رئيسة للاستغلال الدائم الى جانب الارض . وهكذا كان قانون حقوق وواجبات الزراع محاولة لكبح جماح الفلاحين وربطهم بالارض وايقاف الهجرة نحو المدينة ، غير ان جميع التدابير لم تستطع ان توقف هذه الهجرة ولا ان تحد منها(١٦٦) .

---

(١٦٤) انظر في هذا الموضوع :

Henry Field, Arabs of Central Iraq (Chicago 1935), Vol. IV, P. 96;

حامد عبد الحسين السالم ، الهجرة من الريف الى الحضر ، اطروحة ماجستير غير منشورة ، ص ص ١٨٢ ، ١٨٣ . شاكر مصطفى سليم ، الجبايش ، مطبعة الرابطة ، (بغداد ١٩٥٦) ، ص ٣٩ .

(١٦٥) سليم ، المصدر السابق ، الصفحة السابقة .

(١٦٦) حسن محمد علي ، المصدر السابق ، الصفحة ع .

نتائج الهجرة من الريف الى المدينة

استقبلت المدينة افواج الفلاحين المهاجرين الذين كانوا في حالة يرثى لها من الفاقة والحرمان ، وكانوا قد خلفوا في الريف كل ما يملكونه من وسائل الانتاج ، فقد استولى الملاكون والشيوخ واصحاب المضخات على الارض ، كما دفع الفلاح بقرته وادواته الزراعية ومحراثه الخشبي واثاثه المنزلي ليفي ديون الملاك ، ولم يعد يملك غير قوة عمله التي كان مستعدا لبيعها في المدينة بأبخس الاثمان ، كي ينال الخبز الذى يعيش هو وعائلته به . والواقع فقد وفرت هذه الايدى العاملة الرخيصة مجالا مهما للتطور العمراني والصناعي في المدينة(١٦٧) ، وفسحت المجال لرأس المال بالتحرك لاستثمار واستغلال هذه القوى العاطلة عن العمل ، مما ساعد على استيعاب هذه الاعداد المهاجرة ، وبالتالي زيادة الطلب عليها . وهكذا كلما احتاجت المدينة الى اعداد جديدة من العمال ، تقاطر المئات من الفلاحين على المدينة لسد النقص الحاصل في عرض العمال في سوق العمل(١٦٨) . ومع ان هذه الهجرة احدثت في البداية زيادة في الدخل القومي وتحسن في مستوى معيشة العوائل الفلاحية وزيادة في معدل الدخل الفردى ونموا في عدد السكان وتوسعا في الصناعة والاعمال الاخرى(١٦٩) ، فان بقاء الريف كمون دائم للمدينة بالعمال ادى الى زيادة الوافدين منهم ، مما سبب انخفاضا في اجورهم ، حتى تدهورت احوالهم تدهورا مزريا(١٧٠) ، ووصلت عصبة الامم اخبار سيئة عن احوالهم ، فكانت موضوع مناقشات بين اعضاء لجنة الانتدابات . فقد طلبت اللجنة من ممثلي بريطانيا اعداد تقارير مفصلة عن اوضاع العمال في العراق(١٧١) ، اما ممثلو بريطانيا فقد زعموا بان

---

(١٦٧) Hassan M. Ali, Op. Cit., P. M.

(١٦٨) Ibid., P. M.

(١٦٩) Ibid., P. M.

(١٧٠) سليم ، المصدر السابق ، ص ٣٩ . جريدة الاخبار في ١٩٣١/١١/١٨ .

(١٧١) League of Nations, Minutes of the Ninteenth session, (Geneva 1930), P. 104.

الحكومة العراقية ستبدأ في اقرب وقت ممكن لتأسيس مؤسسة خاصة تشرف على شؤون العمال . كي تنقذ الطبقة العاملة من الاستغلال والظلم النازل بها[١٧٢] .

الدعوة للاصلاح

لم تقتصر الدعوة لاصلاح اوضاع الفلاحين والعمال في المحافل الرسمية الدولية فحسب[١٧٣] ، اذ ان بداية الثلاثينات من القرن الحالي شهدت حملة شعبية واسعة كان هدفها اجبار الحكومة على القيام بالاصلاح الاجتماعي المنشود .

قادت جماعة الاهالي في الفترة المذكورة هذه الدعوة واصدرت لهذا الغرض جريدة الاهالي لتكون منبرا يوصل صوتها الى الشعب والحكومة على السواء[١٧٤] ومن المعتقد ان جماعة الاهالي كانوا متأثرين بالافكار والمبادىء العامة للفلسفتين الاشتراكية والشيوعية التي كانت منتشرة في اوربا يومذاك . الا انهم لم يكونوا دعاة الى تينك الفلسفتين ، وقد اكد الدكتور فاضل حسين ذلك فأشار الى ان جماعة الاهالي لم تكن لهم فلسفة اشتراكية او شيوعية بالمفهوم الغربي لهاتين الكلمتين فحاولوا اشتقاق كلمة جديدة هي « الشعبية » بدلا من الكلمتين الغربيتين[١٧٥] .

والشعبية كما فسرتها جماعة الاهالي بانها وجهة نظر معينة تجاه مشاكل المجتمع المختلفة[١٧٦] ، فدعت الدولة للسير على خطة اقتصادية ملائمة

---

(١٧٢) Ibid., P. 104.

(١٧٣) جاء في محضر الجلسة التاسعة عشر للجنة الانتدابات ان ممثل منظمة العمل الدولية كان يعتقد بأن التشريعات والانظمة الخاصة بالعمال في العراق يجب أن تتسع دائرتها لتشمل العمال الصناعيين والزراعيين . انظر : Minutes of the Ninteenth session, P. 104.

(١٧٤) الدكتور فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الدمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، مطبعة الشعب ، (بغداد ١٩٦٣) ، ص ٤ .

(١٧٥) حسين ، المصدر نفسه ، ص ٩ .

(١٧٦) جماعة الاهالي ، الشعبية ، المبدأ الذي تسعى « الاهالي » لتحقيقه ، مطبعة الاهالي ، (بغداد ١٩٣٢) ، ص ١ .

لوضع البلاد الاقتصادي وحاجات الشعب ، ودعت الى تأمين سيطرة الدولة على الصناعات المهمة في البلاد سواء برأسمال مباشر منها او اشتراكها مع الافراد(177) . ودعت الدولة ايضا الى توفير بعض الخدمات العامة المهمة كالسكك الحديد والبواخر ومشاريع الكهرباء والماء وغير ذلك(178) .

وفي ميدان الزراعة دعت جماعة الاهالي الحكومة لتوزيع الاراضي الاميرية على الفلاحين والعمل على تأسيس الجمعيات التعاونية كما حثت الدولة على تقليل الفوارق الاقتصادية بين ابناء الشعب ، واكدت الجماعة ايضا بان واجب الحكومة يقضي ان تهيأ فرص العمل للجميع(179) .

كانت الشعبية تمثل صورة من صور الدعوة للاصلاح الاجتماعي والسياسي وقد تطورت الجماعة المؤمنة بالشعبية لتتحول الى حزب اشتهر خلال العهد الملكي بسمعته الوطنية والراديكالية(180) . على ان ظهور الطبقة العاملة والمشاكل الاجتماعية الكثيرة التي رافقت عملية الهجرة الى المدينة . ساعد على انتشار المبادىء الشيوعية في صفوفها . وكانت هذه الاوضاع تربة ملائمة لنمو حزب سياسي للطبقة العاملة في العراق .

التربية والتعليم ١٩١٤ - ١٩٣٢ م

خلفت مشكلة الاراضي في العراق بين الفئات المسحوقة من ابناء الشعب اوضاعا اقتصادية واجتماعية مزرية ، وفي ظل هذه الاوضاع السيئة فقدت هذه الطبقات قدرتها على ممارسة الامكانات الطبيعية للنهوض بالانسان وتربيته تربية سليمة ، وبعبارة اخرى ان طبيعة علاقات الانتاج

---

(١٧٧) جماعة الاهالي ، المصدر نفسه ، ص ص ٣ - ٤ .

(١٧٨) جماعة الاهالي ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(١٧٩) جماعة الاهالي ، المصدر السابق ، ص ص ٤ - ٥ .
انظر ايضا اعداد جريدة الاهالي لسنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ المحفوظة لدى الاستاذ نصير الجادرجي ، وقد وردت الاشارة الى بعض هذه الاعداد .
انظر : ص ٣٦٥ في هذا الفصل من الكتاب .

(١٨٠) حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ص ٣٩٩ .

القائمة فرضت على الطبقات المسحوقة نسطا من التربية يناقض ابسط مقومات الحياة الانسانية السليمة . واشاعت بين الصفوف مثل وقيم المجتمع الاقطاعي المتمثلة بقبول واقع التبعية الاقطاعية والانقياد لها واطاعتها طاعة عمياء . والتسليم بقدسية الملكية وحق الملاك وحده فيها .

ازاء هذه التربية السقيمة دأب الملاكون والمتصرفون بالارض على اشباع افكار هؤلاء الناس بكل ما يسلكون من اساليب الخداع والتضليل . والا فان القهر مصير حتمي لكل من يقف في سبيلهم .

خلال العهد العثماني . حين كانت الدولة تساهم مساهمة فعالة في استغلال الانسان والارض في العراق ، فرض على السكان واقعا تربويا وتعليميا سقيما من شأنه ان يؤدى الى ابقاء جموع السكان في غياهب الجهل وقبول واقع الظلم والاستغلال والاستعمار الاجنبي .

السياسة التربوية في عهد الاحتلال البريطاني

ذكرت المصادر البريطانية ان السياسة التربوية للسلطات المحتلة كانت تتوخي ما يلي(١٨١) :

١ ـ كسب تأييد السكان بالاعلان لهم ان الحكومة البريطانية ستمنح وجهاء المدن حق التصويت ليكون بامكان عامة الناس اتباع الحكومة والامتثال لاوامرها .

٢ ـ خلق وتربية مواطنة جيدة بواسطة طريقة تربوية تتناسب مع حاجات البلاد .

وكان في اعتقاد الساطات البريطانية ، في العراق وفي بلاد الشرق قاطبة انه يمكن تجنب المشاكل الكثيرة والانتقادات القاسية لطرق التربية المتبعة اذا سارت السلطات الحاكمة منذ البداية على الطرق الصحيحة المناسبة(١٨٢).

(١٨١) Monthly Reports, September, Report Communicated by the Director of Education, P. 71.

(١٨٢) Monthly Reports, September, P. 71.

شبّهت السلطات البريطانية العربي بالفرنسي لما يكنـه مـن احترام شديد للغته القومية ، لذا فقد اقرت السلطات المحتلة بعض المسائل كحقائق مسلم بها في قضية التربية والتعليم ، فاعترافا منها بالاهمال الشديد الـذى عانته اللغة العربية زمن العثمانيين فانها (السلطات البريطانية) اكدت الامور التاليـة[١٨٣] :

١ ـ ان اقرار لغة ثانية في البلاد يجب ان يسبقه المام السـكان بلغتهـم الوطنيـة .

٢ ـ ضرورة اقرار اللغة الفصحى كلغة للتعليم .

٣ ـ اكثار كادر التعليم العربي .

٤ ـ اعتبار قضية فتح مدرسة للمعلمين في العراق خطـوة في الطـريق الصحيح .

٥ ـ التأكيد على الطريقة الشعبية (الكتّاب) طريقة شعبية لتعليم اللغـة العربية والقرآن .

على انه بالرغم من تأكيد الانكليز لهذه المبادىء في السياسة التربوية التطبيقية ، الا ان سعيها في هذا المجال سار ببطء شديد (يواش يواش)[١٨٤] كما انه اختص بالمدينة وحدها ، بينما اهمل الريف اهمالا تاما .

يبدو ان السياسة التربوية التي اتبعتها السلطات البريطانية في العراق، خاصة في السنين الاولى التي اعقبت الاحتلال ، كانت تهدف الى استئصال

(١٨٣) Ibid., PP. 71-72.

(١٨٤) في معرض انتقاد ساطع الحصري للسياسة البريطانية في مجال التربية قال : « وفي امور الاصلاح العام اشتكت المس بيل من تسـرع البعض وقالت ان الامور يجب أن تسير بالتدريج (يواش يواش) لان الشيء الذي يكتسب بسرعة يضيع بسرعة ، كل شيء ، كل اصلاح يجب أن يتم بالتدريج » .
ويسخر الحصري من السياسة الانكليزية هذه ويستطرد فيقول انهم (الانكليز) كانوا يسخرون من الدولة العثمانية لسيرها على طريقة (يواش يواش) فاذا بهم يسيرون على الطريقة ذاتها . انظر : ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، ط ١ ، (بيروت ١٩٦٧) جـ ١ ، ص ٥٧ .

شأفة العلاقات التاريخية بين العراق وتركية ، وخلق جيل معاد للاتراك بحجة تربيته تربية قومية . هذا من جهة ومن جهة اخرى فان السلطات البريطانية اهملت قضية اساسية في التربية الوطنية والوعي الاجتماعي وهي ضرورة السعي في ردم الهوة الكبيرة التي خلقتها طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي في كل من المدينة والريف .

ان اهمال السلطات البريطانية للريف اهمالا يكاد يكون تاما وعدم تحركها لانهاء العلاقات الاجتماعية القائمة سواء منها العلاقات الاجتماعية القبلية ، باعتبارها علاقات متخلفة عفا عليها الزمن ، وعلاقات التبعية الاقطاعية ، باعتبارها علاقات لا انسانية ، يفند مزاعم السلطات البريطانية القائلة : بانها ستؤكد على ضرورة الوعي الاجتماعي وتطوير الانسان في العراق(١٨٥) .

في المجال التعليمي اكدت السلطات البريطانية اهمية المدارس العملية الزراعية باعتبارها الجانب المادي الحيوي في تطوير القطر اقتصاديا(١٨٦) . وفي هذا المضمار اكد الدكتور كراهام مدير الزراعة اهمية مثل هذه المدارس كما اقترح انشاء كلية للزراعة يعين المتخرجون فيها كمشرفين في قسم الزراعة للاستفادة من خبراتهم في تطوير زراعة البلاد(١٨٧) ، وبالرغم من ان فكرة انشاء كلية للزراعة جاءت من الطلبات الكثيرة التي قدمها الملاكون والتي اشاروا فيها الى اهمية تعلم ابنائهم للطرق الجديدة في الزراعة(١٨٨) . وبالرغم ايضا من تأكيدات الانكليز السابقة في هذا الموضوع فان السلطات البريطانية لم تقم بخطوات جدية لفتح المعاهد العلمية التي كانت البلاد في امس الحاجة اليها ، واقتصرت اعمال السلطات البريطانية في هذا المجال

---

(١٨٥) Monthly Reports, September, P. 72.

(١٨٦) Ibid., P. 72.

(١٨٧) Administration Report of the Department of Agriculture in Mesopotamia for the year 1920, (Baghdad 1921), P. 3.

(١٨٨) Ibid., P. 3.

على استقدام بعض الخبراء المصريين في زراعة القطن[189] وارسال بعثة من الطلاب الى كشمير للتدريب على انتاج الحرير[190] ، وبعثة ثانية الى الجامعة الامريكية في بيروت[191] ، على ان هذه الخطوات لم تكن جديدة فقد اكدت التقارير البريطانية : ان الملاكين في العراق اعتادوا على ارسال ابنائهم الى الهند واوربا وسوريا للدراسة في هذا الميدان[192] . ومن الملاحظ ان نشاط السلطات البريطانية لارسال الطلاب الى الخارج اقتصر على تشجيع زراعة المحاصيل التجارية التي لا يجد الفلاحون ضرورة في زرعها ويفضلون عليها المحاصيل التقليدية .

كلية الزراعة

اعلنت السلطات البريطانية انها تعاقدت مع وزارة المعارف لانشاء كلية للزراعة في الرستمية[193] ، ويقدم طه الهاشمي صورة عن واقع كلية الزراعة هذه فيقول :

« اما مدرسة الزراعة فأمرها عجيب حقا ، طلبوا متخرجي الثانويات ثم عادوا وطلبوا قبول متخرجي الصف الثاني في الثانوية ، ثم عدلوا عن ذلك ايضا . ويقال ان خمسين طالبا راجعوا للدخول ، وعندما حضر مدير الكلية (وهو

(١٨٩) كتاب القائم باعمال الحاكم المدني العام في العراق A. T. Wilson الى الجنرال اللنبي No. 22217/168170 والمؤرخ 24th July 1919 المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة 51/18 تسلسل ٧٥ .

(١٩٠) Administration Report of the Department of Agriculture in Mesopotamia for the year 1920, P. 3.

(١٩١) Administration Report of the Department of Agriculture for the year 1921, (Baghdad 1922), P. 8.

(١٩٢) Agriculture Report 1920, P. 3.

(١٩٣) Ibid., P. 3.

انكليزى) للفحص قبل سبعة منهم يتكلمون الانكليزية .. »[١٩٤] .

ولا شك فان الانكليز الذين وصفوا سكان العراق بانهم لا يسلكون غزيرة للتطور[١٩٥] . ثم نقضوا رأيهم وتحدثوا عن رغبة السكان الملحة في فتح المدارس وتطوير الزراعة[١٩٦] ، لم يجدوا لغلق كلية الزراعة في الرستمية غير التذرع بعدم رغبة الشباب العراقي المثقف بدخول كلية الزراعة . لعدم وجود التوظيف الذى يأملونه بعد تخرجهم من الكلية المذكورة . وزعموا بان الشباب العراقي ، الذى يتوق الى الوظائف السياسية ، يحتقر العمل اليدوى باعتباره مهنة غير محترمة لا تناسب اصحاب الثقافة الحديثة[١٩٧] .

لا شك انه من غير المنطقي ان تترك ملاحظة الانكليز هذه بدون رد الباحث الذى ينظر الى هذه القضية الخطيرة نظرة موضوعية دقيقة ، ان واقع الانتاج في العراق وطبيعة العلاقات الاجتماعية الانتاجية ، القبلية منها والاقطاعية ، تدحضان هذه الافتراءات البريطانية ، ان العمل الزراعي اليدوى كان في الماضي وظل في عهد الانكليز وقفا على الفلاح ، كما ان سياسة الانكليز لتسليم مقدرات الفلاحين بيد طبقة واعية من ملاكي المدن المستغلين لا يمكن ان تتفق ابدا مع التصور بان بريطانية يمكن ان تسعى الى خلق فلاح مثقف واع في الريف العراقي .

وهكذا فان تهافت ارباب السياسة والوظائف والوزراء على الزراعة ونصب المضخات وامتلاك الاراضي يفند الافتراءات البريطانية ويكشف حقيقة زعمهم حول احتقار الشباب العراقي للعمل الزراعي . فالسياسة

---

(١٩٤) طه الهاشمي ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ــ ١٩٤٣ ، ط ١ ، (بيروت ١٩٦٧) ، ص ٩٢ .

(١٩٥) انظر الصفحة (١٧٨) في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(١٩٦) Agriculture Report 1920, P. 3.

(١٩٧) League of Nbabtbibons, Minutes of the twenty first session, (Geneva 1931), P. 97.

التربوية التي اتبعتها السلطات البريطانية في العراق لابد ان تكون قد اثمرت، ولابد ان يكون هذا التحول احد نتائج هذا التسلط والاستعمار الثقافي .

لقد قوبلت اجراءات السلطات البريطانية لغلق كلية الزراعة باستغراب شديد في عصبة الامم وقيل في حينها ان الحفاظ على الكلية المذكورة هو امر ضروري في قطر زراعي كالعراق[١٩٨] .

واقع التربية في العراق

استلم المشاورون مقاليد السياسة التربوية في العراق ، ويبدو ان السلطات البريطانية كانت تنتظر تحقيق هدفين رئيسين هما :

١ ــ تنمية الروح القومية فقد تصور الانكليز بأن ذلك سيساعد على خلق الجيل العربي المناوىء للاتراك .

٢ ــ ابقاء الغالبية من سكان البلاد وخاصة الريف بلا تربية اساسية مما يسهل لها وللقوى الاجتماعية المستغلة (بكسر الغين) الاستمرار في عملية استثمار واستنزاف وسائل الانتاج واستغلال الانسان .

خلال (١٠) سنوات من عمر الانتداب البريطاني على العراق لم يزد عدد المدارس عن (٢٧٦) مدرسة بعد ان كان عدد المدارس (١٢٤) مدرسة في عام (١٩٢٠ــ١٩٢١)[١٩٩] ، ومعظم هذه المدارس كانت هزيلة ، فصفوفها معدودة ومعلموها قليلون ، فمن بين (١٥٦) مدرسة قروية كانت (١٤) مدرسة فقط من ذات الستة صفوف بينما كانت (١٣٩) مدرسة تضم ما بين اربعة صفوف فأقل[٢٠٠] . اما عدد طلاب الارياف المسجلين في المدارس القروية فقد بلغ ٩٨٦٩ طالبا فقط وذلك من اصل (٢٩٦٤٤) طالبا يمثلون عدد طلاب

(١٩٨) Ibid., P. 96.

(١٩٩) Colonial office, Special Report., P. 232.

(٢٠٠) Poul Monroe, Report of the Educational Inquiry Commission, (Baghdad 1932), P. 104.

(٢٧٦) مدرسة في جميع انحاء البلاد[٢٠١] . اما عدد المعلمين العاملين في المدارس القروية فكان (٣٨٦) معلما اى بنسبة تقل عن ٢ر٥ معلم لكل مدرسة[٢٠٢] . وكان عدد مدارس البنات في جميع انحاء العراق هو (٤٩) مدرسة فقط وذلك في سنة (١٩٣٠ــ١٩٣١) الدراسية[٢٠٣] .

بلغ عدد المدارس المتوسطة في العراق ١٩٣٠ــ١٩٣١ (١٩) مدرسة منها (٣) مدارس للبنات فقط . اما المدارس الثانوية فبلغ عددها في السنة المشار اليها (١٩٣٠ــ١٩٣١) (٣) مدارس فقط واحدة في بغداد وثانية في الموصل وثالثة في البصرة[٢٠٤] .

ويبدو ان ساطع الحصرى (مدير المعارف العام)* والمسؤولين الآخرين في المعارف كانوا يجدون انفسهم عاجزين عن تحقيق الآمال بنشر وعي عام في البلاد فقد كانت هناك عقبتان رئيستان :

١ ــ عجز الميزانية المخصصة للتعليم ، فقد بلغت ميزانية السنة الدراسية (١٩٢٠ــ١٩٢١) ما يساوى (٣ر٢٪) من الميزانية العامة[٢٠٥] ، وظلت هذه النسبة لا تزيد عن (٥ر٤٪) من الميزانية العامة خلال كل سنة من السنوات (٩٢٢ــ١٩٢٦) ، كما انها (ميزانية التعليم) قدرت بحوالي (٨ر٣٧٪) من الميزانية العامة في سنة ١٩٣١[٢٠٦] .

٢ ــ سيطرة روح المحافظة ورفض التجديد على كثير من الاوساط الاقطاعية والدينية .

---

(٢٠١) Ibid., P. 104; Special Report, P. 232.

(٢٠٢) Monroe, Op. Cit., P. 105.

(٢٠٣) Special Report, P. 232.

(٢٠٤) Monroe, Op. Cit., P. 99.

(٢٠٥) Rodetic D. Mathews and Matta Akrawi, Education in Arab countries of the Near East, (Wisconisn 1949), P. 127.

(٢٠٦) Special Report, P. 231; Monroe, Op. Cit., P. 85.

★ انظر مذكراته ، المصدر السابق .

وقد ترتب على ذلك فقدان توزيع المدارس توزيعا عادلا بنسبة عدد السكان كما ادى ذلك بالضرورة الى اتساع الهوة بين الريف والمدينة ، ولما حات الثلاثينات من هذا القرن وبدات الدعوة العامة للاصلاح في عموم البلاد فان المدينة تحت رعاية الطبقة الوسطى الناشئة استطاعت ان تسبق الريف بمراحل عديدة(٢٠٧) .

كان على الحصرى ان يواجه انتقادات شديدة ، فقد قيل انه لم يستطع ان يحقق المساواة المنشودة في التربية والتعليم لكافة ابناء الشعب ، ونعتت سياسته التربوية ايضا بالدكتاتورية . واخذ عليه ازدحام مناهج التعليم والتعليم النظرى وقساوة الامتحان واهمال التعليم الريفي وتفوق المشورة البريطانية . اما نظام التفتيش فقيل انه تطور الى نوع من المراقبة الصلبة القاسية حتى اصبحت وظيفة المفتش احصاء غلطات المعلم من اجل معاقبته(٢٠٨) . وقيل ايضا بان المنهج الابتدائي يفتقد الى العلاقة بين الطفل والحياة المحيطة به(٢٠٩) . وذكر ان سبب معارضة الحصرى للتعليم الزراعي هو اعتقاده بان التربية الزراعية يجب ان تواكبها امور اخرى اهمها توزيع الاراضي على الفلاحين وتنظيم الارواء في الريف(٢١٠) .

اما تقرير لجنة منرو P. Monroe فقد اعطى اهمية كبيرة للتربية الريفية واكد على ضرورة المدارس القروية التي تعنى بالبيئة الريفية الزراعية واعتماد التطبيق العملي بدلا من الدراسة النظرية(٢١١) .

والواقع فانه رغم كون هذه المقترحات او الانتقادات(٢١٢) يمكن ان تكون اسسا حقيقية في التطور العام ، فان النظم الاجتماعية بما فيها المفاهيم

---

(٢٠٧) جريدة الاهالي الصادرة في ١٩٣٣/٤/٢٤ .

(٢٠٨) العالم العربي الصادرة في ١٩٣٣/٢/١٠ .

(٢٠٩) المصدر نفسه ، الاعداد الصادرة في ١٩٣٣/١/٦ . ١٩٣٣/١/٧ . ١٩٣٣/١/٨ .

(٢١٠) المصدر نفسه ، بتاريخ ١٩٣٣/١/١٣ .

(٢١١) Monroe, Op. Cit., PP. 27-30.

(٢١٢) انظر أيضا وجهة نظر جماعة الاهالي في الاصلاح التربوي في : الشعبية المبدا الذي تسعي الاهالي الى تحقيقه ، ص ٦ .

التربوية واساليبها وخططها . انما تتأثر تأثرا مباشرا بواقع النظام الاقتصادي في البلاد(٢١٣) هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى فان كثيرا من قضايا البلاد الاساسية كانت تخضع للتوجيه المباشر من لدن المشورة البريطانية . ولهـا وحدها الكلمة الاخيرة حسب الظروف التي تقررها المصلحة البريطانيـة لا مصلحة البلاد العليا . ومن هنا فان الموظفين العراقيين غالبـا ما يجدون انفسهم عاجزين عن العمل . وفي الوقت نفسه بقيت قدراتهم وامكاناتهـم مشلولـة .

الصحة ١٩١٤ – ١٩٣٢ م

كان اسلوب التصرف بالارض في العراق من العوامل المهمة التي ادت الى تدهور وضع الفلاحين الاقتصادي . مما اوقعهم في بؤس وفقر شديدين. وقد اشار الى هذه الحقيقة الدكتور هاشم الوترى . واضاف قائلا ان هذا الفقر سار جنبا الى جنب مع الجهل كعدو للصحة العامة(٢١٤) .

ولا شك فان التدهور الصحي في البلاد كان تنيجة جملة عوامل يأتي في مقدمتها اسلوب التصرف بالارض والاوضاع الاقتصادية المزرية الناجمة عنه(٢١٥) . ويضاف الى هذا العامل عاملان آخران هما : الاحوال الاجتماعية السيئة من جهة والبيئة الطبيعية من جهة اخرى . حيث تكون ظروف زراعة بعض المحاصيل وخاصة الرز بيئة ملائمة للامراض كالملاريـا والبلهارزيـا والانكلستوما(٢٦١) .

---

(٢١٣) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، ص ١٣٠ . الشعبية المبدأ الذي تسعى الاهالي الى تحقيقه ، ص ٦ .

(٢١٤) Dr. Hashim Witry, Health services in Iraq, (Jerusalem 1944), P. 22.

(٢١٥) Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, P. 119.

(٢١٦) Witry, Op. Cit., P. 22.

كان معظم الفلاحين يعانون من سوء التغذية[٢١٧] ، وقد نقلت السيدة وارنــر عن البروفسور كريشلي قوله :

« ان الفلاح المتوسط في العراق يمثل نموذجا مرضيا ممتازا لجملة امراض اهمها الانكلستوما والبلهارزيا والتراخوما والملاريا والبجل »[٢١٨] .

ووصف هيجكوك الحياة في جنوب العراق بانها تتمثل فيها نظريــة البقاء للاصلح ، واضاف يقول : انه رغم القذارة التي تمهد طريق الانتصار للمرض أو الموت . فما زالت الحياة قائمة في هذا المستنقع الموبوء بالملاريــا المائج بافواج الذباب وبما لا حصر له من الكائنات التي تعيش على الطين والوحــل[٢١٩] .

ذكر مين Main بان كثيرا من سكان المستنقعات لا يعرفون اسماء آبائهم الذين فتكت بهم الكوليرا[٢٢٠] وقال كوك Coke انه لا يوجــد قطر في العالم بحاجة الى الوقاية بقدر ما يحتاجه العراق[٢٢١] . وروى علي جودت الايوبي بانه وجد الكوليرا والملاريا متفشيتين في لواء الناصريــة واضاف بان الوفيات بلغت (١٩) شخصا في اليوم الواحد[٢٢٢] .

وفي عصبة الامم قيل عن العراقيين بانهم يهتمون بصحة حيواناتهم اكثر من اهتمامهم بصحتهم ، وقد برر هنرى دوبس ذلك بقوله :

« ان العراقيين لا يعارضون في معالجة حيواناتهم على حين ان الكثير يعارض في ارسال عائلته لاجل المعالجة »[٢٢٣] .

---

(٢١٧) Ibid., P. 22.

(٢١٨) Warriner, Land Reform, P. 119.

(٢١٩) فلانين ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢٢٠) Main, Op. Cit., P. 27.

(٢٢١) Coke, The Heart of the Middle East, P. 264.

(٢٢٢) الايوبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

(٢٢٣) League of Nations, Minutes of the Tenth session, P. 68.
Quotation: Coke the heart of the middle East, P. 266.

اما المدينة العراقية فلم تكن احوالها الصحية مرضية ، فالغالبية العظمى من السكان كانت ترزح تحت وطأة علاقات اجتماعية لاسلوب انتاج قائم على الاستغلال . مما ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية لعموم عمال المدن . فقد ذكر علي جودت الايوبي بأن تقارير الوضع الصحي في مدينة كربلاء مفزعة[٢٢٤] ، وقال ايضا بانه وجد في البصرة مقاهي مرخصة من السلطات البريطانية يتعاطى فيها الناس الافيون[٢٢٥] . اما في بغداد فقد وصف كوينسي رايت حالة الاطفال فقال ان اكثرهم فاقدو النظر او مرضى[٢٢٦] . ونقل ريجارد كوك بان مفتشي الصحة في بغداد وجدوا (٥٠) شخصا يقيسون في بيت واحد مؤلف من تسع غرف[٢٢٧] ، كما نقل عن فحص طبي اجرى في عام ١٩٢٠ فقال ، انه ظهر نتيجة الكشف بان ٤٤٪ ممن اجرى عليهم الفحص كانوا مصابين اصابات خطرة في عيونهم وان ١٢٪ فقدوا ابصارهم[٢٢٨] . **وتفيد التقارير الصحية المرفوعة عن مدينة بغداد خلال** ١٩١٨ــ١٩١٨ بان الوفيات كانت تزيد على الولادات في كل سنة من سنوات الفترة المذكورة ، كما توضحها الاحصائية التالية[٢٢٩] :

(٢٢٤) الايوبي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
(٢٢٥) الايوبي ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .
(٢٢٦) كوينسي رايت ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٢٢٧) R. Coke, Baghdad the city of Pease, (London 1927), P. 304
(٢٢٨) Coke, The heart of the Middle East, P. 68.
(٢٢٩) انظر التقارير الصحية التالية :
باريت هيكز ، التقرير السنوي لادارة الصحة العامة لمدينةبغداد لسنة ١٩٢٠ مطبعة العراق ، (بغداد ١٩٢٢) ، ص ٢٢ .
باريت هيكز ، التقرير السنوي لادارة الصحة العامة في بغداد لسنة ١٩٢١ ، مطبعة الحكومة ، (بغداد) ، ص ص ١٠ ، ١٣ .
Annual Report of the health Department for the year 1922, by Barrett Heggs, (Baghdad 1922) P. 10.
باريت هيكز ، التقرير السنوي لادارة صحة العاصمة لسنة ١٩٢٣ ، (بغداد ١٩٢٣) ، ص ص ٦ ، ١٠ .
د . سامي شوكت ، التقرير السنوي لادارة صحة العاصمة لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة الفلاح ، (بغداد ١٩٢٤) ، ص ص ٢٢ — ٢٣

السنة	الولادات	الوفيات
١٩١٨	٢٤٠١	٣٣٧٤
١٩١٩	٢٣٠٢	٥١٤٤
١٩٢٠	٣٤٥٠	٣٨٨٩
١٩٢١	٢٠٢٢	٥٦٦٧
١٩٢٢	٤١٤٢	٥٧١٣
١٩٢٣	٤٩٣٢	٥٨٠٤
١٩٢٤	٥٤١٥	٥٩٠٣
١٩٢٥	٤٩٨٦	٥٥٨٨
١٩٢٦	٤٤٤٠	٥٩٣٢
١٩٢٧	٥٥٧١	٦٠٥٨
١٩٢٨	٥١٦٧	٦٣٩٦

قدرت السيدة وارنر نسبة الوفيات بين الاطفال في العراق بانها تتراوح بين (٣٠٠–٣٥٠)[٢٣٠] ، كما نقل عن مدير صحة العاصمة قوله ان ان ٧٥٪ من الولادات الجديدة كانت تموت[٢٣١] .

ازاء هذا الوضع الصحي المتدهور واجهت الحكومة انتقادات شديدة، وقد ظهر من هذه الانتقادات بأنه رغم التدهور الصحي في الارياف ، فان الجهات المسؤولة لم تول القضية اي اهتمام ، وبدا واضحا ايضا النقص

مطبعة الفرات ، (بغداد) ، ص ص ٩ – ١٠ .

(٢٣٠) Warrner, Land Reform and Development in the Middle East, P. 199.

(٢٣١) محضر الجلسة الثانية للدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب ،الوقائع العراقية الصادرة في ١١/٥/١٩٢٧ .
مذكرات المجلس النيابي ، مجلد سنة ١٩٢٧ ، ص ٩٦٠ .

الخطير في المؤسسات الصحية والايدي العاملة الطبية من اطباء وفنيين[٢٣٢] ، اذ انه حتى عام (١٩٣٢) كان عدد الاطباء (١٧٢) طبيبا بضمنهم (١٥) طبيبا بريطانيا[٢٣٣] ، اى بمعدل طبيب واحد لكل (١٧٤٤٠٠) نسمة .

وقد احتج احد نواب المنتفك بسبب عدم ارسال طبيب الى قضاء الشطرة رغم مضي سنتين على بناء الاهالي لمستشفى على حسابهم في المدينة[٢٣٤] ، كما حذر النائب محمد رضا الشبيبي من ان الملاريا اصبحت مرضا وبائيا في انحاء البلاد وانتقد الحكومة بسبب عدم تخصيصها الاموال اللازمة لمكافحة الملاريا[٢٣٥] وقد اكد هذه الحقيقة الدكتور هاشم الوترى وذلك في احصائية توضح النسبة المئوية لتفشي هذا المرض في الالوية العراقية كافة[٢٣٦] .

كانت الاجراءات الوقائية هزيلة ، وكان مرض الزحار مرضا خطيرا يفتك بالكثير من الناس ، حتى ان متصرف السليمانية كتب عن ذلك في تقرير سرى ، وكان المتصرف المذكور قد هزته التقارير الصحية التي اظهرت وجود زيادة ملحوظة في عدد الوفيات بالنسبة لعدد الولادات[٢٣٧] .

---

(٢٣٢) انظر الاحصائية التي وضعها الدكتور موسيس ديرهاكوبيان عن عدد الاطباء والايدي الفنية المساعدة خلال الفترة ١٩٢٢ – ١٩٣٢ في كتابه : حالة العراق الصحية في ربع قرن ، مطبعة الاتحاد ، (الموصل) ١٩٤٨ ، ص ١١ .

(٢٣٣) انظر كلمة النائب داود الجلبي مدير الصحة العام في مجلس النواب ، محضر الجلسة (٣٦) من الدورة الثالثة لمجلس النواب ، مجلد سنة ١٩٣٢ ، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧ .

(٢٣٤) محضر الجلسة (٣٦) من الدورة الانتخابية الثالثة ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣٦ – ٣٣٧ .

(٢٣٥) محضر الجلسة (٢) من الاجتماع غير الاعتيادي الثاني للدورة الانتخابية الاولى لمجلس النواب ، المصدر السابق ، العدد الصادر ١٩٢٧/٥/١١

(٢٣٦) Witry, Op. Cit., P. 15.

(٢٣٧) التقرير السري لمتصرف لواء السليمانية لشهر كانون الاول ١٩٢٥ المرقم س ٢٩٥ والمؤرخ في ١٩٢٦/٢/٤ المحفوظ في م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة 48/F-4 تسلسل ٤٣ .

خلال السنوات من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٣٠ كانت الامراض المختلفة تفتك بالسكان فتكا ذريعا ، ويبدو من التقارير الرسمية المرفوعة بشأن الاصابات المرضية المسجلة ، ان امراضا من قبيل الكوليرا والطاعون والجدرى والحصبة والسعال الديكي والنكاف والتايفوئيد والزحار كانت امراضا متوطنة(٢٣٨) . وان الاصابات المسجلة رسميا كانت تزيد على عدة آلاف في بعض هذه الامراض . وخاصة الزحار والجدرى(٢٣٩) . اما الامراض الاخرى كالاصابة بالديدان المعوية والبلهارزيا والتراخوما والملاريا فقد كانت امراضا شائعة لابد ان تصيب كل انسان في حياته(٢٤٠) .

ان معالجة هذه الحالة السيئة لابد ان تحتاج الى جهود انسانية جبارة تتوخى انقاذ هذه الجموع الغفيرة من براثن الجوع والجهل والمرض ، وقد اشار المختصون منذ امد بعيد الى ان توزيع مباشر للارض على الفلاحين واسكان القبائل البدوية سيعجل اكثر من اى امر آخر للقضاء على الفقر وبالتالي على المرض(٢٤١) .

---

(٢٣٨) Colonial Office, Special Report, P. 75.

(٢٣٩) Ibid., P. 75.

(٢٤٠) Warrner, Land Reform and Development in the Middle East, P. 199.

(٢٤١) Witry, Op. Cit., P. 22.

مشكلة الاراضي والتطورات الاجتماعية في العراق
١٩١٤ – ١٩٣٢ م

يتضح من دراسة صفحات هذا الفصل ان مشكلة الاراضي في العراق لعبت دورا مهما في اعطاء البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي شكلا واضحا خلال مرحلتين زمنيتين من تاريخ التطور الاجتماعي في العراق • ويمكن تمييز هاتين البنيتين كما يأتي :

١ – البنية الاجتماعية للمجتمع القبلي •

٢ – البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي الحديث •

فالارض وهي الاساس المادى للمجتمع القبلي وضعت الصيغة المثالية لنظام اجتماعي تقوم العلاقات الاجتماعية بين افراده على اساس المساواة التامة ، وهكذا فان الشيخ ، وهو قائد القبيلة ، ومالك ديرتها الاسمي ، كان يحرص على تقسيم الارض بين الافراد بشكل حصص متساوية في الغالب ، وكانت طاعة افراد القبيلة وانقيادها التام له بشكل خاص وللنظم القبلية بشكل عام ، مقرونة دائما بقدرة الشيخ على اداء هذا الدور بدون محاباة ، وبعبارة اخرى بقاؤه (الشيخ) مالكا اسميا للارض ، وبدون ذلك فقد كان على الشيخ ان ينفض يديه من افراد قبيلته ، وبعبارة اخرى ايضا ان اية محاولة من الشيخ لفرض ملكية حقيقية على الارض كانت تعني فرض سلطة قهارة على افراد القبيلة والاستعانة بأساليب تعسفية غريبة على المجتمع القبلي بغية كبح جماح افراد القبيلة : ولكن سرعان ما كانت تظهر علائم الاضطراب في القبيلة والخروج على نظامها الاجتماعي وبالتالي اضطراب العلاقات الاجتماعية في القبيلة •

واذا كانت مسألة الوعي الاجتماعي لقضية مثل سيطرة الشيخ على ارض القبيلة في الماضي وقفا على رؤساء القبيلة الذين يلون الشيخ مرتبة ، فان اطراد الزمن لعب دورا مهما في نقل الوعي الاجتماعي من الرؤساء الى عموم الفلاحين حتى ان السنوات التي اعقبت الثلاثينات من القرن الحالي

شهدت هجرة جماعية للفلاحين من الريف (ارض السلف) الى المدينة . وهذا يعني بالبديهة ان الفلاح فضل مجتمعا غريبا يجهل مصيره فيه ، على ارضه وارض آبائه واجداده ، التي حقوقه فيها لا ينازعه فيها منازع ، ولكن لا حول له ولا قوة يجابه بها غاصبيها (الشيوخ والملاكين) .

وفي المجتمع العراقي الحديث ادت السياسات البريطانية والعراقية (خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي) نحو مشكلة الاراضي في العراق . الى توسيع القوة الاجتماعية المستغلة (بكسر الغين) وهذه القوة هي طبقة ملاكي المدن ، فقد سعت السلطات البريطانية الى ضم كبار موظفي الدولة والنواب الى هذه القوة الاجتماعية ، كما نجحت في اقامة تحالف بين البرجوازية النامية (ملاكي المدن) وشيوخ العثمانيين (الاقطاعيين) ، مزيلة (السلطات البريطانية) التناقض الطويل بين هاتين القوتين والذى ترجع جذوره الى السياسة العثمانية نحو مشكلة الاراضي في العراق خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

لقد ادى تحالف هاتين الفئتين الى استئثارها بمرافق البلاد العامة (السياسة الاقتصادية) واحتكارها لرأس المال المستثمر في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة ، مما ادى بالضرورة الى بطء عملية التقدم الاجتماعي ، واوقع عمال المدن وفلاحي الريف في براثن فقر مدقع وتربية غير سليمة واوضاع صحية متدهورة .

ومن الواضح ايضا ان استحواذ ملاكي المدن وشيوخ العشائر على الارض نتيجة السياسات السابقة ادت الى رسم صورة جديدة للبنية الاجتماعية للمجتمع العراقي الحديث ، ظهر فيها واضحا قوتان احداهما مستغلة واخرى مستغلة . مثل القوة المستغلة ملاكو المدن وشيوخ العشائر ومثل القوة المستغلة العمال والفلاحين .

واذا كان للمرء ان يسأل ، انه لمصلحة من كان يجرى هذا التغيير في البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي ؟ لا شك ان البنية الاجتماعية الجديدة

اوجدت خصيصا لتجعل عملية الاستغلال المادى والبشرى للعراق من لدن بريطانية عملية ممكنة ، بعد ان اثبتت التجارب (ثورة العشرين) ان الاستغلال المباشر ، الذى لا يرعى مصالح قوى اجتماعية من اهل البلاد تكون عونا وشريكا لبريطانية فيه (الاستغلال) ، مسألة عسيرة ان لم تكن مستحيلة .

الفصل السادس

المظاهر الاقتصادية لمشكلة الاراضي في العراق

١٩١٤ - ١٩٣٢

المظاهر الاقتصادية لمشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢

الارض وعلاقات الانتاج

١ – ملكية وسائل الانتاج

عند دراسة فصول هذه الرسالة يتضح ان السياسات المختلفة للحكومات المتعاقبة على العراق منذ اواخر الحكم العثماني حتى عام ١٩٣٢ كان هدفها تقنين الملكية الفردية الواسعة للارض ، العنصر الرئيس للانتاج في العراق ، كانت هذه السياسة تعني سيطرة اقلية من ابناء الشعب ، شيوخ العشائر وملاكي المدن وكبار موظفي الدولة ، على فائض الانتاج الزراعي في البلاد . وبعبارة اخرى ان هذه السياسة ادت الى حرمان الآلاف من الفلاحين والمزارعين وابناء القبائل من الاراضي التي لهم فيها حقوق تاريخية مبنية على التصرف والسكن . والواقع فان حرمان الفلاح من الارض ادى الى غمط حقوقه وتجريده تدريجيا من كل وسائل الانتاج الاخرى كان يمتلكها في ظل نمط الانتاج القبلي القديم ، وبعبارة اخرى ان الشيخ او الملاك استطاع بمرور الزمن ان يستحوذ على ادوات الفلاح اليدوية ومحراثه الخشبي وحيواناته اضافة الى الارض كما ان الفلاح اصبح فيما بعد وبالضرورة مدينا الى الشيخ او الملاك دينا لا امل له في ايفائه .

بهذه الصورة يكون الشيخ أو الملاك قد نجح في الاستحواذ على جميع وسائل الانتاج بما فيها العمل ، والواقع فان قوة العمل (جهد الفلاحين) وان كان يبدو انه ملك الفلاح ولا يمكن انتزاعه منه قسرا ، فان جملة عوامل كانت تساعد الشيخ او الملاك من الحصول على جهد الفلاحين التلقائي في العمل الزراعي منها : علاقات التبعية القبلية لنمط الانتاج القبلي القديم ، والمقاولات الزراعية (الشرطنامات) باعتبارها صورة مماثلة لعلاقات شبه اقطاعية في نمط انتاج يفوق نمط الانتاج القبلي (المشاعة القبلية) تطورا ، ويضاف الى هذين العاملين المساندة والدعم التي يلقاها الشيوخ او الملاكون من الدولة . ومع كل ذلك فقد ظل العمل ، الضمانة الاخيرة للفلاح ، مصدر

قلق للشيوخ والملاكين ، وتحت طائلة الخوف من هرب الفلاح بقوة عمله الى المدينة ، استطاع الشيوخ والملاكون دفع البرلمان من اجل تشريع القوانين التي تقيد حركة الفلاحين (قانون حقوق وواجبات الزراع) وتجعل من قوة الفلاح مادة للاستغلال الدائم •

٢ ـ توزيع الانتاج الزراعي

لما كان الاقتصاد الزراعي هو العمود الفقري للاقتصاد العراقي في الفترة ١٩١٤ ـ١٩٣٢ ، فان اسلوب المحاصة الذي يعتمد عليه الزراع في تقسيم المحصول بينهم ، يعتبر الاسلوب الرئيس لتوزيع الانتاج في العراق •

والواقع فانه مهما اختلفت طرق تطبيق هذا الاسلوب ، ومهما اختلفت النسب التي يتقاضاها كل من الملاك (الحكومة او الشيخ او ملاك المدينة) والفلاح[١] فان هذا الاسلوب (المحاصة) يعتبر الوسيلة الاقتصادية لاستغلال الفلاح [٢] فقد سبقت الاشارة في صفحات عديدة من هذا الكتاب الى آراء المختصين بشأن الحصة النهائية التي كان الفلاح [٣] يحصل عليها لقاء مساهمته في عملية الانتاج[٤] ، ولوحظ ايضا ان عملية تنظيف جيب الفلاح التي عبر عنها تقرير رسمي ، كان يساهم فيها كل من الدولة والشيوخ وملاكي المدن •[٥] وهكذا يبدو واضحا ان توزيع الانتاج في العراق كان

---

(١) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٢) ابراهيم كبة ، الاقطاع في العراق ، مطبعة المعارف ، (بغداد ١٩٥٧) ص ص ١٣ ـ ١٤ .

(٣) من الناحية النظرية تتراوح حصة الفلاح بين ٩٠٪ من المحصول كما هو الحال في الاراضي المطرية (شمال العراق) و ($\frac{1}{8}$) او ٥ر١٢٪ من لمحصول في اراضي البساتين وذلك تبعا للتصرف بالارض وطريقة الارواء ونوع المحاصيل الزراعية وكميةراس المال المستثمر في الانتاج وحسب الاتفاق (الشرطنامه) .
انظر : Hassan Mohammad Ali, Op. Cit., PP. 49-50;
الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٤) انظر مايلي في صفحات هذا الفصل من الكتاب .

(٥) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

يتخذ مسارا واضحا باتجاه الفئات المالكة لوسائل الانتاج او الحائزين لها (الارض) ، فمان Mann مثلا يستهجن تصرفات احد سادة منطقة الشنافية (احدى نواحي الديوانية) وتوسلاته من اجل انقاص تخمينات الضريبة عن اراضيه التي تبلغ حصة الحكومة منها ، (٣٠٪) ، (١٠٠ر٠٠٠)[٦] طغار من الرز ! [٧]، اما احمد فهمي الذي كان يوجه اهتمامه لانقاذ حصة الحكومة من محاولات الشيوخ لابتلاعها ، بادعائهم ضرورة الرحمة بالفلاح ، فقد كانت في اعماقه صرخة اراد فيها القول بان المتصرفين بالاراضي (الشيوخ) الذين ينهبون كل حصة الفلاح يريدون ان ينهبوا حصة الحكومة[٨] ورغم ان احمد فهمي كان يدافع عن الحقوق التصرفية لملاكي الطابو فانه يقدم معلومات خطيرة عن التطور الحاصل ، خلال عهدي الاحتلال والانتداب ، على توزيع الانتاج في منطقة الشامية ، فهو يؤكد بان ما طرأ من تخفيض على حصة الحكومة والذي كان بمعدل (١٥٪) عما كان عليه في العهد العثماني ، لم يستفد منه الفلاحون شيئا وانما ذهب الى عنابر (مخازن الحبوب) الشيوخ المتصرفين بالارض [٩]. وقد بلغ من فوضى توزيع الانتاج في بعض المناطق خلال مختلف العهود التي مرّ بها العراق ان الشيوخ المتصرفين بالارض ابتلعوا حصة الحكومة البالغة (٣٠٪) من الحاصل وحصة الطابو البالغة (٢٠٪) من الحاصل ومعظم حصة الفلاح ، اذ غالبا ما كانت الحكومة تضطر الى شطب حصتها غير المستوفاة ، كما فشل الملاكون (اصحاب حقوق الطابو) في استيفاء حصتهم بسبب ضعف الدولة وعدم قدرتها على مجابهة الشيوخ

---

(٦) انظر الملحق رقم (٢) في هذا الكتاب .

(٧) Mann, Op. Cit., P. 164.

(٨) تقرير أحمد فهمي عن الايرادات ، ص ٢٠ ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٩) تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٣٤ ، م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(المتصرفين بالاراضي) • اما الفلاح الذي كان رهينة العـــلاقات القبلية او العلاقات الاقطاعية فلم يكن بوسعه ان ينال اكثر مما يمنّ عليه شيخه[١٠] •

كان من اهم التطورات التي طرأت على توزيـــع الانتاج خـلال عهد الانتداب كما مرّ ذكرها[١١] ، ان الحكومة افلحت في توجيه عمليـــة توزيع الانتاج وجهة جديدة فقد حرصت اولا على استيفاء حصتها من الحاصل[١٢] كما اجبرت الشيوخ ، الذين توجـد في اراضيهم حقـــوق للطابو بموجب سندات خاقانية غير مشكوك بصحتها على دفع هذه الحصة الى الملاكين ، كما اجرت ترتيبات مؤقتة حول توزيع الحاصل بين اطراف المقاولة الزراعية •[١٣] ومع ذلك فقد ظل الشيوخ او السراكير يستأثرون بحصة مهمة من الانتاج الزراعي ، ففي الاراضي الاميرية ، التي تؤلف اربعة اخماس اراضي البلاد كان معدل حصة الشيخ من الانتاج تزيد عن ثلث الانتاج الكلي ، وحتى في اراضي الدليم الاميرية المروية بالكرود فان توزيع الانتاج وان كان يجري حسب الترتيب العرفي التالي[١٤] :

١٢ر٥٪ حصة الحكومة •

١٠ر٠٪ حصة المشيخة •

٥ر٠٪ حصة السركلة •

٧٢ر٥٪ حصة الفلاحين العاملين بالكرود •

---

(١٠) المصدر السابق، ص ٣٤ ، م•و•ح•و• الاضبارة نفسها •

(١١) أنظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب •

(١٢) أنظر الفصل الثالث من هذاالكتاب •

(١٣) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب •

(١٤) Office of the Administrative Inspector Hilla and Dulaim

Liwas No. C/3/4 / 48/2/A dated 8th September, 1931.

المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة 48/2/1 تسلسل ٤٨ •

فـان الواقع كان يختلف تماما ، فالشيخ الذي كـان سـركارا في الوقت عينه كان ينال ٦٠٪ من الحاصل(١٥) ، على ان يدفع منها حصة الحكومة بينما ينال الفلاح ٤٠٪ من الحاصل(١٦) . وفي الاراضي الاميرية لمنطقة الشامية كان الشيوخ او السراكير يستأثرون ايضا بمعظم الاتـتـاج الزراعي ، ولعـل الاحصائية الرسمية التي قدمها احمد فهمي في تقريره المشهور عن الشامية ، خير معين في ملاحظة هذه الحقيقة ، فقد ذكر فهمي ان توزيـع اتتاج الـرز لمساحة محدودة من اراضي ابو صخير والشامية كان يتم (مع الملاحظة بان السراكير كانوا يستأثرون بمعظم حصة الافراد) كما يأتي(١٧) :

قضاء ابو صخير المساحة بالمشارات	الحاصل بالكيلو الغرامات	حصة الافراد مقدرة بالكيلو غرامات ٧٠٪	حصة الحكومة مقدرة بالكيلو غرامات ٣٠٪	عدد الافراد	معدل حصة كل واحد منهم كغم
١٨ر٠٧٠	٩٩٣٨٥٠٠	٦٩٥٦٩٥٠	٢٩٨١٥٥٠	٢٦٠٠	٢٦٧٥

قضاء الشامية المساحة بالمشارات	الحصل بالكيلو غرامات	حصة الافراد بالكيلوغرامات بنسبة ٧٠٪	حصة الحكومة مقدرة بالكيلو غرامات ٣٠٪	عدد الافراد	معدل حصة كل واحد منهم كغم
١٤ر٧٣٠	٨١٠١٥٠٠	٥٦٧١٠٥٠	٢٤٣٠٤٥٠	٢٦٠٠	٢١٨٩

(١٥) يعود السبب في نقصان حصة الحكومة في منطقة الدليم الى ان الدولة كانت تنيط بالشيوخ مهمات ادارية ، وقد ناقش كل من احمد فهمي وأستن C. C. Asten قضـيـة فقـدان الدولـة لجزء من حصتها (١٠٪ من المحصول) بأسم المشيخة فأشار فهمي بضرورة وضع تشريع خاص في هذه القضية بينما حذر استن من العواقب الناجمة عن الغاء المشيخة في لواء الدليم . انظر : تقرير احمد فهمي عن لواء الدليم المرفق بكتاب مديرية الواردات العامة المرقم ٣١١٨ في ٢٥/٥/١٩٢٩ م ، المرفوع لرئيس الديوان الملكي المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة م/٤ لسنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ . ترجمة المطالعة المؤرخة في ١٥/٧/١٩٣١ التي نظمها سي . سي . أستن C. C. Asten الموجهة الى مشاور الداخلية المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة ز/٣/١ لسنة ١٩٣١ .

(١٦) Office of the Administrative Inspector Hilla and Dulaim, المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(١٧) تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٤٨ ، م.و.ح.و. الاضبـارة السابقة .

وفي احصائية اخرى ثبت احمد فهمي توزيع انتاج الرز ، لمساحة اكبر من مساحة الاراضي التي ورد ذكرها في الاحصائيتين المذكورتين على رؤوس (السراكير) باعتبارهم المنتفعين والمستغلين للانتاج وذلك كما يأتي[18] :

اسم المنطقة	مساحة الارض الحاصل بالمشارات	بالكيلوغرامات	عدد السراكير	عدد الزراع الذين تحت امرة السراكير
ابو صخير	١٩٦٠٠	١٠٧٨٠٠٠٠	٦٠	٢٨٠٠
الشامية	٢١٩٠٠	١٢٠٤٥٠٠٠	٥٥	٣٢٠٠

وفي الاحصائية الثالثة يمكن ملاحظة ما يلي :

١ ـ مع افتراض ان حصة السركار مساوية لحصة الفلاح (ثلث ، ثلث ، ثلث لكل من الحكومة والسركار والفلاح على التوالي) فان حصة السراكير ستكون (٥٣٩٠٠٠٠) كيلو في ابو صخير و (٦٠٢٢٥٠٠) كيلو في الشامية .

٢ ـ ان حصة كل سركار ستكون (٨٩٨٣٣) كيلو في ابو صخير و (١٠٩٥٠٠) كيلو في الشامية .

٣ ـ ان حصة الفلاح الواحد ستكون (١٩٢٥) كيلو في ابو صخير و (١٨٨٢)كيلو في الشامية .

٤ ـ ان حصة كل سركار (٨٩٨و٣٣) وزنة في ابو صخير يقابلها (١٩و٢٥) وزنة لكل فلاح في المنطقة نفسها .

٥ ـ ان حصة كل سركار (١٠٩٥) وزنة في منطقة الشامية يقابلها حوالي (١٩) وزنة لكل فلاح في المنطقة نفسها .

وهكذا مكنت ظروف السيطرة على وسائل الانتاج (التصرف بالارض) الشيوخ وملاكي المدن وموظفي الدولة ، الذين نالوا حقوق اللزمة

(١٨) المصدر السابق ، ص ٤٨ ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة .

وفي احصائية اخرى ثبت احمد فهمي توزيع انتاج الرز ، لمساحة اكبر من مساحة الاراضي التي ورد ذكرها في الاحصائيتين المذكورتين على رؤوس (السراكير) باعتبارهم المنتفعين والمستغلين للانتاج وذلك كما يأتي[١٨] :

اسم المنطقة	مساحة الارض الحاصل بالمشارات	مساحة الارض الحاصل بالكيلوغرامات	عدد السراكير	عدد الزراع الذين تحت امرة السراكير
ابو صخير	١٩٦٠٠	١٠٧٨٠٠٠٠	٦٠	٢٨٠٠
الشامية	٢١٩٠٠	١٢٠٤٥٠٠٠	٥٥	٣٢٠٠

وفي الاحصائية الثالثة يمكن ملاحظة ما يلي :

١ ـ مع افتراض ان حصة السركار مساوية لحصة الفلاح (ثلث ، ثلث ، ثلث لكل من الحكومة والسركار والفلاح على التوالي) فان حصة السراكير ستكون (٥٣٩٠٠٠٠) كيلو في ابو صخير و (٦٠٢٢٥٠٠) كيلو في الشامية .

٢ ـ ان حصة كل سركار ستكون (٨٩٨٣٣) كيلو في ابو صخير و (١٠٩٥٠٠) كيلو في الشامية .

٣ ـ ان حصة الفلاح الواحد ستكون (١٩٢٥) كيلو في ابو صخير و (١٨٨٢)كيلو في الشامية .

٤ ـ ان حصة كل سركار (٨٩٨و٣٣) وزنة في ابو صخير يقابلها (١٩و٢٥) وزنة لكل فلاح في المنطقة نفسها .

٥ ـ ان حصة كل سركار (١٠٩٥) وزنة في منطقة الشامية يقابلها حوالي (١٩) وزنة لكل فلاح في المنطقة نفسها .

وهكذا مكنت ظروف السيطرة على وسائل الانتاج (التصرف بالارض) الشيوخ وملاكي المدن وموظفي الدولة ، الذين نالوا حقوق اللزمة

(١٨) المصدر السابق ، ص ٤٨ ، م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة .

على الاراضي التي نصبوا عليها المضخات[١٩] ، من الاستحواذ عـلى فائض الانتاج الزراعي[٢٠] • والواقع فمنذ الاحتلال قدم الموظفـون البريطانيون صورا للطرق التي يقوم بها المتصرف بالارض للسيطرة عـلى حصـة الفلاح ، فلاييل Lyell مثلا يروي كيف يستحوذ الشيخ على جميع الحاصل بحجة ان الحاصل لايكاد يسد حصة الحكومة[٢١] • ويروي هي Hay بان الاغوات المتصرفين بالاراضي في المنطقة المطرية كانوا يستثمرون جهود الفلاحين ويدفعون مقابلها أكل بطونهم (الفلاحون) فقط[٢٢] •

وفي البرلمان العراقي ذكر النائب احمد الداود ان كل الضرائـب التي تفرضها الدولة يستردها الشيوخ او السراكير من الفلاحين •[٢٣] ويقـــدم محمد علي الصوري وصفا مثيرا للطريقة التـــي كان يتبعها الشـــيخ كيما يستحوذ على حصة الفلاح ، البالغة ٥٠٪ من الحاصل ، في مناطق الحاصلات الشتوية في الكوت المروية بالمضخات وذلك تحـــت اسماء مختلفـــة منها (البراطيل) او الحصة المخصومة لحساب ساقي القهوة في مضيف الشيخ و (العنبرية) او الحصة المخصومة لحساب نقل الحاصل وتخزينه في العنابر و (الشحاني) او الحصة المخصومة لحساب مراقب البيدر وكذلك الحصص المخصومة كعوض عن اجرة المحراث والبذور والدواس والسلف الزراعية المختلفة[٢٤] •

---

(١٩) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب •

(٢٠) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ص ٤٤٠ ، ٤٤٢ •

(٢١) Lyell, Op. Cit., PP. 229-230.

(٢٢) Hay, Op. Cit., PP. 95-96.

الفصل الثاني من هذا الكتاب •

(٢٣) محاضر الدورة الانتخابية الاولى من الاجتماع غير الاعتيادي الثاني بتاريخ ١٩٢٧/٥/٨ ، محاضر البرلمان مجلد الدورة الانتخابية الاولى ص ٨٧٩ •

(٢٤) الصوري ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ ـ ٥٥ •

٣ - توزيع الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي

لما كان الشيوخ وملاكو المدن يتصرفون (يسيطرون) بالاراضي وبالانتاج الزراعي فان الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي يتجه بالضرورة نحو القوى الاجتماعية المتصرفة بالاراضي والانتاج • اما الفلاحون الذين فقدوا تدريجيا حقوقهم التاريخية في الارض فقد انحطت مستويات دخولهم ، واستنادا الى اقوال المختصين فان الارقام والاحصائيات المسجلة عن الدخل الذي يناله المتصرف بالارض والدخل الذي يناله الفلاح ، صارت تظهر تباينا حادا وبصورة تتناسب تناسبا طردياً مع مرور الزمن • وقد اشار الى هذه الحقيقة كوك Hedley V. Cooke قائلاً :

« بالنظر الى ظروف الفلاحين السيئة والاستغلال الذي يمارسه الملاكون الكبار فمن الممكن القول بان الاحوال العامة قد تردت الآن اكثر مما كانت عليه في ايام العثمانيين عندما كان قسم كبير من الدخل الزراعي يوزع بشكل اقرب الى العدالة على افراد العشائر »[٢٥] •

والواقع فانه ليس هناك ارقام مضبوطة (١٠٠٪) عن دخل الفلاح العراقي خلال الفترة التي تبحث الرسالة فيها فمين Main مثلا يقول ان العائلة الفلاحية تعيش بأقل من (بني) Penny[٢٦] واحد لكل رجل ،[٢٧] وهذا يعني ان معدل الدخل السنوي لكل فرد يساوي (٣٠) شلنا او ما يعادل (١٫٥) دينارا • اما الدكتور فاضل الجمالي فهو يرى ان الفرد القبلي لا يدخله اكثر من (٢١٠) ربيات في السنة •[٢٨] اما يعادل (١٥٫٧٥٠) دينار • ويرى باقر الدجيلي ان حصة الفلاح في كل من الزراعة الشتوية او

---

(٢٥) Hedly V. Cooke, Challenge and Response in the Middle East, First Edition, (New York 1952), PP. 180-181.

(٢٦) انظر المادة (٣٢) الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •

(٢٧) Main, Op. Cit., PP. 26, 182.

(٢٨) Jamali, Op. Cit., P. 184.

الصيفية تتراوح بين ٥ ـ ٦ دنانير سنويا [٢٩]. وجاء في احصائية رسمية ان متوسط قيمة الحصة العينية للفلاح والتي تؤلف دخله السنوي كان كما يأتي [٣٠] :

(٨٠) روبية (٦ دنانير) في الالوية الشمالية .

(١٢٠) روبية (٩ دنانير) في الالوية الوسطى .

(١٥٠) روبية (١١٫٢٥٠) دينار في الالوية الجنوبية .

(١١٠) روبية (٨٫٢٥٠) دينار في البصرة .

ومن المثير حقا ان يطالع المرء اسباب انخفاض دخل الفلاح السنوي في العراق في التقرير البريطاني Special Report 1920-1931 الذي جاء فيه استنادا الى اسعار الحنطة لعام ١٩٣٠ فانه يمكن ان يقال ان معدل القيمة النقدية لحصة الفلاح (٢٥ ـ ٦٠٪ من الحاصل) من الحبوب تبلغ حوالي (٨٠) روبية (٦) دنانير في السنة وربما اكثر من ذلك بالنسبة لحاصلات الرز . اذ بلغ الدخل الفردي للفلاح منها في عام ١٩٢٨ م (٢٠٠) روبية (١٥ دينار) [٣١] ويرى التقرير البريطاني ان الفلاح لا يكتفي بزراعة الحنطة او الشعير ولذلك فان دخله لابدّ ان يكون اكثر من (٨٠) روبية (٦ دنانير) في السنة . [٣٢] ويعترف التقرير بان النظر لاول وهلة الى مثل هذا الرقم يظهر دخلا سنويا صغيرا جدا اذا ما قورن بدخل العامل في المدينة ، [٣٣] ولكن التقرير يبرر هذه الحقيقة بما ياتي [٣٤]:

---

(٢٩) باقر الدجيلي ، حصة الفلاح من الانتاج الزراعي ، مقال في مجلة عالم الغد العدد ، تشرين الثاني ١٩٤٥ ، ص ٢١ .

(٣٠) Agricultural Inspectorate, No. 10/35/46, dated 17th Feb. 1931.

محفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة ز/٣/١ لسنة ١٩٣١ .

(٣١) Colonial Office, Special Report 1920-1931, P. 239.

(٣٢) Ibid., P. 239.

(٣٣) Ibid., P. 239.

(٣٤) Ibid., P. 239.

١ ـ ان الفلاح في المعدل لا يعمل اكثر من تسعة اشهر في السنة .

٢ ـ ان الفلاح في المعدل لا يعمل خلال هذه التسعة اشهر اكثر ٤ـ٥ ساعات في اليوم الواحد .

ويستطرد التقرير فيقول : انه في اقطار قليلة في العالم يستطيع ا... ان يطعم نفسه بعمل قليل كهذا .(٣٥)

ويذكر التقرير ان الاعمار الاضافية التي يقوم بها الفلاح اوصلت خلال السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٣٠ الى ما يقارب (٢٤٠) روبية (١٠٠ دينارا في السنة . بينما كان دخل افراد العشائر الرحالة الذين يشتغلون في حرفة الرعي ، ٦٠ روبية (٤٫٥) دينار في السنة (٣٦).

على ان التقرير البريطاني الذي يحاول ان يسقط الادعاءات القائلة بانحطاط دخل الفلاح العراقي لا يذكر شيئا عن الدخل النهائي الذي تسلمه الفلاح رغم انه لم يستطع ان يخفي حقيقة الديون المتراكمة على الفلاحين ، فهو يعترف بان قليلا من الفلاحين في العراق ليسوا مدينين (٣٧). ويعترف ايضا بتفاقم الديون على الفلاحين في الاراضي المروية بالمضخات التي يديرها ملاكو المدن وقد وصلت هذه الديون الى (٦٠٠) روبية على بعض الفلاحين (٣٨).

والواقع فانه على ضوء هذه الحقائق يبدو دخل الفلاح السنوي ضئيلا للغاية اما المبررات التي يقدمها التقرير البريطاني فهي مبررات غير مقنعة اذ لا يمكن التسليم مطلقا ، في ظل الظروف التي يعيشها الفلاح ، انه كان يتسلم دخله كاملا ، مثلما لا يمكن التسليم بان هذا الفلاح كان ينال حصته كاملة .

---

(٣٥) Ibid., P. 239.

(٣٦) Ibid., P. 239.

(٣٧) Ibid., P. 240.

(٣٨) Ibid., P. 240.

ولعل الاحصائيــة التي قدمها احمد فهمي تعتبر دليـــلا خطيرا يدين المتصرفين بالارض ، فالقيم النقدية المقدرة لحاصلات منطقة الشامية كانت توزع كما يأتي .[٣٩]

			النسبة[٤٠]٪
القيم النقدية المقدرة لحصة السراكير	٢١٢٢٩٠٠	روبية	٩ر٣٠٪
القيم النقدية المقدرة لحصة الافراد	٣١٤٦٥٠٠	روبية	٦ر٤٥٪
القيم النقدية المقدرة لحصة الحكومة	١٦٢٦٧٠٠	روبية	٥ر٢٣٪

واذا استظهرنا اقــوال احمد فهمي وغيره مـــن المعنيين [٤١] واعتبرنا السراكير مسيطرين على قسم كبير من حصة الافراد الـــذين يعملون تحت اشرافهم اتضح مقدار البون الشاسع بين الدخل الذي يناله الشيـوخ وبين الدخل الذي يناله الفلاح ، وحتى اذا سلمنا ، افتراضا ، بان الشيخ سيترك حصة الفلاح دون ان يمسها فان مقدار دخل الشيخ السنوي سيكون استنادا الى الاحصائية التي نقلها احمد فهمي [٤٢]، (١٧٥٩٠) روبية في السنة بينما دخل الفلاح سيكون (٥٢٤) روبية في السنة ، ولكن الواقع يحكي شـيئا يغاير كل ما يمكن ان يفترضه الانسان ، فقد لاحظ الدكتور فاضل الجمالي في قبائل الفتلة والدليم بونا شاسعا بين دخل الشيخ ودخل الفـلاح ، وبينما يكون معدل دخل الشيخ السنوي (٢٧٠٠٠) روبيـــة فان دخل الفـلاح السنوي كان يتراوح بحدود (٢١٠) روبيات فقط .[٤٣] وجـدير بالذكر

---

(٣٩) تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٥٥ ، م.و.ح.و. الاضـبارة السابقة .

(٤٠) على ضوء الارقام التي وضعها أحمد فهمي تعتبر النسب المئوية التي وضعها أصلا غير دقيقة ، وقد قمت باستخراج النسب المئوية حسابا .

(٤١) انظر ص (٣٩٧) من هذا الفصل من هذا الكتاب .

(٤٢) انظر ص ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦ من هذا الفصل من هذا الكتاب .

(٤٣) Jamali, Op. Cit., PP. 83-84.

ان تقريرا رسميا ذكر بان مدخولات الشـيخ علي السليمان (الدليم) من حصة المشيخة (١٠ ٪ من المحصول) كانت (١٨٠٠٠) روبية وذلك عن عام ١٩٢٨ م فقط .[٤٤]

في ظل هذه الحقائق يمكن القول بان توزيع الدخل الناجم عـن عملية الانتاج كان يجري بصورة غير عادلـة وان الاسباب التي مكنت الشيوخ والملاكين (التصرف بالارض ووسائل الانتاج) من السيطرة على الانتاج قد مكنتهم بالضرورة من الاستحواذ على حصة الاسد من الدخل الزراعي . وقد ترك هذا الوضع اثاره السيئـة على المجتمع الزراعي فبينما كان الشـوخ والملاكون يعيشون في بحبوحة من النعيم كان افراد القبائـل (الفلاحون) يعيشون في فقر مدقع .[٤٥]

الدخل الزراعي والتطور الاقتصادي في العراق

١ ـ اتجاهات الدخل الزراعي

قدرت احصائية زراعية رسمية عدد المشتغلين بعملية الانتاج الزراعي في العراق (١٩٣١ م) برقم تخميني مقداره (١٧٥٥٠٠٠) نسمـة وقدرت الشباب منهم بـ (٤٣٨٧٥٠) نسمة اي ربع الرقم السابق .[٤٦]واستنادا الى ارقام اخرى ، عن متوسط دخل الفلاح في جهات مختلفة من العراق ،[٤٧] وردت في هذه الاحصائية ، فان معدل الدخل السنوي الذي يناله الفلاح في العراق يساوي (١١٥) روبية (٨٫٦٢٥) دنانير . ولما كانت الاحصائيـة الخاصة بمتوسط دخل الفلاح مبنية اساسا عـلى الارقام الحقيقيـة لحصة

---

(٤٤) تقرير أحمد فهمي عن لواء الدليم ، المرفق بكتاب مـديرية الواردات السابق ذكره المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٤٥) Jamali, Op. Cit., P. 84.

(٤٦) Agricultural Inspectorate.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(٤٧) انظر : ص ٣٩٩ من الفصل السادس من هذا الكتاب .

الحكومة المسجلة في جداول الايرادات فانه يمكن استخلاص الحقائق والنتائج التالية :

١ ـ انه ليس امرا واقعيا ان كل مزارع في العراق نال الدخل البالغ (١١٥) روبية فقط •

٢ ـ انه ليس كل ما يسجل في جداول الايرادات يعني ان الحكومة نالت حصتها كاملة من الانتاج الزراعي •

٣ ـ ان الشيوخ والملاكين كانوا يتبعون سبلا كثيرة للمغالطة من اجل انقاص حصة الحكومة •

٤ ـ ان مجموع الدخول التي ينالها الافراد العاملون في الانتاج الزراعي (مقدرة بنسبة ٥٠٪) [٤٨] تساوي مبلغا قدره (٥٠٤٥٦٢٥٠) روبية •

٥ ـ استنادا الى نظام المحاصة فانه يفترض ان يكون كل من الحكومة والشيوخ والملاكين قد اقتسموا الحصة الاخرى من دخل الانتاج الزراعي وهي تماثل الحصة التي نالها المشتغلون في الانتاج الزراعي (الفلاحون) •

ولما كان من الضروري الوصول الى قيمة معدل حصة الحكومة من الانتاج الزراعي خلال عهد الانتداب البريطاني على العراق ، وذلك للتميز بين النسبة المئوية الحقيقية التي كانت تحصل عليها الحكومة والنسبة المئوية الحقيقية التي كان يحصل عليها الشيوخ والملاكون (المتصرفون بالارض) من الانتاج الزراعي • فقد استعان الباحث بثلاث احصائيات رسمية [٤٩] وكانت

---

(٤٨) حول النسبة المئوية المفترضة لحصة الفلاح انظر :
تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٥٧ ، م•و•ح•و• الاضبارة السابقة •

(٤٩) التقرير الاداري لدائرة المحاسبات العمومية لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ م ، المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة 48/42 تسلسل ٣٠ •
انظر ايضا النص الانكليزي للتقرير المسمى :
Note on the Administration of the Public Fenance
م•و•ح•و• الاضبارة السابقة •
داوسن ، المصدر السابق ، ص ١١ •

النتيجة ان متوسط حصة الحكومة من الانتاج الزراعي خلال السنوات ١٩٢٣ - ١٩٢٩ يساوي (١٣١١٦٤٦٩) روبية في السنة وهذا يعني ان الحكومة لم تنل حصتها من الانتاج الزراعي في العراق والبالغة (٢٥ر٥٪)(٥٠) من الانتاج سوى النصف تقريبا • بينما كان النصف الآخر يذهب الى جيوب الشيوخ والملاكين (المتصرفين بالارض) •

والواقع فان ابتلاع الشيوخ والملاكين لجزء مهم من حصة الحكومة لم يكن امرا غريبا ، فقد اشار اليه احمد فهمي في تقريره الهام عن الايرادات(٥١)، كما ان عدة وثائق رسمية ادانت الشيوخ والملاكين وكبار موظفي الدولة بسبب ابتلاعهم حصة الحكومة او تملصهم من دفع الضريبة،(٥٢) وقد قال المعتمد السامي كلبرت كلايتن G.F. Clayton في احدى هذه الوثائق ان ذوات البلاد وكبار الموظفين يتجنبون مسؤولياتهم تجاه الدولة،(٥٣) وقال ايضا انه بسبب نفوذ هؤلاء لا تستطيع السلطات الرسمية جباية الضريبة

---

(٥٠) Colonial Office, Annual Report 1923-1924, P. 137.
وقد تم استخراج هذه النسبة حسابيا بعد جمع مختلف النسب (انظر الصفحة ٤٥٥ من الكتاب) التي تنال الحكومة بموجبها حصتها في كل منطقة من مناطق البلاد .

(٥١) تقرير أحمد فهمي عن الايرادات ، ص ص ١٠ - ١١ ، م•و•ح•و• الاضبارة السابقة .

(٥٢) صورة كتاب قائممقامية عفك المرقم ٣٨٦٤ والمؤرخ في ١٩٣٢/٩/٦ المرسل الى متصرفية لواء الديوانية المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة د/لسنة ٩٢٩ .
Office of the Administration Inspector Kut and Diyala Liwas No. 163 dated 13-16 December 1930 to the Mutasarrif Diyala Liwa.
المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة 59/C-3 تسلسل ١١ .
The Residency to King Faisal No. R.O. 139 dated 20th June 1929.
المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة م/٤ لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ .

(٥٣) The Residency, Op. Cit.,
المحفوظ في م•و•ح•و• الاضبارة السابقة .

منهم . [٥٤] واضاف بان النتيجة لا تقتصر على خسارة عظيمة للدولة ، بل ترويج الفكرة القائلة بان ذوات البلاد والموظفين لا شعور لهم بالمسؤولية ، واعطاء المثل السيء الذي يضعونه للغير . [٥٥] وجدير بالذكر ان وثيقة دار المعتمد السامي ضمت قائمة بأسماء (٧٦) شخصا لم يدفعوا ضرائب الاملاك المفروضة على عقاراتهم ومن هؤلاء الاشخاص ناجي بابان ومحمود صبحي الدفتري وبهجت زنيل ويوسف غنيمة ورشيد عالي الكيلاني وفخري آل جميل والشيخ احمد الداود ونوري السعيد [٥٦] كما ضمت وثيقة اخرى صادرة عن مفتش اداري لوائي الكوت وديالى عدد آخر من رجال الدولة بقيت بذمتهم ديون عائدة للحكومة بسبب التزامهم لمقاطعات مختلفة في البلاد ومن بين هؤلاء الاشخاص حكمت سليمان وعبدالعزيز المضايفي ورؤوف الجادرجي وحسين علاوي وكيل ياسين الهاشمي . [٥٧]

٢ ـ النفقات الاستهلاكية والنفقات الانتاجية

في ظروف توزيع الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي السابق ذكرها وجد ان الجزء الاعظم من الدخل الزراعي يتجه نحو الاستهلاك . فالنفقات الاستهلاكية تستأثر بمعظم الدخل الزراعي بينما لا يتجه نحو الانتاج غير جزء يسير من الدخل الزراعي ، وتنطبق هذه الحقيقة على الدخول التي ينالها الشيوخ والملاكون وكذلك مدخولات الحكومة والفلاحين .

---

(٥٤) Ibid.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(٥٥) Ibid.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(٥٦) Ibid.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(٥٧) Administrative Inspector Kut and Diyala Liwas No. 4183 dated 13-16 December 1930.

م.و.ح.و. الاضبارة 59/C-3 تسلسل ١١

ورغم ان الفلاح كان يحاول جاهدا ان يوفر شيئا من البذور للموسم الجديد ، وان الحكومة كانت تقوم ببعض الاعمال الخاصة بعمران الارض وتطوير الانتاج ، الا ان اخطر قضية في هذا الموضوع هو مصير الدخول التي ينالها الشيوخ والملاكون التي تؤلف حصة الاسد من الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي ، وهذه الدخول تضم في الواقع جزءا من الدخل يمثل حقيقته قيمة فائض الانتاج الزراعي المسؤول عن كل التطـــور الحاصل او الذي يمكن ان يحصل في قطاع الانتاج الزراعي .

لقد ادرك هذه الحقيقة احمد فهمي فتحدث بمرارة وقال : ان رغـــم كون الدولة هي صاحبة الحقوق الشرعية في الاراضي الاميريـــة بموجب قانون الاراضي العثماني فان الحصة الرئيسة من الدخل الناجم عن عمليـــة الانتاج الزراعي فيمنطقةالشامية وابو صخير يتمتع بها (١٥) سركارا (سركالا) فقط ، (٥٨)وان هؤلاء السراكير (السراكيل) الذين يســـيطرون على معظم الدخـــل الزراعـــي يبددون ٧٠٪ من دخلهم هـــذا عـــلى الحياة الاجتماعية والاستهلاكية بينما يذهب ٣٠٪ من دخلهم الى التجار والمرابين وفـق قواعد معينة شائعة تسمى (البيع على الاخضر)، وقد(٥٩) قدّر احمد فهمي دخـل المرابين في هذه المنطقة (الفرات الاوسط) بحوالي (٦٣٦٨٧٠) روبية .(٦٠)

---

(٥٨) تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٥٧ ، م.و.ح.و. الاضـــبارة السابقة .

(٥٩) كان يجرى تنظيم السند الخاص بطريقة البيع على الاخضر كما يأتي :
١ ـ تنظيم سند بالفائض الذي لا يقل عن ٥٪ شهريا والمبلغ الاصلي مصدق من لدن كاتب العدل .
٢ ـ يتعهد المدين (الفلاح) أن يسلم حاصلاته الزراعية لدائنه التاجر عينا بعد انزال قسم من السعر نظرا لعدم معرفة مستقبل الحاصل واحتمال تلفه .
٣ ـ اذا ساوت الحاصلات الدين الاصلي يؤجل الباقي (الفائض) بعد اضافة فائض جديد يتفق عليه الطرفان . انظر عبدالجبار فارس، عامان في الفرات الاوسط ، ص ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٦٠) تقرير أحمد فهمي عن الشامية ، ص ٥٧ ، م.و.ح.و. الاضبـــارة السابقة .

وقد وصف محمد سلمان حسن تركز فائض الانتاج (الدخل الناجم عن فائض الانتاج) بيد الشيوخ والملاكين بانه ادى الى اكتساب هذه الطبقة لطراز استهلاك مدني ترفيهي يشبه طراز اثرياء المدن الاجانب .[٦١] فكانت المشروبات والتبوغ والاغذية والملابس والمفروشات الاجنبية . وجميعها مواد استهلاكية تؤلف ثلثي تجارة الاستيراد ، تستورد تلبية لرغبة هذه القوى الاجتماعية .[٦٢] ورغم ان هؤلاء الشيوخ والملاكين هجروا تدريجيا اريافهم وحقولهم وذهبوا الى المدن فانهم لم يكتسبوا عادات الادخار المعروفة في المدينة لا حتقارهم التجارة والاستثمار الاقتصادي .[٦٣]

اما مدخولات الحكومة من الانتاج الزراعي (ايرادات الاراضي) ، التي كانت تؤلف نسبة مهمة من ايرادات الحكومة عموما ،[٦٤] فان مقدار ما كان يصرف منها على تطوير الارض وعمرانها يعتبر مبلغا قليلا ، لا يتناسب مع الخطط الضرورية التي كان المسؤولون يطمحون اليها[٦٥] ، فالرسم البياني الاحصائي لحركة التطور العمراني في العراق خلال الفترة ١٩٢٤ - ١٩٢٨

---

(٦١) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٤٤٢ .

(٦٢) محمد سلمان حسن ، المصدر نفسه ، ص ٤٤٢ .

(٦٣) محمد سلمان حسن ، المصدر نفسه ، ص ٤٤٢ .

(٦٤) على ضوء احصائية داوسن لايرادات الدولة خلال الفترة ١٩٢١ - ١٩٢٩ م فأن أيرادات الدولة من الاراضي شكلت نسبة مقدارها (٢٨٪) من أيرادت الدولة عموما ، وفي سنة ١٩٣٠ ذكر السرهلتن يانغ في تقريره عن موقف الميزانية لسنة ١٩٣٠ المالية بأن أيرادات الاراضي شكلت نسبة مقدارها (٢٢٪) من أيرادات الدولة عموما . ويبدو أن هذا الانخفاض يرجع الى عوامل مختلفة منها سقوط الاسعار بسبب ظروف الازمة الاقتصادية وزيادة أعتماد الدولة على أيراداتها من النفط . أنظر :
داوسن ، المصدر السابق ، ص ٧١ .
كتاب السر هلتن يانغ الى رئيس الوزراء عن موقف الميزانية لسنة ١٩٣٠ المالية المؤرخ ١٩٣٠/٦/١٥ المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة م / ٢ لسنة ١٩٣٠ .

(٦٥) انظر التقرير المرفوع الى L.A. Bry المؤرخ في ١٩٢٥/١٢/٢٧ ، م.و.ح.و. الاضبارة ز/١/١ لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

يشير الى ان مجموع ما انفقته الدولة على المباني الزراعية يساوي (٥ر١٠٪) مقارنة بالمبالغ التي انفقت على بناء مراكز الحكومة(٦٦) (السرايات) كما ان مقدار الانفاق العام في بغداد كان يوازي ما انفقتــــه الحكومة على ألويـــة الديوانية والناصرية والحلة وكربلاء وديالى والعمارة،(٦٧) وبالرغم من ان الارض والزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد العراقي خلال فترة البحث فان سياسة الانفاق الحكومي كانت بعيدة كل البعد عن التفهم الموضوعي لهذه القضية، فقد بلغ مجموع ما صرفته الدولة على دوائر الري والزراعة والبيطرة والمساحة والطابو والاملاك الاميرية وديوان وزارة الري والزراعـــة خـــلال الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٩ مبلغاً قدره (٤٥٤٠٠٠٠) روبية بينمـا بلغت مدخولات الدولة من ايـــرادات الاراضي المباشـــرة للفترة ذاتهـا (١٦١٩٣٠٠٠٠) روبية •(٦٨)

واذا افترضنا ان الدولة نالت حصتها كاملـــة (٥ر٢٥٪) من الانتاج الزراعي فانه استنادا الى الارقام الواردة اعلاه تنخفض نسـبة الانفـــاق الحكومي على قطاع الانتاج الزراعي خلال الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٩ قياســا بقيمة الدخل الزراعي العام(٦٩) الى حوالي (٧٪) •(٧٠)

---

(٦٦) Public works Department, Iraq Administrative Report for the four years 1924, 1925, 1926, 1927, Printed at the Government Press, (Baghdad 1928).

(٦٧) عن السرايات انظر الملحظ رقم (١) مادة ٣٣ Ibid.

(٦٨) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٧١

(٦٩) مقدرا على الصورة التالية :

الايراد الزراعي العام = (ايرادات الدولة × ١٠٠) / (النسبة المئوية لحصة الحكومة) = (١٦١٩٣٠٠٠٠ × ١٠٠) / (٢٥ر٥)

= ٦٣١٥٢٧٠٠٠ روبية

(٧٠) مقدرا على الصورة التالية :

الايراد الزراعي العام = ٦٣١٥٢٧٠٠٠ روبية

الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي = ٤٥٤٠٠٠٠ روبية



وهكذا فان استظهار المسؤولية في هذه القضية يتضح بشكل جلي وفقا للحقائق التالية :

١ ــ ان الدولة باعتبارها المالكة القانونية لاربعة اخماس الاراضي في العراق كانت تتحمل نظريا عبء القدح المعلى من اعمال تطوير الارض وعمرانها .

٢ ـ ان معظم الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي بما فيه قيمة فائض الانتاج الزراعي كان يذهب الى جيوب الشيوخ والملاكين وغيرهم من المتصرفين بالاراضي بأذن الحكومة او من غير اذنها .

٣ ــ ان المتصرفين بالاراضي من قبيل الشيوخ والملاكين والملتزمين وهم المستفيدون من فائض الانتاج الزراعي ، كانوا لا يكلفون انفسهم الانفاق على اعمال تطوير وعمران الارض وانما ينتظرون من الحكومة ان تقوم بذلك .

٤ ـ ما لم تقم الحكومة باعمال عمرانية كبيرة في الارض فان اعمال كرى الانهار وفتح الجداول وتنظيم المبازل وتوفير البذور من اجل الزراعة تقع على الفلاحين وحدهم مقابل دخلهم (حصتهم من الانتاج) والفلاح مسؤول عن ايفاء البذور التي استلفها عينا عند الحصاد .

٥ ـ ان اعمال تطوير وعمران الاراضي التي كان يقوم بها الفلاحين ، وفقا للمقاولات الزراعية ، واعمال التطوير والعمران التي كانت تقوم بها الدولة تعتبر غير كافية لتغطية الاندثار الذي تتعرض له الارض وعناصر الانتاج الاخرى .

في ظل هذه الحقائق يمكن القول ان اضطلاع الدولة بمهمة تطوير وعمران الاراضي ، بايراداتها المحدودة ، يعتبر قضية عسيرة ان لم تكن مستحيلة . والواقع فان هذه الاشارة الاخيرة لا تعني ان البحث يحاول ان

النسبة المئوية للانفاق الحكومي قياسا بقيمة الايراد الزراعي العام =

$$\frac{١٠٠ \times ٤٥٤٠٠٠٠٠}{٦٣١٥٢٧٠٠٠} = ٧٪$$

يبرر ساحة الحكومة بل انه من نافلة القول ان نذكر ان الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة عن الخراب المتزايد في الارض والزراعة بسبب اهمالها لاوضاع البلاد الاقتصادية ورضائها بالتصرف غير العادل في الاراضي ، مما يؤدي بالضرورة الى استهلاك فائض الانتاج وعدم استثماره استثمارا اقتصاديا صحيحا .

ان القاء اللوم على الحكومة والسلطات البريطانية لم تعد مسألة استنتجها البحث استنتاجا ، ان الوثائق الرسمية ، التي عثر عليها الباحث، تفند جميع مزاعم الانكليز عن سعيهم لتطوير البلاد وتقدمها ، فالمعتمد السامي البريطاني يطلب رسميا من الحكومة العراقية ان تعمل على تخفيض نفقاتها العامة ، ويؤكد على هذه القضية فيقول :

« انه يجب تخفيض النفقات حتى ولو ادى ذلك الى انحطاط مؤقت في مستوى الادارة العامة »[٧١]

وعملا بذلك يأمر المعتمد السامي بتشكيل لجنة لتوفير ما يمكن توفيره ،فتتشكل اللجنة المطلوبة لتوصي بتقليص النفقات العامة على الري والاشغال العمومية والمواصلات والمعارف[٧٢] .

٣ ـ مظاهر أستهلاك فائض الانتاج الزراعي في العراق

يعتبر خراب الاراضي وتخلف وسائل الانتاج المادية والبشرية من اهم مظاهر استهلاك فائض الانتاج الزراعي ، وبالتالي فان مظاهر اخرى من قبيل زراعة قسم من الارض وترك القسم الآخر منها بدون زرع (بورا) ، ونقص الانتاج الزراعي ، وضعف القدرة الانتاجية للفلاح ونقص مشاريع الارواء ، وضعف اسباب السيطرة والخزن وخراب التربة وترسب الاملاح عليها ،

(٧١) كتاب المعتمد السامي المرقم ب . أو ٢٤/٠ B. O. 124 والمؤرخ في ٢٢/١٨ آيار ١٩٢٢ المرسل الى رئيس الوزراء ، م.و.ح.و. الاضبارة 20/70 تسلسل ٢٨٤ .

(٧٢) توصيات اللجنة المشكلة بأمر من المعتمد السامي في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/٦/٢٤ ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها.

وانخفاض ثمن التزام الاراضي ، كلها نتائج حتمية لا ستهلاك فائض الانتاج الزراعي .

واذا كانت الحكومة العثمانية في الماضي اهملت هذا الموضوع وبذلت جل اهتمامها من اجل استحصال ايراداتها (حصتها من الانتاج) فان التقرير الذي اعده السر ويليم ويليكوكس لابد ان يكون قد وضع الحكومة العثمانية امام احد امرين هما : اما ان تقوم بوضع خطط سريعة لمعالجة الخراب والدمار الذي حل في اراضي العراق ، او ان عليها ان تستعد لمواجهة كوارث جديدة ممكن ان يذهب ضحيتها آلاف الناس .

وفي عهدي الاحتلال والانتداب البريطانيين على العراق لم يتغير جوهر السياسة الرسمية نحو الاراضي ، فبالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت من اجل التنمية والعمران في الارض والزراعة ، فان اسلوب التصرف بالارض الذي كان سائدا في الماضي والتطورات التي حصلت عليه خلال هذا العهد وضع فائض الانتاج الزراعي في ايدي المتصرفين بالاراضي ، فكانت النتيجة التي ايدتها التقارير الرسمية والمصادر المختلفة هي عجز الحكومة العراقية عن اقامة المشاريع التي اقترحها ويليكوكس ،[٧٣] وبقاء مسألة تطوير الارض والماء مهملة منذ قيام الحكومة العراقية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.[٧٤] ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى تأكيدات الدكتور عبدالصاحب العلوان القائلة بان مجموع النفقات التي بذلتها الحكومة خلال الفترة الواقعة بين تأسيس الحكومة العراقية والحرب العالمية الثانية لاقامة المشاريع المختلفة ، لا تتناسب مطلقا مع الاموال التي بذلت والتي يمكن ان تبذل من اجل درء اخطار الفيضانات والخراب الذي حل في البلاد بسببها [٧٥]، ناهيك عما كانت

---

(٧٣) التقرير الذي قدمه L. A. Bry الخبير البريطاني بشؤون الري لدى الحكومة العراقية بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٢٧ ، م . و ح . و . الاضبارة ز/١/١ لسنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ .

(٧٤) Alwan, Op. Cit., P. 67.

(٧٥) Ibid., P. 67.

تسببه هذه الفيضانات من سقوط في قيمة التزامات الاراضي التي كان يصل الى ربع قيمتها (الاراضي) الحقيقية [٧٦] .

لا شك ان اسبابا من قبيل بقاء الاساليب القديمة في الانتاج وتعرية التربة وتراكم الاملاح فوقها [٧٧]، وبقاء الارض بورا جراء اهمال المتصرفين بالارض (الشيوخ والملاكين) لها [٧٨]، تعتبر كافيـــة لان تجعل القـــدرة الانتاجية للفلاح العراقي منخفضة جدا ولا تتناسب حتى مع معدلات الانتاج (للفلاح) السائدة في اقطار الشرق الاوسط [٧٩].لقد اكد هذه الحقيقـــة الدكتور محمد سلمان حسن فأشار الى ان انفاق القسم الاعظم مـــن فائض الانتاج الزراعي على الاستهلاك يعني بقاء جزء ضئيل منه لصيانة خصوبـــة التربة او تطويرها او تحسين نظام ريها وبزلها او استخدام البذور المحسنة في زراعتها ، وكانت النتيجة ، هبوط معدل الانتاج الزراعي للشخص الريفي الواحد من (١٠٠٠) كيلو غرام في السنة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر الى (٥٦٠) كيلو غرام خلال ثلاثينيات القرن العشرين .[٨٠]

مشكلة الاراضي والتطور الاقتصادي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢

شهد العراق في اواخر القرن التاسع عشر تطورا بطيئا باتجاه الاقتصاد الرأسمالي وقد لعبت التطـــورات الجديدة التي احدثها مدحـــت باشا على التصرف بالاراضي دورا حاسما في تحول الاقتصاد العراقي من شكله القائم على اساس اشباع الحاجات الى شكل جديد قائم على الربح . وكانت مظاهر هذا التحول واضحة في تطوير التجارة وتطور المؤسسات التجارية .[٨١]

---

(٧٦) فلانين ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٧٧) Alwan, Op. Cit., P. 442.

(٧٨) Ibid., P. 442.

(٧٩) Cooke, Challeng and Response in the Middle East, P. 181.

(٨٠) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ص ٤٤٢ ، ٤٤٤ .

(٨١) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

وبعد الاحتلال البريطاني للعراق ، وكانت السياسة البريطانية تهدف الى جعل العراق مستعمرة بريطانية شأنه شأن كل المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار ، وبعبارة اخرى ، ان بريطانيا ستسعى الى توجيه العراق من اجل خدمة ظروف الحرب اولا وخدمة الاقتصاد البريطاني اخيرا . ويمكن القول ايضا ان بريطانيا ستسعى باعتبارها اعظم دولة استعمارية يومذاك الى الخطط التالية :

١ - فتح العرا قكسوق لاستهلاك البضائع البريطانية .

٢ - اطلاق الطاقات الكامنة ، الى اقصى حد ممكن ، في الاقتصاد الزراعي العراقي بغية انتاج المحاصيل الزراعية التي تخدم ظروف الحرب مؤقتا وتخدم الصناعة البريطانية في المستقبل .

٣ - فتح العراق كسوق لاستثمار رؤوس الاموال البريطانية .

عند دخول القوات البريطانية الى العراق كانت البلاد تعاني كثيرا من الركود الاقتصادي بسبب ظروف الحرب ، فعمدت الادارة البريطانية الجديدة سعيا وراء استغلال البلاد الى المباشرة في تنفيذ المشاريع التي تؤمن لها الوصول الى خططها المشار اليها اعلاه ، فباشرت بتنفيذ مشروع التنمية الزراعية في العراق ، الذى قيل عنه انه احد اكبر برامج التنمية الزراعية في تاريخ العراق الحديث . ونظرا لاهمية العلاقة بين نجاح اي مشروع للتنمية وبين اسلوب التصرف بالاراضي (٨٢) لذا اعتبر دراسته بالتفصيل من ضرورات البحث .

---

(٨٢) انظر مذكرة احمد فهمي عن الازمة الاقتصادية المالية وواردات الدولة، م . و . ح . و . الاضبارة م/١١ لسنة ١٩٢٤ - ١٩٣١ ، ص ٤٤٨ من هذا الكتاب .

١ ـ خطط التنمية الزراعية خلال سنوات الاحتلال البريطاني للعراق وحتى عام ١٩٢٢

واجهت سلطات الاحتلال منذ قدومها الى العراق مشكلة في غاية الاهمية وتتلخص بالكيفية التي ستستطيع بموجبها تجهيز وتموين قوات الاحتلال الكبيرة بالمواد الغذائية اللازمة[٨٣] . فقد كانت ظروف الحرب قد عجلت بخراب الزراعة بعد ان جندت السلطات التركية عشرات الآلاف من افراد العشائر (الفلاحين) للمساهمة في قوات المجاهدين التي ارسلت لمقاومة الحملة البريطانية على العراق . كما ان آلاف الاطنان من الاطعمة كانت تستحوذ عليها السلطات التركية لخدمة المجهود الحربي ، وهكذا وجدت السلطات البريطانية المحتلة البلاد في حالة تكاد تقرب من المجاعة[٨٤] فقد انخفض الانتاج الزراعي الى ربع ما كان عليه في عام ١٩١٣[٨٥]، كما ارتفعت الاسعار الى درجة كبيرة بلغت اربعة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب ، [٨٦]فسعر الشعير مثلا ارتفع من (٣٥) روبية الى (١٣٥) لكل عشرين منا بصريا[٨٧]اما سعر الحنطة ، فقد ارتفع من (١٩٠) روبية الى (٥٠٠) روبية وذلك لكل عشرين منا بصريا ، كما ارتفع سعر الرز من (١٨٤) روبية الى (٣٢٠) روبية لكل منّ بصرى .[٨٨]وفي نفس الوقت كانت يد الخراب قد امتدت الى مئات القنوات والجداول نظرا لاهمالها الطويل وبسبب حاجتها الى التطهير والكري

---

(٨٣) Administration Report of the Revenue Department, Baghdad 1918, Printed at the Government Press, (Baghdad 1919), P. 2.

(٨٤) بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ٢٤٥ .

(٨٥) محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ١٣ .

(٨٦) تقرير مقاطعة هور الدخن ، م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ . ترجمة التقرير Hur Al Dukhun Muqata'a Note Book المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(٨٧) أنظر الملحق رقم (٢) في هذا الكتاب .

(٨٨) محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ص ١٣ .

المتواصل (٨٩)، وعليه فليس عجيبا ان تولد مثل هذه الظروف صدمة للانكليز الذين جاءوا محملين بشتى الافكار عن خصوبـــة ارض الرافدين وامكانيات العراق العظيمة، (٩٠) وقد وصفت وثيقة بريطانية هذه الحالة فقالت :

« ان المشكلة لم تعد الآن توفير الغذاء لقوات
الاحتلال فحسب بل كان على السلطات ان تعالج
معضلة توفير الغذاء لعموم السكان » (٩١).

ادركت السلطات البريطانية الموقف وبدأت العمل بسرعة فائقة فجند آلاف الفلاحين للقيام باعمال الحفر وكري الانهر وشقت القنوات واقيمت السدود الترابية وبذلت مئات الآلاف من الروبيات في مجـالات التسليف والانفاق على اعمال الحفر واقامة السدود .

لقد تطورت هذه الاعمال فيما بعد واتخذت شكل خطة عامة عرفت باسم « مشروع التنمية الزراعي » (٩٢) Agricultural Development Scheme

وقد اقترن المشروع بالمصادقة النهائيـــة في ١٩/ ايلول / ١٩١٧ واقتصر في البداية على منطقة الفرات غير ان تقدم القوات البريطانية المتواصل الحـــق

---

(٨٩) Telegram from P. Basrah to P. Baghdad No. 239 dated 12th Jun. 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 61/138 تسلسل ٧.

انظر ايضا المذكرة المرفقة بكتاب .I.A.R.O الذي يشغل Official Bands of Charge المرسلة الى رئيس مشروع الانماء الزراعي Carbett المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة 61/2 تسلسل ١ .

(٩٠) Joseph T. Parfit, Marvellous Mesopotamia the World's Wanderland, P. 19.

(٩١) Political Office, Kut No. 455 dated 28th December 1917 to the Civil Comissioner Baghdad,

المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة 168/11 تسلسل ٣٥ .

(٩٢) Administration Report of the Revenue Department 1918, P. 2.

مناطق جديدة بالمشروع ؛[٩٣] ولم تمض غير فترة يسيرة حتى كانت اعمال التنمية الزراعية قد شملت جميع المقاطعات المحتلة .[٩٤]

كان المستر كاربت Carbett مدير المشروع قد اعد تقريرا مفصلا عن الاستعدادات « لمشروع التنمية الزراعي » وجاء في تقرير عن الايرادات ، ان الهدف الرئيس للمشروع هو توفير الطعام للجيش ؛ واعتبر التقرير حاجة السكان للطعام ضرورة عسكرية .[٩٥] وفي ظل هذه الاعتبارات فقد اقامت السلطات المحتلة حملة اعلامية للتعريف بالمشروع كان من مظاهرها عقد اجتماع عام لملاكي بغداد والحلة شرحت فيه نوايا الحكومة في هذا الشأن ، وقام الموظفون المسؤولون بجولة في المناطق العشائرية جمع فيها السراكير في كل منطقة وشرحت لهم اهداف المشروع والنتائج التي تؤمل منه ومراحل العمل فيه .[٩٦]

مظاهر خطط التنمية الزراعية في سنوات الاحتلال

١ ـ الحملة لتوسيع رقعة الارض المزروعة

في ضوء حاجة القوات البريطانية وحاجة عموم السكان فقد قدرت الاراضي التي كان ينبغي زرعها عام ١٩١٨ بـ (٦٠٠ر٠٠٠) اكر وهي اربعة اضعاف الاراضي المزروعة في عام ١٩١٧ م [٩٧] وعليه فقد وضعت الخطط لاصلاح ما يمكن اصلاحه من الاراضي القابلة للزراعة من الفلوجة شمالا ، وحتى الكفل على شط الهندية والديوانية على شط الحلة جنوبا ، وذلك في

---

(٩٣) Ibid., P. 2.

(٩٤) بيل ؛ فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ٢٤٥ .

(٩٥) Administratration Report of the Revenue Department 1918, P. 2.

(٩٦) بيل ؛ المصدر نفسه ؛ الصفحة نفسها .

(٩٧) Administratime Report of the Revenue Department 1918, P. 3.

منطقة الفرات [٩٨]. ودرست ايضا امكانيات المنطقة الواقعة بين الكوت والحي وذكر ان بالامكان اضافة اراضي زراعية واسعة عن طريق احياء نهر الام .[٩٩]ولم تمض فترة طويلة حتى اخضعت جميع اراضي منطقة الغراف للاعتبارات العسكرية نظرا لامكانياتها الحاضرة والمقبلة [١٠٠]. وقدم تقرير عن سبل احياء الاراضي القريبة من (جماجة) في منطقة السماوة بواسطة رفع مستوى المياه في فرع الدغفيلية وذكر ان هذا العمل سيروي (١٠٠٫٠٠٠) مشارة من الاراضي التي يمكن زرعها بالرز .[١٠١]وذكر ايضا ان بالامكان (١٠٫٠٠٠) مشارة من الاراضي عن طريق تجديد قناة ابو دبس التي يغذيها نهر المشيكيل والتي تقع نهايتها قرب جماجه[١٠٢] ، واشار لايل Lyell ان احياء قناة الصقلاوية القديمة ممكن ان يحيي اراضي مساحتها (٢٥٠٫٠٠٠) اكر من الاراضي بضمنها (٤٠٫٠٠٠) اكر من الاراضي التي تزرع طيلة ايام السنة [١٠٣].

وفي منطقة ديالى قال الحاكم السياسي لشهربان انه سيكون بالامكان زراعة (١٦٤) فدان بعد انجاز تنظيف قناة شهربان [١٠٤] وذكر ايضا بانه

---

(٩٨) Candler, The Long Road to Baghdad, Vol, II, P. 191; Lyell, The ins and Outs of Mesopotamia, P. 232.

(٩٩) Political Office, Kut No. 455 dated 28th December 1917.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(١٠٠) Deputy Civil Commissioner's Office Basrah dated 29th April 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 38/26 تسلسل ١٠ .

(١٠١) Report of Administration Occupied Territoires 1918, PP. 56-57.

(١٠٢) Ibid., P. 57.

(١٠٣) Lyell, Op. Cit., P. 233.

(١٠٤) Memorandum No. 754 from Political Office Shahraban to Political Office Baqoba dated 19th/1/1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 61/35 تسلسل ٣ .

تم استصلاح (٥٠،٠٠٠) مـن الاراضـي[١٠٥] ، وفي الهنديـة ذكـرت وثيقة رسمية ان بالامكان الحصول على (١٠،٠٠٠) طن من ايرادات القمح بواسطة الاراضي الاضافية البالغة مساحتها (١٠٠،٠٠٠) اكر التي يمكن ارواؤها بواسطة سدة الهندية[١٠٦] .

وفي ولاية الموصل درست امكانات استصلاح اراضي هاوي الواقعة جنوب مدينة الموصل ، لما يمكن ان تدره تربتها الخصبة من انتاج وفير[١٠٧] وطلب ايضا استدعاء مهندس الى منطقة مخمور في اربيل لدراسـة احوالها وامكان توفير الماء لاروائها مما سيؤدي الى زراعة مساحات واسعة مـن الاراضي الواقعة بين الزاب الاعلى والزاب الاسفل[١٠٨] .

٢ ـ اعمال الكرى والارواء وبناء السدود الترابية .

انجزت السلطات البريطانيـة ضمن خططها بشـأن مشروع الانماء الزراعي كري عديد من الانهر المندرسة كما قدمت التقارير حـول الانهر التي يمكن اعادة المياه اليها .

---

(١٠٥) Office of the Revenue Board Baghdad, to the D.Q.M.G., G.H.Q Baghdad No. 60/23 / 5742 dated 15th Feb. 1918.

المحفوظ في م.و.ح.و. الاضبارة 60/23 تسلسل ١ .

(١٠٦) Office of the Revenue Board Baghdad to the Superineding Engineer Hindiyah Barrage No. S/70 / 37/19 dated 11/Jan. 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 60/27 تسلسل ٢ .

(١٠٧) Report of Mosul Liwa for the Period ending 15/9/1922 No. 6938 dated 24th Sep. 1922 from the Divisional Adviser of Mosul to the Adviser to the Ministry of Interior Baghdad, P. 8.

م.و.ح.و. الاضبارة 48/B تسلسل ٢٨ تقارير الموصل .

(١٠٨) Report on Erbil District By Major Nicholl, Agricultural Circle Officer Mosul N.o 18/84/6335 dated 25/3/1919.

م.و.ح.و. الاضبارة 168/58 تسلسل ٥٩ .

قامت السلطات البريطانية بتطهير نهر الرضوانيـــة قرب المحموديـة وحفرت قناة جديدة موازية لقناة اليوسفيــة اثر اندراس نهر الرضوانيـــة ثانية ، [١٠٩] وكانت امكانات حفر جدول اليوسفية قد درست وبدأ العمل فيها . غير ان العمل تأجل بسبب النزاع الذي ممكن ان يحصل بين العشائر بسبب حقوق لتصرف بأراضي المنطقة [١١٠] وفي الكوت درســـت امكانات رفع الرواســب التي طمرت نهر الام الواقـــع بين الكــــوت [١١١] والحي وافتتحت قناة الصقلاوية القديمة بعد ان تم كريها [١١٢] . واكمل العمل في بعض القنوات التي كان الاتراك قد اوشكوا على انجازها . [١١٣] وكان العمل المتواصل في قناة المحمودية الجديدة محط اعجاب الحاكـــم العســـكري المسؤول عن المنطقة [١١٤] . وفي منطقة الشامية قدمــــت الاموال اللازمـــة لحفريات ابو صخير وام قطاية وجدول عيسى غزالي ومبزل جويحـــه بن جرى المريع رئيس الزياد [١١٥] .

---

(١٠٩) كتاب وزارة المالية المرقم ٩٥٠٤ في ١٨ ـ ١٩ / ١٠ /١٩٢٢ الى سكرتير مجلس الوزراء ،م.و ح.و. الاضبارة ج/٢ لسنة ١٩٢٢ تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق ، ص ٤٠ ، م.و.ح.و. الاضبارةالسابقة .

(١١٠) First Revenue Office. to the Civil Commissioner dated 19th Feb. 1918.
م.و.ح.و. الاضبارة 61/37 تسلسل ١٧ .

(١١١) Political Officer, Kut No. 455 dated 28th December 1917 to the Civil Commissioner Baghdad,
م.و.ح.و. الاضبارة 168/11 تسلسل ٣٥ .

(١١٢) Lyell, Op. Cit., PP. 232-233.

(١١٣) Administration Report on the Revenue Department 1918, P. 3.

(١١٤) Musaiyib District Monthly Report up to 1st September 1918, J.S. Tomson, Monthly Reports August 1918, P. 11.

(١١٥) قائمة بالمبالغ المدفوعة لبعض الرؤساء وذلك عن مصاريف مشـروع الانماء الزراعي ، صادرة من معاون حاكم الشامية في ١٩١٧/١٢/٢٨ .
م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ .

وفي الكوفة كتب وكيل الحكومة المدنية يحث ناظر المالية الاسراع بارسال مهندس الاشراف على اعمال تطهير الانهر في منطقة هور الدخن (العباسية) وتأمين ارواء المزارع التي ساءت حالة اصحابها[١١٦] وفي كربلاء اشيد بالجهود التي بذلها مهندس الري لتوزيع المياه بصورة عادلة بين الملاكين والزراع.[١١٧] اما في ديالى فقد وضعت الترتيبات من اجل تنظيف قناة بلدروز .[١١٨] كما صدرت الاوامر بفتح جميع القنوات الاروائية تحت سكة حديد بغداد بعقوبة [١١٩].وذكر الحاكم السياسي لمنطقةشهربان انه يتوقع انجاز تنظيف قناة شهربان في شباط من عام ١٩١٨ .[١٢٠] وفي بغداد اشارت وثيقة رسمية عن حاجة قناة الداودية للتطهير بعد اهمالها خلال سنوات الحرب .[١٢١] وتبودلت كتب عديدة من اجل فتح القنوات التي تأخذ مياهها من هور عقرقوف والتي سبب بناء طريق الفلوجه في

---

(١١٦) Office of the Financial secretary to the Civil Compissioner No. 6422 dated 9/8/1919.

م.و.ح.و. الاضبارة 61/36 تسلسل ٢ .

(١١٧) تقرير كربلاء لشهر ايلول ١٩٢٢ ، م.و.ح.و. الاضبارة 49/K/3 تسلسل ١٢ .

(١١٨) Telegram from Revenue office Baghdad,

المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة 61/34 تسلسل ٨ .

(١١٩) Extract from a letter No. C/560/2600 dated 3rd January 1918 from the Director of Relways to D.Q.G.C.H.Q.,

م.و.ح.و. الاضبارة 60/15 تسلسل ٢ .

(١٢٠) Memorandum No. 754 from Political officer Shahreban to Political officer Baghdad dated 19th January 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 61/35 تسلسل ٣ . أنظر أيضا :

No. 937/22 office of the Political officer Baquba to Assistants P.O. Shahreban.,

م.و.ح.و. الاضبارة 60/23 تسلسل ١ .

(١٢١) الملاحظة المرفقة بكتاب الكابتن I.A.R.O. الضابط في Charge Bunds المرسلة الى Garbett رئيس مشروع الانماء الزراعي في 14th December 1917. م.و.ح.و. الاضبارة 61/2 تسلسل ١ .

اغلاقها (١٢٢). اما في البصرة فقد ارسلت السلطات البريطانية مئات الفلاحين لتنظيف قنوات النخيل . (١٢٣) وفي منطقة السليمانية كانت اعمال الري الرئيسة هي كري وتنظيف قنوات دلبن وموهان ومالوان كما جرى تنظيم الاوقات المناسبة لتوزيع المياه وحددت ايضا القرى المستفيدة من هذا التوزيع . (١٢٤) وعولجت مسألة توفير المياه لـ ٣٠٪ من القرى التي ما تزال تفتقر الى المياه من اجل ارواء الحاصلات الصيفية ، وقد ابرق الحاكم السياسي للمنطقة طالبا ارسال مهندس للري يتولى الاشرف على هذه المسألة . (١٢٥) وفي الموصل حث الضابط المسؤول عن دائرة الزراعة في الموصل ، السلطات البريطانية على ارسال مهندس الى منطقة اربيل لدراسة امكانات توفير المياه بوسطة الكهاريز (١٢٦) والآبار . (١٢٧)

اما بشأن السدود الترابية فان السلطات البريطانية قدمت السلف لبناء سد حجان والغزالي والنغيل وسد (روفه) ابو رماح في منطقة

---

(١٢٢) No. 2939 dated 31st Oct. 1917, from Deputy Director of works Baghdad to Revenue Board: No. 1489 dated 28th Oct. 1917 from the P.O. Kadmin to first Revenue Officer Baghdad.

المحفوظتان في م.و.ح.و. الاضبارة 61/20 تسلسل ٥ .

(١٢٣) Political officer Basrah to Political officer Baghdad, No. 239 dated 12th January 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 61/38 تسلسل ٧ .

(١٢٤) Progress Report of Sulaimaniya Division for February 1920.

م.و.ح.و. الاضبارة 24/Q تسلسل ٥ .

(١٢٥) Telegram from Noel Rowanduz to Political Officer Baghdad No. 103 and Received on 25th Feb. 1919.

م.و.ح.و. الاضبارة 168/57 تسلسل ٦٠ .

(١٢٦) الكهاريز : أنظر المادة (٣٤) في الملحق (١) من هذا الكتاب .

(١٢٧) Report on Erbil District by Major Nicholl Agricultural Circl Officer, Mosul, No. 18/84/6335 dated 25th March 1919.

م.و.ح.و. الاضبارة 168/57 تسلسل ٦٠ .

الشامية(١٢٨) وانجزت السلطات البريطانية في منطقة الشامية ايضا بناء روفة تحيط بقصبة مدينة غماس بطول (٢٠٠٠) متر وبعرض (٦) امتار وبعلو مترين لدرء مخاطر الفيضان .(١٢٩) وقدمت السلطات البريطانية تقريرا عن اهمية اعادة بناء السد الذى جرفته المياه والذي بناه الزراع على شط الدغفيلية لرفع المياه في قناة الحلة قرب جماجة في منطقة السماوة (١٣٠). وفي منطقة ديالى ذكر ان الضرورة كانت تقضي ببناء فتحة الخالص وسد الحويجة والاستعداد للتحفظات اللازمة لدرء مخاطر الفيضان . (١٣١)

٣ — أعمال التسليف والانفاق

رصدت السلطات البريطانية ما يقابل ٤٠٠ر٠٠٠ ليرة (١٣٢) لتمويل مشروع الانماء الزراعي (١٣٣)ولابد ان تكون منطقة الفرات قد استأثرت بالجزء الاكبر من هذه المبالغ باعتبارها المنطقة الرئيسة التي حاولت السلطات البريطانية تنميتها .(١٣٤)

---

(١٢٨) انظر قائمةالمبالغ المدفوعة لرؤساء الشامية الصادرة من معاون حاكم الشامية في ١٩١٧/١٢/٢٨ ، م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ .

(١٢٩) انظر الوثيقة المرفقة بكتاب An Administrator In Making لمؤلفه Mann الصفحات 159 158 .

(١٣٠) Report of Administration Occupied Terretories 1918, PP. 56-57.

(١٣١) Office of the Revenue Board Baghdad to the D.Q.M.G., ch. Baghdad No. 60/23 / 5742 dated 15/2/1918. م.و.ح.و. الاضبارة 60/23 تسلسل ١ .

(١٣٢) انظر المادة (٣٥) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(١٣٣) Administration Report of the Revenue Department, 1918, P. 3.

(١٣٤) انظر مجموعة الوثائق المحفوظة في م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ .

يلاحظ ان قسما مهما من هذه المبالغ تم صرفها بشكل قروض عينية — بذور — تقدم الى السراكيل بعد التعاقد معهم على مقاولة خاصة.[١٣٥] ولابد ان اقسى شروط المقاولة على الزراع هو اعادة المبلغ « ذخائر عينية » نظرا لاطراد ارتفاع الاسعار كما ان شروطا اخرى كانت تقيد السراكيل تقضي بعدم بيع المحاصيل الى التجار والالتزام ببيعها الى السلطات المحتلة .[١٣٦]

في الشامية بلغ مجموع السلف المدفوعة الى شيوخ منطقة الشامية في الفترة من تشرين الاول ١٩١٧ الى ٢٦ شباط ١٩١٨ (١١ ، ١٤٨١١٠) روبية[١٣٧] ويستفاد من قوائم السلف المذكورة، ان الاموال انفقت على اعمال بناء السدود وفتح او تطهير الجداول والقنوات وتسليف البذور[١٣٨] . اما في الحلة فقد كان مجموع نفقات مشروع الانماء الزراعي في منطقة الحلة للفترة الواقعة من ١٤ تشرين الاول الى ١٧ كانون الاول ١٩١٧ مبلغ (٩٠٠٠٠) روبية[١٣٩] وانفقت السلطات البريطانية مبلغ (٢٨٠٠٠) روبية لتطهير نهر الرضوانية القريب من سدة المحمودية[١٤٠] . وخمنت تكاليف اعمال ثلاث قنوات في السليمانية (٨٠٠٠) روبية[١٤١] ، وفي مختلف المناطق حث الحكام

---

(١٣٥) انظر صورة المقاولة بين الزراع والحكومة البريطانية في م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ .

(١٣٦) عريضة عبد الواحد سكر الى وكيل الحاكم المدني ، م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ .

(١٣٧) قائمة المبالغ المدفوعة الى (٩٤) من شيوخ ووجهاء منطقة الشامية باسم Expenditure of Agricultural Development Schem, م.و.ح.و. الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ .

(١٣٨) المصدر نفسه ، م.و.ح.و. الاضبارة نفسها .

(١٣٩) L. Political Officer Hilla to Political Officer Hilla No. 52 dated 10th January 1918, م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(١٤٠) كتاب وزارة المالية المرقم ٩٥٠٤ في ١٩٢٢/١٠/١٨ المرسل الى سكرتير مجلس الوزراء ، م.و.ح.و. لاضبارة ج/٢ لسنة ١٩٢٢ .

(١٤١) Progress Report of Sulaimaniya Division for Feb. 1920. م.و.ح.و. الاضبارة 24/Q تسلسل ٥ .

السياسيون نظارة المالية على ضرورة الاسراع بانفاق الاموال والسلف لمساعدة الزراع[١٤٢] • وجدير بالذكر ان فكرة انشاء مصرف زراعي يقوم بتسليف الزراع قروضا زراعية ، قد نوقشت لاول مرة في البصرة • وكان القصد من انشاء المصرف انقاذ الزراع من جشع المرابين اليهود[١٤٣] ، وذكر ان الكثير من الزراع يسألون عن مثل هذا المصرف الذى تسوله السلطات البريطانية ، وقيل ايضا ان الزراع أبدوا استعدادهم لدفع فائدة مقدارها (٨ – ١٠٪)[١٤٤] • طرحت هـذه المسألة امـام مدير فـرع ايسترن بنك Eastern Bank فابدى جملة اعتراضات على الموضوع منها قوله بان مثل هذا المصرف نظرا للفوائد القليلة التي سيتقاضاها فانه سيدفع الملاكين الى بذل حد ادنى من الجهد الذى يسد فوائد القروض المستلفة[١٤٥] يضاف الى ذلك عدم معرفة البنك باشخاص الزراع واوضاعهم وان ذلك يستدعي

---

(١٤٢) كتاب وكيل الحكومة المدنية في الكوفة الى ناظر المالية بتاريخ ١٠/٩ ١٩١٧ م•و•ح•و• الاضبارة 59/34 تسلسل ١٦ • التقرير العمومي المختص بلواء كربلاء لشهر تشرين الثاني ١٩٢٢ ، م•و•ح•و• الاضبارة 49/K/3 تسلسل ١٢ •

(١٤٣) كان المرابي اليهودي يقرض ٥٠٠ باون في أول السنة ليأخذها من حاصل التمر بفائدة لا تقل عن ٣٠٪ وعليه فكان المرابي يحصل على حاصل التمر يساوي (٦٥٠) باونا ، ثم يعمد بعد ذلك الى التخلص من هذه التمور بطرحها للبيع بسعر منخفض يضمن له في النهاية فائدة مقدارها (١٠٪) وعاملا على خفض سعر التصدير • يضطر الملاكون ازاء ذلك الى بيع تمورهم بالسعر الذي قرره المرابون بينما يصدر المرابون التمر في النهاية بأسعار عالية وفائدة كبيرة •
انظر الكتاب الصادر عن :

(١٤٤) Revenue Commission Basrah to Chief Political Office No. 250 dated 3rd May 1915.
م•و•ح•و• الاضبارة 125/22 تسلسل ٩ •

(١٤٥) Ibid.
م•و•ح•و• الاضبارة نفسها •

منه تهيئة وكلاء ذوى خبرة محلية تقوم بتحريات سرية خاصة وتقوم بمراقبه المحافظه على القروض الممنوحة(١٤٦) .

٤ ـ **العمل**

افادت السلطات البريطانية من سابقة كانت السلطات التركية تتبعها عند حاجتها لقوى العمل وتتلخص بالطلب الى الشيوخ بتجهيز العمال اللازمين عند الحاجة(١٤٧) . ومنذ احتلال البصرة كانت الحاجة شديدة للعمال من اجل شق الطرق وتعبيدها وبناء الجسور وانشاء المعسكرات فسخر عشرات الالوف من الفلاحين لهذا الغرض(١٤٨) .

كان اقرار مشروع الانماء الزراعي ايذانا ببدء حملة واسعة النطاق سخر فيها الفلاحون للقيام باعمال الحفر وكرى الانهار وبناء سدود الفيضان في ظل ظروف سيئة للغاية وتحت ظل الارهاب المسلط عليهم من لدن السلطات البريطانية(١٤٩) . وعلى الرغم من معرفة السلطات البريطانية بكره العربي للعمل بهذه الصورة(١٥٠) فانها حثت الشيوخ بشتى الوسائل لارسال الرجال

---

(١٤٦) Revenue Commissioner Sd. H. Dobbs to the Chief Political Officer No. 911 dated 8th October 1915.
م.و.ح.و. الاضبارة السابقة .

(١٤٧) كانت تخصص لكل جماعة قطعة معينة من الارض يستغرق حفرها من (٨ ــ ١٠) أيام ويتقاضى الشيوخ الذين يزودننا بالعمال(الفلاحين) ليرة تركية في الشهر عن كل (٥٠) رجلا وكانت معدل أجرة العامل (٣ ــ ٤) قروش في اليوم اذا اشتغل جيدا . انظر : اي . ام .تابور، تقرير عن العمال والمواد والنقل ، الملحق ح في تقرير ويليكوكس عن ري العراق ، ص ١٢٦ .

(١٤٨) Review of the Civil Administration 1914-1918, P. 18; Candler, Op. Cit., P. 191.

(١٤٩) الحاج وادي العطية ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

(١٥٠) زعم ويلسن أن العربي كان يفضل أن يجازف بترك الفيضان من دون تدبير لانه من عمل الله على ان يقوم بالعمل الصعب في احكام سدود الفيضان الذي هو من عمل الانكليز . انظر :
ويلسن ، الثورة العراقية ، ص ١٥١ .

للعمل(١٥١) • فقد اتخذت الترتيبات مع الشيخ عبدالله محمد الياسين والشيخ محمد القصاب لتجهيز الفلاحين لاغراض الرى وبالفعل تم ارسال (١٠٠) رجلا من قبيلة السراج و (١٢٠) رجلا من قبيلة المياح . كما كان عدد كبير من افراد عشائر ربيعة والمكاصيص يجهزون العمال لحماية سدود النهر وصيانتها بأمرة الضابط المسؤول عن قسم الرى في المنطقة(١٥٢) •

وفي سكة حديد الصياح كان يعمل (١٠٥٠) رجل من قبائل الغزي والازيرج والحسينات وآل ابراهيم(١٥٣) وفي منطقة المسيب ارسل افراد عشيرة الزكاريت بامرة شيخهم للقيام باعمال الحفر وكرى الانهار • ويتحدث الحاكم السياسي للمنطقة عن اعجابه بالعمل الجارى في قناة المحمودية وعن الجهود الجسمية التي يبذلها الفلاحون العرب رغم واجباتهم في الزراعة وجني الحاصلات ، وقد استطاع السراكير ان يذللوا المصاعب التي تحول دون جمع المزيد من الرجال للعمل في حفر القنوات(١٥٤) • ويذكر انه عند تطهير قناة الصقلاوية احتفظ بتجهيز العمل القبلي وفي اعداد متكاملة حتى نهاية العمل وافتتاح القناة(١٥٥) • وفي منطقة الدغارة انتدبت السلطات البريطانية الآلاف من افراد القبائل لتوسيع جدول الرشادى(١٥٦) • وفي منطقة السليمانية تقرر تكليف الزراع بالقيام بحفر وتطهير قنوات دلين

---

(١٥١) Report of Administration Occupied Territoires 1918, P. 123.

(١٥٢) Progress Report for Kut Al Amara and Hai for September 1918, Monthly Reports, September, P. 18.

(١٥٣) Political Officer Nasiriyah Diary for Month of September 1918, Ibid., P. 41.

(١٥٤) Musaiyib District Monthly Report up to 1st September 1918, Monthly Reports of August 1918, P 11.

(١٥٥) Lyell, Op. Cit., P. 233.

(١٥٦) جريدة العراق الصادرة في ١٩٢١/١٢/٢٩ .

وموهان ومالوان فيما ساهمت السلطات البريطانية بدفع اجور العمال الاضافيين(١٥٧) .

لقد كانت طبيعة الاعمال قاسية . فكثيرا ما عجز الفلاحون عن العمل بسبب عدم وجود الطعام(١٥٨) . وكان على الفلاحين في غالب الاحوال ان يعملوا خارج ديار عشائرهم(١٥٩) . بأجور زهيدة استلمها الشيوخ نيابة عنهم واستفادوا منها للاثراء على حساب الفلاحين من افراد عشائرهم(١٦٠) . ولم تتورع السلطات البريطانية ايضا عن استخدام الاولاد والمسنين عند عدم توفر الرجال او في حالة الحاجة الماسة للعمل الزراعي(١٦١) . واقسى من ذلك ان بعض الشيوخ والرؤساء سخروا الفلاحين للقيام باعمال الحفر وبناء سدود الفيضان مجانا ولقاء حصول الشيخ على تخفيض في حصة الحكومة على الحاصلات(١٦٢) وفي احيان اخرى استخدمت السلطات البريطانية الاسرى الترك للقيام باعمال الحفر(١٦٣) . كما لجأت في احيان اخرى الى الفزعة او نخوة ابناء العشائر للحصول على العمل الجماعي ، وقد عبّر تقرير بريطاني عن العمل الذى يمكن الحصول عليه بهذه الطريقة بقوله : « انها طريقة فعالة للحصول على عمل في منتهى السرعة»(١٦٤) .

(١٥٧) Progress Report of Sulaimania Division for Feb. 1920.
م.و.ح.و. الاضبارة 24/Q تسلسل ٥ .

(١٥٨) بلا رقم وتاريخ ، Revenue Office Baghdad
م.و.ح.و. الاضبارة 61/34 تسلسل ٨ .

(١٥٩) Report of Administration Occupied Territoires 1918, P. 123.

(١٦٠) ويلسن ، الثورة العراقية ، ص ١٥٠ .

(١٦١) Report of Administration Occupied Territoires 1918, P. 147.

(١٦٢) عريضة الشيخ عبد الواحد سكر المؤرخة ١٩١٨/٤/٣٠ ، م.و.ح.و. الاضبارة 168/24 تسلسل ٦٣ .

(١٦٣) جريدة العراق الصادرة في ١٩٢١/١٢/٢٩ .

(١٦٤) Report of Administration Occupied Territoires 1918, P. 124.

٥ - المحاصيل الزراعية

كانت الحبوب من المحاصيل الرئيسة التي اهتمت السلطات البريطانية بالحصول عليها وذلك بسبب ظروف الحاجة الماسة لاطعام الجيش والسكان. وقد خمنت مجموع الحاجة الى الحبوب في عام ١٩١٨ بحوالي (٢٨٠ر٠٠٠) طن من الحنطة(١٦٥) ؛ وكان الانكليز يأملون الوصول الى قفزة في الانتاج من خلال تنفيذ مشروع الانشاء الزراعي . وكانت منطقة الغراف من اهم مناطق انتاج الحبوب ؛ فقد قدرت ايراداتها بحوالي (٦٤ر٠٠٠)طن في السنة(١٦٦). كما كانت المناطق الاخرى كالحلة والديوانية تنتج كميات كبيرة منها ايضا . وخلال الحرب العالمية الاولى حاولت السلطات البريطانية الاستئثار بالقسط الاعظم من الحبوب المنتجة ؛ فعمدت الى تقييد انتقال الحبوب من الزراع الى التجار كما بذلت كل نفوذها لتحتكر شراء المحاصيل الزراعية(١٦٧) .وقيدت موظفيها بأجراءات شديدة اثناء بيع الحنطة الى السكان او قوات الشبانة(١٦٨) .

كانت نتائج مشروع التنمية الزراعي خلال السنة الاولى التي تلت اقراره مشجعة وذكر ان الجيش استطاع بفضل المشروع الحصول على (٥٠ر٠٠٠

(١٦٥) Administration Report of the Revenue Department Baghdad 1918, P. 3.

(١٦٦) Deputy Civil Commissioners office Basrah dated 29th April 1918 to the Civil Commissioner Baghdad.
م.و.ح.و. الاضبارة 38/26 تسلسل ١٠

(١٦٧) انظر المقاولة بين الزراع والحكومة البريطانية حول السلف الزراعية . كتاب ناظر المالية المؤرخ ١٩١٧/١١/١٦ الى وكيل الحاكم المدني في الشامية . عريضة الشيخ عبد الواحد سكر الى وكيل الحاكم المدني . وجميعها محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 59/34 تسلسل١٦ .

(١٦٨) انظر التعميم الصادر من :
Office of the Civil Commissioner to all Political officers and Assistant Political officers, Baghdad Willayat.
م . و . ح و . الاضبارة 27/N تسلسل ١٤ .

ـ ٦٠،٠٠٠) طن من الحبوب[١٦٩] . وجاء في كتاب رسمي مرسل الى المدير العام لمشروع الانماء الزراعي . ضرورة نقل الحبوب في منطقة الحلة برا بواسطة الحلة والكفل بعد ان اصبحت وسائل النقل النهرى عاجزة عن ذلك[١٧٠] . وبعد انتهاء الحرب اولت السلطات البريطانية المحاصيل التجارية . وخاصة محصول القطن . اهتماما متزايدا ، وكانت جمعية انماء القطن البريطانية قد ارسلت وفدا في عام ١٩١٩ لدرس احوال القطن في العراق[١٧١] . ويبدو ان جهود الانكليز للحث على زراعة القطن قد لاقت قبولا من بعض الملاكين فارسلوا الى مدير الزراعة يسألونه امكانية استدعاء خبراء مصريين ليعلموا الفلاحين الاساليب الجديدة في زراعة القطن[١٧٢] . وقد كتب القائم باعمال الحاكم المدني العام في العراق[١٧٣] الى المندوب السامي في مصر[١٧٤] بهذا الشأن[١٧٥] وتم بالفعل ارسال ستة خبراء مصريين

---

(١٦٩) Hindiyah Irrigation works Baghdad to Administrator A.D. Schem No. 13/34 dated 12th January 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 60/27 تسلسل ٢ .

(١٧٠) Ibid.,

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(١٧١) Henry Foster, The Making of Modern Iraq, Aproduct of World Forees, (Oklahoma 1935), P. 247.

(١٧٢) Agricultural Directorate Baghdad No. D.A./1/1/2352 dated 14th July 1919.

م.و.ح.و. الاضبارة 51/18 تسلسل ٧٥ .

(١٧٣) أي . تي . ويلسن . A.T. Wilson

(١٧٤) الجنرال ادموند اللنبي ، القائد السابق للقوات لبريطانية في فلسطين ، وقائد الوحدات العربية التابعة للامير فيصل ، احتل بلاد الشام ، بعد ان هزم القوات التركية ـ الالمانية التي نيطت قيادتها بالجنرال ليمان فون ساندرسن

(١٧٥) No. $\frac{22217}{168170}$ dated 24th July 1919.

م.و.ح.و. الاضبارة 51/18 تسلسل ٧٥ .

في زراعة القطن الى العراق[١٧٦] . وجدير بالذكر ان محلجاً للقطن قد انشيء في عام ١٩٢٠[١٧٧] غير ان جهود الانكليز في هذا المجال لم تؤد الى نتائج هامة وذكر انها باءت بالفشل بسبب تعلق الفلاح العراقي بالمحاصيل التقليدية التي درج على زراعتها واضطراب الوضعية القانونية لحقوق التصرف بالاراضي[١٧٨] .

في ولاية الموصل درست امكانات الاكثار من زراعة اشجار « الفستق »[١٧٩][١٨٠] واوليت زراعة التبوغ عناية كبيرة واهتمت السلطات البريطانية اهتماما كبيرا بزيادة ايراداتها من هذه المادة . فأصدرت القانون المؤقت للتبوغ[١٨١] . لتأكيد ضمانات خاصة لضبط ايراداتها منه بالكمية التي تتفق مع تقديرات الانتاج الحقيقي التي تتراوح بين (١٫٥ – ٢) مليون كيلو في السنة[١٨٢] .

٦ – اتباع الاساليب الحديثة في الانتاج

ادخل الانكليز اساليب المكننة في الانتاج وقد اعطى الزراع الذين يتعهدون بزراعة الحبوب اسبقية في الحصول على هذه الآلات[١٨٣] وكان

---

(١٧٦) Telegram No. 1244 m dated 7th December 1919, Received on 8th December 1919.
م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة السابقة .

(١٧٧) Foster, Op. Cit., P. 247.

(١٧٨) حسن محمد علي ، المصدر السابق ، الصفحة ع .

(١٧٩) انظر المادة (٣٦) في الملحق رقم (١) في هذا الكتاب .

(١٨٠) Agricultural Directorate No. 6/1/2828 dated 6th August 1920 to the Revenue Secretary.
م٠و٠ح٠و٠ الاضبارة 21/D تسلسل ٨ .

(١٨١) Report on Tobacco, Mosul, Kurkuk, Sulaimaniya.
م ٠ و ٠ ح ٠ و 1/18 تسلسل ٩٥ .

(١٨٢) Ibid., م ٠ و ٠ ح ٠ و الاضبارة السابقة .

(١٨٣) Revenue Board Office Basrah No. 3705 dated 28th August 1918 to the Political Officer Qurnah.
م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ الاضبارة 168/11 تسلسل ٣٥ .

قسم من هذه الآلات قد استورد من الهند ، فقد طلب في عام ١٩١٧ تجهيز مزارعي العمارة بـ (٣٠) مضخة وماكنة(١٨٤) وفي عام ١٩١٨ تم تجهيز زراع العمارة بآلات الحراثة لقاء زيادة في الضريبة المأخوذة على المنارة ، فزيدت الضريبة من (٣) روبيات الى (٥) روبيات للمنارة الواحدة(١٨٥) وجدير بالذكر ان الحاكم السياسي لمنطقة العمارة كان قد اوصى بتوزيع هذه الآلات على بعض الشيوخ في قلعة صالح وعلي الغربي(١٨٦) .

ان التأكيد على استخدام الآلات والمكائن الحديثة بما فيها المضخات والمحاريث كان يعتبر ذا اهمية كبيرة من اجل تنمية الانتاج الزراعي وانجاح مشروع الانماء الزراعي(١٨٧) . ويذكر ان مجلس دائرة الزراعة قد اصدر في

---

(١٨٤) Assistant Director of Agriculture to the Revenue Officer, Basrah.
19th December 1917 بتاريخ 16924 مسجل برقم واردة
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٨٥) Political Office Amarah to the Revenue Board Basrah No. 2705 dated 31st May 1918.
انظر قائمة بالمضخات المجهزة المرفقة بكتاب :
Board of Agriculture Baghdad to the Deputy Director of works, Baghdad No. 211 dated 14th August 1918; Telegram No. 326 dated 8th August 1918.
وجميعها محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٨٦) ومنهم الشيخ فالح الصيهود وشبيب المزبان وزبارة المحي وتركي العفات وجوى اللازم وبلاسم الياسين . انظر :
Political Office Amarah No. 2705 dated 31st May 1918.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٨٧) بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .
Administration Report of the Department, Baghdad 1918, P. 3; Report of Mosul Liwa for the Period Endng 15th September 1922 from the Office of the Divisional Adviser Mosul to the Adviser to the Ministry of Iinterior Baghdad, P.8.
م . و . ح . و . 48/B تسلسل ٢٨ .

اجتماعه السابع والعشرين توصيات تؤكد اهمية بيع وتجهيز الزراع بالمضخات[188] .

رغم اعتماد الزراع في العراق اسلوب الري السيحي فقد ادخلت السلطات البريطانية المضخات كوسيلة حديثة في الارواء . فبلغ مجموع المضخات المستوردة في عام ١٩٢٠ (٢٨) مضخة غير ان الرقم ارتفع في عام ١٩٢١ الى (١١٠) مضخات كما بلغ المجموع الكلي للمضخات المستخدمة فعلا في الارواء في السنة ١٩٢١م (١٤٣) مضخة تروى مساحة مقدارها (٧٦٠٠٠) مشارة[189] .

تقويم مشروع التنمية الزراعي

من الصعوبة بمكان التقرير بان مشروع التنمية الزراعي والخطط الاخرى للتنمية الزراعية في العراق خلال السنوات ١٩١٨-١٩٢٢ قد افادت منه عامة السكان ، والواقع فانه يمكن هنا ايضاح ثلاث مسائل جوهرية هي :

١ ــ ان كل ما ذكر عن اتساع خطط التنمية الزراعية كان بمثابة برامج شكلية وباستثناء منطقة بعقوبة فان التطور الحقيقي المنجز ، قياسا بالخطط الموضوعة كان ضئيلا[190] .

٢ ـ توفر كثير من الدلائل التي تؤكد بان مجموع هذه الخطط كانت قد اخضعت للاعتبارات العسكرية البحتة[191] ، فالحكام السياسيون كانوا يبتون في جميع تلك الخطط ولهم وحدهم تقرير اسبقية المشاريع

(١٨٨) Board of Agriculture office No. B. 1/103 dated 23rd July 1919.

م ٠ و ٠ ح ٠ و ٠ 112/5 تسلسل ٢ .

(١٨٩) داوسن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦ ــ ٢٩ .

(١٩٠) Administration Report of the Revenue Department 1918, P. 3.

(١٩١) Lieut. Coc. L.J. Hall, The inland water transport in Mesopotumia, (London 1921), P. 208.

بعد مشاورة ضباط الري في المناطق ، بموجب صلاحيات واسعة منحتها لهم سلطات الاحتلال(١٩٢) . وجدير بالذكر ان احتياجات الجيش من الحبوب وضعت في المقام الاول وكان يجرى تجهيزه بها قبل تجهيز السكان المدنيين . فقد تم اخضاع مناطق زراعية كاملة للاشراف العسكرى المباشر باعتبارها مناطق ذات اهمية ستراتيجية من الناحية الاقتصادية . وهو ما حصل لمنطقة الغراف اثر جولة قام بها لفيف من الحكام العسكريين الانكليز فيها(١٩٣) . واكد هول Hall بأن هدف المشرفين على ادارة الري في العراق كان سد حاجات الجيش دون النظر الى ثمنها حتى ان السلطات البريطانية سمحت بالقيام لكثير من الاعمال الاروائية التي تعتبر في مجال العمل التجارى غير اقتصادية(١٩٤) .

٣ ـ بقاء علاقات الانتاج القديمة قائمة دون ان تتناولها يد الاصلاح او التغيير ، وقد ترتب على هذه الحقيقة ان عامة الفلاحين الذين تحملوا العبء الاكبر في مشاريع التنمية الزراعية خرجوا منها صفر اليدين ، ويبدو ان السلطات البريطانية في ظل حاجتها الماسة الى الحبوب لم تحاول ان توقف عملية ابتزاز المحاصيل التي يمارسها الملاكون والشيوخ من وراء ظهور الفلاحين من افراد العشائر(١٩٥) ، يضاف الى ذلك ان السلطات البريطانية ، التي تدفعها مصالحها الانية ابان الحرب ، لم تفكر في الحقوق التصرفية لابناء العشائر في الارض ، وبدلا من ذلك

---

(١٩٢) Revenue Secretary's Office, Baghdad to the Director of Irrigation, Baghdad No. $\frac{6027}{60/19}$ dated 18th June 1919.

م . و . ح . و . الاضبارة 51/17 تسلسل ٦ .

(١٩٣) Report from Deputy Civil Commissioner's Office Basrah dated 29th April 1918, to the Civil Commissioner Baghdad.

م . و . ح . و . الاضبارة 38/26 تسلسل ١٠ .

(١٩٤) Hall, The Inland water, P. 208.

(١٩٥) Lyell, Op. Cit., PP. 229-230.

فانها عمدت الى انذار الملاكين بأنهم سيتعرضون الى نزع الاراضي منهم . اذا تأخروا عن زراعتها(١٩٦) . كما انها بأصدارها الاوامر التي اعتبرت فيها زراعة الملاكين للارض هي السبيل الوحيد لتمييز وتثبيت ادعاءات الملاكين وترجيحها على الحقوق الاخرى تكون قد غمطت عن عمد وسبق اصرار حقوق الفلاحين في اراضيهم(١٩٧) . ومقابل ذلك اهملت السلطات البريطانية مشاريع اروائية على درجة كبيرة من الاهمية بسبب حقوق تصرفية متضاربة بين عشائر مختلفة وهو ما حصل لمنطقة الفوار في الديوانية بسبب حقوق التصرف المتضاربة بين عشائر الجبور والاكرع وآل فتلة ، فقد آثرت السلطات البريطانية اهمال حفر جدول اليوسفية الذى يمكن ان يحيى المنطقة على ان تقوم بحسم حقوق التصرف المتنازع عليها بصورة عادلة(١٩٨) .

وعلى كل حال فان خطورة خطط التنمية هذه تكمن فيما يلي :ـ

١ ـ انها كانت تجربة استعمارية مهمة اعطت الانكليز صورة واضحة لامكانات البلاد المادية والبشرية والتي يمكن للمحتلين استثمارها لمصلحتهم حاضراً ومستقبلا .

---

(١٩٦) بيل : فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ٢٤٦ .

(١٩٧) Revenue Board office Basrah No. 3705 dated 28th August 1918, to the Political officer Qurna,

م . و . ح . و . الاضبارة 168/11 تسلسل ٣٥ . التعميم الصادر من Revenue Board Office Basrah No. 3706 to all Political officers and Assistant Political officers dated 28th August 1918.

م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(١٩٨) First Revenue Office to the Civil Commissioner dated 19th Feb. 1918;

عريضة كمون آل دانه وسلمان العبدان الى الحاكم المدني العام برسي كوكس المؤرخة في ١٢ شباط ١٩١٨ . عريضة سراكيل منطقة الفوار المؤرخة في ١٩١٨/١/٢٦ الى الحاكم المدني العام ، وجميعها محفوظة م . و . ح . و . الاضبارة 61/37 تسلسل ١٧ .

٢ ـ انها دفعت المسؤولين[١٩٩] وبعض الكتاب[٢٠٠] الى توجيه انظار السلطات البريطانية الى اهمية جلب المستوطنين الاجانب من اوربا والهند والشرق الاقصى بزعم ان البلاد تفتقر الى السكان والادعاء بان هناك صعوبة في توفير الناس اللازمين للعيش في «جنة عدن الجديدة»[٢٠١] .

٢ ـ تطور زراعة المضخات في العراق :

اشرنا في فصل سابق الى ان اعمال نصب المضخات في العراق قبل عام ١٩٢٠ كانت قليلة ، غير انها بدأت بالزيادة بصورة مطردة في السنين التالية وكانت السلطات البريطانية قد اصدرت الاوامر في عهد الاحتلال بتجهيز بعض الزراع بالمضخات تمشيا مع خطط التنمية الزراعية . من اجل الاسراع في استثمار البلاد واستغلال مواردها ، خاصة وقد اثبتت حوادث عام ١٩٢٠ فشل الخطط البريطانية لابقاء العراق مستعمرة بريطانية تحكمها حكما مباشرا ، كما فشل النظام القبلي الذى اصطنعته بريطانيا في البلاد من الحفاظ على المصالح البريطانية التي اوكلتها اليه الدولة المحتلة ، والواقع فان تدعيم السند المادى للقوى الاجتماعية التي اعتمدت عليها السلطات البريطانية بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق اصبح ضرورة استعمارية ، كما ان توسيع القوى المستغلة (بكسر الغين) في الريف باشراك متمولي المدن والملاكين ، مكنّ الانكليز من مراقبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد وتوجيهها نحو اهداف السياسة البريطانية ومصالحها الاستعمارية التي يمكن تلخيصها بما يأتي :

---

(١٩٩) Letter and Enclosure from Department of Overseas Trade to India Office.
م . و . ح . و . الاضبارة 51/1 تسلسل ٧٢ .

(٢٠٠) Donald Maxwell, A Dweller in Mesopotomia, P. 102.

(٢٠١) Maxwell, Op. Cit., P. 102.

١ ـ اشاعه اساليب الزراعة الكثيفه لتوجيه المزارعين نحو المحاصيل الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في الصناعه البريطانية •

٢ ـ توجيه القوى المؤثرة في المجتمع المدني (الملاكون وموظفو الدولة) ودفعها اكثر فاكثر لخدمة المصالح البريطانية •

٣ ـ ايجاد مصدر قلق جديد للقوى العشائرية (صغار الشيوخ والسراكيل المناهضين للسلطات البريطانية بغية الحد من نشاطاتها المعادية للانكليز •

والواقع فان الهدف الاول لاعمال زراعة المضخات التي شجعتها السلطات البريطانية . يبدو واضحا في ان القصد منه هو خدمة التطور الرأسمالي في البلاد ذلك لان الفوائد المتوخاة من اعمال نصب المضخات لايمكن اعتبارها مربحة من وجهة النظر الاقتصادية وخاصة خلال العشرينات من هذا القرن . مالم تستخدم في ارواء الاراضي المزروعة بالمحاصيل الاقتصادية من قبيل القطن مثلا ، فقد آملت السلطات البريطانية بان كلفة انتاجه في العراق ستكون اقل بكثير من كلفة انتاجه في امريكا بسبب رخص اجور العمل(٢٠٢) ، ان استخدام المضخات لارواء الاراضي المزروعة بالحنطة والشعير يعني بالضرورة عدم الحصول على نتائج طيبة بسبب انخفاض الاسعار القياسية(٢٠٣) للمحصول . مقارنة بتكاليف الانتاج العالية التي تتطلبها الزراعة بواسطة المضخات • اما استخدام المضخات في ارواء الاراضي المزروعة بالمحاصيل الاقتصادية ، فان نتائج باهرة يمكن ان تترتب عليه ، فهو يؤدى بالضرورة ايضا الى زيادة المدخولات السنوية للزراع نظرا لزيادة ريع الارض الناجم عن ارتفاع الاسعار القياسية للمحاصيل الاقتصادية ، وهكذا يمكن القول ان زيادة عامة ستحصل في الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي • ان مثل هذا التطور السريع سيحقق للسلطات البريطانية مايلي :

(٢٠٢) Colonial Office Annual Report 1926, P. 58.

(٢٠٣) انظر المادة (٣٧) الملحق رقم (١) في هذا الكتاب •

١ ـ توجيه الزيادة المطردة في الدخل الزراعي لامتصاص السلع البريطانية واستهلاكها . فتوفير وسيلة التداول (النقود) المدفوعة اصلا كاثمان للمواد الخام المجهزة للصناعة البريطانيه او الناجمة عن النفقات البريطانية في العراق ، او الآتية من زيادة الدخل الزراعي ستؤدى الى انعاش وقتي لوضع البلاد الاقتصادى .

٢ ـ الحصول على مصدر جديد يمون الصناعة البريطانية بالمواد الزراعية الخام التي تدخل في الصناعة البريطانية .

٣ ـ خلق جو نفسي وشعور بالرضا وخاصة بين سكان المدن (معظم الدخل الناجم من عملية الانتاج الزراعي يصب في المدينة لاتجاهه نحو الاستهلاك) .

٤ ـ خلق مظاهر اقتصادية مزيفة (زيادة معدلات الدخل السنوى لطبقة الملاكين والشيوخ وموظفي الدولة) تمكن السلطات البريطانية من الادعاء بحصول تطور اجتماعي واقتصادى في البلاد .

بناء على ذلك شهد العراق خلال العشرينات من هذا القرن زيادة مطردة في اعداد المضخات ، فقد بلغ المجموع الكلي للمضخات في عام ١٩٢٢م ، (١٦٩) مضخة تروى اراضي مساحتها (١٠٠ر٠٠٠) مشارة ، وفي عام ١٩٢٣ اصبح مجموع المضخات (١٧٩) مضخة تروى ارضاً مساحتها (١٠٨ر٠٠٠) مشارة وارتفع المجموع الكلي للمضخات في عام ١٩٢٤ الى (٢٢١) مضخة تروى ارضا مساحتها (١٥٦ر٠٠٠) مشارة . وفي عام ١٩٢٥ بلغ المجموع الكلي للمضخات (٤٠٧) مضخات تروى ارضا مساحتها (٣٧٦ر٠٠٠) مشارة[٢٠٤] . وبعد اصدار الحكومة العراقية لقانون تشويق الزراع على استعمال المضخات[٢٠٥] قفز المجموع الكلي للمضخات في العراق عام ١٩٢٦ الى (٦٧٣) مضخة ، اى بزيادة قدرها (٤٠٪) عن السنة التي سبقتها ، كما سجل استيراد المضخات زيادة ملحوظة خلال السنة ١٩٢٦ اذ بلغ عدد

---

(٢٠٤) داوسن ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٢٠٥) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

المضخات المستوردة (٢٣٨) مضخة بينما لم يتجاوز عدد المضخات في عام ١٩٢٥ (١٥٧) مضخة اى بزيادة قدرها (٨١) مضخة عن العام الذى سبقه[٢٠٦] واستمرت الزيادة باطراد في الاعوام التالية وارتفع المجموع الكلي للمضخات في العراق عام ١٩٢٧ الى (٨٩٢) مضخة . وبلغ في عام ١٩٢٨ (١٠٨١) مضخة كما قفز عددها في عام ١٩٢٩ الى (٢٠٤٧) مضخة[٢٠٧] . وسجلت احصائيات الاستيراد للسنة ١٩٢٩ اعلى رقم وصلته بالنسبة للمضخات خلال العشرينات من هذا القرن ، اذ بلغت (٥٧٠) مضخة[٢٠٨] .

يظهر هذا التطور السريع في استخدام المضخات حقيقة ان الانكليز نجحوا في دفع الملاكين وفئات البرجوازية الناشئة وكذلك قسم من شيوخ العشائر الذين برزوا خلال الثورة في عام ١٩٢٠ كقوة مناوئة للانكليز . لخدمة مصالح الانكليز وتأييد الحكم القائم في العراق . اما النتائج الاقتصادية لهذا التطور السريع في استعمال المضخات فقد كانت مخيبة لامال الانكليز . وآمال البرجوازية الناشئة ، اذ منيت الزراعة الناتجة عن الرى بواسطة المضخات بالفشل لاسباب مهمة يأتي في مقدمتها مشاكل التصرف بالاراضي ورغبة الفلاح في زراعة المحاصيل التقليدية (الحنطة والشعير) ومشاكل الادارة والتنظيم والعمل الزراعي التي تحتاج اليها الزراعة بواسطة المضخات[٢٠٩] ، ناهيك عن ظروف الازمة الاقتصادية العالمية التي وقع العراق تحت تأثيرها[٢١٠] . وكان من ابرز مظاهر هذا الفشل انخفاض اعداد المضخات المستعملة في عملية الانتاج الزراعي ، فقد سجلت السنوات

---

(٢٠٦) داوسن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦ – ٢٩ .

(٢٠٧) Colonial Office, Special Report 1920-1931, P. 185.

المجموعة الاحصائية السنوية العامة للسنوات ٢٧–١٩٢٨/ ٣٧–١٩٣٨ م المالية ، قامت بجمعها ونشرها الدائرة الرئيسة للاحصاء في مديرية الاحصاء وزارة الاقتصاد ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ١٩٣٩) ، ص ٩٣ .

(٢٠٨) داوسن ، المصدر السابق ، ص ص ٢٦ – ٢٩ .

(٢٠٩) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢١٠) انظر ص ص ٤٤٤ – ٤٤٩ في هذا الفصل من الكتاب .

التي نات عام ١٩٢٩ انحسارا لاعمال نصب المضخات فبلغ مجموع المضخات المستعملة في عام ١٩٣٠ (٢٠٢٧) مضخة ، وفي عام ١٩٣١ كان مجموع المضخات المستعمله (٢٠٢٩) مضخة ، بينما لم تشتغل في عام ١٩٣٢ سوى (١٦٥٥) مضخة[٢١١] .

ان المساعي المبذولة لنصب المضخات اصطدمت منذ البداية بحقوق التصرف العشائرية (حقوق اللزمة) ، وعندما يؤكد هيجكوك هذه الحقيقة فانه يشير الى الصراع الذى نشب بين صاحب اللزمة وصاحب المضخة والذى حاول فيه صاحب اللزمة الحفاظ على حقوقه في ارض لزمته من اطماع صاحب المضخة[٢١٢] .

اما مسألة زرع المحاصيل الاقتصادية (القطن مثلا) ، الذى يأمل صاحب المضخة في زرعها باعتبارها محاصيل اقتصادية يجني من زرعها ربحا كبيرا يفوق ريع المحاصيل التقليدية . فقد كانت ، كما يقول المختصون ، تجابه بمقاومة الفلاحين[٢١٣] ، ورغم ان الوثائق الرسمية فسرت هذه الظاهرة بالادعاء بان الفلاح كان يرى في المحاصيل النقدية بديلا سيئا عن الحبوب التي زرعها آباؤه واجداده[٢١٤] ، او كما قالت كاثلين لانكي : بان اساليب الزراعة الغربية المتبعة في المحاصيل النقدية كانت جديدة على الفلاح ومحيرة له[٢١٥] ، فقد وجد الباحث ان الواجب يقضي بتقصي هذه المشكلة . فقال السراكير

---

(٢١١) المجموعة الاحصائية السنوة للسنوات ٢٧ ــ ١٩٢٨ / ٣٧ ــ ١٩٣٨ المالية ، ص ٩٣ .

(٢١٢) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢١٣) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢١٤) تقرير عن التدابير المقترحة لمساعدة اصحاب المضخات في اعمار الاراضي التابعة لحقوق اللزمة ، كتبه هيجكوك بتاريخ ١١/١/١٩٣٠ م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢١٥) كاثلين م . لانكي ، تصنيع العراق ، ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي والكتور خطاب صكار العاني ، مطبعة التضامن ، (بغداد ١٩٦٣) ، ص ٥٨ .

الحانقين على صاحب المضخة . بأنهم كانوا يجدون في حصتهم من الحبوب النعمة التي تنقذهم من براثن الجوع . بينما لم ينالوا من محصول القطن غير حصة ضئيلة لايتقبلها منهم غير الملاك (صحب المضخة) بثمن بخس جدا .

وكانت ظروف الازمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد خلال العشرينات من هذا القرن سببا مهما برأى السر هلتن يانغ Sir Hilton Young عجل في فشل زراعة المضخات نظرا لما سببه انخفاض اسعار المحاصيل الزراعية من خسارة فادحة ادت الى افلاس الكثير ممن نصبوا المضخات[٢١٦] .

يمكن القول ان الانكليز نجحوا الى حد ما في الاستفادة من العراق كسوق مستهلك للصناعة البريطانية ومصدر للمواد الخام ، ومع ذلك فان بريطانيا لم تستطع فتح ابواب هذا السوق على مصراعيها فقد بقيت مشكلة التصرف بالاراضي تعرقل كل الجهود المبذولة في سبيل التطور الاقتصادي للبلاد ، وقد ايقنت السلطات البريطانية بان تشريعات من شأنها اقصاء حقوق صاحب اللزمة الشرعي (الفلاح) وتوليه صاحب المضخة (الشيخ او الملاك) على هذه الحقوق[٢١٧] ، وتقنين العمل الزراعي للاستفادة الى اقصى حد ممكن من رخص الايدى العاملة[٢١٨] هي السبيل الكفيل بمنح فرص اكبر من النجاح للزراعة الرأسمالية في العراق وبالتالي خدمة المصالح البريطانية فيه .

٣ ـ شركات التنمية الزراعية في العراق

تعتبر شركات التنمية الزراعية التي مارست اعمالها في العراق في النصف الثاني من عشرينات القرن الحالي ، من ابرز مظاهر التطور الرأسمالي والاقتصادي في العراق ، نظرا لما كان يتطلبه عمل مثل هذه الشركات من

---

(٢١٦) Young, Reports on Economic Conditions, P. 3.

(٢١٧) انظر قوانين التسوية في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢١٨) انظر قانون حقوق وواجبات الزراع في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

استثمار كميات كبيرة من رؤوس الامـوال والعمـل والتنظيم في مساحات واسعة من الاراضي ولاغراض انتاج المحاصيل الاقتصادية .

كان من ابرز هذه المشاريع . المشروع الذى تقدم به الدكتور نجيب اصفر[٢١٩] وحمدى الباجه‌جي[٢٢٠] وثابت عبدالنور في عام ١٩٢٤ لاستثمار (٣٦٠٠٠) اكر من الاراضي الزراعية على نهر ديالى ، وقد جاء في الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية واصحاب الامتياز[٢٢١] :

ان يقوم اصحاب الامتياز بعمران الاراضي التي تضعها الحكومة تحت تصرفهم[٢٢٢] ، وبموجبه لا تأخذ الحكومة كحصة لها من الحاصل غير (١٠٪) فقط . يضاف الى ذلك ان مصاريف العمران التي ينفقها اصحاب الامتياز تعتبر دينا ممتازا تدفعه الحكومة من حصتها[٢٢٣] . اما مدة الامتياز فكانت (٦٠) عاما[٢٢٤] . غير ان اصحاب الامتياز عمدوا الى بيع الامتياز الى شركة بريطانية دعيت بشركة زراعة القطن في ديالى وقد وافقت الحكومة العراقية

---

(٢١٩) نجيب اصفر : من المضاربين في الاعمال الزراعية ، اشتهر بالمشـروع الذي سمي باسـمه (مشروع اصفر) ، كان وزملاؤه الذين تقدموا بالمشروع محسوبين على العناصـر الوطنية ، ولكن تبين ، كمـا يقول الحسني ، انهم من سماسرة الشركات الاجنبية .

(٢٢٠) حمدي الباجه‌جي : من عائلة بغدادية ،برز مع جعفر ابوالتمن كمعارض لتدابير الوزارة النقيبية الثانية ، فنفته السلطات البريطانية الى خارج العراق وقد عاد الى البلاد بمساعي عبدالمحسن السعدون في وزارته الاولى .

(٢٢١) نص اتفاقية الحكومة العراقية مع الدكتور نجيب اصفـر ، مقررات مجلس الوزراء في تاريخ ١٩٢٤/٧/١٠ ، م . و . ح . و . الاضبارة ص/٣/٣ لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ .

(٢٢٢) المادة (٨) من الاتفاقية ، المصدر السابق ، م . و . ح . و .الاضبارة السابقة .

(٢٢٣) المادة (٩) من الاتفاقية ، المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٢٤) المادة (١٥) من الاتفاقية ، المصدر السابق ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

بناء على مشورة وزارة المالية على تحويل حقوق اصحاب الامتياز الى الشركة البريطانية[٢٢٥] واعطيت للشركة الاراضي اللازمة على جدول مهروت وقد تبين بعد حين من الزمن ان نهر ديالى الذى لا يكاد يسد حاجة ملاكي البساتين الى المياه غير قادر على تموين الشركة بالمياه اللازمة[٢٢٦] ، ولما لم تستطع الحكومة العراقية ان تتعهد بتخصص المياه حسب ما جاء في الاتفاقية[٢٢٧] اضطرت الحكومة على منح الشركة مساحة من الاراضي على نهر الفرات (اللطيفية) عوضا عن الاراضي على نهر ديالى ، فعرف المشروع الجديد بمشروع اللطيفية الذى منحت الحكومة امتيازه الى شركة اراضي اللطيفية المحدودة وهي نفس الشركة التي كانت تعمل على نهر ديالى[٢٢٨] .

اشيع عن مشروع اصفر (الدكتور نجيب اصفر) في حينه بأنه مشروع عمراني لخير العراق ، وتبنى المشروع عدد من رجال الدولة ممن نعتوا بالوطنيين ، غير ان ابناء الشعب لم يقابلوا المشروع بالارتياح وقامت حوله ضجة كبيرة[٢٢٩] ، ولا شك فان هذا المشروع كان يعيد الى اذهان الكثيرين صورة الامتيازات الاجنبية التي صارت حقيقتها لا تنطلي على احد باعتبارها مظهر من مظاهر الاستعمار الاقتصادى .

اصطدمت شركات التنمية الزراعية في العراق بعقبتين رئيستين هما :

(٢٢٥) كتاب ديوان مجلس الوزراء الى الملك فيصل المؤرخ في ١٤/١٠/١٩٢٥، م . و . ح . و . الاضبارة ج/٢/ج لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥ .

(٢٢٦) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٢٧) قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧/١٠/١٩٢٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٢٨) محضر الجلسة الثالثة والاربعين من الدورة الثانية لمجلس النواب ملحق الوقائع العراقية ، الصادرة في ٣/١٢/١٩٢٨ . كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٢٦٠٥ والمؤرخ في ٩/١٠ ١٩٣٢ المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ص/٣/٣ لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٣٢ .

(٢٢٩) كلمة النائب توفيق السويدي في الجلسة الثانية والاربعين من الدورة الانتخابية الثانية لمجلس النواب الملحقة بالوقائع العراقية الصادرة في ٢٩/١١/١٩٢٨

١ ـ مشكلة التصرف بالاراضي .

٢ ـ مشكلة التصرف بالمياه .

والواقع فان كلتا المشكلتين اثارت مواجهة حادة بين الشركتين الاجنبيتين وبين الملاكين والمتصرفين بالاراضي ، فقد اقام ملاكو الاراضي (البساتين) في ديالى الدنيا واقعدوها بسبب شحة مياه ديالى(٢٣٠) وتمكنوا من اجبار الحكومة على اعطاء تعهد صارت الحكومة بموجبه في حل من التزامها بتخصيص المياه اللازمة لاعمال شركة زرع القطن في ديالى(٢٣١) . واثار مشروع شركة زراعة القطن في ديالى والمشروع الثاني الذى حل محله الممنوح لشركة اراضي اللطيفية المحدودة حفيظة اصحاب الحقوق العقرية من الملاكين(٢٣٢) ، واصحاب حقوق اللزمة من ابناء العشائر(٢٣٣) ، وبسبب اصرار الشركة على عدم دفع تعويضات الى اصحاب هذه الحقوق فقد اضطرت الحكومة ان تتحمل المشاكل الناجمة عن ذلك على عاتقها وان تسعى لتعويض اصحاب هذه الحقوق(٢٣٤) ، وخلال ذلك ظهر جليا ان الفوائد التي قيل ان البلاد ستجنيها من وراء هذه المشاريع اصبحت تعني خسارة لحقوق المواطنين ، كما اوقع

---

(٢٣٠) المصدر نفسه .

(٢٣١) قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٥/١٠/٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة ج/٢/ج لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥ .

(٢٣٢) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢٣٣) كتاب ديوان مجلس الوزراء الى الملك المؤرخ في ١٩٢٥/١٠/١٤ ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة ج/٢/ج لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥ .

(٢٣٤) كتاب مجلس الوزراء المرقم ٢٣٧١ والمؤرخ في ٢٠/١٩ حزيران ١٩٢٧م ، المرسل الى وزير المالية ووزير المواصلات والاشغال ، م . و . ح . و . الاضبارة ص/٣/٣ لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٨ .
انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

الحكومة في ظل التزامات مالية كانت في غنى عنها[٢٣٥] ، يضاف الى ذلك السمعة السيئة التي لصقت الحكومة ورجال الدولة الذين كانوا بين متواطيء مع الشركة او غير مبال بالموضوع او جاهل به كلية[٢٣٦] .

بسبب المشاكل الكثيرة والعقبات الناجمة عن حقوق الاراضي والمياه في البلاد وظروف الأزمة الاقتصادية فشلت شركة زرع القطن في ديالى واضطرت الى تصفية اعمالها ، كما تعطلت ايضا اعمال شركة اراضي اللطيفية المحدودة، فحتى عام ١٩٣٢ فشلت الشركة في اكمال القناة الرئيسة اللازمة التي تجهز المياه للاراضي التي تقوم عليها استثمارات الشركة[٢٣٧] .

أن فشل مشاريع انمائية تعتمد التطور الرأسمالي اساسا لها لم يكن يعني في ضوء الحقائق الواردة من البحث ان مشكلة التصرف بالاراضي ظلت سببا مهما يعرقل كل تطور اقتصادي في العراق .

٤ ـ الازمة الاقتصادية في العراق

مر العالم الرأسمالي خلال العشرينات من القرن الحالي بأزمة اقتصادية خانقة كان من ابرز مظاهرها الانكماش الاقتصادى ، وسقوط الاسعار

---

(٢٣٥) انظر كلمة النائب محمود رامز في محضر الجلسة الثانية الاربعين من الدورة الثانية المصدر السابق .

كتاب مجلس الوزراء المرقم ٢٣٧١ والمؤرخ في ٢٠/٩١ حزيران المرسل الى وزير المالية ووزير المواصلات والاشغال ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٣٦) انظر مناقشات اعضاء مجلس النواب ورجال الدولة حول الامتياز الممنوح لشركة اراضي اللطيفية المحدودة في الجلستين الثانية والاربعين والثالثة والاربعين من الدورة الثانية الملحقين بجريدتي الوقائع العراقية الصادرتين بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٩ و ١٩٢٨/١٢/٣ .
انظر ايضا الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢٣٧) كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقم ٢٦٠٥ والمؤرخ في ١٠/٩ نيسان ١٩٣٢ ، م . و . ح . و . الاضبارة ص/٣/٣ لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٣٢ .

(اسعار السلع) سقوطا خطيرا في جميع اقطار العالم الرأسمالي . ولما كان العراق يدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي باعتباره قطرا تابعا لاكبر دولة استعمارية ورأسمالية يومذاك ، لذا فقد عانى من هذه الازمة وتأثر بها تأثرا مباشرا .

خلال العشرينات من القرن الحالي ظهر بشكل واضح اتجاه الاقتصاد العراقي نحو التطور الرأسمالي[٢٣٨] وصار تحت ظل اسلوب التصرف بالاراضي ، انتاج مختلف المحاصيل الزراعية يتخذ طريقه نحو الاسواق الخارجية . وكانت المحاصيل الاقتصادية تتمتع بالاولوية بين المحاصيل الزراعية في الاسواق البريطانية[٢٣٩] . وفي ظل هذا التطور الاقتصادي ازدادت حدة التباين بين دخول عامة ابناء العشائر وبين المتصرفين بالاراضي من الشيوخ والملاكين ، وقد ادت ظروف التوزيع غير العادل في الانتاج ومن ثم التوزيع غير العادل في الدخل الى بقاء معظم السكان في ظل اوضاع معاشية قاسية ، كان اعنفها قسوة ومرارة هو ان جموع الفلاحين الذين كانوا يرون الانتاج نهبا مقسما بين المتصرفين بالاراضي ، لا يملكون القدرة الشرائية من اجل الحصول على ما يسدون به رمقهم ، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان النفقات العامة ، بتوجيه من الحكومة البريطانية[٢٤٠] ، في مختلف مرافق البلاد وخاصة الزراعية كانت ضئيلة نسبيا ، فساهم ذلك ايضا في تدهور القدرة الشرائية للفلاحين ولعموم ابناء الشعب ، وقد ترتب على ذلك سقوط اسعار مختلف المحاصيل الزراعية وكسادها ، فقد اصبحت اثمان الحاصلات الزراعية لا تسد الضريبة المفروضة عليها مما دفع اصحاب البساتين الى قطع

---

(٢٣٨) انظر الصفحات السابقة في هذا الفصل من الكتاب .

(٢٣٩) Colonial Office, Annual Report 1926, P. 58.

(٢٤٠) ترجمة البرقية المرسلة من المعتمد السامي الى زير المستعمرات البريطاني المرقمة ٢٦٨ والمؤرخة ١٩٢٢/٥/٣ . كتاب المعتمد السامي الى رئيس الوزراء المرقم B.O. 124 والمؤرخ في ١٨-١٩٢٢/٥/٢٢ ، الوثيقتان في م . و . ح . و . الاضبارة 20/70 تسلسل ٢٨٤ .

الاشجار المثمرة تملصا من دفع الضريبة[٢٤١] • من الطريف حقـا ان يطـ
الزراع في عرائض ارسلوها الى السلطات الرسمية ان تقوم هـذه السلطا
باستيفاء المحصول كله وتعطيهم بالمقابل القيمة النقدية للضريبة المفروضة ع
الزراع[٢٤٢] • وجدير بالذكر ان طبيعة العلاقات بين العراق وبريطانيا مـ
جهة وبين العراق والدول المجاورة وخاصة تركيا وسوريا ، حرم العراق من
اسواق مهمة لمنتوجاته ، اذ ان ايقاف تصدير حنطة ولاية الموصل لتركيا مـثلا
قد ادى الى كساد هذا المحصول وهبوط اسعاره من (٥) روبيات الى (٣/٤
الروبية للطن الواحد ، وقد نجم عن ذلك افلاس الآلاف من الزراع[٢٤٣] •

على ان تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية حرم العراق مما تبقى من اسوا
محصولاته الخارجية ، وقد جاء في تقرير لقسم تجـارة ما وراء البحار : «ا
الصادرات الرئيسة للعراق هي التمور والحنطة والصوف والذرة والجلـو
ويعتبر العراق محظوظا اذ وجد اسواقا لتموره »[٢٤٤] •

---

(٢٤١) كتاب الديوان الملكي المرقم د/١٩٨ والمؤرخ في ١٩٢٨/٦/١١ المرسـ الى سكرتير مجلس الوزراء • كتاب وزارة الري والزراعة المرقم ٦١٣ والمؤرخ في ١٩٢٨/٧/٨ المرسل الى وزارة المالية •كتاب مديرية الزراء المرقم ٢٢١٥/١/٦ والمؤرخ في ١٩٢٨/٧/٢٨ المرسل الى وزارة الر والزراعة وجميعها في م • و • ح • و • الاضبارة ز/٢/١ لسنة ١٩٢٨

(٢٤٢) عريضة ملاكي وسراكيل منطقة التاجية (الديوانية) • عريضة ملاكي هور الدخن (الديوانيـة) •عريضـة اهالي الفيصلية (المشـخاب ـ الديوانية) • عريضة المغارسين في الجعارة والبونعمان (الديوانية) ، وجميع العرائض مرسلة الى المفتش الاداري في الديوانية ، م • و • ح • و • الاضبارة 5/2 تسلسل ١٠ لسنة ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ •

(٢٤٣) كتاب متصرفية الموصل المرقم ٢٠٩٥ والمؤرخ في ١٩٢٣/٤/١٢ المرسل الى وزارة الداخلية ، م • و • ح • و • الاضبارة 11/B-1 لسنـة ٢١ ــ ١٩٢٥ • تسلسل ١٣ •

(٢٤٤) Department of Overseas Trade, Economic Condition in Iraq, date Augusa 1933, Report by C. Empson. (وهو السكرتير التجاري للسفارة البريطانية في بغداد) • (London 1933)

ولما كانت الاستثمارات الحكومية ضئيلة جدا والتجارة الخارجية شبه متوقفة وكبار الشيوخ والملاكين متصرفين وحدهم بالاراضي ، فقد خيم على العراق جو من الركود الاقتصادي ، نوقشت اسبابه ونتائجه في لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف وقد تحدث المستر بورديلون حول هذه المشكلة فقال : ان التقدم الاقتصادى في العراق يتعثر بثلاث عقبات هي[٢٤٥] :

١ ـ ان المشاكل الناجمة عن المراهقة السياسية لا يمكن تجنبها وهي تتطلب رعاية كبيرة مما يجعل المشاكل الاساسية عرضة للاهمال .

٢ ـ ان السلام والامن في البلاد هو مسألة ضرورية للتقدم الاقتصادى وان مثل هذا السلام يجب ان ينال الاسبقية على الاعتبارات الاقتصادية .

٣ ـ ان حصة العراق من الدين العثماني ترهق الخزانة العامة مما يؤدى الى الاقتصاد الشديد في النفقات .

والواقع فان كلاً من العقبتين الاولى والثانية ذات علاقة وثيقة بمشكلة الاراضي في البلاد ، فالسلطات البريطانية ، التي انشغلت بالتوفيق بين القوى الاجتماعية الرئيسة المتصرفة بالاراضي ، الشيوخ والملاكين والبرجوازية الناشئة ، مدعية بان تسوية حقوق الاراضي يجب ان يسبق كل عمل اقتصادى بناء باعتباره السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق الامن والسلام ، هذه السلطات لم تجد حرجا من الاعتراف بان اهمال مشاكل البلاد الحيوية ، التقدم الاقتصادى ، كان الثمن الذى دفعته البلاد لقاء ذلك التوفيق[٢٤٦] .

شغلت الازمة الاقتصادية التي مرّ بها العراق خلال العشرينات الكثير من المختصين والخبراء وكانت اهم الحلول المطروحة لهذه الازمة تتوخى ما يأتي :

---

(٢٤٥) League of Nafions, Minutes of the fourteenth session. P. 162.

(٢٤٦) Ibid., P. 162.

١ ـ ايجاد نظام جديد للتصرف بالاراضي يساعد على اعادة توزيع الانتاج ومن ثم اعادة توزيع الدخل الناجم من عملية الانتاج الزراعي(٢٤٧) .

٢ ـ ايجاد بنك زراعي يساهم في امداد الزراع بالقروض اللازمة من اجل توفير السيولة النقدية الضرورية لاعمال الاستثمار الزراعي(٢٤٨) .

٣ ـ تخفيض النسبة المئوية لحصة الحكومة من الانتاج كي يساهم ذلك في تنشيط الزراعة ودفع الزراع على الانتاج(٢٤٩) .

٤ ـ ايجاد طرق جديدة تقضي على التلاعب في حصة الحكومة وذلك لزيادة مدخولات الحكومة من ايرادات الاراضي لتساهم في زيادة نفقات الدولة واستثماراتها في البلاد(٢٥٠) .

٥ ـ وضع الخطط الشاملة للاستفادة من مدخولات الحكومة من النفط لاغراض الانفاق الحكومي على المشاريع العامة(٢٥١) .

لقد كان من رأى الخبراء والمختصين ان مثل هذه الخطوات سيكون بامكانها تخليص البلاد من الركود الاقتصادى وفتح آفاق جديدة امام

---

(٢٤٧) مذكرة احمد فهمي عن الازمة الاقتصادية المالية وواردات الدولة ، م . و . ح . و . الاضبارة م/١١ لسنة ١٩٢٤ ـ ١٩٣١ .
تقرير احمد فهمي الى السر هلتن يانغ المؤرخ في ١٩٣٠/٥/٢٥ ، المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة م/١١ لسنة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ .

(٢٤٨) تقرير عن الحالة الاقتصادية ، المرقم م/٢٣٨٠ والمؤرخ ١٩٢٩/١١/٢٥ ، م . و . ح . و . الاضبارة م/١١ لسنة ١٩٢٤ ـ ١٩٣١ .

(٢٤٩) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة نفسها ٩

(٢٥٠) كتاب السر هلتن يانغ الى رئيس الوزراء المؤرخ في ١٣٩٠/٦/١٥ ، م . و . ح . و الاضبارة م/٢ لسنة ١٩٣٠ . التقرير السري للبعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات البريطاني للبحث في موقف الحكومة العراقية المالي وما يرمي اليها في المستقبل ، مرفوع الى وزير المالية العراقي بتاريخ ١٩٢٥/٤/٢٥ ، مطبعة الحكومة (بغداد ١٩٢٥) ، م . و . ح . و . الاضبارة 48/51 تسلسل ٣٥ .

(٢٥١) كلمة ممثل بريطانية في لجنة الانتداب السر فرانسيس همفريز انظر :
League of Nations, Minutes of the twenty first session, (Geneva 1931), P. 95.

التطور الاقتصادى في البلاد . على ان خطط الحكومة للقضاء على الازمة الاقتصادية لم تتبع الاسس الجوهرية العملية وخاصة فيما يتعلق بمشكلة التصرف بالاراضي والذى كان يجب ان يوفر العدالة الاجتماعية للفلاحين اصحاب الحقوق الشرعية في الاراضي ، وبدلا من ذلك فانها عمدت الى اتباع سياسة انفاق جديدة تتوخى صرف ايراداتها الجديدة من النفط على المشاريع العمرانية المختلفة ، ومع ان هذه السياسة نجحت في تحقيق خطوات على التطور العام ، الا ان هذا التطور سار ببطء شديد كما انه اقتصر على المدينة بينما بقي الريف يعاني من جميع مظاهر التخلف ، ذلك لان خطوات الحكومة لتسوية مشاكل البلاد الرئيسة (مشكلة الاراضي) وضعت في خدمة القوى الاجتماعية ، الشيوخ والملاكين وكبار موظفي الدولة ، (قوانين التسوية) التي اصطنعت كدعامة للوجود البريطاني في العراق .

ضرائب الاراضي او الايرادات ١٩١٤ - ١٩٣٢
السلطات البريطانية المحتلة وضريبة الاراضي

١ - اساليب جباية ضريبة الاراضي

اتبعت السلطات البريطانية في جباية الضرائب الاساليب التركية نفسها[٢٥٢] ، غير انها حاولت جهد امكانها في ظل الظروف الجديدة ان تغير تلك الاساليب وتستخدمها في تحقيق مصالحها . وكانت مسألة عدم وجود ضريبة ثابتة خلال العهد العثماني قد بحثت وعللت اسبابها[٢٥٣] ، حيث اتضح

---

(٢٥٢) Irland, Op. Cit., P. 118.

(٢٥٣) ذكرت الآنسة بيل ان اسباب عدم وجود ضريبة ثابتة خلال العهد العثماني كان يعود الى تخوف السلطات العثمانية من العشائر ورغبة هذه السلطات في تحاشي كل عمل يؤدى الى تغذية شعور العشائر بحقوقهم في الاراضي ، كما ان اعمال التخمين كانت تسد قسما من رواتب الموظفين وتهيء أرباحا وفوائد يجنيها هؤلاء الموظفين .
انظر :
بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ٢٦٥ .

ان تعدد اساليب الجباية او طرقهـا من اهم الاسباب التي ادت الى تدهـ
الايرادات ، ونقصها •

آ ـ الالتزام : جربت السلطات البريطانية طريقة التخمين المقطوع (الالتز
لعدد معين من السنين في مقاطعات العمارة ، حتى ان المقاطعة اصبـ
مثالا نموذجيا لتطور طريقة التخمين المقطوع • وكانت قد اجريت
هذهالطريقة دراسات كثيرة من لدن الموظفين البريطانيين ، فقد طبـ
هذه الطريقة عام ١٩٢٠ في مقاطعات الكوت والحي ، غير ان المحاولة
تنجح ، واثبتت النتائج بان الحكومة نالت ايرادات قليلة جدا مقا
بما حصل من ارتفاع كبير في الاسعار ، ولاحظ المسؤولون الانكليز
كثيرا من الشيوخ والسراكيل في المناطق الاخرى كانوا يرغبون في ادخا
هذه الطريقة الى مقاطعاتهم(٢٥٤) •

لقد كانت السلطات البريطانيـة تتوخى من تجاربهـا في تطبيق طريقـ
التخمين المقطـوع (الالتـزام) ، في مناطق اخـرى غـير العمارة كالكـو
واليوسفية(٢٥٥) ، ضمان حصولها على ايراداتها بطريقة سهلة قائمة وفقا للاسس
العثمانية التي تعتمد نظام حصة الحكومة المقررة نظريا على اساس النسب
المئوية البالغة ثلث المحصول باعتبارها ارضا اميرية(٢٥٦) • ولكن من الناحية
العملية فان بدلات الالتزام لم تستطع ان تقارب الحصة الحقيقية التي يجب
ان تتقاضاها الدولة ، ونظرا للنتائج السيئة التي تحملتها الخزينة(٢٥٧) فقـد

(٢٥٤) Revenue Report No. 4 on Kut Liwa from the Administrative Inspector Kut to the Adviser, Ministry of Finance, Baghdad, PP. 2-3.
م.و.ح.و. الاضبارة 49/M/3 تسلسل ١٤ .

(٢٥٥) تقرير عن ادارة الامور المالية في العراق ، ص‌ص ٣٦ ـ ٣٧ ، م • و •
ح • و • الاضبارة 20/69 تسلسل ٣٥٩ .

(٢٥٦) المصدر نفسه ، م • و • ح • و • الاضبارة نفسها .

(٢٥٧) Revenue Report No. 9 on Kut Liwa.
م • و • ح • و • الاضبارة السابقة .

تقرر في عام ١٩٢٣ اجراء المزايدات بين الملتزمين بصورة سرية ما دامت هذه الطريقة « مفتوحة للمساوىء » باعتبارها تمكن الملتزم خاصه اذا كان شيخا قويا ان يقدم عروضا واطئة بدون منافس(٢٥٨) . ومع ذلك فقد اعترفت السلطات البريطانية بصعوبة المشكلة سواء اجريت المزايدات بين الملتزمين بصورة علنية او سرية . واوضحت هذه السلطات مشكلتها في هذه الطريقة بقولها ان اعطاء حق التصرف بالارض للشيخ الملتزم بدون منافس . يعني اقرار السلطات البريطانية بالواقع وقبولها بالشيخ الملتزم رغم كونه اداة تعرقل عملية جمع الارادات . اما اعطاؤها حق التصرف بالارض لاحد الملتزمين المتنافسين فانه يضطرها الى اجراء تحريات اولية لتخمين الحاصلات(٢٥٩) .

ب ـ التخمين على الحاصلات : رغم ان هذه الطريقة كانت متبعة في العهد العثماني . واساليبها متبعة في معظم انحاء العراق ، الا ان السلطات البريطانية لم تجد بدا من السير عليها محاولة تحقيق تقديرات تخمينية على الحاصلات تطابق النسب المئوية لحصة الحكومة المبنية كما ياتي(٢٦٠) :

٢٠ ، ٣٠٪ من الحاصل في بغداد .

٣٠٪ من الحاصل في الحلة .

٣٠٪ من الحاصل في كربلاء

---

(٢٥٨) Ibid.,

(٢٥٩) Ibid.,

(٢٦٠) تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق ، ص ص ٣٦ ـ ٣٧ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
وللتوسع في دراسة طرق جباية ضريبة الاراضي انظر :
تقرير احمد فهمي عن الايرادات ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة.
Colonial Office, Annual Report 1926, P. 80;
Annual Report 1927, PP. 108-109.

٢٧½٪ من الحاصل في المنتفق •

١٧½ ٪ من الحاصل في الموصل •

٢٠، ٢٥٪ من الحاصل في الكوت •

١٧½٪ من الحاصل في اربيل •

٢٥، ٣٠٪ من الحاصل في الدليم •

١٥، ٢٠، ٣٦٪ من الحاصل في كركوك •

٢٥، ٣٠٪ من الحاصل في الديوانية •

٣٦٪ من الحاصل في ديالى •

المقطوع بالالتزام -في العمارة •

المقطوع على الجريب -في البصره

لقد كانت تواجه عملية التخمين على الحاصلات مصاعب كثيرة اشار الميجر لونكريك الى بعض منها فقال : ان في مقدمتها عدم مقدرة لجان التخمين ضبط مسألة الانتاج الحقيقي وقال ايضا ان اى تأخير في العملية يفسح المجال امام الشيوخ لتهريب الحاصل اذ يمكن ملاحظة النقص بوضوح عن طريق مقارنة الحاصل المنتج بكمية الحاصلات قبل حصادها • ويؤكد هيجكوك في هذا الموضوع على اهمية نشاط وفعالية موظفي الايرادات من اجل وضع حد للمحاولات الرامية الى ابتلاع جزء من حصة الحكومة والتي تسبب اضرارا فادحة لميزانية الايرادات(٢٦١) •

اساليب مقترحة لجباية الايرادات

اقترح مسؤولون بريطانيون حل مشكلة جباية الضرائب عن طريق تخويل الشيخ المتصرف بالاراضي دفع الضرائب التي تترتب على المحاصيل

---

(٢٦١) Revenue Report No. 4 On Kut Liwa, P. 3.
م•و•ح•و• الاضبارة السابقة

المزروعه في اراضيه(٢٦٢) . وقد ذكر ان اتباع مثل هذا الاسلوب تقف في سبيله عقبتان : الاولى ان بعض السراكيل سيرفضون دفع الضريبة الى الشيخ لانه يطلق يد الشيخ الكبير في الاراضي وبالتالي بالاتتاج وهكذا فان مثل هذه الطريقة ستقاوم بشدة من لدن صغار الشيوخ والسراكيل(٢٦٣) ، وجدير بالذكر ان هذه المقاومة برزت تشكل اضطرابات متفرقة بلغت ذروتها في اغتيال شيخ البو خليفة في منطقة سوق الشيوخ(٢٦٤) .

وعليه فان اتباع هذه الطريقة كان يتطلب برأى السلطات البريطانية استخدام القوة لتنفيذه(٢٦٥) .

وادخلت السلطات البريطانية في بعض المناطق طريقة جديدة لاستيفاء حصتها من ايرادات الاراضي ، كمحاولة لدراسة امكانات تطبيقها كبديل عن الطرق السابقة ، وقد تضمنت هذه الطريقة قياس قطعة نموذجية من الارض المزروعة متفق عليها، تبلغ مساحتها على الارض مترا واحدا ثم تحصد وتداس ويوزن ناتجها ، ثم تحسب حصة الحكومة على ضوء مساحة الارض المزروعة(٢٦٦) . وصفت هذه الطريقة بانها ليست مثالية ومع ذلك فهي تعطي نتائج افضل(٢٦٧) .

(٢٦٢) Report from office of Revenue, Basrah, No. 10086 dated 21st May 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة 168/24 تسلسل ٦٣

(٢٦٣) Ibid.,

م.و.ح.و. الاضبارة نفسها

(٢٦٤) Colonial Office, Annual Report of Iraq Administration 1920-1922, PP. 18-19.

(٢٦٥) Report from Office of Revenue, Basrah No. 10086 dated 21st May 1918.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(٢٦٦) ويلسن ، الثورة العراقية ، ص ١٩ .

(٢٦٧) ويلسن ، المصدر نفسه ، ص ١٩ .

في ولاية الموصل اجريت اختبارات كثيرة للوصول الى طريقة اكثر سهو‌
في تسجيل الايرادات وتحقيقها[٢٦٨] وكان قد تقرر الاستمرار على طريق‌
الالتزام[٢٦٩] مع التحفظ باجراء تخمين تمهيدى للاكداس غير المدروس‌
باحدى طرق التخمين المعروفة في الاراضي السنية السابقة ، فساعد هذا التد‌
على ايجاد تخمين احتياطي لكل قرية ، جعل السلطات البريطانية حرة في جبا‌
الضرائب مباشرة اذا لم يتحقق التقدير الاولي للايرادات[٢٧٠] .

ايرادات السلطات البريطانية في البساتين

قررت السلطات البريطانية في العراق ضريبة مقطوعة على كل شجرة ، ت‌
يجرى استيفاء الضريبة الكلية بعد اجراء عملية التعداد لاشجار المنطقة[٢٧١] وعلى
سبيل المثال فان الضرائب المقطوعة المفروضة على اشجار النخيل كانت تتراوح
من آنتين الى ثمان آنات لكل شجرة حسب المناطق وتبعا للظروف ويمكن
توضيحها كما يأتي[٢٧٢] :

---

(٢٦٨) Report from Office of Administration Inspector, Mosul, to the Ministry of Finance, Baghdad.
م . و . ح . و الاضبارة S/50/A تسلسل ١٤٠ .

(٢٦٩) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .
بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ١٧٢ .

(٢٧٠) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢٧١) Revenue Board office Basrah No. 4309/2219 to the Civil Commissioner Baghdad.
م.و.ح.و. الاضبارة 38/27 تسلسل ٧ .

(٢٧٢) Office of the Revenue Board, Baghdad dated 29th September 1918 to the Civil Commissioner, Baghdad.
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

٤ آنات لكل شجرة في بغداد ، الكاظمية ، الهندية ، الملوحة .

٣ ١/٤ آنة لكل شجرة في المسيب .

٣ ١/٤ آنة لكل شجرة في بعقوبة .

٦ ١/٤ آنة لكل شجرة في كربلاء .

٣ آنة لكل شجرة في الحلة .

٢ آنة لكل شجرة في سامراء .

٦ آنة لكل شجرة في مندلي وقزلرباط .

٢ ١/٢ ، ٤ ١/٢ ، ٦ ١/٤ آنة لكل شجرة في الكوفة .

٢ ١/٣ آنة لكل شجرة في الكوت .

٥ ١/٢ آنة لكل شجرة في بدرة .

٨ آنة لكل شجرة في علي الغربي .

٥٨ بارة(٢٧٣) لكل شجرة في العمارة ، قلعة صالح .

٧/١٢ ٥ ، ٥/٦ ٢ آنة لكل شجرة في الناصرية .

٢ ١/٢ ، ٣/٤ ٤ آنة لكل شجرة

ليرة الى ليرتان تركيتان لكل جريب في البصرة والقرنة .

٢ ـ السياسة الضرائبية

بالرغم من ان حصة الحكومة من الضرائب كانت مقررة نظريا ، فـأن السلطات البريطانية لم تقرر سياسة ضرائبية ثابتة ، كما ان التحقيقات الدقيقة

---

(٢٧٣) البارة عملة تركية كانت في الماضي من الفضة وفي اوائل القرن العشرين كانت البارة تطلق على قطعة نحاسية تمثل اصغر انواع العملة في تركيا.

التي اجريت في عام ١٩٢٢ الرامية الى تقرير قواعد ملائمة تسير عليها دوائر الايرادات . لم تؤد الى نتيجة حاسمة[٢٧٤] . وقد ترتب على ذلك تباين كبير في كسب الايرادات المقبوضة من المناطق المختلفة رغم وجود الاسباب التي تفترض من الناحية المنطقية ، ان هذه المناطق ينبغي ان تؤدى مقادير متساوية من الضرائب[٢٧٥] ويبدو ان ذلك يرجع الى سببين هما :

١ - ان جباية حصة الحكومة يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة في غاية التعقيد هي مسألة التصرف بالاراضي والتي زادها الوجود البريطاني اضطرابا وفوضى .

٢ - ان سياسة الضرائب تأثرت ايضا بالظروف والاحوال السياسية الناجمة عن الوجود البريطاني في العراق .

ففي قضية التصرف بالاراضي كان على السلطات البريطانية ان تتسلم حصتها من الايرادات مقدرة على اساس ٢٠٪ من المحصول من ملاك الطابو ، بينما كان عليها ان تتسلم ٤٠٪ من المحصول من شاغل الارض الاميرية غير المفوضة بالطابو باعتبارها مالكه لحق الطابو . وتبدو المسألة اكثر تعقيدا عندما لا تستطيع السلطات جباية حصة الحكومة من الملاك لكونه غير قادر على التصرف بأراضيه ، او عندما لا تستطيع السلطات جباية الـ ٤٠٪ من الحاصل من المتصرف الفعلي بالارض لاعتبارات عديدة. يأتي في مقدمتها رفض المتصرف الفعلي الاعتراف بحق الطابو ، وجدير بالذكر ان السلطات المختصة قد تجد تجاوبا

---

(٢٧٤) تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق . ص ٣١ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٧٥) بعثت كثير من الشكاوي بسبب تمييز السلطات البريطانية في جباية الضرائب انظر :

Office of the Revenue Board, Baghdad dated 29th September 1918 to the Civil Commissioner Baghdad.

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

في تحصيل حصة الحكومة كاملة بواسطة الشيوخ بشرط الا تقوم بدفع اي جزء منها الى الملاكين .

اما فيما يتعلق بتأثر السياسة الضرائبية بالاحوال والظروف السياسية فقد كان واضحا ان السلطات البريطانية تساهلت احيانا في جباية حصتها حتى انها اعفت بعض المناطق من الضريبة كليا[٢٧٦] . كما تساهلت احيانا مع بعض الشيوخ تساهلا كبيرا . بينما تشددت في كثير من الاحوال من اجل جباية حصتها كاملة . ومن اجل توضيح هذه السياسة يمكن الاشارة هنا الى تقرير كتبه لونكريك ذكر فيه ما يلي :

« ان امير ربيعة محمد الصيهود لم يدفع شيئا من ضريبة الكودة البالغة (١٢٨٦٤) روبية كما انه لم يدفع سوى (١٠٫٠٠٠) روبية من اصل (٨٦٥٠٧) روبية من ضريبة الاراضي »[٢٧٧] .

واقترح لونكريك معاملة شيوخ منطقة الكوت معاملة سخية ، تقديرا لموقفهم خلال الثورة في عام ١٩٢٠ وذلك باعفائهم من (٥٠٪) من تحصيلات الضرائب لعام ١٩٢١ و (٣٣⅓٪) من تحصيلات الضرائب لعام ١٩٢٠[٢٧٨] . واختص لونكريك الشيخ محمد الصيهود باعفاء اكبر من اقرانه الشيوخ ، اذ طلب ان تكون التسهيلات الممنوحة له بنسبة مئوية قدرها (٥٠٪) من تحصيلات الضرائب لعامي ١٩٢٠ و ١٩٢١[٢٧٩] .

---

(٢٧٦) Monthly Report of Assistant Political Officer At Dahuk for July 1922.
م . و . ح . و . الاضبارة 48/B تسلسل ٤٨ .

(٢٧٧) Revenue Report for the Month of December 1922 from Divisional Adviser, Kut, No. 21 dated 8th January 1923 To the Adviser of Finance, Baghdad,
م . و . ح . و . الاضبارة 49/M/3 تسلسل ١٤ .

(٢٧٨) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

(٢٧٩) Ibid.,
م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

وجدير بالذكر ان السلطات البريطانية وافقت على اقتراح لونكريك الخاص بشيوخ منطقة الكوت الا ان اقتراحه بشأن الشيخ محمد الصيهود وصل متأخرا(٢٨٠) .

وفي منطقة الفرات الاسفل اعفى مجموعة من الشيوخ من مبلغ(٤٥ر٠٠٠) روبية من ايرادات الحكومة على حاصلاتهم وتتراوح هذه الاعفاءات بين (٧٥٠٠) روبية و (١٠٠٠) روبية لكل واحد منهم(٢٨١) وفي منطقة الفرات الاوسط كانت حصة الحكومة المطلوبة من الشيخ عبد الواحد سكر رئيس الفتلة ٢٠٪ من مزروعات الحنطة والشعير و٢٢٪ من مزروعات الرز بموجب اتفاق خاص بينه وبين السلطات البريطانية(٢٨٢) ، بينما كان بقية اقرانه من شيوخ المنطقة يسترحمون السلطات البريطانية ان تخفض حصة الحكومة المفروضة على ايراداتهم من المحاصيل الزراعية ، وتتراوح نسبتها بين ٤٤-٤٧٪ من المحصول ، الى ٣٣٪ من المحصول(٢٨٣) .

اما فيما يتعلق بتشدد السلطات البريطانية في جباية حصتها كاملة ، فقد تحدثت الكثير من المصادر عن تعسف السلطات البريطانية في هذا الشأن، وقد جاء في تقرير رسمي لمتصرف اربيل ان تخمين حاصل عام ١٩٢٢ كان زائدا عن الحقيقة بنسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠٪ لذا فهو يقترح الغاء قسم من البقايا

---

(٢٨٠) Ibid.,

م.و.ح.و. الاضبارة السابقة

(٢٨١) قائمة بالتسهيلات الممنوحة للشيوخ محفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة د/٨ لسنة ١٩٢٢ .

(٢٨٢) عريضة الشيخ عبدالواحد سكر المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 168/24 سلسل ٦٣ .

(٢٨٣) عريضة رؤساء شيوخ شعبة غماس (منطقة الشامية) م . و . ح . و . الاضبارة نفسها .

التي بذمــة الزراع[٢٨٤] . وكتب مراســل جريدة الديلي ميل Daily Mail ان الضرائب كانت تنتزع انتزاعاً بقوة السلاح وقصف الطائرات، وان الكثيرين ضيّق الخناق عليهم الى اقصى حد ممكن[٢٨٥] .

٣ ـ حجم الايرادات

بذلت السلطات البريطانية جهودا كبيرة من اجل تحقيق اقصى ما يمكن جمعه من الايرادات . وكان امرا ضروريا ان تستخدم هذه الاموال لتمويل جيش الاحتلال بالحبوب والاطعمة والانفاق على الادارة المدنية الجديدة .

لقد استطاعت السلطات البريطانية جمع ايرادات كبيرة جدا ، وسعت ايضا لتحقيق زيادة سنوية مطردة . فقد بلغت قيمة ايرادات الحبوب التي جمعت للسنة المنتهية في آذار ١٩١٩ والتي دفعت عينا من الحبوب الصيفية والشتوية في ولايتي بغداد والبصرة فقط (١٤/٢٥٠٢٥ر٨٥ر١٢ر١)[٢٨٦] مائة واثنا عشر لكا وخمسون وثمانون الف وخمس وعشرون روبية واربعة عشر آنة[٢٨٧] ــ اللك الواحد يساوي مائة الف ــ ، وعلى ضوء المقارنة مع تخمينات حصة الحكومة للسنتين ١٩٢٠ و ١٩٢١ يتضح ان السلطات البريطانية لابدّ ان تكون قـد حققت الزيادة المطلوبــة في الايرادات . فقد جـاء في تقرير عن الايــرادات التخمينية لمنطقة الحلة الاحصائية التالية[٢٨٨] :

---

(٢٨٤) التقرير السياسي السري عن النصف الاول من شــهر كانون الثانـي لسنة ١٩٢٣ صادر عن نائب متصرف اربيل في ١٩٢٣/١/١٥ والمرفق بكتاب متصرف الى وزارة الداخلية المرقم ٣٠٣ والمؤرخ في ١٩٢٣/١/٢٩، م . و ح . و . الاضبارة S/48/2/M تسلسل ١٤٥ .

(٢٨٥) Sir Percival Phillips, Mesopotamia, The Daily Mail Inquiry at Baghdad, (London) P. 17.

(٢٨٦) Administration Report of the Revenue Department, 1918, P. 18.

(٢٨٧) يقابله الرقم التالي (٢٥٠٢٠ر٢٨٥ر١١) .

(٢٨٨) Office of Divisional Adviser Hilla Liwa No. 4080/2 dated 2-3 December 1921 to the Adviser to the Ministry of Interior,

م . و . ح . و . الاضبارة 48/G تسلسل ٣٢ .

المنطقة	تخمينات عام ١٩٢٠	تخمينات عام ١٩٢١
الحلـة	١ر٨٦ر٣٧٦	١٢ر٦١ر٩٠٨
الهندية	١ر٩٥ر٠٤٣	٤ر٩٦ر٣٠١
المسيب	٠ر٦٥ر٥١٠	٢ر٦٥ر١٤٥

وفي السـماوة كانت تخمينـات الايرادات لسنة ١٩٢١ (١ر١٣ر٢٥٧) روبية وتنابلها (١ر٤٤ر٧٤٢) روبية لسنة ١٩٢٢[٢٨٩] .

اما التفوق الذى احرزته السلطات البريطانية في جمع الايرادات فيمكن ملاحظته بشكل واضح عند مقارنة ذلك بالايرادات التي جمعتها السلطات العثمانية ، فقد جمع الاتراك في سنة ١٩١١ – ١٩١٢ من ولايـات العـراق (٩٦ر٩٧ر٠٠٠) او (٩ر٦٩٧ر٠٠٠) روبية . بينما استطاع الانكليز جمـع (١ر٥٧ر٤٧ر٤٣٠) أو (١٥ر٧٤٧ر٤٣٠)روبية في عام ١٩١٨ وفي عام ١٩١٩م جمع الانكليز (١ر٨٢ر٢٣ر٤٩٧) أو (١٨ر٢٢٣ر٤٩٧) روبية[٢٩٠] . وعلى كل حال فان الزيادة الفائقة التي حققها الانكليز في الايرادات يمكن ان تعزى الى بضعة عوامل منها :

١ – اخضاع البلاد الى سلطة مركزية قوية تدعمها القوى العسكرية للسلطة المحتلة واصبح فيها امتناع العشائر عن تأدية الضرائب ظاهرة تاريخية ميزت الحكم العثماني في العراق ، وازاء الاوضاع الجديدة ارغم الجميع بتأدية الضرائب[٢٩١] وفق التخمينات التي تضعها لجان دائرة الايرادات،

(٢٨٩) احصائية الايرادات لقضاء السماوة المرفقة بكتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم ٣/٢٦/١٤٠٤ والمؤرخ في ٢٠ شباط ١٩٢٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة 49/N/3 تسلسل ٢ .

(٢٩٠) Ireland, Op. Cit., P. 118.

(٢٩١) كتاب متصرف العمارة السري المرقم ١٩ بتاريخ ١٩٢٢/١/٢ المرسل الى وزارة الداخلية ، م.و.ح.و. الاضبارة 23/E/1 تسلسل ٣ .

وكانت هذه اللجان بعوه بنشاط فعال لمنع اى تلاعب يمكن ان يعرض الايرادات الى الخطر(٢٩٢) .

٢ - غابت في هذا العهد من المسرح تلك المساومات التي كانت تعقد سابقا بين موظفي لجان التخمين العثمانية والشيوخ والتي كانت تفقد الدولة قسما عظيما من ايراداتها(٢٩٣) ، ومع ان مساومات اخرى ومن نوع جديد صارت تعقد بين السلطات البريطانية والشيوخ . الا ان هذه الاتفاقات لم تكن عامة ، فقد اختصت السلطات البريطانية بها بعض الشيوخ لقاء واجبات مختلفة يؤدونها لمصلحة هذه السلطات(٢٩٤)

٣ - تعتبر خطط التنمية الزراعية بصورة عامة ومشروع التنمية الزراعي بصورة خاصة عاملا مساعدا في زيادة الانتاج العام فساهم ذلك في زيادة حصة الحكومة ما دامت هذه الحصة تؤخذ على اساس النسب المئوية المفروضة على الحاصلات(٢٩٥) .

٤ - ان مساندة السلطات البريطانية للنظام القبلي ادت بالضرورة الى خلق «طبقة» خاصة من بين الشيوخ ارتبطوا بالسلطات البريطانية ماديا ومعنويا فبالاضافة للمسؤولية التامة التي منحتها السلطات البريطانية

---

(٢٩٢) Revenue Report of Kut No. 4.
م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٢٩٣) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٢٩٤) انظر ص ص ٤٥٧ - ٤٥٨ .

(٢٩٥) من الطريف ان يرسل احد الاشخاص في شهربان من لواء ديالى كتابا الى ناظرية المالية في بغداد بتاريخ ١٩١٩/١٢/١٦ يقدم فيه اسلوبين يؤديان الى زيادة الانتاج وبالتالي الى زيادة ايرادات الحكومة ، ويذكر هذا الشخص انه مضطر الآن ان يخفي اسمه لئلا يفتضح امره بين الزراع فيثير نقمتهم عليه . ويرجو صاحب الطلب من السلطات البريطانية ، في حالة موافقتهم على مقترحاته ، تعيينه مأمورا لدى الحكومة لتتاح له فرص اوسع في خدمة الحكومة .
طلب مجهول الى ناظر مالية بغداد المحفوظ في م . و . ح . و . الاضبارة 51/1 تسلسل ٧٢ .

للشيوخ على افراد عشائرهم من السراكيل والفلاحين[٢٩٦] ، افرزت هـذه السلطات للشيوخ حصة من الحاصل اخرجتها لهم من حصتها[٢٩٧] ، وقدمتها مكافأة للشيوخ الذين يتولون جباية حصة الحكومة نيابة عنها[٢٩٨] . وهكذا افلحت السلطات البريطانية في اشراك الشيوخ في عملية الجباية التي تحولت فيما بعد الى عملية استغلال وابتزاز وقع الفلاحون وصغار السراكيل تحت طائلها[٢٩٩] .

لقد كانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة جمع ايرادات كبيرة رغم الاعفاءات والتسهيلات التي كانت تمنحها لاعوانها والتي كانت تشكل نسبة كبيرة من الارقام الكلية لمجموع الايرادات[٣٠٠] . ومع ذلك فان السلطات البريطانية واجهت كل محاولة للتملص من دفع الضريبة بقسوة متناهية[٣٠١]، وكان شرطا لازما لاي اعفاء او تسهيل ان يقترن بموافقتها[٣٠٢] ، والا ففي احسن الاحوال فان البقايا التي في ذمة بعض العشائر ستقسط عليهم بشكل اقساط سنوية يلزم دفعها مع الضرائب المستحقة في الاعوام التالية[٣٠٣] .

---

(٢٩٦) بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ص ٢٣٧ .

(٢٩٧) ومقدار هذه الحصة (٤٪) من الحاصل وتؤلف هذه النسبة اكثر من ١٠٪ من اصل حصة الحكومة في الاراضي الاميرية .

(٢٩٨) تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق ، ص ٤٠ ، م ، و ، ح ، و ، الاضبارة السابقة .

(٢٩٩) Lyell, Op. Cit., PP. 229-230.

(٣٠٠) Report from the Divisional Adviser Kut, No. 21 dated 8th January 1923.

م ، و ، ح ، و ، 49/M/3 تسلسل ١٤ .

(٣٠١) ملخص تقرير معاون مشاور لواء المنتفق ، م ، و ، ح ، و ، الاضبارة السابقة .

تقرير الحركات التأديبية ضد عشائر العلوان والبدران ، م ، و ، ح ، و ، الاضبارة السابقة .

(٣٠٢) Report from the Divisional Adviser Kut No. 21.

م ، و ، ح ، و ، الاضبارة السابقة .

(٣٠٣) كتاب متصرفية الديوانية المرقم ١٤٠٤/٢٦/٣ والمؤرخ في ١٩٢٤/٢/٢٠ م ، و ، ح ، و ، الاضبارة 49/N/3 تسلسل ٢ .

السلطات البريطانية المنتدبة على العراق وضريبة الاراضي

١ ـ مشكلة نقص الايرادات

منذ تشكيل الحكم الاهلي في العراق سعت السلطات البريطانية لبقاء هيسنة قوية على الايرادات وابعاد المخاطر الناجمة عن محاولات تدخل جهاز موظفي الدولة الفنية ، ومعظمهم من ايتام العهد العثماني ، او انتفاعهم منها. فصدرت ادارة ملكية منعت موظفي الحكومة من الاشتراك في الالتزامات او استئجار الاراضي الاميرية او زرعها او اية امور تتعلق بالاستثمارات الزراعية او الاروائية(٣٠٤) . غير ان ذلك لم يستمر طويلا فقد احبط المجلس التأسيسي العراقي المؤلف غالبيته من الشيوخ والملاكين والبرجوازية الناشئة مادة مشابهة لهـــذه الارادة الملكية كانت قد وضعت في لائحـة الدستور العراقي(٣٠٥) .

لم تكن للحكومة العراقية المؤسسة منذ عام ١٩٢١ والحكومات التي تلتها سياسة ثابتة تجاه مشكلة الايرادات وكانت الجبايـة تخضع لظـروف واعتبارات مختلفة سبقت الاشارة اليها . ومن المهم هنا ان نذكر انه خلال انتخابات المجلس التأسيسي العراقي اوصى الملك فيصل بتوجيه من السلطات البريطانية بعدم استعمال الشدة مع الشيوخ اثناء جمع الايرادات(٣٠٦) . اما المعتمد السامي فغالبا ما تدخل للحصول على سماح لشيوخ وسراكير الكوت (بلاسم الياسين) المؤيدين للوجود البريطاني(٣٠٧) . وكـان عـدد

---

(٣٠٤) الارادة الملكية المبلغة لديوان مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٣/٦ المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة م/٩ لسنة ١٩٢٢ .

(٣٠٥) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٣٠٦) ادارة التفتيش الاداري للواء الديوانية ،الامر المرقم سري ٢٥٩ والمؤرخ في ٢٢/تموز١٩٢٣ ، م.و.ح.و الاضبارة 49/N/3 تسلسل ٢ .

(٣٠٧) The Residency D.O. No. R.O. 262 dated 2nd September 1926.

م . و . ح . و . الاضبارة ج/٢/ج لسنة ١٩٢٦ .

كبير من كبار موظفي الدولة لا يؤدون الضرائب المستحقة عليهم(٣٠٨) • لذا يظهر جليا ان المتنفذين في البلاد من الشيوخ والملاكين والبرجوازية الناشئة كانوا لا يؤدون الضرائب المفروضة عليهم بصورة كاملة . بشكل او بآخر فان هذه الفئات الاجتماعية صارت تبتلع جزءا مهما من ايرادات الحكومة او حصتها من الحاصل ، وكانت النتيجة ان اصبحت التحصيلات السنوية من الضرائب تقل كثيرا عن التخمينات التي تضعها دوائر الايرادات كما صارت البقايا او الديون الحكومية التي بذمة الشيوخ والملاكين صفة ملازمة لنظام الايرادات في العراق • والواقع فان التقرير السري للبعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات البريطاني للبحث من موقف الحكومة العراقية المالي عام ١٩٢٥اشار الى مسألة نقص ايرادات الحكومة وقال انها ناجمة عن انتشار اساليب الرشوة والفساد انتشارا فظيعا في جميع اعمال تخمين الواردات في العراق واضاف التقرير قائلا بان هذه الصفات ورثها الموظفون العراقيون عن العهد التركي(٣٠٩) ، وجدير بالذكر ان وثائق رسمية عديدة اتهمت صراحة الشيوخ والملاكين وموظفي الدولة باستغلالهم مواقعهم الاجتماعية أو الوظيفية للاثراء على حساب الفلاحين والحكومة عن طريق ابتلاعهم لجزء من حصة الفلاحين والدولة(٣١٠) •

٢ ــ مقترحات لتحسين وضع الايرادات في العراق

درست لجان مختلفة مشكلة نقص ايرادات الحكومة خلال عهد الانتداب البريطاني كما قدم مختصون في هذا الموضوع مقترحاتهم من اجل زيادة الايرادات وتحسين وضع الحكومة المالي •

---

(٣٠٨) التقرير الخاص بدوائر الايرادات في المنتفك لشهر نيسان ١٩٢٣ ، المحفوظ في م • و • ح • و • لاضبارة 49/J/3 تسلسل ٨ .
تقرير متصرف لواء ديالى الى وزارة المالية المرقم ٦٦٣ والمؤرخ ١٩٢٩/١/١٩ م • و • ح • و • الاضبارة 59/C-2 تسلسل ١٣ .

(٣٠٩) التقرير السري للبعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات البريطاني، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة .

(٣١٠) انظر القسم الاول من الفصل الاخير من هذا الكتاب .

فالتقرير الخاص بشأن ادارة الامور المالية في العراق يرى ان زيادة الايرادات تتوقف على تحسين الادارة وليس على زيادة الرسوم وعليه فان التقرير يرى ضرورة احداث صنف من الموظفين الماليين تكون درجاتهم اعلى من المتصرفين والقائمقامين ويتولون امور الايرادات في الالوية وان درجتهم هذه ستجعلهم في منأى من سيطرة المتصرفين ، وهو ما كان يحصل دائما[٣١١] .

اما البعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات البريطاني فقد اكدت بان مدخولات الاراضي يمكن ان تتحسن اذا حصل تحسن في كفاءة موظفي الدولة[٣١٢] وقالت البعثة في تقريرها بان زيادة في الايرادات ستحصل ايضا عن طريق ايجاد دائرة ايرادات متخصصة في جميع الالوية ، وتكون مسؤولة بشكل مباشر امام وزارة المالية فقط[٣١٣] . ومن الخطورة بمكان ان تعترف البعثة بان ظروف العراق واحواله لا تجعل عملية جباية الايرادات من الاعمال المالية المحضة ، ذلك لعلاقتها الوثيقة باحوال القطر الاجتماعية كما انها تؤثر في نظام العشائر وموقف الشيوخ ولا يمكن فصلها عن الخطة العامة المتبعة في ادارة البلاد الداخلية ، وبيّن التقرير ايضا بان الموظفين الاداريين الذين يعتمد عليهم في انجاح اعمال دوائر الايرادات وهم المتصرفون والمفتشون والقائممقامون يتمكنون من ذلك متى ما حرروا انفسهم من الاغراض الشخصية[٣١٤] .

وبينت البعثة ايضا اهمية توسيع جهاز الايرادات كما ونوعا وضرورة اجراء مسح شامل لاراضي العراق لمعرفة مساحة الاراضي التي تهم الحكومة

---

(٣١١) تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق ، ص ص ٤٠ – ٤١ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣١٢) التقرير السري للبعثة المالية التي انتدبها وزير المستعمرات البريطاني ، ص ١٠ ، م . و . ح . و الاضبارة السابقة .

(٣١٣) المصدر نفسه ، ص ١٩ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣١٤) المصدر نفسه ، ص ١٩ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

ان تعرف حاصلاتها وموقعها وحدودها وتسجيل سندات ملكية بها حتى لا يبقى مجال للشك في عائدية الارض من ناحية كونها اميرية او مسجلة بالطابو او موقوفة . ان مثل هذا المسح سيسهل مسألة تعيين الشخص المسؤول عن دفع الضرائب المستحقة(٣١٥) .

وفي ختام المقترحات ذكرت البعثة ان زيادة نسبة الضريبة مسألة لا تؤدى الى تتيجة مرضية ، ولفتت اللجنة نظر الحكومة الى ان الاتراك عندما ارادوا زيادة الايرادات عمدوا الى تنقيص حصة الحكومة لا رفعها(٣١٦) .

اما لجنة الميزانية في مجلس الاعيان فقد اوصت باستبدال نظام جباية الايرادات المتبع في البلاد لانه لا يوافق الوضع الاقتصادى ولا يناسب حالة الفلاحين ، وقالت اللجنة ان النظام الجديد لجباية الضرائب يجب ان يحتوى على اسس ثابتة وقويمة تحفظ حقوق الزراع(٣١٧) .

وذكر السر هلتن يانغ ان افضل طريقة لزيادة الايرادات وتخليص البلاد من فوضى الضرائب هي اتباع اصول افضل بشأن تفويض الاراضي الاميرية وقال ان اعادة النظر في هذه القضية ستؤدي الى زيادة الايرادات ويساعد ايضا على تحسين الاعمال الزراعية في البلاد(٣١٨) .

---

(٣١٥) المصدر نفسه ، ص ١٩ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣١٦) التقرير السري للبعثة المالية ، ص ١٩ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣١٧) توصيات لجنة الميزانية في مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٦ المرسلة بطي كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٠٣٩ والمؤرخ في ١٩٢٦/٧/٤ ، م . و . ح . و . الاضبارة ج/٢/ج لسنة ١٩٢٦ .

(٣١٨) كتاب السر هلتون يانغ الى رئيس الوزراء المؤرخ في ١٩٣٠/٦/١٥ حول موقف الميزانية لسنة ١٩٣٠ المالية ، م . و . ح . و الاضبارة م/٢/ لسنة ١٩٣٠ .

٣ - قوانين لتحسين اصول جباية حصة الحكومة

اصدرت الحكومة العراقية في عام ١٩٢٧ مجموعة من القوانين حول طريقة استيفاء حصة الحكومة[٣١٩] ولكن هذه القوانين لم تختلف من حيث الجوهر عن الطرق التقليدية القائمة على اساس التخمين . فقد قضى اهم هده القوانين باتخاذ معدل حصة الحكومة للسنوات الخمس او الثلاث السابقة لتشريع القانون كأساس لاستيفاء حصة الحكومة[٣٢٠] . ويبدو ان هده الطريقة . التي سبق ان سارت عليها السلطات العثمانية في الماضي[٣٢١] . شرعت لتكون بديلا عن طريقة كان يدعو اليها بعض المختصين بشؤون الايرادات[٣٢٢] والتي كانت تقوم على اساس مسح الارض واستيفاء الضريبة وفقا لنتائج المسح . وقد اشتهرت احدى اساليب هذه الطريقة (الذرعة بالحبل وتتم عن طريق ذرع حقوق المحاصيل بالحبل)[٣٢٣] بانها كانت تجابه بمقاومة شديدة من لدن الشيوخ والملاكين وغيرهم من المتصرفين بالاراضي[٣٢٤] .

على ان الحاجة لاصلاح طريقة جباية الايرادات من الانتاج الزراعي ظلت تشغل بال المسؤولين في دائرة الايرادات[٣٢٥] وقد تم ذلك في عام ١٩٣١ حين شرعت الحكومة قانون جباية رسم الاستهلاك على ناتج الارض وهو

---

(٣١٩) انظر مجموعة نخبة القوانين المختصة بدائرة الايرادات لسنتي ٩٢٦ ، ١٩٢٧ مطبعة الحكومة ، (بغداد ١٩٢٧) .

(٣٢٠) انظر القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٧ في جريدة الوقائع العراقية الصادرة في ١٩٢٧/٤/٢١ .

(٣٢١) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٣٢٢) تقرير احمد فهمي عن الايرادات ، ص ٤٩ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣٢٣) المصدر نفسه ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .
انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٣٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٣ ، م . و . ح . و . الاضبارة السابقة .

(٣٢٥) Foreign Office, Annual Report 1932, P. 24.

القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣١[٣٢٦] . وقضى هذا القانون باستبدال ضريبة الارض برسم استهلاك يقدر ويستوفى من الحاصلات الارضية في محلات الاستهلاك (العلوات والمخازن والمحالج والمعصرات والطواحين ... الخ) التي تباع او تدخر فيها او تحول الى شكل آخر بطريقة صناعية وذلك في مراكز الالوية والاقضية والاماكن الاخرى التي يعينها وزير المالية[٣٢٧] . كما تقرر وضع قوانين خاصة لتقدير طريقة استيفاء بدل ايجار الاراضي الاميرية غير المفوضة وحق الدولة في الماء السيحي من الاراضي المفوضة وغير المفوضة[٣٢٨] وعينت المادة العاشرة من القانون رسم الاستهلاك من جميع المحصولات (عدا المعفية منها)[٣٢٩] بنسبة (١٠٪)[٣٣٠] .

وقد امتدح التقرير البريطاني لعام ١٩٣٢ هذه الطريقة الجديدة في استيفاء الايرادات باعتبارها اعفت المحاصيل التي يستهلكها الفلاح من الضريبة كما انها ازالت الطرق المعقدة المختلفة التخمينات والقائمة على اسس التصرف بالارض ومساحة الارض[٣٣١] المزروعة ، واكد التقرير البريطاني بان النتائج المترتبة على تطبيق هذه الطريقة خلال عام ١٩٣٢ ازالت الشكوك والمخاوف القائمة على احتمال حدوث نقص في ايرادات الحكومة[٣٣٢] .

---

(٣٢٦) انظر جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٩٩٣ الصادرة في ١١ حزيران ١٩٣١ .
(ملاحظة) يوجد عددان في يوم الخميس ١١ / حزيران / ١٩٣١ .

(٣٢٧) انظر المادتان (١) و (٤) من القانون في الوقائع العراقية ، العدد نفسه.

(٣٢٨) المادة (٢) من القانون .

(٣٢٩) المادة (٣) من القانون .

(٣٣٠) المادة (١٠) من القانون .

(٣٣١) Foreign Office, Annual Report 1932, P. 24.

(٣٣٢) Ibid., P. 24.

من دراسة صفحات هذا الفصل يتضح ان قضية التصرف غير العادل في الاراضي لعبت دورا مهما في مجالين رئيسين يعتمد عليهما التطور الاقتصادى في العراق وهذان المجالان هما :

١ ـ التقدم الاقتصادى للبلاد .

٢ ـ طبيعة النظام الاقتصادى للبلاد .

فايسان كل دولة فتية بالاستقلال التام او الحفاظ على كيانها كـــدولة محترمة بين الدول . لا يدانيه سوى آمالها بالتقدم الاقتصادي وبناء وضـع اقتصادى متين قائم على اسس تطوير قدرات البلاد المادية وامكانياتهـــا الاقتصادية والعراق باعتباره قطراً زراعياً بالدرجة الاولى فان الارض فيـه تعتبر القاعدة الاساسية لكل تطور اقتصادى وبدونها تبقى اهم عملية انتاجية فيالبلاد (الزراعـــة) مشلولة .

وخلال عهدى الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق وجد ان مساعي الانكليز ، بعد ان انجزوا التحالف بين الشيوخ وملاكي المدن والبرجوازية الناشئة لتحقيق المصالح الآنية للدولة الاستعمارية تلاقت مع طموح هـــذه القوى الاجتماعية وتطلعاتها نحو الاستغلال والاثراء على حساب الغالبية من ابناء البلاد ، وقـد كانت نتيجة ذلك ان انفردت هـذه القوى الاجتماعيـة بالتصرف بالارض ومن ثم بمعظم الدخل الناجم عن عملية الانتاج الزراعي ، ومعه ايضا قيمة فائض الانتاج المسؤول عن التطور الاقتصادى في البلاد ، ان استهلاك هـــذا الفائض وعـدم استخدامه استخداما صحيحا في قطاع الاستثمار والانتاج ادى بالضرورة الى فقدان الارض تدريجيا لامكانياتهـا وقدراتها الانتاجية ، وترتب عليه تخلف عام في اوضاع البلاد الاقتصادية ، وبرزت مظاهر هذا التخلف واضحة في انخفاض قيمة الدخل الزراعي العـام

وانخفاض معدل الدخل السنوي للفلاح وانخفاض مستوى المعيشة وتخلف الانتاج ووسائله كما ونوعا .

ان استظهار مسؤولية القوى السياسية والاجتماعية نحو التخلف العام في البلاد تكمن في ادراك ما يلي :

١ - قصر نظر الدولة التي اناطت بها عصبة الامم مهمة رعاية وتقدم العراق . وهذا يعني ان الانتداب البريطاني على العراق كان يعني بالنسبة للانكليز رعاية مصالحهم الاستعمارية وليس اداء مهمة حضارية وانسانية للعراق .

٢ - ان اجهزة الدولة السياسية والادارية التي لم تكن في مستوى المسؤولية او الكفاءة ، كانت غير قادرة على تصور اهمية بناء القاعدة المادية للتطور الاقتصادى التي يمكن ان تكون زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته احدى مظاهرها .

٣ - ان الفلاحين الذين فقدوا قابلياتهم وكفاءاتهم كما انحط مستواهم العلمي والثقافي بسبب ظروف التدهور المستمر لوسائل الانتاج كانوا غير قادرين على المساهمة في خلق التطوير الاقتصادى في البلاد .

اما في المجال المتعلق بطبيعة النظام الاقتصادى ، فقد عمدت السلطات البريطانية اثناء نقلها السلطة الى العراقيين ، على تجريد الدولة عمليا من حقوقها القانونية على التصرف بالاراضي وهي اراضي واسعة لم يسبق للدولة ان تخلت عن جزء من حقوقها فيها كما حصل بالنسبة للاراضي التي فوضت بالطابو . ان سياسة الانكليز هذه ساهمت مساهمة فعالة في تأكيد الملكية الفردية الواسعة ، وترسيخ القاعدة المادية لنظام اقتصادى شبه اقطاعي يقوم على اساس استغلال الارض والانسان . وقد كان ذلك سببا رئيسا في تخلف البلاد بصورة عامة .

الخلاصة

كانت الاجراءات العثمانية الخاصة بتفويض الاراضي الى طالبيها قد ساهمت في نقل التصرف بالارض من شكله القديم القائم على اساس التصرف العام بالارض (بشكله القانوني اى حق الدولة الوحيد بالارض وشكله العملي اى التصرف القبلي بالارض) الى شكل جديد يقوم على اساس منح عناصر مهمة في المجتمع حقوقا في الاراضي ليعمروا الارض التي طال خرابها ويجنو الثمرات من عمرانهم للارض وكان واضحا منذ البداية ان هؤلاء الذين منحوا هذه الحقوق الجديدة (حقوق الطابو) هم اثرياء المدن واصحاب النفوذ فيها ، اذ فشل العثمانيون في اجتذاب رؤساء العشائر (باستثناء عدد محدود جدا منهم) نحو هذه الخطة .

يعتقد كاتب الرسالة ان خطة العثمانيين هذه تمثل البدايات الاولى لتقدم دور رأس المال في التطور الاقتصادى في العراق ، والواقع فان اسناد الدولة للمتسولين اولا ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية ثانيا يسرت لرأس المال احتواء العمل واستغلاله اسوأ استغلال .

خلال الاحتلال والانتداب البريطانيين على العراق كانت السياسة البريطانية تهدف الى الغاء التناقض القائم بين الملاكين وبين اصحاب حقوق الطابو وبين شيوخ العشائر الذين فشلت السلطات العثمانية من اجتذابهم الى خطتها في حينها ، فكان تشريع قوانين التسوية واللزمة بمثابةالصيغة النهائية للتحالف المنشود بين رجال الاقطاع والبرجوازية الناشئة ليكونوا دعامة اكيدة للوجود الاستعمارى . وقد كان في اعتقاد هذه القوى انه ما

دامت القاعدة المادية (الارض) بأيديهم فان الدولة الواقعة تحت تأثيرهم ستسهل لهم عملية الاستغلال التي تعني في مفهومهم العمران •

ساندت السلطات المحتلة هذه العملية (العمران) مساندة مادية ومعنوية كبيرة وتبرز هذه المساعدة بشكل واضح في خطط التنمية الزراعية خلال عهد الاحتلال وتوسع زراعة المضخات خلال عهد الانتداب فقد وضعت هذه السلطات تحت تصرف الشيوخ والملاكين رؤوس اموال طائلة على شكل سلف عينية ونقدية وآلات ومضخات ساهمت مساهمة كبيرة في زيادة الانتاج وزيادة الدخل القومي في البلاد لمصلحة القوى المستغلة (بكسر الغين) •

اما الجانب الاجتماعي من هذه العملية (العمران) فان ابرز مظاهره هو التناقض الاجتماعي الذى برز بشكل واضح في اعقاب تكامل طبقة الملاكين (اثر تشريع قوانين التسوية واللزمة) بين القوى المتصرفة بالارض (وسيلة الانتاج) وبين القوى المحرومة من حق التصرف فيها (الارض) • كما ظهرت في المجتمع جملة ظواهر مرضية كان من ابرزها تدهور الاوضاع المعاشية والثقافية والصحية لعموم الطبقة المستغلة (بفتح الغين) •

ان احداث ثورة اجتماعية تلغي الظواهر المرضية وتبني انساناً جديداً تعتمد حتماً على حل جذري لمشكلة الاراضي في العراق •

ومن اجل ذلك كان قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ •

الملاحــق

الملحق رقم (١)

(١) رقبة الارض : وتعني الملكية القانونية للارض وتعبر ايضاً عن اصل الملكية او الملكية التصورية[1] .

(٢) الالتزام او الضمان : يقوم الملتزم او الضامن بموجب هذه الطريقة شراء حق الدولة (الاعشار) المفروضة على المحاصيل الزراعية ثم يتولى الملتزم جباية الاعشار باسم الدولة لمصلحته ويسمى المبلغ الذى يدفعه الملتزم الى الدولة باسم بدل الالتزام .

(٣) الخاص : الاقطاعات الكبيرة التي يزيد واردها على(١٠٠ر٠٠٠اقجة) (الاقجة : قطعة نقود فضية لايزيد وزنها عن ربع مثقال تكون نسبة الفضة فيها٩٠٪من الوزن الكلي)تسمى خاص وهي مخصصةللسلاطين والوزراء والامراء[2] .

(٤) الزعامة : الاقطاعات المتوسطة التي يتراوح واردها بين (٢٠ر٠٠٠) اقجة وبين (١٠٠ر٠٠٠) اقجة تسمى زعامة وهي مخصصة لقادة الجيش[3] .

(٥) الاقطاعات الصغيرة التي يقلّ واردها عن (٢٠ر٠٠٠) اقجة تسمى تيمار وهي مخصصة للجنود . وقد يتوسع مدلول التيمارفيطلق على التيمار والزعامة بل قد يتوسع ايضا ليشمل الشكل الثالث للاقطاع العثماني وهو الخاص . وكان على صاحب التيمار الذى يبلغ دخل تيماره قرابة ٢٠ر٠٠٠ اقجة ان يقدم خمسة فرسان اى بمعدل فارس واحد عن كل(٣٠٠٠) اقجة تلي الخمسة آلاف اقجة الاولى التي تكون معفية لانها تمثل صاحبها ، وعلى الترتيب نفســـه كان اصحاب الزعامات

---

(١) الشابندر ، المصدر السابق ؛ صلاح الدين الناهي ، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق (بغداد ١٩٥٥) ص ٤ .

(٢) جودت ، المصدر السابق ، ص ٩٩ . الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٣٠ . كبوبان ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) جودت ، المصدر السابق ، الصفحة السابقة .

والخواص يجهزون الفرسان[٤] .

(٦) القليج : وتعني ارض السيف ، ويعبّر به عن اصغر وحـدة للتيمار .

(٧) السالیانات ، ای الاقاليم التي يلتزمها ولاتها مرة واحدة في كل عام ثم يعاد التزامها في العام الذى يليه بعد اجراء المزايدة عليـها بين كبار رجال الدولة[٦] .

(٨) مير مران ، بكلربكي ، المير مران ويقابلها عند العرب امير الامراء وهي كلمة فارسية وتعتبر عند العثمانين درجة من درجات الباشـوات تقع تحت درجة وزير وبيك البيكات . اما بكلربكي (بيك البيكات) فهي تركية يلقّب بها الباشا من اعلى درجة كما تكون لقبا لحاكم الايالة[٧] .

(٩) طابو : اختلف الكتّاب في معنى لفظة طابو . فذكر انها رومية اصلها «طابوس» وتعني الارض ، وقيل انها تركية اصلهـا «طابوق» وتعني الطاعة وقد رجّح خالـد الشابندر المعنى الاول لكونه اقرب الى المعنى . امـا المعنى القانوني فقد عرّفته المادة الثالثة من قانون الاراضي وهو الثمن المعجل للأرض يؤخذ مـن المتصرفين في الاراضـي بدلا عن الزرع والحرث[٨] .

(١٠) سندات الطابو : دعت الحاجة اعطاء الاهلين وثائق خاصة من اجل طمأنتهم على اموالهم غير المنقولة ، وكانت هذه الوثائق تسمى سابقا بالحجج الشرعية فلما صدرت قوانين الاراضي سميت هذه الوثائق بسندات الطابو[٩] .

---

(٤) جودت ، المصدر السابق ، الصفحة السابقة . الحصري ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ديني Deny ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٣١ – ١٣٢ . الشابندر ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٥) كب وبان ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٦) ديني Deny ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٧) لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص‌ص ٣٦٨ – ٣٧١ .

(٨) الشابندر ، المصدر السابق ، ص ٢١ . الدستور ، ص ١٥ .

(٩) تقرير محمد رؤوف الحمداني ، ص ١١ ، م . و . ح . و . الاضبـارة السابقة .

(١١) الوقف : ويعني الحبس لغة ويقال جعل البستان وقفاً لكذا اى حبست ايرادات البستان لمنفعته[١٠] •

(١٢) الشلن الانكليزي : يعادل ٥٠ فلسا عراقية • (عندما كان الدينار مرتبطا بالباون الاسترليني) •

(١٣) الغرش : قطعة نقود عثمانية كانت تساوى (١٠) فلوس •

(١٤) علاقات الانتاج : (انظر المادة ٤١) •

(١٥) حق اللزمة : حق التصرف والسكنى في الارض •

(١٦) السركرة : السركار كلمة فارسية تعني رأس العمل والتعبير الشائع في العراق عن السركار هو السركال ويعبّر فيه عن رئيس جماعة الفلاحين ويكون في الغالب من صغار الشيوخ او الرؤساء في القبيلة •

(١٧) الروبية : عملة هندية كانت تعادل في حينها (٧٥) فلسا •

(١٨) الجريب : يساوى (٣٩٦٧) متر مربع •

(١٩) الليرة العثمانية ـ ١٤ر٤ روبية •

(٢٠) استحدثت طريقة الذرعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكانت تشكل لجان في كل سنة عند ادراك الحاصلات حسبما تقتضي الحاجة وضمن ترتيبات تتخذ من لدن مجلس ادارة الولاية وترسل الى المنطقة التي يراد تخمينها برئاسة شخصية كبيرة او قائد كبير • وتكون الذرعة بواسطة حبال طولها ٥٠ ذراعا وتثبت ابعاد مساحة الارض بواسطة هذا القياس ، ووحدة المسافة هي المشارة التي تطلق على جرتين (الجرة الواحدة ٥٠ ذراعا) طولا وجرتين عرضا[١١] •

(٢١) المفاتيل ، مفردها مفتول : وهي قلاع من الطين تلجأ القبائل اليها وقت الخطر •

(٢٢) الكيس يساوى ٥٠٠ غرش عثماني •

---

(١٠) الشابندر ، المصدر السابق •

(١١) تقرير احمد فهمي عن الايرادات ،ص ص ١ ـ ٢ ، م • و • ح • و • الاضبارة السابقة •

(٢٣) الكرود : نوع من الدوالي تستخدم في ارواء الاراضي بواسطة اليد

(٢٤) الفزعة أو الحشر : وهو العمل الجماعي المجاني الذى يؤديه الفلاح لكرى الانهار واقامة السدود او جني المحاصيل احيانا . والكلمة عا تعني العون والمساعدة .

(٢٥) الدية والحشم : ان التعويضات التي يحكم بها في قضايا القتل ، وفق لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية ، تسمى الديّة . والتي يحكم به في حوادث الجروح التي ينشأ عنها عطل وفي القضايا التي تمس الشر والكرامة والسرقات تسمى الحشم(١٢) .

(٢٦) الديرة : بكسر الدال : هي القطر او الديار او الاراضي الواسعة زراع كانت او غيرها ، ولا يشترط سعة الاراضي ليطلق عليها كلمة ديرة تطلق على المقاطعة الصغيرة(١٣) .

(٢٧) المسح الكادسترائي : Cadastral كلمة انكليزية وتعني مسحي مساحي وقد شاع استعمال هذا اللفظ باعتباره ضرورة من ضرور تسوية حقوق الاراضي في العراق ذلك لان وضع خارطة مس Cadastral Map وسجل بالاراضي Cadastre المسوحة يسهّل كث في تعيين حقوق المتصرفين بالاراضي ويحول دون حصول التجاوز فيما بين المتصرفين بالاراضي في المستقبل .

(٢٨) المسحاة : اصلها المسحاء بفتح الميم وتسكين السين وتعني الا المستوية ذات حصى صغار(١٤) . والمسحاة كلمة عراقية عامية مح عن الاصل تعبّر عن آلة يستخدمها الفلاح في تسوية الارض او تقر السواقي .

(٢٩) فراغ اللزمة : من الامور الشائعة في التصرف بالاراضي الاميرية ا تنتقل لزمة الارض بالوراثة الى الابن الاكبر او شقيق الملتزم ، او تقس

(١٢) عوني ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .
(١٣) الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ، هامش الصفحة ٢٢ .
(١٤) مجد الدين الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة فن الطباع (القاهرة ــ) ، المجلد الأول ، ص ٢٤٩ .

بموافقة السلطات الادارية بين الورثة ، حيث يشترط في الحالة الاخيرة عدم حصول اضرار اقتصادية ، وفي حالة عدم وجود وريث (فراغ اللزمة) تسعى السلطات الى اعادة منحها بالالتزام بواسطة المزايدة او اية شروط تضعها تلك السلطات •

(٣٠) النيرين : يقسّم الفلاح العراقي ارضه الى قسمين ، يزرع الاول ويترك الثاني بلا زرع (بورا) ويسمى هذا النوع من الزراعة بـ نير ونير فلما يتم زراعة ارضه جميعها خلال موسمين زراعيين يسمى (اصطلاحا) زراعة النيرين •

(٣١) الشبانة : قوات الشرطة غير النظامية التي انشأتها السلطات البريطانية المحتلة في العراق وكان معظمهم من افراد العشائر •

(٣٢) البني في ذلك الوقت يساوي $\frac{١}{١٢}$ الشلن •

(٣٣) السرايات : مفردها سراى : وهي كلمة تركية يقصد بها مركز الحكومة•

(٣٤) الكهاريز : عبارة عن قناة اصطناعية تحت الارض تتصل بعدد من العيون او الآبار وتنحدر مع مستوى سطح الارض لتزود المناطق المحتاجة للمياه القريبة منها • وتكثر عادة في المناطق القريبة من الجبال •

(٣٥) الليرة الانكليزية ، باون انكليزي واحد •

(٣٦) الصماق : نوع من الثمار تنتجها اشجار في المناطق الشمالية من العراق تستخدم في اعطاء الاغذية طعما حامضا •

(٣٧) الاسعار القياسية ، معدل اسعار مجموعة من السنين تقارن على ضوئها اسعار السنين التالية او خلال فترة زمنية معينة •

(٣٨) اللك الهندى = ١٠٠٠٠٠ (مائة الف) لك روبية = ٦٦٦٦ $\frac{٢}{٣}$ باون استرليني •

(٣٩) وسائل الانتاج[١] : وهي الاشياء المادية التي تساعد الانسان على ا
مهماته كالمحاريث والفؤوس وآلات الزرع والحصاد والمواد الاو
وثروة الارض الباطنية •

(٤٠) قوى الانتاج : وهي الاسلوب والطرق التي يستخدمها الانسان للتفاء
والتأثير على الطبيعة خلال العملية الانتاجية مضافا اليها الخبر
والقابليات التي ينميها الانسان نتيجة هذا النشاط • وبسبب من الطاب
الاجتماعي لعملية الانتاج لذا فان قوى الانتاج تعبّر عن الانتاجية
الاجتماعية للعمل في مرحلة من مراحل تطور المجتمع •

(٤١) علاقات الانتاج : وهي العلاقات التي تتكون خلال عملية الانت
بسبب الطابع الاجتماعي للعمل • وتتوقف هذه العلاقات على الاسلو
او الطريقة التي يتفاعل بها الانسان مع الطبيعة فيؤثر فيها وعلى الاسلو
الذى يتأثر به هو نفسه نتيجة نشاطه في عملية الانتاج •

(٤٢) اسلوب الانتاج : اى نسب اختلاط عناصر الانتاج • وتعتبر مسأل
اسلوب الانتاج القضية الاقتصادية الاساسية المشتركة بين الانظمة
الاقتصادية المختلفة • فالطريقة المثلى للرأسمالي عند اختيار انسب نسبة
لاختلاط عناصر الانتاج هي تلك النسبة بين عناصر الانتاج المستخدمة
التي تجعل من الانتاج ان ينتج بأقل تكاليف ممكنة لتهيأ له الحصول
على اعلى الارباح •

اما في النظام الاشتراكي فان السلطة المركزية المسؤولة عن تخطيط
الاقتصاد الوطني هي التي تعيّن اسعار عناصر الانتاج او قوى الانتاج
مسترشدة بمقدار العمل الاجتماعي المبذول في العملية الانتاجية وهكذا
ينتفي تأثير العرض والطلب او السوق في تقدير مكافأة عناصر الانتاج •

(١) حول المفاهيم الاقتصادية الواردة في هذا الملحق انظر : حميد القيسي
مبادىء الاقتصاد السياسي ، الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد التقليدي
بغداد ، ١٩٧٤ •

الملحق رقم (٢)

جدول تحويل المقاييس في ولاية بغداد . وفي المقاييس العراقية والاوزان والمقادير الانكليزية معتبرة في الدوائر المالية[١٥] .

المقادير الخطوطية :

المتر الواحد = ذراعان = ضعف الذراع = ٣٧ر٣٩ انج

المقادير المربعة :

متر ٥٠×٥ = ٢٥٠٠ متر مربع = دونم جديد واحد

٤ دونات جديدة = هكتار واحد

٢٠ هكتار = فدان طابو واحد

دونم عتيق واحد = ٣/٨ الدونم الجديد

٢ ٢/٣ دونمات عتيقة = دونم واحد جديد

٢١٣ ١/٣ دونم عتيق = ٨٠ دونم جديد = فدان طابو واحد

دونم عتيق واحد = تقريبا ٣١×٣١ متر

هكتار = ٢ ١/٢ ايكر (٤٧١ر٢)

فدان الطابو = ٥٠ ايكر (٤ر٤٩)

الدونم الجديد هو ما يعبر عنه بالمشارة

---

(١٥) المحفوظة في م . و . ح . و . الاضبارة 168/24 تسلسل ٦٣ .

ملاحظة : ان فدان الطابو كان يعتبر قبلا كناية عن ٧٥ دونماً جديدا تقريبا غير انه في الاستعمال كان عرضة للتغيرات الكثيرة وقد حددناه في هذا الجدول على ان يعتبر ٨٠ دونما جديدا تسهيلا للشؤون الحسابية والهندسية وقد بقيت المقايسة بين الدونم الجديد والهكتار غير مغيرة ٠

الوزن :

١٠٠ كيلوغرام = ١ وزنة

١٠ وزنات = ١ طون وزاني

٢ طون = ١ طغار بغداد

١ كيلوغرام = $\frac{٤}{٥}$ الحقة استانه

١٠٠ كيلوغرام = ٨٠ حقة استانه = وزنة واحدة

١٠٠٠ كيلوغرام = ٨٠٠ حقة استانة = ١٠ وزنات = طون وزاني

١ حقة الاستانة = ١ كيلو وربع

٥ حقة الاستانة = ٦ كيلو وربع = ١ جارك

١٠ حقة الاستانة = ١٢ كيلو ونصف = ٢ جارك = ١ رطل

٢٠ حقة الاستانة = ٢٥ كيلو = ٢ رطل = ١ من

٨٠ حقة الاستانة = ١٠٠ كيلو = ٤ أمنان = ١ وزنة

٨٠٠ حقة الاستانة = ١٠٠٠ كيلو = ١٠ وزنات = ١ طون وزاني

١٦٠٠ حقة الاستانة = ٢٠ وزنة = ٢ طون = ١ طغار

الطن الانكليزي = ٢٢٤٠ باون

الطن الوزاني = ٢٢٠٤ باون

الحفنة الكبيرة في (قضاء الحلة)

١ وزنه ١ كيلو

٤ وزنه ٤ كيلو ١ حفنه كبيرة

٢٥ حفنه كبيرة ١٠٠ كيلو = ١ وزنه

٥٠٠ حفنه كبيرة = ٢٠ وزنة = ٢ طغار = ١ مضار

المن الهندي الواحد = ٨٠ باون

ملاحظة : ان النسب تبين العيارات والمقاييس المحلية والاعتبارية المذكورة أعلاه ولو انها تقريبية فهي قابلة للاستعمال .

المصادر

الوثائق الرسمية غير المنشورة

وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق

آ ـ ملفات البلاط الملكي .

ج ـ وتعني مجلس الوزراء

ج لسنة ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢ متفرقة العرائض والبرقيات المحولة .

ج ٢ لسنة ١٩٢٢ منهاج ومقررات مجلس الوزراء وملاحظة المعتمد السامي وموافقة الملك عليها .

ج ٨ لسنة ١٩٢٢ القانون الاساسي العراقي .

ج ٨ لسنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ القانون الاساسي العراقي .

ج ٢/٢ لسنة ١٩٢٢ اصول اخذ موافقة المعتمد السامي على مقررات مجلس الوزراء .

ج ٢/٢ لسنة ١٩٢٥ مقررات مجلس الوزراء .

ج ٢/٢ لسنة ١٩٢٦ مقررات مجلس الوزراء .

د ـ وتعني وزارة الداخلية

ملفة د لسنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ متفرقة

ملفة د لسنة ١٩٢٩ متفرقة

ملفة د/١/٦ لسنة ١٩٢٤ العشائر وما يتعلق بهم .

ملفة د/١/٦ لسنة ١٩٢٧ العشائر وما يتعلق بهم .

ملفة د/٢/٦ لسنة ١٩٢٢ الانتخابات

ملفة د/٢/٦ لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣ الانتخابات

ملفة د/٨ لسنة ١٩٢٢ التقارير

ملفة د/٨ لسنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ التقارير

ملفة د/٨ لسنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ التقارير

ملفة د/١٩ لسنة ١٩٤١ جريدة الاستخبارات السياسية

ملفة د/ب لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ متفرقة

ز ـ وتعني وزارة الزراعة والري

ملفة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٤ الاراضي الاميرية

ملفة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٦ الاراضي الاميرية

ملفة ز/١/٢ لسنة ٢٦ ـ ١٩٢٧ الاراضي الاميرية

ملفة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٨ الاراضي الاميرية
ملفة ز/١/٢ لسنة ١٩٢٩ الاراضي الاميرية
ملفة ز/١/٢ لسنة ٢٩ ـ ١٩٣٠ الاراضي الاميرية
ملفة ز/١/٢ لسنة ١٩٣٠ الاراضي الاميرية
ملفة ز/١/١ لسنة ١٩٢٦ تقارير عامة عن الزراعة
ملفة ز/١/١ لسنة ٢٦ ـ ١٩٢٧ تقارير عامة عن الزراعة
ملفة ز/١/١ لسنة ١٩٢٨ تقارير عامة عن الزراعة
ملفة ز/١/١ لسنة ١٩٢٩ تقارير عامة عن الزراعة
ملفة ز/١/١ لسنة ١٩٣٠ تقارير عامة عن الزراعة
ملفة ز/٢ لسنة ٢٩ـ١٩٣١ القوانين والانظمة والتعليمات
ملفة ز/٢ لسنة ٣٢ـ١٩٣٧ القوانين والانظمة والتعليمات
ملفة ز/٣/١ لسنة ١٩٣١ فيما يتعلق بالزراعة عامة ـ التقارير الزراعية

ص ـ وتعني وزارة المواصلات والاشغال

ص/٣/٣ لسنة ٢٣ـ١٩٢٨ شركة اصفر وامتياز اللطيفية
ص/٣/٣ لسنة ٢٣ ـ ١٩٢٨ شركة اصفر وامتياز اللطيفية
ص/٣/٣ لسنة ١٩٣٢ شركة اصفر وامتياز اللطيفية
ص/٥/٣ لسنة ١٩٣١ العمال وما يتعلق بهم

ع ـ وتعني وزارة العدل

ع/٧ لسنة ٢٤ ـ ١٩٢٦ التقارير ـ العدل

ك ـ وتعني الملك فيصل الاول

ك/١١ عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك فيصل
ك/١٢ متفرقة ـ مهمة

م ـ وتعني وزارة المالية

م لسنة ١٩ ـ ١٩٢٢ اوراق متفرقة
م/٢ لسنة ١٩٢٢ ميزانية الدولة عامة
م/٤ لسنة ٢٩ ـ ١٩٣٠ الضرائب ـ الرسوم
م/٨ لسنة ١٩٣٠ التقارير
م/٨ لسنة ٣٢ ـ ١٩٣٣ التقارير
م/٨ لسنة ٣٤ ـ ١٩٣٦ التقارير
م/٨ لسنة ٣٨ ـ ١٩٤١ التقارير

م/٩ لسنة ١٩٢٦ موظفو الدولة ـ عامة

م/١١ لسنة ٢٥ ـ ١٩٢٦ التقارير المالية والاقتصادية والوضع المالي والقرونس المالية(١)

م/١١ لسنة ١٩٢٦ التقارير المالية والاقتصادية والوضع المالي والقروض المالية

م/١١ لسنة ٢٤ ـ ١٩٣١ التقارير المالية والاقتصادية والوضع المالي والقروض المالية

ب ـ ملفات وزارة الداخلية

١ ـ تقارير ديالى الشهرية 48/I/4 تسلسل ٤٩ لسنة ٢٤ ـ ١٩٢٥
٢ ـ تقارير ادارية 48/42 تسلسل ٣٠ لسنة ٢٢ ـ ٢٣ ـ ١٩٢٤
٣ ـ تقارير شهرية ونصف شهرية الحلة 48/G تسلسل ٣٢ لسنة ٢١ ـ ١٩٢٢
٤ ـ حقول العمارة 40/33 تسلسل ٣ لسنة ١٩١٨
٥ ـ شؤون العشائر ح/ S/57/4/2 تسلسل ١٢ لسنة ١٩٢١
٦ ـ شؤون زراعية 38/26 تسلسل ١٠ لسنة ١٩١٩
٧ ـ تقرير عن اواسط الفرات 168/24 تسلسل ٦٣ لسنة
٨ ـ تقارير اقليمية عن الشامية 59/34 تسلسل ١٦ لسنة
٩ ـ التطور الزراعي 168/11 تسلسل ٣٥ لسنة ١٧ ـ ١٩١٨
١٠ ـ الاراضي في العمارة 23/E/1 تسلسل ٣ لسنة ٢١ ـ
١١ ـ حقول العمارة 40/31 تسلسل ٩ لسنة ١٦ ـ ١٩١٩
١٢ ـ حالات مختلفة حول الاراضي والمتلكات 30/9 تسلسل لسنة ١٩١٩
١٣ ـ شؤون عامة دهوك C/20/B تسلسل ١٧٧ لسنة ١٩٢٢
١٤ ـ النزاع بين تميم وزوبع 30/37 تسلسل ١٢ لسنة ١٧ ـ ١٩١٨
١٥ ـ تقارير شهرية ونصف شهرية العمارة 48/E تسلسل ٥٠ لسنة ٢١ ـ ١٩٢٥
١٦ ـ جمع ضريبة المحاصيل في الناصرية 38/27 تسلسل ٧ لسنة ١٩٢٠ .

---

(١) نشر احمد فهمي احد تقاريره على شكل كتاب هو « تقرير حول العراق » (بغداد ١٩٢٦) .

١٧ ـ النزاع على الاراضي 24,63 تسلسل ٢٦ لسنة ١٨ ـ ١٩١٩
١٨ ـ تقارير شهرية الناصرية 22 M تسلسل ٤ لسنة ١٩١٩
١٩ ـ النزاع بين النقيب والنواب 24 64 تسلسل ١٩ لسنة ١٩١٨
٢٠ ـ تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق(٢) 69 20 تسلسل ٣٥٩ لسنة ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤
٢١ ـ تقارير شهرية ـ الكوت 22 L تسلسل ٣ لسنة ١٩ ـ ١٩٢٠
٢٢ ـ الاراضي والاستملاك ـ البصرة 7 150 تسلسل ٢١ لسنة ١٥ ـ ١٩١٩
٢٣ ـ تقارير اربيل S 48 2 M تسلسل ١٤٥ لسنة ٢٣ ـ ١٩٢٤
٢٤ ـ تقارير شهرية ـ الموصل 48 B تسلسل ٢٨ لسنة ٢٢ ـ ١٩٢٣
٢٥ ـ الشؤون الزراعية 51/1 تسلسل ٧٢ لسنة ١٩١٩
٢٦ ـ تقارير الكوت No. 28 لسنة ٢٩ ـ ١٩٣٠
٢٧ ـ تقرير هاتن يانغ 20/160 تسلسل ٢٩٩ لسنة ١٩٣٠
٢٨ ـ تقارير لواء العمارة حول الادارة 30/AM/1 تسلسل ١٧ لسنة ١٩٢٦
٢٩ ـ تقارير ادارية شهرية 112/9 تسلسل ٤ لسنة ١٩٢٤
٣٠ ـ تقارير البصرة الشهرية 48/43 تسلسل ٣٤ لسنة ٢١ـ١٩٢٤
٣١ ـ الانتخابات في لواء المنتفك S/1/4/J / تسلسل ١٨٣ لسنة ١٩٢٣
٣٢ ـ الانتخابات في لواء العمارة S/1/4/E تسلسل ١١٩ لسنة ١٩٢٣
٣٣ ـ قانون دعاوى العشائر 20/78 تسلسل ٥ر٢٠٠ لسنة ١٩ـ١٩٢٥
٣٤ ـ تقارير ايرادات الكوت 49/M/3 تسلسل ١٤ لسنة ٢٢ ـ ١٩٢٥
٣٥ ـ اخراج السراكيل والفلاحين من مقاطعات الطابو 2/15 تسلسل ١١ لسنة ٢١ ـ ١٩٣١
٣٦ ـ تقارير متصرفية السليمانية 48/F/4 تسلسل ٤٣ لسنة ٢٥ ـ ١٩٢٦
٣٧ ـ تقارير ادارية لوائي الحلة والدليم 48/2/1 تسلسل ٤٨ لسنة ٣٠ ـ ١٩٣١
٣٨ ـ تقارير لواء ديالى 59/C-3 تسلسل ١١ لسنة ٢٧ ـ ١٩٥٠
٣٩ ـ تقرير اللجنة الاقتصادية 20/70 تسلسل ٢٨٤ لسنة ٢٢ـ١٩٢٤

---

(٢) منشور للتوزيع المحدود .

٤٠ ـ تنظيم الفنوات وبساتين النخيل ـ البصرة 61/38 تسلسل ٧ لسنة ١٩١٨
٤١ ـ الري سدة الداودية 61/23 تسلسل ١ لسنة ١٩١٧
٤١ ـ تقارير ايرادات الديوانية 49 N 3 تسلسل٢ لسنة ٢٢ ـ ١٩٢٥.
٤٣ ـ السدود تنظيمها ومجاريها 61/35 تسلسل ٣ لسنة ١٩١٨ .
٤٤ ـ الري ـ ديالى 60/23 تسلسل ١ لسنة ١٩١٨
٤٥ ـ سد الفرات ـ مواصلات 60/27 تسلسل ٢ لسنة ١٧ ـ ١٩١٨
٤٦ ـ تقارير ايرادات الناصرية 49/J/3 تسلسل٨ لسنة ٢٢ـ١٩٢٥.
٤٧ ـ الزراعة في اربيل 168/58 تسلسل ٥٩ لسنة ١٩١٩
٤٨ ـ قناة اليوسفية 61/37 تسلسل ١٧ لسنة ١٩١٨
٤٩ ـ قناة كورجية 61/36 تسلسل ٢ لسنة ١٩١٨
٥٠ ـ تنظيف القنوات 61/34 تسلسل ٨ لسنة ١٩١٨
٥١ ـ السياسة والحدود 60/15 تسلسل ٣ لسنة ١٧ ـ ١٩١٨
٥٢ ـ الري 61/20 تسلسل ٥ لسنة ١٩١٧
٥٣ ـ الري ـ السليمانية 24/Q تسلسل ٥ لسنة ١٩ ـ ١٩٢٠
٥٤ ـ مشاريع ري كردستان 168/57 تسلسل ٦٠ لسنة ١٩١٩
٥٥ ـ تقارير ايرادات كربلاء 49/K/3 تسلسل ١٢ لسنة ٢٢ ـ ٦٩٢٥
٥٦ ـ المصارف الزراعية 125/22 تسلسل ٩ لسنة ١٩١٥
٥٧ ـ المالية ـ الموصل 27/N تسلسل ١٤ لسنة ١٩١٩
٥٨ ـ الشؤون الزراعية 51/18 تسلسل ٧٥ لسنة ١٩١٩
٥٩ ـ الزراعة في اربيل 21/D تسلسل ٨ لسنة ١٩٢٠
٦٠ ـ تبوغ الموصل كركوك السليمانية 1/18 تسلسل ٩٥ لسنة ١٨ ـ ١٩١٩
٦١ ـ تقارير المتصرفية والمفتشين ـ ديالى 59/C-2 تسلسل١٣ لسنة ٢٧ ـ ١٩٣٥
٦٢ ـ جداول اعمال اللجنة الزراعية 112/5 تسلسل ٢ لسنة ١٩١٩
٦٣ ـ العلاقة بين الزراعيين والسياسيين 51/17 تسلسل ٦ لسنة ١٩١٩
٦٤ ـ الضرائب المنوعة 51/2 تسلسل ١٠ لسنة ٢٩ ـ ١٩٣٠
٦٥ ـ الحضار لواء الموصل 11/B-1 تسلسل ١٣ لسنة ٢١ ـ ١٩٢٥

٦٦ـ تقارير حول البعثة المالية (٢) 48 51 سلسل ٣٥ لسنة ١٩٢٥

٦٧ ـ تقارير ايرادات ودخل الموصل S 50 A سلسل ١٤٠ لسنة ١٩٢٣

India Office Library, C. 236.
Precis of Turkish Arabia Affairs 1801-1905.
Selected and Edited by J.A. Saldana.
وهو مكرو فيلم محفوظ في المكتبة المركزية لجامعة بغداد تحت رقم :
M 953-208 S684

الوثائق المنشورة

التقارير والوثائق البريطانية

British Colonial Office, Report on Iraq Administration. October, 1920-March 1922.

نسخة مصورة محفوظة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد

British Colonial Office, Report on Iraq Administration April 1922-March 1923, (London 1924).

British Colonial Office, British Annual Report 1924, (London 1925).

British Colonial Office, British Annual Report 1925, (London 1926).

British Colonial Office, British Annual Report 1926, (London 1927).

British Colonial Office, British Annual Report 1927, (London 1928).

British Colonial Office, British Annual Report 1928, (London 1929).

British Colonial Office, British Annual Report 1929, (London 1930).

British Colonial Office, British Annual Report 1930, (London 1931).

British Colonial Office, Special Report 1920-1931, (London 1931).

British Foreign Office, Annual Report 1932, (London 1933).

British Government, Iraq in War Time, Published by Superintendent Government Press, Second Edition, Basrah——).

British Government, Reports of Administration for 1918 of Divisions and Districts of the Occupied Territories in Mesopotamia Vol. I.

British Government, Review of the Civil Administration of the Occupied Territories of Al Iraq 1914-1918, Printed at the Government Press, (Baghdad 1918).

British Government, Administration Report of the Amarah Division for the year 1920-1921, Printed at the Government Press, (Baghdad 1922).

---

(٣) التقرير السري للبعثة المالية منشور للتوزيع المحدود جدا .

British Government, Administration Report of the Baghdad Liwa for the year 1921, Printed at the Government Press. (Baghdad 1922).

British Government, Administration Report of the Hillah Division for the year 1919, Printed at the Government Press. (Baghdad 1920).

Department of Agriculture Administration Report of the Department of Agriculture for the year 1920, Printed at the Government Press. (Baghdad 1921).

Department of Agriculture, Administration Report of the Department of Agriculture for the year 1921, Printed at the Government Press. (Baghdad 1922).

Department of Health, Annual Report of the Health Department for the year 1922, Government Press ,Baghdad 1922).

Department of Overseeass Trade, Economic Conditions in Iraq, Dated August, 1933, Report by C. Empson, Published by his Majesty's stationery office, (London 1933).

Department of Public Works, Iraq Administrative Report of the Public works Department for the four years 1924, 1925, 1926, 1927, Printed at the Government Press, (Baghdad 1928).

Department of Revenue Office, Administration Report of the Revenue Department, Printed at the Government Press (Baghdad 1918).

Political Officers, Monthly Reports of Political Officer Baghdad Wilayat, August 1918, P. 1 S.G. Bd. 13-1-1919.

Political Officer Monthly Reports of Political Officers, September 1918, S.G.P.B. 11-2-1919.

Political Officers, Monthly Reports of Political Officers, Received in the office of the Civil Commissioner for the Month of December 1918, S.G.P.Bd. 22-3-1919.

Persons who know the people, The Arab of Mesopotamia, Printed by E.G. Pearson at the Times Press, (Bombay—).

الوثائق البريطانية المنشورة والمترجمة الى اللغة العربية :

القيادة العامة لقوات الحملة البريطانية
مجموعة البيانات والاعلانات وغيرها التي هي الآن نافذة والمتعلقة بأهالي العراق وادارتها الملكية من ١٩١٧/٣/١١ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ المصدرة من القائد العام او بتفويض منه . مطبعة الحكومة . (بغداد ١٩٢١) .

تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، ترجمة: عبدالجليل الطاهر . (بغداد ١٩٥٨) .

التقرير السنوي لادارة الصحة العامة لمدينة بغداد لسنة ١٩٢٠ . (بغداد ١٩٢٢) .

التقرير السنوي لادارة الصحة العامة في بغداد لسنة ١٩٢١ . مطبعة الحكومة (بغداد ــ) .

وثائق عصبة الامم : League of Nations

Parmanent Mandated Comission. Minutes of the Twelfth Session, Held at Geneva from October 24th to November 11th 1927, (Geneva 1927).

————————, Minutes of the Fourteenth Session, Held at Geneva from October 26the to November 13th 1928, (Geneva 1928).

————————, Minutes of the Sixteenth Session, Held at Geneva from November 6th to 26th 1929, (Geneva 1929).

————————, Minutes of the Ninteenth Session, Held at Geneva from November 4th to 19th 1930, (Geneva 1930).

————————, Minutes of the Twentieth Session, Held at Geneva from 9th to June 27th 1931, (Geneva 1931).

————————, Minutes of the Twenty-First Session, Held at Geneva from October 26th to November 13th 1931, (Geneva 1931).

الوثائق التركية المنشورة المترجمة الى اللغة العربية :

الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين المالية والقوانين والانظمة المتعلقة بالاموال غير المنقولة ، (بغداد ١٩٢٥) .

الدولة العثمانية ، الدستور ، مجموعة الانظمة الصادرة في الدولة العثمانية ، ترجمه من اللغة التركية نوفل افندي نعمة الله نوفل ، (بيروت ١٣٠١ هـ) مجلد اول .

الوثائق العراقية المنشورة :

الجمهورية العراقية ، اضواء على مشكلات الاصلاح الزراعي في لواء الناصرية، كتبه الدكتور عبدالله الفياض ، وهو من بحوث المؤتمر الشعبي للاصلاح الزراعي المنعقد عام ١٩٦٣ .

الجمهورية العراقية ، بحث عن تطور التشريعات الضرائبية في العراق ؛ وهو التقرير الذي قدمه عبدالحميد كمال عضو البعثة العربية التي ساهمت في اعداد قانون الاصلاح الزراعي ١٩٥٨ ، مطبوع بالرونيو .

الجمهورية العراقية ، بحث عن تطور تشريعات الملكية الزراعية في العراق ، وهو تقرير اعده عبدالحميد كمال عضو البعثة العربية التي ساهمت في اعداد قانون الاصلاح الزراعي في العراق عام ١٩٥٨ ، مطبوع بالرونيو .

الجمهورية العراقية . قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ ، (بغداد ١٩٧٠) .

الجمهورية العراقية . مناقشات الميثاق الوطني ، النص الكامل لميثاق العمل الوطني . (بغداد ١٩٧٢) .

Government of Iraq, Report of the Educational Inquiry Commission, By Poul Monroe, (Baghdad 1932).

الحكومة العراقية . بحث في كيفية التصرف بالاراضي والامور المتعلقة بذلك ، كتبه ارنست دارسن . مطبعت الحكومة ، (بغداد ١٩٣٢) .

الحكومة العراقية . تقرير عن ري العراق ، مقدمة عن مستقبل العراق . كتبه ويليم ويليكوكس عربته مديرية الري العامة ، مطبعة الحكومة . (بغداد ١٩٣٧) .

الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لادارة صحة العاصمة لسنة ١٩٢٣ ، كتبه باريت هيكز مدير صحة العاصمة ، (بغداد ١٩٢٣) .

الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لادارة صحة العاصمة لسنة ١٩٢٤ ، كتبه الدكتور سامي شوكت ، (بغداد ١٩٢٤) .

الحكومة العراقية ، التقرير السنوي لادارة صحة العاصمة لسنة ١٩٢٨ ،كتبه الدكتور سامي شوكت ، مطبعت الفرات (بغداد —) .

الحكومة العراقية ، وزارة الاصلاح الزراعي واعمار الاراضي ومقدمة كتبها حسن محمد علي رئيس اللجنة المركزية لاعمار الاراضي الاميرية ، مطبعة الرابطة ، (بغداد ١٩٥٦) .

الحكومةالعراقية ،وزارة الاقتصاد ،المجموعة الاحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ / ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ، مطبعة الحكومة (بغداد ١٩٣٩) .

الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة در السلام ، (بغداد ١٩٢٥) ، جزءان .

الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٦ ، مطبعة النجاح، (بغداد ١٩٢٧) .

الحكومة العراقية . مجموعة نخبة القوانين المختصة بدائرة الواردات لسنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ . مطبعة الحكومة . بغداد ١٩٢٧ .

الحكومة العراقية . محاضر جلسات مجلس النواب من سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٣٣ . سبعة مجلدات .

الحكومة العراقية . محاضر جلسات مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٢٣ .

جماعة الاهالي . الشعبية . المبدأ الذي يسعى الاهالي لتحقيقه . مطبعة الاهالي . (بغداد ١٩٣٢) .

جمعية الزراع . نظام الزراع . مطبعة العراق . (بغداد –) .

المخطوطات

بفن . ادور . ارض النهرين . مخطوط نقله عن الانكليزية الى العربية الاب انستاس الكرملي في آب ١٩١٨ . محفوظ في مكتبة المتحف العراقي .

فائق . سليمان . تاريخ المنتفك . مخطوط عربه عن التركية خلوصي الناصري . محفوظ في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب .

مجهول . تراجم الشاوية . مخطوط في ١٣ آب ١٩١٩ . محفوظ في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب .

الاطروحات غير المنشورة

Alwan, Abdul Sahib H., The Process of Economic Development in Iraq, with special reference to land problem and policies, Thesis for degree of doctor of philosphy (Agricultural Economics), (Wisconsin 1956).

Haider, Salih M., Land problems of Iraq, A doctoral dissertation, The London school of Economic (Cambridge 1942).

Raoof, Abdul H., Iraq political system 1920-1958, Ph.D. Dissertation, department of government, (New York 1965).

الادهمي ، محمد مظفر هاشم ، المجلس التأسيسي العراقي ، اطروحة ماجستير في التاريخ الحديث مقدمة الى جامعة بغداد ، مطبوعة بالرونيو ، (بغداد ١٩٧٢) . (طبعت في بغداد ١٩٧٦) .

السالم ، حامد عبدالحسين ، الهجرة من الريف الى الحضر ، اطروحة ماجستير الى كلية الآداب في جامعة عين شمس ، مطبوعة بالرونيو ، (القاهرة ١٩٧٢) .

العمر . فاروق صالح .الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٢ اطروحة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب جامعة عين شمس . مطبوعة بالرونيو ، (القاهرة ١٩٧١) .

العيسى . سامي عبدالحافظ ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ . اطروحة ماجستير ، مطبوعة بالرونيو ، (بغداد ١٩٧٤) (طبعت بجزئين في البصرة ١٩٧٥ وبغداد ١٩٧٦) .

القهواتي . حسين محمد . العراق مابين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني ١٥٣٤ ـ ١٦٣٨ . وهي اطروحة ماجستير في التاريخ الحديث مقدمة الى جامعة بغداد . مطبوعة بالرونيو . (بغداد ١٩٧٥) .

الكتب التركية :

عبدالرحمن وفيق ، تكاليف قواعدي ، برنجي طبعي ، (استانبول ١٣٢٨هـ) .

مدحت باشا . حيات سياسية سي ، خدماتي ، منفيا حياتي ، ناشري علي حيدر مدحت ، هلال مطبعة سي ، (استانبول ١٣٢٥) ، برنجي كتاب.

Ismail Hakki Uzun Carsili, Osmanli Devleti Teskilatina medhal, (Istanbul 1941).

الكتب الاجنبية

Ali, Hassan Mohammad, Land Reclamation and Settlement in Iraq, (Baghdad 1955).

Atiyyah, Ghassan R., Iraq, 1908-1921, A Political study, (Beirut 1973).

Baer, Gabriel, A History of Landowner-ship in Modern Egypt 1800-1950, (London 1962).

Bell, Gertrude Lowthian, Asiatic Turky, (Bombay-)

________________, The letters of Gertrud Bell, selected and Edited by Lady Bell, (London 1927), Vol. II.

Blunt, Lady Anne, Bedouin Tribes of the Euphrates, (London 1879).

Campbell, George, The Tenure of Land in India, Systems of Land Tenure in Various Contries, Edited by J.W. Probyh, (London 1881).

Candler, Edmund, The long Road to Baghdad, (London 1919), Vol. I.

Coke, Richard, The Heart of the Middle East, (London 1926).

——————. Baghdad the City of Peace. (London 1927).

Cooke, Hedley V., Challenge and Response in the Middle East, The Quest for Prosperity 1919-1951, (New York 1952).

Dickson, H.R.P., The Arab of the Desert, (London 1957).

Ess, John Van, Meet the Arab, (New York 1943).

Fernea, Robert A., Shaykh and Effendi, (Cambridge 1970).

Field, Henry, Arabs of Central Iraq, (Chicago 1935).

Foster, Henry A., The Making of Modern Iraq, A Product of world forces, (Oklahoma 1935).

Geary, G., Through Asiatic Turkey, (London 1878), Two Vols.

Geer, H. Valentine, By Nile and Euphrates, (London 1904).

Gibb, H.A.R. and Bowen H., Islamic Society and the West, (London 1951).

Graves, Philip, The life of Sir Percy Cox, Second Impression, (London—).

Hall, Lieut, Vol. L.J., The Inland Water Transport in Mesopotamia, (London 1921).

Hamiltion, A.M., Road Through Kurdistan, (London 1958).

Hay, W.R., Two years in Kurdistan, (London 1921).

Holt, P.M., Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, (London 1966).

Ireland, Philip Willard, Iraq, Astudy in Political Development, (London 1937).

Jamali, Mohammed Fadhel, The New Iraq: Its Problem of Bedouin Education, (New York 1934).

Jawad, Hashim, The Social Structure of Iraq, (Jerusalem 1934).

Longrigg, Stephen Hemsely, Iraq, 1900 to 1950, (London 1956).

Lyell, Thomas, The Ins and Outs of Mesopotamia, (London 1923).

Main, Ernest, Iraq from Mandate to Independence, (London 1935).

Mann, James Saumarez, An Administrator In Making, (London 1921).

Matthews D. and Matta Akrawi, Education in Arab contries at Near East, (Wisconsin 1949).

Maxwell, Donald, Adweller in Mesopotamia, (London MCMXXI).

Parfit, Canon J.T., Twenty Years in Baghdad and Syria, Printed by Hazell, Watson E Viney, (London—).

Parfit, Joseph T., Marvellous Mesopotamia the World's Wonderland, (London 1920).

Phillips, Sir Percival, Mesopotamia, The daily Mail Inquiry of Baghdad Carmelite House, E.C.4., (London—).

Stark, Freya (Mrs. Stewart Perowne), Beyond Euphrates, Autobiography 1928-1933, (London 1951).

Sykes, Lt.-Col. Sir Mark, The Caliphs Last Heritage, (London 1915).

Warriner, Doreen, Land and Poverty in the Middle East, (London 1948).

————, Land Reform and Development in the Middle East, (London 1962).

Witry, Dr. Hashim, Health Services in Iraq, (Jerusalem 1944).

Young, Major Sir Hubert, The Independent Arab, (London 1933).

الكتب العربية والمترجمة

ابو طبيخ ، محسن ، المبادىء والرجال ، (دمشق ١٩٣٨) .

ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج ، ط٥ ، (القاهرة ١٣٩٦) .

ادموندز ، سي ، جي ، كرد وترك وعرب ، (١٩٧١) .

اسماعيل ، محمود نديم ، قضية املاك السعدونيين في لواء المنتفك ، (بغداد ١٩٥٦) .

آل بازركان ، علي ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية (بغداد ١٩٥٤) .

آل فرعون ، فريق المزهر ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ م ونتائجها ، (بغداد ١٩٥٢) .

آل ملا عبدان ، محمد توفيق ، تقسيم مياه ديالى ، (بغداد ١٩٢٥) .

ايفه نس ، ر . ، الخطوط الاساسية لحرب العراق ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، ترجمة العقيد بهاء الدين نوري ، (بغداد ١٩٣٥) .

الايوبي ، علي جودة ، ذكريات علي جودة .. ـ ١٩٥٨ ، (بيروت ١٩٦٧)

بدج ، سروليس ، رحلات الى العراق ، ترجمة فؤاد جميل ، (بغداد ١٩٦٨)

البستاني ، سليمان ، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، (القاهرة ١٩٠٨) .

البصير ، محمد مهدي ، تاريخ القضية العراقية ، (بغداد ١٩٢٣) ، جزءان .
بوليك ، أ . ن ، الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ، ترجمة عاطف كرم ، (بيروت ١٩٤٨) .
بيل ، كرترود ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ١٩٧١) .
بيل ، كرترود ، خلق الملوك ، بعض الرسائل المترجمة للآنسة بيل ، ترجمة عبد الكريم الناصري ، (بغداد ١٩٧٣) .
التميمي ، محمدعلي جعفر ، قلب الفرات الاوسط ، (النجف ١٩٤٩) ، (بغداد ١٩٥٠) ، (النجف ١٩٥٢) ، ثلاثة اجزاء .
الجلالي ، محمد باقر ، موجز تاريخ عشائر العمارة ، (بغداد ١٩٤٧) .
جميل ، حسين ، دعوة الى اصلاح دستوري ، (بغداد ١٩٥١) .
جواد ، هاشم ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ١٩٤٦) .
جودت ، احمد بن اسماعيل ، تاريخ جودت ، ترجمه عن التركية عبدالقادر افندي الدنا ، (بيروت ١٣٠٨ هـ) .
حبيب ، كاظم والطالباني ، مكرم ، آراء في مفهوم وقضايا الاصلاح الزراعي ، (بغداد ١٩٧١) .
حسن ، محمد سلمان ، طلائع الثورة العراقية ، العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الاولى ، (بغداد ١٩٥٨) .
حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق ، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ ، (بيروت ١٩٦٥) ج ١ .
الحسني ، عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، (صيدا ١٩٥٣) ج ١ .
حسين ، فاضل ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، (بغداد ١٩٦٣) .
حسين ، محمد توفيق ، نهاية الاقطاع في العراق ، (بيروت ١٩٥٨) .
الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، (بيروت ١٩٦٥) .
الحصري ، ساطع ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، (بيروت ١٩٦٧) .
حمادة ، سعيد ، النظام الاقتصادي في العراق ، (بيروت ١٩٣٨) .
حمادي ، سعدون ، نحو اصلاح زراعي اشتراكي ، (بيروت ١٩٦٤) .
حيدر ، شاكر ناصر ، احكام الاراضي والاموال غير المنقولة ، (بغداد ١٩٤٢) .
الحيدري ، ابراهيم فصيح ، عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ، مطبوع بالآلة الكاتبة ، مكتبة الدراسات ـ كلية الاداب .

خياط . جعفر . القرية العراقية . دراسة في احوالها واصلاحها ، (بيروت ١٩٥٠) .

داود سون . نيجل . العراق أو الدولة الجديدة ، ترجمة عجاج نويهض (القدس ١٩٣٢) .

ديرهاكوبيان .موسيس .حالة العراق الصحية في ربع قرن، (الموصل ١٩٤٨).

دى فوصيل . بيير . الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ – ١٩١٤ ، ترجمة الدكتور اكرم فاضل ، (بغداد ١٩٦٨) .

رايت ، كوينسي . حكومة العراق ، ترجمة اكرم الركابي ، (القاهرة ١٩٢٧) .

سركيس ، يعقوب ، مباحث عراقية ، (بغداد ١٩٤٨) القسم الاول .

سعدي ، محمد رشيد بن السيد داود ، قرة العين في تاريخ الجزيرة والعراق والنهرين . (بمبي ١٣٢٥) .

السعيد ، رفعت ، تاريخالحركة الاشتراكية في مصر١٩٠٠–١٩٢٥ (بيروت ١٩٢٧) .

سليم ، شاكر مصطفى ، الجبايش ، دراسة انثروبولوجية في اهوار العراق ، (بغداد ١٩٥٦) .

السويدي ، توفيق ، مذكراتي ، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، (بيروت ١٩٦٩) .

السويدي ، عبدالرحمن بن عبدالله ، تاريخ بغداد او حديقة الزوراء في سيرة الوزراء ، (بغداد ١٩٦٢) .

الشابندر ، خالد ، شرح قانون الاراضي ، (بغداد ١٩٢١) .

الشرقي ، علي ، ذكرى السعدون او تاريخ بطل التضحية والنضال والاخلاص ، (بغداد ١٩٢٩) .

الشيباني ، طلعت ، القوى المؤثرة في الدساتير وتفسير الدستور العراقي ، (بغداد ١٩٥٤) .

الصورى ، الاقطاع في لواء الكوت ، (بغداد ١٩٥٨) .

الطالباني ، مكرم ، في سبيل اصلاح زراعي جذري في العراق ، (بغداد ١٩٦٩)

الطاهر ، عبدالجليل ، العشائر العراقية ، (بيروت ١٩٧٢) ، ج ١ .

الظاهر ، عبدالرزاق ، الاقطاع والديوان في العراق ، (القاهرة ١٩٤٦) .

الظاهر ، عبدالرزاق ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ، (بغداد ١٩٥٩) .

العبيدي ، محمد حبيب ، ماذا في عاصمة العراق من سم وترياق ، (الموصل ١٩٣٤) .

العزاوي ، عباس ، عشائر العراق (بغداد ١٩٥٦) .

العطية ، الحاج وادي . تاريخ الديوانية قديما وحديثا . (النجف ١٩٥٤) .

العمري ، ياسين بن خيرالله ، غاية المرام في محاسن بغداد دار السلام ، (بغداد ١٩٦٨) .

عوض ، عبدالعزيز ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ــ ١٩١٤ ، (القاهرة ١٩٦٩) .

عوني ، فاضل ، شرح دعاوي نظام العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨ ميلادية وتعديلاته ، (بغداد ١٩٥٥) .

فارس ، عبدالجبار ، عامان في الفرات الاوسط . (النجف ١٣٥٣) .

فراتي على هامش الثورة العراقية الكبرى ، (بغداد ١٩٥٢) .

فلانين ، (هيجكوك وزوجته ، الضابط السياسي في منطقة العمارة) ، الحاج ركان ــ عرب الاهوار ، ترجمة الدكتور جميل سعيد والدكتور ابراهيم شريف ، (بغداد ١٩٦٦) .

الفياض ، عبدالله ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، (بغداد ١٩٦٣) .

الفياض ، عبدالله ، مشكلة الاراضي في المنتفك ، (بغداد ١٩٥٦) .

فيضي ، سليمان ، اصول التعبات واحكامها في البصرة ، البصرة ، (١٩٤٦) .

فيضي ، سليمان ، في غمرة النضال ، مذكرات سليمان فيضي ، (بغداد ١٩٥٢) .

فيضي ، سليمان ، البصرة العظمى ، نشرة الدكتور عبدالحميد فيضي ، (بغداد ١٩٦٥) .

فيلبي ، هـ . سنت جون ، ايام فيلبي في العراق ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ١٩٥٠) .

القصاب ، عبدالعزيز ، من ذكرياتي ، (بيروت ١٩٦٢) .

كب ، هملتون وباوون ، هارولد ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة الدكتور احمد عبدالكريم مصطفى ، مراجعة الدكتور عزة عبدالكريم ، (القاهرة ١٩٧١) .

كبة ، ابراهيم ، الاقطاع في العراق بين نوري السيعد وخبراء العالم الحر ، (بغداد ١٩٥٧) .

الكركوكلي ، رسول ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمه عن التركية موسى كاظم نورس ، (بغداد ـ) .

كرم ، عبدالواحد ، في الاصلاح الزراعي ، (النجف ١٩٧٢) .

كنه ، خليل ، العراق امسه وغده ، (بيروت ١٩٦٦) .

كوتلوف ، ل . ن ، ثورة العشرين التحررية في العراق ، ترجمة الدكتور عبدالواحد كرم ، (بغداد ١٩٧١) .

لانكي ، كاثلين ام . ، تصنيع العراق ، ترجمة الدكتور محمد حامد الطائي والدكتور خطاب صكار العاني ، (بغداد ١٩٦٣) .

لوتسكي ، فلادمير بور يسوفيتش ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني ، (موسكو ١٩٧١) .

لورنس ، ت. اي ، اعمدة الحكمة السبعة ، ترجمة الدكتور محمد سليم النعيمي ، (بغداد ١٩٤٧) ، ج ١ .

لوريمر ، ج . ح . ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، (الدوحة ١٩٦٧) القسم الجغرافي ، (بيروت ١٩٧٠) .

لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، (بغداد ١٩٦٢) .

مجيد ، مصطفى ، احكام تسجيل العقار في الطابو ، (بغداد ١٩٦٨) .

المدني ، الشيخ امين بن حسن ، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق ١١٨٨ ـ ١٢٤٢ ، وهو مختصر مطالع السعود بطيب اخبار الوالي داود للشيخ عثمان بن سند البصري ، (القاهرة ١٣٧١ هـ) .

الهاشمي ، طه ، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩ ـ ٩٤٣ ، (بيروت ١٩٦٧) .

الهلالي ، عبدالرزاق ، المجتمع الريفي العربي والاصلاح الزراعي ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، (القاهرة ـ) .

هولدين ، سرجميس ايلمر لوثروب ، ثورة العراق ١٩٢٠ ، ترجمة فؤاد جميل ، (بغداد ١٩٦٥) .

ويلسن ، السرارنولد ت . ، الثورة العراقية ، ترجمة جعفر خياط ، (بيروت ١٩٧١) .

ويلسن ، السرارنولد ت . ، بلاد النهرين مابين ولائين ترجمة فؤاد جميل ، (بغداد ١٩٧١) ، ج ٢ .

المقـــالات

بون ، الفريد ، مشاكل العراق الاجتماعية والاقتصادية ، ترجمة احمد الفارسي. نشرته مجلة الرابطة العدد ١٦ نيسان ١٩٤٦ .

جميل ، حسين . النظام القانوني والاوضاع الاقتصادية ، بحث منشور في مجلة القضاء لسنة ١٩٥٧ .

خياط ، جعفر ، امكانية التوطن ، بحث منشور في مجلة الزراعة العراقية . (بغداد ١٩٥٤) .

الدجيلي ، باقر ، حصة الفلاح من الانتاج الزراعي في العراق ، نشرت في مجلة عالم الغد العدد تشرين الثاني ١٩٤٥ .

ديفيسو غلو ، سنجر ، النموذج الاقتصادي للمجتمع العثماني في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، ترجمه عن الفرنسية محمد عيتاني ، والبحث في الاصل فصل من كتاب النموذج الاقتصادي لآسيا الصغرى والامبراطورية العثمانية للباحث التركي المشار اليه وقد نشر هذا الفصل في مجلة الفكر الفرنسية بعدد نيسان ١٩٦٩ ، ثم نشرت ترجمته العربية مجلة الطريق اللبنانية في عدد ايلول ١٩٦٩ .

شكارة ، ضياء ، المجتمعات العشائرية في العراق بين البداوة والاستقرار ، وهو البحث المقدم الى حلقة الدراسات الاجتماعية التابعة لجامعة الدول العربية ، نشر في مجلة العرفان جزئي آذار ونيسان لسنة ١٩٥٥ .

دوائـر المعـارف

دائرة المعارف الاسلامية ، مادتي :

١ ــ تيمار التي شرحها جي . ديني .

٢ ــ اقطاع التي شرحها م . سوبرنهيم ، (طهران ــ) .

الصـــحف

الاستقلال البغدادية ١٩٢٨

الاهالي البغدادية ١٩٣٣

البلاد البغدادية ١٩٣٠

الرقيب البغدادية ١٩٠٩

الزوراء البغدادية ، الجريدة الرسمية لولاية بغداد في اواخر العهد العثماني سنة ١٢٨٨ هـ و ١٢٨٩ هـ ، سنة ١٨٧٢ م .

صدى بابل البغدادية ١٩١١

صوت العراق البغدادية ١٩٣٠

العالم العربي البغدادية ١٩٣٣

العراق البغدادية ١٩٢١

الوقائع العراقية ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ .

المحتويات

تصميم الغلاف : نضال الآغا

الخطوط : رضا الخطاط

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد
٢٧١ لسنة ١٩٧٨

دار الحرية للطباعة بغداد

١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨ م

As for the social aspect of this "development" one of its remarkable consequences was the social contradiction between the forces who possessed the land and the other social forces who had lost their land rights.

It also produced ill social phenomena such as the deterioration of the educational and health situation of the whole of the exploited class.

ABSTRACT

The Ottoman measures to assign the land to new applicants were active in the change-over of the possession rights from the old arrangement, which was based on the public right of occupation (under its official form, i.e. the governments sole right of possession; and its practical form, i.e. the tribe's right), to a new form which was based on granting possession rights to some important elements in the society to improve the land and exploit its products.

As the Ottoman authorities failed in attracting the tribal chiefs to this policy, except for a very risticted number of them, then it was clear that the wealthy people were able to acquire the new rights.

The writer of this thesis believes that this Ottoman policy represents the first beginnings of capitalist activities in the economic development of Iraq.

In fact it was the support given by the government to wealthy people and the vature of social relations that enabled the new wealthy people to control the work and exploit it extremely.

During the time when Iraq was occupied and mandated by Britain, the British policy was to try to clear away the contradiction between the land-lords and the tribal chiefs whom the Ottoman authorities had failed in attracting them to its policy.

The promulgation of settlement and "lazma" laws in the early thirties served as the final formula of the saught alliance between feudalists and the emerging bourgoisie who eventually became a true support for the colonial existence. Those forces thought that having control of the material base (namely the land) would place the government under their influence, which would ultimately facilitate their exploitations which they used to label "development".

The British authorities supported this trend both materially and morully. This was evident in the agricultural development schemes, during the occupation period. These authorities put in the hands of the tribal chiefs and landlords big capitals in the form of imprests and agricultural equipment which greatly helped increase the agricultural product volume and national income in the whole country, on behalf of the exploiting forces.

HISTORY
OF
LAND PROBLEMS IN IRAQ
1914 - 1932

by

EMAD A. AL-JAWAHRY